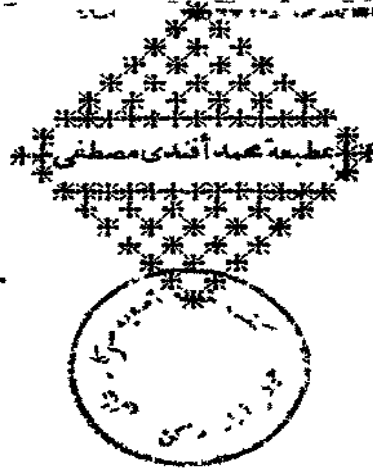


(الجزء الثاني)
 من حاشية العلامة الشهير والفهامة التحرير المسماة
 بالانصاف من الكلام على مغنى ابن هشام
 تأليف الامام تقي الدين أحمد بن محمد
 الشافعى نور الله جفنه
 ورفع في الجنة
 درجته
 آمين

واضح	كتاب
فن	كتاب
كتاب	كتاب



(قوله أحدها أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود) من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل الآن الفاء هنا في جملة فعلية هي نعمت فان الفاء دخلت في الصفة الثانية وهي اضافة وابل لان ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي عليه تراب متعين لان الممثل به صفوان أصابه التراب الذي عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة ربوة أصابها وابل حيث لم تدخل الفاء في الصفة الثانية التي هي أصابها وابل لعدم تعيين ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي ربوة و الفرق آخر بين الاليتين وهو أن الصفة الاولى في الآية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم أن العارضة مترتبة في الوجود على الثابتة فلا حاجة الى ما يدل على ترتيبها بخلاف الصفتين في الآية الاولى فانها عارضتان والثانية مترتبة على الاولى فلا بد مما يدل على ترتيبها وهو الفاء فيظهر الفرق بين الموضعين وحصل الجواب عن قول أبي حيان في قوله تعالى كمثل جنة وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفاء وهنا لم يعطف بل أخرج صفة وينظر ما للفرق بين الموضعين انتهى (قوله أي الذي صبح) بفتح الموحدة الخفيفة (قوله والبيت لابن زبابة) هو زبای مفتوحة فثناة تحتية مشددة فو حدة بعده الالف اسم أبي الشاعر كما قال المصنف أو اسم أمه كما قال المصري والحارث هو ابن همام الشيباني (قوله وذلك لانه يريد بالهف نفسي) في الشرح يعني وذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا يكون لغيره فقتله انما ارتكبناه لاجل أنه يريد بالهف نفسي فاقام اياه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التهف متعلقا بآية انتهى وأقول هذا التقدير وان أمكن مع جعل التهف متعلقا بآية الآن الطاهر انه متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا يا لهف أبي ويريدوا يا لهفي وفي حاشية التفتازاني الشعر لابن زبابة في جواب الحارث ابن همام الشيباني حين قال أيا ابن زبابة ان تلقني * لا تلقني في النعم العازب أي باحسرة أبي من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الانصاف بهذه الاوصاف ويجوز أن يكون على قصد التحكم بمعنى أنه لم يحصل له تلك الاوصاف وبعده والله لولا قيته وحده * لا ب سيفاناهي الغالب أي مع فالتفت لادعاء ظهور الغلبة له والبيت مع أنه من الحماسة ومعناه على ما ذكرنا في الشرح يغلط فيه فيقال زبابة هو الشاعر يظهر اللهف والحزن لاجل الحارث أو بسببه أو زبابة اسم أبي الهجاء أو الممدوح والحارث اسمه انتهى (قوله الثاني من اوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب) قال الرضي الجزاء ان كان ما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح أن يقع شرطا فلا بد من رابطة وأولى الاشياء الفاء لما سبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط لذلك انتهى (قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا) لا يقال الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال أو مضارعا منفيًا بلا يصلح للشرط وتكون الفاء رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا لأن يرد الى بط على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المدكورتين على سبيل الجواز لانا نقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيديويه انه حينئذ خبر مبتدأ محذوف وسيد كذا ذلك المصنف والمضارع المقرون بلاد داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكر ابن الحاجب من أن المضارع المقرون بلا تدخل الفاء عليه اذا كانت لا فيه لنفي الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت مجردا لنفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا (قوله أحدها أن يكون الجواب جملة اسمية) لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعالى وان أطمعهم انكم لمشركون لانا نقول القدم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة لا يقال سلما ان الجواب المدكور لا قسم لكنه دال على جواب مثله مقدر للشرط وهو غير فاء فيكون المقدر كذلك ويعود القصد لانا نقول الجواب المدكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها اذا اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب (قوله نحو وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير) جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والا فقصده صرح في أواخر الباب الخامس بان التحقيق أن نحو قوله تعالى من كان يرجو

لقضاء الله فان أجل الله لا يتكون الجواب فيه محذوفان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الر جاء أولم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله آت (قوله الثالثة أن يكون فعلها انشائيًا) أي فعل الجملة الواقعة جوابا سواء كان ذلك الفعل انشائيًا بنفسه فعوان كنتم تصبون الله فاتبعوني أم بغيره فعوان أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائي لكونه خبرا عن اسم استفهام وسواء أيضا كان الفعل مذكورا كامثلا أم غير مذكور نحو ان قام زيد فوالله لا قوم من وان لم يتب زيد فيساخره رجلا وفي الشرح هذان من أمثلة الجوابية الفعلية التي فعلها انشائي فكان المناسب نظمها في سلك فاتبعوني وفلا تشبهدهم هم بحيث يذكركم السلك في نسق واحد ويذكر في يأتيكم بماء معين بعد الجميع والافلام في الفصل بها بين الامور والتناسبة وأقول بل المناسب أن يذكر في يأتيكم بماء معين في موضعه الذي ذكر فيه ولا يذ كر بعد الجميع لان الفعل مذكور فيه كما هو مذكور فيما قبله وليس بمذكور فيما بعده فلا فصل به حينئذ بين الامور والتناسبة (قوله فان أهلك الى آخره) الحقيق بالمهمة الغيظ والالطى النار وتكاد وتلتب بالمتنساء الفوقية لانه مسند الى ضمير اللطى وهي مؤنثة أو بالمتنساء التحتية على اكتساب المضاف وهي لظى من المضاف اليه وهو الضمير التذكيري (قوله وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه تقدير الفعل خبر المحذوف) هذا جواب سؤال يرد على قوله ان الفاء تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون شرطاً تقرير السؤال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الفاء تدخله وهو يصلح لان يكون شرطاً وتقدير الجواب أن الفاء حينئذ ليست بدخلة على المضارع وانما هي داخلية على مبتدأ ذلك المضارع خبره فهي في الحقيقة داخلية على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطاً وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه أقيس اذا المضارع صالح للجزاء بنفسه فالولا أنه خبر لا مبتدأ تدخل عليه الفاء وقد اسلفنا في الا بالفتح والتخفيف كلام الرضى في هذا فليراجع عمه (قوله وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء) يعنى وهي حينئذ لا تنجام معها وانما تنجامها اذا كانت مقبولة ومؤكدة لها لا نائية عنها فقط قول الشارح قضية هذا أن لا تنجامها وقد قال صاحب الكشف عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا واذا هي الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى ادا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعان وتعالى وصل الجزاء فيتا كد ولو قيل اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا (قوله وتقدم تأويله) يعنى في الفصل الذى عقده لنروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية ثابت عن فاعلى كتب ولوالدين متعلق بها والجواب محذوف أى فليبوص (قوله ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها) قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الماع من جوابها والاصل فان جاء صاحبها أخذها وان لا يبيع فاستمتع بها واللقطة بفتح القاف المسال الملتقط (قوله كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط) المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لمذكور وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوما لمذكور وذلك في المبتدأ اذا كان اسما موصولا بنفسه أو ظرف أو نكرة موصوفة بمـ ما لان الموصول والموصوف حينئذ كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزء الذى يدخله الفاء قال الرضى وكان حق الموصول في هذا أن لا يكون الا مهما كاسم الشرط لكن في كونه دخيلا في معنى الشرط جاز كونه خاصا فعوان الذين فتتوا المؤمنين والمؤمنات الآية فان المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم العتق أى الاحراق وكذلك كان حق الصلة أن لا تكون الاعلام مستقبلة المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز أن يكون بمثابة در معه الفعل كالظرف وأن لا يكون مستقبلة المعنى فعوان الذين فتتوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزء لكن لما لم يكن جزء حقيقة جاز تجربته منها مع قصد السببية (قوله وقائلا خولان فانكم فتنهم) هذا صدر بيت عجزه * وأكرومة الحيين خلوا كما هيا * وخولان بفتح الخاء المعجمة قبلة بالين والفتاة الشابة وفي الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالا عجوبة من العجب والمراد بالحيين هياحى أيها وحى أمها والخلو بكسر الخاء وسكون اللام الخالية وكما هيا خبر بعد خبر وما كافة (قوله أنت فانظر لاي ذالك تصير) هذا عجز بيت مقفى من بحر الخفيف صدره * أرواح مودع أم بكور * والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكراى ذهب أو اقبى بكرة واسم الإشارة أعنى ذالك مفرد في اللفظ متعدد في المعنى لانه مشاربه الى متعدد ولذلك اضاف ايا اليه وهي انما تضاف الى متعدد (قوله وقال ابن برهان تراد الفاء عند احسابا جميعا) يعنى البصريين لانه منهم ويعنى من عه اسيبويه لانه

لا يقول بزيادتها (قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزى) هذا مجزى ببيت صدره لا مجزى عن ان منفس أهلكته ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه الجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء المسال الكثير ويرى ان منفسا والتقدير على الاولى ان هلك منفس وعلى الثانية ان أهلكت منفسا وفي الشرح والفاء الزائدة هي الثانية والفاء الاولى فاء الجزاء لان الثانية لو كانت فاء الجزاء والاولى هي الزائدة لم تقدم معمول الجزاء على فائه لان الظرف أغنى عن ذلك معمول لا جزي انتهى وأقول ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية فاء الجزاء ظاهرا اذ يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد اما وان امتنع ذلك في غيرها وان لم تكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزاء وقدم الظرف عليها للضرورة لان الجزاء هو الفعل والاصل في فاء الجزاء ان تكون داخلية عليه وقال أبو علي في البغداديات الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان في التقدير وانجزام الثاني ليس على البدلية لم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان أهلكت منفسا أهلكته وشاع ضمها للفعل بعد ان (قوله وتأول المانعون قوله خولان فأنكح على أن التقدير هذه) في التمرح الفاء على هذا السببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله على أن التقدير انظر فانظر) في الشرح والفاء على هذا للعطف لا للسببية تأكيد الاول بل هو تأسيس والمعنى أنظر فانظر اعقب نظركم (قوله والبيت الثالث ضرورة) ويجوز أن يخرج على حذف أما والتقدير فاما اذا هلكت فعند ذلك فاجزى قال أبو علي قد تحذف أما لكثرة الاستعمال نحو وركبك فكري هذا فليذوقوه وبذلك فايخرجوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا أو مفسر به انتهى وكان المصنف انما لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد أسطر ان قول بعضهم في نحو بيل الله فاعبد أن أما محذوفة فيه ابحاف لكن لا يخفى أن الابحاف وان منع منه ذلك فأنما يمنع منه في الآية دون الشعر (قوله وما بينهما معترض) في الشرح ولا يمكن أن تكون الفاء حينئذ زائدة لانه بصدد السمع فيما يدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض (قوله أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه) في الشرح وهو شبه بالاشتغال في كونه منصوبا بمقدردل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا أو هو من الاشتغال وقبله أما مقدرة أي أما هذا فليذوقوه (قوله لما اتقى الى آخره) الجرم بكسر الجيم الجسم والضحى البارز ويتذبذب بمهمتين بينهما موحدة أي يذهب ويحيى وفي الشرح ويمكن أن تكون الفاء عاطفة على محذوف والتقدير يضربها فتركت ضاحي جلدها (قوله فليل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها) هذا أقول الفراء فانه قال الفاء في فلما جاءهم جواب لما الاولى وكفروا فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله تعالى فاما يا بنيكم متى هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال ويدل على أن الفاء ليست بناسقة أن الواو لا تصلح في موضعها (قوله وهذا مردود) وقال أبو حيان لانه لم يثبت من لسانهم لما جاءهم فليجاء خالدا قبل جعفر (قوله وقيل كفروا به جواب لما لان الثانية تكرير للاولى) فيه نظر لان كون الناسبة تكرير للاولى يقتضي ان كفروا وجواب للاولى لا لما قال أبو حيان ذهب المبرد الى أن جواب لما الاولى كفروا به وكثرت لما طول الكلام وهذا القول أحسن لولا أن الفاء تمنع من التأكيذ (قوله وقبل جواب الاولى محذوف) هذا أقول الانخس والزاج ذهبا الى أنه محذوف لدلالة المعنى عليه (قوله وفيه ابحاف) هو مجع بعد هاء مهملة يقال أبخفته الفاقة أي أفقرته ولم تدع له شيئا وفي الشرح ووجه ما قاله المصنف ان أصل أما زيد معاضل مهملا يمكن من شيء فحذفت جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك لم يحذف على حذف وهو أمر ليس بالسهل قال وهذا لا ينتهض مانع من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف أعرض عن هذا مع أن الاصل أدعوا فحذف وجعل حرف النداء نائبا عنه ومع ذلك لم يمتنعوا من حذفه انتهى وأقول يمكن الجواب عن هذان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا بدليل (قوله وفيه بعد) يعنى من جهة أن الزيادة خلاف الاصل (قوله وعاطفة عند غيره والاصل تنبيه فاعبد الله) في الشرح الظاهر أنه ارضى هذا الثالث فانه لم يقدم فيه بشئ وقدح في الاول والثاني ولا شك أن في حذف المعطوف عليه مع تقديم معمول على حرف العطف تعسفا وأقول انما ارضاه لان الجميع قالوا بنظيره وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجميع في الفاء في نحو أما زيدا فاضرب وفي الشرح ليس هذا أقول الجميع لان منهم من يقول ما في حيزا ما معمول للمحذوف مطلقا (قوله وعاطفة عند

عندهم برمان) يعني جلالة على المعنى والتقدير خرجت ففاجأت (قوله عند أبي اسحاق) يعني الزجاج صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني
الداني وهو ابراهيم بن محمد بن السري أخذ عن المبرد وثعلب حدث عنه أبو محمد بن درستويه قال كنت أنوط الزجاج فلزمت المبرد
وشرطت له كل يوم درهما إلى أن يفرق الموت بينهما فزال أعطيه الدرهم إلى أن مات وعلمت القاسم ابن عبيد الله بن سليمان
فأضمت السنون حتى مات والده وولي الوزارة فصرت نديعه وحصل لي بسببه أموال توفي رحمه الله سنة إحدى عشرة وثلثمائة
(قوله ولا يحسن اسقاطها اليسهل دعوى زيادتها) في الشرح ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما
زائدا أو قول لو سلم دلالة كلامه على التلازم فأنابيدل على التلازم بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة
وجواز السقوط فليتأمل (قوله مسألة) أي يجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه (قال الزنجشري هو غثيل وتصويرها
يناله المغتاب من عرض المغتاب على أفضح وجه وأخشسه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل
ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالتحبة ومنها اسناد الفعل إلى أحدكم والاشعار بأن أحدا من الأحدين لا يجب ذلك ومنها
أن لم يقتصر على غثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان حتى جعل الإنسان أفا ومنها أن لم يقتصر على أكل لحم الأخ حتى جعل ميتا
وقال الرافعي كراهة هذا اللحم يدعو إليها الطمع وكراهة الغيبة يدعو إليها العقل وهو أحق أن يجب لانه بصير عالم والطبع أعمى
باهل (قوله وقال الفارسي) هذا القول والذي قد له مشتر كان في تقدير أنهم قالوا بعد الاستفهام لا ومختلفان في تقدير
فكرهتموه قال أبو حيان والذي قدره الفراء أسهل وأقل تسكافا وأجرى على قواعد العربية وهو فقد ذكرهتموه فلا تنقلوه
(قوله وبعد فعندي) في الشرح بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم معمول المحذوف والتقدير أقول بعد نقل هذا
الكلام تنبيه فعندي أن ابن الشجري فعمول القول محذوف أي تنبيه والفاء للسببية وهي هنا فصيحة وبهذا يفهم توجيه
قول المصنفين وبعد فقد سألتني (قوله ألم تسأل الربيع القوافي نطق) هذا صدر بيت بحجزة * وهل يخبر بك اليوم ياء سملق *
والقوافي بفتح القاف وبالمدة وقديصر الخالي الذي لا أنيس به والسملق بفتح السين المهملة القاف الاماس الصفصف (قوله ولو
كانت السببية لنصب) في الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما في قوله تعالى ولا
يؤذن لهم فيعتدون كما صرح به بعضهم لكن الأكثر مع السببية النصب وأقول الملازمة في كلام المصنف انما هي على
الأكثر (قوله الشعر صعب الخ) ضمير فيه ويعلمه المنصوب السلم ويجوز في الثاني أن يكون للشعر وضمير يعبر به ويجه المنصوب
للشعر وضمير به وقدمه للذي والخفيض القرا من الارض عند منقطع الجبل (في) (في) (قوله أو مجزأة) في
الشرح كان ينبغي له أن يقول أولا أحدها الظرفية مكانية كانت أوزمانية وهي اما حقيقة مثل كذا أو مجازية نحو كذا والا
فالمجازية ليست قسما للمكانية والزمانية وأقول في العبارة حذف والتقدير وهو اما حقيقة مكانية أوزمانية مجازية
كذلك قوله أو مجازية قسيم للحقيقة المفهومة في صدر الكلام فان قيل الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر
حقيقية بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى النهر فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فواجهه عند الغائل بمنع ذلك
أجيب بأنه بقدر مضاف مجازي الظرفية شامل لماتين الظرفيتين أي في نعيم جنات ونهر (قوله نحو ولكم في القصاص
حياة) في الكشف هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذي هو قتل وتنفويت للحياة وقد جعل مكانا
وظرفا لها ومن أصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو
القصاص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة أو نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداد عن القتل
لوقوع العلم بالقصاص من القاتل اه قال التفتازاني معنى قوله كلام فصيح كامل في الفصاحة على الطبقة في البلاغة لاسما
على الغرابة التي هي من نكت البلاغة وليكونه على غاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله ومن المكانية) يعني الحقيقية أدخلت
الانعام في أصبى والقلنسوة في رأسي الآن فيهما قلبا لان الانعام والقلنسوة ظرف والرأس والاصبع مظهر ولكل لما كان
المناسب أن يصرل بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله الرابع الاستعلاء
نحو لا صليكم في جذوع النخل) قال الرضي في هنا وفي قول الشاعر * بطل كائن ثابه في سرحه * بمعنى على والاولى أنها
بعينها تمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في الظرف (قوله هم صلبوا العبدى في جذع نخلة) هذا صدر بيت لسديد
ابن أبي كاهل وبحجزة * فلا عطشت شيبان الاباجدما * (قوله بطل كان ثابه في سرحه) هذا صدر بيت لعنزة وبحجزة

• يحذف نعال السبب ليس بتوأم • والمرحة الشجرة العظيمة ويحذف بالذال المجبة أى يجعل له حذاء أى نعالا كذا فى الشرح
 وفى الصراح والحذاء النعل واحتذى وانتعل وأخذته نعلان إذا أعطيته نعلان وهذا يقتضى أن يحذف فى البيت بضم أوله وفتح
 ثالثه مبنى للفعول والسبب بكسر الميملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوأم كل من الولدين اللذين فى حمل واحد ومعنى
 البيت أنه شجاع طويل حتى كأن ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام القوى لأنه لم يشاركه أحد فى بطن أمه وانما خص نعال
 السبب لأنه كان لا يلبسها الا اشراق الناس وملوكهم قال ابن سيده وانما كانت فى هنا بمعنى على لأنه معلوم أن ثيابه لا تكون
 فى داخل سرحة لان السرحة لا تشق فتستودع وهى بجملها سرحة وليس هذا كقولك فلان فى الجبل لأنه قد يكون فى
 غار من أغواره وليس عاليا عليه (قوله مرادفة الباء) أى فى معناها الاصلى لها وهو الاصلاق حقيقة كان أو مجازيا لا فى كل
 واحد من معانيها لان من معانى الباء ما لا يكون فى له كالقسم ولا فى بعضها أيا كان لذلك ولأنه لو كان كذلك لم يذكروا
 الظرفية والمصاحبة اكتفاء بذكر المرادفة ولا فى بعض غير اصيل لاقتضاء المرادفة الاصلى اذ هو موافقة اللفظ المتعدد فى
 الوضع للمعنى الواحد (قوله ويركب يوم الروع الخ) الروع الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والابا هر جمع أبهر وهو
 عرف اذ انقطع مات صاحبه وفى الصراح وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين وهو بفتح المعجمة
 والراء ويثناة تحتية مكسورة المروى النابضة ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المعجمة وكسرها وسكون الراء والكلابى جمع
 كابية أو كلوة قال الرضى والاولى أنها فى هذا البيت معناها أى لهم بصارة فى هذا الشأن (قوله خلافا لراعه) هو الفراء قال ان
 فى هنا معناها الاستعانة والاستعانة الصاق مجازى كما صرح به الرضى (قوله السابغ مرادفة من) أى فى المعنى الاصلى وهو
 ابتداء الغاية مطلقا عند الكوفيين وفى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور مكملا نفعه من البصرة أو غيره فنعو هذا
 الكتاب من زيد الى عمرو (قوله ألام صبا الخ) هذان البيتان من قصيدة لامرئ القيس وفى الصراح عم صبا كلفة تحية
 كاهه محذوف من نعم بالكسر ينعم كانقول كل من أكل بأكل فحذفت الهزرة والنون تخفيفا وصبا حانصب على الظرفية
 أو التمييز عن النسبة والطلل ما يخص من آثار الدار والعصر بصمتين وبضمة فسكون وبفتحة فسكون الدهر وفى الشرح
 لا معنى لقوله ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية اذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض
 أربعة فاكثر فلا يظهر تخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت هى أول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن أن
 تكون من لا ابتداء الغاية أى ثلاثين شهرا ابتدأت من ثلاثة أحوال أى من انقضائها فيكون المراد خمسة أعوام ونصفا وهو
 المعنى الذى ادعى فيه أن فى معنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك اه وأقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر ارادة البعضية
 معنى طائل غير كونها أول مراتب وجود الثلاثين شهرا وذلك المعنى هو تاتى الوزن بها والجاس فى البيت دون خلافها (قوله
 وفيه نظر) لان ما ذكره فى الباء ليس بقياسى بل سماعى فلا يقاس عليه حرف غيره وفى الشرح الضمير يرجع الى القياس أو الى
 قول ابن مالك ووجه النظر أن المقيس عليه وهو فانظر بمن تنق لا يتعين الباء فيه للزيادة اذ يجوز كما مر أن تكون من استقهامية
 لا موصولة والكلام ثم بقوله فانظر ثم ابتداء مستفهما بقوله عن تنق فلا حذف ولا تعويض (قوله أنا أوسع الخ) دجا الليل
 يدجوا ظلم واليرندج بفتح ثمانية مفتوحة فراء مفتوحة فنون ساكنة فدل مهملة مفتوحة فخيم الجلد الاسود وفى الشرح
 ولو جعل هذا البيت من قبيل التعبير بدخولهم فيها دار الخلد لا يمكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله سبحانه وتعالى أعلم

• (حرف القاف) •

(قوله قد على وجهين حرفية وسمائية) قدميد او على وجهين خبره وحرفية مر فوع على أنه خبر آخر أو بدل من الخبر واسمية
 معطوف عليه بناء على أن الباء من حرفية واسمية للنسب ويجوز جرهما على البدل التفصيلي من وجهين بناء على أن الباء فى
 المصدرية أى الكون حرفا والكون اسما كالباء فى العالمية والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون مفعولا وفى الشرح ينبغي
 أن تضبط حرفية واسمية بالرفع فيكون قد مبتدأ أخبر عنها بحرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية
 والاسمية لا يصح أن يفسرهما المفصل الذى هو الوجهان اذ الوجه هو كونها اسما اه وأقول بما ذكرنا تبين ان الرفع ليس بمتعين
 وان الجر أيضا جائز وفى كلام الشرح نصرح بان الوجه هو كونها حرفا وكونها اسما وهو معنى كون الباء للمصدرية فليتأمل (قوله
 وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية فى لفظها وكثير من الحروف فى وضعها) يحتمل أن يريد
 ان

ان مجموع الامر ين علة لبناء قد وان يريد أن كل واحد منهم ماعلة لبنائها وفي الشرح و ليس شبهها بقدر الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها بل لا بد أن يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا يدل على أن المرادفة للنعمة معرب مع مشابهته لاني الحرفية في اللفظ وأقول المشابهة لقد في لفظها مشابهة بها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة لحرف في وضعه علة تامة للبناء وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لاني الحرفية مردود بان لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية متنوعة بخلاف الى الحرفية فلوسم ف مشابهة الى الاسمية لاني الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة أحرف ومما يشابه قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية وضعية لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبناء. ون الاولي وقد صرح غير واحد بان شبيه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو حرفين قال بدر الدين ابن مالك وأما بناء الاسم للشبيه بالحرف في الوضع فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين بنى فان الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا والأصل في الحروف أن تكون على حرف واحد كياء الجبر ولا مة أو على حرفين كن وعن وعلم أن هذه مبتدا وتستعمل خبره على وجهين في حمل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على أنه خبر ثان أو بدل من الخبر ونصبه على أنه بدل من مجمل على وجهين أو حال ثانية ولا يجوز جره على أنه بدل تفصيل من وجهين لان الياء فيه ليست للمصدرية ولا للنسب بل لان أصله مبنوى اسم مفعول من البناء قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (قوله ومعربة وهو قليل) ظاهر كلام المصنف أن بناءها في الكثير وأعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم ووجه الأعراب ما عارض وجهه نعم البناء من ملازمته بالإضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين وأعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في نعم البناء فوجه الأعراب فان قلت ملازمته بالإضافة قلت لو صح دافعا للبناء لم تبين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة اه وأقول ملازمته بالإضافة ليست دافعا لبنائها بل لتجتمعه فلذا أجاز أعرابهم (قوله والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكني) في الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا ولا يلزم باطل ولا أدري لم جعلها بمعنى المضارع مع أن في محي اسم الفعل بجمعاها كلاما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن أم قاسم أنها بمعنى كفي اه وأقول لانسالم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند المنع قول الرضي والذي جعلهم على ان قالوا ان أسماء الأفعال ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم أن أصله مثل اسم اللفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربي القحرب يقول صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ اه ولوسلت الملازمة فمراد المصنف مجرد أنه يكتفي أنها سادلة على ما يدل عليه يكتفي لان أسماء الأفعال تدل على ما يدل عليه نفس الأفعال قال التفات زاني وتحقيق أسماء الأفعال أن كل لفظ وضع بازاء معنى اسم كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف فجمع كل من الثلاثة محكوم ما عليه لكن هذا وضع غير قصد لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى سماء وقد اتفق لبعض الأفعال ان وضعت لها أسماء أخر غير العاطفة اطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال فآمين اسم موضوع بازاء لفظ استجب أو ما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون آمين مع أنه اسم لا يستجب كلاما تاما بخلاف استجب الذي هو اسم لا يستجب الذي هو أمر ولما كانت اسمية أسماء الأفعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى أنها أسماء المصادر السادة فمسد الأفعال وان جعلها أسماء الأفعال قصر للمسافة قال لانهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر سيما التي لأفعال لها حيث بنيت هذه وأعربت تلك اه (قوله قد في من نصر الخبيبيين قد ي) يروي الخبيبيين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على أنه جمع خبيب بضم المجهة وفيه تغليب فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت المراد به أبو خبيب ومن كاد على رأيه يروي الخبيبيين على صيغة المثني والمراد به أبو خبيب وابنه خبيب (قوله وأما الثانية فتصملا الاول) أي ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون الوفاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هي

الاصل اما على اعراج اظاهروا ما على بناؤها على ما نقله ابن أم قاسم من أنها حينئذ قد لا تلحقها النون ويحتمل الثاني أي أن يكون اسم فاعل على أن النون حذفت للضرورة أو على ما قال الرضي أن أسماء الأفعال يجوز أن لا يلحقها نون الوقاية لأنها ليست أفعالا في الأصل (قوله اذهب القوم الكرام ليس) هذا مجزئ بيت صدره عدت قومي كعدي الطيبي ويقع في بعض النسخ البيت بكاه وفي الصحاح الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرها (قوله ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكروا فعله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين) في الشرح هكذا وقع لفه وهو مشكل فإن حرف الإطلاق حرف مديتولد من اشباع حركة الروي فلا وجود له إلا بعد تحريك الروي فإذا لم يلحق ساكن أصلا وأقول هذا الاشكال مبنى على أن الساكنين هنا هما الدال والياء التي للإطلاق وليس ذلك بمتعين لجواز أن يكون المراد بهما الدال والتنوين لأن أسماء الأفعال قد تنون للتكثير فكسرت الدال من قبل لتفاتها ساكنة مع التنوين ولحقها الياء للإطلاق على أن قوله فإن حرف الإطلاق حرف مديتولد من اشباع حركة الروي ظاهر في أن حرف الإطلاق يختص بقوافي الشعر وظاهر كلام صاحب الكشف أنه غير مختص بها فإنه قال في سورة الأحزاب في أصلونا السبيلا وزيادة الألف للإطلاق الصوت جعلت فواصل الآتي كقوافي الشعر وقائدها الوقف والدلالة على أن الكلام قد انقطع وإن ما بعده مستأنف وقال في سورة الفجر في إذا يسر أن التنوين بدل من حرف الإطلاق وياء يسر تحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة وأما في الوقف فتحذف مع الكسرة أه ثم في الشرح وإنما القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الانشاد ونصه واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولولم يقعوا ذلك لمضاق عليهم ولكثرتهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك فليس الحاقهم إياه بالحركة أشد من الحاقهم حرف مد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولولم يقفوا إلا بكل حرف فيه مد لمضاق عليهم ولكثرتهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار مجزئ لم يزد فيه الحركة فاذا كان كذلك ألحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجروزة حيث احتاجوا إلى حركتها كما أنهم إذا الصطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسر واقل ذلك جعلوا في المجروزة حيث احتاجوا إليها كما أن أصلها في التقاء الساكنين الكسر ولو كانت في قوافي مرفوعة أو منصوبة كان أقوى اه كلام سيبويه (قوله أخال قد والله أو طأت عشوة الخ) في الصحاح يقال قد أو طأت عشوة بفتح أوله وضمة أي أمر امتسبا وكذلك إذا أخبرته بما أوقعته به في حيرة أو بلية (قوله فقد والله بين في عنائي) الوشك بضم الواو وهما وسكون المجهة السرعة والسرور بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف (قوله أفدأ الترحل الخ) أفدأ بفتح الدال المهملة ويروي أرف بالزاي ثم الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا والراء بكسر الراء وتخفيف الكاف الأبل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب ونزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب واستحال (قوله أحدها التوقع) الإطلاق المصنف ههنا يشعر بأن التوقع يكون من المتكلم أو من غيره وقيل به مع تقريره يقتضي أنه في المضارع من المتكلم وفي المضارع من غيره وكلام الرضي ظاهر في أنه لا يكون في المضارع وصرح أنه إذا كان في الماضي كان من غير المتكلم وسند كلامه عند قول المصنف والثاني تقرير الماضي (قوله وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع) تقرير هذا الدليل الماضي قد وقع وكلام قد وقع قد لا يتوقع بفتح الماضي لا يتوقع أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلأن التوقع انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى لإلزامه وقوله وقد تبين الخ إشارة إلى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره أن أردنم بقولكم كل ما وقع لا يتوقع أنه لا يتوقع حال الأخبار فسلم لكن لا يضر لأن المراد التوقع قبل ذلك وإن أردنم أنه لا يتوقع قبل الأخبار فليس يصح للقطع بأنه يتوقع قبله (قوله أذا ظاهروا من حال الخبر عن مستقبل أنه متوقع له) الخبر هنا بكسر الباء لأن الخبر بفتحها لا يصح إطلاق القول بأن الظاهر من حاله أنه متوقع له لأنه إما خالي الذهن عن الحكم أو منكره أو سائل عنه وكل من الخالي عن الحكم الاستقبال والمسكر له لا يكون متوقعا له ولقائل أن يقول إن التوقع وإن استفهم من حال الخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضعي للمضارع فينبغي أن يضعوا له حرفا يدل عليه (قوله وأما الماضي فلأنه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع له أي أن يقال في لارجل بالفتح أن لا يستفهم لأنها لا تدخل الأجواب لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك) لقائل أن يقول اغتاتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات التوقع لقدوم مصاله حتى تتعدى إلى

اثبات

اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبهه قد وهو ممنوع لجواز أن يكون مرجحاً لاثبات التوقع له أو معينه فلا يتعدى وبعد تسليم
الملازمة لا نسلم بطلان اللازم فإنه لا مانع من ذلك نعم اتفق أنه لم يقبل بذلك أحد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها
لا يتم ردّها على الظاهر لأنه يقول أنها دخلت على الفعل الماضي دالة على أنه كان متوقفاً قبل الاخبار كما صرح به المصنف
وحيث منع الملازمة ظاهراً لأنه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه وإفادتها واقعا من غير المتكلم بها اثبات
الاستفهام للدخول على مستفهم عنه من جهة أخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام البتة اهـ وأقول المراد اثبات
الاستفهام للدالة عليه وإفادتها واقعا من غير المتكلم بها قياساً على اثبات التوقع لقد دالة عليه كذلك فالملازمة تامة (قوله والثاني
تقريب الماضي من الحال) قال الرضي إذا دخلت قد على الماضي أو المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في
بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقفاً على ما يطالبه وإفادتها واقعا من غير
كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه إذا
ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو أن يقول قد ركب زيد لم يكن
متوقفاً ركوبه اهـ وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حوائج التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال ولا أفهم هنا معنى
التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فإن اخبار المتكلم بالاقامة بأن الصلاة قد قامت معناه أن قيام الصلاة الذي كان
منتهظاً قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلام الأقامة ضرورة أنها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة
لا في حالة الدخول فيها فهذا موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي أفهمه هنا معنى التحقيق مباغتة
كأنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع قائم عواقيها تنزيلاً لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قالت وهذا معنى يمكن
اعتباره إلا أن فيه مجازاً وهو خلاف الأصل اهـ ما في الشرح وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤذن قد قامت الصلاة بهم
التقريب مطلقاً حتى رد الشارح عليه بأن التقريب مفهوم منه محقق فيه وإنما نفي عنه فهم تقريب الماضي حقيقة لأن
قيام الصلاة لم يقع بعد لأفهم تقريب الماضي لفظاً (قوله أحدها أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال)
معنى بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلا منافاة بين هذا وبين قوله أن صيغته لا يفيد الزمان (قوله
ولا يتصرفن فاشهن الاسم) في الشرح فيه نظر لأن عدم التصرف ليس أمراً لازماً للاسم فقد تصرف كالصفات المشتقة
من المصدر وأقول لما كان مراد المصنف بلا يتصرف في عدم التصرف إلى المضارع والأمر وباقى المشتقات ومعلوم أن المشابهة
من الأسماء لهذه الأفعال في عدم التصرف إلى ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لأن المصدر يتصرف إلى ذلك كما مراده
بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهراً في أنه مثال للتصرف ولا يخفى
أنه مثال للتصرف إليه (قوله الثاني وجوب دخولها عند البصريين إلا لا يخفى على الماضي الواقع حالاً) لتقريبه من الحال
فحصّل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعتراض على هذا بأن قد تقرب الماضي من الحال الذي
هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ولا يقرب من الحال الذي هو لفظ بين هيتة
الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى وحيث فكيف يجب في وقوع الماضي حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال
بالمعنى الأول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة كما
في قولنا جاء في السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد الجرجاني بأن الأفعال إذا وقعت قيود الحالة اختصاص
باحد الأزمنة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضوياتها بالقياس إلى ذلك المقيس لا بالقياس إلى زمان التكلم كما في معانيها
الحقيقية وأيس ذلك بمسئله قد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلاً نظراً إلى ما قبله وإن كان ماضياً نظراً إلى
زمن التكلم فعلى هذا إذا قلت جاء في زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه
ولا تحتمل مقارنة الحال لعاملها فإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب
كان متقدماً على المجيء لكنه قارنه دواماً اهـ (قوله حلفت له بالله الخ) في الصحاح فجر فجوراً أي فسق وفجراً أي كذب
وحديث هنا يعني بمحدث كعشير يعني معاشروا الصالح الذي يستدعي بالماروقيل هذا البيت

فقلت سبائك الله أنك فاضحى * ألسنت ترى السمار والما من أحوالى (قوله إذا المراد في الآية لقد فضلك الله علينا

بالصبر وسيرة المحسنين) في الشرح لا نسلم أن المراد ذلك اذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا في أرضك وذلك قريب من حال
 نكاحهم بذلك وأقول خلفهم دليل على ما قال المصنف لان حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه
 وما ذكره المصنف مأخوذ من الكشف وعبارته أي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله تعالى
 قبله انه من ينق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وعن ابن عباس بالمالك أو بالصبر والعلم قولان وقال أبو سليمان الدمشقي
 بالحلم والصفح (قوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه) في الشرح وأما البيت فليس المراد أن نومهم كان قريبا من
 مجيئه لان في ذلك تفسير الهام من قره اذ نوم الرقبة متى كان في ابتداءه كان غير مستنقل فيوشك أن يذهب بأدنى محرك
 وانما المراد أن النوم يعذر منه بحيث صار مقبلا متمكنا اه وأقول بعد تسليم أنهم كانوا رقباء ان النوم في ابتداءه يكون
 مستثقا اذا كان بعد نوب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه
 ليس منافيا لدعوى ابن عصفور وانما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف أراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد
 غرضه ولكن لم أنقب عليه في شيء من النسخ اه وأقول أراد المصنف بقوله قبل مجيئه القلبية القريبة لانه ذكر هذا القول
 في مقابلة القول بأن نومهم قبل مجيئه اليها قبلية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا (قوله الرابع التكثير قاله سيبويه في قول
 الهذلي قد أترك القرن مصغرا أنامله) هذا صدر بيت مجزؤه كان أثوابه محبت بفرصاد ويقع في بعض النسخ
 البيت بتمامه قال التفتازاني أن أصل قدي في المضارع للتقليل وقد استعيرت ههنا للتكثير لافساده التضاد كرجاء أو لوجه آخر
 يذكر في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ومعنى محبت بفرصاد صبغت بعباء الفرصاد وحقيقته مجع الفرصاد عليه من محبت
 الرقيق اه والقرن بكسر الهمزة والمكان في الفرصاد التوت الاحمر وفي الصحاح التوت بمثنائين ولا تقل توت يعني بمئة في أوله
 ومثلاثة في آخره وفي هامش النسخة يقالان معا قال بعض الاعراب من كرخ بغداد ذي الرمان والتوت اه وقد ذكر اللفظين
 ابن الاعرابي وقال ابن قتيلة قال الأصمعي العرب تقول بالثلاثة والفرس بالثلاثة واعترض على المصنف بان سيبويه لم يقل هذا
 وانما جوزه أبو حيان عليه معارض الفهم ابن مالك عنه وسبق أبي احسان الى ذلك الزحشري وأما نص سيبويه فهو وأما قد
 بخواب لقوله لما يغفل ثم قال ويكون بمنزلة رجاء وأنشد قول الهذلي قال ابن مالك اطلاقه بأنها بمنزلة رجاء موجب للتسوية
 بينهما في التقليل والصرف الى الماضي واعترضه أبو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها بمنزلة رجاء ولا يدل على ذلك
 التسوية في كل الاحكام بل يستدل لكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن قد بمنزلة رجاء في التكثير فقط
 ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة
 فتكون قد بمنزلة رجاء في التكثير واجيب بان اطلاق التسوية كان في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما
 يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا أو اما لا يقع الا قليلا فانه يفخر منه بالقليل لاستحالة التكثير
 وترك القرن مصغرا لا نامل كان أثوابه محبت بفرصاد مما لا يقع الا قليلا (قوله قد أشهد الغارة الخ) أشهد أحضر والغارة
 الخيل المغيرة وفي القاموس أغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة
 والمد الغاشية المتفرقة وجرء بالحيم تأنيث أجرد أي رقيقة ومعروفة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليلة لجهما واللعنان
 بفتح اللام ثنية لحي وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسر حوب بضم المهملة الطويلة على وجه الارض (قوله قد
 في الجملة الفعلية المحاب بها القسم مثل اب واللام في الاسمية المحاب بها في افادة التوكيد) في الشرح الذي يظهر أن يقال اللام
 وقد الواقع في الضميمة التي يجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوا باللقسم والافكيف تكون وحدها مثل
 ان واللام جعبا وأقول بعد تسليم امتناع أن يفيد حرفي في التأكيدي ما يفيد حرفان انه لا يريد ان قدم مثل مجموع ان
 واللام كما توهم الشرح وانما يريد أنها مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر (قوله وقد مضى نقل القول بالتعليل
 في الاولى) يعني قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه وذلك أنه مضى في المعنى الثالث انقلب المتعلق (قوله وللقريب والتوقع
 في مثل الثانية) يعني قوله تعالى ولقد علمت الذين اعدوا منكم في السبت ولم يأتهم بتقديم له توقع في هذه الآية بخصوصها
 وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو قوله تعالى لقد أرسلنا نوحا قال في مثل الثانية (قوله السادس النفي حتى ابن سيده
 قد كنت في خبره تعرفه بنصب تعرف) لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولهذا ساسته معان وذكره معنى سادسا بعد

ذكر الخمسة لاجل افادته وتطهير ذلك قول الخفية في اصولهم اصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا الخاقيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس اصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهر ادون وجه لكونه فرعاً للثلاثة لا يثبت عليه مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة وبن سبده هو أبو الحسن علي بن اسماعيل المرسى صاحب المحكم في اللغة وغيره كان اماماً في اللغة والعربية وكان ضرباً من ائمة ضروباً واشتهر في أول أمره على والده توفي سنة ثمان وخمسين وأربع مائة وعمره نحو ستين سنة (قوله وهو أن يكون كقولك الكذب هو رجل صادق) يعني أنه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل الضمنية فهو في معنى النفي (قوله ثم جاء النصب نظر الى المعنى) لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضاً كاذراً من مالك وغيره لا نأقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لاجلوازه (قوله والحق بالجواز فاستريحا) لا يقال استريحا جواب لسأترك الذي في المصراع الاول وهو

• سأتترك منزلي لبي نعيم • فيكون جواباً للنفي المعنوي لا نأقول جواب النفي منفي في المعنى واستر بما ثبت في المعنى لا منفي وفي الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم أن الفعل من قوله فاستر بما منصوب بل هو مرفوع مؤكداً بالنون الخفيفة موقوفاً عليه بالالف وتأكيداً لهذا بالخفيفة والنقطة جازية في الضرورة وأقول في قوله مرفوع مسامحة فإن الفعل المضارع اذا باشرة نون التوكيد مبنى والخلاف في الذي لم يباشره وهذا الوجه أعني كون استر بما ليس بمنصوب وانما هو مؤكداً بالنون الخفيفة قاله الأعم وقال أيضاً والراجح عندي أنه منصوب بعد الخبر المذهب الخالي من الشرط اضطراباً لانه يرى لاستر بما فجاءت على التعليل والنصب اه ثم في الشرح فان قلت فواجهه النصب ان قيل به في البيت كما فعل المصنف فان القول بأنه بنفس الغاء مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمره على حذفها • وليس عبادة وتقرعني • والمعطوف منظوره في المعنى كأنه قال ويكون الحق بالجواز فاستريحا وتخرج القراءة أيضاً على أن الفعل منصوب بان مضمره وهي وصلت في محل خفض عطفاً على الحق اه وأقول حذفها وليس عبادة وتقرعني أن يكون المعطوف عليه اسماء مفعولاً به ليس في تأويل الفعل وظاهر أن البيت ليس كذلك وقد خرج المصنف في التوضيح الآية على شذوذ النصب بان مضمره وقال صاحب الكشف وقرئ يمد منه بالنصب وهو في ضعف قوله سأتترك منزلي لبي نعيم • والحق بالجواز فاستريحا فخرجهم على ضعف النصب بان مضمره لكن قال البيضاوي في تفسيره ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق • (قط) • (قوله وتختص بالنفي) يعني في الكثير الشائع والافتقار وردت في الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه (قوله وبنيت انضمامي مدوالي) انما يقل من والى لان من عند البصريين غير الانضمام لا تكون لا ابتداء الغاية في الزمان ومذتكون له (قوله والثاني أن تكون بمعنى حسب) في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الا مقروناً بالفاء وهي زائدة لازمة عندى وكذا أقول في قولهم فحسب أن القاء زائدة اه وفي المطول أن قط من أسماء الافعال بمعنى أنه وكثيراً ما تصدر بالفاء تريناً للفظ وكأنه جزء شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت الفاء في هذه لان معنى أخذت درهماً فقط أخذت درهماً فاكفيت به فعمل فيه الفاء عاطفة

• (حرف الكاف) •

(قوله بان تكون الكاف مكفوفة بما) لو قال بان تكون الكاف متصلة بما الزائدة لكان أحسن اذ لم يعلم كنهها في المثال وعلم زيادتها (قوله كحكاية سيبويه) كأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه (لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الطاهر ان ما بعده هائلة لها من غير تقدير شيء وهي لا توصل بان المفتوحة ومعمولها وفي الشرح ويحتمل أن ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعده هائلة فاعل اثبت مقدراً والفاء عاطفة على محذوف أي لاجل ثبوت عدم علمه سبحانه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لاجل ما بعده الماء اثلاً يلزم تقديم ما بعده هائلة وانما قلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى زيادتها اه (قوله أي أعجب) ضبط في النسخ المعتبرة بصيغة المضارع ويجوز أن يكون فعل أمر وقدره ابن الحاجب توجب بصيغة الامر (قوله وفي المقرونة بما الكافة) هكذا وقع في نسخة المصنف والظاهر أن يقال بما الزائدة (قوله وهو ظاهر) يعني ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر في قوله تعالى واد كروه كما هذا كم (قوله وأجاب بعضهم) يعني

عن ان قوله تعالى واذا كروه كما هذا اكم من اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه للسببية لا للتعليل وقد
 وضع انفاص وهو الذكروا الهداية موضع الامام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما احسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل
 الذي هو واحسنوا كما احسن الله اليكم الى خصوصية المطالب وهو الذكروا الهداية (قوله وماذا كرهنا في الايتين) يعني قوله
 تعالى كما أرسلناه اليكم رسولا وقوله تعالى واذا كروه كما هذا اكم (قوله وطرفك اما جئتنا فاحبس منه الخ) في الصحاح الطرف
 العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر اه وهو مرفوع على الابتداء وجلة الشرط والجزاء خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف
 مفسر باحسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ونصب الفعل بعدها الشبه بها)
 أي لشبه الكاف بكي في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا العمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع وأقول ليس هذا
 يلزم على ما وقع في نسخة الشارح وهو ونصب الفعل بعدها الشبه بها بكي في المعنى لان كلا منهما لا يقتضي ان النصب
 بالكاف اظهور وتعلق بها بشبهها لا بنصب وليس أيضا يلزم على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بها الشبه بها بكي لان
 نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة نصبه الى اللام التعليلية وهي نسبة محزنة باعتبار ان النصب بان
 مضمره بعدها ثم لا ينبغي ان التكاف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لشيء محسبوا كما زعم أبو محمد الاسود مؤيدة
 لقول الفارسي ونه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها جلا على أن أخذها كما قيل في كما
 تكروا فويل عليكم (قوله واعلم اني الخ) النشوان بفتح النون وسكون الشين الهجعة السكران والحليم الذي عنده اناه وصبر وخبر
 المتداوما عطف عليه محذوف أي كأنان (قوله أخ ماجد الخ) هذا البيت لنهشل بن جرير والآخر هو مالك بن جرير قتل بصفين
 منع على رضي الله عنه والمجاهد الكرم ولم يخزني أي لم يذلني والمشهد مصدر مجي ويوم مشهد يوم اجتماع لضرب وهو وهو
 ان معدي كرب وسيفه هو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينثني
 والصمصام اسم سيف عمرو بن معدى كرب اه وخيانة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف عمرو لا ينثني فاستوهبه
 ابن الخطيب فوهبه له فقيل لعمرانه غيره وانه بخل عليك بالصمصام فذكر له عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاحذوه ودخل
 ذار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انما أعطيتك السيف لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو
 قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضارب به وليس للسيف الا مضرب واحد أجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من
 المضرب مضرب على سبيل المبالغة (قوله وانما يصح الاستدلال بما اذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجل الاسمية) ذهب
 السيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالهجة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك (قوله
 ويحتمل ما قوله تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده) لا بأس بالنعز للآية من أولها فيقول في تفسير البيضاوي ٣ انتصب يوم على
 المفعولية لاد كرم مقدرا أو على الطريقة لا يعجزهم أو تلقاهم أو على الحالية المقدرة من العائد المحذوف في توعدون والطى
 ضد البشر أو المحوم قولك اطعنني هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب أي للكتب فيه أو لما يكتب فيه وقرئ السجل
 كالدلو وقرئ السجل كالعتل وهما لغتان فيه وقيل السجل ملأ يطوى كتب أعمال بني آدم اذا رقت السه وقيل كاتب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القواين اسم للصحيفة المكتوب فيها أو ما في كما بدأنا كافة أو مصدرية وأول
 خلق مفعول لبدأنا أو لفعل يفسره نعيده أو ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أي نعيد مثل الذي بدأناه
 وأول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف وروعدا مصدر مؤكدا نعيده لانه وعدنا الاعادة (قوله اعادته مثل
 ما بدأناه) الاحسن أن تكون ما في هذا التركيب موصولا حرفية الاسماء ويكون المنصوب في بدأناه المفعول لا لما فيكون
 التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البدء (قوله وقال الذين لا يعلمون) قال ابن عباس والحسن والبيه والسيدي
 بزات في كفار العرب وقال مجاهد في النصاري ورجمه الطسبري فانهم مذكورون في الآية أولا وقال ابن عباس أيضا في
 اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة
 فان كان المراد العرب أو مشركي مكة ففي العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم أتباع نبي وان كان اليهود أو النصاري فنفسه
 عنهم لا تنفاه العمل بقتضاه ولم يذكر مفعول العلم لان الفصدها الى نفي العلم لا الى نفي تعلقه بشي مخصوص ومعمول القول
 هو جلة لا يكلمة الله والذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية اما في نفس القول أو في اقتراح

٣ انظر تفسير البيضاوي بهذا العبارة ليست كذلك

مالا يليق (قوله ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد) يعني بطريق الاستقلال فهما وما بطريق الاستقلال في أحدهما والتبعية في الآخر فيجوز (قوله ولا يكون مثلن) تأكيد الكيد لأنه آيين منه) أي لان مثلاً آيين من كذلك ولا يكون التوكيد آيين من المؤكد وإنما قلنا ان مثلاً آيين لانه صريح في المثلية غير محتمل لخلافها بخلاف الكاف ولان اسم الإشارة وهو المضاف اليه الكاف مبهم بحسب أصل الوضع لانه موضوع لكل ما تصح الإشارة اليه والمضاف اليه مثل وهو قوله اسم لابهام فيه وفي الشرح ان الضمير في انه آيين ان عاد الى مثل اقتضى أن التأكيد لا يكون آيين دلالة على المقصود من المؤكد فيجتمع مثل قولك شرب زيد عقار آخر ولا يمنع مثل هذا أحد أو قول ان كون الجر آيين من العقار ليس بحسب أصل الوضع كائن فيه وإنما هو بحسب عدم علم المخاطب بعينه الموضوع له وهو ادا المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب أصل الوضع (قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا) تأكيد ذلك (الاشارة بذلك الى العلة السابقة واللام فيه للتعليل لا معصية للتوكيد أي لا جعل أن التوكيد لا يكون آيين من المؤكد امتنع أن يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا لان العلم آيين من اسم الإشارة وفي الشرح قد يمنع ان امتناع التوكيد في نحو هذا زيد يفعل كذا ذكره ويقال انما امتنع لان هذا تأكيداً كيد لفظي وهو عادة اللفظ بعينه أو تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا ليس لفظ هذا اولاً مرادف له وأقول لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف لان عدم المرادفة بينهما ليس الا لان اسم الإشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالمتعمد في لفظ الإشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد (قوله ولا خبر المحذوف) أي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله في عبارته تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مرادوف في الشرح ان أراد انه لا يكون ارتباطاً أصلاً فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى فاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدأ محذوف أي الشأن كذلك ثم استأنف يقال الذين من قبلهم بياناً وتفسيراً للشأن وان أراد انه لا يكون ارتباطاً لفظي فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوي انتهى وأقول بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذي لم يسبق اليه وجواز جعل هذا النظم الشريف عليه انه أراد الارتباط اللفظي وعدمه مضر بالفصاحة فلا يحمل عليه ما هو أعلى في درجات البلاغة (قوله قلت مثل بدل من كذلك أو بيان) يريد ان مثل مع ما أضيفت اليه بدل من كذلك أو بيان له وهذا كله على القول باسمية الكاف بدليل قوله فيما بعده والكاف مبتدأ وهو قول الاخفش والفارسي وجاعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف في عطف البيان وجواز أن يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلاً نكرة ولو أضيفت الى معرفة (قوله ومثل عزز لثاني مثلاً لا يفعل كذا) يعني انه نفي الفعل عن مثل وأريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يعلمون قولهم (قوله وانما من التوكيد وهي الزائدة) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشف في سورة البقرة أي ومثل ذلك الجعل الجيب جعلناكم أمة وسطاً يريد ان ذلك اشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل آخر فقصد بسببه هذا الجعل فيه على ما يتوهم من أن المعنى ومثل جعل الكعبة قبله جعلناكم أمة وسطاً واذا تحققت فالكاف مقعّم انما كما لا لازم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم انتهى (قوله فيلزم المحال وهو اثبات المثل) قال التفتازاني في حاشية العبد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فهو لنا ليس كبن زيداً أحد يدل ظاهره على ان زيداً بنا وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بنسأ على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله على قطعي (قوله ولا نهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا مثلاً لا يفعل كذا) هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة لتعليل آخر لقول الا كثيرين تقديره لانه ليس شيء مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة والاول منظور فيه الى ذلك فسقط الاعتراض بان هذا التخرج اعما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولا نهم اذا بالغوا عطف على ماذا (قوله وقيل الكاف في الآية غير زائدة) المحققون على أن الآية من باب الكناية ويدنو الكناية فيها وجه من أحدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المألوم كما يقال ليس لأخ زيد أخ فحوز زيد ملروم والاخ لازمه لانه لا بد لأخ زيد من أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملرومه أي ليس لأخ زيد أخ ادلو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفي أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى ادلو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود

وما في الوجهين ما ذكره صاحب الكشف وهو أنهم قالوا مثلك لا يعقل فنغوا البخل عن مثله والغرض تنبيهه عن ذاته فسلوكوا
 طريق الكناية قصد إلى المبالغة لأنهم إذا نفوه عن من يمثله وعن من يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
 قد ابتعت لداته وبلغت أترابه يريدون أنواعه وبأوعه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس مثله شيء إلا ما تعطيه
 الكناية من فائدتها وهما عبارة عن معتقتان على معنى واحد وهي نفي المماثلة عن ذاته تعالى (قوله وقيل الكاف اسم مؤكّد
 بمثل) هذا عطف على قوله فقيل الزائد مثل وفي الكشف ولأن أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه
 إضافة المؤكّد إلى التأكيد وقد جعلوا منها إضافة أسماء الزمان المهمة في نحو حينئذ ويومئذ (قوله فصيروا مثل كعصف
 ما كول) هذا يثبت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم
 كعصف ما كول أي كزرع أكل حبسه وبقي تنبيهه (قوله يضحكن عن كالبرد منهم) هذا من مشطور السريع المكشوف
 وقوله بيض ثلاث كنعلاج جم والبيض جمع بيضاء والمراد بالعلاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما تشبه بهما النساء في العيون
 والاعناق والجسم بضم الجيم جمع جاءوهي التي لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الأولى وتشديد الميم الثانية اللذان
 (قوله فجوزوا في نحو زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو
 سبق فلم والصواب ما في بعضها وهو الاسد مخفوضان بالاضافة (قوله ما يرتجي وما يخاف جمعا الخ) جمع فعل ماض والالف التي في
 آخره للإطلاق وفاعله مستتر عائذ إلى المدح ويرتجي ويخاف مبنيان للفعول وما يرتجي مفعول جمع وفي الشرح واعلم أن الذي
 تتعين فيه الحرفية مثل أعجبنى الذي كزيد لأنه شائع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسم لم يكن كذلك لأن حذف صدر الصلة من
 غير أي لا يقع فصيحاً شائعاً إلا إذا طالت الصلة ولا طول هنا وأما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية وأقول بتعين في
 البيت أيضاً الحرفية لأن الصلة فيه وإن سلم أنها طويلة إلا أن صدر الصلة لا يحذف شائعاً إلا إذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح
 أن يكون صلة وهذا يصلح (قوله وهذا يخرج للفصح على الشاذ) لأن وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صلة غير
 أي إذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة إلى إجازة ابن مالك أن تكون الكاف مع مخفوضها مضافاً ومضافاً إليه على ضمير مبتدأ
 أصله للوصول (قوله وصاليات ككايوتفين) قبله لم يبق من أي بها يحلين غير رماد وخطام كنفين • وغير ودجاذل أو ودين
 والآتي جمع آية وهي العلامة ويحلي من حليت الرجل وصفت حليته والخطام الزمام وكنفين بدل منه والكنف بكسر
 الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي أداته وود أصله وتد سكنت التاء ثم أبدلت الاء واو غمت والجاذل بالجيم والذال
 المجهمة المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحترقة ويوتفين عشاة نخسية مضعومة فهمزة مفتوحة فثلاثة ساكنة ففاء
 أي يجعلان اثباتي للقدروا جايه على الأصل المرفوض نحو يوقر كرم (قوله ولا للماء أبدا دواء) هذا عجريت صدره فلا والله
 لا يلقى الماء وقوله لدتهم النصيحة كل لد • فجاء النصيح ثم وافقوا والبيتان لبعض الاسديين قال ابن سيده
 والأدود ما ينصب بالأسعوط في أحد شقي الفم فيمر على اللديد وهو أسد صفحتي العنق وجمعه ألده وقد لده يلد له ولودوا وأنشد
 البيت ثم قال واستعمله في العرض وإنما هو في الأجسام كالماء والدواء (قوله وحرف معنى) حروف المعاني هي الكلمات
 الموضوعات المقابلة للأسماء والأفعال وأما الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المباني (قوله ومعناه
 الخطاب وهي اللاحقة لأسماء الإشارة) واللغة الفصيحة في هذه الكاف أن يراعى بها حال المخاطب في التذكير والتأنيث
 والافراد والتثنية والجمع وفيها لغة أخرى وهي أفراد الكاف مفتوحة في الأحوال فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه
 على مطلق الخطاب فقط وفيها لغة ثالثة وهي الأفراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التأنيث (قوله هذا هو الصحيح)
 الإشارة بهذا إلى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا في مجموع ما تقدم لأن الكاف في اسم الإشارة حرف
 باتفاق فلو كانت الإشارة بهذا إلى مجموع ما تقدم لا فاد الكلام في أن الكاف مع اسم الإشارة قولاً بأنها غير حرف واحترز
 بالصحيح عن مذهب الخليل أن الواحق في الضمير المنفصل أسماء أضيف إليها أي في محل جر عن مذهب الزجاج والسيرافي
 أن أيا اسم ظاهر والواحق مضمرة أضيف إليها أي حتى كان أياك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين أن الضمائر هي
 الواحق وإياد عامة لها يصير بسببها منفصلاً وعن قول آخرين منهم أن أياك وإياء وإيى بكاء لأسماء ولا تركيب فيها
 (قوله والنجاء) هو بنون مشددة وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف معدودة مصدر نجوت من كذا أنجوتجاء ثم استعمل اسم
 فعل

فصل للام (قوله ولا أرايت بمعنى أخبرني) مختار المستنف أنه منقول من رأيت بمعنى علمت لا يعني أنه صرت قال لان زيدا في قولك أرايت زيدا ما صنع مفعول أول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المنقول الى الانشاء ومختار ابن أم قاسم أيضا ذلك فإنه قال رأيت هذه هي العملية دخل عليها هزة الاستفهام فهي تتعدى الى اثنين وقال الرضي أنه منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت قال كأنه قيل اذا أبصرته وشاهدت حاله البهيبة أو عرفت أنها أخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة قال وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو رأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو أرايتكم ان أناكم عذاب الله وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت من استفهام ظاهر أو مقدر بين الحال المستخبر عنها قال ولا يحل للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها أو لما قلت أرايت زيدا كأنه قال عن أي شيء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهي بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع انتهى (قوله والكاف فاعل لكونها المطابقة للمستند اليه) الذي في المنقول اليه وهو أخبرني لانه ان كان مذكرا فهي مذكورة وان كان مؤنثا وثنية وان كان مثنى فثنية وان كان مجموعا فمجموعة والثاني الاحوال كلها مقردة مذكورة (قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف) نحو أرايت الذي ينهى عبدا اذا صلى أرايت ان كان على الهدى أو أمر بالتقوى أرايت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستغناء عنه الا عند الكسائي (قوله وانها لم تقع قط مرفوعة) في النسخ أما بطريق الاصاله فسلم ولكن لم لا يجوز ان تكون مرفوعة بطريق النسيابة كما يقول الاخفش في لولاك لا يلزم الجمهور والكلام اغما هو على مذهبهم (قوله ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب بمعنى زيدا في نحو أرايتك زيدا) أي أن تحذف ما بعده للدليل (قوله لانه) أي المنصوب المفعول الثاني لا رأيت لان الفرض ان الكاف مفعول وهو أول (قوله ولكن الفائدة لانتم عنده) أي عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا يصح الا على ما نتم عنده العائدة (قوله وأما أرايتك هذا الذي كرمت على) هذا الاشارة الى جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو أرايتك زيدا تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الآية لان اسم الاشارة فيه هو المنصوب بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وتقدير الجواب ان الآية ليست على المنصوب بعد أرايتك وهو وحده لا ما بعده بل هو هاتصال الموصول والمنصوب قبل تمام الكلام هو الاول لا الثاني (قوله وقد تلحق ألفاظا آخر شذوذا) كقولك أبصرك زيدا وليس لك زيد قائما ونعمك الرجل زيد وبسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام (قوله لسان السوء تهديهم الى آخره) في الصحاح اللسان جارحة الكلام وقد يكتفي به عن الكلمة والرسالة فيؤنث حينئذ فن ذكره قال في الجمع السنة يحكمروا وأجره ومن أنه قال السن كذراع وأذرع وخنث بكسر الحاء المهملة من الحين بغضها وسكون المثناة الضميمة وهو الهلاك وحسبتك بفتح المثناة الفوقية في بعض النسخ وبضمها في بعض او في بعض النسخ وجئت بحجم مكسورة فهمزة ساكنة وان تحيننا بحجم مكسورة (قوله كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا) هي بالمثناة الفوقية وكسر السين (ك) (قوله في تجنسون الى آخره) تجنسون غيولون والسلم بكسر المهملة وفتحها الصلح وثرت بالمثناة في أوله مبنى للمفعول من ثارت القتل وبالقيل قتل قاتله والظا النار والهيحاء الحرب بعد كافي البيت ويقصر وجهه ما نثرت قتلاكم حال من فاعل تجنسون وكذلك جملة وانطى الهيحاء تضطرم ويجوز أن تكون هذه حالا من قتلاكم (قوله أردت لكم كما ان تطير بقر بني) هذا صديريت بحجزة فتتركها شاذبا بيدا بفتح وتطير تذهب سر يعا مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفة والشن بفتح المجمة القربة الخلق والسدا بفتح الموحدة والمد الارض الفقراء التي تبيد أي تملك من يدخل فيها والبلقع الارض الفقراء التي لا شيء فيها (قوله ولا تظهر أن بعدى الا في الضرورة) جعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعدى قليلا (قوله فقالت أكل الناس الى آخره) الماسخ المعطى من منعه فمعه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع وكل الناس مفعول أول الماسخ ولسانك مفعول ثان له وتقر بالغيث المججمة أي نخدع (قوله ويرده قولهم كيمه كما يقولون له) اذ لا يحذف ألف ما الاستفهامية الامع حرف الجر (قوله فاوقدت نارى الى آخره) ضوءها مرفوع ان كان يصير مبنيا للمفعول ومنصوب ان كان مبنيا للفاعل وفاعله ضمير عائد على الصيف والضمير في داخله للدخول المفهوم منه وفي البيت متعلق بدخل أي وهو داخل في البيت دخولا أو الصمير في داخله للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع ودخله خبر ثان

(قوله واخراج ما الاستفهامية من المصدر) في الشرح قد ذهب بعض الى ما يلزم صدر يتناول نقل عن ابن المبرجل المغربي أنه
صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لجيها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح وفي أقوال
شاهد على ان ما الاستفهامية اذ اركبت مع ذاتنارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعها ونصبها وجرها قال رفع كقولهم كان
ماذا والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أقول ماذا وأجاز بعض العلماء وقوعها تمبيزا كقولك لمن قال عدي
عشرون ماذا انتهى (قوله فيذهب كما في مودظهره طبقا واحدا أي كما يصعد) في شرح البصري للاستفهامية ابن حجر كان
ابن هشام وقتله نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى ان ابن بطال ذكرها
بلفظ كي يصعد وكلامه يوهم ان البصري أوردته في التفسير وليس كذلك بل أوردته في أواخر كتابه في أثناء كتاب التوحيد ولم
يورد ذلك في غيره (كم) (قوله على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد) في الشرح على وجهين خبر أول وخبر
مرفوع على أنه خبر ثان واستفهامية مرفوعة عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيها الجر على أن يكونا من بدل التفصيل
وقد تقدم الكلام في مثله وأقول يريد أنه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية وتقدم لنا نحن أيضا هناك أنه يجوز
فهما الجر على أن يكونا من بدل التفصيل بان تكون الباء لصدورية لا للنسب (قوله ويشتركان في خمسة أمور الاسمية
والأبهام والافتقار الى التمييز والبناء وزم التصدير) أما الاسمية فلجرها بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت و غلام كم
ملكك وأما الأبهام فلا تهم ما موضوعان للعدد المبهم وأما الافتقار للتمييز فلا تهم ما وأما البناء فلشبهها بالحرف في الوضع
وأما لزوم التصدير على غير الجارح فكان أو اسما في الاستفهامية ظاهرا وفي الخبرية لأنها الانشاء التكميلية فوجب لها صدر
الكلام كما وجب لرب (قوله وأما قول بعضهم في ألم يروا كم أهلكنا) قال صاحب البصر قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم
بدل منها والروية رؤية البصر انتهى وهذا لا يصح لأنها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بأهلكنا ولا يسوغ فيها الا
ذلك واذا كان كذلك امتنع أن يكون أنهم بدل منها لان البدل على نية تكرار العامل ولو سلطت أهلكنا على أنهم لم يصح إلا أن
انك لو قلت أهلكنا انتفاء رجوعهم أو أهلكنا لا أنهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم أن يروا مفعوله كم فتوهم
ان قوله أنهم اليهم لا يرجعون بدل لأنه يسوغ أن يتسلط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أن القرون التي
أهلكناها لا يرجعون لان عدم الرجوع والهلاك بمعنى انتهى وهذا ليس بدلا لصاعيا وانما فسر المعنى وقال أبو البقاء أنهم
اليهم لا يرجعون بدل من موضع هلككم أهلكنا والتقدير ألم يروا أنهم اليهم لا يرجعون أنهم وليس بشئ لان كم ليس
بمعمول أيروا أو أقول لا يتعين من كلام أبي البقاء أن كم معمول لير والطهور أن يكون مراده أن كم معمول لأهلكنا وجملة
أهلكنا معمول لير واتم قال صاحب البصر ونقل عن القراء أنه يعمل يروا في الجملتين من غير ابدال وقوله في الجملتين تجوز لان
انهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال الزمخشري ألم يروا ألم يعلموا وهو معلق عن العمل في كم لان
لا يعمل فيه عامل قبله سواء كانت للاستفهام أو للخبر لان أصاها الاستفهام الآن مع ما هنا فاذ في الجملة كما تقدم في قولك أ
يروا أن زيد المنطلق وان لم يعمل في لفظه وانهم اليهم لا يرجعون بدل من أهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره ألم يروا أكثر
أهلكنا لقرون من قباهم كونهم غير راجعين اليهم انتهى ثم قال صاحب البصر والذي تقتضيه صناعة العربية أن انهم
معمول لمخذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا وأحكمنا انهم اليهم لا يرجعون (قوله وان قدره أهلكنا فلا تسلط له في المعنى
على البدل) في الشرح اذ لا معنى لقولك أهلكنا انهم اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو أن كلمة
بفرد هاء على المبدل منه واذا كان مراد هذا القائل أن المبدل منه هو جملة كم أهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاء
الاعتراض وغاية ما في الأمر أنه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معنى به والقربة عدم استقامة الكلام على ارادة هذه
الجزء بعينه وأقول يلزم على هذا ابدال المفرد من الجملة لان ان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في أقسام البدل وانما إذا
عكسه وأنه قابل كقوله الى الله أشكو بالمدنية حاجة • وبالشام أخرى كيف يلتقيان فابدل كيف يلتقيان مر
حاجة وأخرى وقوله وان و صلتها مفعول لاجله يعني لير والاذلا يصح أن يكون أهلكنا كما نقلناه عن صاحب البصر والمعنى علم
لاجل أنهم لا يرجعون أهلكهم (قوله وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر) هذا اعتراض على أبي البز
وفيه نظر اذ لم يتعين من كلامه عود الضمير على متأخر بل هو أن يكون موضع الضمير متقدما وما دل عليه متأخرا (قوله الراي

ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع اما افراده فلشابهة ثم لثلاثة والالف في الدلالة على الكثرة وبعدها جرو ومفرد او اما جمعه فليكون في اللفظ تصريح عايدل على الكثرة (قوله ثم ما لك باد ملكهم الى آخره) بادهاك والسوقة بضم السين المهملة خلاف الملك يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث مقوله ما لك شاهد على جمع التمييز وقوله نعيم شاهد على افراده (قوله ثم عمة لك يا جبريرون خالة الى آخره) الفداء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح تين وهو عوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى يثقل الكف والقدم الى انسها أو هو المشى على ظهر القدم أو ارتفاع أخص القدمين حتى لو وطئ الأفدع عصفوا ما أذاه أو هو عوج في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها أو أكثر ما يكون في الارساغ خلقة والرسغ كالقفل مفصل ما بين الساعد والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزة وسكون النون قال أبو زيد هو الايسر من كل شيء وقال الاصمعي هو الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والرتدين والقدمين فسا قبل منهما على الانسان فهو انسي وما أدبر منهما عنه فهو وحشي والعشار بكسر العين جمع عشاء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفعل عشرة أشهر والمعنى على هذه الرواية أعني رواية جرمة وخالة ان كثيرا من عمتك وخالاتك من جملة حدى ومعنى على لى وقيل على كرهه منى كما يقال باع القاضي على فلان داره لان على تستعمل في الضرر نحو وعليها ما اكتسبت (قوله ولا يكون تمييز الاستفهامية المفردا خلافا للكوفيين) في الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الحارث وغيره انها ما كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد لكانت في وسط العدد مميزة منصوب مفرد واعتزله الحديث بان جملة على الوسط دون غيره أيضا تحكم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كم بهزته انتهى ما في الشرح وأقول الجواب عن اعتراض الحديثي هو ان الحمل على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين وذو حظ من كل منهما (قوله والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض) وذلك ان الاضافة جلالكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على تقدير من لانه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه (قوله ولا يجوز جره مطلقا) أى من غير شرط خلافا للفراء والراجح ان السراج فانهم يميزونه مطلقا (قوله بل يشترط) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بل بشرط أى بل يجوز جره بشرط ان تجزم بعرف جرحه خلافا لبعضهم فانه منع جره مطلقا (قوله فحينئذ يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجرح) أما النصب فظاهر وأما الجرح فلتطابق كم مع مميزها في الجرح (كأين) (قوله ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية) في الشرح انظر قوله لان التنوين بما يتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فهذا الفعل قد كثر علقه أولا بقوله ولهذا فافهم الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا يتابع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول أتى به لانه أدل على المقصود من الاول انتهى وأقول ليس الثاني تعليل لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بجعله بدلا من الاول وانما هو تعليل لتعليل لجواز الوقف بتركب كأين من كاف التشبيه وأى المنونة فليتنامل (قوله وتوافق كأين كم في حصة أمور الابهام والافتقار الى التمييز) قال الرضى التمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف لاعتناى كافى مثل رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من أى جنس هو ولم يبين العدد المبهم فإى في الاصل كان معربا لكنه اتضح عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية وصار كانه اسم مبهى على السكون آخره نون ساكنة كافي من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطأ (قوله و برده قول سيوييه) الضمير المنصوب يبرر دعائنا الى اللزوم والاشارة في زعم ذلك الى كأين ورجلا رأيت وهو مقول قول سيوييه الى قول المصنف انتهى ويونس هو أبو عبد الله بن حبيب من أهل جبل بجم مفتوحة فباء واحدة مضمومة مشددة بليدة على دجلة بين بغداد واسط أخذ الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وجاد بن سلمة وكان النصوا أغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيوييه كثيرا وسمع منه الكسائي والفراء وكانت خلقة بالبصرة قال أبو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس أربعين سنة أملا كل يوم الواحد من حفظه وقال اصمعي بن ابراهيم الموصلى عاش يونس ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم يكن له همة الا العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنين وثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين ومات سنة مائة وستين (قوله اطرده اليأس الى آخره) يقال طرد يطرد كقتل يقتل واليأس القنوط والرجاء بالمد الامل قصره الشاعر للضرورة وكأين بهمزة

فثناة تحتية مشددة ويروي الرعاء بالمدوكاثن بالالف فهزمة والم على وزن فاعل من ألم بالهم وحكم قدر (قوله) وكاثن لنا فاضلا عليكم الى آخره) قال الرضى وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها مصيغة فاعل قال الكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء أي صارت عينا وحذفت إحدى الياءين وبقيت الأخرى لا ما وقال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قامت الياء ألفا فحركها وانفتح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فاذهب التنوين مذهباً بحركتها كالمقصود انتهى (كذا) (قوله) واسلمى الزمان كذا الى آخره) السكاف للتنبيه وذ لاشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمى الزمان فأنالنا من مسلوب الطرب والانيس (قوله) الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين وذاعلى هذا القول وعلى القول الثالث اشارة الى ما في ذهن المتكلم (قوله) أما يمكن كذا وكذا وجذ فقال بلى وجازا) أما بتخفيف الميم هي ما الباقية دخلت عليها الهمزة للاستفهام عن النفي كما هو مختار بن مالك في قول الشاعر الاضطبار لسلوى أم لها جلد * اذا لاقى الذى لاقاه امثالى أو للتقرير ووضح الجواب بلى بعدها لما قال المصنف في حرف الباء انهم أجروا الاستفهام الحقيقي والتقريرى مجرى النفي كما في قوله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألسنت بر بكم قالوا بلى وفي الصحاح الوجه ذ بالميم والذال المجبة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والجمع وجازا (قوله) مد النفس نعمى الى آخره) في الصحاح النعمة اليد والضيعة والمنة ما أنعم الله به عليك وكذا النعمى وان فحمت النون مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى واللفظ التوفيق من الله تعالى والرفق والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة (كلا) (قوله) وفيه نظر) هذا النظر يحتمل ان يكون في تعليل كون كل سورة فيها كالا مكسبة بان أكثر العنوة كان بمكة فيكون قوله ثم لا يظهر الى آخره يسانا قال الاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكلا الا الزجر ويحتمل ان يكون النظر في التعليل المذكور وفي كون كلا لا معنى لها الا الزجر فقوله ثم لا يظهر الى آخره بيان لوجه النظر في هذا الخبر وهو ظاهر وقوله لان لزوم المكسبة الى آخره بيان لوجه النظر في الاول ومعناه ان ذلك انما يصح اذا كان كل العنوة الصادر من الكفار الذين في زمنه صلى الله عليه وسلم كان بمكة لا أكثره ولو سلم فانما يصح اذا امتنع الزجر عن عتوسا سبق والا جاز ان يكون العتوة بمكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التي فيها كلا مكسبة وأقول وأيضاً انما يلزم ان تكون الآية التي فيها كلا مكسبة لا السورة التي هي فيها كما هو المدعى لان من السور ما نزل آيات منه بمكة وآيات منه بالمدينة قال عطاء بن أبي مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت بمكة ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة (قوله) وقوله لمعنى انتم عن ترك الايمان بالتصوير) الباء في التصوير مرتعلق بالايمان وكذا في المبعث لانه معطوف على بالتصوير وفي القرآن متعلقة بالجملة ولا ينبغي ما في كلامه من اللف والنشر المرتب (قوله) وأيضاً) هذا عطف على ثم لا يظهر (قوله) والوارد منها في التثنية ثلاثون موضعاً) هذا لا يدخل له في الاعتراض وانما هو لبيان فائدة (قوله) فزادوا معنى ثانياً) يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها على هذا التعليل نحوها في قوله تعالى لتكبروا لله على ما هذاكم أو بمعنى مع نحوها في قوله تعالى وآتى المال على حبه وهي متعلقة بصح ولذا جعلها والبة له ويجوز ان تكون للاستعلاء المحاذي متعلقة بوقوف بان يصح كون المراد بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا الكلام معنى غير الردع يصح لاجلها أو معه ان يوقف دونها ويبتدئها الآن كلام مع معنى الردع يصح ان يوقف عليها ويبتدئها بما بعده فيجتمع لها زيادة ذلك المعنى صحة الوقف عليها والابتداء بها (قوله) فان قول الضر لا يأتى في آيتي المؤمنين والشعراء) آية المؤمنين هي رب ارجعون لعلى اهل صالحا فيها تركت كلا انها كلمة هو قائمها وآية الشعراء هي قال أصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معى ربي سيهدين والنضر بالصاد المجبة هو ابن شميل بضم المجبة ابن خرسة بفتح الخاء المجبة والراء والشين المجبة البصرية من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فسمع من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فهم الا محدث أو ضوى أو اغوى أو اخبارى فلما صار وبالمر يد قال يا أهل البصرة يعز على قراكم والله لو وجدت كل يوم كيلجة بافلى ما فارقكم قال فلم يكن فيهم من يتكاف ذلك فسار الى خراسان فاذا بها أموالا توفي في ذى الحجة سنة أربع ومائتين بمدينة مرو وبها ولد ونشأ بالبصرة فلذلك نسب اليها وفي الصحاح الكيلجة مكال والجمع ككيالج وكيالجة والهاء للجهة (قوله) لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية

الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقولا بعدما كان جملتها في الشرح انما يمتنع كسرهما بعد حقلا اذا كانت حقوا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبر عنه بماعلى ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض أى اتي حق وأما اذا جعلت حقما متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسرها ان حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجمله كما اذا قلت زيدا كرمته حقانه فاضل أى أحق اكرامه حقوا ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت حقما من تمام الكلام السابق كسرت أن الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يسدو الخلق ثم يعيده استئناف معناه التحليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح أن على ان المراد لانه أو على انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله أى وعد الله وعدا بده الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بده ويجوز أن يكون مر فوجا بمنصب حقاً أى حق حقا بده الخلق كقوله أحقاء بما د الله ان لست جائيا * ولا ذاهبا الا على رقب كذا في الكشف انتهى (قوله ولان نفس سحر حرف بحرف أولى من نفس سحر حرف باسم) هذا يقع في أكثر النسخ في هذا الموضع قبل قوله وما قول مكى وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا والاول هو الصواب ومثال نفس سحر بالحرف بالحرف قول أبى حاتم كلاب معنى الا وقول الضر والفراء كلاب معنى أى ونم ولقائل ان يقول هذا كما يتوجه على الكساف يتوجه على الجمهور لو قال كلاب حرف بمعنى الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما يتوجه على الجمهور لو قال كلاب حرف بمعنى الردع والزجر كما قال الكساف حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع والزجر فليتأمل (قوله ومحوج لتكاف دعوى علمه لبنائها) قال الرضى انما ينبى لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها انما لانك تردع مخاطب عما يقول تحقيقا لهذه (قوله والاف لام نون) في الشرح وأدخل المصنف لا على الفعل الماضى لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد لم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرار لا (قوله وقد تتعين للردع) تتعين بالمشاة الفوقية وفاعله ضمير كلاب باعتبار الكامة لقوله قبل هذا والارج حملها على الردع لانه الغالب فيها (قوله وقد يمتنع كونها للزجر نحو وماهى الاد كرى للبشر كلاب والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده) في الشرح ان لم يكن قبلها ما يصح رده فبعد ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز ان يكون كلاب ردعا لما ينكر ان يكون احدى الكبر (قوله وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما في سلاسل) في الكشف وقرأ ابن نهيك كلاب سيكفرون بعبادتهم أى سيجحدون كلاب سيكفرون بعبادتهم كقولك زيدا امررت بغلامه وفي محنته بن جنى كلاب بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا رأى والاعتقاد كلاب ولقائل أن يقول ان صحت هذه الرواية فهي كلاب التى هى للردع قلب الواقع عليها ألفها نونا كما في قوارير والضمير في سيكفرون للالهة أى سيجحدون عبادتهم ويقولون والله ما عبدتمونا وأنتم كاذبون انتهى ما في الكشف فانتقله المصنف عن الزمخشري ان كان هو الذى في الكشف فهو نقل بالمعنى لان ما يقال في قوارير يقال في سلاسل وفي اعراب السفاقسى وانه قد على الزمخشري بان المنقول عنه القراءة في الشواذ أبو نهيك بالكنية وأن الطبرى نقل عنه كل يضم الكاف ورفع اللام على الابتداء والجملة بعده خبر (قوله ورده أبو حبان بان ذلك) الاشارة بذلك الى التنوين (قوله وليس التوجيه منحصر عند الزمخشري في ذلك) أى ليس توجيه التنوين في سلاسل منحصر عند الزمخشري فيما ذكره أبو حبان من الاوجه التى لا تنافى في كلابل جوز الزمخشري في صفة سلاسل وجهها آخر لم يذكره أبو حبان يتأني في كلابو يصح به تشبيهها بسلاسل وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذى يتبع الحركه أعنى الحرف المزيد في رأس الآية أى آخرها (كان) (قوله ثم قدم حرف التشبيه اهماماه) يعنى ليؤذن الكلام من أول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر انما لم يجدهم اعتمادا في التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كسبر من الناس انه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من ان يذكر من أين كانت تلك العناية وهم كان أهم وليس كذلك (قوله وقال الا كثرون) مقابل هؤلاء الا كثرين الزجاج وابن جنى ومجموعهم هو الاكثر في قوله مركب عند أكثرهم (قوله وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعى لافى التركيب الطارى فى حال التركيب الاسنادى) في الشرح وهذا تركيب وصحى لان واصح اللغة في معتقد هؤلاء هو الذى وضعه كذلك وليس من الامور التى طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل (قوله من الاشكال) أراد به

النظر الذي أوردته على الأكثرين والبعده الذي في قول الزجاج وابن جني (قوله وهو قول بعضهم) فيه رد على صاحب رصف
 المثاني حيث قال انه قول أكثرهم وقال ابن أم قاسم في نسبة القول بالبساطة الى أكثرهم نظر فان الظاهر أن الأكثر يقول
 بالتركيب (قوله بخلاف كان زيد قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم قائم في ذلك كله للظن) انما لم يقل هؤلاء بان كان التشبيه
 في هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها لان زيد هو نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الرضي
 والاولى أن يقال انما التشبيه أيضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة ليصح تشبيه أحدهما بالآخر الا
 أنه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى
 الموصوف المقدر فلذلك يقول كافى أمشى كافى أمشى والاصل كافى رجل عشى وكانك رجل عشى (قوله الثاني الشك والظن)
 يحتمل أن تكون الواو هنا بمعنى أو وأن تكون على بابها ويكون العطف تفسيريا (قوله فاصبح بطن مكة الخ) يحتمل أن يريد
 بطن مكة جوفها التي تدفن فيها الاموات فيكون المراد بقشعرام تزلزل من اقشعر الرجل اذا أصابته قشعريرة أي رعدة وان
 يريد بها أرضه فيكون المراد بقشعرام تزلزل أو محلا من اقشعرت السنة اذا أمحلت وهذا الخبر هو الملائم لقول المصنف
 قاله في أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لما كلفيت (قوله لانه ليس في الارض حقيقة) يعني فلا
 يشبه الارض بالارض التي ليس هو بها وانما يشبه بذلك لو كان في الارض حقيقة لتكون الارض التي هو بها مشبهة
 بالارض التي ليس هو بها (قوله وأجيب بأمور) قيل والجواب أيضا ان هذا البيت من تجهل العارف كقول الشاعر
 أي انصبر انما بورم لك مورقا * كانك لم تجزع على ابن طريف لانه يعلم أن هشام مات فيكون التشبيه من جهة المعنى
 كأنه قال وجود هشام للام كالكافيت على وجه الارض (قوله أحدها ان المراد بالطرفية) يعني في قوله به لان الباء فيه
 ظرفية (قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون وحسوا عليه كافى بالشئ مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدينام تكن
 وبالآخر لم تزل وقول الحريري كافى بك تحط) هذا رابع المعاني الاربع لكان وفي الشرح المراد وحسوا عليه مثل قول
 الحريري اذ هو متأخر عن تلك الطبقة مات بعد ان حسمائة وأقول هذا ليس بتعين لجواز أن يكون الضمير في قوله وحسوا
 صائدا على النسخة المتأخرين لا على الكوفيين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب أو يكون صائدا عليهم ونسب حمل قول
 الحريري الهم على سبيل التغليب لوقوعه في محبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقق وتحط بتشديد الطاء المهملة
 مضارع الخط يخط اذا انحدر من علوا الى سفلى وبعده الى الحد وتنقط وقد أسلك الرهط الى أضيق من سم والحد يفتح اللام
 الشق في جانب القبر والحد بضم اللام لغة فيه وتنقط تقوص والسم هنا يفتح المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط (قوله
 وقد اختلف في اعراب ذلك) الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة (قوله فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء
 زائدة في اسم كان) هذا في غير قول الحريري وأما في قوله فيقال الياء حرف تكلم والباء زائدة في اسم كان (قوله وقال المطرزي
 الاصل كافى أبصر ك تحط وكافى أبصر بالدينام تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء) قال الرضي الاول أن يقول مبقى كان على
 معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالدينام أي تشاهد ما من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجللة
 بعد المجزوء بالباء حال أي كانك تبصر بالدينام وتشاهد ما غير كائنه اه والمطرزي هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد
 الفقيه الحنفى النحوى الاديب الخوارزمي المعتزلى ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشري
 فانه توفي تلك السنة كما ذكرنا في حرف الالف وتوفي المطرزي سنة عشر وستمائة (قوله كان اذنيه الخ) التشوف التطلع
 والتناول والعامل في اذنا معنى التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة فوادم الطير وهي مقادير يشه وهي عشري في كل
 جناح (قوله وحذفت النون للضرورة) هذا عند غير الكسائي وأما هو فيقول بجواز حذفها في السعة (كل) (قوله كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكاهم آتية وأجزاء المفرد
 المعرفة نحو كل زيد حسن) لا يقال قد تأتي كل مضافة الى المنكر والمراد استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر جبار بترك
 تنوين قلب وقد تأتي مضافة الى المفرد المعرفة والمراد استغراق الافراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل
 وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه لا تقول المراد ان ذلك هو الاصل وعند خلوا المقام عن القران
 وأجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاء عن الآية والحديث بأنهما من قبيل المعرفة الجنسية وهو في المعنى
 كالكلمة

كالشكر والجواب الاول اشمل (قوله) ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب ليعلم أفراد القلوب كما علم كل أجزاء القلب) يعني ومن أجل أن المفرد الشكر الواقع بعد كل غير مضاف إلى ما بعده لكون كل فيه لاستغراق الأفراد وجب على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر ليعلم أفراد المتكبر فيلزم عموم أفراد القلب المضاف إليه لأن لكل متكبر قلبا وبصير في القلب هو ما من عموم الأفراد وما من كل المقدرة بعده وعموم الأجزاء من كل الواقعة صريحا قبله وذلك لأن المراد الأخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك إلا بتقدير كل أخرى بعد القلب وجعل كل المذكور لاستغراق الأجزاء قال ابن الحاجب في أماليه وقرأ باقي القراء بإضافة قلب إلى متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التأويل لأنك لما أضفت قلب إلى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف إليه كل وجب أن يبقى على حكم الأفراد كما في قولك أكلت كل رغيف زيدا وكل رغيف انسان وإذا بطل العموم في ذلك بطل العموم فيما أضيف إليه كل لأنه انما ينسب إلى ما بطل العموم فيه وإذا بطل العموم فيما أضيف إليه كل وجب حل الكلية على أجزاء ذلك الواحد لأنه لو علم في الأول لم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو علم في الأول من غير عموم الثاني لم يستقيم لأنه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يتم قولك كل قلب المضاف إليه باعتبارها فوجب تأويل الآية لأن المعنى الذي سيقت له الأخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوف مضافة إلى متكبر كأنه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر محذوف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر إلى هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام المصنف نظرفان كلام مضافة إلى شكر فكيف تأتي الأجزاء على رأيه وقوله ليعلم أفراد القلوب أيضا مشكل فأنعم للعموم في أفراد مدخولها المضافة إليه وكل انما أضيفت إلى متكبر موصوف بجميار فتم بالنسبة إلى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة إلى أفراد قلوبهم اهـ وأقول الجواب عن الاول أن الأجزاء أتت من تعذر استغراق الأفراد وجعل كل لاستغراق الأجزاء وعن الثاني أن إضافة القلب إلى كل المفيدة للعموم في أفراد ما دخلت عليه أفادته للعموم (قوله) وإن الذي حانت الخ حانت بالمهمة هلكت والمراد به هنا ذهبت هدر أوفج بالفاء المفتوحة والجمع موضع بين البصرة وضربة مذ كرم مصروف كذا في الصحاح قيل الذي في البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع إليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمخدوف مفرد لفظا مجموع معنى مثل القوم فأفرد الذي نظرا إلى لفظ موصوفه وجمع الضمير العائد إليه نظرا إلى معناه (قوله) كم قد ذكركم الخ فقال لا هؤلاء أمكنوا (قوله) وليس قوله بشئ لأن التي ينعت بها دلالة على الكمال لا على عموم الأفراد) يعني وكل ههنا للعموم الأفراد فلا يكون نعمتا في الشرح بل هو شئ ظاهر حسن وذلك لأنه على هذا التقدير يكون تفضيلا على أهل الكمال وأما على إرادة العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر إذا أنت فضلت أمرا أدانها هـ * على ناقص كان المديح من النقص وقال آخر ألم تر أن السيف ينقص قدره * إذا قيل هذا السيف خير من العصا وأقول كل التي ينعت بها تدل على كمال المدحوت بها في معنى ما تضاف إليه لا على كماله مطلقا فلو كانت كل في البيت نعمتا لكان معناه بأشبه الناس الكاملين في الإنسانية بالقمر فلا تغيد المبالغة في الوصف بالحسن بأنه أشبه بالقمر من كل فرد من أفراد الإنسان لأنه كم من ناقص في الإنسانية أجل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على أفراد نوعه من غير إشعار بكمال بعض الأفراد أو نقصها تحوز بها حسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل كل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كتفضيل شئ من ذى نباهة على شخص مشهور به دماؤه على امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا (قوله) نلبث حولا كاملا الخ نلبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسر هاء أي تقيم ومصدره البث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لأن مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول السنة والمنهج الطريق (قوله) مع أنها في المعنى منزلة منزلة ما لا تباشره لأنها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة إلى الضمير وتلك لا تباشر العامل (قوله) وحكمها أن لا يعمل فيها غالبا إلا ابتداء في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون تابعة نحو جاء القوم كلهم وأكرمهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن النبعة فالغالب عليها أن لا يعمل فيها إلا ابتداء وأقول مراده حكمها في كونها معمولة لا بطريق التبعية (قوله) فيصدر عنه كلها وهونها (قوله) هذا بمنزلة صدره عبيد

إذا مات عليه دلائلهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بكامله يقال ما الذي يجيد إذا تحرك وفي الشرح وكأنه يصف منسلا
 أي أنه يضطرب ويحرك إذا تحركت عليه الدلائل يصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان قال أبو زيد
 الناهل العطشان والناهل الرياب وهو من الاضداد (قوله فلما تبينا الهدى الخ) في الصحاح اتقى يتقى أصله اتقى على وزن أفتعل
 فقلت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأيدلت منها التاء وأدغمت ولما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس
 الحرف فجاءوه اتقى بفتح الباء فيهما ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم بلحقونه به فقالوا اتقى يتقى مثيل قضى يقضى (قوله كل
 امرئ مصح في أهله الخ) هذا البيت تغلب به أبو بكر رضي الله عنه في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشل كان
 يرتجزه وهو بيت واحد من تامم الرجز أو بيتان من مشطوره في كلام المصنف تغليب حيث نسب إلى أبي بكر قول ما ليس
 هو له لوقوعه مع من نسب إليه قول ما هو له وفيه أيضا ألف ونشر مرتب ومعنى مصح في أهله يوجد فهم صباحا ويقال له
 انهم صباحا أو يسقي الصبح وهو شرب الغداة والشراب بكسر المجهمة سبب النعل (قوله كل ابن أتى الخ) والآلة الحدياء النعش
 الذي يحمل عليه الميت (قوله الاكل شيء الخ) هذا البيت قدم في الخفاء المجهمة (قوله وقول السموأل اذا المرء لم يذنب الخ)
 السموأل بسين مهملة وميم مفتوحة تين وو او ساكنة وهزرة مفتوحة هو ابن عادية اليهودي من شعراء الجاهلية وفي
 القاموس والسموأل بالهمزة طائر يكتنأ بأبراء وذباب الخيل وابن عادية واللوم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم
 والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الجسد وفي صفة أهل الجنة اغما هو عرق يسيل من امرأته من أجسادهم
 والعرض أيضا النفس يقال أكرمت عنه عرضي أي صنت عنه نفسي وفلان في العرض أي برىء من أن يشتم أو يعاب
 وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الصحاح (قوله في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة) في الكشف رهينة لبس
 بتأنيث رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتأنيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيس رهين لان فعلا يعنى
 مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث وانما هي اسم بمعنى الرهن كالشبهة بمعنى الشتم كأنه قيل كل نفس بما كسبت رهين
 اه وعلى هذا محل الشاهد تأنيث المسند اليه في كسبت لتأنيث رهينة وفي البحر والذي اختاره أنها ما دخلت فيه التاء
 وان كان بمعنى مفعول في الاصل كالطبيعة ويدل على ذلك أنه لما كان خبرا عن المذكور كان بغير تاء قال الله تعالى كل امرئ
 بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالتاء كما في هذه الآية اه وعلى هذا تكون رهينة محل الشاهد أيضا
 (قوله كل رحل كل هذه زائدة) في الشرح لا نسلم زائدتها فان العموم في الرحل مراد كما انه كذلك في الرفيقين أي ان كل
 رفيقين لكل رحل هذا شأنهم ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل وهو مطلوب اه وأقول لو لم تكن
 زائدة لكانت للعموم وقد أضيف الرفيقان إليها تنقيدهم بضمها مع ما في المعنى كل مترافقين في كل فرد من أفراد
 السفر هما اخوان وليس ذلك جارا لعدم تناوله المترافقين في سفر واحد أو أكثر بل ليس بجديد لعدم تحقق المترافقين في
 جميع الاسفار (قوله لها متنتان خطاتا) هذا أول بيت لا مرئ القيس وهو قوله لها متنتان خطاتا * أكب على
 ساعديه الغمر والمتنان جبينتا الظهر وخطاتا بفتح الخاء معجمتين قال الكسائي أي تحركتا من خطا يخطو إذا تحرك وكان حقه
 خطاتا كما يقال غزتا (قوله اذا قيل ان خطاتا فعل وفاعل) يعنى وأما اذا قيل انه مثني خطاتا وهو المكثروا أصله خطاتا
 حذف تونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفي الصحاح ويقال له خطا بطاء أي مكثروا أصله فعل وأنشد البيت ثم قال
 وأصله خطاتا حذف النون استحقاقا ويقال أراد خطاتا فرد الالف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد
 لما تحركت التاء اه (قوله ووجد الضمير لان الرفيقين ليسا بآتين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من
 المؤمنين اقتتلا) في الشرح فينبغي الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد وأقول التنظير بالآية انما هو ليكون
 المثني فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنتان معينتان وانما أراد التأكيد ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة في الآية الاتيان به في
 البيت لو ورد الضمير في الآية باعتباره غير الاعتبار الذي ورد به في البيت لانه في الآية باعتبار مجموع الافراد وفي البيت باعتبار
 كل واحد (قوله ثم جعل على اللفظ ادقال هما اخوان) في الشرح ثم جعل على المعنى ادقال هما اخوان وفي نسخة على اللفظ فاما
 النسخة الاولى فظاهره لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد أضيفت الى مثني فيكون معناها مثني فماد الباهضير
 الاثنين بهذا الاعتبار وأما النسخة الاخرى التي هي ثم جعل على اللفظ فقد يستشكل ظاهره لان لفظ كل مفرد مذكور
 فكيف يعود الباهضير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه أن المراد لفظ المضاعف اليه كل وهو المعنى وهذا هو معناها لانها

بحسب ما تضاف اليه فال الامر الى الجدل على معنى ثل وهو الاثنية المستفادة من مدخولها المضاف اليه اه وأقول
 لم أر هذه النسخة التي أصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحروقة الحاضرة عند اقرائنا لهذا الكتاب وزادتم على
 عشر (قوله وقوله قوما ما يدل من القنالة ان قومهما من سببها اذ معناه تقاومهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال) في الشرح
 ينبغي أن يقول لان قومهما من سببها بضمير المفرد المؤنث عائد الى القنالة اذ المراد أن يكون بين البديل والمبدل منه ملازمة
 بغير الجزئية والسكائية ليكون بدل اشتمال كما أعرب به وهذا انما يناسبه أن يكون قوم القنالة من سببها لا كون مقاومة الرقيقين
 من سببها وأقول مراد المصنف ان تقاوم الرقيقين من سبب قناتهما في عبارته حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما
 ناشئان من تعاطيها القنالة الذي هو تضاريفهما واذا كان تقاومهما من سبب قناتهما كان بين تقاومهما والقنالة ملازمة
 ولو قال لان قومهما من سببها السكان أولى وأظهر (قوله أو مفعول مطلق من باب صنع الله) يعني في كونه مفعولا مطلقا
 محذوف العامل وان كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب (قوله ومعنى البيت ان كل الرفقاء
 في السفر اذا استقروا رقيقين رقيقين فهما كالأخوين) وفي الشرح أطال المصنف في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادماه
 وكله مبنى على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوم من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هي قومها اثنية قوم والمثنى
 مضاف الى ضمير الرقيقين ولا اشكال حينئذ لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا التقرير ان كل رقيقين في السفر
 اخوان وان تعاد اقوامها وتعاطوا المطاعنة بالقنالة قدر أيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من
 قوماهما بنسخة واحدة وملكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي كان باعنا على شرائها اه وأقول أصرح من هذه
 النسخة التي رآها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجمل شاهد على تثنية قوم (قوله وكل أناس
 الخ) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وعلى هذه الرواية قال البيت مما نحن فيه) لان ما نحن فيه أن تكون كل مضافة الى منكر
 وعلى هذه الرواية كذلك دون الاولى (قوله جادت عليه الخ) الضمير في عليه عائد الى البيت في قوله اوروضة أنفا نضمن نبتها
 غيمت قميل الدم ليس يعلم والعين مطرا يام لا يقطع والثرى بالثلثة المفتوحة والراء المشددة قال في الصحاح صحاب ترأى كثير
 الماء وعين ثره وهي مصابة تأتي من قبل قبلة أهل العراق قال عنتره وأشد البيت والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة
 الانف بضمتين التي لم تزع قال في الصحاح روضة أنف بالضم لم تزع وكأ من أنف لم يشرب بها قبل ذلك كأنه استوف
 شربها من روضة أنف والدم بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعير وقيل هنا بمعنى النقي والميم بفتح الميم الاثر يستدل به
 على الطريق يعني ان الغيث ليس معه بعير ينقص طيبه وان الروضة لم تكن بمعل بطوّه الدواب فتغير رائحتها (قوله من كل
 كوما كثيرات الوبر) كوما كحمراء الناقة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف يقال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة
 فهما (قوله وعليه أجاز ابن عصفور في قوله * وما كل ذي لب عؤتيك نعجه) في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة
 الحكم على كل واحد قليل فالجمل عليه عند وجود مندوحة عنه بخلاف الاولى لاسيما وقد تأيد الافراد بقوله نعجه وبقوله في
 عجز البيت * وما كل مؤت نعجه بلييب * فحمل الاول على الامر الكثير مع تضاد الكثرة بمناسبة الصدر للبحر فكيف يعدل
 عن ذلك مع عدم المجئ اليه وأقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاتيان بضمير الجمع عائد الى كل
 التي ارببها الافراد (قوله اخوق لا تبع سدوا الخ) بعد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بعد ابقتحتين هلاك وبعد
 بضم العين في الماضي والمضارع بعد ابضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلها محتمل في البيت وامرؤا بكسر الميم كثروا
 أو عظموا (قوله وذلك في قولها أمرؤا فامأ قولها وردوا فالضمير لا حوتها) انما خص أمرؤا بالذكور ولم يذكر معه وردوا لابرار
 الضمير في أمرؤا واستناره في وردولان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير اولاد كقائه لان المقصود بيان
 أن ضمير وردوا الاخوة لالكل وفي الشرح انما خص أمرؤا بالذكور لخصوصيته في مطلوبه اذ يحتمل ورد وأن يكون
 مفرد الاجماع والعبرة باللفظ لا بالكاتب (قوله فان جلته على مرادف القبيلة فالجمع في أمرؤا واجب مثله في كل حزب بما لديهم
 فرحون) في الشرح لان ذلك لان الحى وان أريد به القبيلة معرد لفظا دل على الجمع فهو كالفرق فلا رعاية لفظه ورعاية
 معناه وأقول هذا لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناها اذا أضيفت الى نكرة وان معناها
 بحسب ما تضاف اليه لاني في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا انظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد

لفظ جامع معنى كالحى بمعنى القبيلة (قوله وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم) أى ليس مما جمع فيه الضمير العائد على كل مع إرادة الحكم على كل واحد (قوله كالجامل والباقى) الجامل القطيع من الابل مع رعاؤه والباقر جماعة البقر مع رعاها (قوله وتظيره ولا تكونوا أول كافر) فإن كافر انتم لمحدوف مفرد لفظا مجموع معنى لأن أفضل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة وجب مطابقتها لصاحبه فى الأفراد والتثنية والجمع وههنا لم تطابق فوجب التأويل بما قال المصنف أو بان المراد لا يكن كل واحد منكم أول كافر به كقولك كسانا حلة أى كل واحد منا (قوله ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد) لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز أن يقال كافر بالافراد من غير أن يكون صفة لمحدوف مفرد لفظا مجموع معنى بأن يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لا نأقول المراد ولولا أن كافر اصفة لمحدوف مع أن ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو الظاهر لم يقل كافر بالافراد فاللازمة حينئذ هي (قوله واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون) بنى بالآيتين قوله تعالى وهمت كل أمة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين وانما كان أشكل منهما لأن شيطانا مفردا لفظا ومعنى غير صفة لمحدوف (قوله ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنتر) فى الشرح هذا اتعاهل عجيب بل الظن بأبى حيان أنه ظفر بالآية وبالجاب عنها فإن ذلك كله مذكور فى الكشف وهو نصب عينيه وأقول جاز أن لا يكون فى كلام المصنف تعامل بأن يكون معنى كلامه أن أباحيان لم يظفر به اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لأنها محاب عنها وليس معناه أنه لم يطلع عليها وإذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا جل عليه (قوله إذا لمعنى الحفظ من شيطان لا يسمع) فى الشرح إذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استثناء فاقصه وحالا مقدرة وسياق الكلام على ذلك فى الباب الثانى (قوله والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها) فى الشرح قد وقع فى صحيح البخارى فى باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمتى يدخلون الجنة الامن أبى قالوا ومن يأبى قال من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة إلى معرفة غير مفرد (قوله وانما لم يقدّر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى عنه كما توهم بعضهم) فى الشرح فإن قلت لم لا يجوز أن يكون فى مسئولا ضمير يعود إلى المكاف أى كان كل أنفعال تلك الخواص فيه مسئولا هو أى المكاف قلت لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير لجريان الصفة على غير من هى له فإن قلت لم لا يكون ذلك على مذهب المكوفين فأنهم لا يرون وجوب إبراز الاعداد لللبس ولا لبس قلت لللبس حاصل وذلك لأنه مع عدم إبراز الضمير يحتمل أن يكون عنه تأمينا عن الماعل وقدم على رأيهم لأنهم لا يتعاضون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضمير يتصله مسئولا لا يعود إلى المكاف فالإلهام حاصل وأقول لللبس الذى لا جله يبرز الضمير المستتر فى الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأى شئ كان (قوله والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا مع رافعيه الجمع) معنى ولا يكون غير هذين وفى الشرح قد قدم فى المتن أن الصواب التفرقة بين إرادة الكل الأفرادى والكل المجموعى وأطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف إليه مفردا فينبغى أن يأبى ذلك التفصيل هنا وأقول هذا الصواب الذى ذكره المصنف هنا انما هو بناء على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على أنه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذى يظهر وبين العبارتين فرق (قوله قال البيانيون إذا وقعت كل فى حيز النقي) يعنى سواء تقدمت على النقي وكانت معمولة للنقي نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معمولة للنقي نحو ما كل الدراهم لم آخذت ولم آخذ الدراهم كلها وما أنا آخذ كل الدراهم وما أنا آخذ الدراهم كلها أو تأخرت ولم تكن معمولة للنقي نحو ما كل ممتلئ المرء حاصل وما كل سوداء عمرة (قوله وأفاد بجهوده ثبوت الفعل لبعض الافراد) أراد بنبوت الفعل أعم من اسناده إلى فاعله ووقوعه على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم المشتق والجامد (قوله ما كل ما يتقى المرء يدركه) هذا صدر بيت عجزه * تجرى الرياح بما لا تشهى السفن * والمروى فيه رفع كل وجوز أن جنى نصمها باضماء رقل يفسره ما بعده والسفن بضمين جمع سفينة قال فى الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها وقال فى القاموس سفنه يسفنه فشره ومنه السفينة لفشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرقته السفانة اهـ وما أولع به بعض الطلبة أن السفن فى

في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشهاد اليه حقيقة وليس بشيء اذ يقال لصاحب السفينة
سفن وانما يقال له سفار كذا كرناعن المصاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي يبلغ منه (قوله) كقوله
صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو الين أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النجم قد أصبحت الى آخره في
الايضاح البياني واعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر أبي النجم اما الاحتجاج بالحديث فن وجهين أحدهما ان
السؤال بام عن أحد الامرين اطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الابهام عند المتكلم وحواله اما بالتعيين أو بنفي كل
منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعقد ثبوتهم جميعا والثاني ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال
ذو الين بل بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كلياً لما صح بعض ذلك قد كان رد الله لانه انما ينفي نفي كل
منهما لا نفيهما جميعا اذ لا يجاب الجزئي رفع السلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلا فصح
والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشغولاً بالضمير ان ينصب الاسم على المفعول ليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا
وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيداً لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر
الفصح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال المتأخران ولما قيل ان يقول انه مضطرب الى
الرفع اذ لو نصبها لجمها مفعولاً وهو ممتنع لان لقطه كل اذا أضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا تأكيداً أو مبتدأ
لا تقول جاءني كلكم ولا ضربن كلكم ولا مررت بكم وبعد هذا البيت من ان رأت رأسي كرايس الاصلع *

مير عنه قترعاً عن قترع جدد الليالي أبطأ أو أسرى * أفناء قيل الله للشمس اطلعي * حتى اذا واراك أفق فارجى *

ومعنى عن قترع بعد قترع والقترع الشعر المجمع في نواحى الرأس وحذب الليالي مضياً واختلافاً وفي الاساس جذب الشعر
أى مضت عامته وأبطأ أو أسرى حال من الاله الى على تقدير القول أو كون الامر يعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطه أى
أصغى ما شئت أيتها الاله الى فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا بالى وافناء أى أبا النجم أو شعر رأسه وقيل الله أمره وارادته
وقال الينى معناه ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنبه او هو الشيب والصاع والهمز وغير ذلك من موجبات الشفوخة وقال
ذنب الان المراد كبر السن المشتغل على كل عيب ولم أصنع شيئاً من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لا فاد
تخصيص النفي بالكل ويعود دليل على أنه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايداً تائبانه لم
يصنع منه شيئاً قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم أصنعهُ تخفيفاً والاصل ان النصب يفيد سلب
العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولما قيل ان يقول لما كان الضمير في كله عائداً الى ذنبه هو نكرة والنكرة لو احدى غير معين
لا بد ان يكون المضمرة هو ذلك الذنب الذى ليس بجميع فقط لا عادة الضمير اليه فلا يكون نفيه نفياً لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره
من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة الاولى المذكورة ودخول النفي عليها يقتضى
العموم فدخول النفي عليه أيضاً يقتضى ذلك لا نأقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم أصنع ذنباً وبين قولنا لم أصنع ذلك الذنب
المذكور الذى ليس بمعين في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم يقول فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك
الذنب غير مصنوع لى وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزئ يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا اما ان يكون
المراد بالكل الكل المجهول وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب
في عدم اقتضاء شمول النفي جميع الاجزاء أو يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلى باعتبار الجزئيات
فقد يظهر الفرق بينهما بانك ان رفعت الكل لم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبت لا يلزم مع ان الاستعمال على هذا
الوجه في الشخص قليل فانه يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام
منقحاً انتهى (قوله) وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح وكلام
سيبويه في الكتاب صريح أو كالمصريح في ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين
السبكي همة ما قاله سيبويه ووجهه على ظاهره وعلاه بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها وكل فرد فاعلمها المتأخر في معنى الخبر
فها لان السامع اذا سمع المفعول يتشوق الى عامله تشوق سامع المبتدأ للخبير فكان كله لم أصنع منصوباً ومرفوعاً في المعنى

سواء (قوله والجواب عن الآية) يعني قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد أجاب التفنن في أنصاعهما بان قال والحق ان هذا أكثرى لا كلى (قوله ثم أتينا عن الرمان أي كل وقت رزق) ذكر كل هناء مستدرك لان ما بعد أي تفسير للزمان الذي تاب عنه ما والفضل الواقعان بعد كل في كل رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق (قوله وللوجه الاول مقربان كثره مجيء الماضي بعدها) يعني بعد كل مع كثره مجيئه بعد ما المصدرية وفي الشرح كيف يكون هذا مقربا مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا أو مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا أو مضارعا ولا مزية للاول على الثاني باعتبار لكثرة وأقول بل له مزية لان الشيء الذي يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون جملة على الأكثر أقرب (قوله وان ما التوقيتية) هذا عطف على كثره بيان للقرب الثاني وما التوقيتية هي ما المصدرية الباقية هي وصلتها عن الزمان يعني ان المقرب الثاني هو كون ما التوقيتية شرطا من حيث المعنى كما ان كلما كذلك ولا جل ان كلما شرطا في المعنى احتيج بعدها الى جملتين احدهما مرتبة على الاخرى (قوله ولا يجوز ان تكون شرطية) المعنى ولا يجوز ان تكون ما التي في كلما اسم شرط مثلها ما تفعل أفعل وقيد هذا لان التوقيتية شرط في المعنى كما صرح به وهي الوجه الاول من الوجهين الجائزين (قوله ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم) في الشرح لان سلم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد مر في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الادتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهى وأقول يريد بـ امر في كل ما ذكره هو في أولها عن تاج الدين السبكي انه قال في شرح البيضاوي ان كلا اذا دخلت على ما فيه الف واللام وأريد الحكم على كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هما يفيد العموم وكل تأكيد لها وانها البيان الحقيقة حتى يكون تأسيسا لكل من الامرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقديما ان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم في اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراقا في كل مراتب الجوع وافادت كل استغراقا الاتحاد فيصير لكل منهم معنى وهو اول من النأ كيد انتهى (قوله وقول كذا جشأت وجاشت الى آخره) في الصحاح جاشت نفسى غشت ويقال دارت للغشيان فاذا اردت أنها ارتفعت من حزن أو فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثنى وفي الشرح كذا قيل ولي فيه نظرا اذا مانع من جعله ظرفا للقدور وليس بناء ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى وأقول الحامل لهـ م على جعله اسم فاعل لا ظارا فلا ثبت مقدرا ان معنى مكانك اثنى لا اثبت في مكانك ولو كان ظرفا لاثبت المقدور كان معناه اثنى في مكانك وتحمدي مبنى للفعول وقول مبتدا وكل ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدي أو تستريحى أي قولي هذا اللفظ فلا يحتاج الى رابط

﴿كلا وكلا﴾ (قوله ان الخبر وللشمرمدى الى آخره) المدى بفتح الميم والدال المهملة العاية والوجه مستقبل الشيء والقيل بفتح القاف والموحدة شمر من الارض يستقبلك وروى بكسر القاف جمع قبلة بكسرها أيضا (قوله على حدها في قوله تعالى لا افرض ولا بكرة وان بين ذلك) الفارض المسمنة والبكر الفتية والعوان النصف وفي الكشف فان قلت بين يقتضى شيئين فصاعدا في أين جازد نحو لها على ذلك قلت لانه في معنى شيئين حيث وقع مشاربه الى ماد كرم من الفارص والبكر فان قلت كيف جازان يشاوبه الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مد كركلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام قال التفنن في وذلك انه لما كان تنبيه اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون اسماء الاجناس بان يلحقها واخرها ألف ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيها ليس بالحقاء الساء يجوز وامها ما لم يجوز وفي اسماء الاجناس واريدها بالمصدر منها ما يراى بالثنية والجمع وبالمذكر ما يراى بالثنية ولها جازا التعبير باللفظ الذي عن الجمع (قوله كلا أخي وخليلي واجدي عصدا) هذا مصدر بيت عجزه في الثائبات والامام الملمات والخليل الصديق وواجدي اسم فاعل مفرد مضاف الى ياء المنسك والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف والامام الاتيان والتزول والملة النازلة من نوازل الدهر (قوله كلاهما حين جدا جرى بينهما الى آخره) هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجارا يابو جند الامري يجدا بكسر الجيم في المصارع ونصها في المصدر بمعنى عظام في أعيننا وقوله تعالى جدر بنا أي عظمة ربنا وقيل غناه وفي حديث أنس كان الرجل مما اذا قرأ البقرة وآل عمران جده بنا أي عظم في أعيننا واقفا كفاورابي اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو وافرغ (قوله ان النية الى آخره) الحتوف بضم المهملة جمع حفف بفتحها وهو الموت يقال مات فلان حفف أنفه اذا مات

مات من غير ضرب ولا قتل ولا يبنى منسه فعل والسواد هنا الشخص والجمع أسودة ثم الاسود جمع الجمع **(قوله)** ثم الصواب في
 انشاده كلاهما يوفي المخارم في النمرح لم يتبين لي معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية اد المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو
 مقطع أفق الجبل وهي أمواه الفجاج وأقول لا يتبين ذلك بل هو أن يكون مخارم هنا جمع مخرمة بمعنى المفسدة من خرم بفتح
 الراء ومن يخرم بكسر هاء قال في الصحاح خرمت انحرز آخره بالكسر اذا انابته أي أسدته **(قوله)** كيف **(قوله)** قد تجنسون الى سلم
 الى آخره تقدم الكلام عليه في **(قوله)** وهو اسم لدخول الجار عليه بلاتنا ويل احتراز بقوله بلاتنا ويل من ان قلت في نحو
 عجت من ارق **(قوله)** على كيف تبسج الاجرين في الصحاح واهلك الرجال الاجرا بالضم والجر فاذا قلت الاحامرة دخل فيه
 انلاوق **(قوله)** ولا بدل الاسم الصريح في الشرح ير بدلانا ويل والاورد نحو **(قوله)** ان تفعل الخير احسانك للفقراء **(قوله)**
 لمخالفتها لادوات الشرط هذا على لقوله ولا كيف تجلس اجلس بالجرم عند البصريين **(قوله)** وقيل يجوز مطلقا يعني سواء اقرنت
 بما أو لم تقرن بها **(قوله)** وهذا يشكك في الاشارة به الى كون جواب كيف في تلك المثل محذوف لادالة ما قبلها ووجه اشكاله
 ان الفعل الذي قبلها ليس بمماثل للفعل الذي بعده في اللفظ والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه لا يشكك اذا قيد الجواب
 بالمدكورون المقدر المحذوف ولقائل ان يقول لا اشكال لان لا تقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها وانما تقدره فعلا مضارعا
 من المشيئة متعلقا بالحدث الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الامور يشاء تصويركم أي لا فرق بين المشيئين الا بالانغلاق فصدق
 ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها ان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية لها دلالة على
 المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما قد لاق وتراد منها كقوله تعالى ادا فتم الى الصلاة أي اردد نعم لقيامها وقولك ذهبت الى
 الجمعة فاعتزل أي ارددت الذهاب اليها **(قوله)** وتوقع خبرا قبل ما لا يستغنى أي عن خبر في الحال أو في الاصل فكيف في قول
 البخاري باب كيف كان باضافة باب خبر المكان ان كانت ناقصة وحال من فاعلها ان كانت تامة ولا بد فيها من مضاف محذوف
 والتقدير باب جواب كيف كان بدء الوحي وانما احتج الى هذا المضاف لان المدكور في هذا الباب هو جواب كيف كان بدء
 الوحي لا السؤال بكيف عن بدء الوحي ثم الجملة من كان ومعمولها في محل جر بالاضافة ولا تخرج اسم الاستفهام أعني كيف
 بذلك عن الصدرية لان المراد من كون الاستفهام له الصدر ان يكون في صدر الجملة التي هو مفعولها وكيف على هذا الاعراب
 كذلك **(قوله)** ولا يفهم فيه ان يكون حالا من الفاعل لان في ذلك وصفه تعالى بالكييفية وهو منع **(قوله)** أو ناقصة وقتلنا بلاتنا
 على الحدث انما قيد به لانه لو لم يقل بدلاتنا على الحدث يكون كيف حالا متقدمة على عاملها لمعنوى وهو منع **(قوله)** وجملة
 الشرط اريد بها مجموع الشرط والجواب واد بضمير الجمع الذي ذكره في المعنى مجرورا باللام **(قوله)** قيل صحيح أو سقيم لان
 الجواب المطابق للفظ عند سيمويه ان يقال على خبر او على شر ونحوهما وعند السيرافي والانخس على العكس أي ان
 أجيب على المعنى دون اللفظ قيل على خبرا وشر ونحوهما لان الجواب المطابق للفظ عندهم ان يقال صحيح أو سقيم **(قوله)** على
 انه لم يسمع في الابل في علي في الشرح هذه شهادة نفي في الكشف الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد سلب عن كيف فينفي
 دالا على نفس الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع أي الى حال صنعه وفي شرح الرضي وأما قولهم
 انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن المصدر انتهى **(قوله)** فيلزم ان يعمل في الاستفهام
 فعل متقدم لان معنى تعلق الى بما قبلها ان المجرور بها معمول له بواسطتها **(قوله)** وانما هي منصوبة بما بعدها على الحال
 وفعل النظر معلق بها وهي وما بعدها بدل من الابل والابل مجرور بالي وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل في المبدل
 منه أو نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضروره وهو باطل وأقول يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في
 الشيء اذا كان تابعا لما لا يغتفر فيه اذ لم يكن كذلك وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كيف شاذان
 يقال ان ذلك في الدخول بالاصالة وهذا بالتبعية وعن قوله فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم بان يقال هذا الاستفهام
 تابع و يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ثم في الشرح والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الانية للاستفهام وانها
 مضافة للجملة بعدها كما في قول بعض العرب انظر الى كيف يصنع أو يقال هي للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور
 باعتبار المحل ولا ينبغي ان نظري يتعدى بنفسه تارة وبالطرف أخرى فيتعدي بالحرف الى الابل وبفسه الى البدل فهو عامل في
 محل الجملة نصب العامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام وأقول يلزم على الاول تخرج القرآن على القليل النادر

الذي لم يحكمه الا قطرب عن بعض العرب ويلزم على الثاني أن يكون الفعل الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه (قوله الى الله أشكوا الى آخره) في الشرح يجوز أن يكون كيف يتقيان جملة استثنائية نهيهم اعل سبب الشكوى وهو استبعاد تينك الحاجة تين (قوله اذا قل مال المرء الى آخره) لين الفتاة هذا كناية عن ضعف الحال (قوله) أو بالعطف بالقاء ثم أجمعت كيف بين العاطف والمعطوف في الشرح لا يصح الضريح على ذلك مع ما قدمه من أن كيف مرفوع المحل على الظهيرة اذا لاقها ما يقتضي أن لا يكون له محل ويمكن أن يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير أو بوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسما لما تقدم

﴿ حرف اللام ﴾

(قوله مكسورة مع كل ظاهر) قال الرضي اعلم أن كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولا م الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولا م موافقة معمولها وانما أتى لأم الجر الداخلة على المضمر في قصها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص لأم المضمر بذلك لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذا ضمير الجر وغير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفا عليه (قوله الامع المستغاث المباشر لاء مفتوحة) قال الرضي وانما فتحت لأم الجر في المستغاث لاجتماع شئين أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلي باماهو مستغاث له بكسر اللام والمنادي محذوف نحو بالظالم وببالبضعف أي ياقوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لأم الجر معه انتهى وقيد المصنف المستغاث بالمباشر لئلا يلبس بغيرها بل هو معطوف على مستغاث مباشر لأمه مكسورة نحو بالالكهول والشبان ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث (قوله) وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع) هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقدير السؤال ان هذه الكاية منقوضة بـ هذه القراءة وتقرر الجواب ان المراد انهم مكسورة بحسب الأصل وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض الذي قرأهم هذه القراءة هو ابراهيم بن أبي عبلة (قوله فيا شوق ما أتى وبالي من النوى) هذا صدر بيت يحزه وياد مع ما أجرى وبأقلب ما أصبى وشوق في بعض النسخ المعتبرة مبني على الضم وكذلك دمع وقلب وذلك على أنه منادى معرف فبالقـ بدل على أنه مضاف إلى باء المتكلم على ما حكاه يونس من يألم لا تـ على حيث اكتفى من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى لان هذا الوجه أقل أوجه المبادئ المضاف إلى باء المتكلم ومختص بما يكثر فيه اذ لا ينادى الا مضافا كالأم بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين في المنادى المضاف إلى باء المتكلم وما أتى صفة تعجب حذف منها المتعجب منه أي ما أتاك وكذلك ما أجرى وما أصبى وهو بالصاد المهملـ ملة والموحدة من صبا يصبو صبوة وصـ بوا إلى مال إلى الجهل والقوة أو بالصاد المهملـ من ضنى بالكسر يضنى ضنا مرض وأضناه المرض أدنفه وأثقله (قوله وهو لا يزم له لا ابن حنـ) هذا جواب عما يتوهم من أن ما ذكره ابن عصفور دليلا على وجوب كـ كون يالى مستغاثا من أجله يبقى ما يقوله ابن جني وهو جواز كون يالى مستغاثا له (قوله لما سأذ كره بعد) يعني في آخر المعنى الحادي والعشرين وهو ابن عصفور يرى لأم المستغاثات متعلقة بأدعو وابن جني يراها متعلقة بيا (قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل) كأنهم فعلا وذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل وهي لأم الامر واللام التي ينتصب الفعل بعدها وفي الشرح كأنهم فعلا وذلك كراهية لا دخال صورة لأم الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل فتصو اللام لتشابه ما تدخل على الفعل وأقول لأم الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون قصهم تلك اللام لتشابه ما يدخل على الفعل ولعل مراده التي في نحو ان زيد يقوم (قوله) أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وانما مثل لها في الجني الداني بالبار للكاثرين وفي شرح التسهيل بالجلباب التجارية والجل للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين (قوله وللكاثرين النار) أي عديم وانما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ما فوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف إلى النار أقيمت هي مقامه في اعرابه وانما كان التقدير في هذه الآية ذلك لان الكاثرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها ولم يجعل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست بمختصة بالكاثرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم (قوله وقوله) هذا الشعر لطيف في الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين ذات

ذات ومعنى وكذا أدوم لك مادمت في فيكون من القسم الاول والثاني وأقول مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح الذي أريد به معناه بدليل ما ذكره من الأمثلة ومادمت ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدرى وحبيب هو ابن أوس أبو تمام الطائي الشاعر شاعى كان بمصر في حديثه يسقى الماء في الجامع ثم جالس الأدباء وكان فطناً فهاهم فلم يزل يعانى الشعر حتى ناله قاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فحمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر مات في آخر سنة إحدى وثلاثين ومائتين وله اثنان وخمسون سنة (قوله ويرجعه ان فيه تعديلاً لا اشتراكاً) لان اللام على تقدير الاستغناء بكراً الاختصاص عن المعنيين الاخرين تكون لعشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء بكراً الاختصاص به يكون لاثنتين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله سيديويه من أنها لا استحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يقارقتها وانما جعلت للام لانه ضرب من الاستحقاق وقد دخلها مع ذلك معان آخر انتهى (قوله ويوم عقرت للعدارى مطبوعاً) هذا مصدر بيت لامرئ القيس بحزه * فيا حبها من رحاها المتحمل * ويوم مبنى على الفخ لا ضافته الى مبنى وهو معطوف على يوم في قوله في البيت السابق ولا سيما يوم بدارة جبل وذلك يجوز فيه الرفع والجزم ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا نحرث والعدارى بفتح الراء وكسر هاء جمع عذراء وهي البكر من العذرة ضم العين وهي البكارة ورجل البعير أصغر من القتب كذا في الصحاح والمتحمل ضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل معنى جل وقد ذكرنا في حرف السين عند الكلام على سبي قصة عقر امرئ القيس للعدارى مطبوعاً (قوله وتماقها فليعبدوا) في الكشف لثيلاف قرئش متعلق بقوله فليعبدوا أمرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم لرحلتين فان قلت لم دخلت الفاء قلت لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا والا يلافهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تقتضي فان لم يعبدوه لساثر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة طاهرة وفي الشرح ادخال الباء بمعنى في كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك وانما تعاقبها بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف مضاف أى وتماقها بفعل فليعبدوا (قوله وقيل عاقبه) أى جعلهم كعصف ما كول لثيلاف قرئش في الكشف والمعنى انه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينظم لهم الامن في رحلتهم ولا يجترؤ واحد عليهم (قوله وضعف بان جعلهم كعصف ما كان لكفرهم وجراحتهم على البيت) في الشرح رده هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمنا له لكن لا يمنع ان يكون لهم ما طوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم ودكرت العلة الثانية لانهم الممتن بها عليهم سلمنا له لكن تكون اللام لا لما قبله وهذا القول وهو متعلق لثيلاف قرئش بآخر السورة مذهب الزجاج اه قال الخواري ورد هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا كان لثيلاف بعض سورة ألم تر واجماع الجميع على الفصل بينهم ما برده وأقول الجواب عن هذا الرد ان القول بتعلق لثيلاف قرئش بجمعهم مبنى على ان القرآن وان تفاصلت سورة شئ واحد فمتعلق بما في سورة منه بما في أخرى (قوله وتماقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الطرف لان الجواب مقرر وبلام القسم ولا م القسم لا يعمل ما بعده ما قبلها وتماقت ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اداني قوله انما مات لسوف أخرج حيا نظرف لاخرج وانما جاز تقديم الطرف على لام القسم لتوسعهم في الطرف وفي الشرح وقد مر في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المصنف لاذ في الالف المفردة ان ابن الحاجب قال في قوله نعماني واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعاملها ما بعد الدافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله * ونحس عن فضلك ما استغنيا * فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التخريل عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرهما من الادوات التي لها المصدر تشاركها في المصدرية فيكون حكم الجميع واحداً لتفريق غير متجه اه أقول لقائل ان يقول بل هو متجه لار ما النافية أو غلبي التصدير من اللام لان النافي أشد تغييرا للمعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرة التصدير باعتباره التغيير قال الرضي وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالغير على أصله فلو جوز ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المتغير أهو راجع الى ما قبله بالقصد أو متغير لما سيجي بعده من الكلام

في تشوش لذلك ذهنه (قوله عوض لا تتفرق) هذا بعض بيت تقدم في حرف العين في الكلام على عوض وهو
 رضي لي بان ندى أم تعالفا * باسم داج عوض لا تتفرق (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطيع) هذا هز بيت صدره
 فيارب لي أنت في كل موطن * والاصل في رحمة أو في رحمتك لان اسم الظاهر اذا أخبر به عن ضمير جاز في العائد اليه
 ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة (قوله ومن ذلك) يعني ومن اللام التي للتعليل وكذلك الضمير في
 قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة على عائذ الى اللام التي للتعليل واعلم ان التلاوة وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا
 لما صبروا كما وقع في بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع في غالبها (قوله بان مضمرة بعينها) أي من غير تخفيف بين اضمارها
 وضميرها (قوله ولا باللام بطريق الاصلة خلافا لكثر الكوفيين) جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم أكثرهم قالوا
 ناصبة بطريق الاصلة وبقاؤهم قالوا ناصبة بطريق النياحة عن ان (قوله لثلاثي) النقل بالتقاء المثليين (أحد المثليين اللام
 الجارة والاخرى لام لا) (قوله فقال المعنى ليرضكم) هو بلام مفتوحة للقسمة ومثناة تحتية مضمومة ونون مشددة للتأكيد
 وقوله والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب (قوله اذا قلت قدني الخ) قدني كفا في وحلقة منصوب على أنه مفعول
 مطلق لمحذوف أي أحلف حلقة وذاب معني صاحب وهو هنا الابن وأضاف الاناء للضيف لكونه شاربافيه والمعنى لتغني عني
 لتجعله غنياء عني كان الطعام محتاج الى من يطعمه (قوله وابكن عيشا تقضي بعد جدته) هذا صدر بيت هجره

طابت أصائل في ذلك البلد * وابكن بكسر الكاف والجدة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلي بكسر الموحدة والاصائل
 جمع أصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع أيضا على أصل بضمين وأصل بالمد قبل الصاد (قوله فعندهم أنهم احرف
 زائد مؤكد غير جار ولكر ناصب) في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسماء الجار
 وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التأكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال ولا العكس
 لكن لعل الكوفيين لا يرون هذه الكناية وأقول ولو كانوا يرون هذه الكناية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في
 الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غاية
 الامر انهما اتفقتا في اللفظ (قوله ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصده الفاعل أبلغ من
 نفيه) في الشرح هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام لانه استفيد من نفي المسبب وأرادت نفي السبب
 وأقول بل استفيد التأكيد حينئذ من اللام لانه استفيد مما تعلقت به وأقيمت مقامه بعد حذفه (قوله يا عاذلاني لا تردن الخ)
 المـنـذـل بالذال المجبة للملامة والعواذل جمع عادلة والأمير المطاع وأخبر به عن جمع المؤنث وهو الضمير في لسن لان فعيلا
 يستنوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرا ولان هذا مضافا محذوف أي ليس
 أمرهن بأمير (قوله وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد) في الشرح كيف يكون معديا وهم يقدررون قاصدا
 للفعل وقضية هذا أن تكون اللام للتقوية وكثيرا يطلق القول بزيادتها لا طراد حصة اسقاطها والمصنف يرى حصة
 القول بانها متعلقة بالعامل بناء على أنها ليست زائدة محضة ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين وأقول اذا كانت
 اللام المقوية منزلتها بين الزائدة والمعدية لم يبعد اطلاق المعدية عليها (قوله) وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم
 لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية) انما قيد بغير الكسائي لان قراءة الكسائي بفتح اللام
 الاولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقرأها أيضا عمر وعلى وأبي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو اسحق السبيعي
 وزيد بن علي الا أن هؤلاء فروا وان كاد بدال مكان النون وتخرجها عند البصريين على كونها مخففة من الثقيلة واللام
 هي الفارقة وعند الكوفيين على كونها نافية واللام بمعنى الا أو ما تخرج قراءة الجمهور في البحر اختلاف فيها فغن الحسن
 وجساءة ان نافية وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وأنه ما كان اثرول منه الشرائع واللبوات التي هي كالجبال في ثبوتها
 وقوتها ويؤيدها التأويل ماروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قرأ وما كان بما نفيه لكن هذا التأويل
 يعارض ما تقدم من القراءات لان قيمته العظيم مكرهم وفي هذه تحقيره ويحتمل على تقدير ان نافية أن تكون كان ناقصة واللام
 لام الجحود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين أو هو محذوف أو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى
 هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الحوفي اه ولا يخفى أن قول المصنف كثير من

الناس معارضة هذا الانحصر وفي الشرح وقد جمع ابن الحاجب بين النفي في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكسائي بان المراد الجبال في قراءة الجمهور وآيات الله وشرائعه لانها بمنزلة الجبال في الثبات والتمكن وفي قراءة الكسائي الامور العظيمة التي ليست بمجزات (قوله وفيه نظيران النافي على هذا غير ما ولم ولا اختلاف فاعلى كان وتزول) في الشرح المخرجون لادنية على ذلك لوحه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا ولا يوافقون على صحته وانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل لا متكامل فيه (قوله والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية) في الشرح هذا كلام صاحب الكشف وعبارة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتتابع في الشدة تضرب زوال الجبال منه من لالتفاقه وشدة أى وان كان مكرهم مستوى لازالة الجبال معه لذلك وقد جعلت ان نامة واللام مؤكدة كقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم اه وفي البحر بعد كلام صاحب الكشف وعلى تخريجه تكون ان هي المخففة من الثقيلة وكان هي الناقصة وأقول وعلى هذا قول الشارح وما ذكره المصنف ليس من مخترعاته وانما هو كلام صاحب الكشف شامل على المصنف (قوله فاجع ليغلب جمع قوي الخ) يغلب بثناء تحتية في أوله مضارع غلب وفي الشرح وليس ماد كره في البيت وقول أبي الدرداء متعين لذلك لجواز ان يكون المعنى في البيت فاجع منا هلا غلب قوي وفي قول أبي الدرداء وما أنا به يد التركها (قوله وتله للجيبين) في الصحاح وتله للجيبين أى صرعه كما يقال كبه على وجهه وفي الكشف تله للجيبين صرعه على شقه فوقه أحد جنبيه على الارض (قوله) والحادى عشر ان تكون بمعنى عند في الشرح هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة أضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبه لغرة كذا أو يختص به لوقوعه بعده نحو كتبه لخمس خلون أو يختص به لوقوعه قبله نحو كتبه ليلة بقيت فع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده ولقرينة نحو بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضى اه (قوله فلما نفرنا الخ) هذا البيت للمهمين نورية يرى أخاه مالكاً لذي قنبله خالد بن الوليد (قوله السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا والذين آمنوا) في كافية ابن الحاجب أن اللام تكون بمعنى عن مع القول قال الرضى معنى في قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان في ذلك لآلام في قلت لزيد لكان يقال ما سبقونا لم لا ما سبقونا ثم قال الرضى ويجوز أن تكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد وانما قال ما سبقونا على الحكاية بالمعنى لا باللفظ وقوله وقيل لام التبليغ والفت عن الخطاب الى الغيب أو يكون اسم المقول القائلون محذوف لهم تكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في قلت لزيد ماورد عليهم أنها لو كانت كذلك لقيس ما سبقونا أجاب بعضهم بان ضمير الغيبة في سبقونا مدخول لام التبليغ وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون وفي سبقونا الفتات من الخطاب الذي في مدخول لام التبليغ الى الغيبة وأجاب آخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا غير عائد على ما دخل عليه لام التبليغ واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً بمعنى من سبقونا لا من الآية لان هذا القول في مقابلة القول بان في سبقونا الفتات والقول بان في سبقونا الفتات اقول بان المقول لهم مذكور في سبقونا وكلاهما مبنى على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً كدائبت فيمارأيته من النسخ والصواب أو يكون اسم المقول عنهم محذوفاً إذ المجرور باللام هو المقول وهو مدكور ولا محذوف من الآية خطأ وليس كذلك وانما معناه أنه محذوف من سبقونا كما نرى ناه (قوله وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم) فالتأويل على بعض ما ذكرنا) لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ (قوله كضرائر الحسناء الخ) الضرائر جمع ضرة بفتح الضاد على غير قياس وضرة المرأة امرأه زوجها والبني مجاوزة الحدو الدميم بالهمزة الغيب وبالمجعة ضد المدح (قوله فلاموت تغذو الخ) تغذو بالهمزة والفتح من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغذى به من الطعام والشراب وقد غذوت الصبي بالطعام والابن فاعذى به لا يقال غذينه وأما الغد بفتح الغين المجعة والذال المهملة قطعاً بعينه وهو خلاف العشاء كذا في الصحاح والمضال بكسر السين المهملة وتخفيف الحاء المجعة جمع "مضلة" فخ السبع وسكون الشاء قال أبو زيد يقال لا ولاد الغنم ساعة تضعه أمه من الضأن والمزج بما ذكرنا كان أو انتهى والجمع محل ومخال (قوله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد ان يشبه الاسد) اعلم أن الاستعارة ان كانت في اسم الجنس أعني ما وضع لشي من حيث هو لا اعتباراً بعلق صفة به كالاسد لرجل الشجاع وذيل لضرب الأسد فاصابة وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات أو في الحرف فتعبية أما بيان

التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلا ن المقصود الا اهم منه هو المصدر فتقع الاستعارة في المصدر أولاً ثم تبعية ذلك تقع في المشتق فيقدر في نطق الحال والحال ناطقة بكذا الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وأما بيان التبعية في الحروف فلا ن الاستعارة تقع في متعلق معناه أولاً ثم تبعية ذلك تقع في نفس الحرف وفسر السكاكي متعلق معنى الحرف بما يعبر به عنه تفسيره مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض فان هذه المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها والا كانت اسم الا حرفة في قوله نه الى ليكون لهم عدوا وخرنا الاستعارة في ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علته الغائية ثم استعملت اللام الموضوعية للدلالة على ترتيب العلة الغائية فخرت الاستعارة أولاً في العلة والغرضية وتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقر في الآية أنه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلته الغائية كالمحبة والتبني لمشابهة العداوة بعد الالتقاط لعلته الغائية في الترتيب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعية للاستعارة في المجرور وهذا التفسير مأخوذ من قول صاحب الكشف معنى التعليل في اللام واراد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وخرنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله

(قوله لله تبارك على الايام ذوحيد) هذا مصدر بيت لله تبارك على عجزه * بمشغره الظيار والاس * وحيد بكسر الميم وقبح المثناة التحتية قال في الصحاح الحيدة العقدة في قرن الوعل والجمع حيود وكل تنوع في القرن والجبل وغيرهما حيدة وحيد أيضاً مثل بذره وبذر وأنشد قول الهذلي والمشعر الجبل العالي والطيان بالطاء المعجمة المفتوحة ثم المثناة التحتية المشددة باسمين البر والاس معروف (قوله فيا لآل من ليل الخ) مفار بضم الميم وتخفيف الغين المعجمة والقتل بالقاف والمثناة القوقية وفي الصحاح أغرت الحبل فتأته فهو مفار ويدل بجهة علم جلد لا يصرف للعلمية ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة (قوله كقولهم لله دره فارسا لله أنت) في الصحاح والدر يعني بالمهملة اللابن يقال في الذم لا در دره أي لا كثر خبره ويقال في المدح لله دره أي علمه والله درك من رجل وقال الرضي وأما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر أي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منزه عن الجائبات فكأن شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى وبضيق فونه اليه نحو قولهم لله أنت والله أبوك فحنى لله دره ما أعجب فعلة انتهى وقال نجم الدين سميد وأكثر ما تمثل به الخاتمة باضافة الدر الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم (قوله ومن يك الخ) الصليب الشديد قال في القاموس الصلب بالضم وكشكر وأمير الشديدي والباء متعلقة برجاله لا يكسر لئلا يتقدم ما في ضمير الموصوف الحرف في عليه (قوله وملكت ما بين العراق الخ) العراق بلاد يذكرونها ويؤنس ويقال هو قارسي معرب ويثر بثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا تتمين الزيادة لاحتمال ان يكون أجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له كما في قوله يجرح في عراقه انصلي أو يجرح بمعنى يفعل الجرح (قوله وليس منه ردف لكم) خلافا للبردوه بن واقعه فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام رائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله لتأكيد وصول الفعل اليه كما زيدت الباء في ولا تلقوا بأيديكم ومن وافق المبرد على ذلك صاحب الكشف (قوله بل ضمن ردف معنى اقرب) يدل على أنه مضمن بنفسه بن عباس وغيره بازف وقرب (قوله أريد لانس الخ) يجوز أن يكون تمثلا بضم الفوقية في أوله مبني للفعل ويجوز أن يكون بغضها مبني للفاعل والاصل تمثلا فحذف احدى التائين منه (قوله فقيل زائدة) قال صاحب الكشف في قوله تعالى يريد الله ليعبين لكم زيدت اللام مؤكدة لارادة البين كما زيدت في ابالا لتأكيد اضافة الاب والمعنى يريد الله ان يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم (قوله ثم اختلف هؤلاء) أي القائلون بان اللام للتعليل فقيل المفعول محذوف قال صاحب البحر وتقديره يريد الله هذا مذهب سيوفه فيما نقل ابن عطية أي تحليل ما حلل وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكره لاجل التبيين لهم فتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا مذهب البصريين ولا يجوز عندهم أن يكون متعلقها التبيين لانه يؤدي الى تعدي الفعل الى مفعوله التأخر بواسطة اللام والى اخصار ان بعد لام ليست لام الجود ولا لام كي وكلاهما لا يجوز عندهم ومذهب

الكوفيين ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هي الناصبة بنفسها لان مضمره بعدها (قول) وقال الخليل وسيبويه ومعنى
تبعهما الفعل في ذلك مقدر بوجه من فروع بالابتداء واللام وما بعدها خبر) المراد هنا من كون الفعل مقدر بوجه من فروع بالابتداء
مصدر وحقيقته ان الفعل جرد عن أحده مدلوليه وهو الزمان وأريد به الآخر وهو الحدث قال في الكشف بعد ما قال ان
أنذرهم أم لم تنذرهم في موضع رفع بسواء على الفاعلية أو بالابتداء وخبره سواء كان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من
جنس الكلام الموصوفية جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلانا
من ذلك قولهم لانا كل السمك وتشرب اللبن معناه لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح
من عطف الاسم على الفعل قال التفتازاني يعني ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفاعل أي
أنذرك وعدمه وهو مما يصح ان يصغر عنه وكذا لانا كل السمك يمال الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم الذي هو ان
تشرب وهذا معنى هو من جانب اللفظ لان يجعل الفعل الذي لانا كل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير البيضاوي والفعل انما
يتع الاخبار عنه ادأريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الانساع فهو
كالا سم في الاضافة والسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ومن ذلك تسمع في قول
المنذر تسمع بالمعدي خير من ان تراه فانه جل على انه مبتدأ لان معناه سمعك وخبر خبره وحل أيضا على حذف ان فيكون
الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان لقريئة قوله خير من ان تراه
عدل بالفعل من المصوب لفقده عامله لفظا الى الرفع الذي هو أول أحواله والمعدي منسوب الى معيد تصغير معد تصغير ترخيم
وأصل هذا ان المنذر سمع بالمعدي فاصح ما بلغه عنه فلما رآه استقره وقال تسمع بالمعدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال
ليسوا بجزر وانما المرء باصغر به لسانه وقلبه ان قال قال بلسان وان قابل قابل يجنب فاجب المنذر كلامه وعارضا لا يضرب
لن خبره خير من رؤيته والخليل هو ابن أحمد بن عمرو والفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبويه والفراهيدي بطن من
الازد وروى عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في العرب بعد الصحابة أدنى منه
ولا أجمع وهو أول من استخرج العروض وكان من أزهد الناس وأشدهم تفقفا واختلف في وفاته قليل سنة سبعين ومائة
وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال أبو بكر بن أبي خيثمة أول من سمى في الاسلام أحمد أو الخليل بن أحمد العروضي وكذا قال
المبرد واعترض بابي السفسر سعيد بن أحمد فانه أقدم وأجيب بان أكثر أهل العلم قالوا انه يحمد بالياء المضمومة في أوله والميم
المكسورة وقال ابن معين أحمد وفي الشرح تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدرى ليس بقياس والقول بانه حذف
فهو موجود تقديره بانه قولهم الفعل مقدر بمصدر ادلو كان الحرف المصدر مقدر الكا المؤول بالمصدر وهو الحرف
وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المصوب به ليس بقياس على المختار انتهى وأنت خير بان ما فسرنا به
المراد من تقدير الفعل بالمصدر هما لا يرد عليه ما في الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن تابعهما
تبعه الابن عيسى فانه نسبة لسيبويه والبصريين وان بعض النحويين ذهب الى أن اللام في ليين لام العاقبة كما في قوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول بهين (قوله يابنوس للحرب الى آخره) البوس بمزة ساكنة وقد تبدل واو الشدة وفي
الصحيح والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فهم امرأة قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له
واحد من لفظه مثل ذود والجمع ارهط وأراهط كأنه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التجب (قوله لان اللام أقرب
ولان الجار لا يعلق) في الشرح والمضاف أيضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجار في المضاف اليه هو المضاف وان قلنا
العامل هو اللام المقدره لزم أيضا تعليق الحرف الجار انتهى وأقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجار لا يعلق هو حرف الجار
الموجود في اللفظ لا يلزم شيء مما أزمه به (قول) ومن ذلك قولهم لا أباز يدولا أخاله ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم
لا مضاف لما بعد اللام) قال الرضي الكثير ان يقال لا أب له ولا غلام له فيكونان مبنيين وجاء أيضا على قلة لكن لا الى حد
الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم وفي الأب والآخر من بين الاسماء الستة اذا اولها لام الجار انعطى حكم الاضافة بحذف
نوني المتن والجمع واثبات الالف في الأب والآخر فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا أب له ولا أخ له فيكون معرفة انفسا فأجاز
سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاء ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار

المعنى فقبل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقنونة وهذه الظاهرة تأكيد
للك المقنونة كتم الثاني في تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فكان الفصل بين المضاف
والمضاف اليه كالفصل قبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقنونة تؤكد
دون سائر الاضافات المقنونة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المنفي بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف
المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضاف لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستكر نصبه
وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فيقولون لا بالرجل
حالة كذا ولا غلامى لشخص نعمته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقدمات شماغ ومات مزرد * واي كرم لا بالث يخلد
فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا أخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقنونة بين المضافين لا لهذا الغرض
في المنادى وهو شاذ كقوله يا بئوس للجهل ضرار الاقوام * وفي حاشية التفتازانى فان قيل لو كان لا بالث على الاضافة لكان
معرفة فيجب الرفع وتكرير الجار قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستكر ترك الرفع
والتكرير لكونه في صورة النكرة وانظر مقدر لكن على وجه العموم أى لا بالث موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال
عن آية لانهم قصدوا به هذا الابهام ان يكون معنى لا بالث ولا أب لك سواء وان كان الاب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة كما
يقال لا كان أبوك موجودا ولا كان لك أب بتعريف المستند اليه في الجملة الاولى وتنكيره في الثانية مع ان النحوى واحد
(قوله وجعل الاسم تشبيها بمضاف) يعنى حتى أعطاه حكمه في حذف نوني المتنى والجمع واثبات الالف في الاب والآخر (قوله
على لغة من قال ان أباه وأبائهما) هذا مصدر بيت رجل من بلخارث وقوله وأهال يات وأهالها * هي المتى لو اننا قلنا
بالبت عيناها لنا وأهالها * بنى نرفى به أباه (قوله وقولهم مكره أخاك لا بطل) قولهم مجرور بالعطف على لغة من قال ومكره
نكر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر وبطل معطوف على مكره (قوله وجعل حذف النون) هذا معطوف على جعل أبأوأخا لبيان
لا غلامى له كما ان المعطوف عليه لبيان لا أبأله ولا أخاله (قوله نزاعة للشوى) أى للاطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين
من الادميين أو بجلدات الرأس لانه أيضا جاع شواء وهى جلدة الرأس (قوله ولا محمولان) لان هذا خبر مبتدأ محذوف أى
ولا محمولان وفي الشرح قال فى الصحاح والعدو والاكيل الذى يؤاكل ولا كيل أيضا الا كل فيمكن ان يقال
انهم محمولان عما هو مجاز للفعل فى التمرك والسكون وان تحويلاهما لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك فى الآية ولا فى البيت
بل هو ظاهر فمما اذا المعنى ان هذا مبالغ فى عداوتك وعداوة زوجك وان يكون المتنس لا بكل الراد بمبالغة فى الا كل وهو
الايق بقصد الشاعر فى المدح بالكرم وأقول اما عدو فان سلم انه محمول عن عاد فلا نسلم ان عاديا مجاز لفعله فى حر كانه وسكانه
لانه لم يستعمل من العداوة ثلاثى مجرد حتى يكون عاد مجازا بالمضارعة وأما كيل فان سلم انه محمول عن آكل للبالغة فلا نسلم ان
البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاقى لست آكله وحدى يدل على ان مراده بالكيل المشاركة له فى الا كل لا المبالغ
فيه وكيف والمبالغة فى الا كل صفة مذمومة عند العرب وفى الشرح أخرج البخارى عن نافع قال كان ابن عمر لا يأتى حتى
ياتى بسكين يأكل معه فادخلت رجلا يأكل معه فاقى لست آكله كثيرا فقال يانافع لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول المؤمن يأكل فى كل منى واحد والكافى يأكل فى سبعة امعاء ثم فى الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا أو أكىلا
صفتين مشبهتين ونصب المفعول على التشبيه بالمفعول قلت اما فى عدو ذلك فيمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون معمولها الا سبب
وأما فى التمس له أكىلا فلذلك ولا امتناع تقديم معمول الصفة عليها (قوله وفى الآية متعلقة بمسئله محذوف صفة لعدو) فى
التعليق ينبغى اذا ضبط محذوف وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر لصفة له وذلك لان مستقرا ريد به لفظا
فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعمته نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو
على حد قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة خاطئة وأما ان ضبط بالرفع على الخبرية أى هو محذوف صفة لعدو فلا اشكال
وأقول لا نسلم ان مستقرا ريد به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما ريد به لفظه معبر به عن معناه ولذلك لم يذكر
هذ فى الشرح (قوله وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحد هادون الاخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك) فى الشرح
كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما من مقدمين على العامل أو متأخرين عنه (قوله والضمير على هذا
للتولية)

التولية) فيكون مفعولا مطلقا وانما لم على هذا المعنى الذي ذكره الفارسي أن يكون الضمير البارز في مولها بالتولية لانه
معنى مراعى فيه الاعراب واظهار ما هو مقدر في الآية فيكون وجهه فيه تقدير مفعول ثان في الآية كما ان ذى فيه تقدير
مضاف اليه كل فيها لانه لو لم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز في مولها ولا يصح ذلك لان مفسره فيها وجهه
مضاف اليها كل وهذا وجهه مضاف الى كل واذا كان المفعول الثاني لمول في الآية مقدر والمفعول الاول مذكور اثنين كون
البارز في مولها بالتولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائدا الوجهه ولا يكون فيه تعدى
العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهه وليس الضمير عائدا عليه انما هو عائدا على الوجهه والمعنى ان
الله تعالى مول كل ذي وجهه ونهته انتهى وأقول بل فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا نظرا الى ظاهر اللفظ
دون الحقيقة وهو مراد المصنف (قوله) وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذى ووجهته لئلا يتعدى العامل
الى الضمير وظاهره معا) ادخال حرف ذى وهو المضاف الى وجهه في هذا التعليل ليس على ما ينبغي لان اعتباره انما هو لان
المولى صاحب الوجهه لا نفسها في الكشف وقرئ ولكل وجهه على الاضافة والمعنى وكل وجهه الله مولها فريدت اللام
لتقدم المفعول كقوله ان يزيد يضربته ولا يدا نضاربه وسببه ان تعديه للضمير بنفسه يقتضى فوته وبواسطة
يقتضى ضعفه ولا يكون العامل الواحد قويا وضعيفا يلزم ايضا منه ان المتعدى الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفي حاشية
التفتازانى فان قيل العامل في المثال الموافق والممثل مشغول بالضمير فكيف يعمل في المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور
تفسيره أى لكل وجهه الله مول مولها لزيد يدا نضاربه والمفعول الآخر محذوف أى أهلها ولا حاجة الى ما قيل
ان الضمير للمصدر أى مول التولية وضارب الضرب أو لكل وجهه انما هو المفعول الاول محذوف المضاف أى لكل
صاحب وجهه وضمير مولها هو المفعول الثاني وايراد النظم تنبيهه على الوجهين لكن لا يخفى انه لو أراد هذا لكان ينبغي
ان يشير الى المضاف المحذوف (قوله) هذا سراقة للقرآن يدرسه) هذا صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذنب
وفي الشرح سراقة بضم السين المهملة أظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجى من الصحابة نزل بقديده ثمان سنه أربع
وعشرين والشاب كسر الراء بالشين المجمة مع المد الجبل قصره للضرورة واعاد الضمير عليه مؤنثا على معنى الآية وعند
متعلق بذنب لافيه من معنى التأخر والمعنى ان سراقة درس القرآن فقدم والمرء متأخر عند اشتغاله بما لا يهمه كمن امتهن
نفسه في السقى وأرخى الارشسية في الآتبار انتهى وقيل عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذنب و (شاجع رشوة ورشوة بضم
الراء فحقها وهى الجعل والجمع رشاورشوا ومعنى البيت همجورجل من القراء يعنى سراقة بنانه يراى ويقبل الرشا وانما صيره ذنباً
لحرصه على أخذها وفي حواشى التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثله في بسببك لم يكن بعيدا وفي الشرح
وحينئذ يكون قوله سراقة خبراً اول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبراً ثانياً لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره
(قوله) وردبان معنى الحرف لا يعمل في الجبرور) هكذا وقع في أكثر النسخ والظاهر ما في بعضها وهو معنى الفعل (قوله) وفيه
نظر لانه) أى معنى الفعل الذى في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في الجبرور لان العامل في الحال أقوى من العامل في الجبرور
الأتري ان العامل في الحال عامل في صاحبها (قوله) وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم) سيقول المصنف في الباب الثالث
ان التصديق انما ليسم زائدة محضة ولا مقوية محضة (قوله) قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف) في
الشرح معنى قولك زيدا ضربته وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له
ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه وأقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والعوض
هو الذى لا يجمع بينه وبين العوض (قوله) ولو كان عوضا لبتس لم يجر حذفه) في الصحاح البت القطع ويقال لا فعله بته
ولا فعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفي شرح اللب وقد تجبى اللام لازما في بعض المصادر المؤكدة لغيره
نحو لا فعله البتة فان سيمو به حكم في كنهه بان اللام فيه لازمة وفي الشرح قد يكون الشئ عوضا يحذف كالتاء في اقامة
فانه مصدر أقام فحقه ان يحكى على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء
فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كأنهم جعلوا المضاف اليه عوضا

عنه وفيه تطراد لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر عزمت على اقامة ذي صباح * لأمري ما يسود من يسود ومثله في الكلام كثير وأقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التاء في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا لم يجر حذفها (قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل) قال الرضي وحكي الفراء عن بعضهم ان أصل ياز يديا آل زيد مخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدهاهي وبالله ونحوهما (قوله واحدى الالفين) هما الالف التي في حرف النداء والالف التي هي وسط آل (قوله نغير نحن الى آخره) في الشرح خير خبر لنحن محذوف ونحن المذكور توكيد للضمير في خير ولو قدر مبتدأ الزم الفصل به بين خير ومن وهو اجنبى ولو قدر فاعلا لغير لزوم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت والمثوب المرجع (قوله وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار) يعني أجيب عما استدلوا به باننا لا نسلم ان بالافيه أصله يا آل فلان بل أصله يا قوم لا فرار ولا نقر بحذف المنادى وما بعد لا النافية أو أصله يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف وقولهم ان الجار لا يقتصر عليه ان أرادوا في الاختيار فسلم ولا يضر هتاوان أرادوا ما لقا فممنوع الا ترى الى الاختصار على التام والفاء وان كانا غير جارين في قوله الاركبو الالجوا الاتاه فلو اجبعا كلهم الافا (قوله فيا شوق ما أبقي الى آخره) تقدم الكلام عليه في أوائل حرف اللام (قوله نعم هو) أي نمدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يالى للمستغاث لاجله وقال في ياز يديا عمروان لام لعمرو متعلقة بادعوا ولا شك انه مستغاث لاجله فتكون اللام في يالى اذا كان مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا ويلزم المحذور (قوله وينبغي له هذا) أي في لام عمرو ومن ياز يديا عمروان بعلقها بادعوا بل يعلقها بدعوا ليتخصص من هذا الالزام في يالى (قوله وانما ادعيا وجوب التقدير) يعني تقدير عامل آخر للمستغاث لاجله ولم يكتفوا بعامل المستغاث (قوله وأجاب ابن الضائع بانهم مختلفان معنى) فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل (قوله كقوله تعالى تبغونهم لغا وجا) هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في تصدون عن سبيل الله من آمن به والاصل تبغون لغا وجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون السبيل عوجا انهم يلبسون على الناس ويوهون ان فيها عوجا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ وتغييرهم صفة الرسول صلى الله عليه وسلم أو انهم يحرشون بين المؤمنين لتخالف كلمتهم (قوله والقمر قدرناه منازل) أي قدرناه منازل وقال الزمخشري وغيره ان منازل ظرف وان الضمير قبله مضاف محذوف وعبرة الكشف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى قدرنا سيرة في منازل (قوله واذا كالوهم أو وزنوهم يتخسرون) في الكشف والضمير في كالوهم أو وزنوهم ضمير منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوهم أو وزنوهم فحذف الجار وأوصل الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل أو الموزون ولا يصح ان يكون ضمير امر فوعا للطفقين لان الكلام يخرج به الى نظام فاسد وذلك ان المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا فان جعلت الضمير للطفقين انقلب الى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر والنعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف الذي يكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ريك لا خط المصحف لم يراع في كثير منه حذف المصطلح عليه في علم الخط (قوله ولقد جنيتك اكثرا وعساقلنا) هذا صدر بيت بحجزة قوله ولقد جنيتك عن نبات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه في آل (قوله فنولى غلامهم الى آخره) الظالم الذكروا من النعمان والجمع ظلمان (قوله اذا قالت حذام فانه متوها) هذا صدر بيت بحجزة فان القول ما قالت حذام وحذام نفخ الحناء المهمة وبالدال المهملة اسم امرأة مثل قطام (قوله ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا) في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يمله بل ذكره من معاني الى أيضا قال في التسهيل ومنها الى لانه الغاية مطلقة وللصاحبة وللتبيين وأقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره ومنشؤه انهم أعادوا الضمير المنصوب يلزم على ابن مالك وقروا يذ كرمينيا للفاعل لالفه ولوجعلوا هذا الكلام اعتراضا من المصحف عليه وانما هو لبيان ما لم يشرح كلام ابن مالك لا لاعتراض والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكره لكلام ابن مالك الخ في اللام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا (قوله سقيانز يدوجه عاله) الجذع بسكون الدال المهمة قطع الانف وقطع الاذر وقطع اليد وقطع الشفة وسكون الدال المهمة السبس والحبس وأما نفخ الدال المهمة فولد الشاة في الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة (قوله ولا هي مقوية للعامل لصعفه) اللام في للعامل لام تقوية

لنقوة وفي أضغفه لتعليل التقوية وأما تعليل النبي فقوله لأن لام التقوية إلى آخره (قوله) وليس تقدير المحذوف أعني كازعم
 ابن عصفور لأنه يتعدى بنفسه في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مسئلة وما كان لبشر
 أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يقدره ابن عصفور متأخرا أو تقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كافي قولك
 لن يد ضربت بل الظاهر في هذا المقام أن يقدر مؤخرا لانهما بشأن الطرف المذكور للتبيين انتهى وأقول لو قدر العامل
 هنا أعني مؤخر الكائن اللام لتقويته لأضغفه بالتأخير ولا يصح هنا أن يكون التقوية لأن لام التقوية تصلح للسقوط وهذه
 لا تصلح إلا يصح أن يقدر العامل أعني مؤخرا (قوله) بل التقدير ارادني زيد في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي
 تتعلق به اللام لأنه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وإنما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين
 ارادني زيد فيكون ارادني مبتدأ ولز يدظر فاستقرا هو الخبر فتعلق بمحذوف على ما هو المعروف وأقول يدل على أن هذا
 مراد المصنف قوله فيما قبل ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيده وقوله فيما بعد وانما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف
 للتبيين لا يطلق الاستئناف إلا في الجمل (قوله) قليل اللام زائدة وما فاعل يؤيد هذا القول قراءة ابن أبي عبلة هيئات هيئات
 ما توعدون (قوله) وقيل هيئات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر في البحر قال الزجاج البعد لما توعدون أو أي بعداني
 ما توعدون وينبغي أن يجعل كلامه تفسير بمعنى لا تفسير أعراب لأن هيئات لم تثبت مصدريتها وقول الزمخشري في نونه
 نزله منزلة المصدر ليس بواضح لأنهم قد نزلوا أسماء الأفعال ولا نقول أنها إذا نزلت نزلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة
 من ضم هيئات ونونه أنه اسم معرب مستقل وخبره لما توعدون أي البعد لو عدتم كما تقول الضم لسعيكم وقال صاحب اللواقح
 فأما من قرأ هيئات فرفع ونون احتمل أن يكونا اسمين متمكنين من تفعيل بالابتداء وما بعده هما خبرهما بمعنى البعد لما توعدون
 فالتكرار للتأكيد ويجوز أن يكونا اسمي الفعل والضم للبناء مثل حرب في زجر الابل لكنه منون بكونه نكرة انتهى ثم قراءة
 الجهور بفتح الناء من هيئات هيئات هي لغة الجواز وقرأها هرون عن أبي عمرو بفتحها منونتين وقرأ أبو جعفر بضمها من
 غير تنوين وعنه وعن الآخر بالضم والتنوين وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في نعيم وأسد وعن خالد بن
 الياس بكسرهما والتنوين وقرأ أخرجة بن مصعب عن أبي عمرو والاعرج باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل أن
 في هذه الكامة ما يقف على أربعين لغة (قوله) وأما من قرأ كذلك ولكن جعل الناء ضمير المخاطب فلازم للتبيين) انما لا يجوز
 تعلقها بالفعل لعدم القائمة ولأنه يلزم تعدى فعل المخاطب إلى ضميره (قوله) ويحتمل أن أصل قراءة هشام بكسر الهاء وبالياء
 و بفتح الناء وتكون على ابدال الهمزة لم يقرأ هشام كذلك وانما قرأ بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح الناء وضماها ثم قرأ كذلك
 ابن ذكوان رفيع هشام وقرأهم أيضا نافع (قوله) وهو أن تقدر جمع اللهات في الصحاح اللهات الهنسة المطبقة في أقصى سقف
 القم والجمع للهوى واللاهيات واللاهوات (قوله) شبهت يعني النبايا بشيء يتلغ الفاس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وأثبت للمشبه
 شيء من لوازم المشبه به المحذوف وهو الهوى التي أريد بها الأقواء فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الإثبات
 استعارة تخيلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة
 التخيلية وقد ذكرنا المذهب في شرح الخطبة (قوله) وحركتها الكسر قال التفتازاني تشبيهها باللام الجارة لأن الجزم بمنزلة
 الجزم يعني في أن كلامها مختص بنوع من الكلام وعامل (قوله) وسلم تفخها) سلم بصيغة التصغير قبيلة من العرب (قوله) وأما
 ليكفروا بما آتيناهم وليمتنعوا فيصتمل اللامان منه التعليل في الكشف واللام في ليكفروا ومحتملة أن تكون لام كي وكذلك
 في وليمتنعوا فمن قرأها بالكسر والمعنى أنهم يعودون إلى شركهم ليكفروا بالعود إلى شركهم كافرين بنعمة النجاة فاصدق
 التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المتخلين على الحقيقة إذا أتواهم الله أن يشكروا ونعمة الله تعالى في
 أنجائهم ويعملون نعمة النجاة ذريمة في ازدياد الطاعة لا إلى التلذذ والتمتع وان تكون لام الأمر وقراءة من قرأ وليمتنعوا
 بالسكون تشهد له ونحوه قوله تعالى أعمالوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يمكن الدعي لم إلى
 العود إلى الشرك كقراءة النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما أن تجعل اللام للعيرورة والعاقبة على ما يقوله
 الكوفيون أو تجعل التعليل الوارد على طريق المجاز (قوله) في قراءة من سكنها هي قراءة ابن كثير ووجزة والكسافي
 وقالون عن نافع (قوله) ويؤيده ان بعدهما فسوف تملون) لأن المعنى فسوف تملون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتها

وذلك يقتضي ان الامر بالـكفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الغناء الداخلة على هذه الجملة تشعير بشرط يثرب
مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سيأتي أو يقال ان قوله فسوف تعلمون مقتضى للتهديد فيجعل الامر السابق على
التهديد وبصير الكلام من الاطراف (قوله) وأما متعلق بفعل مقدر مؤخر أي وإيكم أهل الأنجيل بما أنزل الله أنزله في
الشرح وكذا في قوله تعالى اننا نرى السماء الدنيا زينة الكواكب وحفظا يجوز أن يكون تعليل لفعل محذوف متأخر
والتقدير وحفظنا هذا ذلك وانما يقدر المحذوف متأخر اقصد الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور
أكثر وأقول ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو للزينة أيضا والذي ذكره العربون في نصب حفظا
أنه بفعل مقدر أي وحفظنا هذا حفظا وبالعطف على زينة باعتبار المعنى كنه قيل اننا خلقنا الكواكب زينة وحفظا (قوله)
لتمن بحاجتي في الأصح وعينت بحاجتك أعنى عناية فانهم اصغى على وزن مفعول واذا أمرت منه قلت لتمن بحاجتي (قوله)
محمد فقد نفسك كل نفس الى آخره) هذا البيت لابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الشذور ومحمد هونيما
صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر
ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ههنا الجع الامه وما بعده
مختلف فيه ولد عام الفيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لعشر
وبعث الى الناس كافة بمكة وهو ابن أربعين سنة وأقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الصحيح ثم هاجر الى المدينة يوم الاثنين
فأقام بها عشر بالاتفاق فالصحيح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول قال
الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين
يختلف أهل السير في أنه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع الاول ولا في انه توفي يوم الاثنين وانما اختلفوا في أي يوم كان
ذلك من الشهر فخرم ابن اسحق وابن سعد وابن جبان وابن عبد البر بانه كان لثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه يخرم ابن الصلاح
والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبر وصححه ابن الجوزي وقال موسى بن عقبة في مستهل الشهر وبه يخرم ابن زبير
في الوفيات ورواه أبو الشيخ ابن جبان في تاريخه عن الليث بن سعد وقال سليمان التيمي لليلتين خلتا منه ورواه أبو معشر عن
محمد بن قيس أيضا والقول قول الجمهور وقد استشكله السهيلي بان الوفعة كانت في حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن
أن يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول في سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهر والثلاثة ولا على تقدير
نقصائها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذا الحجة أوله الخميس فان نقص هو المحرم وصفر كان ثاني عشر شهر ربيع
الاول يوم الخميس وان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكل البعض كان اما الجمعة أو السبت وقد أجيب عن
هذا الاشكال بان تفرض الشهر الثلاثة كوامل ويكون قولهم لثنتي عشرة ليلة خلت منه أي بأيامها كوامل فتكون
وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روى البيهقي في دلائل النبوة باسناد صحيح
الى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت
وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول فهذا يدل أن أول صفر يوم السبت فلزم نقصان ذي
الحجة والمحرم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر أي من مرضه يدل على نقص صفر أيضا فاصح ان قول سليمان التيمي راجع من
حيث التاريخ وأما قول من قال مستهل شهر ربيع الاول فعلى أن يكون أحد الشهور ناقصا والله تعالى أعلم (قوله وقال في
البيت الثاني انه لا يعرف قائله) في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على أن الفعل مرفوع أصلا يكون ولكنه سكن
النون لاجل الادغام الجائز فأبدلها لا ما وادغم ثم اتقى سا كنار فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائما في السبعة من
باب النقاء الساكنين على حده (قوله دواي الايدي خطن السريحا) الدواي جمع دامية وفي الصحاح الدامية النخعة
التي تدى ولا نسيل والايدي جمع يد حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة والسر يح مجملتين السيور التي يخفف بها الواحدة
سريجة (قوله على مثل أصحاب البعوضة الى آخره) البعوضة هنا ما لبني اسد وفي الشرح ويقال خش وجهه بفتح الميم في
الماضي يخشيه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل يمكن في البيت انتهى
وأقول كون الاخير مراد هنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدمن الوجنة وحر الرمل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح
(قوله)

(قوله) ليكن بشرط تقدم قل) ليكون الامر الذي هو قل عوضا من اللام كذا في الكشف (قوله) كقولك قلت لبواب الى آخره) لا يقال استشهد المصنف بالشعر الوقوع في النثر لانا نقول ليس هذا الاستشهاد الوقوع في النثر وانما هو استشهد بمجرد الوقوع ولو سلم فليس الاستشهاد بالبيت وحده بل مع نفي الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار وزم صحة الوقوع في النثر (قوله) وقيل هذا تخلص من ضرورة ضرورة وهي اثبات هزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانهم يثبتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول البيت لافي حشو (قوله) استدل ابن مالك على ان حذف اللام من تيدن ليس بضرورة لتتمكن الشاعر من ان يقول اتذن بالهمزة اعترض عليه بان قول الشاعر اتذن ضرورة فقد تخلص ابن مالك من ضرورة وهي حذف اللام بضرورة وهي اثبات هزة الوصل في الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان في الحشو لافي أول الكلام وهي هنا واقعة في أول الكلام لانها واقعة في أول البيت لافي أول المصراع الثاني من البيت وفي الشرح وفي اطلاقه المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور فان التصريح فيه جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والتقنية جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الزنة فانا انشده المصنف من قبيل المقفي لا المصراع لان عروض الزم مستغفلن وهي هنا كذلك على زنة ضربه الا انه دخله الخن زحافا وليس اللاحق الا في الزم فقط (قوله) احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية) اعلم ان المضارع انما انجزم بعد الطلب لانه كلام لا بد من حامل للتكلم عليه فالحامل على الكلام الخبيري اقادة المخاطب لمضمونه والحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته اول غيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصود لذلك المذكور لان نفسه فيكون حينئذ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا (قوله) والثالث للجمهور انه بشرط مقدم بعد الطلب) يعني مدلوله بذكر الطلب قال الرضي ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جازان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين في المانع من جزم الفعل المتضمن معناه فعلا واحدا (قوله) وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير) في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشاء كعمى ونعم وبئس وفعل التجب نحو ما احسن زيدا وما ألطفه وما أطرفه الى غير ذلك مما لا ينصرف ونحو قوض الرجل يعني ما أقضاه وحسن أولئك رفيقا يعني ما أحسنهم رفيقا كلها متضمن للحرف الذي حق الانشاء ان يؤدي به ولهذا كانت غير متصرفة وأقول المراد بالحرف في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ومحققه ان يوجد وليس بوجوده وحينئذ لا ترد أفعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بوجوده (قوله) وبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتناع ولكن الخلف واقع) في الشرح وما ذكره ابن مالك مبنى على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضي العلية كما صرح به ابن الحاجب في أماليه حيث قال لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يقتضي العلية انتهى وفي البصر وقيموا مجزوم على جواب الامر وهذا قول الاخفش والمازني وردبانه لا يلزم من القول ان يقيموا وهذا الردبانه أمر المؤمنين بالصلاة لا الكافرين والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشئ ففعلوه لا محالة وفي المطول وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلا ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توفيات صلاتك وفي حاشيته للسيد المذكور في الكتب المتبعة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدل على ترتيب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو جزء من العلة التامة فيعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل جزاء به حصوله لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصلا حيا وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الى أن المؤمنين ينبغي ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة سبب لاقامتهم اياها لا تتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توصات صلاتك يشعربا لانه في اعتبار الوضوء في جهة الصلاة حتى كانه المحصل وحده

بخصلاف قولك الوضوء شرطا لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط (قوله وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم) في الشرح كانه والله أعلم أخذ من إضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضي
التشريف لهم وانما ضميرهم لا خلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت له في بعض المواضع كقوله
تعالى قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم وأقول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يتأت في نحو هذه الآية فالجواب
الاول متأت فيه (قوله ولا يجوز ان يتوافقا) أي الجواب والمجاب فيهما أي في الفعل والفاعل وعلى ما قاله المرديتو اتفاقا اما في
الفعل فظاهر وأما في الفاعل فلان المواجه باقيمو والعائد عليه ضمير يقيموا هو العباد المؤمنون (قوله وأيضا فان الامر
للمواجهة وبقية الآية) يعني ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح به البيضاوي
وأبو حيان في تفسيرهما (قوله وليس بشئ) لان ذلك ليس من أسباب بناء الفعل المعرب واعلم ان المصنف أجل في حكاية هذا
القول وفي رده بعض اجمال وبين ذلك أبو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الامر والمعنى واقيموا قاله أبو
علي وقرينة ورد بانه لو كان مضارعا بلفظ الخبر ومعناه الامر لبقى على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل أدلكم على تجارة ثم قال
تؤمنون والمعنى آمنوا واعتدل أبو علي لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بفتح كاي في الاسم المنادي المتمكن على الضم لما شبهه بقبل
وبعد (قوله وزعم الكوفيون وأبو الحسن) هذا عطف على قوله فيما سلف وقد تحذف اللام في الشعر ويبنى عملها (قوله
ولان الفعل انما وضع لتبديد الحدث بالزمان) أي للحدث المقترن بالزمان في العبارة ادنى مسامحة (قوله تؤكد مضمون الجملة)
المراد بمضمون الجملة هنا النسبة الاسنادية المفسرة بتعلق احدي جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون
لنسبته خارج تطابقه في احدي الأزمنة أو لا تطابقه (قوله ولهذا ذكر حقه في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام
بمؤكدين) يجوز في زحاقوها ان تكون بالهاء وان تكون بالقاف والمعنى آخر وهو في الشرح واحترز بابتداء الكلام من
مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكد ان ولكنهم ليس في ابتداءه ثم قال وقد يعترض بانما فان السكاكي ادعى
ان سبب افادته المحصر ان التاكيد وما كذلك فاجتمع تأكيده ان فادات المحصر ولا ينتقض بان زيد القائم ولا يمثل قام
زيد نفسه عينه لعدم نوال المؤكدين في المثال الاول وعدم كونهم ما ابتداء في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الاو بانه كيدا
للتنبية نص عليه في توضيح البصري وقد يعترض أيضا بثلث لسوف يقدم زيدا انتهى وأقول في كلامه نظرا ما أولا فلان مراد
المصنف بمؤكدين في قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين مؤكدا مضمون الجملة أعني النسبية الاسنادية يدل على ذلك
قوله وقائدها أمران تؤكد مضمون الجملة وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم أجمعون ولا قام زيد بنفسه عينه حتى يحترز عنها
بابتداء الكلام لان التأكيدها ليس لمضمون الجملة وانما هو مفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا قول ابن مالك لان بانه كيدا
للمؤمنين لا للمؤمنين الجملة وانما هو مفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا لسوف يقدم زيدا لان اللام فيه وان كانت مؤكدة للنسبة
الاسنادية الا ان سوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاكي
لم يجعل السبب في افادة انما المحصر ان التاكيد وما كذلك وانما جعل سبب افادته المحصر تضمنها معنى ما والا ونقل عن
بعض النحاة في مناسبة تضمنها ذلك ان التاكيد وما كذلك وعبارته في المفتاح والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمنه
معنى ما والا ولذلك ترى اثمة الضمير يقولون انما تأنيبا لما يذكرونها ونفيا لما سواه ويدكرون لذلك وجهها الطيفي اسند
الى علي بن عيسى الرعي وانه كان من أكابر علماء الضمير بغداد وهو ان كلمة انما كانت لتأكيد ثبات المسند للسند اليه ثم
انضمت بهما المؤكدة فلا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النصوص عاف تا كيدا فاناسب ان تضمن معنى القصر لان
قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الانا كيدا للحكم على تأكيدها انتهى قال الكرماني في شرح البصري ولا يخفى عليك
ان المراد ان انما كلمة موضوعة للمحصر وما ذكر مرر وضع لذلك لان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على أصلهما امرادتان
بوضعهما (قوله والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لاحالة فنزل منزلة الحاضر) في الشرح وقد يجاب أيضا بان اللام في
هذه الآية مجرد التأكيدها مسلوقة للدلالة على تحايض المضارع للمحال كما جردت اللام للموضعية في الاسم الشريف وهو الله
وسلبت معنى التعريف وأقول هذا بعينه سينقله المصنف عن الزمخشري في قوله تعالى وسوف أخرج حيا ويضعفه بان فيه
خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة (قوله مردود بانه) أي تقدير أي حيان يقتضي حذف الفاعل من الآية لان

ان يذهبوا على تقديره منصوب على انه مفعول القصد وعلى تقدير المصنف مجرور على انه مضاف اليه ولا يقام المنصوب مقام
 ناصبه في اعرابه ويقام المضاف اليه مقام المضاف فيه (قوله ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال في شبه المضارع المشبه
 للاسم) في الشرح وأيضا فالفعل من ان زيد العسي يقوم ولنعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالى فاشبه المضارع المراد به
 وقوع حدثه في الحال وأقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الماضي الجاء مدعوان زيد العسي يقوم أولنعم الرجل وكان
 الشارح لم يذكره هناك لان المصنف على هناك بمشابهة الجاء مدلا للاسم ولا يتأتى مع ذلك ان يعلى بمشابهة ما هو مشابه للاسم
 (قوله الغزني) هو بالذين المفتوحة المجمة والراى الساكنة بعدها نون مكسورة فياء (قوله وقالوا انما هذه لام القسم) فتي تقدم
 فعل القلب ففتحت هزة ان كملت ان زيد القائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي مع معمولها سدت مسد
 معمولي فعل القلب فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كاتوسطت في قوله تعالى ولقد علموا ان اشتراه ماله في
 الآخرة من خلاف ويقع في بعض النسخ بعد قوله كملت ان زيد القائم والصواب عندهما الكسر أى عند الكسائي وهشام
 لانهم ايربائها لام الابتداء وهي تعلق فعل القلب الذي وقعت في حيزه (قوله وفي امالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها
 المبتدأ) في الشرح كانه قصديا يراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه مخالف للجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح
 في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدأ بها لفظا وعلى هذا فالمخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون
 مراده انه يجب معها المبتدأ لفظا أو تقدير او حينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الاصل والتقدير
 لزيد قائم وآخر المبتدأ قد مد الخبر والياء للام فقيس لقائم زيد قد ولها المبتدأ تقدير او ان لم يلها اذ ظاهرا لا يتأتى ذلك قوله يجب
 معها المبتدأ وأقول لا يخفى بعد هذا الاخير والظاهر انه اغماز كره لاحفاله لموافقة الجماعة والمخالفتهم اما المخالفة فبان يكون
 مراده بوجوب المبتدأ معها وجوب دخولها على نفس المبتدأ أو اما الموافقة فبان يكون مراده به وجوب وقوعها في جملة
 اسمية بان تدخل على نفس المبتدأ أو على خبره (قوله والمشهور ان هذه لام القسم) في الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه الى
 اللام القرينية التي حكاه عن بعضهم داخل على المتصرف المقررون بقدر ولا تكون الاشارة بها الى التي ابتداء الكلام عليها
 من قوله الثاني الفعل تحولي يقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورة القول في تحولي يقوم زيد بان لا مد لام القسم وهو اما مجتمع عند
 الجمهور للخلاف من فون التوكيد أو قليل عند من أجازوه كبن مالك وأقول جاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التي ابتداء
 الكلام عليها ويكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام القسم (قوله وهو مقتضى
 ما قدمناه عن ابن الحاجب) لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخولها على المبتدأ واما انه يجب وقوعها في الحالة الاسمية
 وكلاهما مقتضى لعدم وقوعها في الجملة الفعلية التي ليست خبرا لان (قوله وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد
 حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم) في الشرح يجوز حذف الفعل بعد حذف القول الشاعر افد الترحل غير ان ركابنا
 لماتزل برحالتنا وكان قد أى وكان قد زالت ولم يجعوا ذلك ضرورة فصيحا ادعاء من عدم تبقية قد بعد حذف الفعل زلر وأقول
 بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك
 لا يتأتى جواز حذف الفعل بعد قد لدليل كما في هذا البيت قال المصنف في بحث قد وقد يحذف الفعل بعد هالدليل وأنشد
 البيت (قوله لان تكرار الظاهر اغماز قبح اذا صرح بهما) في الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار
 بل من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التخييم ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين وأقول بعد تسليم ان ابن
 الحاجب لم يستضعفه الا من جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف أيضا ان تكرار الظاهر على انه رابط اغماز قبح اذا
 صرح بهما (قوله وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا) في الشرح هذا الكلام يقتضى استواء المقدر
 والمفوض في المعنى المقصود وان التقدير اغماز على لحفظ نظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير
 المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى في مثل هذه الصورة لتقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فاني يقال بان معناه
 واحد والقول بان مثل هذا اغماز كره أهل البيان وأما النخاة فلا تفرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر وأقول اختلاف
 المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا يتأتى اتفاقهما في المعنى المقصود كقيام زيد
 فانه المعنى المقصود من قام زيد وزيد قائم والقول بان مثل هذا اغماز كره أهل البيان لا الضوق قول صحيح لان هذه مسئلة

من علم البيان دون النحوى ذكر النحوى له لاعلى انه مسئلة من النحول لا ينافى ذلك وقد وافقنا الشارح في اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه يطلق على المعاني والبيان والاقتل هذه الابحاث انما هي من علم المعاني (قوله وأما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران حذف المبتدأ وبقيت اللام) لا يقال هذا ليس بقادح في الاول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدأ بعد لام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح في ذلك اما ابتداء عدم الجامع أو اظهارا القارق لا تانقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وان وتقريره اننا سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم يضيق فيها كما ضيق فيها الا ترى ان جماعة من النحاة قالوا بحذف المبتدأ بعد اللام في هذه الآية ولم يقل أحد بحذف واحد منهما ما في ثرا الكلام فضلا عما هو في أعلى درجات البلاغة وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة في بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافين (قوله ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد) هذا معطوف على قوله فقد قال جماعة لانه في معنى لان جماعة قالوا في الشرح جواز هذا ليس مما الكلام فيه بانه لم يحذف منه شيء اذ زيد مبتدأ ولقائم خبره قدم عليه على رأى الجماعة أو مبتدأ وقائم خبر مقدم واللام داخله على المبتدأ تقديره على ما جاوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه ليراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في ولسوف يعطيك ربك وأقول لا يراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع في قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدأ ولا يجوز في قد دخولها على غير الفعل ولا في ان دخولها على غير المبتدأ والخبر الظرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام (قوله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع) في الشرح يحمل كلام الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملازمة للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعية وحينئذ يستقيم الكلام ولا يراد عليه شيء مما ذكره (قوله أم الحليس لجوز شهر به) هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن الحجاج وفي القباب اعترين عروش بالشين المجمة وبجزه * ترضى من اللحم بعظم الرقة * ومن قصيدة لشظاظ الص من شظاظ وبجزه * علمتها الانقاص بعد القرقرة * وأنشد ابن طريف صدر بيت شظاظ رب عجوز من غير شهر به قال الميسداني زعموا انه هو بامرأة من بني غير وهي تعقل بعيرها وتعود من شر شظاظ وبغيرها من وكان هو على صغير فغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من غير شهر به * علمتها الانقاص بعد القرقرة الانقاص صوت صغار الابل والقرقرة صوت مسناتها والحليس تصغير الحليسر وهو كسائر قيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان والمراد بهما امرأة والشهيرة الكبيرة ومن اللبدل أى ترضى بدل اللحم (قوله لمنك من برق على كرم) هذا خبر بيت صدره * الا يا سنا برق على قللى الحى * واصل لمنك لانك قلبت الهمزة هاء والسنا بالقصر الضوء وبالمد الرفع والقللى جمع قلة وهي من كل شيء أعلاه (قوله دليل الاول) يعنى بالاول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان (قوله فغيرت بعدهم الى آخره) غيرت بالمجمة والموحدة بمعنى بقيت وناسب من النصب بفتحهم وهو التعب واخل بكسر الهمزة على الاصح وفي الشرح ومستنبح اسم مفعول أى أظن انى طلب منى ان اتبعهم في المضى والرحيل ولا أبقي بعدهم انتهى والذي رأيناه في النسخ المقررة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل أى أظن انى لاحق بهم وتابع لهم (قوله ودليل الثانى) يعنى بالثانى عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد ان (قوله وهم بدر الدين بن مالك خنع من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير فخوان بهم هم يومه دنخبر) قال بدر الدين في شرح الاغنية وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون متفصلا ولا ماضيا منصرفا خاليا من قد انتهى واذا كان مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور ولم يرده عليه ما أو رده المصنف ولا ما أو رده الشارح وهو قوله تعالى ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك اثميد وانه لم يحب الخير لثديده (قوله اللهم الا ان يدل دليل على فصد الاثبات) يعنى فلا تعير اللام لازمة بل تبقى جائزة على أصلها (قوله كثر امة أى رجاء وان كل ذلك لامتاع الحياة الدنيا بكسر اللام) ما اسم موصول والعائد محذوف أى للذى هو متاع الحياة الدنيا ولا شذوذ في حذف العائد المبتدأ هنا الطول الصلة (قوله ان كنت قاضى فمضى الى آخره) النصب المدة والوقت يقال قضى فلان فمضى اذ مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لو لم تموتوا بعدت (قوله ويجب تركها مع نفي الخبر) في الشرح هذا أيضا ذكره ابن مالك وقبده بان يكون اللبس مأمونا وانظر لم وجب تركها مع الثانى فان قيل كراهية لا اجتماع

اللامين كما استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركاه للام متشابهان ولا سواء قلنا قد يكون الثاني ما فلا يجمع مثلال وقد يقال حمل على ما فيه اجتماعهما طرد الباب انتهى وأقول نفي الخبر يدل على كون ان ليست نافية دلالة ظاهرة ادلو كانت نافية لم ينف الخبر بعدها ودلالة غير نفي الخبر دون دلالة في الظهور وقد يخفى هذا وجب ترك اللام مع نفي الخبر وجاز ذكرها مع غيره لتعوية دلالة (قوله أمسى أبان الى آخره) بان علم وفي صرفة خلاف فن صرفة رأى ان وزنه فعال ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أقبل منقول من أبان ما مضى يدين واختار هذا ابن مالك وجزمه في التوضيح وقال القرافي الضاعة والمحدثون على عدم صرفة قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع على بكسر الاول وهو الرجل من كد البهم ويجمع أيضا على عالج والعج أيضا العبر وسودان جمع اسود كصيان جمع أعمى وقال الفراء جمع الجمع (قوله القسم الثاني) يعني من الجمع لامات التي ليست بعامة وانما التي تلفظ القسم هنا بعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما (وله ولكنني من جهة العميد) سيذكر المصنف في آخر الكلام على لكن المشددة النون انه لا يعرف له قائل ولا تنقذ في الصحاح العميد والعمود الذي هذه العشق (قوله وقبل اللامان للابتداء) في الشرح المراد باللامين اللام الداخلة في قوله لعميد والداخلية في قوله بن اعلاج سودان وفيه تلقى في التصنيف فان الواقعة في قوله بن اعلاج سودان قد انقصى الكلام عليها فيما تقدم وذكر المصنف بعدها قسم آخر فالعود الى الكلام على تلك اللام بعد ما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش انتهى وأقول لا يتعين ذلك وما المانع ان يراد باللام الزائدة التي ذكرناها تدخل في خبر المبتدأ وخبران المفتوحة الهمة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى الاول وتشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام أخرى ولما استدلل الكوفيون على مجيء اللام بمعنى الابدول الشاعر وما أبان بن اعلاج سودان أجاب عنه هذا القائل وأجاب عن قول الشاعر ولكنني من جهة العميد ولوسلم فقله على ان الاصل ولكن اتى وقوله على ان ما في وما أبان ظاهري ان المراد اللامان في هذين البيتين ومع ذلك لا فاق ولا تشويش (قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين) يعني القول باب اللام للاستثناء والقول بان اللام ابتداء وان الكلام ثم عند أبان وابتدئ من اعلاج سودان وذلك ان المعنى على القولين السابقين اثبات كون أبان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه (قوله وما زلت من ليلي الى آخره) هام ذهب من العشق أو غيره والهام من الابل الذي يصيبه داء فهم أي يذهب على وجهه في الارض ولا يرى والمقصي بضم الميم وفتح الصاد المهملة اسم مفعول من اقصيته أبعدته والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من راد برود جاء وذهب (قوله وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يبعد فيها التقدم عن موضعها) على صاحب البصر وشارح الباب بعد هذا القول بان اللام حينئذ من صلة من وما في خبر الموصول لا ينقدم عليه وتعليل المصنف أشمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلها فانه بالنظر الى ما وقعت فيه (قوله هنا وقيل انها في موضعها وان من مبتدأ وليتس المولى خبره) لا يقال اللام في ليتس جواب قسم مقدر ومجموع القسم وجوابه هو الخبر لا الجواب وحده لانا نقول ان المقصود من الجملة القسمية هو جوابها أو ما القسم فؤ كدله ومقرر لوقوع مضمونه (قوله وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين) في هذا ارد على صاحب البصر حيث قال وأقرب التوجيهات ان يكون يدعو تأكيد الدعوى الاول واللام في بن لام الابتداء والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه ليتس المولى (قوله وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين) هكذا قال أبو علي الفارسي وقائل هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفي الباب والاحسن ان تبقى ذلك على أصله من كونه اسم إشارة ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعد يدعو جملة محكية للكافريوم القيامة فن مع صلاته مبتدأ وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على حالها من كونها مصدرية باللام (قوله والجملة حال) والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعو هذا القول للفراء وفي حاشية الباب لمصنفه وانما يستقيم لوقول يدي بدل يدعو أي ذلك هو الضلال مدعو الكس مجيئه بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع الى المدعو يضعف هذا الوجه (قوله أحدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل) قال الاخفش يدعو بمعنى يقول وما بعده مبتدأ محذوف خبره أي يقول بن ضره أقرب من نفعه هو مولاي وفي حاشية الباب وهذا البعد فاسد لان الكافر كيف يقربان ضر الوثن أقرب من نفعه وهو ضلال بعدد يزعم انه مولاه وانما يصح لو كان اللام لام الجر قال شارح الباب ويجوز ان يقول الكافر ذلك على الانكار وفي البصر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتقد قط ان الاوثان ضررها

أقرب من نفعها انتهى وأقول إذا كان هذا قول الكافر يوم القيامة لم يكن هذا التقدير فاسداً للمعنى لأن الكافر في يوم القيامة يعتقد بل يعلم أن ضرر الاوثان أقرب من نفعها (قوله الثالث لام الجواب) يعني الثالث من السمع لامات التي ليست بعامة (قوله كافي قوله وقد جعلت قلوب بني سبيل إلى آخره) وذلك أن فيه استعيرت الجلة الاسمية وهي مرتعا أقرب مكان الفعلية لأن جعل التي من أفعال الشروع بشرط في خبرها أن يكون جملة فعلية والقلوب بفتح القاف الفتحة من الأبل كالجارية من النساء والأكوارجع كور بضم الكاف وهو الرجل بادائه أو جمع كور بفثها وهو الجماعة الكثيرة من الأبل والمرتع موضع الرقع وهو كل الماشية ماشاءت (قوله وذلك أشبهها بان) يعني في الصيغة والمعنى أما في الصيغة فظاهر وأما في المعنى فلأن أدنى التعديل وهو قريب من معنى الشرط (قوله غضبت على إلى آخره) في الصحاح والجزء يعني بكسر الجيم وتشديد الراء صوف شاة في السنة يقال أقرضني جزة أو جزتين فتعطيه صوف شاة أو شاتين وفي القاموس وخروف كصبور الذكور من أولاد الضأن أو أذاري وقوى وهي خروفة والجمع أخرفة وخرفان (قوله لئن كانت الدنيا إلى آخره) هذا البيت لذي الرمة ويروي من يبدل من ابلى وقبله بعد وادلال على وقد رأت ضمير المحوى قد كاد بالجسم يبرح وفي الصحاح يبرح به الأمر تبريحاً أي جهده وضربه ضمير بامبرحاً وتباريح الشوق توجهه وهذا الأمر بمرح من هذا أي أشد وكأرى خبر كان وتباريح بيان له أو يدل منه (قوله لئن كن ما حدثته إلى آخره) القيط بالقاف والطاء المهجة شدة الحروف في القاموس القيط صميم الصيف من طلوع الثريا إلى طلوع سبيل وبأدياً أي ظاهراً وهو حال من فاعل أصم وللشمس متعلق بما دياو بعده هذا البيت وأركب جارا بين سرج وفروة • وأعر من الختام صغرى شماليا • قال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب سرك بالفارسية والفروة ما تلبس وجلدة الرأس والثروة وقطعة نبات مجمعة يابسة والخاتام لفحة في الخاتم (قوله ألم بزينب إلى آخره) الاسم التزول والبيد الفراق ويطلق أيضاً على ضده وأند قرب والثواب بالثاء المفتوحة والمدد الأقامة مصدر توى بالمكان يشوى أي أقام (قوله للدلالة إلى البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك) هو مبني على أن اسم الإشارة مع الكاف من غير لام للبعد كما قال ابن مالك فاللام لموكبد البعد وللنوسطة كما قال ابن الحاجب فاللام لا فادة معنى البعد (لا التبرئة) وتسمى حيث تذبرة قال الأندلسي في شرح الجزولية أغاسميت لاهذه بالتبرئة لأنها تنفي الجنس فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس (قوله فلا ثوب مجدي إلى آخره) في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان إلا بالآباء والأقرب بلام مضمومة وهزة ساكنة ضد الكرم وغير صفة ثوب مجدي فيجوز نصبه من إعادة اللفظة ورفعها من إعادة لفظة وموقع خبر لا وثوب متعلق به قوله ففأقبل إلى آخره) الصمير المجرور بالباء عائد على داو المحبوبة ومعنى على لاجلي (قوله قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية) لأن لا رجل نص في نفي الجنس كان لا من رجل وما جاء في من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع وما جاء في رجل إذ يجوز أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاء في رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاء في من رجل بل رجلان وإنما لم يضاف والمشبّه به لأن الإضافة ترجح جانب الاسم في الأعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة أشياء واحداً (قوله وقيل لتركبه مع لا تركب خمسة عشر) قال سيبويه وإنما تركب التنوين في معمولها لأنها جعلت وما حملت فيه بمنزلة اسم واحد تكهمة عشر (قوله ولكنه جاء بالفتح وهو الأراج) قال الرضي وأما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لاسمها عا نظراً إلى أن التنوين للقبالة لا للتمكن بدليل قوله من عرفات وهو منقوض بصوياً مسلمات مجردة عن التنوين اتفاقاً والجمهور يكسرونه بلا تنوين لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة بالتنوين التمكن والمجاز في يفتحه بلا تنوين نحو قوله أودى الشباب الذي مجد عواقبه • فيه نداء للذات للشيب حذر من مخالفتها في الحركة كسائر المبني بعد التبرئة مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله طرد الباب على نسق واحد انتهى (قوله وفيه ردة على السيراني والزجاج اذ هما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للضعيف) المجرووب في عائدة على محي عضو مسلمات بالفتح ووجه الرد أن اسم لا لو كان معرباً بخذوف التنوين لم يحجب نحو مسلمات بالفتح لأن أعرابه إنما هو بالكسر وقال الرضي الفضة في لا رجل عند الزجاج والسيراني أعرابية خلافاً للبردوا لا تخفش وغيرها وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك أنه قال ولا يميل فيما بعده لا لا فتنبه بغير تنوين ثم قال وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما حملت فيه بمنزلة اسم واحد تكهمة عشر فأول المبرد قوله فتنبه بغير تنوين إنما تنصبه أولاً لكن يخي

بعد ذلك حذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا
 مركب مع عاملة لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة يحذف التنوين مع كونه معربا مركب مع عاملة لا ينفصل عنه
 كما لا ينفصل مع كونه معربا بالثالثة بتركيبه مع عاملة قال أبو سعيد يعني السيرافي ان مركب مع عاملة لا فائدة لا التسمية
 للاستغراق كما أفادته من الاسم تنغرافية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبو الامع
 النكرة كما ان من تركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال
 الرضى والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغیر الاضافة والبناء غير
 معهود وأيضا التركيب بين لا والمنفى ليس بأشده منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من
 الثاني في الموضعين انتهى ما قاله الرضى (قوله وقال قوم لازائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب) في الشرح أى
 ثبت كون الفاعل لهم وقبل جرم معنى كسب فيكون فاعله ضمير يعود الى عملهم المفهوم من السياق أى كسب لهم عملهم
 انصار فان وما في حيزها في موضع نصب على هذا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناها
 حقا انتهى وقطرب هو أبو علي محمد بن المستنير الضوي البصري أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان
 يبكر الى سيبويه قبل التسلام فقل له يوما ما أنت الا قطرب ليس وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر وكان يعلم اولاد أبي
 دلف الجهلي توفي سنة ست ومائتين (قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم عما كان مر فوعابه قبل
 دخولها لاجها وهذا قول سيبويه) قال الرضى ارتفاع خبرها لان لم يكن اسمها مبتدأ عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا
 نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبرا مبتدأ ولا رجل في الدار ابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان
 معربا بسبب مبنيا وصار دخولها عليه بسبب بناءه مع قرينه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منه يستحق بسببها اعرابا فيبقى
 على أصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب وقال المصنف في حاشية التسهيل والذي
 عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها أصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزءا لكلمة ولهذا جعل النصب
 في لا رجل ظريفا كالرفع في يازيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا (قوله الخامس انه يجوز مراعاه محلها مع اسمها قبل
 مضي الخبر وبعده) لان لا عامل اضعف من ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل مضي الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار
 المحل قبل مضي الخبر لا بعده (قوله ولك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما) في الشرح هذا الكلام لا يوفى بالاوجه
 الخمسة التي جوزها النحاة في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شيء من الصور المذكورة ادلا
 يشمل ذلك قصهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المعايير بينهما لان المراد بالمغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد بالمغايرة
 بما هو أعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لاننا نقول يدخل أيضا ما هو مشتمع وهو نصب الاول مع فتح
 الثاني أو رفعه ورفع الاول مع نصب الثاني ويمكن أن يقال انه اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة
 عند النحاة في هذا المحل ووجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى أن يكون لا في كل منهما نافية ولا قوة معطوفة على لا حول
 عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أى موجود ان أو بالله أى كائن أو عطف جملة على جملة أى لا حول الا بالله ولا قوة
 الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني واما رفعهما فعلى أن يكون الاول مبتدأ والثاني كذلك وخبر الاول محذوف
 أى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله أو معطوف على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرها واحد مثنى أو اسمها
 للثانية على انها بمعنى ليس أو على أن يكون الاول اسم الاول على انها بمعنى ليس والثاني أحد الثلاثة واما فتح الاول ونصب
 الثاني فعلى أن تكون الاولى لثني الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي ويكون الثاني معطوف على لفظ الاول منونا لا عرابيه
 وان عطف على مبنى على الاكثر اشابهة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف جائز مطقاعا عند سيبويه وضرورة عند
 الاخفش والخبر واحد مثنى لكونه خبرا عن اسمين واما فتح الاول ورفع الثاني فعلى ما عرفت في نصب الثاني الا انه معطوف على
 الاول مثل لا أملى ان كان ذلك ولا أبه أو ان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقدو خبرا ان أحد هالاولى مرفوع والاخر
 للثانية منصوب واما رفع الاول وفتح الثاني فعلى أن الاولى بمعنى ليس والثانية لثني الجنس (قوله ان محلا لآخره) تقدم
 الكلام عليه اذا (قوله الثانية ان تكون عاملة عمل ليس) في الشرح كان مقتضى الطاهر ان يقول الثاني بالنند كبير كما

قال في الاول أحدها لانه بصدد تفصيل الواجهة الخمسة التي قدم ذكرها لكنه أنشأ على ارادة الحالة (قوله من صدعن نيرانها الى آخره) هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك وقبلة والحرب لا يبق لنا * جهها الخيل والمراح الا الفتى الصبار في التجدات والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الخيل الخيلاء والجب والمراح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والتجدات جمع تجدة والوقاح الصليب وضمير نيرانه للحرب والنيران بكسر النون الاولى جمع نار كجيران جمع جاور والبراح مصدر برح مكانه أي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيها ولا شجر (قوله احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بوجوده) في الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما سلفناه ان المكسورة المشددة حيث قال ان محيى ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى وأقول ما بعد حتى هنا ليس نهاية لما قبلها بل مسبب عنه كما قررناه في بحث ان المكسورة المشددة (قوله تعز فلا شيء الى آخره) تعز بالعين المهملة والراء بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شيء أو متعلق بياقيا والوزر بفقتين المبدأ (قوله نعم تلك اذا صاحب الى آخره) الخاذل يهين التارك للنصرة وروث ازات والمباءة منزل القوم والسكاة بضم الكاف جمع كى وهو الشجاع (قوله وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة وحلت سواد القلب الى آخره) في الشرح الظاهر ان في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا نابغا يمكن أن يكون على حذف مضاف أي لا مثلي يا غيا قد دخول لانكرة لان مثلا لا تعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاقى به من فصل امر فوعا وهذا تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر اشارة الى أن تم تأويل يخرج به البيت عن رأى ابن الشجري وابن جني انتهى وأقول الظاهر ان ايس في العبارة قلب وانما قال ظاهر قولهما الاحتمال ان يريد بعمل لا في المعرفة عملها في الا بطريق الاصال بل بطريق النياية بان يكون حذف المضاف النكرة وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل في لا التبرئة في قولهم قضية ولا بأحسن لها ان التقدير ولا مثل أبي حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل وأقيم المضاف اليه مقامه ثم مراد المصنف ظاهر قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته أحدهما ان الاصل لا ارى يا غيا فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا مفعول لم يسم فاعله وبأغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا ارى يا غيا فانا مبتدأ وارى خبره وبأغيا حال وحذف الخبر (قوله ويقال في توكيده بل امرأه) لأن بل بعد النفي عند الجمهور لا تقرير للنفي الذي قبله او جعل ضده لما بعده او لما كان لا رجس بالفتح في الجنس كان تقويته بان يثبت ما نفي الجنس آخر (قوله ويقال في توكيده على الاول بل امرأه وعلى الثاني بل رجس لان أول رجال) الاول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي الوحدة وتقوية الاحتمال الاول بان يثبت ما نفي الجنس آخر وتقوية الاحتمال الثاني بان يثبت ما نفي لعدد آخر (قوله وخبر الآخر محذوف) فيقدر من جنس المذكور لانه مدلول عليه به (قوله وأما وله تعالى وما يعزب عن ربك) في تفسير البيضاوي ولا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه وقرأ الكسائي بكسر الراء من مثقال ذرة أي من موازين غلة صغيرة أو هباء في الارض ولا في السماء أي في الوجود والامكان فان العامة لا تعرف بمكائرها ليس فيها ولا متعلقا بما تقدم الارض لان الكلام في حال أهلها والمقصود منه البرهان على احاطة علمه تعالى به ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا نامة وأصغر اسمها وفي كتاب خبرها وقرأ حجة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله معطوفا على لفظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف أو على محله مع الجار يعني محل مثقال حال كونه مع الجار جعل الاستثناء منقطعاً والمراد بالسكاب اللوح المحفوظ وفي البحر وقرأ الجمهور ولا أصغر من ذلك ولا أكبر بفتح الراء فيها ووجهه على انه عطوف على ذرة أو على مثقال على اللفظ وقرأ حجة وحده برفع الراء فيها ووجهه على انه عطوف على موضع مثقال لان من زائدة فهو مرفوع يعزب هكذا وجهه الخوفي وابن عطية وأبو البقاء وقول المجشي تأيالا اختيار الزاج والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء يكون كلاما مبتدأ وفي العطوف على محل مثقال ذرة أول لفظه فضاف موضع جراسكال لان قولك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب مشكل انتهى وانما اشكل عنده لان التقدير يصير الا في كتاب يعزب وهذا كلام لا يصح وخرجه أبو البقاء على انه استثناء منقطع تقديره لكن هو في كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الاشكال وقال أبو عبد الله الرازي أجاب بعض المحققين بان المعزوب عبارة عن مطلق

البعد والمخلوقات قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كالملائكة والسموات والأرض وقسم أوجده بواسطة القسم الأول مثل الحوادث الخادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتباعد في سلسلة العلية والملاوكة عن مرتبة وجود واجب الوجود فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء وهو في كتاب مبين مكتبه الله وأثبت صور ثلاث المعلومات فيه انتهى بتلخيص إلى ههنا البحر (قوله تعين أن الوقف على في السماء) المراد بالوقف هنا مقام الكلام وعدم تعلق ما بعده به (قوله وجوز بعضهم العطف فيهما) أي في سورة يونس وسورة سبأ وجوز بعضهم العطف في سورة سبأ بناء على أن الضمير في عنه للغيب وأن المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكاتين له فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء الماسطور في اللوح (قوله أحدها أن يتقدمها اثبات كجاء زيد لا همرو) وذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني في دلائل الإيجاز أن شرط النفي بلا أن لا يكون متفيا قبلها بغير ههنا أدوات النفي لأنها موضوعة لأن بنى بها ما أوجبته للتشوع لأن لا يقيدها النفي في شيء قد نفى عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف به مع النفي والاستثناء لأنك إذا قلت ما زيد إلا فاقم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بهاشيا هو منفي قباهما النافية وكذلك إذا قلت ما يقوم إلا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغير ههنا عن القيام فلو قلت لا همرو وكان نفيها ما هو منفي قبلها بغير النفي وهذا خروج من وضعها السكاكي فلا يقع ذلك في كلام المصنفين ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم في ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فإذا عزمت فتوكل على الله لأن ما هو الإرشاد والأصلح لا يعلمه إلا الله لأنك لا تشاوره وقوله أيضا فالأرسلناك الإنذار إلا حفيظا ولا مهيمنا وقوله أيضا وما هي إلا سموات لا غير فقول المصنف أن يتقدمها اثبات أو أراد بالاثبات الجملة المستقلة المبنية كما يرشد إلى ذلك تمثيله لم يجز العطف بلا بعد الاستثناء الذي بعد النفي وكان ذلك اختيارا لما قاله السكاكي والجرجاني وأن أراد ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة أو لم يكن جاز العطف بلا بعد الاستثناء ولم يكن ذلك اختيارا لما قاله لأن الاستثناء بعد النفي أثبات (قوله وزعم ابن سعدان) هو بفتح السين المهملة علم منقول عن ثبت هو من أفضل مرأى الأبل وله شوك يقال له حشك السعدان ينسب به جملة الندى (قوله فادأ قبل جاء في زيد لا بل همرو) فالعطف بل ولا رد ما قبلها وليست عاطفة في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف الباء أن لا يزداد قبلها التوكيد الاضراب بعد الإيجاب والتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي وأقول قد حققنا في فصل بل أنه لا معارضة بين كلاميه فايراجع عمة (قوله والثالث أن يتعاند متعاطفاها) أي لا يجتمعان في الصدق فلا يجوز جاء في رجل لا زيد كره هذا الشرط أو حبان وسبقه إلى ذلك السهلي في نتائج الفكر والابدي في شرح الجزولية (قوله وتنو في جبل عال) في القاموس وتنو فاء بكجولا ثنية مشرفة قرب القواعل ويقال ينو في التحصانية انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر قصره للضرورة (قوله واللبون فوق ذات اللبن) يعني اللبون الذي في البيت كما في الصحاح عن أبي زيد أنه قال اللبون من الشاة والأبل ذات اللبن (قوله وقوله أن العامل مقدر) أي قول الزجاج في تعديل ما منه أن العامل مقدر بعد كل عاطف ولا يصح تقديره هنا إذ لو صح لكان تقديره لا قام عمر وعلى الأخبار ولا يقال لا قام عمر والأعلى الدعاء (قوله لا تمتع ليس زيد قائما ولا قاعدا) إذ لا يصح تقدير العامل فيه وهو ليس بعد الواو لأن تقديره فيه يصير به قاعدا متبعا لأن نفي النفي أثبات ولا شك أنه منفي (قوله لا الشمس ينبغي لها) أي لا يصح لها أن تدرك القمر في سرعة سيره فإذ ذلك يحصل بتكون النبات وبعيش الحيوان أو في منافعه أو في مكانه بالنزول إلى محله أو في سلطانه فيظهر نوره وإبلا عن حرف النفي الشمس للدلالة على أنها مسخرة لا يتيسر لها إلا ما أريد لها ولا الليل سابق النهار فيضوته ولكن يعاقبه وقبل المراد بهما أيتا وهما البيران والسبق سبق القمر إلى سلطان الشمس فيكون عكس الأول وتبديل الأدراك بالسبق لأنه الملازم لسرعة سيره كداني تفسير البيضاوي (قوله وانما تم تكرار في لا قولك أن تغسل) قال الرضي النول مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المصعول أي ليس متناول ولا مأخوذ ذلك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله (قوله لا لها غول) أي فساد من أنواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله ينوله أفسده ولا هم عنها ينزفون أي يسكرون من نرف الشارب فهو تزيف ومزوف إذا ذهب عقله أو رده بالنفي وعطفه على ما بعده لأنه أعظم مفسدها كان كجئس برأسه (قوله وفي الحديث فإنا المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبق) المنبت بالمسناة في آخره من أنبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرقي في الأعمال الصالحة وإن المبالغة فيها تؤدي إلى ملالها وتركها

ليكون صاحبها كسافرا انقطع عن رفقة فان اجهد راحته وقف فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى راحته (قوله وقول
 الهذلي) هو بالرفع معطوف على فلا صدق لانه في محل رفع على الخبرية ونعم قول الهذلي ومثل ذلك بطل روى بالثناء النصية
 على انه مضارع مبني للفعول بمعنى يهزده وروى بالوحدة على انه ماضٍ بمعنى ذهب بغير شيء (قوله ولا زال منه لا
 بجر عائل القطر) هذا مجزئ صدره الا يا سلمى يا دارى على البلاء والمناذى محذوف وقيل بالالتنبيه دون النداء واسلمى
 امر من السلامة وى اسم امرأة وليس بمخرج مية وعلى الصاحبة والمثل بضم الميم وتشديد اللام السائل بشدة
 والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر وجع قطرة (قوله لا بارك الله في الغواني الى آخره) الغواني بكسر اليا
 النضيفة في آخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غائبة وهى الجارية التى غنيت بزوجهها وغنيت بحسنها عن الحلى
 والزينة والمطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول او مصدر ميمي من الافتعال من الطلب (قوله حسب المحبين
 الى آخره) فى الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا فائدة فيه ولا بعدا بهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا فى الشرح
 واقول مراد الشاعر ان عذابهم فى الدنيا بما يقاسونه يكنى عن عذابهم فى الآخرة بدليل عجز البيت ولا يخفى ان هذا المعنى
 لا يحصل بتعلق فى الدنيا بحسب فيكون متعلقا محذوف دل عليه عذابهم او بعدا بهم على ما اختاره الرضى من جواز
 تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا (قوله لا هم ان الحرث الى آخره) هذه الايات الاربعة من مشطورات جزواها هم أصله
 اللهم ولا عهد له حال من المستتر في خبر كان اعنى في جاراته او هو خبر كان وفي جاراته في محل نصب على الحال وفي الشرح
 يحتمل ان يكون المنفى هنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون ترك التكرار فيه شاذا واقول كون الماضى هنا بمعنى
 المستقبل لا يصح لان المراد تجميع الافعال التى وقعت منه فى الزمان الماضى (قوله زنى بتخفيف النون كذا روى يعقوب
 أصله زنا بالهمزة بمعنى ضيق) فى الصحاح ما يقتضى انه بتشديد النون فانه قال زنى عليه ترتيبا أى ضيق قال لا هم ان الحرث بن
 جبلة زنى على أبيه ثم قتله قال ابن السكيت اغتارك هذه ضرورة انتهى وفى الشرح جاز ان يكون أصل المخففة النون بالف
 منقلبة عن ياء يقال زنى بزنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد أو الرجم وضمن الفعل معنى التعدى فعساه بمعنى أى تعدى على
 أبيه بالزنا والمراد انه زنى بامرأة أبيه انتهى واقول لا يخفى ما فيه من التكاف (قوله وروى تشديدها والاصل) أى فى البيت
 على تشديدها زنى بامرأة أبيه بتخفيف النون وبالف بمعنى فعل الفاحشة المعروفة فحذف المضاف وأتاب على عن الباء وشدد
 النون وفى الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولذلك قيل والاصل زنى بامرأة أبيه وهذا
 لا حاجة اليه بل المراد التصديق كما صرح به الجوهرى وعليه فلا حذف ولا اناية انتهى (قوله وقال أبو خراش وهو بطوف بالبيت
 ان تغفر اللهم الى آخره) وأبو خراش بكسر الخاء المجهة نحو يلد بن مرة الهذلي والجهم الكثير والجار والمجرور اعنى لك صفة
 عبدو لم تشديد الميم نزل والمعنى وأى عبد من عبيدك ما نزل بعصية وفى الشرح ولوجعل الفعل مستقبلا بمعنى أى عبد لم يلم
 لا يمكن والظاهر الاول واقول ليس المضارع المنفى بلم مستقبلا فى المعنى كما يفهم من كلام السارح وانما هو ماضٍ فيه (قوله
 فلا اقضم العقبة) أى فلم يشكر تلك المم باقتحام العقبة وهو الدخول فى أمر شديد العقبة الطريق فى الجبل استعير هنا لما فسر
 به من فك الرقبة والا طعام كذا فى تفسير البيضاوى (قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الرخشري) الذى فى الكشف ان ذلك
 تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقضم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا الا ترى انه فسراقتحام العقبة بذلك
 انتهى نعم ظاهر الآية وفى تفسير البيضاوى انه تفسير للعقبة قال أبو حيان ولا يتم هذا الذى قاله الرخشري الاعلى قراءة فك
 فعلا ماضيا واقول بل يتم على قراءته اسماء أيضا لانه جعل ذلك تفسير لاقتحام العقبة فى وما أدراك ما العقبة لا اقضم العقبة
 فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقضم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا قلت لانه يلزم من تفسير اقتحام العقبة بالفك والا طعام
 ان يكون معنى لا اقضم لا فك ولا أطعم فان قلت فساوجه قراءته فعلا ماضيا بن كثير وأبو عمرو والكسافى قلت على انه تفسير على
 المعنى كما انه فى قراءة الباقر اسماء جبر المبتدأ محذوف تفسير من اللفظ وقيل على انه بدل من اقضم والاول أولى لجريانه فى
 قراءة بعض التابعين فك فعلا وا طعام اسماء (قوله ولو صح لزال كل زيد وشرب) فى الشرح ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج
 وكأيد عليه يرد على الرخشري بجماع ان التكرار اللفظى منتف فيهما وتكرير لا بحسب المعنى متأت هنا فلا وجه لتخصيص
 الزجاج بارد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتهم ما جعلا انتهى واقول لا وجه ليكون هذا رد المقالة الرخشري

لان حاصل مقالة ان نفى الفعل بلا ونفسيره بغيره بمتزلة تكرار لا وحاصل مقالة الزجاج ان نفى الفعل بلا وعطف فعل عليه بمتزلة تكرار لا وظاهر ان لا اكل زيد وشرب من قبيل مقالة الزجاج لان قبيل مقالة الزجج شري فاي تا مل (قوله وهو ضعيف) اذ لا يعرف حذف هزة الا التخصيصية وايضا لا بدون هزة (قوله وظل من يحموم) أى من دخان أسودية معمول من الحممة لا بارد كسائر النمل ولا كرم نافع لمن يأوى اليه من أذى الحر (قوله من شجرة مباركة زيتونة) في نفسير البياض أى من شجرة الزيتون المتكاثرة نفعه وفي ايهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الزيتون منها تضخيم لشأنها الشرقية ولا غريبة لا تقع الشمس عليها حيناً بعد حين بل تقع عليها طول النهار كالتى تكون على قلة أو في صحراء واسعة فان غرمتها تكون انضج وزيتها يكون أصفى أو لا ثابتة في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونها أجود الزيتون أولاً في مضى تشرق الشمس عليها اذا غصرت فها ولا في مغيبة تغيب عنها اذا غصرت كنهائياً (قوله وعن الكوفيين انها اسم) لوجود خاصية الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجروراً لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم (قوله كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو الماضى والانقطاع) في الشرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما للدلالة على المضى فقط والاستمرار والانقطاع موكول الى القرينة وأقول هذا المكان غير الزائدة وأما الزائدة فلا تفيد شيئاً الا محض التاكيد قال الرضى اعلم ان كان تزداد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الحكمة في كلام العرب كقوله سراد بنى أى بكر تسمى على كان المسومة العرب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبياً انما زائدة غير مفيدة للماضى والا فإين المجزأة وصيغتها على هذا حال وقال أيضاً وكان تكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها مقرر ونابال زمان الذى تدل عليه صيغة الفعل الناقص وكان للماضى ويكون الحال أو للاستقبال وكى للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سمعاً بصيراً وذهل عن ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجود كون الله سمعاً بصيراً لان له ظ كان لا ترى انه يجوز ان كان زيد ناعماً نصف ساعة فاستيقظ واد اقلت كان زيد صار بالم يستفاد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون أيضاً للاستمرار انتهى (قوله سواء كان المطالب منه مخاطباً لمحو لا تخذوا عدوى وعدوكم أو لاء أو غائباً) في الشرح في هذه العبارة العطف بأوبعد هزة النسوية مرتين وقد قال المصنف في بحث أم ان الصواب في مثله العطف بام (قوله لا أعرفن رب رباحور امدامعها) هذا صدر بيت للنابغة الذي انى بجزءه مردفات على أعقاب أكوار والربرب القطيع من بقرة الوحش والخور جمع حوراء أو أحوار والخور بفتحين شدة سواد العين مع شدة بياضها أو شدة سوادها واستدارة حدقتها وورقة جفونها أو بياض ماحولها أو سواد العين كاهما مثل الظباء ولا يكون في بنى آدم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع الما في وهى أطراف العيون أريد بها هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهى التى أركبت خلف الراكب والأعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشيء والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته (قوله وأما الأغلاظ فلم يقصد لذاته) وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مأمو رابه الا مارض كارهاب العدو (قوله وعكسه لا يفتنكم الشيطان) أى عكس النوع السابق الذى هو مما أقيم فيه السبب مقام السبب هذه الآية فانها مما أقيم فيه السبب مقام السبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لا فتنهم فالتنى في الحقيقة لبنى آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهى عن سببه الخاص للبالغة في المقصود (قوله فكون من هذا) أى مما أقيم فيه السبب مقام السبب (قوله واسند هذا السبب) أى أسند الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة (قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين) لانه لما كان المعنى لا يتعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اطهار الله فة القبيصة التى يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة واعلم ان في جملة لا تصيب على كون لانهاية وجهي أحدهما ان لا تكون مستقلة بل صفة لعنته على تقدير مقولاً فيها والآخر ما ذكره المبرد والفراء والجاج وهو ان تكون مستقلة بان تكون واتقوا فتنة خطاب عام ثم الكلام عنده ثم أبداً نهى الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهى عن جهة اسناده للفتنة فهو نهى محمول والمراد لا يتعرض الظالم للظلم فتقع اصابته له خاصة وقد ضم المصنف أحد الوجهين الى الآخر وجعلهم واحداً أو اجمال في قوله والاصل لا يتعرضوا للفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفسراً فان قيل في كلام الكشف ما يقتضى ان المعنى على النهى عن

ما يثبت به كون المذكور جواب الامر (قوله يقولون لا تبعه الى آخره) يقال بعد بضم العين بعد استكوثها وضم ما قبلها ضد
قرب وبعد بكسر العين بعد ا بقتين هلك وقول الشاعر مكان البعد لا ثم الاول ورواية البيت لا تبعه بالفتح بلا ثم الثاني لانه
مضارع والاستفهام في أين للاستكار ولذلك وقعت الابداء (قوله فلا تشل يدك تشك بعمره الى آخره) الشل فساد في
اليدين يقال شل شل كعلم يعلم والفتك ان يأق الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والضم الظلم وفي البيت التفات عن الغيبة الى
الخطاب (قوله اذا ما خرجنا من دمشق الى آخره) دمشق بدل مهملة مكسورة فمفتوحة وقد تكسر قسبة الشام
وتسمى أيضا بجلق وبجيرون وبالعذراء قال البكري سميت بدما شاق ابن غر وذن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها
جبرون بن سعد بن عاد وقيل كان جبرون وبريد أخوين وبما يعرف باب البريد باب جبرون وقيل بناها غلام ابراهيم
انطيل وكان حبشيا وذهب له غر وذن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به وقيل غير ذلك والجراح ضم جيم
مضمومة وضاد موحدة مكسورة الا كقول كذا في الصحاح والقاموس (قوله ويطعني الى آخره) ان لا أحبه بدل اشتمال من
الله والالتفات بالمهملة من دأب في عمله اذا جسد وفي الشرح ويجعل ان تكون لانا فية ويكون لو مهن له على ترك الله
لا على حبه ويكسرون عز البيت حيث ذجلة حالية اما من فاعل يلحق واما من مفعوله وقصد الشاعر ان مفعول الله
لا يحب له وان الواحى بنفسه على ذلك في حالة ان داعى الله وادعى الدعاء اليه غير غافل عنه (قوله وكما اختلف في لافي هذا
البيت انا فية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل) في الشرح ينبغي ان يجعل قوله كما في محمل نصب على انه
صفة لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف في الثانية أي اختلف في الواقعة في مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في لا
واقعة في هذا البيت ويكون قوله كذلك تا كيد الكما اختلف لا معمول لا اختلف الثانية وقوله انا فية جواب انا فية أم زائدة
والرابط محذوف أي انا فية هي (قوله واختاره الزمخشري) عبارته في الكشف ادخال لانا فية على فعل القسم مستغنى في
كلامهم وأشعارهم وفائدتها تأكيد القسم وقالوا انها صالحة مثلها في التلايم اهل الكتاب والوجه ان يقال هي النفي والمعنى في
ذلك انه لا يقسم بالشئ الا اعطاه له بدليل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكأنه بادخال حرف
النفي يقول ان اعطاه له باقسامي به كذا اعطاه يعني انه يستاهل فوق ذلك (قوله ورد بانها لا تزال كذلك صدر ابل حشوا كما ان زيادة
ما و كان كذلك) في الشرح لا شك ان الزيادة وقعت صدر ابل مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما و كان
حيث لا يزال شئ منها صدر ابل من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر وأقول امتناع ذلك بالقياس على ما
وكان أولى من جوازه بالقياس على الباء لان لا شبهة بين النفي والدخول على الجمل وبكان في الدخول على الجمل الاسمية
بجمل الباء (قوله وذلك لان زيادة الشئ تفيد اطراحه) في الشرح انما تفيد الزيادة التأكيد والتقوية وتحسين اللفظ
وتزيينه نعم لازم الزيادة غالب الاستقامة الكلام عند طرح المزيد وأقول ان مراد المصنف ان زيادة الشئ تكسبه غالب الصحة
الاستغناء عنه وذلك ظاهر (قوله وأجاب أبو علي) يعني عن الرد بانها لا تزال كذلك صدر ابل حشوا بما تقدم من ان القرآن
كالسورة الواحدة فلا تكون الزيادة في أول السورة زيادة في الصدر بل في الحشوا وفي الكشف وهذا الجواب غير سديد
الآثر الى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته وهو لا أو أيلك ابنة العامري البيت (قوله ويجوز أن يعلق
عليك باتل) يعني سواء جعلت ما استفهامية أو خبرية (قوله أحدها ان يكونا) أي ان وما بعدها وفيه رد على أبي حيان حيث
قال ان يكون ان في موضع نصب لان لوضع لان وما بعده لا لان وحدها ثم قال والنصب على البدل محارم أو من الضمير
المحذوف محارم اذ تقديره محارمه وهذا الوجهان لا فيه ما زائدة وهذا ضعيف لانحصار محرم المحرم في الاشراك اذ
ما بعده من الامر ليس داخل في الحرام ولا ما بعده الامر محارمه لا يمكن ادعاء زيادة لافيه لظهور ان لافيه لافيه انتهى وأقول
ما ذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار محرم المحرم في الاشراك انما يتجبه على البدل من الضمير لا على البدل مما لان
صحة البدل بصحة محاولة محمل البدل منه وصحة محاولة محمل البدل منه بصحة تسلط عامله عليه وصحة تسلط عامله عليه
متحققة في البدل مما لان عامله اتل وهذه المذكورات منلوة غير متحققة في البدل من الضمير لان عامله محرم وهذه
المذكورات ليست بمحرمة وكان المصنف لم يذكر البدل من الضمير لهذا أولانه يؤدي الى خلل الصلة في حق المقصود
بالحكم وهو البدل من عائد الى الموصول (قوله والصواب انها انا فية على الاول زائدة على الثاني) انما تكون زائدة على الثاني

إذا كان الضمير الذي قدره المصنف مفسرًا بالمحرم وهو ممنوع لجواز أن يكون مفسرًا بالمتلوي فيكون الصواب عدم زيادته إنا قال صاحب البحر وأما الرفع فعلى إحصاء مبتدأ يدل عليه المعنى والتقدير المتلوي لا تشر كوا في الشرح بعد كلام المصنف هذا عجيب جدا فإن الأول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلوة عليكم متعلق بحرم وجعل أن لا تشر كوا في موضع نصب على أنه بدل من ما فإذا جعلت ما نافية في هذا الوجه كان فاسدًا لاقتضائه أن عدم الأثر لا محرم وهو باطل وأقول ليس هذا بعجيب لأن ما على الأول معمول لا تل بفعل أن لا تشر كوا بدلا منه على تقدير أن تكون لا نافية يقتضي أن عدم الأثر لا متلوي عليهم وهو كذلك لا يقتضي أن عدم الأثر لا محرم عليهم وإنما يقتضيه أن لو كانت ما موصولة لمحرمة وليس الأمر كذلك وسيأتي لهذا أن شاء الله تعالى بيان في الجهة الرابعة من الباب الخامس (قوله وما يشعركم) ما استقها مية وقاعل يشعركم مستتر عائد عليها والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد للمؤمنين عند الفراء وغيره ولا تؤمنون بالخطاب في قراءة ابن عامر وحزرة وبالفية في قراءة الباقرين (قوله فبين فتح الهمزة) هم نافع والكسائي وحفص وابن عامر وحزرة (قوله فقال قوم هتفم الخليل والفارسي) فيه رد على أبي حيان حيث قال في البحر والقائل زيادة لا هو الكسائي والفراء (قوله والالكان عذر للكفار) لأن معنى وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أنكار شعور المؤمنين عدم إيمان الكافرين بآية من مقترحاتهم إذا جاءتهم لأن ما أنكار سبب الشعور بمبالغة في نفي مسببه والضمير في أنها الآية في لئن جاءتهم آية والمراد بها آية من مقترحاتهم وأنكار شعور المؤمنين أن الكافرين لا يؤمنون مشعربانهم يؤمنون وفي ذلك عذر لهم في عدم إيمانهم قبل مجيء آية من مقترحاتهم وفي اقتراحهم الآيات على النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل وللقائلين بأن لا غير زائدة وهم الجمهور أن الخطابين وهم المؤمنون كانوا باطمين في إيمان الكافرين إذا جاءتهم آية من مقترحاتهم ويقنون بحجتها فقبل لهم وما يدريكم أنهم لا يؤمنون على معنى أنكم لا تدرون ما سبق على به من أنهم لا يؤمنون الا ترى إلى قوله تكلم يؤمنوا به أول مرة (قوله وربكم الزاج وقال أنهم أجمعوا عليه) ظاهر كلام المصنف أن الزاج قال أن النصارى أجمعوا على كون أن هناك معنى لعل وليس في كلام الزاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك حس وذلك أن فيه قال الزاج وزعم سيبويه أن معناها العله إذا جاءت لا يؤمنون وهي قراءة أهل المدينة قال وهذا الوجه أقوى في العربية والذي ذكر أن لا لغو فالطال لأن ما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرأ بالكسر فالاجماع على أن لا غير لغو فليس يجوز أن يكون المعنى مرة أيا بما ومرة غير ذلك في سياق كلام واحد انتهى (قوله وقيل التقدير لا نهم) يعني مع بقاء كون أن لتأ كيد وكون الكلام فيمن يش من إيمانهم وكون الآية عذر للمؤمنين (قوله واختاره الفارسي) فإنه قال والتقدير قل أن الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون فهو لا يأتي بها لأمرهم على كفرهم فيكون نظير وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذبهم الأولون أي بالآيات المقترحة انتهى قال أبو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا بين العله والمأل (قوله فقبل لا زائدة) فأنه أوعيد فاستعير الحرام للمتنع كما استعير حرم للنع في قوله تعالى أن الله حرمهم على الكافرين وأريد بالقربة أهلها المباشرة أو لحجاز الحذف وحتى غاية الرجوع وقصفت بأجوج وما أجوج أي سده بأجوج والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر ويقولون يا ويلتنا قد كنا في غفلة من هذا (قوله والمعنى ممنوع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة) قال أبو مسلم بن بحر حرام ممنوع وأنهم لا يرجعون انتقاء الرجوع إلى الآخرة وإذا امتنع الانتقاء واجب الرجوع والمعنى أنه يجب رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة والغرض إبطال قول من ينسكرك البعث وتحقيق ما تقدم من أنه لا كفر إلا سعي أحد وأنه يجوز على ذلك يوم القيامة كذا في البحر (قوله وقيل على يقول) قال الطبري ولا يأمركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يلزم به المعنى انتهى قال أبو حيان ووجه الخطأ أنه إذا كان معطوفا على ثم يقول وكانت لا لتأسيس النفي فلا يمكن إلا أن يفكر العامل قبل لا وهو أن ينسبك من أن والفعل المنفي مصدر متنف فيصير المعنى ما كان بشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره بانحياز الملائكة والنبیین أربابا وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت وصار أمر أربابنا هو خطأ وإذا جعلت لا لتأ كيد النفي السابق كان النفي منسبعا على المصدرين المقدرين ثبوتهم ما في نفي قوله كونوا عبادا إلى من دون الله وأمره بانحياز الملائكة والنبیین أربابا فاطلاق ابن عطية الخطأ إنما يكون على أحد التقديرين في لا وهي أن تكون لتأسيس النفي وأن يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخلى عليه المنفي فهو ما أريد أن تجهل وأن لا تعلم تريد ما أريد أن لا تعلم (قوله أحدها الزيادة) قال التفتازاني أحدهما أن تجعل من زيادة لتأ كيد معنى

معنى الذي سيماع طول العهد وتخلل الفصل والمعنى ما صرح وما استقام لبشران يؤتيه الله الكتاب ثم يرتب عليه أن يقول
 للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولا إله غيره هم بائخاذ الملائكة والنبين أربابا وليس المعنى ما كان لبشر إنشاء الكتاب إياه ولا
 قوله كونوا عبادا لي ولا أمره بالاتخاذ فلينأمل وثانيهما أن تكون لنافعة معطوفا هذا النبي على ثم يقول قصدا إلى ترتيب
 هذا المجموع على الابتاء بمعنى ما كان لبشران يؤتي النبوة ثم يرتب على ذلك أمره بعبادة نفسه ونبيه عن عبادة الملائكة
 والنبين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة وعدم الأمر وإن كان أعم من النهي لكن فسر به ليكون أمس
 بالمقصود وأدخل في الاستبعاد وأوفق بالواقع وقراءة الرفع نلساوها عن التكلف أظهر في المقصود والخطاب على كل التفات
 ﴿لَا ت﴾ (قوله والثاني أن أصلها ليس بكسر الياء) قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وذهب ابن أبي الربيع إلى أنها
 ليس أبدل من السين التاء ثم أبدل من الياء الالف كراهية أن تلتبس بحرف التثني وفي الجني الداني ويقويه قول سيبويه
 أن اسمها مضمع فيها ولا يضر الالف إلا في الالف (قوله وأبدلت السين تاء) في الشرح وهو أبدال شاذ كافي ست فإن أصله سدس
 فأبدلت السين تاء وكذا الدال (قوله والتاء التانيث للفتحة كافي ثمت وربت) في الشرح معناه أن كلام من رب وثم صالح لأن
 يراد به اللفظ فيكون مذكرا وإن يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتنصيص على أن المراد الثاني وأقول ليس معناه
 ذلك وإنما معناه أن دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع أنها مراد بها معانيها التي لا تتصف بتانيث قال
 المصنف في شرح السذور والتاء زائدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه أول تانيث الحرف (قوله والتاء زائدة في أول الحين) قال
 الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهر لات حير وأيضا فأنهم يقولون لات أو ان ولات هنا ولا يقال تاوان
 وتمنا انتهى ومعها يتسكب على زيادة التاء في أول الحين قول الشاعر العاطفون تحين مامن عاطف * والمطمعون تحين
 مامن مطم قال ابن مالك وتخريجه أن المراد حين لات حين مامن عاطف فحذف حين مع لا وهذا أولى من قول من قال
 أنه أراد العاطفون بهاء السكت ثم أثبتوا أبدلتها تاء انتهى وقال ابن أم قاسم في تخريجه تطروا حسن من التخريج الثاني من
 زعم أن التاء زيدت مع الحين انتهى ووجه النظر أن في تخريجه حذف الناصب وإبقاء معموله مع التاء التي أتى بها التانيث
 لفظه (قوله وأستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الامام) قال الزنجشيري وأما قول أبي عبيدة أن التاء داخلية على حين فلا وجه
 له واستتماده بان التاء متحركة حين في الامام لا يتشبه فيه فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط انتهى وفي
 البحر وغيره أن الذي استدل أبو عبيد وسبب كتب المصحف ما صرح أن عمر بن الخطاب قال لا يكره في الله عنهم ما ان القل
 قد استعرق في القراء يوم الجمعة وقد خشيت أن يهلك القرآن فأكتبه فدعا أبو بكر زيد بن ثابت وقال انك كمت تكتب الوحى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا لانهك فاجع القرآن وأكتبه فجعل زيد يتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاب ومن
 الاضلاع ومن العسيب حتى جمعه في مصحف فكانت تلك المصحف عند أبي بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة إلى
 أن أقبل حذيفة بن اليمان على عثمان وكان الناس يقاتلون على مخرج أرمينية فقال لعثمان يا أمير المؤمنين إن الناس قد
 اختلفوا في القرآن فأدرك هذه الأمة فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالمصحف فأرسلت به اليه فدعا زيد بن ثابت
 وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه المصحف في مصحف
 واحد فلما نسخوها رد المصحف إلى حفصة وجمع الناس على هذا المصحف وأكبر العلماء على أن عثمان جعل أربع نسخ
 وبعث إلى الكوفة واحدة وإلى البصرة واحدة وإلى الشام واحدة وأمسك عنده واحدة وقيل جعل سبع نسخ
 وبعث واحدة إلى اليمن واحدة إلى مكة واحدة إلى البحرين والاول أصح (قوله وعلى قراءة الرفع) هي قراءة أبي
 السمال قرأ بضم التاء ورفع النون كذا في البحر (قوله فنص القراء على أنها لاتعمل الالف لفظه الحين) قال الرضي قال القراء
 وتكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم * وهذا يخالف ما نقله عنه المصنف (قوله بضم الحين) في البحر هي
 قراءة عيسى بن عمر قرأ بكسر التاء من لات وجز النون من حين (قوله فزعم القراء أن لات تستعمل حرفا جارا للاسماء الزمان)
 قال الرضي وليس بشيء إذ لو كان البحر غيرا وان واختصاص الجار ببعض الجرواوات نادر ولم يسمع لات حين مناص بغير حين
 الا اذا وأيضالو كان جار السكان لا بدله من فعل أو معناه متعلق به انتهى (قوله * طلبوا صلحنا ولا أن أو ان) * هذا صدر
 بيت لابي زيد الطائي يحزله * فاجبنا ان لات حين بقاء * (قوله مع حذفه وزيدته) أراد بزيادته كونه للتأكيد (قوله

الارجل جزاه الله خيرا) هذا صدر بيت مجزؤه • نذل على محصلة تبين * وقد تقدم الكلام عليه في الايضاح
 الهمزة والتخفيف (قوله والثاني ان الاصل ولات أو ان صلح) قال الرضي وأوان عند السيرافي والمبرد معني لكونه مضافا
 الاصل الى جملة فعني طلبوا اصلحنا ولات أو ان طلبوا الصلح ولات أو ان طلبوا ثم حذف الجملة وبني أو ان على السكون ثم ابدل
 التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لثلاث سوا كن كما كسر ذال اذا وتقول حذف الجملة وبني على السكون
 لا على السكون لثلاثي جمع ساكنان ثم أتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبتدیان من المضاف اليه الا اذا كان جملة
 فلا يعوض في نحو من قبل (قوله وقال الزمخشري للتعويض) في الكشف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول أبي زيد
 الطائي طلبوا اصلحنا ولات أو ان • فاجبتان لات حين بقاء • فان قلت ما وجه الكسر في أو ان قلت شبهه باذني قوله
 وأنت اذ صبح في أنه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات أو ان صلح فان قلت فأتقول في حين
 مناص والمضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان أصله حين مناصهم بمنزلة قطعة من حين لاتحاد المضاف
 والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بنى الحين لكونه مضافا الى غير متمم كن (قوله ولو كان كازعم
 لا عرب لان العوض يتنزل منزلة المعوض منه) فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في أو ان قبل بنائه وهو ممنوع
 ولو سلم فالعوض لا ينزل منزلة المعوض من كل وجه ولا يقوم مقامه في كل حكم (قوله وعن القراءة بالجواب الاول) هو ان
 خفض الحين على اضماع من الاستغراقية فيكون موضع من حين مناص رفاعا على انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ليس
 من رجل قائما وعلى انه مبند ا على قول الاخفش والخبر على كل منهما محذوف وفي البحر وروى ابضاع عيسى ولات حين
 بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوائح فلعله بني حين على الضم فيكون في الكلام تقديم وتأخير واجراؤه مجرى قبل وبعد في
 الغاية وبني مناص على الفتح مع لات على تقدير لات مناص حين لكن لا انما تشمل في النكرات في اتصالها من دون ان
 يفصل بينهما ظرف أو غيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى لا عرفه انتهى قول صاحب اللوائح (لو) (قوله في المستقبل)
 ظرف للسببية والمسببية لا لعقد لانه في زمن التكامل وهو حال (قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس
 ما يتوهم المبتدئون) هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والماضي واحدا كالصورة التي ذكرها وما اذا كان متعديا
 كامس الماضي وغدا المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى ويمكن في بيان سبق الشرطان على
 الشرط بان يقال ان الشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق
 أو الانسان يشك أولا ثم يجزم اذا قام الدليل (قوله داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا ومعنى) هذا التفصيل لفعل الشرط
 لانفيا والمثال والشعر الاول والثاني لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والايتان وبيت الحماسي لدخوله على
 معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول ومنه لانه لم يثبت فيه بعد حرف الاستدراك بنفي استغناء بجعل السعي للمجد
 عن نفي كونه لادنى معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثاني مجرورة عطفا على محل لوجاء في أكرمه عطف توهم لان معنى تقول
 لوجاء في أكرمه أكرمه نحو لوجاء في أكرمه (قوله ولوان ما أسى الى آخره) هذان البيتان لا مرئي القيس وما ينفصل
 ان يكون موصولا حرفيا أو اسميا وان تكون كافة فان قبل لو كانت كافة لكتب متصلة اجيب بانها انما كتبت منفصلة
 على احتمال انها غير كافة والمؤنل المؤصل (قوله أي فلم يركمهم كذلك) في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رأيتها وقد
 استشكل بعض الطلبة بنزوله في حلقة التدريس عند قراءته اثبات الياء مع الجازم فاجبت بان رأى سمع فيه الغلب
 يجعل العين في محل اللام تقول راءه مثل راءه وقد قرئ في الشواذ ان راءه استغنى بالف بعد الراء وهزة بعد الالف ومضارعه
 حينئذ ترى همزة في الآخر بعد ياء فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج
 الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي على ذلك قول الشاعر • كان لم ترا قبلي أسيرا إيمانيا • فقال الاصل نراه
 همزة بعد الالف سكنت الجازم فالتقى ساكنان فحذف لذلك أولا ها وهو الالف ثم أبدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة
 ألفا واذا ثبت ذلك فلك ان تضبط بركمهم من قول المصنف فلم يركمهم همزة ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه ياء
 مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى وأقول ليس هذا بغاية ما يقال في هذا في شرح التسهيل
 ما يتأتى به الجواب أيضا وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف لغة لبعض العرب في السعة وقيل انما ورد من ذلك

مجزوم يمحذف الحروف ثم أشبهت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة وفي أعراب إلى البقاء في قراءة قبيل أنه من
يتقى ووجهه بأنه أشبع حركة القاف فنشأت الياء وبأنه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجزء وجعل حرف العلة كالصحيح
انتهى وذكر المصنف أيضا هذه القراءة في الباب الرابع في أثناء الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين
وغيرهما (قوله لو كنت من مازن إلى آخره) تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن (قوله اذ المعنى لكنتي لست من
مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان كانوا ذوي عدد) في الشرح ظاهر كلامه أنه جعل وان كانوا ذوي عدد حال مع
افتراءه بالواو وفي جواز تقدم مثالها خلاف ثم الحالية اغتاتت على أن يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير
المستكن في خبرها الظرف للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو متمتع في مثل هذه الصورة على الأصح ولو جعلت
الجملة المذكورة معتبرة لاستقام بلا تكاف وأقول ما المانع من أن يكون صاحب الحال اسم لكن وحينئذ تكون
حالا متأخرة عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو (قوله فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين
كفروا) يعني بمنزلة في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم (قوله وما رميت أذ
رميت) في حاشية المطول للسيد أي وما رميت حقيقة أذ رميت صورة لأن أثر ذلك الذي كان خارجا عن طوق البشر وقيل
ما رميت تأثيرا أذ رميت كسبا وليس بشيء لجره بأنه في جميع الأفعال عند القائل بالكسب وعدم محتمه عنده من ينكره (قوله
وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو أننا لنزلنا إلههم الملائكة ولكلهم ألوهية وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا)
الجواب عن تلك المواضع أن لو قدمه - تعمل لا للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على تقرير الجواب وجد
الشرط أو فقد وتلك المواضع منه وسنسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى وقبلنا جمع قبيل كغيب ورغب يعني
كفيل أي كفلا عبا بشر وابه وانذروا أو يعني قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف
وقمح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر أي ولو أننا لنزلنا إلههم الملائكة كما اقترحوا وقالوا لا نزل علينا الملائكة ولكلهم كما قالوا
فأولوا بآياتنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا أو تأتي بالله والملائكة قبيلا ما كانوا ليؤمنوا في حال من الأحوال المسبق القضاء
عليهم بالكفر إلا أن يشاء الله إلا في حال مشيئة الله تعالى إيمانهم وهو استثناء متصل من أعم الأحوال وقبل منقطع (قوله وقول
عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيبي لولم يحض الله بعصه) قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم أر هذا الكلام
في شيء من كتب الحديث لا في فروع ولا في موقوفات إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص انتهى وقال الشيخ
والذي رجه الله تعالى ومن خطه نقلت رأيت الحافظ أب بكر بن العربي نسبة إلى عمر بن الخطاب إلا أنه لم يبدله أسناد انتهى
وقال الحافظ زين الدين بن العراقي ومن خطه نقلت لأصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقف له على أسناد قط
في شيء من كتب الحديث وبعض النسخة ينسبونه إلى عمر بن الخطاب من قوله ولم أره أسناد إلى عمر انتهى وفي الشرح وقد
سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاجبرني أنه يبحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقعت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى
أبي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول إن سالم أشد عبيد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفي المطول فإن قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم
انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو نعم العبد صهيبي لولم يحض الله بعصه والالزام بثبوت عصيانه لأن نفي النبي إثبات وهذا
فاسد لأن الغرض مدح صهيبي بعدم العصيان قلنا قد يستعمل أن ولولا لدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة
في قصد المتكلم وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استنزامه ذلك الجزاء أو يكون نقبض ذلك الشرط أنسب وأليق باستنزام
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدم وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين ونحو
لو أنهتني لا تثبت عليك أو صفيين نحو لولم يحض الله بعصه أو مختلفين نحو ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر عوده
من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله ونحو لولم تكرمي لا نفيت عليك انتهى وهذا ما وعدناك بسماعه فيما سلف (قوله ثم
تارة يعقل بين الجزأين ارتباطا مناسب وتارة لا يعقل) في الشرح اعترافه بأن الشرط سبب يأتي هذا التقسيم فإن السبب
يقضي ارتباطا مناسباً بينهما وبين مسببه الاتزام قال بعد ذلك الثاني أنه لما نفذت المناسبة فقدت العلية بحيث تنفي المناسبة
تنتفي السببية فلا يأتي التقسيم المذكور وأقول اعترافه تارة بدلالة لولم على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك
تحقق السببية ولو سلم فرد المصنف أن الجزأين مع قطع الطر عن لولم يدرك العقل بينهما تناسباً مقتضياً لذلك الارتباط وقد

لا يدرك وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال إن التقسيم لم يقع بالنسبة إلى المناسبة وإنما وقع بالنسبة إلى العقل فقط والمناقى هو الأول (قوله وما يجوز فيه العقل ذلك) الإشارة هنا وفي أن ذلك والضهير المنسوب في ترجيحه وفي أنه لا تضمار مسببية الثاني في سببية الأول وفي الشرح لا نسلم أنه يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهور تضمار سببية في ذلك الشيء ولا نسلم أن ذلك هو المتبادر إلى الذهن وأقول مراد المصنف بالتأثير هنا الرجوع كل من انصف من نفسه إذا سمع هذا القسم من لو ولا حظ تضمار سببية ما بعده فإما يلزم عدم تضمارها فيه وجسد تضمارها راجع إلى ذهنه وساقا إلى فهمه وكيف لا والأصل في سبب السبب الواحد أن يكون واحدا (قوله وهذا النوع يدل فيه العقل) لو قال وهذا القسم لكان أحسن لأن الإشارة إلى ثالث أقسام النوع الأول فالتعبير بالنوع يوهم أنها إلى النوع الأول إلا أن هذا الإيهام من دفع بان قوله يدل فيه العقل إلى آخره حكم ثالث أقسام النوع لا حكم النوع لأنه ذكر في كل من قسمي النوع الأولين حكمه فيه (قوله أحد هما أن دلالتها) أي لو على ذلك أي انتفاء الجواب أعلاه من باب مفهوم المخالفة لأن للشرط ومفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفا في الحكم للذكر إثباتا ونفيا ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للذكر (قوله والثاني أن يكون الجواب مقرر أعلى كل حال من غير تعرض لأولوية نحو ولوردو العادوا) فهذا أو أمثاله يعرف بثبوته بعلته أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود من هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني في الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الآية ولا محذور يرتب عليه ولا داعي إلى ما ارتكبه من كون الجواب مقرر أعلى كل حال بل الظاهر خلافه وأقول الداعي إلى ذلك أن المناسبة لما انتفت بين ردهم إلى الحياة الدنيا وعودهم لما نزعوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردهم علم أن عودهم معلل بامر آخر هو طبعهم على التكذيب والمخالفة وذلك أمر مستقر فهم على التقديرين وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله فهذا أو أمثاله إلى آخره (قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) قال ابن مالك في شرح الكافية يعني أنك إذا قلت لو قام زيد لقيام عمر ومقتضاه أن القيام من عمرو كان متوقعا لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحا للحصول بدون حصول الأول أولا والحق أنه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم إن سيدهم به احتراز بقوله كان عن أن وإذا قام ما لم يقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في أن وعلى سبيل الظن في إذا وأتى بالفعل المستقبل احتراز عن لما قاما معا لوقوع غيره وأتى بالسبب الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ ضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت وأقول فيه نظر لأن قوله حرف ليس بمتناول لا ذواللما وكيف يحترز عنهما وقال بدر الدين بن مالك إنما قالوه في تفسير لو بامتناع الثاني لامتناع الأول عندى تفسير صحيح وهو الذي قصد سيبويه من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره بمعنى أنها تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو تقتضي فعلا امتنع لا امتناع ما كان يثبت لثبوته وهو متوقعا لوقوع غيره (قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء نال يلزم لثبوته ثبوت ناليه) قال ابن مالك في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع نال يلزم لثبوته ثبوت ناليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقيام عمر ومحكوم بانتفاءه فيما مضى وكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام عمر وهو هل لعمر وقيام آخر غير اللازم عن قيام زيد وليس له تعرض لذلك بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضي امتناع ما يليه يعني الشرط لأنه لو ثبت لثبت جوابه وكان الخبر بذلك معلوما بإيجاب ولم يكن لقولك لو قام زيد قام عمر وفائدة وقوله واستلزامه لتاليه أي يقتضي استلزام شرطها الجواب فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الأمر ولا ثبوته وفي بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى كذا في شرح التسهيل لابن أم قاسم (قوله بل بيان صفاته تعالى لأنها به لها) معنى عدم تنهاى صفاته تعالى هو عدم تنهاى متعلقاتها بمعنى أن متعلقاتها لا تنفث إلى أحد لا يتصور أن فرقها آخر لا بمعنى أن ما لا نهاية يدخل في الوجود فإنه محال وفي البصر قال أبو علي المراد بالكلمات والله أعلم ما في المقدور دون ما خرج منه إلى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات الله معلوماته انتهى وأقول القول الأول مناسب لقول فتادة في قوله تعالى إن الله يشرك بكامة سمي عيسى بكامة لصدوره بكامة كن وكقول البعض إن قوله تعالى إنما قولنا شيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون حقيقة وأنه تعالى أجرى سنته في تكوين الأشياء أن يكونهم بهذه الكامة وإن لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى يقول له أحدث فيحدث عقيب هذا القول

لكن المراد الكلام الازلي القائم بذاته تعالى لا اللفظي المركب من الحروف لانه حادث فيحتاج الى خطاب آخر ويتسلسل ولانه يستحيل قيام الحروف بذاته تعالى والاكثر على ان الآية مجاز عن سرعة الابداد وسهولته على الله تعالى غلبت الغائب أعني تأثير قدرته في المراد بالشاهد أعني أمر المطاع للطبيع في حصول المأمور به من غير امتناع وليس هناك قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقر وتأييد العلم والقدره وفي الكشف فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهلا قيل كلم الله قلت معناه ان كلماته لا يفي بكتبها البحار فكيف بكلامه قال أوحى ان وتسلم ان كلمات جمع قلة بجموع القلة اذا مرقت بالالف واللام غير العهدية أو أضيفت صارت لا تخص القليل والعام مستغرق لجميع الأفراد (قوله والجواب انه مفهوم من قوله ما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع) في الشرح ما قدره أولا يقتضي ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا ترا ما قدر اللام توقيتية بمعنى عند قال أي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول وما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما اتفاق وأقول ليس ما قاله ثانيا يقتضي ان ما سيقع هو الشرط بل يصح ان يراد به الجواب كما قدرناه أولا ويان ذلك ان الضمير في قوله على انه لم يقع عائد الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط مفهوم من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب والمترب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط (قوله في بنت أبي سلمة) هي زينب بنت عبد الله بن عبد الأسد المخزومي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لها أصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة أربع وسبعين وأمه ألسنة إحدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ماتت في امرأة يزيد وهي آخر أمهات المؤمنين موتا (قوله الثاني فلهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم) الله بالشيء الوقوع به وفي المطول وأما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينفع لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد وأجيب بانهم مملكتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فاعلم بانهم لو كانتا زوجتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جازان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في مصحح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لا امتناع الشيء لا امتناع غيره ولهذا لا يصير حينئذ باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس أهلت فيه شرائط الانتاج وأي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس للحصول النتيجة بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخبر فيهم ثم ابتداء قوله ولو علم الله فيهم خيرا على طريقه لو لم يخف الله لم يصح يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع وكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكرنا وأنا أقول يجوز أن يكون التولي منفيًا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى أصله لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فلي تقدير عدم اسماءهم ذكر الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكرنا لا خير فيهم قلنا لان علم الله فيهم خيرا لا يقتضي انتفاء الاسماع خيرا وانما يكون خيرا لو كانوا أهله بان سمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعصوا اه ما في المطول (قوله والثاني أن يقدر ولو اسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم) في الشرح علم عدم الخير فيهم أحسن من عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو كان فيهم خير لعلق علم الله تعالى به قطعًا عبر بذلك مراد به ما تقدم لانهم ما مستويان في التحقيق بالنسبة الى علم الله تعالى وأقول انما عبر بذلك لان لو انتفاء تاليها وهي داخله في الآية على علم الخير فيكون التقدير عدم علم الخير لا علم عدم الخير (قوله والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتما لم يتولوا بعد ذلك) هذا تقدير النتيجة وأما القياس فتقديره ولو علم الله فيهم خيرا وقتما لا سمعهم ولو اسمعهم لتولوا بعد ذلك (قوله ولولا تاتي أصداؤنا الخ) الاصداء بالمدجج صدى بالقصر وهو الذي يحميك بمنزل صوتك في الجبال وغيرها والصداء أيضا ذكر اليوم وفي القاموس الرمس القبر وفي الصحاح تراب القبر والسبب بهما تين وهو حدثين المغارة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويمش برتاح قال صاحب الصحاح هششت له لان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتفعت وهششت الورق أهشه هشاشته بعض اليفعات ومنه قوله تعالى وأهش بهما على غنى والطرب خفة تكون لسرورا وحزن والمراد هنا الاول ولصوت متعلق بهش (قوله وقول توبة ولو ان ليس لي الخ)

قوة بالثبات المفتوحة والواو الساكنة بعدهاموحدة هو الخافجى أحد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين وليلي الاخيلية صاحبه وقد ذكرناه في أو الجندل الجارة والصفائح الجارة العراض والبشاشة بطلاقة الوجه والاقبال وزقاراي وقاف صاح قال في الصحاح زقا الصدى يزقو يزق زقا أى صاح وكل صاح زقا والرقيقة الصبيحة (قوله لا يلفك الراجيك الخ) العديم الفقير بمعنى العدم كاللايم بمعنى المثل أو بمعنى المعدوم تنزيلا لوجود من لا مال له منزلة المعدوم (قوله وانما أوتنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء) في الكشف لومع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء أمروا ان يخشوا الله فيصافوا على من في جورهم من البتاي ويشفقوا عليهم خوفاً فهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم عليهم ان يقدر واذلك في أنفسهم ويصوره حتى لا يجسر واعي خسلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على البتاي من الضياع وقبلهم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامر وابتان يخشوا ربهم ويخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد أنفسهم لو كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا أنهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوهم جوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين ضعفهم وحالتهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كلهم وكاسبهم انتهى وفي حاشية التتاراني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للوصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة وأشار الى انه لا بد من حمل لو تركوهم على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاءه ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر وفي الحاشية أيضا عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم لا حال الحكم فعصير الخمر مجاز وان صار عند الاخبار مجرا لانه حال تعلق العصر به ليس بخمر وكذا عصر العصور أيضا مجاز وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلاتراخ كقتل القاتل ومريض المريض وقد يكون بطريق المصير اليه بان يكون شأنه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان اتصاف المولود بذلك متأخر عن تعلق الولادة به انتهى (قوله ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فممر ومنطلق كما تقول ذلك مع ان) في الشرح ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها التعليل في المستقبل اذ ب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه في جميع أحكامه وأقول لو كانت بمعناها لوقعت موقعها قال ابن الحاجب في أصوله يقع كل من المترادفين مكان الآخر لانه بمعناه ولا يجزى التركيب (قوله وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول أكثر المحققين) الذي في شرحه للافية وذهب بعض النحويين الى ان لو كانت كالمشروط في الماضي تكون للمشروط في المستقبل وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وماتسكروا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوهم خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر * ولو ان ليلى الاخيلية سلت * لاجحة فيه لعمدة حمله على المص (قوله فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه) قال الرضى وقال المصنف يعنى ابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون أعم من المسبب كالأحوال الحاصل من النار والشمس قال فلاولى ان يقال لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا أو شرطا كما في قولك لو كان لي مال ليجتأ أو لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد أبى لكانت ابنته ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والعصم ان يقال هي موضوع لامتناع الاول لامتناع الثاني أى امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان موضوعا لكون جزاؤهامقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متمتعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه أى الجزاء لان المزموم ينتفى بانتفاء لازمه انتهى وقال التتاراني في مطوله ليس معنى قولهم لو لا متناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو المزموم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللزوم بل

معناه أنها الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج لها هو سبب انتفاء الأول فهي لو شاء الله لهدأكم أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير انتفاء إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي إلا ترى أن قولهم لولا لا متناع الثاني لوجود الأول تحولوا على لعلك هم معناه أن وجوده على سبب عدم هلاكهم لا أن وجوده دليل على أن هم لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول أبي العلاء ولودامت الدولات كانوا كثيرهم * ولوطا رذو حافر قبليها * اطارت ولكنه لم يطر أي عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطرذ وحافر قبليها وأما رباب المعقول فقد جعلوا الوان ونحوها أدلة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد إلى القصد بانتفاءهم ولذا أصبح عندهم استثناء عين المقدم تحولوا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير انتفاء إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي إلا أنهم إنما يستعملونها في القياسات لا كتساب العلوم والتصديقات ولا شك أن العلم بانتفاء المزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الأمر بالعكس وإذا تصفينا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيما آتاه الله لفسد الظهور أن الغرض منه التمهيد بقاء انتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعمل أن اعتراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب وأتبعه على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكلم من عائب قولنا هي انتهى وقال السيد في حاشيته يفهم من ظاهر قوله وأما رباب المعقول فقد جعلوا وقوله وإذا تصفينا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر المعنى الثاني إنما هو بسبب الأوضاع الاصطلاحية لأرباب المعقول وأن الآية الكريمة واردة على مقتضى أوضاعهم وفيه بعد جدا والحق أنه أيضا من المعاني المعتبرة عند أهل اللغة الواردة في استعمالهم عرفا فهم قد يقصدون الاستدلال في الأمور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول لا إذ لو كان فيه لخصر مجلسنا فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه من البلد تسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه أقل استعمالا من المعنى الأول (قوله وخلاف ما فسرناه بعبارةهم) الضعيف في مسر وافي بعبارةهم لم يثنى الامتناع وما فسرناه هو قولهم لا متناع الجواب لا متناع حرف الشرط وعبارةهم في قولهم حرف امتناع (قوله فان المعنى انقلب عليه) هذا جواب سؤال مقدور عن سبب تفسير بدر الدين بعبارةهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب وبوله لنصريحه أو لا دليل على انقلاب معنى لوعلى بدر الدين (قوله فانه من ابن الحاجب أخذ) هذا جواب سؤال مقدور عن سبب تفسير ابن الخباز بعبارةهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب (قوله ان ما قاله من التأويل يمكن في بعض المواضع) أراد بالتأويل ما نقله عنه من قوله وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك إلى آخره (قوله وبما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لما) الاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بصديق لنا لكالم نصدق (قوله قوم إذا حاربوا الخ) المآزر جمع منزر بكسر الميم وهو الأزار بكولهم ملحف وحلف ومقروم وقرام وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو من انقطاع الحيض (قوله أرى وأسمع ما لم يسمع قبل) هذا مجزئيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره لقد أقوم مقام الويقوميه وبعده لظلم يرعد الآن يكون له من الرسول بادن الله تنويل (قوله قول قتيبة ما كان ضرك) قتيبة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وباء النصغير قال السهيلي والصحيح أنها بنت الضر لا اخته قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل أهو قال الواقدي أسلمت قتيبة يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصرا بعد أن انصرف من وقعة بدر فأنشده قتيبة بعد قتله أبياتا منها هذا البيت فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته ولعفرت عنه ثم قال لا تقتل قريش بعد هذا صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت بعض أهل العلم يقرأ أبياتهم أو يدكرانها مصنوعة وكان من جملة أذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ أخبار الجهم على العرب ويقول محمد يأتكم بأخبار عادوة ودوانا آتيكم بخبر الأكاصرة والقياصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورته أو أوله والمحق اسم مفعول من أحققه أي غاظه فهو توكيد للغيظ وما نافية أو اسم مفعولية والمعنى أي شيء كان يضرك لو عفوت والفتى وإن كان مغضبا منطويا على حق وعداوة قتيبن ويعفو (قوله ورب جافات قوما الخ) جل الشيء معظمه والتأني

التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة ومن تعليلية لغات (قوله تجاوزت اسواها الخ) تجاوزت الشيء جزئته والاسرار جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاصحاب جمع حرس وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروى بالهمزة من الاسرار وهو الاظهار والاختفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروى بالمجبة وهو بمعنى الاظهار فقط (قوله فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن) وفي الشرح الذي يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمره جواز او المجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها واقول لان سلم ان اضمار ان بعد الفاء ههنا جائز لان ذلك اذا كان العطف بها على اسم ليس في تأويل الفعل نحو * لولا توقع معترضه * حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قال الشارح يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع في تأويل اسم وهو اولى بوجوب الرفع على ان ما ذكره المصنف هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البصر حيث قال وجهور المصاحف على اثبات النون وقال هرون انه في بعض المصاحف فيدهنوا ونصبه وجهان أحدهما انه جواب ودو التضمنه معنى ليت والثاني انه على توهم انه نطق بان أي ودوا ان تدهن فيدهنوا عطفاً على التوهم ولا يجيء هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان (قوله ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الاوحيا أو من وراء جواب أو يرسل رسولا) هكذا رأيتاه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ماوافق نسخة الشارح وهو يدل فافوز فيكون ولا يعني ان الاشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز على نسخة الشارح الى انتصاب فيكون وتوجيه نسخة فيكون مذكور في الشرح وهو ان يكون منصوب بان مضمره والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو وكرة أي ليت لتارجو عنا فكوننا من المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه كعطف يرسل على وحيا فان قيل قال السفاقي فافوز بنصب الزاي وهو جواب التثني ومذهب جهور البصريين ان النصب باضمار ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطف المصدر المنسوب اليه من ان المضمره والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجري انه انتصب بالفاء نفسها أوجب بان ما ذكره السفاقي توجيهه لنصب المضارع الواقع جواباً للتثني ومراد المصنف وجه غير هذا وهو النصب لا على انه جواب للتثني بل على انه للعطف على اسم سابق (قوله وقول ميسون ولبس عباءة الخ) قول مجرور عطفاً على الاوحيا وميسون بيم مفتوحة فثناة فتحية ساكنة فسين مهملة في آخره نون بنت بحدل بموحدة مفتوحة فخاء مهملة ساكنة فدا لمهملة مفتوحة فلام تزوجه معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى اناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسميها ذات يوم تنشد لبيت تحقق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف وأكل كسيرة في كسريتي * أحب الى من أكل الرغيف وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من تفر الدفوف وكلب ينبج الطراق دوف * أحب الى من قط ألوف وبكر يتبع الاطعان صعب * أحب الى من يغفل رفوف وخرق من بني حمي تخيف * أحب الى من يحل عليف وفي بعض النسخ من علف عفيف لما سمع معاوية الايات قال امارضيت ابنة بحدل حتى جعلتني محسلاً علفاً هكذا ذكره الحريري في درة الغواص في أوهام الخواص والارياح جمع ريح والمنيف العالي المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفاً وشفيفاً ايضاً الكسائي أي رقيق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف أي رقيق وكسر البيت بكسر الكاف أسفل شقة الخباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانباه والفتح الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكي أبو عبيدة عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المجبة الكريم السخى والضيغ الهزيل والجهل من ولد البقرة والعليف الذي يملف ولا يرسل المرمى والعلف الرجل من كفار الجهم والعنيف الذي لا رفق فيه (قوله فلو نبش المقابر الخ) هذا الشعر لهول بن ربيعة بن الحارث بن ثعلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدى قال ذلك حين أخذ بن ثعلب أخيه كليب واسمه وائل وكنيته أبو المساجد ذكر ذلك أبو عبيد البكري في شرح امالي القاضي ويحتمل معنى للفعول والذنايب بجمجمة فنون وفي آخره موحدة موضع والزير بكسر الزاي في أوله الذي يجب محادثة النساء ومجالسهن سمى بذلك لكثرة زيارته

لهم والجمع ازوار وزيارة وازيار وفي الشرح وأي زير المراد به كليب فهو ظاهر أقيم مقام المضمرة انتهى وفي هامش بعض نسخ المتن والزي الذي بكثرة الازيار للنساء وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كمادة الجبان ويوم الشعثين اسم لحربة وقعت بالذئب انتهى وما في الشرح هو الموافق لما في شرح رسالة ابن زيدون للشيخ جمال الدين بن نباتة وفي شرح الاماني للبكري والشعثان شعث وشعثت ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعث حارثة والباء في بالذئب ظرفية (قوله) أو انها حرف وضع للتخييل فكيف ممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التخييل في الشرح والنظائر ان هذا الوجه هو مراد الرخشري فيكون مذهبه ان لو قدر مضادة للتخييل بحسب الوضع وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التخييل لا يرد عليه فانها عند مجامع الفعل التخييل تكون لمجرد المصدرية مساوية للدلالة على التخييل فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الرخشري يوافق على محيى لو مصدرية (قوله وفيه نظر) وجهه ان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني الداني وقال السفاحسي ولو على أنفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى أنفسكم متعلق محذوف أي ولو كنتم شهداء على أنفسكم وحذف كان بعد لو كثير وقدره أبو البقاء ولو شهدتم على أنفسكم ودل عليه شهداء وقدره الرخشري ولو كانت الشهادة وبالاعلى أنفسكم (قوله) كفولهم لودات سوار طمتني أي كفولهم في المثل ولو قال كفوله لكان أولى لان الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأثور في بعض أحياء العرب ثم صار مثلاً وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا يلبس السوار وجواب لو محذوف أي لكان على (قوله) وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الى الشام حتى اذا كان بسرخ اقبله امراء الاجناد أبو عبيدة ابن الجراح وأصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لامر لا ترى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ترى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارفعوا عنى ثم قال ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفخ فدعوتهم فلم يختلف عليهم رجلان فقالوا ترى ان ترجع الناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس اني مصبح على ظهر فاصصوا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذلك أمير الشام افرار من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نعم من قدر الله الى قدر الله أرايت لو كان لك ابل كثيرة فمطت وادباله عدوتان احدهما خصبية والاخرى جديبة ألست ان رعى الخصبية رعىها بقدر الله وان رعى الجديبة رعىها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي من هذا لعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرار منه قال فحمد الله وعمر وانصرف (قوله لو غيركم الخ) المراد بالجل هنا اللزمة والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الواقع لغيركم تقديره علق ويمكن ان يكون ما هذلقوله فيما بعد بسببه وان يكون اجار لقوله ادى الجوار وفي الشرح والذي يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا قوة لهم يحمون بهما من التجأ الى جوارهم يقولون تمسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت الى جوار قومهم لكن غيركم من الحاية له بحيث يفرقون عصبة قومهم يعني وأما أنتم فليست بهذه المثابة فلا يعند الزبير باعتصامكم بل هو متمسك بجوار قومهم (قوله لا يأمن الدهر الخ) يحتمل ان تكون لنافسة فيكون ما بعدهما مرفوعا وان تكون ناهية فيكون مجزوما مكسورا الالتقاء الساكنين والبنى الظلم والتعدي (قوله وقيل من الثمات أي لو كنتم تملكون) في الشرح هذا هو فان الثالث هو ان يلي لو خبر كان وفي الآية انما اولها اسم كان لا خبرها على هذا أو ناكيد الامم لا الخبر على رأى الجيب عن الر دوا قول لاسهون من هذا القائل بل جعله من الثالث بقاء على آخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم أنتم تملكون فحذف كان ومرفوعها وعلى ان التأكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالعدم (قوله وفيه نظر للجمع بين الحذف والتأكيذ) في الشرح لان سلم ان الجمع بينهما معتنع فقد أجازها ما الم العربية سيبويه والتحليل وقدم الكلام فيه في فصل ان المكسورة المشددة ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف وشروطه (قوله) لو غير الماء حتى (شرق) قبل هذا البيت لعدي بن زيد وقبله أبلغ النعمان عنى مالكا * انه قد طال حبسى وانتظارى

الذين كفروا ولو كانوا مسلمين أن لو حكاية لودادتهم وانما جى عنها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم وقال الافتقار الى في مطولة
مفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لو للتخي حكاية لودادتهم ومن زعم ان الواقعة بعد فعل يفهم منه
معنى التخي مصدرية فيقول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم يادون في الاعراب لو
للتخي ليس من ذال الباب وقال الرضى واما قوله تعالى يود والواو انهم يادون في الاعراب فان لو بمعنى ان المصدرية وليست
بشرطية لجيئها بعد فعل دال على معنى التخي (قوله) وجدت آية ان خبر فيها ظر فاولى لو ان عندنا ذكر من الاولين في الشرح
ولا دليل في الآية المذكورة على الزمخشري لاحتمال انه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل
واقول لما كان متعلقا به الظرف محذوف على سبيل الوجوب واقم الظرف مكانه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار بالفعل
وبالاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب ان يكون الخبر فعلا (قوله) لو يشا طار به الخ) هذا البيت لامرأة من
بنى الحرث بن كعب ترقى شخصاً وقبله فارساً ما غادروه ملهما * غير زميل ولا نكس وكل يقال رجل ملهم يفتح
المهملة أى ملصق بالقوم والزميل بالزى المضمومة والميم المفتوحة المشددة الضعيف الجبان والنكس بكسر النون
الضعيف والوكل بفتحتين العاجز الذى بكل امره الى غيره ويتشكل عليه والميعة بفتح الميم وسكون النونية وفتح العين المهملة
بعدها هاء التانيث النشاط وأول جرى الفرس ولا حق الاطال أى ضامر الجانبين قد لصقت طله باختها من الضمير وقد جمع
الشاعر في موضع الشبهة والاطل أحداً جاء على فعل كابل وهو انفاصرة وفر من نهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم
مشرف وخصل بضم الخاء المهملة وفتح الصاد المهملة بضم الخاء المهملة وسكون الصاد المهملة وهى لفيف من الشعر
(قوله) نامت فؤادك الخ) فى الصحاح نيم الحب أى عبده وذلك هو مقيم ويقال أيضاً نامته فلانة قال لقيط بن زرارة نامت
فؤادك وأنشد البيت وفى الشرح لم يفتده الجوهرى بل وافتاده بلم واقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما
النسخة التى راجعها فافتاده فيها بلو (قوله) والغالب على المنفى تجرده منها) فى الشرح ظاهر العبارة ان المنفى مطلقا سواء
كان منفيها بلم أو بما تجرد عن اللام غالباً وليس كذلك فان اللام لا يدخل على لم أصلاً ويمكن ان يجعل الالف واللام فى المنفى
للمعهد الذى كرى والعهد أقرب شئ الى هذا الكلام وهو المنفى بما وقده يقال كان الاولى ان يقول والغالب على النافى تجرده
منها فان اللام انما تتصل بحرف المنفى أو بتجرده هو عنها لا بالفعل المنفى وجوابه ان المنفى صفة للجواب لا بالفعل وحده (قوله)
كقول جرير لو شئت قد نزع الفؤاد الخ) نسب ابن برى هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح لليد فانه قال ويجده بالضم
لغة عامرية لا تطير لها فى باب المثال قال لبيد وهو عامرى وأنشد البيت الا انه ذكر مكان حوائم صواذى ويمكن أن
يكون هذا من توارد الخطوط بان يكون كل منهما حاله كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما أتته *
تهلل واهتز اهتزاز المنشد فقبل له أين يذهب بك هذا المحطبة فقال الا أن علمت انى شاعر اذا وافقته على قوله ولم أسمع
وتقع الماء العطش نقعا وتقع عاسكنه والحائم الذى يدور حول الماء ولا يصل اليه قالوا لا يابل تأكل الافاعي فى الصيف
فقصمى فطلب الماء فاذا رآه امتعت من شربه وحامت عليه تنفسه لانها لو شربته فى تلك الحالة هلكت فلانزال تصوم
حتى تذهب ثوران السم فتشربه فلا يضرها والغليل بالمجعة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضى وشرطها
تقدم فى صحيح البخارى فى باب رجم الحبلى بالزنا وفى باب الخس ولفظ الاول قال لى عبد الرحمن بن عوف لورأيت رجلاً فى
عمر فقال يا أمير المؤمنين هل لك فى فلان يقول لو قدمت عمر لقد بايعت فلانا وفى الشرح وقلان الاخير هو طلمة بن عبيد الله
وقع ذلك فى فوائد البغوى وفى المقدمة للمعافى ابن حجر انه وقع كذلك فى مسند الزرار والجعديات باسناد ضعيف ووقع فى
الانساب للبلاذرى باسناد قوى أنه على وان فلانا الاول الزبير ولفظ الداني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال
البصرين قد أعطيتك هكذا وهكذا (قوله) لولا رجاؤك قد قتلت أولادى) هذا عجز بيت صدره
* كانوا ثمانين أوزاداً وثمانية * وقد تقدم الكلام عليه فى أو (قوله) قيل وقد يكون جواب لوجه اسمية مقرونة باللام
أو بالفاء كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير وقيل هى جواب القسم مقدر) قال الرضى واما قوله تعالى
ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم بلسل لو وكون الاسمىة جواب القسم لا جواب لو كما فى قوله
تعالى وان أطمعهم انكم لمشركون وقوله تعالى كالأول لو تعلمون * لم البقن لترون الخيم وجواب القسم سادس مد جواب لو

وذهب جابر الله الى ان الاسمية في الآية جواب لوقال وانما جعل جواب الاسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى
 وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا وفي البصر اللام لام الابتداء الواقعة في جواب لو وجواب لو محذوف
 لفهم المعنى أى لا ينبغي ان ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تعليقهم بايمانهم وتقواهم وترتبته عليهما وهذا
 قول الاخفش أعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب هو قوله لثوبه والاول اختيار
 الراغب والثاني اختيار الزمخشري ومختاره غير مختار لانه لم يهـد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا لوقال وانما جاء
 هذا المختلف في تخريجه ولا تثبت القواعد الكتابية بالمحتمل وليس مثل سلام عليكم لثبوت رفع سلام عليكم في لسان العرب
 انتهى وعبرة الزمخشري فان قلت كيف أثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك من الدلالة على ثبات
 المثوبة واستقرارها كما عدل عن النهب الى الرفع في سلام عليكم لذلك ثم قال ويجوز أن يكون ولو انهم آمنوا غنيا على سبيل
 المجاز عن ارادة ايمانهم واخبارهم له كانه قبل ايمانهم آمنوا ثم ابتدئ المثوبة من عند الله خير قال التفازاني يرد على السؤال
 ان الاسمية لا تصلح جوابا لما لفظا فلابطابق النحاة على انه لا تكون الافعلية ماضوية وامام معنى فلان خيرية المثوبة
 لا تنقيد بايمانهم والتفانهم ولا تنفي بانتفائهما فالاول ان الجواب محذوف أى لا ينبغي او يرد على الجواب ان الاسمية انما
 تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتلوه لوقيل المثوبة لهم والجواب ان ماضويته
 تقدير اذا الاصل لا تأمهم الله تعالى مثوبة لهم فعديل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان
 والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا بان سواهم في الايمان والتقوى وقوله على سبيل
 المجاز عن الارادة لان التمني على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا يقع واما عند اهل الحق القائلين باستعمالهما
 فلا يجوز جعلها على التمني الاحكامية على معنى انهم محال يتقن العارف ايمانهم واتقاءهم تلهف عليهم انتهى وفي الشرح ولم يصرح
 بمعنى الزمخشري بكون الجملة على تقدير التمني جواب قسم مقدر فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء ولا قسم مقدر أصلا
 فيكون هذا قولنا الثاني في الآية وأقول قول الزمخشري ثم ابتدئ فثوبه من عند الله خير صريح في ان اللام لام الابتداء
 (قوله قالت سلامة الخ) عادة خبر يكتفى في محل نصب على الحال وان ترك الاعداء اسم يكن وتعذر مبني للفعل من عدونه
 صيرته معذورا أو مبني للفاعل من اعدوا الرجل صارذا عذر **(قوله لا)** **(قوله لا)** **(قوله لا)** انعكس معناها أى وان لم يقدر في
 الحديث مضاف بعد لولا هو المخافة وان لم يقيد الامر الذي هو فيه بالايجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لا متناع لان
 مطلق الامر بالسؤال موجود ونفس المشقة معدومة فان قلت فاصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمهت
 طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الله منهم فقلت قال اليساوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي مهم بل الى نفي تأثيره
 فيه صلى الله عليه وسلم (قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا يولوا لنيابته عنه ولا يها اصالة خلافا لراعي ذلك)
 القول بان المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف قول الكسائي فاسه على المرفوع بعد لولا في تحول ذات سوار لممتنى والقول
 بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفراء فاما القول بانه مرفوع بلولا لنيابته ماناب لولم يوجد حكاية الفراء عن بعضهم ورده بانك
 تقول لولا زيدا لم يزل ولا تبتك ولا يعطف بلا بعد النفي اهـ (قوله أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلا بثبت محذوف فاعلى الخلاف السابق
 في فصل لو) في الشرح هذا اللفظ وهو قوله أو مبتدأ لا خبر له الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان
 التصريح على انه فاعل لثبت محذوف لا يتأتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق
 الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم الى آخره اهـ فتأمل اهـ وأقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال
 فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح دون المؤول لان ذلك لا يقال له مرفوع بل في
 موضع رفع ولا شك ان ضرورة ان مع معموها الذين هـ ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع ثبت
 محذوف فامتدح على دخول ان على ذلك الاسم ودخوله ما عليه متفرد على كونه مبتدأ لانها ناسخ والناسخ لا يدخل
 الاعلى مبتدأ (قوله وطن جماعة من أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الرعب الخ) المعري هو
 أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان عمي في صغره من الجدرى ولد بعمرة النعمان في شهر
 ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع وأربعين
 وأربع مائة

مؤاربعمائه وقبل هذا البيت ودبت قوفه جرمنايا * ولكن بعدما شعث ثلالا والا ذابة اسالة الجوامد والرعيب
بضم الراء وسكون المهملة الخوف والعصب بالعين والصاد المجهة السيف القاطع والعمد بكسر الغين المجهة غلاف السيف
والضمير المنصوب بمسكه للعصب وفي شرح الشواهد للصنف والمعنى ان هذا السيف تنفر عنه السيوف فلولا انماها
تمسكها السالت (قوله وليس يجسد لاحتمال تقدير عسك بدل اشتمال) في الشرح وقد أسلفنا في فصل يد من حرف الباء
الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم نحن الاخرون السابقون يوم القيامة
بيد كل أمة أو ثواب الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيدان كل أمة فحذف ان وبطل حملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري
أيضا فيكون الاصل فلولا ان الفهم عسكه قال ابن مالك وهذا الحذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد في القياس على ان حذف
ان فهما اختان في المصدرية وشبهتان في اللفظ وقد جعل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه

* ولولا بنوها حولها انطبعتها * انتهى وأقول ان بيت المعري لا يتأتى فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين بخلاف
الحديث وبيت الزبير (قوله تلك المرأة) وهي امرأة سمعها عمر رضي الله عنه في خلافته وهي تقول تطاول هذا الليل
واسود جانيه * وأرقى ان لا تخبل الأعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لم نزع من هذا السير رجوانه فسأل عنها فقبل
له ان زوجها يموت في الغزو فسأل ابنته حفصة كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أشهر فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن
زوجته كذا في الشرح وقد روى البيهقي هذه الحكاية ولم يظهه فقال عمر لبنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها
فقالت سنة أو أربعة أشهر فقال عمر لا أحبس الجيش أكثر من هذا ومعنى أرقى أسهر في وزعزع حرك (قوله ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة) قال الرضي لولا عنده حرف جر هنا خاصة قال يعني سيبويه ولا يبعد ان تكون لبعض الكلمات مع بعضها
حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره عاملة فتحو لولا أنت ومثل ذلك يكون فانها تتجر
ما بعدها بالاضافة اذا وليتها غداة فانها تنصبها قال الرضي وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق
ولا متعلق في نحو لولا لا ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور أي لولا لا في موضع رفع بالابتداء كما في بحسبك
درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق
لا مبتدأ فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا لجمعها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه
يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا رجح مذهب الاخفش بان يعتبر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف
تغيير لولا لجمعها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثرا اذا كان مستعملا أهون من ارتكاب الاصل غير المستعمل وان
قل انتهى (قوله وقد أسلفنا ان النياية انما وقعت في الضمائر المتفصلة) أسلف ذلك في حرف العين في الكلام على عسى (قوله
تعدون عقر النيب الخ) هذا البيت لجرير وهو ثابت في ديوانه والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة وضو طري بالصاد المجهمة
والطاء المهملة المرأة الحنقي وفي الصحاح الضبيط الرجل الضخم الذي لا غناء عنده وكذلك الضو طر والضو طري قال جرير
وأشد البيت والكمى الشجاع المتكلم في سلاحه والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد (قوله عاف تغير الا النوى والوتد) هذا
عجز بيت صدره * وبالصرية منهم منزل خلق * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والصرية بجملة رملة انصرفت من معظم
الرمل والارض المحصور ذرعا والعالى الدارس والنوى بنون مصعومة فهمزة ساكنة فياء آخر الحروف قصيرة تصنع حول
النجباء لئلا يدخله المطر * ولوما * (قوله ويرده قول الشاعر * لوما الا صاحبه لاوشاة لكان لي *) هذا موجود في كثير من
النسخ ويقال أصاخ أي استمع ووشى كلامه أي كذب فيه ولولا امتناعية * * (قوله حرف جزم ان في المضارع وقلبه ماضيا)
في الجنى الداني ظاهر مذهب سيبويه انها تدخل على مضارع اللفظ فيصرف معناه الى المضى وهو مذهب المردوا كثر التأخير
وذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على ماضى اللفظ فيصرف لفظه الى المهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجهه ان
المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لولا والقول الثاني لا نظير
له انتهى وعمراده بالمهم المضارع لاحتماله الحال والاستقبال (قوله لولا فوارس الخ) ثم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة
الرهط الادنون ويجوز جره عطفا على نعم ورفع عطفا على فوارس والصلفاء تصغير الصلفاء وهي الارض الصلبة ويوم الصليفاء

يؤم من أيام العرب وفي الشرح فان قلت لم يتعلق هذا الظرف قلت محذوف تقديره لولا شأن فوارس يوم الصليفاه وقد أجازوا
تعلق الظرف بالشأن كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لاعلم اذ كنت على غضبي أي اني لاعلم شأنك اذ كنت ولا يصح تعلقه
بلم يوفون لانه جواب لولا وما في خير الجواب لا يتقدم عليه وأقول لا يتعين ان يكون متعلقاً بعضاف محذوف لجواز ان يكون
هو الخبر عن فوارس على مذهب الرمانى ومن وافقه على ذكر الخبر اذا كان كونا خالصا ولو سلم فينبغي ان يكون التقدير لولا
وجود فوارس لدلالة لولا على وجود نالها (قوله في اي يوم الخ) يقدر بضم المثناة التحتية وسكون القاف (قوله وقد أجرت
العرب الساكن الجوار والمحرك مجرى الساكن اعطاء الجار حكم مجاوزه) يتعين تخفيف الراء من الجار وتثنيها
خطا والمعنى ان العرب لما أجزوا كلاما من الحرفين المتجاورين مجرى الآخر أجزوا الهمزة المتحركة من أم مجرى الراء
الساكنة من يقدر فسكنوها والراء الساكنة من يقدر مجرى الهمزة من أم فحركوها ثم قلبوا الهمزة ألفا ثم الالف همزة
محركة بفحة اتباعا لفحة الراء لئلا يلتقي الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لدلالة في كلام المصنف على قلب الالف بعد
ذلك همزة أجيب بانه سيصرح به في آخر هذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف يعنى ولزم فتح
ما قبلها يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا ومقارن له وقول أبي الفتح وقد أجرت العرب الخ يقتضى ان
فتح الراء سابق عليه لانه يقتضى انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها ألفا وأقول ليس في كلام المصنف تناف
مع كلام أبي الفتح لان قول المصنف يعنى ولزم فتح ما قبلها لا يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا ومقارن له
وانما يقتضى ان لا زوم فتح الراء متأخر عنه أو مقارن له وجاز ان يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة ألفا ولزم ذلك
الفتح متأخر عن كون الهمزة ألفا ومقارن له فليأمل (قوله كان لم ترا قبل اسير ايمانيا) هذا يحز بيت صدره * وتضحك
مى شحنة عبشمة منسوبة الى عبد شمس (قوله أرى عيني ما لم تراياه) أرى بضم الهمزة وكسر ثانيه مبنى للفاعل (قوله ثم
جذبت الالف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا) في الشرح فينبغي حينئذ ترا بالالف لا بالياء وقد أسلفنا في فصل لوان ابن السيد
البطلوني خروجه على وجه آخر وهو ان يكون ترا مضارع رأي (قوله وأقيس من تخو بجهما ان يقال في قوله أوم لم يقدر
تقلت حركة الهمزة الى رأي يقدر ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرأة والسكاة
وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فيمن لعدم التقاء الساكنين) هكذا وقع في بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع
قوله كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضى ان من همز ولا الضالين أبدل الهمزة الفاقول ليس كذلك وانما أبدل الالف
همزة قاله صاحب البصير وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين بابدال الالف همزة فرارا من التقاء الساكنين ونص الصوريون
على ان هذا الابدال غير قياسى لانه لم يكثر كثرة توجب القياس قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ فيوم مثذلا يسأل عن دنية
انس ولا جان فظننته يلحن حتى سمعت من العرب دابة وشأبه انتهى ويمكن تأويل هذه النسخة بان المشبه بما في ولا الضالين
فيمن همز ليس ابدال الهمزة الساكنة ألفا بل ما هو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة الاترى الى قوله
ولكن لم تحرك الالف فيمن أي في المرأة السكاة ولم ترا فانه يشعر بتحركها فيما سبق وهو يقدر أم وكأنه لم يذ كر ذلك اعتمادا
على فهم الطالب ويقع في بعض النسخ بعد قوله ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفحة الراء كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرأة والسكاة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك
الالف فيمن لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين
وهو تميم لقول أبي الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلكا كفاء بذكره في تخريج المصنف وفي الشرح تعبيره بأقيس يقتضى ان
مذهب أبي الفتح وأبي علي جاريان على القياس ولا شيء في تخريجهما بقياس بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعى انه أقيس
سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال ان حركة الحاء من ألم نشرح اتباعا للحركة الراء التي قبلها والحركة اللام
التي بعدها وان حركة الراء من لم يقدر اتباعا لحركة الدال التي قبلها أو الهمزة التي بعدها انتهى وأقول اذا كان معنى قول
المصنف وأقيس من تخريجهما أولى من تخريجهما لم يرد عليه مما اعترض به (قوله ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفحة الراء) هذا يقع في أكثر النسخ ولا بد منه لان من تمام قول أبي الفتح وتمام ما ذكرناه أولى

من تعريجهما (قوله قد افعل ولم افعل) الامراء السكت والمرء الجندال (قوله فاحسبت مغانيها قنارار رسومها الخ) المغاني بالمجتمعة جمع
مغنى وهو الموضع الذى كان به أهله والقنار جمع قنر وهو المغازة لانبثاقها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار
الديار لا صقبا لارض (قوله طننت فقيرا اذا غنى الخ) فقير حال من النائب عن الفاعل وذاغى مفعول ثان لطننت وضمير ذاته
للغنى وذا ر جاء مفعول محذوف مفسر بالقى المذكور وغير واهب حال من فاعله بمعنى انه فى حال فقره كان متعقفا فكفى عن
ذلك بطنسه ذاغى وانه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيسه ما يرجوه ﴿لما﴾ (قوله أحدها انها لا تقترن بأداة شرط)
قال الرضى واختصت لما أيضا بعدم دخول أداة الشرط فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب
ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه وفى الشرح يريد بشبهه الحرف ومعموله أسماء
الشرط وهذا من الرضى تصريح بان حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفي (قوله التى فى ان منفىها
مبستمر النفى الى الحال) أى حال التكلم وهذا مراد من قال لانها الاستغراق لنفى وامتدادها قال الرضى ومنع الاندلسى من
معنى الاستغراق فيها وقال هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم
فيعجز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله ومثل ابن مالك لا فى المنقطع بقوله
وكنيت اذ كنت الهى وحدها * لم يك شئى يا الهى قبلها وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش)
جعل ابن مالك النفى فى هذا البيت منقطعا وذلك لوجود أشياء أخر لا تنصرف قبل زمن التكلم هذا النفى ووجه المصنف لان
النفى فى البيت وجود شئ مقيد بالقبليّة عليه تعالى وهذا النفى مستقرا لا ينقطع بوجود شئ بعد ذلك هكذا كنت كنت على
هذا الحمل ثم رأيت منقولاً عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفى المنقطع هذا البيت خطأ وانما ذلك لو كان فى الشعر
* لم يك شئى يا الهى معك * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شئى قبلك ثم كان شئى قبلك واعتراض بان هذا
لا يلزم اذ لا يؤخذ حدوث ذلك الشئ مقيدا بالقبليّة بل مطلقا أى لم يك شئى يا الهى قبلك ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج
الدين البلقينى والصواب ما قاله ابن مالك لان القبليّة محالة فى حق الله عز وجل فبقيت المعية فالنفي لم يك شئى معك قبل خلق
العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الله بن أبي عمرة القرشى كان يدعيها متهم فى أموره (قوله ولا امتداد النفى
بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قلت فلم تقم لان معناه وماقت عقب قياى ولا يجوز قلت فلما تقم
لان معناه وماقت الى الآن) فى الشرح لم يظهر لى كون امتناع قلت فلما تقم مرتباً على ابتداء النفى بعد لما اذ لا مانع أن يكون
قيام المخاطب منفيًا بعقيب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم وأقول طهر لما نحن ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ان
فى الدلالة على كون شئ عقب آخر دلاله على حصول ذلك الشئ بعد ان لم يكن فاداء جعل النفى عقب شئ كان ذلك النفى غير
ممتد فى جهة ذلك الشئ وكان بين التعقيب والابتداء تنافى فى الجملة وفى بعض الصور فمعواى اجتماع ضمها فى الفعل كما
منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرية بمضارع مثبت اذ وقعت حالاً للتنافى بين الحال والاستقبال ومعلوم
انه لا تنافى بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وانما التنافى بينهما من جهة معنى آخر لفظ الحال فليتامل (قوله وعلة
هذه الاحكام كلها ان لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل) بمعنى بالاحكام الامور الخمسة التى فارقته فيها المالم وبيان هذه العلة فى
الاول ان فعل يكون شرطاً فكذلك نفسه وهو لم يفعل وقد فعل لا تكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لم يفعل وفى الثانى
والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضى المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفى
الرابع ان قد فعل يفيد النوع فنفيه كذلك وفعل لا يفيد فنفية كذلك وفى الخامس انه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك
مدخول لما (قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول وجوب لوجوب) قال بهاء الدين السبكي فى شرح التلخيص
ولما حرف عنسد سيمويه يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وفى الشرح وعلى هذا فاللام فى قولهم حرف وجود لوجود
لام التعليل (قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك) فى الشرح وقوع
الاسمية المقرونة باذا الفجائية مفرقة عليه وكان ينبغي ايراد المصنف الكلام على وجه يقتضى ان قيد الاتفاق راجع لهذه
الفعلية الماضية (قوله وهى بمعنى سقط) ان قيل فى الصحاح غير هذا وهو هى السقائية وهى اذا انفردت وانشق وفى السقاء
وهى بالتسكين ووهية أيضا على التصغير وهو خرق قليل وفى المثل دخل سبيل من وهى سقاؤه * ومن هريق فى القلا مأوّه

يضرب ان لا يستقيم امره ووهي الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط اهـ والجواب ان قول المصنف يعني سقط لا يقتضي
 أن يكون موضوعه ولا انه مجاز مشهور والصحيح انما بين المعاني التي هي كذلك وفي الشرح بعد ما نقل عن القاموس وهي
 الر جل حق وسقط وكان حق وهي ان تكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز (قوله
 قال له بالله ياذا البردين الخ) غثت بغين مبهمة مفتوحة ففون مكسورة فثلاثة ساكنة فتشاء للخطاب قال في القاموس الغثت
 ان تشرب حتى تنففس وفعله كعلم انتهى وقال ابن سيده قال الشيباني الغثت هنا كماية عن الجماع (قوله واما المركبة من
 كلمات فكما تقدم في وان كالا ليو فيهم) في الشرح لم يتقدم للمصنف كون ما في هذه الآية مركبة من كلمات أصيلا (قوله
 فلما كثرت الميمات حذف الاول) في الشرح كيف يتأتى هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا فوخ اهبط بسلام منا وبركات
 عليك وعلى امم ممن معك وقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن المنير وهذا من الغريب ان يتكرر أمثال ولا يظن لذلك ولا يحس
 اللسان منه بنقل ولا السمع بنبو ويان اجتماع ثمان ميمات ان في أمم ميمين وتنوينها قلب ميم الملاقاة ميم من وميم من ونونها
 قلبت ميم الملاقاة ميم من وهذه النون قلبت ميم الملاقاة ميم مع فجاءت الثمانية (قوله واذا كان فعلى فهذا كنبت بالياء
 وهلا أماله من قاعدته الامالة) في الشرح رسم المصنف سنة متبعة فيم فيه من أشياء خارجة من قياس رسم الخط والامالة في
 التسلاوة متلفاة بال واية فلعل القارى لم يروها الا غير مما لعله فلم ينشئ من هذين الوجهين وأقول الامالة ونحوها لم تلتق
 بالواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء ذلك ان الحاجب في أصوله وفي تقديره نظروا وجه
 النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذي قيل انه دال عليه
 (قوله الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كاقدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت) في الشرح لان منفي لما متوقع الثبوت
 دائما بل قد لا يكون كذلك نحو عدم ايليس ولما ينفعه النعدم وقد صرح الرضى بان توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم سلما
 انه لازم لكن لانسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط في توقع الثبوت أن
 يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بل بناء على ان غيره متوقع اثبوتة كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينظرون
 الصلاة ويتوقعون قيامها (قوله واما قراءة النحويين) هما أبو عمرو بن العلاء البصري أحد الاثمة من نعاة البصرة وأبو
 الحسن علي بن حمزة الكسائي امام نخاعة الكوفة (قوله لان المعروف انما هو ابدال النون الفسالا العكس)
 في الشرح العلة خاصة بل والدعوى عامة لها ولم وأقول ليس هذا علة لمجموع الدعوى وانما هو علة بعضها المقصود منها
 وهو ان ليس أصلها الا لان لن هي المقصودة بالكلام هنا ويعرف منه علة البعض الآخر وهو ان ليس أصلها
 وتلك العلة هي ان ابدال الف ميم ليس بمعروف (قوله بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيد ان اضرب)
 هذا دليل على نفي أن يكون أصل ان لان وفي الشرح لا ينتقض هذا دليل لا اذا ما منع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن
 مقتضاها معنى وعلما انه هو وضع مستأنف وبهذا يجب أيضا قول قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى وأقول ظاهر القول
 بان الهمزة حذفت للتخفيف والالف لالتقاء الساكنين مع قول المبرد ان وما بعد ما مبتدأ حذف خبره بقتضى انه لم
 يعرض بالتركيب وضع مستأنف (قوله وقول المبرده انه مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع مردود بان لم ينطق به مع انه
 لم يسد شي مسدده) في الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك بقدر ولا
 ينطق به وانما يراد عليه كونه حذف وجوبه بدون ساد مسدده وأقول الرد على المبرده انما هو مجموع الامرين لا بكل واحد
 منهما (قوله قيل ولو كانت النأي لم يقيد منفيها باليوم في قل أكلم اليوم انسيا) للقائل بانها التأييد ان يقول انما أقول بذلك
 عند اطلاق منفيها وخالوا المقام عن مقيداته (قوله وليساك ذكر الابد في ولن يمتنوه أبدا تكرارا والاصل عدمه) للقائل ان يقول
 ليس هذا تكرار باللفظ وهو ظاهر ولا يرادف لان الابد لا يرادف لان الاسم لا يرادف الحرف كما نقرر في غير هذا
 الموضع ولان النأي يدنفس معنى أي ابد او جزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالضم وله هنا قاعدة وهي
 دفع ما يتوهم من ان لن مجرد النفي بناء على استبعاد نفي تنفي الموت منهم على جهة التأييد (قوله لن ترالوا الخ) هذا البيت من
 بصرا الخفيف وآخر صدره اللام ساكنة في زلت وفي الشرح وقد يقال لا تقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن ترالوا
 كدلم خبر لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف بهم دعائيا على جواز عطف الانشاء على الاخبار وأقول ان لم يعينه كون

المنطوق عليه دعاءه كونه ان تر الوالو كان خبر الكان لنفي الاستقبال ولا معنى هناله (قوله لم تقم عن مثلهم منجية) المنجية
بالج المضومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها ياء موحدة المرأة التي أنت بولد نجيب صد المحمقة وهي التي أنت بولد
أحق (قوله فلن يحل للعينين بعده منظر) يحل بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى وأما حالا التي في في المضارعة
يحاول قال في الصحاح حلى فلان بعني بالكسرو في عيني وبصدرى وفي صدرى يحلى حلاوة إذا أعجبك وحلا في في بالفتح وقال ابن
مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول المالك له لن ترع ان ترع فيه اشكال لان لن يجب انتصاب الفعل بعده وقد
ولها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه أن يكون سكن عين ترع للوقوف ثم شبه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف
قبل سكون المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز أن يكون السكون سكون حزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة
حكاه الكسائي **فوليت** (قوله فيا ليت الشباب الخ) في الصحاح الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب أيضا لحدأة
وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شابا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشباب كون
الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة وفي الصحاح الشيب والشيب واحد قال الاصمعي
الشيب بياض الشعر والشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال (قوله وبالممكن قليلا) في المطول ويجب ان لا يكون
للتنني توقع وطماعية في وقوعه والاصار ترجيا (قوله لا يكون) أي ليس تقدير الخبر في البيت الاول يكون ليصبر واجعا خبر
كان وقوله اعدم تقدم ان ولو الشرطيتين تعليل لهذا النفي وفيه نظرون تقدم ان اولو الشرطيتين ليس شرط الحذف كان
وابقاء خبرها وانما هو شرط اكثرته ولا محذور في كون هذا البيت من القليل (قوله ولكنه احتمال مرجوح لان حذف
العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل) وفي الشرح لان عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة
بالصفة وقد صرح المصنف بعثله في فصل ما من حرف الميم في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جليل **فوليت** (قوله
و زعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكي لعل أبالك منطلقا وتأويله عندنا على اضمحار يوجب عند الكسائي على اضمحار
يكون) في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزأين كما نقله يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل أبالك
منطلقا فكيف يؤول كلامه على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك عن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل وأقول في
كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند الي وثوق وأيضا اعتماد يونس في
كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل أبالك منطلقا وهو لا يقتضي ان لغية نصب الجزأين الجواز ان يكون ذلك على التأويل
المذكور (قوله وقد مر ان عقيل لا يفضون بها المبتدأ) عقيل بضم المهملة وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام على عل
المشدة اللام (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) هذا مجزيت صدره فقلت ادع أخرى وارفع الصوت مرة وهو من
قول كعب الغنوي في رثاء أخيه وقبله وداع دعيا ما من يجيب الى النداء * فلم يستجبه عند ذلك محجب ويقال استجابه
بمعنى أجابه وقيل التقدير فلم يستجب دعاءه على حذف مضاف وقيل الاستجابة بتعدي الى الداء بنفسه (قوله ومن فتح فهو
على من يقول المسال ليد بالفتح) يعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر (قوله وهذا تكاف كثير ولم يثبت تخفيف
لعل) وأيضا انه لا تعمل في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاد وقيل يجوز ان يكون لعل في البيت هي التي
تقال للعارف اللام للجر والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرج أو شبهه وهذا بعيد أيضا وقيل أراد
الحكاية كذا في الجني الداني (قوله وقولك رب رحل) قولك مرفوع عطفا على محل لولاي وكذا قوله نحوه وقوله
وجيران لنا كانوا كرام وهذا مجزيت لامرئ القيس صدره فكيف اذا مررت بدار قوم ووجه الممانلة بين مجرور
لعل وبينه على قول سيويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائدة لا يعمل هو ان كلاما من مجرور لعل والضمير بعد كان في محل
رفع على الابتداء (قوله فقيل الاصل هم لنا) يعني بتقديم المبتدأ على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدأ (قوله ثم وصل الضمير بكان
الزائدة اصلا حال لفظ لا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل) في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا
بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها قال اعذارا باصلاح اللفظ نشأ منه فساد هذه القاعدة وأقول الاعتذار عن
خروج فرد من قاعدة انما ينشأ منه اصلاح تلك القاعدة وتعيمها لا افسادها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب
الفعل لا يضر اذا كان لغرض كما في قولك انما قام أنتم ولو أني هنا بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها

وانما غير عاملة لكان مستقيماً وأقول لا بد أن يكون الغرض الذي استعمل اللفظ لاجله معتبراً عند العرب وذلك لما هو
معلوم عنهم في نحو انما قام أنتم لا فائدة الحصر لاني كان هم لا فائدة التنبيه على زيادة كان (قوله وقيل بل هو معمول لكان
بالحقيقة) ليس هذا عطف على قبل السابق حتى يكون تفريعاً على ان كان الزائدة لا تعمل شيئاً وانما هو عطف على صدر
الكلام بيان لقول مبين لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس معمول لكان في البيت الا ترى انه فرع على هذا قولين بالفاعلا
فرع على صدر الكلام قولين بها (قوله لعلما أضاعت لك النار الحمار المقيدا) هذا بعض بيت وهو قوله أعدتظربا عبد قيس
لعلما أضاعت لك النار الحمار المقيدا وسيد كره المصنف بتمامه قريبا وفي بعض شروح المفصل أي غرض هذا الشاعر
هيباء عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء وأضاعت بعمل لازما ومتعديا كما في البيت (قوله وفيها عشر لغات مشهورة)
في التسهيل وهي لعل وععل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهمل ورغن بالمجعة ولغن بالمجعة ولعلت وفي الجني الداني وفي
لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الالعلت وذكرهن ورعن وععل ورغن بالمجعة قال واختلف في الغين المجعة في تلك اللغات الثلاث
فقيل يدل من المهمل وقيل ليست بدلا منها قال صاحب رصف المباني وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلا من العين (قوله
أحدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه) في حاشية الفتازاني لعمل موضوع لتوقع محبوب وهو
الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها
كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله وقول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات انما قاله جهلا أو مخرفة واذك) في
الكشاف قيل الصرح البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقاقه من صرح الشيء اذا ظهر وأسباب
السموات طرفها وأبوابها وما يؤدي إليها وكل ما ذلك إلى شيء فهو سبب إليه كالأشياء ونحوه وفي تفسير البيضاوي ولعله
أراد ان يبين رصده في موضع عال يرصده فيه أحوال الكواكب التي هي أسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية فيرى
هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى إياه وان يرى فساد قول موسى بان اخباره عن الله السماء ينوقف على اطلاعه ووصوله
إليه وذلك لا ينافي الا بالصدور إلى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وبكيفية استنباطه انتهى وفي
الصحاح وأما المخرفة فكأمة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاق من الكذب (قوله والثاني التعليل أنبته جماعة
منهم لا تخف والكشاف وجاءوا عليه بقوله لا لئلا يعلمه يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك بضمه على الراء
ويصرفه للمخاطبين أي اذهب على رجائك) في الكشاف عند قوله تعالى لعلكم تتقون ولعل للترجي أو للاشفاق تقول لعل
زيدا يكرمنى وعلله يمني قال الله تعالى اعمله يندكر أو يخشى لعل الساعة قريب الا ترى الى قوله والذين آمنوا مشفقون منها
وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من القرآن ولكن لانه اطماع من كرم رحيم اذا اطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة
لجري اطماعه مجرى وعدده المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل بمعنى كى ولعل لا تكون بمعنى كى ولكن الحقيقة ما القيت
اليك وأيضا في دين الملوكة ان يقتصر وافي مواعيدهم التي يوطنون أنفسهم على اجتازها على أن يقولوا عسى ولعل
ونحوهما على مثله كلام مالك الملوكة أو يحى على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتشكل العباد كقوله توبوا إلى الله توبة
نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم فان قلت فعمل التي في الآية ما معناها وموقعها قلت ليست عماد كونه في شيء
لان قوله خلقكم لعلكم تتقون لا يجوز ان يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وحمله على
ان يخلفهم راجين للقوى ليس بسديد أيضا ولكن لعل واقعة في الآية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خلق عباده
وركب فيهم العقول وأزاح العلة في اقرارهم وتمكينهم وهذا هم التجدين ووضع في أيديهم زمام الاختيار فهم في صورة
المرجو منهم أن ينقلوا ليرجع أمرهم كما ترجحت حاله المرجي بين ان يفعل وان لا يفعل ومصدقه قوله تعالى لعلكم أتقوا
أحسن عملا وانما يلوو يعتبر من تخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختيار بناء أمرهم على الاختيار وفي حاشية الفتازاني
ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن للاطماع أي
الايقاع في الطمع اما لانه كلام الكرم الذي لا فرق بين اطماعه وجزمه بمحصل المطموع فيه أولا لانه كلام العظيم الذي
يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها على التكامل بكلمة عسى ولعل كما هو دأب الملوكة والعظماء ولا في الامعاء
الى

الى أنه لا ينبغي أن يتشكل العبادة في كمال الاجتهاد في العبادة والحاصل ان لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكرماء أو ليكون على دأب كلام العظماء أو ليتنبه العبادو بالجسلة فلما كان ما بعد لعل الاطماع عينة قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعطى به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعدهما بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجاعة من أئمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى جعلوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كانت اطماعا مثل لعلكم تفعلون أو لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعني صاحب الكشاف بان جهور أئمة اللغة اقتصر وافي بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها بمجرد معنى الفعلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا تراك تقول دخلت على المريض كي اعوده ولا يصح لعل وقوله ليست مما ذكرناه في شيء يعني ليست للشفاق وهو ظاهر ولا للترجي أما من جهة الخالق فلا تستلته وأما من جهة المخلوقين فلا نهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ولا للاطماع لانه انما يكون فيما يتوقعه الخاطب ويرغب فيه ولا يناله الا من جهة التكامل والتقوى بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجي للحالة الشبيهة به استعارة تبحية فالمشبه المحذوف المستعار له هي الحالة المخصوصة الشبيهة بالترجي في تردد أمرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قبل لم لا يجوز أن تكون لعل على أصل الترجي متعلقا بعباد أو أي عبيدوه راجين أن تصالوا الى أقصى غاية العبادة أو يخلقكم على معنى مقدر ارجاءكم التقوى فكون التقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقوله تعالى وبشرناه يا صديق نبيا أي مقدر انبؤته قلنا أما الاول فلانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالا بعد ونسب بين العباد والخالق الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بركم صفة أو مدحا منصوبا أو مرفوعا فيكون بمنزلة ن يقول اعبدوا ربك الخالق راجيا منه التقوى الرأى بتوسط الحال من فاعل اعبدوا وصف المفعول على ان تفهيد العبادة بركم التقوى ليس له كبير معنى وانما المناسب تقييدها بالتقوى واقترانها بها أو بركم ثواب التقوى وفيه من البعد ما لا ينبغي واما الثاني فلان المقدر والمولى حال الخلق هو التقوى لا رجاؤهما ألا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستعارة أكثر وافصح فلا يكون العدول عنها سيما مع تسكف وتعسف شديد وان كان لها وجه جواز ثم في الحاشية فان قيل عند أصحابنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاسنار ماها وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينفي تعليل فعل الله تعالى بالفرض فما يصنعون بل لعل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع جعلها على ترجي العباد فلما يجعلونها للطلب وهو لا يستلزم وقوع المطالب على ما تقرر في علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان منع التعليل بالغرض العائد الى العباد بعبد جدا لمخالفة كثير من النصوص اه (قوله ولهذا علق بها الفعل) في الجنى الداني وذ كر الشيخ أوحيا ان به ظهر له ان لعل من المعلقات لافعال الغايب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما يدريك لعله يزكي ثم قال وقفت لابي على الفارسي على شيء من هذا (قوله في الآية بحث سيجي) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة (قوله لعلك يوما ان تلملمة) هذا صدر بيت بحجزه * عليك من اللاء بعدك ابدا * وألم نزل والملة التنازلة من فازل الدهر والجدة بالجيم والادل المهملة الساكنة قطع الانف أو غيره من الاطراف تقول منه جدته فهو اجدع بين الجدع والاثني جدعاء وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة والراء من الخروع بفتحين وهو الضعف وما ضربه خرع بالكسر (قوله فقول لها قول لا ريفقا الخ) ريفقا بالقاء من الرفق وفي بعض النسخ بالقاف من الرفقة وفي الصحاح والزهري أول صوت الحمار والشهيق آخره لان الزهري ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد فرير وفر والاسم الزهرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال أعول أعوا والاول والاسم العويل (قوله بد الى الخ) تقدم الكلام عليه في ادا (قوله وبدلت قرحا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذوالقروح وهي جراحات في الجسد كالدمامل وذلك ان أباه حجر الكندي كان طرده لاجل عشقه عبيزة وتشبيبه بها في اشعاره لما قتل المذبح جرحا إلى امرؤ القيس على نفسه ان لا يأكل لحما ولا يشرب خمر حتى يأخذ بنار أبيه فخرج الى قيصر مستصرخا به على المذبح كرمه وأنزله فشقته ابنة قيصر فكان يأثمها وكان الطرمخ بن قيس الاسدي الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فهرب فادركه الطلاب عند انقره أو دونها قال الجوهري وانقره موضع فيه قاعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة قال به اياها فتقرح لحمه ومات ودأما بنقديم الميم وفي بعض النسخ دأما والمنايا

جمع منية وهي الموت والابوس جمع بؤس وهو الشدة وفي الشرح فان قلت لعل تختص بالممكن وتحول المتبنة شدة بحيث
 لا يقع ليس يمكن قلت جعله لقوة طعمه من قبيل الممكن (قوله ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً له أو معمولاً
 لما في حيزها) يعني ان هذا التعليل الذي ذكر لعدم دخول لعل على الماضي لا يفترق الحال فيه بين ان يكون الماضي معمولاً
 لعل بان يكون خبره انحول لعل الله اطعم ولا بين ان يكون غير معمول لها واقعا بعد انحول لعل انما ضاعت فقول المصنف
 أو معمولاً لما في حيزها ليس على ما ينبغي والصواب أو في حيزها (قوله فليت كما قال الخ) في الشرح ثبت فيما رأيت من
 نسخ هذا الكتاب من توي بآيات الياء خطأ وهو اما ان يكون مثبتاً على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان
 يكون مثبتاً على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما في الوقف على قاضي المرفوع نحو هذا قاضي بآيات الياء وكذا لو كان مجروراً
 (قوله فغيره اما محذوف تقديره كفا) في الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفاً يصح كونه خبراً عنهما اذ هو مصدر صالح
 للاخبار به عن التنسين وغيرها وأقول وعلى هذا جاز ان يتعلق عن كفاً فالمدكور وفي جعل المصنف مرفوعاً لعل لا توي
 نظراً لوجه حيث نزل رفع الماء وجوابه ان هذا على نصب الماء لعل على رفعه (قوله واما مرفوع) هذا معطوف على اما محذوف
 (قوله ويروي بالنصب) عطف على يروي بالرفع (قوله ومرفوع على الوجهين مرفوع) أحد الوجهين بنصب شرك على انه اسم
 لليت محذوفة والثاني نصبه لي العطف على اسم ليت (قوله وان علقه بكفاً محذوفاً على وجه مرذوكره فلا اشكال) ذلك الوجه
 هو ان شركاً بالرفع معطوف على خيرك وخبره محذوف تقديره كفاً ~~لكن~~ (قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم
 ويرفع الخبر) في الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالاً من الضمير
 المستتر في ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف وأيضا فالضمير لذكر والظاهر ان يكون حالاً على تقدير
 مضاف أي مفسر لكن في حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب في
 قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب في الاول ومضافين في الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع
 أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايقان على حذف فهم ما في قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول ولما أتيت الثالث
 عما هو الحال في الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم قضية ولا بأحسن لها والاصل ولا مثل أي حسن
 لها فلما أتيت بأحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولأن ان تقول الاصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على
 نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازاً او حينئذ فلا يكون فيها الا حذف مضاف واحد وبصير نظير قول العرب كنت أظن
 العقب أشد لسعة من الرنور فاذا هو اياها على تأويل ابن الحاجب فانه أعرب اياها حالاً على ان الاصل فاذا هو موجود
 مثلاً فحذف الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور
 منصوباً اهـ وللصنف تعلق مستقل على قولهم الدليل لغة ذكرفيه أربعة أوجه آخر (قوله وفير بان ينصب لمابعد
 حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها) في الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب
 الحكم المخالف للحكم المنقذ موجد مقصود الاستدراك فاذا لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من
 أول الامر بان ما يأتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلاً
 وأفاد الحرف المخالفة في ابتداء الامراجالا (قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكناً
 لكنه متحرك أو ضله نحو ما هو أبيض لكنه أسود) اعلم ان النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبري آخر في النسبة
 الايجابية أو السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يتمتع اجتماعهما في محل واحد من
 جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون في الضدين الحقيقيين والاسود والابيض والمتحرك والساكناً في
 الضدين المشهورين والمتخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالخلاء والبياض
 والقبام والشرب واذا انقرر هذا علم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضاً لقولنا ما هذا ساكناً اللهم الا ان يقال انه مناقض
 بالمعنى اللغوي وهو مراد المصنف (قوله منهم صاحب البسيط) هو ابن أبي الربيع السبتي (قوله وقال الفراء أصلها لكن
 أن فطرحتم الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين) في الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة للملاقة
 ساكن كلاًهما غير مقيس فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذف النون لاجتماع الامثال

لكان فيه تقليل لمخالفة القياس وأقول هذا وإن كان فيه تقليل لمخالفة القياس إلا أن فيه زيادة في العمل وهو نقل حركة
 الهمزة إلى الساكن قبلها ومخالفة للأصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا تقدير له والذي يحسم
 هذه المادة أن عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون للملافة ساكن انما هو للتركيب بعد الوضع وما نحن فيه
 تركيب قبله وانما إخبارنا حذف نون لكن لا لنقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن لذلك كافي البيت الذي ذكره
 (قوله فلو كتب ضياء الخ) ضيبا أي من بني ضبة والزنجي بضم الزاي وفتحها واحد الزنج كسروا وفتحوا والزنج جبل من السودان
 والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالجفلة من القرس وفي المطول واللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون
 استعارة وأن يكون مجازا من سلا بابتدأ ينحو المشفر على شفة الإنسان فان أراد تشبيهه بمشفر الإنسان في الغلط فهو
 استعارة وإن أراد به إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسل على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فجاز مرسل (قوله ولكن
 من لا يلق أمر الخ) الأمر هنا بمعنى الشيء وينوبه يصيبه والعدة بضم العين المهمة مأخذ للحوادث من مال أو سلاح
 والاعزل الذي لا سلاح معه (قوله ولكنني من جها العميد) تقدم الكلام عليه في اللام المفردة ❦ ولكن ❦ ساكنة
 النون (قوله وخفيفة بأصل الوضع) في الشرح قدم أنها تكون مخففة من الثقيلة وانما تدخل لذلك على الجملتين فانظر بما إذا
 تميزا لخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة (قوله ان ابن ورقاء الخ) ورقاء اسم رجل والبواد جمع بادية وهي الحدة والوقائع
 هنا جمع وقعة وهي القتال والحرب تؤنث يقال ومعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب
 قال المازني لانه في الأصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر ❦ وليس ❦ (قوله كلمة دالة على نفي الحال وتبني غيره
 بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله) قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس لانه في مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في
 الماضي وقال تعالى ألا يوم يأتيهم ليس بمصر وقاعهم في المستقبل وجهور النحاة على أنها نفي الحال قال الاندلسي ليس
 بين القولين تنافي لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو زيد قائم واذ قيد بزمان
 من الأزمنة فهو على ما قيد به انتهى (قوله نوافلات ما يغيب الخ) الضمير المحرور عائذ النبي صلى الله عليه وسلم لان التثنية
 من قصيدة الأعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والنوافلات جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب ويغيب بضم أوله وكسر
 المعجمة مضارع أغيب من الغيب بكسر المعجمة وهو ان ترد الأبل المماء يوما وتده يوما وفي الصحاح وأغينا فلان أتا غابا وفي
 الحديث أغبوا في عيادة المريض وأربعوا يقول عدا يوما ودع يوما وأدع يوما وعدا اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت
 ان عطائنا صلى الله عليه وسلم لا تأتي يوما وتقطع يوما بل تأتي كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنائل مثله (قوله
 فعل بالكسر ثم التزم تحفيظه) في الصحاح وأصل ليس ليس بكسر الراء فسكنت استثقالا ولم تغلب ألفا لانها لا تتصرف
 من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال وفي شرح الرضي وأصل ليس ليس كما يقال علم في علم والترامهم تخففها
 بالاستكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس لمخالفة الأخوات في عدم التصرف (قوله ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف)
 قال الرضي ولا يجوز أن يكون مفتوح الراء اذا الفتح لا تصدق في العين تخفيفا (قوله الا في هيئ) أي حسنت هيئته
 مأخوذة من الهيئة (قوله وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجاعة والصواب
 الاول بدليل لست ولستما واستن وليسوا وليسوا وليست) قال الرضي وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف قال أبو علي
 في أحد أقواله انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد أعادت حركة الميم الباء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب
 ان ذلك لم يفارقه أخواته في عدم التصرف قال أي أبو علي وأما الخاق الضمير به في لست ولستما فلتشبهه بالمعلول لانه على
 ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا (قوله وان اسمها ضمير راجع لبعض المفهوم مما تقدم) في الشرح ولا يرد على هذا
 ما ورد على قاموا ما خلاز يد اعند من جعل الفاعل فيه ضمير يعود إلى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي
 فتشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه وأقول قد ذكرنا في حاشية هذا الإراد
 وبيننا انه لا يرد هناك أيضا (قوله وهذه المسئلة) كانت سبب قراءة سيبويه الضحو) حكى ابن السبكي في كلامه على
 ألفاظ الموطأ ما يقضي ان سبب قراءة سيبويه الضحو غير هذا وذلك انه قال يروي ان سيبويه قال لجناد بن سلمة ما تقول في
 رجل رعى في المسئلة فقال له جناد لحنيت يا سيبويه لا تقل رعى انما هو رعى فحبل سيبويه وقال سأقرأ عملنا لحنيتي

معه ونهض الى الخليل فيسكن اليه فقال الخليل زعم هي القصيدة ورعف لغة غير فصيدة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك
سبب براعته في صناعة النحو وانتهى في الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما
يدرك من النحو وضم العين التي حقه ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالقل وأقول بطلق النحو على ما يتناول ذلك
أيضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال انما تعلم الكسائي النحو على كبر وكان
سبب تعلمه انه وشي يوما حتى اعيانهم جالس الى قوم ليس تريح فقال قد عيت بالمشد يدغيرهز فقالوا لا تعجب السنا وانت ظنن
قال وكيف قالوا ان أردت من التعب فقل أعيت وان أردت من انقطاع الحيلة والخير في الامر فقل عيت مخففا فقام من
فوره وسأل عن من يعلم النحو فارشده الى معاذ فلزمه حتى أنفذ ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن أحمد وقال له
من أين أخذت علمك قال من أفواه العرب من الحجاز ونجد وتمامة فخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قينة من الحبر في
الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قدمات وجلس موضعه بونس فحرت بينهما مسائل أقره بونس
فيها وصدره موضعه (قوله غم وأدج الناس) في التصحيح أدج القوم اذا ساروا من أول الليل والاسم الدج بالضم يرك والدجة
والدجلة أيضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان ساروا من آخر الليل فقد ادجوا بالفتح والاسم الدجة والدجلة (قوله
وأجيب بان المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي الاظننا ضعيفا والاغترار اعظيما) في المطول أي ظننا حقيرا
ضعيفا اذا ظن مما قبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوع لا للتأكيد وهكذا يحمل التفكير على ما يفيد
التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفروق يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس مصدر ينظر محققا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبينه لا حاجة الى ما ذكره بعض النقاد
من انه محمول على التقديم والتأخير أي ان ضم الاظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قوله ضربت زيدا محمول على
حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يحري مجراه كالتهديد والشرع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير
المستثنى كالتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانت ما فعلت شمساً غير الضرب انتهى (قوله هي الشفاء
لدا في الخ) هذا البيت لحشام أخى ذى الرمة والداء المرض ههنا منزهة أصلية والظفر الفوز والبذل بالهجة الاعطاء (قوله ابن المفر
الخ) المراد بالاثم ههنا برهة بن الصباح صاحب الغيل الذي قصد تحريك الكعبة وقيل له أشرم لانه كان مشروما الانف
(قوله ومقتضى كلامه انه لو لا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر) وجسه الظاهر هو انه لا مانع من حوازه حذفه مع تقديره
منفصلا وفي الشرح أما ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالانصال فقال ثم حذف لاتصاله وأما ان فيه نظرا
فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وثبت فيبحث عن العقل فيه هل هو كذلك عند العرب

﴿حرف الميم﴾

(قوله فاما أوجه الاسمية) في الكشف وما عام في كل شيء فاداعلم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال
التفتازاني أي يصح إطلاقه على ذى العقل وغيره عند الامام سواء كان الاستفهام أو غيره واداعلم ان الشيء من ذوى العقل
والعلم فرق بين وما يخص من ذوى العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما غير العقل واستدل على اطلاق ما على ذوى العقول
باطفاق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قبل من ان يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن
يقال الذي عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار
الصلة أعني يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر منه ما امر اده شيء ما ليصح في موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم
مدلول من ولينقع وصفه بيعقل مقبدا غير انما قبلنا ممل (قوله لما نافع الخ) اللبيب العاقل والجمع الباء ونفعه مرفوع بيبعد
والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر تنكس (قوله ربحا تنكره النفوس الخ) هذا البيت من قصيدة لامية ابن أبي الصلت
من بحر الخفيف والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله عبر النفس عند كل علم * ان في الصبر حيلة المحتال
لا تصيق بالامور فقد يكسب غماؤها بغير احتيال والملم النازل والغما بالممثل الغم والغمة والفرجة بفتح
الفاء

الفاء انطرح من المسم قال في الصحاح والفرجة التفتي من المهم وانشد البيت والفرجة بالضم فرجة الحائط وما أشبهه
والعقال الحبل الذي يشده يد الدابة لمنعها عن القيام ووجه التشبه هو السهولة والسرعة (قوله وفي هذا انابة المفرد عن
الجمع) لانه اناب الامر عن الامور (قوله وفسه وفي الاول انابة الصفة الغير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعدها صفة له)
يعني وقد حذف وأبقيت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور أعني من الامر لان
أطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور
صفة لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف هي قوله من الامر فانه قال ان
النواة اختاروا كونها موصوفة لتلايلهم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا
بالشرط المذكور في باب الصفة قال الرضي هذا قوله ولا يمنع ان تكون من متعلقة بتكره وهي التبعيض كما في أخذت
من المدرهم شيئاً وقوله له فرجة صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين تكره معنى تشمت وتنبهض (قوله فنانكرة
تامة تمييز والجملة صفة) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف
هي الناقصة وقد ذكر هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة (قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل
والجملة صلة) قال الرضي ويضعفه قلة وقوع الذي مصرح به فاعلنا نعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجتماعها في فاعلها هي
لان هي مخصوصة (قوله وقيل غير ذلك) في الجني الذي واذا جاء بعد ما الواقعة بعد نعم وبئس فعمل فعمرة مذاهب
وذكر القولين الا الذين ذكرهما المصنف وثمانية آخر (قوله والتفسير الاول رأى الزمخشري وفيه ان ما حينئذ للشخص
العاقل) في الكشف وقال قرينه هو الشيطان الذي قبض له في قوله نقيض له شيطان افهوله قرين يشبه له قوله قال قرينه
ربنا ما أطعته هذا ما لدى عتيد هذا شيء لدى وفي ملكتي عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا يسوقه وآخر يشهد عليه وشيطان مقرونا
به يقول قد أعددت لجهنم وهياتها يا غواقي واصلا في الشرح وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة بحتم رجوعها الى كتاب
السيات أو الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيات هو سائقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها والاشارة
حينئذ الى ما عدله من العذاب فاطلاق ما في هذا القول وفي أحد الاحتمالين القول الثاني على بابها من استعمالها فيما
لا يعقل (قوله جزم بذلك جميع البصريين الا الانحس) قال الرضي ومذهب سيديوه ضعيف من وجه وهو استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادرجة فاعلها هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه (قوله وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة)
قال الرضي وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوب مع عدم ما يسهل مسدداً وأيضا ليس فيه معنى الابهام اللائق بالنجب كما كان
في تقدير سيديوه وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان
جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى النجب نعم ما أدراك ما يوم الدين وأندري من هو قبل
مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى النجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت اه (قوله فأنصب على
التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري) في الشرح أو رد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يميزه
لان التمييز لبيان جنس المميز وأجيب عن مساواة الملمض لان المراد به اني له عظم فهذا الاعتبار حصل التمييز (قوله
وذلك على قراءة أبي عمرو وألصق) في البحر وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأصحابه وابن القعقاع - مرة الاستفهام قالوا يجوز ان
تكون ما استفهامية مبتداه أو لصح بدل منها وان تكون منصوبة بمضمر يفهم جثمت به أو لصح خبر مبتداه المحذوف ويجوز
عندي في هذا الوجه ان تكون ما موصولة مبتداه وجملة الاستفهام خبرا ذال نقدا هو الصبر أو الصبر هو فهو رابط
كما تقول الذي جاءك أزيد هو وعلى هزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتداه والخبر الصبر ويدل عليه قراءة عبد الله
والاعشى صبر ويجوز عندي ان تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء أو في موضع نصب على الاشغال
وهو استفهام على سبيل التخيير لما جاؤ به والصبر خبر مبتداه المحذوف (قوله وأما من قرأ الصبر على الخبر فاموصولة
والصبر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جثمت به صبر) في الشرح ظاهر كلامه انه ينعين على قراءة الصبر بدون هزة
الاستفهام ان تكون ما موصولة والصبر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية
مبتداه وجثمت به خبره وقوله الصبر خبر مبتداه المحذوف أي هو الصبر وما اعتضده من قراءة ما جثمت به صبر لا دليل فيه

اذا الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه اهـ وأقول بعد ان تسلم ان ظاهر كلامه تعيين ان ما موصولة والصبر خبرها النفاطال
ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شيء فيه وقد ذكره هذين الوجهين أبو البقاء وعبارته
ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان أحدهما استفهام أي ضافى المعنى وحذفت الهمزة للعلم بالثاني هو خبر في المعنى فعلى
هذا ما معنى الذى وجتم به صلته والصبر خبرها ويجوز ان تكون ما استفهاما والصبر خبر مبتدأ محذوف (قوله فتلك ولاية
السوء الخ) المكث بتبليث الميم واسكان الكاف اللبث والعناء بالمهمل والمدة التعب (قوله بأبى الاسود الخ) الطارقات جمع
طارق وهو الذى يأتى ليلًا والد كركسر المجمة وفتح الكاف جمع ذكرى (قوله وأما قراءة عكرمة وعيسى) عكرمة بكسر الراء
المهملة هو أبو عبد الله مولى ابن عباس يروى عن مولاه وعائشة وأبى هريرة توفي سنة ست ومائة والعكرمة فى اللغة أخت
الجسام وفى الشرح عيسى هو ابن جبر الاسدى المقرى الكوفى صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر الثقفى
القصوى مات سنة ست وخمسين ومائة وأقول الظاهر الذى لا يبدل عنه الدلائل ان المراد هنا الثقفى النضوى لانه الذى كان
له اختبارات فى القراءة تفارق قراءة العامة ويستكرها الناس وكان ذات تعبير فى كلامه واستعمال الغريب فيه وفى قراءته
ولاشك فى غرابة هذه القراءة فان قيل الثقفى ليس معدود فى القراءات قد ذكره أبو عمرو والثانى فى طبقات القراء وذكروا
عن يروى عنه فى القرآن الاصحى والخليل بن أحمد وذكر عن أبي عبيدة معمر بن المنثى قال وضع عيسى بن عمر كتابين فى النحو
سمى أحدهما الجامع والاخر المكمل فقال الخليل بن أحمد بطل القوي جميعا كله * غير ما أحدث عيسى بن عمر ذلك اكل
وهذا جامع * فيه اللسان شمس وفقر وذكر عن القتيبي انه مات سنة تسع وأربعين ومائة وقال ان عيسى بن عمر الهمداني
صاحب كتاب الحروف مات قبل الحسين ومائة وهذا خلاف ما فى الشرح (قوله على ما قام يشتمنى الخ) يشتمنى بالضم والكسر
لان شتم جاء من باب نصر وباب ضرب والشم خلاف الكرم وتمرغ غمك (قوله انا قلنا بقتلنا الخ) السراة بفتح السين المهملة
جمع سرى وهو السيد وقبل اسم جمع واللواء بكسر اللام والمد العلم (قوله وهو بعيد لان الذى غفر له هو الذنوب وبيعد ارادة
الاطلاع عليها وان غفرت) قال أبو حيان الطاهر ان ما فى قوله بما غفر لى ربي مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذى
والعائد محذوف تقديره بالذى غفر لى ربي من الذنوب وليس هو بجيد اذ يؤول الى معنى علمهم بالذنوب المغفورة والذى يحسن
تقى علمهم بغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفى تفسير البيضاوى وانما تبنى علم قومه بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها
بالدخول فى الايمان والطاعة على داب الاوامر من كظم الغنظ والترحم على الاعداء أو ليعلموا انهم كانوا على خطا عظيم فى
أمره وانه كان على حق وما خبرية أو مصدرية والباء صلة يعلمون أو استفهامية جاءت على الاصل والباء صلة غفر أى باى شيء
غفر لى ربي بماهاجرة عن دينهم والمصارحة على أدبتهم وفى الشرح لا نسلم ان ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هى
عبارة عن الغفران والمعنى ياليت قومي يعلمون بالغفران الذى غفره لى ربي سلمنا اننا عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه يعبد
ارادة الاطلاع عليها مطلقا فيجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته اهـ
وأنت خبير بان عدم تسليم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وان كون الغرض الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه
لا يلائم المقام (قوله ولا رما السكره الواقعة فى غير الاستفهام والشرط لا تسعنى عن الوصف الا فى بابى التبعج ونعم وبئس
وفى نحو قولهم انى محال أفعل على خلاف ففى قدمر) هذا التعليل عطف على قوله ادا المبدل ومجموعهما ماعلة لا يكون رجمته
ليست بدلا من ما واصل كلامه ان رجة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما استفهاما وحب اقتران رجة بهمزة الاستفهام وان
كانت غير استفهام وجب وصف ما وكلاهما مفقود ههنا سقط قوله فى الشرح هذا لا مدخل له فى الاعتراض فان مدعى
الامام ان ما للاستفهام التبعج فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا فى الابواب الثلاثة فان
قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعة فى غير الاستفهام الحقيقي فيجبه الاعتراض قلت لو اراد ذلك لانتقض بصور كثيرة كقوله
تعالى وما تلك يمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقى ولم توصف ما فيه بشئ اهـ وفى اعراب السفاقي ما زائدة
للتوكيد وزادتها بين الياء وعن ومن والكاف وبين مجرور وانها شئ معروف فى لسانهم وذهب بعضهم الى انها نكرة تامة
ورجة بدل منها كانه قيل فبئس اثمهم ثم ابدل على سبيل النوضم وقيل استفهامية قال الرازى قال المحققون بدخول اللفظ
المهمل الوضع فى كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهما يجوز ان تكون ما استفهاما للتبعج تقديره فباى رجة انتهى وما قاله

من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى لمسلم لكن لا نسلم أن زيادة ما ونحوها لثابت كبد من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتها لذلك في لغتهم ثم إن جعله ما استفهامية يستلزم أن تكون مضافة لرجة ولا يجوز إضافة ما الاستفهامية ولا غيرهما من أسماء الاستفهام إلا ما اتفقاؤكم على مذهب أبي إسحق فإن قيل يجوز أن تكون رجة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم إعادة هزة الاستفهام في البديل وقد قال الزجاج في ما هذه أنها صلة فيها معنى التثنية كيد باجاء النصوين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل أبو البقاء عن الاخفش وغيره أنها نكرة بمعنى شيء وما قاله الرازي قد نقله الغزوي عن ابن كيسان انتهى ما في أعراب السفاقي (قوله ولأن ما الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله لهذا وجوهر سماعه ليكون رجة ليست عطف ببيان من ما والاشارة بهذا الكون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رجة عطف ببيان من ما فإن كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وإن كانت استفهاما ما الاستفهامية لا توصف وما لا توصف لا يعطف عليه عطف ببيان (قوله فإذا ركبت ما الاستفهامية مع ذالم تحذف الفها) في الشرح وقع في معجم مسلم في حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا فلما بلغني أنه توجه قافلا حضري هي وطفت أن ذكر الكذب وأقول بيم ذا أخرج من خطه بحذفه الالف من ما مع كونها مركبة مع ذافعه وهذا من قبيل الشاذ انتهى (قوله ألا تسألان المرء إلى آخره) هذا البيت أول قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ذم الدنيا والهدايا والنخب النذر والمدة والوقت وفي الشرح يجوز أن يكون المراد بالمرء شخصاً معيناً كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليدي ويحاول يريد أي ما دأب يريد بسببه في تخصيص المسال أنذر يريد أن يقضيه و يوفي به أم سببه ذلك صدر على غير بصيرة والنخب هنا النذر (قوله فسامتد ابدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجمله بعده) في الشرح هذا غير متعين لاحتمال أن يكون ما ذا كاله اسماء واحداً مرفوعاً على أنه مبتدأ ويحاول خبره والابط محذوف أي يحاوله ومثله في الشعر جازر ونخب بدل من المبتدأ ويحتمل أن يكون ماذا كله في محل نصب على أنه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت يبطله رفع البديل قلت لا يكون نصب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدأ ضمير انتهى وفي شرح الرضي ولقائل أن يمنع محيى عذا موصولة مطلقاً ويحكم في ما دأب صمت يزادتها وأما رفع الجواب في قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البديل في قوله ألا تسألان المرء ما دأب يحاول يحب فيقفى أم ضلال وباطل فلائن ما مبتدأ والفعل بعد هذا المزيد خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذاهنا موصولة رفع الجواب والبديل في الفصح المشهور ولوجاز أن يدعى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال وإن ذلك يجوز وإن لم يكن كثيراً لم يجز دعوى عدم النطباق بين البديل والمبدل منه فوجب أن يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية وأما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر وتجرد الجملة الخبرية في نحو ما ذا يحاول كثير غالب فعرفت أن الجملة صلة لذا خبر ما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وانما قل محيى الضمير المصوب في الجملة التي بعده من بين الموصولات للزومها ما الاستفهامية أو من لا زال تكون موصولة الأوقباها أحدها وكان الثقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر فكان التحقيق بحذف الضمير الذي هو صلة أولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة أهم في السعة دون صلة غير هالتناقلها بالمضاف إليه (قوله وهو أنج الوجهين في وبسألونك ماذا ينفقون قل العفو فممن رفع) الذي رفع هو أبو عمرو وابن كثير في رواية وضمير هو عائذ إلى كون ما مبتدأ وذال اسم موصول والوجه المرجوح هو كون ماذا كله استفهاماً منصوباً بينفقون ووجه الرجحان أن العفو حينئذ خبر مبتدأ محذوف والأصل أن يطابق الجواب السؤال في اسمية الجملة أو فعلية وذلك في الوجه الأول دون الثاني كقولك لما ذا جئت لان الف ما الاستفهامية لا تثبت مع وجود الجار (قوله يا خضر تغلب ما دأب بال نسوتكم) هذا صدر بيت عجزه لا يستفحق إلى الذين تمخناوا الخضر بضم الخاء المجهمة واسكان الزاى بعدها جمع أخزر وفي الصحاح الخضر ضيق العين وصغرها ورجل أخزر بين الخضر ويقال هو أن يكون الإنسان كأنه ينظر بمؤخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب أبوها تغلب بن وائل وأبال الحال ويستفحق بمعنى يقفن أو بمعنى يقفن من قولهم فلان ما يستفحق من الشراب أي ما يكف عنه والذين ثنية دير وفي الصحاح ودير النصاري أصله الواو والجمع اديار وفي القاموس أنه من ذوات الياء وفي الشرح والقنن الشوق وهو منصوب على أنه مفعول لاجله أن جعل يستفحق بمعنى يقفن أو على أنه تمييز على النسبة أن جعل يستفحق بمعنى

يكف عن الاصل لا يستفيق ثمنان والى الذين متعلق بثمنان المذكوران يجوز ان يقدم مفعول المصدر عليه اذا كان ظرفا
أو بجمله محذوفا ان منعناه ويجوز ان تكون ما استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستفحق استئناف ويجوز
ان يكون حالا من المن والعاقل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار أى أنكرها فى هذه الحالة وجاز وقوع انخال من المضاف
اليه لان المضاف كجزءه (قوله دعى ما دعا علمت الى آخره) قال الرضى وقد جاء ازايدة بعد ما الموصولة وأنشد البيت وهذا غير
ما قاله المصنف ان ما ذا مجموع اسم موصول (قوله ولا علمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو) قيل عليه الباء مضمومة
لا مكسورة لان الكسرى باقى آخر البيت والمعنى على الخبر لا الاستفهام أى دعى ما علمت ونبتنى عما جهلت (قوله أنورا
سرع ما ذا يا فروق) هذا مصدر بيت لرغبة الباهلى هو بالزاي المضمومة والغين المجعزة وعجزه وحبل الوصل منتكث حذف
ونورا بفتح النون وسكون الواو وفروق بفتح الفاء فى أوله اسم امرأة أو صفة مرخم فرقة بمعنى خائفة ومنتكث بمثالثة
فى آخره أى منتقض والخديق بالحاء المهملة والذال الهجاء المقطوع (قوله يقال سرع ذاخر وبأى أسرع هذا فى الخروج)
فى الشرح الظاهر ان خروجا يتميز أى سرع خروج ذا منسل تصبب يد عرفا وأما جعل سرع بمعنى أسرع وخروج منصوبا
على ترع الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا أن يقال هذا تفسير معنوى لان خروجا منصوب على التمييز
(قوله قال الفارسى يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ما ذا كلة اسما) فى الشرح وأحسن من هذين التفسيرين
ان يكون نورا مصدرا منصوبا بفعل محذوف والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عائدا الى نورا والجملة صفته
وما ذا مبتدأ والخبر والاستفهام تهجى أو انكارى (قوله والتحقق ان الاسماء لا تزداد) هذا اشارة الى رد الوجه الاخير
والذى قبله (قوله ان العقل الى آخره) العقل هنا الالدية وضميرها عائدا اليه باعتبارها أو أنشد البيت صاحب الباب
بتد كبير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحسنى حتى يقتل ومعنى البيت ان طولب بالعقل نطق اداءه وان حبسنا للقتل
قصا صانح حبس أنفسنا لذلك الحسنى الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهدان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده وأما
قوله ان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذف منه جملة الشرط بدون الاداة وأقول قول المصنف أى ان يكن العقل
وان يحبس حسبنا ظاهرى ان كلاً منهما شاهد لان فى كل منهما حذف فعل الشرط (قوله والارجح فى الآية انها موصولة وان
الفاء اخلة على الخبر) تدخل الفاء فى خبر الموصول تنبيهه لجزء الشرط تشبيهه الموصول بكافة الشرط وتشبيه صلته بجملة
الشرط فان قيل الشرط وما يشبهه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والآية ليست كذلك قيل قد أجاب ابن الحاجب
عن هذا بان مسببه الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
فلهم أجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الاتفاق وقد يكون باعتبار الخطاب الثانى والاخبار به نحو ان أكرمتمنى اليوم
فقد أكرمتمنى أمس فان الاكرام فى أمس ليس مسببا عن الاكرام فى اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به أى ان أكرمتمنى
اليوم اخبرتك باكرامى لك أمس ومنه الآية فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون
الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كفى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملائكم الملافة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملافة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون
النعمة منه لازم لحصول معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفى البحر وما موصولة صلته بكم والعامل فعل
الاستقرار أى وما استقراركم ومن نعمة تفسيرها والخبر فى الله أى فهم من قبل الله وأجاز الفراء والعوفى ان تكون ما شرطية
وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما يمكنكم من نعمة وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها فى باب
الاشتغال أو متاوة النافية مدلولها عليه بما قبله نحو بلا قوله فطلقها فاست لها بكفوء والايم لم مفرق الحسام وحذفه
بعد ان غير متاوة بلا مختص بالضرورة انتهى فقول المصنف الارجح ليس على ما يبنى لاشعاره بان كون ما شرطية راجع (قوله
وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) فى الشرح يعنى ان كون ما فى
هذه الآية شرطية زمانية ظاهرة ونحن لانسى ظهوره بل هى محتملة للزمانية ولأنه قول المطلق على حد سواء يستعمل ان يكون
التقدير أى زمن استقاموا أى استقامة وقوله أى استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضى انها مصدرية ظرفية لا شرطية
زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير اصناعيا وأقول امارات ظهور الفاء فى فاستقيموا لان المصدرية الزمانية

لاحتجاج الى الفاء وقصد من رد قول أبي حيان في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية أي استقيموا لهم مدة استقامتهم ورد قول الخواري انما شرطية غير زمانية فانه قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والخبر استقاموا وليكم متعلق باستقاموا والفاء جواب الشرط (قوله وما يامر لوردت الى آخره) في الشرح يمكن أن يقال بأس فعل ماض أصله بنس بكسر الهمزة يقال بنس فلان اذا أصاب بؤساً أي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد بكسر هاء ولو مصدرية وهي وصلتها فاعل بنس والاسناد مجاز اذا المراد انما ما بنست بسبب رد التحية ثم اسند الفعل الى الرد الملبس لها وأصل عابها عابها أو عابها الى انه مقلوب العين ومخذوها (قوله ورد عليهم ابن مالك بصوقل ما يكرور الى ان أبدله) لان أبدله مستقبل (قوله وأجيب بأن مبرط كونه للحال انتفاء ترينة خلاصه) يعني وهنا وجد ترينة خلاصه وأجيب أيضا بان التقدير قل ما يكون لي قصدا ان أبدله (قوله وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاء لهم الغنم) فان قيل جاز أن يكون بمعنى الذي ويكون المراد به الماء الذي سقاء عنهم أجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا (قوله ومنه بما كانوا يكذبون) وليست هذه بمعنى الذي الى آخره وقوله ومنه ان أريد الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله أصله مدة دواي حيا الى آخره وفي الشرح يمكن أن يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها محتمل أن تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا أي الاستطاعت أي قدر استطاعتي وأقول لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا أيضا (قوله اجارتنا الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا انما غريمان ههنا * وكل غريب للغريب نسب والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه أي أصابه وعسيب اسم جليل (قوله ولو كان معنى كونه زمانية انما ساندل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اعمالم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت) في الشرح ظاهر كلامه انما ساندل على الزمان بطريق النية والتحقيق انما لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصلة ولا بطريق النية وانما الدال على الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعده حذفه يفهم بقرينة وأقول لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النية لانه حذف منها زمان مضاف فدل عليه القرينة وأقيمت هي مقامه وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق وعرف بذلك لكثرة سكوته وصمته كان يعمل الى تقدم على ابن أبي طالب رضي الله عنه قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعراب اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد أكرمه بأديب ولديه المعتر والمؤيد من غريب ما وقع ان من شعره يصاب العتي من عشرة من لسانه * وليس يصاب المرء من عشرة الرجل فثرت في القول نذهب رأسه * وثرته في الرجل تبرأ على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما ايا أحب اليك ابناي أم الحسن والحسين فقال والله ان قنبر اخادم على خير منك ومن آبائك فقال المتوكل لا تراكمه سوا لسانه من قضاء ففعل ذلك به فمات وقيل أضر المتوكل الاثر فدا سوا بطنه حمل الى داره فمات بعد غد ذلك اليوم نجس خصالون من رجب سنة أربع وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائتين فكان أول كلام المتوكل مع ابن السكيت من احاث صار جدا (قوله منا الذي هو مان طر شارب * الى آخره) هذا البيت لابي قيس بن رفاعه الاوسى شاعر جاهلي وقيل قيس بن رفاعه يرقى قومه اهل كوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة من الاوس ثم بنى معاوية أيام القمل عام طائر عظيم يقال له الرماح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له أحد فاد الاستوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على اطام يثرب ويقول خرب خرب مرماه رجل منهم قتلته ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من أخذه الارتفاع بن مرار فلم يبل الحول على أحد من أصاب من ذلك شيئا حتى مات وبنو معاوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل أشام من الرماح وبعده هذا البيت ومن يحمدا الحادي ونظمه * لحم السنن له هبر وترعيب وفي الصحاح طر البيت بطر بالضم طرور انبت ومنه طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعنسا هي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل أيضا عانس وأنشد البيت والمهر جمع هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المنة الفوقية في أوله والعين المهملة جمع ترعب بالكسر أيضا وهي القطعة من السنام (قوله ألا ترى أن العانس وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام) في الشرح

يمكن أن يدفع هذا بأن يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وإنما ذكروا من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمراً أو كونه بحدثة نبات الشارب فإن قيل ليس حينئذ قسماً للشيب لصدق العانس عليه قلت يقدر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسماً والتقدير والشيب غير العانسين وأقول لا ينبغي ما فيه من التكافؤ ويكفي أن يقال أن في البيت تقسيمين والمناسبة إنما تطالب بين ما وقع في كل تقسيم على اتفراده وقد وجدت بين العانسين وبين الذي طرأ عليه من جهة طول مدة عدم الزوج في العانس وقصرها في الذي طرأ عليه (قوله وفي البيت مع هذا العيب شذوذاً انطلق العانس على المذكر وإنما الاثمه استعماله في المؤنث وجع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتأويل دالة على المفاضلة) في الشرح لم أر الصريح بشذوذ انطلاق العانس في كلام أحد من اللغويين ولعل المصنف استند إلى نقل معتمداً ما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يرون جواز قياساوان مثله شاذ وأقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فإن شذوذه مبني على قلة وروده وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتأويل دالة على المفاضلة فشا عند البصريين وكلام المصنف مبني عليه (قوله وثالث ما أن شبهه إلى آخره) في الصحاح وامرأة شبهة إذا كانت نصفاً أقل وفي القاموس اسم أيضاً الجوز وأوجد من وجد في الحزن (قوله ويرجح أن فيه تلخيصاً من دعوى اشتراك لاداعي إليه) أي يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها لأن كونها حرفاً فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدرية والحرفية وبين المعنى الاسمي الموصول وكونه اسماً فيه تلخيص من ذلك الاشتراك لأن ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جلتها الحدث فيكون انطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل انطلاقاً باعتبار الوضع الأول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار أنه ذكر من بني آدم وأما قوله أن يقول أن التلخيص من دعوى الاشتراك نبي ما المصدرية لأن ما بالانفاق موضوعة بمعنى الذي وفروعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الأحداث وهي الموصولة الاسمية ولو كانت موضوعة أيضاً بحيث ينسبك مع صلتها بمصدر لزم الاشتراك الذي لاداعي إليه والجواب أننا لانسلم أن هذا الاشتراك لاداعي إليه بل إليه داع وهو الاختصار فإن ما الموصولة الاسمية لا بد لها من عائد عليها من صلتها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها (قوله فإذا قيل أعجبتني ما قلت قلنا التقدير أعجبتني الذي قلته) لا ينبغي أن هذا رجع على قول الاخفش أن المصدرية اسم إلى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله المصنف عن ابن السكيت وهو خلاف الظاهر (قوله وقوله ويرد ذلك) هذا رد للرجح الذي ذكره بالطعن في مقدمة من مقدماته وحاصل الرد الأول منع مسنده وحاصل الرد الثاني إبطال تقدير الأول لانسلم أن ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقاً بل موضوعة لما لا يعقل من الدواب ألا ترى أن نحو جلست ما جلست زيد يريده المكان محتج مع أن المكان مما لا يعقل (قوله لأن الماء المقطرة مفعول مطلق) والمفعول المطلق يمكن مع كل صلة متعدياً كان أو غير متعدي (قوله وهذا اسم ومنهم) امامنه فلا قراره أيام وعدم تعقبه وأما منهم فلما قاله المصنف (قوله ولا عائد على ما لو قيل باسميتها) عبارة أبي البقاء وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم عند الاخفش وعلى كل القولين لا يعود عليها من صلتها انتهى فإن قيل هل لهذا الخلاف ثمرة حينئذ قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الأعراب ويجوز أن يعود عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول بحرفيتها لا يكون ذلك هذا أولاً لكن في التسميل ما يقتضي أنها تنقتر إلى ضمير من صلتها على قول الاخفش وعبارته وليست اسماً تنقتر إلى ضمير خلافاً لابن الحسن وابن السراج وفي شرحه ذهب سيبويه والجمهور إلى أن ما المصدرية حرف فلا تنقتر إلى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم فتنقتر إلى ضمير (قوله وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة ما) سيقول المصنف رحمه الله في آخر الجمل التي لا محل لها من الأعراب ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما يكذبون لأنها من كان بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي العتق وآخرين أن كان الناقصة لا مصدر لها (قوله واستغناء الموصول الاسمي عن عائد) لقائل أن يقول أن أراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلانسلم تضم كلام أبي البقاء استغناء عن عائد وأن أراد ما هو منسبك مع صلتها بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلانسلم امتناع استغناء عن عائد (قوله فانه جواز مصدرية ما في راتب الذين ظلموا ما ترقوا فيه مع أنها قد عادت عليها الضمير) في التمرح لم يتعرض في الكشف إلى مفاد الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية أو موصولة إلا أن تقديره يقتضي أنه جواز كل ما منها ولنا في الجواب عن اشكال المصنفات نقول لانسلم

هو الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائد على تقدير مصدريتها الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي الصاحبة مثل نخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترانهم مع ظلمهم (قوله أليس أميرى الى آخره) الباء في بانقازائدة وهو فاعل أميرى أغنى عن خبر ليس (قوله الوجه الثالث ان تكون زائدة) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها الوجه الثاني وهو ليس بصواب لان الثاني تقدم وهو ان تكون ما مصدرية (قوله فلما يرح اللبيب الى آخره) فلما بمعنى النفي هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بـ اعياء يقدر مثله لجيبا (قوله وأما قول المزار) في القاموس وكشفه اند المزار السكاكي وابن سعيد الفقهسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة الجهلي وابن بشير الشيباني وابن معاذ الحرشي شعراء (قوله وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر) في الشرح الذي قاله سيدويه في الكتاب بنصه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت وأطوأت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وهذا نصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه على وجه الضرورة ايلاء قضا الفعل مقدر او اقامة الاممية عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وفي بعض تعاليق المصنف والصواب في البيت ان يقال وداد عوض وصال وان كان سيديويه وغيره أوردوه كذلك يعني ان تسلط النفي على دوام الوصال يقتضى وجود أصله وليس كذلك فانه لا وصال أصلا مع الصدود طال أو لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه أو حذف مضاف للقرينة انتهى وأقول ان ارادته لا وصال مع الصدود في زمنه فسلم لكن لأنسلم ان ذلك مراد الشاعر وان ارادته لا وصال مع الصدود مطلقا ممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتاخره عنه والظاهر ان مراد المصنف انه لا فائدة في قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود (قوله فهلا نفس ايلي شفيهما) هذا آخر بيت أوله ونبت ليلي أرسات بشفاقة الى (قوله الثانية الكافة عن عمل الرفع وهي المتصلة بان وأخواتها) قال أبو حيان والذي تقرر في علم النحوان ما الداخلة على ان واخواتها كافة لها عن العمل فان فهم حصر فن سياق الكلام لا منها ولو أفادت الحصر لا فادته أخواتها المكفوفة عما واعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة أنواع أحدها وهو قوله فيما يأتي والثالث ان يقول هنا الثاني الا نراعى المعنى فقال الثانية لان هذه الأنواع لها الكافة وهي مؤنثة (قوله وتسمى المنوثة بفعل بهيئة) المنوثة مرفوع على انه نائب عن فاعل تسمى وهيثة مفعوله الثاني (قوله فانما قد تفسر بالدعاء) وقع في بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير وفي بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على ضمير الشأن ووجه الاول انه عائد على ان ونسب التفسير اليها على سبيل المجاز (قوله وقراءة بعض السبعة) هو بالجر عطف على اما ان جزاك الله خيرا وذلك البعض هو نافع (قوله على اننا لنسلم ان اسم ان المحففة يتعين كونه ضمير شان) في الشرح لما قدم ان ضمير الشأن بعد ان المحففة قد تفسر بالدعاء كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قائل بان اسم ان المحففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذي أورد به بقوله على اننا لنسلم الى آخره وأقول ليس قول القائل لانسلم استدلالا وانما هو ممنوع وطلب للدليل كما تقرر ذلك في موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال عند اللغويين وان لم يكن استدلالا عند الجدلبيين أو ان قوله بالاستدلال انما هو تصرف النسخ وانما هو بالاستدراك لان على تكون الاستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق (قوله والغائب في الثاني) هكذا وقع في نسخة من المتن ووقع في نسخ منه الغائبة وهو ظاهر لان المقدري الثاني ضمير غائبة ووجه الاول ان المراد بالغائب مقابل مخاطب وهو صادق على المؤنث (قوله ولا يجتمع ان يكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى وأما قلت ما على جماعة العقلاء) في الشرح ولا يضر فوات الحصر استفاد بانما الحصول بطريق آخر كما في نحو ان الذي يكرمني الفاضل ويرد على المصنف رسم ما في المصنف متصلة بان اذ هو مانع من كونه بمعنى الذي لانما لا يتصلان خطأ الا اذا كانت ما حوفا فان قلت قد يتسمك المصنف بان رسم المصنف سنة متبعة فلا تجوز على قانون الخط المصطلح قلت يا بابه قوله في المثال الثاني من أمثلة الجهة الثانية من الباب الخامس وحمل الرسم بمعنى في المصنف على خلاف الاصل مع امكانه غير سيديويه وقد أمكن هنا جعل ما حوفا كافا انتهى وفي البحر وقرأ الجهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروى عن عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة عكس ذلك وتوالت هذه القراءة على ان الخشبية مستعمارة للتعظيم لان من خشى أهاب وأجل وعظم من خشيه وهابه ولعل ذلك لا يصح عنها وقد رأينا كتباً في الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة وانما ذكرها الزمخشري وذكرها عن أبي حيوة أبي القاسم يوسف بن جبارة

في كتابه الكامل (قوله قال الالبتم هذا الحام لنا) هذا صدر بيت يحجزه الى جامتين أو نصفه فقد وقد تقدم الكلام عليه في
 الا في حرف الالف (قوله وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير) أي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عن هذا
 بان طول الصلة بالصفة حمزة من حذف الضمير وسيقول المصنف مثل هذا بعد نحو ورقة ونصف عند قوله ولا سيما يوم بداره
 جليل (قوله وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين) في الجني الداني واستدل الامام الرازي على ان انما المحصر بان ان
 للاثبات وما للنفي فان لاثبات المذكور وما للنفي ما عداه ورد بوجوده منها ان فيه اخراج ما النائية عما تستحقه من وقوعها
 صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفي وحرف اثبات بلا فصل ومنها انها لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال انما زيد قائما ذكر
 بعضهم هذه الواجهة ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فسادها انتهى وقد ذكرنا في حرف اللام عن شمس
 الدين الكرماني انه قال في شرح البخاري ان المراد انما كلمة موضوعية للمحصر وما ذكره في الموضوع لذلك لان الكلمتين والحالة
 هذه باقيتان على اصلهما مرادتان بوضعهما (قوله أو نفيًا مثل ان زيد ليس بقائم) فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التي بين
 اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتًا وان كان نفس خبرها نفيًا (قوله وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب
 الشيرازيات) في الجني الداني وذكر القرافي في شرح المحصول ان ابا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات ان ما في انما
 للنفي وفي الشرح لعله يشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي الساسكي فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكي في
 شرح التلخيص رأيت في الشيرازيات ما لعل القرافي اخذ منه وأقول هذا الذي ذكره بهاء الدين يقتضي ان القرافي ذكرها
 نافية ولم ينسبها لاحد ولا يقتضي انه نسبها للفارسي في كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف (قوله في كتاب الشيرازيات) يشتمل
 على مسائل أملاها أبو علي بشيراز في القاموس وشيراز بن طهمورث بن قسبة بيلاد فارس قسميت به (قوله وانما يدافع عن
 احسابهم أنا ومثلي) هذا من بيت وهو انا لذي الداء الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا ومثلي والذائد من الذود بمجبة
 فجملة الطرد والذمار بكسر الميم ما يلزمك حفظه وحجايته كذا في القاموس وفي المطول وهو العهد وفي الاساس وهو
 الحامي الذمار اذا حامي ماله بجمه ليم وعنف من حياه وحريمه انتهى والحسب ما تقدم من مضار آياتك أو المال أو الدين
 أو الكرم أو الشرف في العقل أو في الفعل الصالحة أو في الآباء وفي المطول ولما كان غرضه ان يحض المدافع لا المدافع
 عنه فصل الضمير واخره ادلو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل
 لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على
 الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاركيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا
 تاركيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا تخبر بها أي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذي دليل على ان الغرض
 الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة منه وليس بمقتضى ان يقال انا الذي والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول
 عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم فانا لان سلم ان الفعل
 غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم فالمسند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله
 قد علمت سلى الى آخره) قيل هذا البيت لعمر بن معدى كرب وقيل للفردق وبعده شككت بالبح حيازيمه * والخيل
 تجري زعيما بيننا سلى بفتح السين اسم امرأة ويقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة أي اللقاء على قطريه بضم
 القاف وسكون الطاء وهاجا نباء وشككت بالشين المجهمة وكافين يقال شككت بالبح أي خرقة والحيازيم بالحاء المهملة
 والزاي جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جمعه مع انه ليس في الفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية كل جزء منه باسم كله
 والزيم بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية المنفرد وفي الصحاح قال الاصمعي اللحم الزيم المنفرد وليس بجمع في مكان فيبدن (قوله
 وقول أبي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما) في الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما لا يمنع وان
 الزجاج اجاز الفصل ولم يوجب به وان ابن مالك أوجه عند الحصر بانما قالوا وسبويه لا يرى انما المحصر فلذلك منع الحصر
 بعدها (قوله رعبا أو فيت الى آخره) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في
 الصور) يعني فلا اعتبارا لحال أي بالفعل المضارع ولا اعتبارا للمعنى أي برعا ونظير المصنف بالآية انما هو على تنزيل المستقبل
 منزلة الماضي لاني تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفي شرح الرضي والترم بن السراج وأبو علي في الايضاح كون الفعل

ما ضيلا ن وضع رب للتقابل في الماضي والعذر عند ما في نحو قوله له الى رب ما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل أي الامور الانشروية غالب عليها في القرآن ذكرها لفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا وناذى أصحاب الجنة (قوله وقيل التقدير ربما كانوا يود) قال الرضي وقال الرعي ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والمثمر وورد دخول ربما على المضارع بلانا ويل كاذ كره أبو علي في غير الابيضاح انتهى وفي المطول وقوله وربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد قولي البصريين وأما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وحذف لكثرة استعماله بعد ربما وأما جعل ربما يكون موصوفة بيود والفعل المتعلق به ربما محذوف أي رب شيء يود الذين كفروا وتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف (قوله ربما الجامل المؤول فهم) هذا صدر بيت عجزه * وعنا جميع يبنهن المهار * وقد تقدم الكلام عليه في رب (قوله كما سيف عمرو لم يخنه مضاربه) * هذا عجز بيت صدره أخ ماجد لم يخترني يوم مشهده * وقد تقدم الكلام عليه في الكاف (قوله فلتن صرت الى آخره) هذا البيت في شخص ميت ويصير بضم المثناة التحتية في أوله مضارع أحار يقال كلمته فحار جوابا أي ما رجعه والجواب محذوف أي لم يقدح هذا في فصاحتك والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وأقيم المضارع وهو ترى مقام الماضي (قوله أهدت مع الباء معنى النقل) هو بالقاف لا بالعين المهملة كما يتوههم لقوله بعد ثم المناسب في البيت معنى التكسير لا التقليل (قوله والظاهر ان الباء والكاف للتشبيه) * هكذا في بعض النسخ وفي بعضها للتعليل وهو المناسب في اللفظ لقوله ان كلاما من الكاف والباء تأتي للتعليل وقوله وقد سلم الى آخره جواب عما يقال ان ابن مالك انما لم يحمل ما مع الباء في هذا البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر لانه يتبع اتيان كل من الباء والكاف بدون ما للتعليل (قوله كقول أي حية وانا ما اضرب الكباش ضربة) * هذا صدر بيت عجزه * على صدره تاقى اللسان من الضم * وأبو حية بالحاء المهملة والمثناة التحتية والكباش سيد القوم (قوله وضنت علينا والضمين من الضل) وضنت بضم ن قلت (قوله علاقة أم الوليد الى آخره) في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والوطر ونحوها والعلاقة بالفتح علاقة الخصوم وعلاقة الحب وأنشد هذا البيت والوليد تصغير الولد وهو المصبي والاقتان جمع قن وهو الغصن والتغام بثلاثة مفتوحة ومجبة نبت في الجبل اذا يبس ايض والواحدة التغامة والخلس بالحاء المعجمة اسم فاعل من أخلس النبات اذا اختلط طربه بيباسه وفي الصحاح ان البيت للرار يخاطب نفسه وفي الشرح وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة وأم لوليد مفعول بفعل محذوف أي أتعلق أم الوليد علاقة (قوله ينفخن بالاراك الى آخره) في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع بعينه قرب غرة وجبل لهديل وشجر يستاك به (قوله فبيننا نسوس الناس الى آخره) هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر وسياسة الناس أمرهم ونهيهم والسوقة الرعية وننصف بنونين وأولاهما مضمومة مضارع أنصف وروي ينصف أي يخدم قال في الصحاح وتنصف أي خدم قالت حرة بنت النعمان بن المنذر وأشد البيت (قوله والثالث والرابع) هكذا وقع في قليل من النسخ وهو الصواب وفي غيره والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر (قوله وقول مهلهل لوبيا بنين الى آخره) مهلهل بكسر الميم الثانية وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب قيل سمي بذلك لانه أول من هلهل الشعر أي أرقه من قولهم هلهل النساج اذا أرق نسيجه وأبانا جيلان يقال لاحدهما أبان والاخر ممتلح عجم مضمومة فثناة فوقية وفي آخره عين مهملة وزمل بالزاي المضمومة أي غطى هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر ما في الشرح وضبطه بعضهم بالراء ومعناه لطخ قال في الصحاح في فصل الراء ورمله بالدم فترمل وارتمل أي تلتطم قال الشاعر ان بني رملوني بالدم * شيشنة أعرفها من أخزم (قوله متى ماتنا خي الى آخره) بمثناة مضمومة في أوله وبهاء معجمة في آخره مضارع مبني للمفعول من أنخت الباقية بركتها وابن هاتم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاتم واسمه عمرو وتراخي بمثناة مضمومة فوقية في أوله وبجاء مهملة في آخره مضارع مبني للمفعول من الراحة ضد التعب والحطاب لناقته والندى بفتح النون والقصر الجود وفي الشرح والفواضل جمع فاضلة وهي اسم للدرجة الرفيعة من الفصل كذا في القاموس (قوله ربما ضربة الى آخره) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وننصر مولانا الى آخره) تقدم الكلام عليه في الكاف المفردة (قوله نام انخلي فحاشا إلى آخره) انخلي انخلى من الهضم وهو بخلاف الشعبي قال المبرد ياء انخلي مشددة وياء الشعبي مخففة وقد يشددوا وحسن مضارع أحسنت الشيء وجدت حسه والرفاد النوم مطلقا وقيل في الليل ومحتضر بكسر الصاد المعجمة اسم فاعل من قولهم حضره الهضم

واحتضره والوساد بتثليث الواو والخدة وشقة في الخلق (قوله ولا سيما يوم بدارة الجمل) هذا خبر بيت صدره الاربع يوم صالح
لا منهم ما وقد تقدم الكلام عليه في بي (قوله وفي الهيئات) في الشرح الهيئات بكسر الهاء وهي المسائل التي املاها أبو علي
الفارسي بهت وهي بلد على الفرات انتهى وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الهامش ههنا هي مسائل تكلم فيها
الفارسي على هيئت وهات ونحوه فسميت الهيئات انتهى ويؤيد ما في الشرح ان له الحلبيات وهي مسائل املاها بجلب
والشبرازيات وهي مسائل املاها بشبراز ثم ان كانت المسائل التي سئل عنها ببلد هيئت متعلقة بكلمة هيئت وهات
ونحوها حصل الجمع بين الكلامين (قوله وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على القرة
مثلا زيدا) فان اضافة مثل فيه الى الضمير كافة لمثل عن اضافته الى تمييزه حتى وجب نصب تمييزه (قوله وان قلت لا سيما زيد
جاز جر زيد ورهه وامتنع نصبه) في الشرح يمكن ان ينصب باعني مضمرة وما نكرة بمعنى شيء ولا مثل شيء أعني زيدا
أقول ان مراد المصنف بقوله وامتنع نصبه النصيب الذي تقدم في قوله وأما من نصبه فهو تمييز لا مطلق النصيب فلا يرد
عليه جواز نصبه باعني مضمرة (قوله وبعد أداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن من قوم) في الشرح هذا تكرار
خال عن الفائدة فان الكلام تقدم على زيادتها بعد الجازم (قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه) في نصب مثلا
وبعوضة في الآية أقوال أحدها للفرء ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلتها بدلا من مثل وتكون
ما حينئذ ووصفت باسم الجنس المنكر لا يهمل ما وضعف بان الصفة باسماء الاجناس لا تنفاس الثاني ان مثلا مفعول
وبعوضة عطفاً لئلا يضرع في ان عطف البيان لا يكون في السكرات الثالث ان مثلا مفعول وبعوضة
بدل منه واختير الرابع ان بعوضة مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة مقدم عليها الخامس ان مثلا مفعول أول
ليضرب وبعوضة الثاني وضعف بان الصحيح تعدى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس ان بعوضة مفعول أول
ليضرب وه ثلثا الثاني وفيه ما تقدم السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على استعاط انما فاض أي ما بين
بعوضة فافوقها وحكوا له عشرون ماناة فجعلوا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين وغيرها للكسافي
والفرء وانكره أبو العباس (قوله وفراروبة) هو بضم الراء وسكون الهمزة بعدها موحدة (قوله وذلك عند البصريين
والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياسا عند الكوفيين) في الشرح والذي ينبغي أن
يقال الطويل في الصلة هو موجود لا معدوم لان قوله فافوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كما أنه لا شذوذ عند
الكوفيين وأقول في كونه من جملة الصلة نظر لان ما في فافوقها موصولة أو موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على ان
بعوضة منصوب بصفة لها أو معطوفة على بعوضة على ان ما صفة لمثل أو زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى استفهامية فالثانية
كذلك ويكون من عطف الجمل (قوله واختار المخشري كون ما استفهامية مبتدأ) قال السقاقي فيه غرابة وبعد عن معنى
الاستفهام وقيل ما زائدة أو صفة وبعوضة خبر مبتدأ محذوف أي هو بعوضة وتكون الجملة كالنفسر ما انطبق عليه
الكلام السابق واستحسن اعدم تكافئه (قوله اما ترىنا الى آخره) ان شرطية وما زائدة وحواب الشرط محذوف تقديره فهو
أمر غير مستمر ويدل عليه قوله انا كذلك الى آخره (في فصل عقدته للتدري في ما) (قوله ويضعف كونه مبتدأ
محذوف المفعول المظهر) لان حذف المفعول المظهر العائد الى المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عنه مؤخر من الخبر وسيدكر المصنف
هذا في الباب الرابع من الكتاب في الاشياء التي تحتاج الى رابط قليل قال الرضي حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من
حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وسيدكر المصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في
الاشياء التي تحتاج الى رابط ويذكر هناك ان شاء الله تعالى ما قيل في تعليله (قوله ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد) كون
المراد به هنا لولد قول ابن عباس قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب بحاله يعني رأس المال والارباح أو ما شبيهه وما
كسب من نساها ومنافعها أو ماله الذي ورثه من أبيه والذي كسبه بنفسه أو ماله المالد والطريف والتالد المال القديم
الاصلي الذي ولد عنده والطريف نقيضه وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما كسب ولده وحكي ان يحيى أبي الحب اقتنوا اقسام
يخبر بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخرجوا عني الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان أطيب ما يأكل الرجل
من كسبه وان ولده من كسبه وعن الفضال ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيد في عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن قتادة حملة الذي ظن انه منه على شيء انتهى وقوله ويرفعها تعينها في شيء أغنى عنهم سمعهم وانما تعينت النافية لقوله بعده
ولا ابصارهم (قوله والارج فيما وما نزل على الملكين انهما موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر) في
الشرح لم يظهر لي ترجيح أحد القولين على الآخر فأمله وأقول انما كان أرجح اظهره في بادى الرأى ولهذا جزم المعربون
به وحكوا كونها نافية بقيل ولم يذكره المخشري قال صاحب البحر وما نزل ظاهره ان ماموصول اسمى منصوب وانما
معطوف على السحر وظاهر العطف التغير فلا يكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف على ماتتوا الشياطين وقرا
الجمهور الملكين بفتح اللام وظاهره انهما من الملائكة قيل جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرا ابن
عباس والحسن وأبو الاسود وابن ابري بكسر اللام فقال ابن عباس هاروت وجاروت ساحران كانا ببابل وقال الحسن هاروت وجاروت
ببابل العراق وقال أبو الاسود هاروت وماروت وقال ابن ابري هاروت وسليمان عليهما السلام وقيل هاروت وسليمان عليهما
قول ابن ابري تكون مانافية وعلى سائر الاقوال في هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الاتزال القذف في قلوبهم ما وافق تفسير
البيضاوي وما نزل على الملكين عطف على السحر وان كان المراد بهما واحد التغاير الاعتبار أولان المراد به نوع أقوى منه
هاروت وماروت عطف بيان للملكين علما لهما وهما ملكان انزلت عليهما السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان سميا
بملكين لاجل صلاحهما وتوريد القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة أيضا هاروت وماروت بيان لهما وأما اذا كانت نافية
فيكون ما نزل معطوفا على ما كُفر وهو تكذيب لليهود في هذه القصة وماروت بدل من الشياطين الثاني وهما
اسمان لقبيلتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تنخسفون لكن ورفع الشياطين فهما منصوبان على الذم
قوله والارج في لتندرقوما انذارا بآبائهم أنها النافية بدليل وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير في الشرح لم يتضح لي كون هذا دليلا
على ان مانافية فان النفي في آية يس يتسلط على انذار آباؤهم والمنفي هنا ارسال النذير الى هؤلاء انفسهم ولم يجز في ذلك
ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك وأقول ليس المراد بالدليل هنا ما يفيد القطع واليقين كافي علم الكلام بل بما يفيد
الاولوية والربحان من مشابهة أو نظير ولا شك في مشابهة هذه الآية لآية يس وما فيها نافية ليس الا فيترجح كون ما في آية
يس نافية وقال صاحب الكشاف قوما ما انذار آباؤهم قوما غير منذر آباؤهم على الوصف ونحوه قوله لتندرقوما انذارهم من
نذير من قبلك وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير وقد فسر ما انذار آباؤهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل مامصدرية
لتندرقوما ما انذار آباؤهم أو موصولة منصوبة على المفعول الثاني لتندرقوما ما انذار آباؤهم من العذاب كقوله انا انذرناكم
عذابا قريبا فان قلت أي فرق بين تعلقي قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالفي أي لم ينذروا فهم
غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك لمن المرسلين لتندرقوما تقول ارسلتك الى فلان لتندرقوما
غافل أو فهو غافل فان قلت كيف يكونون منذر غير منذر لما مضى الا في الآخرة قلت لا مناقضة لان الآتي في
نفي انذارهم لا في نفي انذار آباؤهم والقدماء من ولد اسمعيل وكانت النذارة فيهم فان قامت في أحد التفسيرين ان آباءهم
لم ينذروا وهو اظهر فاصنع به قلت أريد آباؤهم الادنون دون الاباعد (قوله * أمرتك ان لا تفعل ما أمرت به *)
هذا مصدر بيت بحزبه * وقد تركت ذامال وذانشب * والنشب بالشين المجسة قال في الصحاح انه المال والعقار وفي
القاموس انه المال الاصل من الناطق والصامت (قوله فالتقدير أي شيء ننسخ لا أي آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من
آية) لقائل أن يقول لا يلزم من عدم اجتماع أي آية ننسخ مع من آية عدم اجتماع ما مع أي آية مع من آية على أن تكون من
ليسان جنس ما (قوله واما على أنها مفعول مطلق فالتقدير أي نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة) في البحر ويجوز ان
تجى عما الشرطية مصدر تقول ما تضرب زيد الا تضرب مثله التقدير أي ضرب تضرب زيد الا تضرب مثله وهذا الوجه فاسد
لانه يلزم عليه عدم الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الا ترى انك لو قلت أي ضرب تضرب هندا الا تضرب أحسن منها لم
يخرل من هندا على هندا لا على أي ضرب الذي هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطة بدم الايجاب والتذكير والشرط
ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل اقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين (قوله ورد هذا أبو البقاء
فان ما المصدرية لا تعمل) وهذا هو منه الذي في اعراب أبي البقاء بجر وفيه عند قوله تعالى ما ننسخ وقيل ما هندا مصدرية
وآية مفعول به والتقدير أي نسخ ننسخ آية انتهى وليس فيسه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما هندا مصدر بل فيه انما

مصدرية ولعل المصنف وقوله على كلام في غير هذا الموضع (قوله وقليل في معنى النفي) في الكشف قليلا ما يؤمنون
 قايما قليلا يؤمنون وما مزيدة وهو ايمانهم ببعض الكتاب ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم قال السفاقي واعترض
 بان كون القلة بمعنى العدم اعتناقله الضويون في نحو اقل رجل يقول ذلك وقل رجل يقول ذلك وقلما يقوم زيد وقيل من
 الزجالي يقول ذلك وأما اذا كان قايلا منصوبا بفعل مثبت نحو قلت قليلا وقليلا ما قلت فلا تذهب الى أنه بمعنى النفي المحض
 انتهى (قوله * قليلها الاصوات الابعامها *) هـ اعجز بيت صدره * انيحت فالقت بلدة فوق بلدة * وقد تقدم
 الكلام عليه في الايل الكبير والتشديد (قوله ويرغم قوم ان ما هذه اسم كما قدمناه في مثلاما بعوضة) الاشارة به هذه الى
 ما المفيدة للتقليل وقدمه في مثلاما بعوضة حيث قال هناك وقيل ما اسم نكرة صفة لثلاثا لاذلا معنى لكونها صفة لثلاثا لا
 افاضتها لتقليله (قوله ويسمى ذلك شيئا ما على تقدير قليلا لاعتنا للظرف لانهم يتسعون في الظروف) وفي الشرح الظاهر انه
 لا يقبى ان يسهل عند المصنف ذلك ولا شيئا ما لانه صرح بان هذا الاتساع في تقدم الظرف المعمول لما بعدهما عليها مخصوص
 بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح الكلام وأقول لم يرد المصنف من هذا الكلام الايمان ان هـ هذا الدليل في هذين
 التقديرين على حد سواء بل انه يسهل يسيرا على تقدير قليلا لاعتنا للظرف ولا يسهل شيئا على تقدير كونه نعتا للمصدر ولا ينبغي ان
 ذلك لا يقتضي جواز تقدم الطرف المعمول لما بعدهما النافضة علميا في نثر الكلام فضلا عن أفصح وان في قوله يسهل شيئا
 ما اشارة الى جوازه في الشعر لكونه أدنى الجواز (قوله والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين) في الشرح بيان الجمع بينهما في
 الآية المذكورة وهي قليلا ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على محله وكلاهما على
 خلاف الاصل على ان لقائل أن يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احبا الارض شباب الزمان انتهى
 وأقول المجاز يكون صفة للنسبة لكونها اسند فيها شيء الى غير ما حقه ان يسند اليه أو وقع فيها شيء على غير ما حقه ان يقع عليه
 أو اضيف فيها شيء الى غير ما حقه ان يضاف اليه وتكون صفة للكامة لكونها انقلبت عن معناها الاصل الى غيره أو لكونها
 نقلت عن اعرابها الاصل لحذف نحو القرية في قوله تعالى واسأل القرية أولي يادة نحو مثل في قوله تعالى ليس مثله شيء اذا
 تقرر هذا فاعلم ان مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين كراهم لذلك لا منعهم له وقد صرح بذلك في الباب الرابع من
 الباب السادس وان مراده من المجاز هنا غير الكامة المقولة عن معناها الاصل الى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد
 عليه نحو احيا الارض شباب الزمان لان المجاز في احيا وشباب لنقلها عن معناها الاصل الى غيره (قوله ورد بان الغايات
 لاتقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا) في اعراب أبي البقاء أي وتغري بطم في يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل
 اذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الاضافة لثلاثي ناقصة انتهى والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت
 على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف وأول ودون وأسفل وعن على وعن علو ولا يقاس
 عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبر ابا قوى
 الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحاج اليه أعني المضاف اليه أو اكمل لها جميع الحركات لان حال الاعراب اما
 مجرورة عن أو منصوبة أو اتخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقها أن لاتكون غاية لتضمنها المعنى
 النسبي بل لكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمت معناه استغرب صبر وورثها غاية للحالفة ذلك
 لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع
 وقوع الغايات اخبارا أو صلات وصفات لمقصاتها كما نقلناه عن أبي البقاء (قوله ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل)
 في الشرح هذا مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف
 لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان تامه محذوفة وفاعلها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين
 كانوا من قبل (قوله وقيل نصب عطفا على ان وصلتها) ذكر أبو البقاء وجه آخر وهو ان نصب عطفا على اسم ان ويرد عليه ما ورد
 على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمطوف بالظرف وفي الشرح من الضويين من لا يرى ان هذا لازم باطل
 وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثله بعضهم بقوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واد احكمتم بين
 الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا اقمتم وحذف ثم عطف عليه اذا

حكمتهم أو يقدر ويأمرهم إذا حكمتم فيكون على هذا الأخير من باب عطفت الجمل قلت ويجاب عن آية يوسف على طريقته في حذف الظرف والعطف عليه بأن يقال التقدير فيها لم تعلموا من قبل أخذ أيكم الموثق ومن قبل تغريبكم حذف الأول وعطف عليه انتهى ما في الشرح (قوله وقيل بدل من النساء وهو بعيد) في أعراب السفاقي وقيل ما موصولة أي النساء التي لم تمسوهن وضعف بان ما حينئذ يكون وصفا للنساء لانه قد رها يعني التي وما من الموصولات التي لا توصف بما بخلاف الذي والتي (قوله والجملة مفعول) أي ومجموع ما وصاتها مفعول فالجملة هنا بالمعنى الغوى **ومن** (قوله أحدها ابتداء الغاية) قال الرضى كثير ما يجيء في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى الذي كان الامد والاجل يستعملان بالانيسين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانها ليست بعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال وتعرف من الابتداءية بان يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التجرى اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء وادأ قصدت بين مجرد كون المجرور بها موصوفا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ الشيء ثم تجازان يقع موقعه عن لانها مجرد التجاوز تقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا (قوله وتقع لذلك في غير الزمان) أي سواء كان المجرور بها مكانا نحو من المسجد الحرام أم غيره نحو من سليمان وفي قوله وتقع كذلك دون وهي كذلك جنوح الى مذهب الكوفيين (قوله بدليل من أول يوم) قال الرضى وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وأنا أرى في اليتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي عن الابتدائية شيئا محمدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور وعن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا محمدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقى من خطوة وليس التأسيس والنساء حديثين محتمدين ولا أصليين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فن في اليتين بمعنى في ومن في الظروف كثير ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك غبت من أول الليل الى آخره وصحت من أول الشهر الى آخره وهو كثير في الاستعمال انتهى (قوله تخيرن من ازمان الى آخره) تخيرن مبنى للمفعول من تخيرت الشيء اصطفيته وازمان جمع زمن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب قال صاحب القاموس وحليلة بنت الحارث بن أبي شهر مملك غسان وكان أبوها وجه جيبشا الى المنذر بن ماء السماء فان خرجت لهم مر كمالا من طيب وطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليلة بسري يضرب لكل أمر مشهور انتهى ما في القاموس وغمام خبرهم انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يد لك ويعطيك حاجتك فتبائر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه ويقال انه ارتفع في هذا اليوم من الهياج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير أن سيبويه * بين قول من قراء الكتاب والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت الشيء اذا اخترته وعرفته والمركن بكسر الميم وفي آخره نون الاجانة التي يغسل فيها الثياب وليس بوحدة ففهملة (قوله ورده السهل الى بانه لو قيل هكذا لا احتج الى تقدير الزمان) وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير في البيت في زمان من مضى ازمان وفي الآية في زمان من تأسيس أول يوم قال أبو حيان قال ابن عطية ويحسن عندي ان يستغنى في الآية عن تقدير وان يكون من نحو لفظ أول لانها بمعنى البداءة كانه قال من مبتدأ الايام وقد حكى في هذا الذي أخبرته عن بعض أئمة الصواتين (قوله وعلامتها مكان سد بعض مسدها) قال الرضى وتعرف من النبعضية بان يكون هنالك شيء طاهر وهو بعض المجرور وعن كافي قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة أو مقدر نحو أخذت من الدراهم أي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان أصل المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك أخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله الثالث بيان الجنس) قال الرضى ويعرف بان يكون قبل من أو بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور وعن تفسيره وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلاً لرجس انه الاوثان وللعثميين انها الدراهم والضمير في قولك عز من قائل انه القائل

يختلف التبعية فان الجور وبها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده لان ذلك المذكور بعض الجور واسم الكل لا يطلق على البعض (قوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا يمنك لها ما ننسخ من آية) ذكر السفاقي في إعرابه غير هذا فانه قال ومن في من آية للتبعية وآية مفرد وقع موقع الجمع أي شيء ينسخ من الآيات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فمن الله والمقصود بهذا الجور وتخصيص عموم الشرط لوقفت من يضرب اضرب كان عاماً فاذا قلت من رجل اختص بجنس الرجل (قوله مهماتنا تبايه من آية) قال السفاقي موضع مهماتنا بالابتداء أو نصب يا ضربه فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال أي أي شخص يخص بضمير باتيان وضمير به عائد على مهماتنا في معناه لان المراد بها في الآية أي آية كما عادت على ما في قوله ما ننسخ من آية أو ننسها (قوله وهي ونحفظها في ذلك في موضع نصب على الحال) في التشرح اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لانها في محل نصب مفعول به فتح وكذا في ما ننسخ من آية واما مهماتنا تبايه من آية فالظاهر ان مهماتنا مبتدأ والحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الجور من به أو يعمل مهماتنا من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مروج انتهى وأقول مهما وان كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع اتيان الحال من المبتدأ الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون) فيه ايمام بالافتقار وان المعنى وان لم ينته الطاعنون في الصحابة عن طعنهم (قوله وذلك من بناء جاءني) هذا صدر بيت لامرئ القيس بحزه وخبرته عن أبي الاسود (قوله يغضي حياء يغضي من مهابة) هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق مدح بها بعض ولد الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه بحزه فساكنكم الاحسين بيتهم (قوله الخامس البذل) قال الرضي ويعرف بهمة قيام لفظ بديل مقامها (قوله ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد) الصحيح المشهور فيه فتح الجبد وهو الغناء وقيل الذي تسميه العامة البخت ويروي بكسر ها وهو الاجتهاد وأنكر أبو عبيدة رواية الكسر وقال قد أمر الله بالجبد والعمل فكيف لا ينفع وأجاب ابن السيد بان المعنى على رواية الكسر ان العبد لم يبلغ بحده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لا يكران الانباري قال أبو عبيدة الجبد بالكسر الانكاش والله تعالى قد أمر بالانكاش على طاعته ولا يجوز ان يأمرهم به ثم يقول انه لا ينفعهم قال أبو بكر ولا أظن الذين روه بالكسر ذهبوا الى المعنى الذي أنكره أبو عبيدة ولكنهم أرادوا ولا ينفع ذا الانكاش والحرص على الدنيا انكاشه ولا حرصه عليها انما ينفعه العمل لا آخره (قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علق من بالجبد انعكس المعنى في الصحاح أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى وفي الفائق انه اللبديسة ثم قال ويجوز ان تكون على معناها لا بتداعو يتعلق اما ينفع واما بالجبد والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجبد الذي مضته وانما ينفعه ان قصه التوفيق واللفظ في الطاعة ولا ينفع من وجده منك جده وانما ينفعه التوفيق منك انتهى واللفظ ما يختاره المكلف عند فعل الطاعة أو ترك المعصية ويسمى الاول توفيقاً والثاني عصمة وفي حاشية التفتازاني وقد بتوهم ان فاعل ينفع مضمرة ومنك الجبد مبتدأ وخبر أي لا ينفع ذا الجبد جده وانما يكون الجبد منك وليس بشيء في الشرح لا يظهر انها اذا علق بالجبد انعكس المعنى اذا المراد بالجبد هو الحظ الذي يوي والغنى ولا شك انه غير نافع اذا كان بدلاً عن الطاعة سواء علق الجار والجور والجبد أو ينفع انتهى وأقول بل هو ظاهر لان الجبد حينئذ الحظ الذي ليس بدنيوي اذ هو المتبادر من اطلاق الجبد مع اضافته الى الله تعالى فيصير المعنى نفي نفع الحظ الذي ليس بدنيوي وقد كان المعنى اثباته ونفي نفع الحظ الذي يوي ثم لا نسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجبد تكون بمعنى بدل بل تكون معناها في افلان حظ من الله وفي قول المصنف أي بدل حظك منك وقوله وأما فليس من الله في شيء فليس من هذا لان المؤمن اذا اتخذ الكافر ولياً من دون المؤمنين كان في شيء بدل ولاية الله تعالى فلا يصح ان يكون عليه انه ليس في شيء بدل ولاية الله تعالى وفي الشرح بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس في شيء بدل ولاية الله تعالى أي ليس في شيء نافع معتد به بدل ذلك وانول كلام المصنف ليس على هذا التأويل وانما هو على ظاهر هذا اللفظ وفي اعراب السفاقي في شيء خبر ليس ومن الله في موضع نصب على الحال لانه لو تأخر كان صفة وفيه حذف مضاف أي فليس من ولاية الله ومن للتبعية (قوله وفي قول أي نخلة ولم تذق من البقول الفستقا) هذا بحرييت صدره جارية لم تأكل المرققا أو نخلة بضم النون في أوله نصير نخلة كفي بذلك لان أمه ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر بن حزام والفستق بضم الفاء المثناة الفوقية وبفتحها معرب بسته (قوله وقال الجوهري

الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليها التبعيض والمعنى على قول الجوهري انها ناسخ كل النقول (إلا الفستق) في الشرح الذي رأيته في الصحاح في مادة بقل بالموحدة مانصه ظن هذا الاعراب ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالباء وانما أطلقه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من أين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والبقل يفتح بالياء الموحدة وسكون القاف ما ثبت في زرر لا في أصل ما ثبت وبضم النون ما ينقل به على الشراب انتهى وأقول لم أر له في النسخة التي أراجعتها من الصحاح شيئا مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف في بقل بالياء الموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد بعضهم قال الجوهري الرواية من النقول بالنون فيكون من التبعيض وهو تطير ما قاله المصنف عنه وفي الجني الذي قال الجوهري وأطلقه النقول بالنون وهو تطير ما في الشرح ثم يمكن ان يكون جاء الحصر الذي حمل المصنف عليه كلام الجوهري من تخصيص الشاعر الفستق الذي هو بهض النقل في الذكر بعدم الذوق فانه يشعر بان ما عداه من النقول ذاقه هذه الجارية وهو معنى الحصر الذي قاله (قوله أخذوا الخاض الى آخره) في الصحاح والخاض أيضا الخواصل من النوق واحدهم اخلفه من غير لفظه او لا واحدهما من لفظه او الفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والافصيل صغير الابل بنت الخاض ونحوها والغاية بالهجة واللام المضمومتين وتشديد الباء الموحدة (قوله وانتصاب أفيلا على الحكاية لانهم يكتبون أدي فلان أفيلا) في الشرح هذا الغاية على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد وله له يكتب المأخوذ من فلان أفيلا أو غير ذلك مما يكون فيه أفيلا مرفوعا لا منصوبا ووجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون مفعولا لا يكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ أي يكتب المأخوذ أفيلا يعني انه يصير بالكسابة أفيلا على التضمنين انتهى وأقول لا يخفى على المصنف بعد هذا وقرب ما ذكره المصنف وسيأتي في كلام الرضي انه قد أجيب عن قولهم قد كان من مطربا به على سبيل الحكاية المقدرة فانحن فيه يكون كذلك وأيضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة بل يكفي ظنها (قوله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) هكذا وقع في نسخ من المتن ووقع في نسخ منه لقد كنت في غفلة من هذا والصواب الاول لان قوله بعد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل لا يوافق الثاني لان الآية فيه ليس فيها كلمة ويل (قوله وقد يقال ولو كانت للمجاززة لصح في موضعها عن) فيه بحث لان صحة وقوع المراد في موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وهما مانع وهو الاستعمال بان اسم التفضيل لا يصاحب من حرف الجر الا من (قوله السابغ مرادفه الباء في نحو ينظرون من طرف حتى قاله يونس والظاهر انها لا ابتداء) في الشرح ان أريد كون الطرف آلة فن معنى الباء كما قاله يونس وان أريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فن لا ابتداء الغاية فهما معنيان متغايران موكلان الى ارادة المستعمل (قوله وانما المالح) تقدم الكلام عليه في ما (قوله والظاهر ان من فيهما ابتداءية وما فيهما مصدرية) هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى والظاهر عندي انها أي من في أخذته من زيد وفي الجني الذي مثل ابن مالك لانها الغاية عن تقرب منه فانه مساو لتقرب اليه (قوله ومهما اتكن عند امرء الى آخره) تكن بالمثلثة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف في مهما أو بالمثلثة التحتية كما هو مقتضى كلام صاحب الكشف اليمني فان صاحب الكشف قال في قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسخرنا لها أو الضمير ان في به وجه ارجاعها الى مهما الا ان أحدها ذكر على اللفظ والثاني أنت على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه قول زهير وأنشد البيت وقال اليمني انه ذكر الضمير في يكن جملا على اللفظ في مهما وأنت الباقي جملا على معناه لانه في معنى الخليفة والخلق والحقيقة واحد والتأنيث في الآية والبيت جاء بعد التبيين بقوله من آية ومن خليفة وخالها بالبناء المحبة أي حسنها (قوله الثاني تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك) عبارة هنا بمعنى تعبير حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وتأنيث الضمير نظر الى لفظها (قوله بمنزلة المجرور مع) يعني مع التي هي اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يرد ما حكاه سيبويه من قولهم ذهبت من معه ولا قراءة من قرأ وهذا ذكر من مهي يتنوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيها بمعنى عند (قوله والسياق يقتضيه) هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أم أمانا لم أي في حفظ أحوالها وتقدير أرزاقها وأجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية (قوله وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغي انما ان نأخذ من

دونك من أولياء بيضاء تختد للفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال) نقلت هذه القراءة عن أبي الدرداء وزيد بن ثابت وأبي رجا ونصر بن علقمة وزيد بن علي وأخيه الباقرو ومكحول والحسن وأبي جعفر وحفص بن عبيد والنخعي والسلي وشيبة وأبي بشر والزعفراني واعتراض علم أسعد بن جبير وغيره بدخول من في قوله من أولياء وأجيب بأن اتخذ مما يتعدى تارة لواحد كقوله تعالى أم اتخذوا آلهة من الأرض وعليه قراءة الجمهور وتارة إلى اثنين كقوله تعالى أفرأيت من اتخذ الهه هواه وهذه القراءة منه فالاول الضمير في اتخذ والثاني من أولياء ومن للتعويض وقال أبو الفتح من أولياء في موضع الحال ودخات من زيادة لمكان النفي المتقدم كاتقول ما اتخذت زيدا من وكيل وقال أبو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المججمة على تسمية الفاعل ومن أولياء هو المفعول الاول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاعله والمفعول الاول مضموم ومن أولياء الثاني وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين لان من لا تزداد في المفعول الثاني بل في الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا من أولياء انتهى وفي تفسير البيضاوي وقرئ تختد بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتعويض (قوله لانك اذا قلت ما كان لك أن تختد زيدا في حالة كونه خاد لا لك فانت مثبت لخصله لانه ناه عن اتخاذه) في هامش بعض نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف وكل من الحال والعامل بانفراد محتمل الثبوت والنفي وأقول هذا في النفي المحض وأما ما كان بمعنى التوبيخ والتشديد كما في المثال فان الفعل والحال فيه مثبتان على ما لا يخفى والآية للنفي المحض لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ دونك أولياء وكيف نحمل غيرنا على ان يتخذنا دونك أولياء وعلى قراءة الجمهور وما يصح لنا ان نتولى أحدا دونك فكيف يصح لنا ان نحمل غيرنا على ان يتولا نادونك والجمهور على ان القائلين ذلك هم المعبودون العقلاء الذين لم يأمروا بعبادتهم كالملائكة وعيسى وعزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام يقدرها الله على هذه المقالة وقال السكاكي يحجبها الله يومئذ ككذب عابدين (قوله وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا) تقدير معطوف على تخريج وحالا مفعول ثان للتقدير لانه هنا بمعنى الجعل ولا يظهر عطف على ليس بمشتق وفي الشرح الاشتقاق والانتقال اسباب لازمين للحال وانما هما غائبان فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها مبطلين دعوى حاليتهما مع انها يمكن ان تسأل بمشتق وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فمذموم انتهى وأقول الحال وان كان ليس بلازم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة الا في عشر مسائل ان تدل على تشبيه نحو كزيد أسدا أي كآسدا وتدل على مفعلة نحو بعت يدا بيد وتدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول أو تكون موصوفة نحو قرأ ناعريا أو دالة على سعر نحو بعت يدا بيدك أو دالة على عدد نحو قمت ميعات ربه أربعين ليلة أو دالة على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا برأس الطيب منه وطبا أو تكون نوما لصاحبها نحو هذا مالك ذهب أو فرعه نحو هذا حديدك خائفا وأصله نحو هذا خاتمك حديد أو ما نحن فيه ليس واحد من هذه المسائل ولوسلم فاعتراض المصنف انما هو بجموع كونه ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والتنظير بما لا يناسب في الشرح فديكون مراده التنظير في كون لفظ الآية وقع منكرا حالا في الموضوعين لا في ايجاد المعنيين (قوله وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا وكثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية) في الشرح ولقائل ان يقول وآية تفيد العموم لو وقعها في سياق الشرط وهي حال من العامل فيلزم عمومها (قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبي المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم) قال الرضي والكوفيون والاعفان لا يشترطون كونها في غير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فن في حيز الايجاب وهي داخلية على المعرفة وهي عند سيبويه مبعوضة أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه وأجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم فوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا أيضا خطبا بالامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (قوله فكفر عنكم من سيئاتكم) في الشرح في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تحضروها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم وكففر عنكم من سيئاتكم فقر أنافع وحزرة والكسائي تكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقراء الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف حذفها

هذه فها وقد وقع له أيضا في فصل ما في قوله تعالى في سورة الاعراف فبما أغويتني أن تلهيهم فاعوهم مثل ذلك سأنسخ
أول هذه مسألة مهمة أطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصل في ذكر الشارح كلامه فيها
بكلامه (قوله وبقي الى آخره) يقال غي يغني وغيا يغني زادوا السامع بالشين المججمة والحاء المهملة الذي يضرر لث العداوة
ويضرر بكسر الصاد وتخفيف الراء مضارع ضار يضير ضير بمعنى ضرو في الشرح استدل الكوفيين بهذا البيت لا يقعه على
الفارسي لجواز ان تكون ما شرطية وتقدم الشرط عنده سوغ للزيادة كقوله النفي وأخويه (قوله قراءة بعضهم لما
أتيناكم) هي قراءة سعيد بن جبير والحسن قال أبو حيان وهذا التوجيه الذي لا ينحرف في غاية البعد وينزه كلام العرب
ان يأتي فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال أبو اسحق أي لما أتاكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق وتكون لما أتول الى
الجزء كما تقول لما جئتني أكرمك وقال ابن عطية و يظهر ان ما هذه هي الظرفية أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس
أخذ عليكم الميثاق فيجب على هذا المعنى كالمعنى في قراءة جزية بكسر اللام قال أبو حيان وهو مخالف لذهب سيويوه فان لما
المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وانما ذهب الى ظرفيتها أبو علي الفارسي (قوله
وجوز الزمخشري في وما أنزلنا على قومه الآية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين بفوز ز يادهم مع المعرفة) في الشرح لم أر هذا
في الكشف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي ان ما من قوله وما كنا منزلين نافية ولعله وقف على ذلك
في موضع آخر انتهى وفي البحر وقالت فرقة ما في وما كنا منزلين اسم معطوف على جند قال ابن عطية أي من جند ومن الذي
كنا منزلين على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من في قوله من جند زائدة ومذهب البصريين بشرط ز يادهم ان يكون
المجرور بها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذي انتهى وأقول الجواب
عن ابن عطية انه يخفى هذا التقدير على انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو أي
كان من جنس المطر) فن مطر ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسر بكائن وقال الرضي وأجيب بانه على
سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزبدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما
قال دعني من عمرتان وقول ابن الحاجب شيء من مطر ومن للتبعيض أو النبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة أو
الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل
المبنى للفاعل الا اذا كان الجار زائدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى مكان بقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه
فعله (قوله ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كائنا من نبأ المرسلين) قال الرضي ويجوز ان يقال ان ضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ
حال (قوله وأجيب بانهم ما غير متأصلين في الظرفية) في حاشية التسهيل للصنف انهم ما قد يكونون في الاشخاص فلهذا سهل
دخول من عليهم (قوله فالمجرور بدل بعض) لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما تنبت لان بدل البعض كبديل
الاشتمال في انه لا بد فيه من ضمير لفظا أو تقديرا يعود على المبدل منه (قوله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو) وفي الجني
الداني اختلف في معنى المصاحبة لافعل التفضيل فقال المبرد وجاءة هي لا ابتداء الغاية ولا تفضيد معنى التبعية وصححه
ابن عصفور وذهب سيويوه الى انها لا ابتداء الغاية ولا تفصيل من التبعية (قوله على جعل كتمان عن الاداء الذي أوجبه الله كتمان
عن الله) كتمان الاول مجرور بالاضافة مفعول اول لجعل وكتمانه الثاني منصوب على انه مفعوله الثاني (قوله وقد مر ان كتم
لا يتعدى عن) هكذا وقع في أكثر النسخ ولم يدرك من ذلك وفي بعضها وسيأتي ان كتم لا يتعدى عن وفي الشرح كانه نسي ان
يوفي بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى عن (قوله ومجرور الثانية بدل من مجرور
الاولي بدل اشتمال) في الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولقائل ان يقول ان تكرار من يغني عن
تقدير الضمير من (قوله على خمسة أوجه) هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله واذا
قيل الى آخره وفي بعضها على أربعة أوجه وهو مقتضى تفصيله الالوجه ورد من التي في معنى النفي الى الاستفهامية وظاهر
قوله في التنبيه الاول فتحمل من الالوجه الاربعة (قوله ولا يتقيد جواز ذلك بان يقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا
الذي يشفع عنده الالبدنه) في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تميم الكلام على كلمات مفترقة لذلك مانعه ويكثر
قيام من مقرونه بالواو ومقام النافي فيجاء بالالفه الا لا يجب ان ينتهي وهذا المحو ومن بغفر الذنوب الا الله وشعروا من برغب عن

تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله ونبيه ابن يسعون) هو بمثابة تحية وسين مهملة ساكنة فعين مهملة مضمومة فواو ساكنة فتون (قوله ولا أوبيت الى آخره) بهمزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة فتثناة تحية فوقية ساكنة للتأنيث فعل مبني للفعول من آيته بالمدى منعتة شرب الماء والضاوية الخبفة والبارق السحاب ذو برق وثمت البرق اذا نظرت الى صحابه أين غطر (قوله وأنت ضميرها لانها الخليفة في المعنى) هذا يقتضى ان تكون بالثناة فوقية وقد تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله لما انسجبتا من جنوب وشمال) هذا يحز بيت لأمرئ القيس صدوره فتوضع فالقراءة لم يعف رسمها وتوضع بضم المثناة فوقية وكسر الضاد المحضة موضع وكذلك اقراءة بكسر الميم ورسم الدار مالمصق بالأرض من آثارها وفي التاموس والجنوب ريج تخالف ريج الشمال مهبان مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال بفخ السنين وكسر هـ الريج التي تهب من قبل الحجر أو ما استقبلت عن يمينك وأنت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نعلش ومن مطلع الشمس الى مسقط نسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليلا ويقال فيها شمال يمين ساكنة فهمزة مفتوحة كما في البيت ونسج الى يحن الدار اختلافا فمعناها على فاحدا هما تستر الآثار بالتراب والآخرى تزيله فلا يذهب أثرها عنها وقيل معناه لم يخصص سبب محوها في نسج الريج بل له أسباب كمر السنين وترادف الأمطار (قوله وهي بسيطة لأمر كبة من موهما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة) قال التفتازاني واختلفوا فيه فببطل كلمة برأسها موضوع زيادة التعميم فوجه كونها أعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء لزيادة في المعنى وقيل معبى اكتف وما هي الشرطية والمعنى اكتف عن كل شيء ما تفعل ففعل فتفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا فاعله هو ما فوق الامر بالكف عن كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقال الخليل أصلها ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ايهامية متصلة بها الزيادة التعميم كما في متى ما واينما وغير ذلك وفي حاشية التسهيل للمصنف ينبغي ان قال بالبساطة ان يكتب مهمى بالياء ولمن قال أصلها ما ما ان يكتبها بالالف وفي الشرح وكذا اذا قيل أصلها ما ما انتهى وأقول من قال بان أصل مهمما ما ما من قال بان أصلها ما ما اتفقا على أصل آخر كلمة مهمما ما ما ينبغي في كتب آخره على القول الاول ينبغي على القول الثاني فلهذا لم يذكر المصنف ما قال الشارح (قوله وأنشد لحاتم فانك مهمما تعط الى آخره) حاتم هو أبو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور والسؤل بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتخفف فتبدل واو ما يسأله الانسان وقبل هذا البيت آيت هضم الكشح مضطر الحشا من الجوع اخشى الذم ان اتضلعا واني لاستقنى رفيق ان يرى مكان يدي من جانب الزاد اقرا (قوله ومهمما تصلها أو بدأت براءة) هذا صدر بيت حمزة لتزيلها بالسيف ليست مبسلا وفي الشرح وقوله لتزيلها لتعليل اترك البسلة وبالسيف في محل نصب على الحال من المضاف اليه وأشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سأل عليا رضى الله عنه لم تكذب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسلة امان وبراءة أنزلت بالسيف وليست مبسلا جواب الشرط وهو محذوف الفاء وفي معنى النهي أي فلا تبسل وفي شرح الشاطبية للغري مهمما في موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهما تفعل أي وأي شيء تفعل في براءة يعني من الوصل أو الابتداء أو قولها تصلها أو بدأت تفسير لذلك الفعل المحذوف ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به اشكل عود ضمير تصلها لجعل ما كان يعود عليه وهو براءة بدل منه للبيان أو منصوبا بأضمار أعني وفي شرحه للجبيري مهمما منصوبة بتقدير أي أي حالة تقرأ ثم فسر بفعل الشرط وقد توجه الى ظاهر بعدد هـ على جهة المفعولية فاعمل الثاني على مختار البصريين لقربه وأضمر المفعول في الاول جواز والافصح حذفه (قوله فان قيل قدر مهمما واقعة على براءة) يعني انه اذا جعل مهمما براءة صح كون المنصوب في تصلها مع كونه مفسرا ببراءة عائدا الى مهمما فيكون مهمما مبتدا أو مفعولا محذوف يفسره نصل (قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام) لقائل ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما أريد به ولو سلم لجاز ان يعود الضمير الخاص على الاسم لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات مطلقا وجعيا في قوله تعالى وبعولتن أحق بردهن فانه عائدا على المطلقات الأعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار الرجعيات (قوله وبالوجه الذي بطل به ابتداء مهمما) وهو عدم الرباط في تصلها لكونه حينئذ انطباعا بطل كون مهمما مشتغلا عنها العامل الذي بعدها بضميرها لان كلاما من ابتداء مهمما واشتغال العامل عنها بضميرها يقتضى عود

المنسوب في نصلها عليها (قوله ومهما اتصلها مع أو آخر سورة) هذا صدر بيت مجزؤه • فلا تنقض الدهر في افتنة لاه وأخر
 جمع في موضع المفرد أي في آخر سورة وقوله فلا تنقض الدهر جواب الشرط وتنقض منسوب بالضمارة ان بعد الفاء جوابا
 للنتى أي فتتصل يعني اذا وصلت البسملة بآخر السورة فلا تنقض عليها وتنقض بالسورة الأخرى لان البسملة لا وائل
 السورة لا لا وأخرها وفي شرح المغربي وموضع مهم ما نصب بفعل يفسره الفعل الموجود والتقدير أيما بسملة من
 البسملات الكائنة في أوائل السور تصل نصلها (قوله وأما هنا فيتمين كونها ظرفا لتصل بتقدير وأي وقت تصل براءة أو
 مفعولا به حذف عامله) في الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر فتكون في محل نصب بتصل على
 انها مفعول مطلق بمعنى أي وصل تصل سواء كان بآخر سورة أو بآخر آية وأن ترك البسملة في براءة مطلوب سواء ابتداءت
 بها أو وصلت بآخر سورة أو كانت أو وصلت بآخر آية من أي سورة كانت وقول بعض شارحي الشاطبية ان
 المراد وصلها بآخر السورة انتهى وأقول انما قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظر الى الغالب ﴿مع﴾ (قوله لغة
 غنم وريبعة) في الصحاح وغنم بالتسكين أبو حنيفة وهو غنم بن وائل وفيه أيضا وفي عقيل ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن
 عامر بن عقيل وفي غير ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن نعيم ويلقب بربيعة الجود وريبعة الصغرى
 وهو ربيعة بن حنظلة بن مالك وريبعة أبو حنيفة وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو مجذو ومجدو مهمهم
 نسبوا اليها وفي الشرح وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن زرار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ولعلهم أصحاب هذه اللغة انتهى
 وفي الصحاح وانما سمى ربيعة الفرس لانه أعطى من مبرات أبيه الخيل وأعطى أخوه مضرا الذهب فسمى مضرا الجراء
 (قوله أفيقر أبي حنيفة وأهو وانا معا) جمع هو بالضم وهو هو النفس والاول للحال (قوله وتيل هي حال والخبر محذوف)
 في الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر أي وأهو أو أنا كائنة معا وعلى هذا الخلق معا محذوف أيضا أي وأهو أو أنا
 كائنة في حال كونها معا وهذا كلف لا داعي اليه انتهى ولقائل أن يقول تقدير كائنة الخبر يعني عن تقدير كائنة أخرى يتعلق
 بها معا اذا لا فرق بينهما الا بالخبرية والحالية والحال خبر في المعنى (قوله وفيه نظر) وجهه اننا لنسلم ذلك بل هو سواء وقوله وقد
 هادل بينهم ما الى آخره سند لهذا المنع الذي هو وجه النظر (قوله كنت ويحيى الى آخره) يدي بالثناة التحية تنبيه يدزى
 يفتح النون وكسر الميم وزاى بضم النون وفتح الميم (قوله اذا حنت الاولى سبعين لها معا) حنت بالحاء المهملة والنون والاولى
 بضم الهمزة أنى الاول وهو وصفه المحذوف أي الحامة الاولى وسبعين هدرن (قوله وأفتى رجالى الى آخره) فاعل أفتى ضمير
 الدهر أو الموت وبأدوا أهلكوا وفي الشرح ومستفزا بفتح الفاء اسم مفعول من استفز الخوف اذا استخفه انتهى وفي بعض
 النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استقر أي أصبح قلبي بسبب هلاكهم مستقرا لاني كنت أخشى عليهم ولا
 أخشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر الفاء بالزاي أي وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لان عدم الاطمئنان انما هو معنى
 الاستيفاز والذي في البيت هو الاستفزاز قال في الصحاح واستفزه الخوف أي استخفه وقدم مستوفزا أي غير مطمئن
 ﴿مضى﴾ (قوله متى أضع الهمامة تعرفوني) هذا مجزئ لسهيم بن ربيع وصدرة أنا بن جلا وطالع الثنايا وتقدم الكلام
 عليه في غير (قوله أخيل برقامتي حابه زجل) في الصحاح واخلت فيه خلا من الخيل وتخلت فيه خلا أي رأيت فيه خيلة
 وفي الشرح أخيل بضم الهمزة مضارع اخلت وحاب الظاهر انه بمعنى دان قال الجوهرى وكل دان فهو حاب والمصنف فسر
 بتقيل المشي ولم أقف عليه والزجل رأى وجيم مفتوح حنين الصوت يقال صاحب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم أي ذور عد
 (قوله شر بن بجاء البصر الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباء الموحدة ﴿منذ ومنذ﴾ (قوله قميل هـ اسمان مضافان)
 هذا القول لبعض البصريين وبنيا عند هؤلاء انضمم ما معنى الحرف (قوله وربع عفت آثاره منذ زمان) هذا مجزئ
 بيت لامرئ القيس صدره • قفانك من ذكرى حبيب وعرفان • وفي القاموس وعرفان كعتبان مغنية مشهورة والربع
 المنزل وعفت درست والآن نارجع أثر وروى بدل آثاره آياته وهي جمع آية وهي العلامة (قوله أقوين مذهب ومذهب) •
 هذا مجزئ صدره • لمن الديار بقنة الحجر • والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء ديار ثمود
 ناحية الشام عند وادي القرى وأقوين ناون من سكانهم والحجج بكسر الحاء المهملة جمع حجة وهي السنة (قوله فقال المبرد
 وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر) قال الرضى ان هذا مذهب الجمهور وفي الشرح هذا الاعراب هو الذي
 اختاره

اختاره ابن الحاجب في كافيته وصريح في غيرها بانه مذهب المحققين مذهبه لكنه مشكل بعدم ذومند في الظروف مع اختياره
لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين منافي لكونهما ظرفين ولم اعثر على جواب مع شدة البحث عنه فتأمله وأقول لا منافاة
بين كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين لجواز كونهما متصرفين بان يكونا مبتدأين وفي الشرح ومما استشكلت به الابتدائية
ان قبل ما الموجب لتقدمه وهلا جاز يومان مذ كما تقول يومان أم ذلك وأجيب بانهم أجروها رافعة مجراها خافضة في أنها
لا تدخل الاعلى اسم الزمان (قوله وقال الاخفش والزجاج والزجاجي طرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناها بين وبين
مضافين فعنى ما القيتة مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف) في الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب
وهم لان المعنى واللفظ يأباه أما المعنى فلا نك تحبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك محقق وأما اللفظ فلا ان اليومان نكرة
لامصع لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدأ المنكر معص له وهنا كذلك فيكون المصع
موجودا فالجواب أن مجرد ذلك لا يكون معصا وانما يكون معصا ان لو كان الظرف خبر المبتدأ كقولك في الدار رجل
وفي يوم الجمعة صلاة فوجس المدة في قولنا جميع المدة يومان ايس طرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه
نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتقاء الروية يومان بل المراد انه هو (قوله
ما زال مذكعت يده ازاره) هذا صدر بيت للفرزدق يرفي به يزيد بن المهلب عجزه * فسمي قادرك خمسة اشبار *
قيل أراد يدادك خمسة اشبار الباع مبالغ الرجال وقيل أراد الموت والدفن في خمسة اشبار من الارض وقيل أراد السيف
لانه في الأغلب يكون قدر خمسة اشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده يد في كتاب من كتاب تلتقي * في ظل
معتك الجحاح مشار والكتيبة بالمتنائة الجيش تقول منه منذ كتب فلان الكتاب تكتيبا أي عباها كتيبة تكتيب
الليل نجمعت والمعتك موضع المعركة والجحاح الغبار ومشار صفة الجحاح على زيادة ال (قوله * وما زلت أبغي المال مذانا
يافع *) اليافع بالمتنائة التحتية الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليافع ما ارتفع من الارض واشرف وأيقع الغلام
فهو يافع ولا يقال موقع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة (قوله وقيل مبتدأ) هذا القول يقابل المشهور وليس
بمعطوف على قيل الذي قبله (قوله وأصل مذ من مذليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاته الساكن نحو هذا اليوم)
قال الرضي واما تحريك مذ عند ملاقاته الساكن في نحو هذا اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر فلا يدل على ان
أصله من ذل جواز أن يكون لا تنباع (قوله ولان بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضي
وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغة عتزية فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم تخفيفا لما احتجج الى التحريك
للساكنين رد الى أصله انتهى

﴿حرف النون المفردة﴾

(قوله أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة) في الشرح لا يتأني تقسيم نون التوكيد اليها في هذا المحل لان المقسم أولا
هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا أن يقال أراد المفردة خطأ انتهى وأقول بل أراد المفردة عن غيرها من باقي
الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للثقيلة والخفيفة (قوله اقاتلن أحضروا الشهودا) هو لروية بن الجحاح وقبله
أريت ان جاءت به املودا * مر جلاو يلبس البرودا وارتيت أصله أريت حذفته منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود
بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح شعر رجل ورجل اذ لم يكن شديدا للعودة ولا سبطا تقول منه رجل
شعره ترجيلا والمعنى أخبرني ان جاءت هذه المرأة بشاب يتزوجها هو رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم أتأمر
باحضار الشهود لقد نسكا حها عليه وفي الشرح وأقاتلن أن يقول لانسلم ان في قوله اقاتلن توكيدا لاحتمال ان أصله أقاتل
انا لحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغمت التنوين في نون انا على حد لكها هو الله وربي وهما بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال
نون التوكيد به هل يبنى أشبه بفعل الامر فانه اقعد الافعال بهذه النون اذ تلحقه بلا شرط هذا محال أرفيه نسا ولكن سمعت
شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقاتلن ولم أنف عليه مضبوطا في كتاب معتد وأقول انما دخله النون لشبهه بالمضارع
لفظا ومعنى والاصل في الامة الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة في بقاءه بل في لحاق النون به وقد اختلف في

المضارع المتصل به فوالا التوكيد والجمهور على انه معنى لتركبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لا حظه في
الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم منع التنوين
معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتنبه قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدر او قال بعضهم
المضارع مع النون معنى التركيب الا اذا اسند الى الالف او الواو او الياء لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما
والمحذوف الساكن في حكم الثابت (قوله ففهم ورة ستوغها شبه الوصف بالفعل) يعنى المضارع قال الرضى قبل وتدخل اسم
الفاعل اضطرارا تشبها بالمضارع وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله * وليس حاملني الا ابن حماد (قوله * فانزل
سكينة علينا) روى البصري من حديث البراء رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب
وقد وارى التراب بيسا من بطنه وهو يقول اللهم لولا انت ما هتدينا * ولا تصدقنا ولا صلينا فانزل سكينة علينا *
وثبت الاقدام ان لا قينا ان الالى تدبغوا علينا * اذا ارادوا قنته أيننا (قوله * فاحربه بطول فقر واحريا) هذا يحجز
بيت صدره * ومستبدل من بعد غضي صريحة * وفي الصحاح وغضي ايضا مائة من الابل وهي معرفة لاتنوين ولا يدخلها
الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومختلف مكان ومستبدل وصريحة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل نحو
الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين
العشرين الى الاربعين وما بين عشرة الى بضع عشرة واحرياء هم حيلة وراء قال في الصحاح وتحدث الرجل فتقول بالحري ان
يكون كذا وهذا الامر محراء أى مقمنه مثل محجاء وما أحرأه مثل ما أجهأ وأحر به مثل وأج به (قوله دامن سعدك الى
آخره) الكاف من سعدك ولولاك مكسورة والمتيم من تيمه الحلب أى عبده وذلك فهو متم والصباية بغض الماهمة رقة
الشوق والبالغ العائد ومتبه قوله تعالى وان جنحو اليه لست بواجب لهما (قوله والذي سئل عنه أى دال على الامر
لان معناه ليدم سعدك (قوله وقربيا من الوجوب بعد ما فى نحو واما تخافان واما تترغنون) يريد بالقرب من الوجوب
ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو واما تخافان أن يكون المضارع شرط لان الماؤ كدة بما (قوله لم
يوفون بالجار) هذا آخر بيت تقدم الكلام عليه في اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرعتهم * يوم الصليفة لم يوفون بالجار
(قوله كفولهم * ومن عضه ما ينبتن شكيرا) العضة واحدة العضاء وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكر بالشين
المجهة ما ينبت حول الشجرة من أصلها قال الرضى هذا يضرب لما كان له أصل وامارة تدل على كونه من شئ آخر انتهى
وأراد المصنف بقوله كفولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما الزائدة التي ليست مسبوبة رب نحو كفولهم بعين ما أرينك وبجهد
ما يلقن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر الدين ابن مالك وانما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل ان مالما
لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فمالوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يؤكد
الفعل بعدها الان فيما ذكر من قول الشاعر * ربأ أو فيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات وقوله ربأ يقولن ذلك حكاة
سيبويه لان رب تصير الفعل بعدها ماضى المعنى وفي الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم في توضيحه على الالفية المضارع
بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات وان الاربعة أن تكون قبل لا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق
بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين وقول القائل * ومن عضه ما ينبتن شكيرا وقوله قليلا به ما يحمدنك وقد
عرفت انه جعل ما فى كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدنك زائدة ولا أدري الوجه الذى عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما فى ينبتن
نافية وما فى يحمدنك مصدرية انتهى وأقول الوجه الذى عين كون ما فى ينبتن زائدة لا نافية انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات
لا النفي فان قيل انما هو محز بيت صدره * اذ مات منهم ميت سرق ابنه * أجب بان الرضى قد صرح فيما نقلناه عنه
أنفائه مثله وفي قول المصنف كفولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه محز بيت والوجه الذى
عين كون ما فى يحمدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه يحمدنك لان
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت النون داخلة على المضارع فى موضع لا يدخل عليه فى الافى الذرة
(قوله ونون ضيفن للطغلى) فى القاموس الضيفن من يحبى عطفلا (قوله ولهذا الوسميت به رجلا بقى ذلك التنوين
بعينه مع زوال التكثير) هكذا قال ابن الحاجب وفي الشرح وقائل أن يقول لان اسم التنوين فى رجل حال علمته

ولا تنقل ضبعة لان الذ كرضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين كذا في الصحاح (قوله لان حركة تاء كنف وهزة جيل منويا الثبوت) هزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على تاء كنف لان حركة هزة جيل موجودة على الياء لا منوية (قوله والثاني بجندل) أراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زائد وجندل بحجم فنون مفتوحة تنوين فدا ل مهملة مكسورة فلام هو هنا جندل محذوف فامنه ألف الجمع وفي القاموس الجندل كجفرا ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال وكعبط الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة وأرض جندلة كعبططة وقد تنفتح كثيرها (قوله وهو اللحق للقوا في المطلقة) في الشرح وكذا الصدور المقفاة أو المصرة وقد ذكرنا الفرق بين التفتية والتصريح في حرف اللام في الكلام على اللام الجازمة (قوله والذي صرح به سيدي به وغيره من المحققين انه جى به لقطع الترنم) في الشرح قال ابن عقيل فقوله تنوين الترنم كقولهم داود القياس وفي الحديث ان القدرة بحجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرة ينفيون القدرة يقولون الامر انفي قال المصنف في هو اشبهه على التسهيل وليس بشئ لانهم أثبتوا القدرة لانفسهم وأما داود القياس فلا تعلمهم بقولون وأقول القدرة طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرة لقبال المعترلة لاسنادهم أفعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب الايمان واعلم ان مذهب أهل الحق أثبات القدرة ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انها مستتعة في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وأنكرت القدرة هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بها وانما مستأنفة العلم أي انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذا نوا على الله سبحانه وتعالى ومنيت هذه الفرق قدرة لا تنكأهم القدرة قال أصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقرضت القدرة القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه وصارت القدرة في الزمان المتأخرة تعتقد اثبات القدرة ولكن تقول اخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا (قوله وقولي ان أصبت لقد أصابني) هذا عجز بيت مقفى صدره • أقلل اللوم عاذل والعتاب واللوم بفتح اللام العذل بالذال المجبة وعاذل ترخيم عاذلة وأصبت بكسر التاء كذا وجد في غير هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح (قوله لما نزل برحانا و كان قدى) هذا عجز بيت صدره أقفل الترحل غير ان ركباننا وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقائم الاعماق حاوى المخترقين) هذا صدر بيت عجزه • مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقائم القاتن الشديد السواد والاعماق بالعين المهملة جمع حق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المغازة والحاوى الخالى والمخترق بسكون الخاء المجبة وفتح المثناة الفوقية والراء الممر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يمتدى به في الطريق والخفق بفتح الفاء للضرورة وأصله الخفق بسكونه مصدر خفق البرق اذا اضطرب وفي شرح الباب وأصل المخترق المخترق بسكون القاف فلما ألحق التنوين به التقي ساكنان فيفتح ما قبله تشبيها بالنون الحفيفة أو تنكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (قوله وفائده الفرق بين الوقف والوصل) في الشرح انه لو بقي ساكن القاف لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف أو واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في آخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر قسمة لا تتحرك الا لتحرك الساكن او الوزن يتقاضاه لا لاجل الوقف (قوله أى يجعل فيه غنة) في الصحاح الغنة صوت في الخيشوم والغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه يقال طي أغن ووادغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك ألغته الذبان وفي أصواتها غنسة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القلة اذبابية كغراب وغربان وأغربة (قوله وتنبت في الوقف) في الشرح قد ينازع في ذلك فان الزمخشري قال في أحاجيه حيث أشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى (قوله • ويوم دخلت الخدر خدر عترة) هذا صدر بيت لا مرمى القيس عجزه • فقالت لك الويلات انك مر جلى • والخدر الستركذا في الصحاح والمراد هنا استراحو دج وهو مركب من مرأكب النساء مقبب وغير مقبب وعترة بهمة مضعومة فنون مفتوحة فتناء تحتية تراهى هى ابنة عمه والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مر جلى تاركى راجلة أى ماشية (قوله • سلام الله يا مطر عليها) هذا صدر بيت عجزه • وليس عليك يا مطر السلام • وهو للاحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصارى من قصيدة في سلى أخت امرأته وكانت جميلة وكان هو أيضا جميلا وكان يحبها بشدايد افتروجت برجل قبيح المنظر يقال له مطر فتاب على

الاحوص جها حتى باح به ومن تلك القصيدة كأن المالكن شكا سلى * غداة نكاحها مطرا نيام. فان يكن النكاح
 أحل شيء * فان شكا جها مطرا حرام فلا غفر الا له لتسكبها * ذوبهم ولو صلاوا وصاموا فلولم ينكحوا الا كفتا *
 امكن كفيتهما الملك الحمام فطلقها فاست لها بكف * والا يمل مفرق الحسام (قوله وبقوله أقول في الثاني دون الاول
 لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف) في الشرح فيه نظر لان وجود العلتين في الاسم مناف للصرفه
 وانما جملته على ذلك قوله سم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرنا فينبغي ان يحمل كلامهم
 على انه يجوز للضرورة ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين
 الصرف لما فاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة وأقول وجود العلتين في الاسم ليس منافيا للصرف
 منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا أيضا الاسم
 منصرفا للضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين (قوله وفيما قاله نظر لان الذي يحكمه سماء تنوينها هذا
 دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف) في الشرح اذا كان النظر معهما امكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان
 سيبويه سمي ما هو الترم تنوينها هو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترج بذلك ما حكيناه آتعا عن الرنخشي
 وأقول ابن مالك استدلل بثلاثة أمور منها الثبوت في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه في ما استدلل عليه (قوله وهذا
 اعتراف منه بانه تنوين الصرف لانه الذي كان قبل التسمية حتى بعدها) في الشرح لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين
 صرف قطعاً وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان المحكي تنوين
 صرف وأقول قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف ما فيه علتان ليست الاعتبارية وضعية لاذنية فاذا وجد
 ما يدل على المجامعة اعتبر كما في الحكاية هنا (قوله الرابع نون الوقاية) في الشرح صرح ابن الحاجب في أماليه بأن نون الوقاية
 كحرف المضارعة ليست بكامة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبي وأطال الكلام فيه
 فلا ينبغي عدها في أقسام النون لانها جزء كلة لا كلة انتهى وأقول جزء الكامة له دخل في دلالتها على معناها ونون الوقاية
 لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناه فلا يكون جزءاً (قوله اذهب القوم الكرام ايى) هذا بيت من مشطور السريع تقدم
 الكلام عليه في قد (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) لانها مقدمة على نون الوقاية فيكون النقل حصل بنون الوقاية
 فحذف (قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح) لان الحذف بنون الاعراب أولى لانها تحذف للجواز والنائب بخلاف نون
 الوقاية وسيد كرم المصنف في الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى وان من ذلك
 نون الوقاية في نحو أتمحاجوني وان القول بحدوها لابي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي القحط وأكثر المتأخرين وبحذف نون
 الرفع لسببويه واختاره ابن مالك (قوله الثاني اسم الفعل) قال الرضى ويجوز الحاقها اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز
 تركها أيضاً لانها ليست أفعالا في الاصل (قوله * أمسلى الى قومي سراحي) هذا مجزئ بيت صدره وما أدري وطني كل ظن
 (قوله وبني ذلك على قوله في ضاربى ان الياء منصوبة) لان القول بانها مجرورة لا يتأتى معه القول بان هذه النون تنوين لان
 جرها حينئذ بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة (قوله وليس الموافق لي فرد خائباً) هذا صدر بيت مجزئ وان له أضعاف
 ما كان أملاً يقال وفى القوم اداأناهم والرفد العطاء والخبيبة عدم حصول المطاوب (قوله وفى الحديث غير الدجال أخوفنى
 عليكم) لا يقال هذا التركيب يقتضى ان غير الدجال خائف فان أصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثى المبني للفاعل وانما
 المراد ان غير الدجال مخوف منه لانه يجاب بان أصل هذا التركيب خوف غير الدجال أخوف خوفى ثم حذف خوف الاول
 والثاني وخلفهما غير والياء ويجوز ان يكون أصل التركيب أخوف مخوفانى ثم حذف المضاف فيكون من باب أشغل من ذات
 النحيين ويجوز ان يكون أصل التركيب غير لجال أخوف مخيفانى ثم حذف المضاف وبهذا الذى ذكرناه من بيان أصل التركيب
 خرج الجواب عما يقال ان فعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله وفى الصحاح انه يقال بجلى ولا يقال
 بجلى وليس كذلك) الذى رأيناه فى الصحاح ويجعل معنى حسب قاله الاخفش هي ساكة أبدا يقولون بجلك كما يقولون قطك
 الا انهم لا يقولون بجلى كما يقولون قطنى ولكن يقولون بجلى وبجلى أى حسى وفى الشرح وهو مجمل لان يكون عدم بجلى
 بالنون من مقول الاخفش (قوله نعم) (قوله بفتح العين) فى الشرح المراد به العين الهجائية لا التى هى بفتحها لان

ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك (قوله وكنانة تنكسر ها) في الشرح كانهم أرادوا بالثلاث التمييز بين الحرفية والاسمية وآثر وأشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالغخ في واحد الانعام وقد جمع بين اللفظين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداؤه * فيا لك من داع دعاني نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسر عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل (قوله وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين) حكى المصنف ذلك في حواشى التسهيل عن أبي حيان ثم قال انما أراه أصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في منذ ومنذ من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم يعني لصح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع اوله لثانيه مما هو على ثلاثة أحرف يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده (قوله ويحتمل ان يفسر في هذا بالمعنى) هذا يقع في أكثر النسخ عقب قوله وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ثم في بعضه يقع وصف المعنى بالثالث وفي بعضه لا يقع ومعناه مع الوصف ويحتمل ان يفسر نعم بعد نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام في نحو هل تعطيني بمعنى اقبل فيكون داخل في قوله وما في معناها ولا يكون قسما آخر مستقلا (قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيه الاولى ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع ما دون أصله لافادة معنى التصيير أى مصير المعنيين السابقين ثلاثة وادخل الـ على المضاف اضافة لفظية لكونها داخله أيضا على المضاف اليه نحو الحمد الشعر (قوله وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعده غير مطرد لما بيناه) قول مبتدأ خبره غير مطرد وصاحب المقرب هو ابن عصفور وأشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم لا علام بعد نحو هل جاء زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقوا ثانيا لاجرا (قوله قيل وتأتى للتوكيد اذ وقعت صدر انخونم هذه اطلالهم) قيل بكسر الهمزة وسكون المثناة التحتية واطلالهم بفتح الهمزة وسكون الطاء المهملة جمع طلل بفتحتين وهو ما تخلص من آثار الديار (قوله ألسنت ربكم) في البصر روى في الحديث من طرق ان الله تعالى أخذ من ظهر آدم ذريته وأخذ عليهم العهدانه ربههم وان لا اله غيره فآقر وايدلك والتموه واختلف في كيفية الانحراج وهيئة المخرج والزمان والسكان وظاهر هذه الآية ينافي ظاهر ذلك الحديث وقد رام الجمع بينهما جماعة بما هو مستكاف في التأويل وأحسن ما تكلم به على هذه الآية ما فسر به الزمخشري قال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك انه تعالى نصب لهم الادلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فهم وجعلها محيزية بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه وتعالى أشهدهم على أنفسهم وقررههم وقال ألسنت ربكم وكانهم قالوا بلى أنت ربنا نشهدنا على أنفسنا وأقررنا بوحدانيتك وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي كلام العرب ونظيره قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ومعلوم انه لا قول ثم وانما هو تمثيل ونصير للمعنى وان تقولوا مفعول له أى فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على صحتها المقول كراهة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لم ينبه عليه أو كراهة ان تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فاقصدنيابهم لان نصب الادلة على التوحيد وما نبهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم في الاعراض عنه والاقبال على التقليد والافتداء بالآباء كما لا عذر لآبائهم في الشرك وأدلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنو آدم وذرياتهم من هم قلت عنى بنى آدم اسلاف اليهود الذين أشركوا بالله تعالى حيث قالوا عزير ابن الله وبذرياتهم الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بآبائهم والدليل على انها في المشركين وأولادهم قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل والدليل على انها في اليهود الآيات التي عطف عليها هي والتي عطف عليها وهي على غلطها وأسلوبها وذلك قوله تعالى واسألهم عن القرية التي واد قالت أمة منهم واذ تأذن ربك واذ نتقنا الجبل فوقهم واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا انتهى وقرأ نافع والعرييان وهما ابن عامر وأبو عمر وذرياتهم بالجمع وهو مفعول أخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم كما ان من ظهورهم بدل من بنى آدم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقرأ باقي السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية ويتعين ان يكون مفعول أخذ وهو على حذف مضاف أى ميثاق ذريتهم وانما كان أخذ الميثاق من ذرية بنى آدم لان بنى آدم لصلبه لم يكن فيهم مشرك انتهى ما في البصر (قوله وقول محمد) بجمع مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدا له مهمة مفتوحة فراء (قوله وهو أحسن) لان نعم حينئذ جواب عن متقدم عليها لفظا ومعنى

﴿حرف﴾

(حرف الهاء المفردة)

(قوله نحو ما هيه ونحوها ههنا وههنا) أراد بنحو ما هيه ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبهة بها فخرج اسم لا المبني معها على الفتح ونحو قبل وبعد المقطوعين من الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاثة حركته عارضة فكانت كالحركة الاعرابية و أراد بنحوها ههنا الاسم المبني ونحو واز يذاه الاسم المنسوب (قوله وأتى صواحبا لى آخره) منح أعطى ومضارعه يفتح بالفتح والكسر وجفانا ههنا وهو واوى اللام تقول جفونه ولا تقول جفيته (قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصلية) في الشرح قد ذكر المصنف في حرف الالف مجيئ الالف للاستفهام وهزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه وأقول المصنف هنا عده هذه الهاء من أوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقيق ان لا تعد هذه بمعنى من أوجه الهاء المفردة لان المراد الاصلية وهذه بدل من أصل وهو لم يعد الالف التي للاستفهام من أقسام الالف وانما قال بعد ذكر أقسام الالف مسئلة ومن الغريب ان الالف تأتي للاستفهام (قوله على ان بعضهم زعم ان الاصل) أى أصل هذا في البيت هذا بالالف بينهما ما خذفت الالف (قوله لانها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضى ان هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارت الشدة الامتزاج ككلمة **نحوها** (قوله والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على أربعة) في الشرح حكى الزنجشري في المفصل انه يقال هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا وهذا ليس شياً من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضى لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزنجشري انشد في المفصل هان تاعذرة ان لم تكن قبلت * فان صاحبها قد تاء في البلد وهذا شاهد على دخولها على الجمله الاسمية مثلها ان زيداً منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة ففعل الرضى يقول لا يصح هذا شاهد لدخولها على الاسمية انما عليه من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الالف المجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل وتاء ذهب مختصراً انتهى ما في الشرح وأقول هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا قليل والمصنف انما ذكر ما يدخل عليه هان للتنبيه كثيراً ثم عبارة الرضى واما ما افتتخ من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيراً بين اسماء الاشارة وبينها ما بالقسم نحوها واللهذا هو المراد او اما بالضمير المرفوع المنفصل نحوها أنتم أولاً وبغيرها قليلاً كقوله هان تاعذرة وقوله فقلت لهم هذا لها هوذا يا **هان** ثم قال وما حكى الزنجشري من قولهم هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا انما لم اعثر له على شاهد قالوا لى ان يقول هان للتنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل عنه كما هو لم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح بان قوله هان تاعذرة وهو البيت الذي أنشده الزنجشري في المفصل مما فصل فيه بين هان للتنبيه وبين اسم الاشارة بفواصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فواصل بينها وبين اسماء الاشارة وحينئذ فينتج من تذهب الشارح وترجيح حينئذ فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيح **هان** (قوله فيمتنع نحو هل زيداً ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) وصرح المصنف بامتناع هل زيداً ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيداً ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال التفاتاني في شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيداً مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أى هل ضربت زيداً ضربت لكنه يفتح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لا يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم مجرد الالهام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتعجيبه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يفتح وجه الحبيب اتنى على قصد الالهام ولا قائل به انتهى (قوله ونحو هل زيداً قام أم عمرو إذا أراد بام المتصلة) هذا التقديم مشعر بجواز ان يراد بام في هذا المثال المنقطعة وكلام التفاتاني يقتضي عدم جوازه فانه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيداً قام أم عمرو لان وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تادافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أم زيداً قام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكرين والمطلوب تصور أحدهما على التعمين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل تأتي بمعنى المهذبة

فتعاد لها أم المتصلة وفي شرح الرضي ورجا يحيى هل قبل المتصلة على الشذوذ (قوله الاطمان الا فرسان مادية) هذا صدر بيت
 يجزه التجشؤ ثم حول التناير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الابفتح المهمة والتخفيف (قوله والثالث تخصيصها
 المضارع بالاستقبال) في الشرح هذا يحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النضاة (قوله ثل مبلغ الاحلاف الى
 آخره) الاحلاف بالهاء المهمة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتخالفون على التعاضد والتناصر وذيان بذال مهمة
 مضمومة وقد تكسر فوحدة ساكنة فثناة تحتية فالقونون أو قبيلة من قيس ومقسم مصدري ميمى من الرباعي (قوله أن
 ذكرتم) في الكشف وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وأن ذكرتم بالف بينهما بمعنى انتظرون ان ذكرتم
 وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة يعني أنظيرتم لأن ذكرتم وقرئ ان وان بغیر استفهام بمعنى الاخبار أى نظيرتم
 لان ذكرتم وان ذكرتم تطيرتم وقرئ أين ذكرتم على التخفيف (قوله وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع) عقيل بفتح العين
 المهمة هو ابن أبي طالب أخو على رضي الله عنه مالا يبه وأمه كان أسرع الناس جوابا فنبهوه الى الحفاقة قال ابن عساكر دخل
 عقيل على معاوية بعدما ذهب بصرة فاقعده معه على سريره وقال أنتم يا بني هاتم تصابون في أبصاركم فقال عقيل وأنتم يا بني أمية
 تصابون في بصائركم وقال هشام ان عقيل أقدم على أخيه على بالعراق فسأله فقال ما أعطيك شيئا فقال انى فقير ومحتاج فقال اصبر
 حتى يخرج عطائي من المسلمين وأعطيك ما لمع عليه فقال على لرجل خذيده وانطلق به الى الحوائث فافتح أفضالها وخذ ما فيها فقال
 عقيل انت أردت أن تجعلنى سارقا فقال على أنت أردت أن آخذ أموال المسلمين وأعطيك اياها فقال عقيل لاذ بهن الى رجل هو
 أوصل بي منك يعني معاوية فقال أنت وذلك فذهب الى معاوية فاعطاه مائة ألف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما أولاك على
 وما أوليتك فصعد المنبر وقال أيها الناس انى اخبركم انى أردت عليكم دينه فاختار دينه على وانى أردت معاوية على دينه
 فاختارنى على دينه فقال معاوية هذا الذى تزعم قريش انه أحق وأجأ عقل منه وكان طالب أسن من عقيل بعشر سنين وكان
 عقيل أسن من جعفر بعشر سنين وكان على أصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان
 من الهجرة وتوفى سنة خمس وخمسين والرابع بكسر الراء جمع ربيع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار (قوله هليت شعرى هل ثم
 هل آتينهم) هذا صدر بيت يجزه أو يحولن دون ذلك حمام ويقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه وآتينهم هو بهمزة
 مدودة فثناة فوقية مكسورة تحتية مفتوحة فنون ساكنة مضارع فى مؤ كذا بالنون الخفيفة (قوله التاسع) أنها يراد
 بالاستفهام بها النفي في الشرح هذا يشعر بأن ثم استفهاما بها الكسرة مجازى لاحقيق وقوله بعد هذا انما هو الانكار على
 مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لأن النفي ابتداء يقتضى ان هل موضوعه للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لانها
 للاستفهام تجوز فيه بارادة النفي منه فيبين كلامه تناف وأقول لا تنافى بين كلاميه من الوجه الذى ذكره فان الباء فى قوله
 هنا يراد بالاستفهام معناها يدل أى يراد به بدل الاستفهام النفي وهذا يشعر بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما مر ابتداء
 معناه بلا واسطة أى ان الله مرة تستعمل فى الانكار ويلزمها النفي فدلتها على النفي بواسطة استعما لها فى الانكار بخلاف
 هل فانها تستعمل فى النفي فدلتها عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضى ان هل موضوعه للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد به بدل
 الاستفهام النفي وفي شرح الرضى ان الله مرة تستعمل للاستفهام ولا انكار أيضا قال الله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون
 وقال الشاعر اطربا وانت فسرى ولا تستعمل هل الانكار وتختص بحكمين كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى هل
 ثوب الكفار أى ثوبوا واقادتها اذ فى النسي حتى جازان بى بعدها الا قصد الايجاب (قوله والباء فى قوله • الا هل أخو
 هيش لذي بدائم • هذا يجزيت صدره • يقول اذا اقلولى عليها واقردت • قال المصنف وهو الغرض قد يرى به جريا وقومه
 كليب ابان الان كان بنى فزاره يرمون باتيان الابل قال لا تأمنن فزار باخوت به • على فلو صك واكتبها باسيار وقبل
 البيت وليس كليبى اذا جن ليله • اذا لم يذق طعم الاتان بنائم وفي الصحاح وقد اقلولى أى ارتفع والمقلولى المنجافى المستوفر
 القلق ويقال اقلولى الرجل فى أمره اذا انكمش وأنشد خلف الأحمر يقول اذا اقلولى البيت وفيه أيضا واقردى سكن
 وغمات وأنشد الآخر يقول اذا اقلولى البيت وفي الشرح ظاهر هذا ان لولا النفي المراد به لم ترد الباء فى الخبر وعلى هذا
 لا تزداد فى نحو قولك هل زيد بقائم اذا أردت الاستفهام الحقيقى وفيه نظر وقد قال المصنف فى حوف الباء ان زيادتها فى الخبر
 غير الموجب بنقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وأقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فى كل

موضع وانما هو عندهم من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا بهنابشي فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله وان شئت الى آخره) سيأتى الكلام على هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله لم يصرفهم) هو بضم المثناة الصغرى وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع أصفاه بالشئ آخره به (قوله سائل فوارس الى آخره) فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة لمن يعقل ويروع أبو حنيفة من غم والشدة بفتح السين المحجمة الحلة الواحدة في الحرب وبكسر هاء القوة وفتح الجبل أسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والآن بفتحتين جمع آتة وهي التل (قوله وثبت في كتاب سيبويه) ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام هكذا وقع في كثير من النسخ والضمير المستتر في نقله للزنجشري والمجروور بعن والمستتر في ذكره لسيبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي مخالفته لأم الأولى والمجروور بفتح الكاف سيبويه وعدة بكسر العين وتشديد الدال المهماتين وفي الشرح وما اخل هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى وأجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد انما وفي بعض النسخ ولم أرف في كتاب سيبويه ما نقله عنه وانما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام مانصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك ثم في الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كاد كره عنه ذكر ذلك في باب بيان أم لم تدخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذكره في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب ينبغي على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فاصنع في دفع المعارضة التي أشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه في بلب عدة ما يكون عليه الكلام لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت جل ذلك على انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المقيدة للاستفهام لانها موضوع للاستفهام جمع ما بين كلاميه انتهى (قوله فقال المعنى ألم يأت على الناس) حين من الدهر ذكر قول الزجاج بلفظه بعد ما ذكره بالماضي لان الزجاج ذكر في صدر كلامه ما قد يفهم منه ان المراد الجنس حيث قال ألم يأت على الانسان وفي آخره ما هو كاصريح في انه آدم حيث فسر الحين بمن تطويرة عليه الصلاة والسلام (قوله وحاولوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جوابا بالقسم وهو بعيد) لانه للتقرير على عظم الاقسام التي قبله أي هل فيها مقنع في القسم لذي عقل والجواب محذوف أي لم يعذب كما قال الزنجشري بدليل ألم تركيف الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب أو مذكور وهو ان ربك لا بالمرصاد كما قال ابن الانباري وفي البصر والذي يظهر أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية وهو قوله ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم وتقديره لا يابهم الينا وحسابهم عينا وقول مقاتل هل هنا في موضع ان تقديره ان في ذلك قسم لذي حجر فهل على هذا في موضع جواب القسم قول لم يصدر عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذ كر في قسم بلا مقسم عليه لان الذي قدر من ان في ذلك قسم لذي حجر لا يصح أن يكون مقسم عليه انتهى ما في البحر (قوله • وللاسايم ابداء •) هذا يحز بيت صدره • فلا والله لا ياني لسان • (قوله • فاصبح لا يسألنه عن مجابه •) هذا صدر بيت يحزه • أصعد في علو الهوى أم تصوبا • ويروي فاصبحن وهو للسود بن يفرجاه لي يكنى أبا الجراح وصعد في الجبل يصعد اطلع فيه وتصب نزل وعلو الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلهما بضم السين وكسرها

﴿ حرف الواو المفردة ﴾

(قوله انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها الى أحد عشر) في الشرح اتفقت النسخ التي رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قمما وبطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عدما قبل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بهج عنده واما أن يكون غرضه عدما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية انتهى وأقول غرضه عد غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق أنها واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه

الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الأربعة هو أحد عشر فلا إشكال (قوله قال ابن مالك وكونها للبيعة راجع للترتيب كثير ولعكسه قليل) قال ابن أم قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث (قوله ويجوز أن يكون بين متعاطفين اتغارب وتراخ) هكذا وقع في بعض النسخ وفي البعض الآخر أوتراخ وهو معنى الأول لأن المراد منه جواز كونهم ما بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع (قوله فإن الر دبعيد بالقائه في اليم) وهذا بيان لوقت المعطوف عليه في هذا المثال ليس لم تراخ المعطوف فيه عن المعطوف عليه (قوله وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقيد الإطلاق) الجواب عن هذا أن ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل لبيان الإطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول المتكلمين المأهية من حيث هي والمأهية لا يشترط حيث لا يريدون بذلك التقييد بل بيان الإطلاق وفي الشرح عن شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكي والظاهر أن العبارة تعني الجمع المطلق ومطلق الجمع محيضان وأن مؤداهما واحد لأن المطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الأصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بتقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الأعم في الأخص والجمع لا بقيد أعم منه بقيد فيأزعم وجود الأول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فإن كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقوله مطلق الجمع كذلك فإن التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقوله مطلق وانما جاء الاتباس من قولهم أن الشيء المطلق هو الحقيقة بغير قيد وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد والذي أوقع هذا الوهم في نفوسهم ما ألفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه في شيء فإن المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الأصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء فالفرق بين ما أوقع من جهة أن مطلق من قولنا مطلق الماء معنى والمطلق من قولنا الماء المطلق معنى آخر بخلاف ما نحن فيه أنه انتهى ما في شرح المختصر (قوله بل قال بأفادتها إياه قطرب والربيع والفراء ونعلب وأبو هريرة وأحمد وهشام والشافعي) في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولم ينص الشافعي على أفادتها للترتيب وانما أخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس بأخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن أبي حنيفة أيضا وانما أخذوه من قوله إذا قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق يقع واحدة وليس بأخذ صحيح لأن الواحدة انما وقعت فقط لأنها بانفت قبل نطقه بالمعطوف فلم تبقى محللا للإطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد أن بعض أصحاب الشافعي حكى في كتاب الأصول أن الكسائي والفراء يقولان بأنهم للترتيب وقال القرافي المشهور عنه أن الترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل أنها عده للبيعة لا لما منع فتكون للترتيب وأما حكاية الاجماع عن السيرافي فقد نقلها الشيخ أبو حيان عنه وعن الفارسي وعن السهيلي وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من أوجه أحدها أن قول القائل هؤلاء اجمعوا وقول الآخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا يتناقضان فيجوز أن يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف في أن الاجماع بعد الخلاف حجة أولا وفيه خلاف ومذهبنا أنه ليس بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف لاحق عرض بعده الاجماع فلا أثر له وإذا كان كذلك فلا وجه للتعليل الثاني سلمنا أن المراد التوقيت المستمر فتعليل ناقل الاجماع وأن كثرة كلام أهل العلم وكان هو المتبادر إلى الذهن فإن ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي ينبغي أن يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فإنها كثيرة الجدوى في المباحث ولم أر من تعرض لها والذي يظهر أن يقال أما أن يفرع على أن الاجماع السكوتي حجة أولا فإن قلنا بحجته فينبغي أن يقدم ناقل الخلاف لأنه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت وبصير ذلك كما قال الفقهاء تقدم البيئة الناقلة على البيئة التي يحتمل أن تكون معتمدة على الاستصحاب وأن قلنا أن السكوت ليس بحجة فقد يقال بتعارضه لأنهم ما مثبتان وقد يقال بترجيح ناقل الخلاف لأنه نص في نسبة ذلك إلى قائله وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الاضمارا وقد يقال بترجيح ناقل الاجماع لأن الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيكون حجة كل منهما في وقت وبصير ذلك كما ذهب إليه بعض أصحابنا من أن بيئة الوقف تقدم على بيئة الملك لأن الملك يقبل الانتقال إلى الوقف من غير عكس وإن كان الصحيح من مذهبنا أن ينتهي الملك والوقف متعارضتان الثالث سلمنا أن هذا الخلاف محقق مستقر لكن هؤلاء المخالفون قليلون فينبغي أن يصرح بذلك على أن النادر الخارج هو الذي يصدق في الاجماع أولا ولا ينبغي أن الكلام في ذلك مبني على أن

الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة أولا انتهى كلام الشيخ به الدين المسمى (قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها المعية) في الجني الداني وقال امام الحرمين في البرهان اشترى من مذهب الشافعي انه الترتيب وعند بعض الحنفية انه المعية وقد رذل الفريقان انتهى والامام هو امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني الملقب بضياء الدين جاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويفتي ويجمع طرق مذهب الشافعي فقيل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبقي له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه أمور الاوقاف لمدة تسع عشرة وأربع مائة ومات سنة ثمان وسبعين وأربع مائة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربع مائة وبمات في به قلوب العالمين على المعالي • وأيام الوري شبه الليالي أيمرغصن أهل العصر يوما • وقدمات الامام أبو المعالي (قوله أحدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة) في الشرح هذا الحكم الاول لا يختص به الواو بل يشاركه فيه حتى وان افرقتا من وجوه أخر نص على ذلك غير ما واحد من النواة وقال المصنف في فصل حتى الثاني من أوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة أوجه وهي ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا بعضا معطوفه غاية له في زيادة أو نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من إعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الواجهة التي وقع الافتراق بها لا تنقدح في مشاركتها للواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت انما يريد ان تنفرد بكل منها بدليل قوله في الثاني عشر ولولا هذا التقييد لورد نحو اشترى بدينهم فباعها انتهى وأقول هذا الحكم يختص به الواو عند غير الجمهور ولا يشاركه فيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا وبني كلامه في حتى على قول الجمهور وقال الجزولي المهسلة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم المقيدة للمهسلة وقال ابن مالك في التسهيل في حتى ولا تقتضي ترتيبا على الأصح وفي شرحه فهي كالواو عند الجمهور وقال الرضي والذي أرى ان حتى العاطفة لامهلة فيها بل تعيدان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعده حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقوله توفي الله كل أبلى حتى آدم وقد يكون تعلقه في أثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها أيضا كما لا يعتبر فيها المهسلة بل الاعتبار في ترتيب اجزاء ما قبلها ههنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء أو من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة (قوله والعطف حينئذ) أي حين اقترانها بالانبياء ليعيد ان العمل منفي عنهما في حالي الاجتماع والافتراق (قوله فاذهب فاي فتى في الناس الى آخره) أخرزه بجماعة مهمة وراءه وزاي أي جملة في حرز وهو الموضع الحصين والحتف بالحاء المهملة والمثناة الفوقية الموت والدعج جمع دجاء وهي الشديدة السواد والعرب تسمى أولى المحاق الدجاء وهي ليلة ثمان وعشرين من الشهر والثانية السرار والثالثة الفلقة وهي ليلة الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحدة الجبال ويرى بالحاء المهملة المكسورة والمثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة وفي الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غيره هل من أدوات الاستفهام هل في كونها لانفي فيعارض ما تقدم له في هل لا نأقول اختصاص هل بهذا الحكم انما ورد هناك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل أدوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر انتهى (قوله وأما ما يستوي الاعمي والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات ولا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لا من اللبس) هذا جواب سؤال تقريره ان الاستواء فيه معنى المعية كالاختصاص وقد ورد لافيه في هذه الآية وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الآية زائدة لنافية للفعل عن الاثنين في حالي الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كما في المثال امتنع دخولها بين المستويين وفي حاشية التفاتاني عند الكلام على قوله تعالى أو كصيب من السماء ولا في ولا الظلمات ولا النور ولا الظل مؤكدة مذكرة لانفي مثالي لمجيء زيد ولا عمرو ومثلهما في ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوي النور انتهى والاعمى والبصير مثل السكابر والمؤمن كما ضرب الله البصرين مثلا لهما وقل الاعمي المصنم والبصير الله تعالى والظلمات والنور والظل والحرور مثلان للبعث والباطل وما يؤديان اليه من الثواب والعقاب والاحياء والاموات مثل آخر للمؤمن والكافر أبلغ من الاول ولذلك كرر الفعل وقيل للعلماء والجهلاء والحرور فعول من الحر غلب على السعوم وقيل للحرور

شدة حر الشمس وفي الكشف الحرور السموم الا ان السموم يكون بالنهار والحرور بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت
 لا المقرونة بواو العطف ما هي قلت اذا وقعت الواو في النفي قرنت بها التأكيد معنى النفي فان قلت هل من فرق بين الواوات
 قلت بعضها ضمت شفعا الى شفع وبعضها وتر الى و تر وقال ابن عطية دخول لانها هو على نية التكرار كما قيل ولا الظلمات
 والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الواو عن الثواني ودل مدكور السكالم على متروكه قال أبو حيان وما ذكر
 غير محتاج الى تقديره لانه اذا نفي استواء الظلمات والدور فاي قائدة في نفي استوائها ثانيا او ادعاء محذوفين وانت تقول ما قام
 زيد ولا غير وقتو كد بلا معنى النفي فكذا هذا (قوله والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون) في الشرح المراد
 بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء وتخفف وهو
 و اوى العين من نافي ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكلما زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثاني وما ذكره المصنف
 من هذا الحكم انما يكون عند اعادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا
 مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة عشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها (قوله بكيت وما بكارت رجل الى آخره)
 في الصحاح البكاء يمد ويقصر اذا مدت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء واذا قصرت أردت الدموع وخر وجهها انتهى
 قيل ولم يحكى من المصادر على فعل الاسرى وهدي وبكا والرابع المسلوب الذاهب بالكاية والبالى الذي بقيت آثاره (قوله
 الثامن عطف على ما حقه التثنية أو الجمع) في الشرح وفي قول المصنف ما حقه التثنية اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت
 خرج عن حقه واتي على ما لا ينبغي وفيه نظر في التسهيل ان العطف سائغ بدون شذوذ وأقول ان المصنف يعني ما لا يصل
 ان يثنى أو يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ (قوله ان الرزية لا رزية مثلها) الرزية بالهـ جز المصيبة ويجوز تخفيف
 الهمزة بقلها ياء وادغام الياء الاولى فيها والمراد بآحاد المحمدين ولدا الحاج بن يوسف وبالا آخر أخو الحاج روى انهما نعي اليه في
 يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم (قوله أقتناهم الى آخره) في الشرح ذكر الشريف قاضي الجماعة بفرناطة أبو القاسم
 محمد السبتي في شرحه مقصورة حازم ان أبانواس مر بالداث فعُدل الى ساباط قال بعض أصحابه فدخلنا اليوان كسرى فقرأنا
 آثارا في مكان حسن يدل على اجتماع كان نقوم قبلنا فاقنا خمسة أيام وسألنا أبانواس صفة الحال فقال

ودار ندائى عطاولها وادالجوا * بها أثر منها جدي ودارس * مشاجب من جوارق على الثرى * وأصغاث ربحان جنى ويابس
 ولم أدر من هم غير ما شهدت به * بشرق ساباط الديار البساسيس * حبست بها عجبى فجمعت شههم * واتي على أمثال تلك الحابس
 أقسام أيوما وياوما وثالثنا * ويوماله يوم الترحل خامس * تدار علينا راح في عسجدية * حشمتها بألوان التصاوير فارس
 فزارتها كسرى وفي جنباتها * مهاتدر بها بالقسي الفوارس * فلأراح مازرت عليه جيوبها * وللماء مادارت عليه القلائس
 وفي هذه الحكاية تصريح بانهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغي ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس يعود الى
 مجموع الاربعة المتقدمة يعني ان يوم الترحل خامس لسادس كومن الايام الاربعة وجمعت يوم الترحل من أيام الإقامة
 باعتبار وقوع الإقامة في معظمه انتهى وندائى جمع ندمان في الصحاح نادى على الشراب فهو نديم وندمان وجمع النديم ندام
 وجمع الندمان ندائى وأدلى القوم سار وامن أول الليل واذلجوا بتشديد الدال سار وامن آخره والزقاق بكسر الزاى وبالقفاف
 جمع كثرة للزق وهو السقاء وجمع قلته ازقاق والثرى بالمثلثة التراب الندى وأصغاث بمجتمين وفي آخره مثلثة جمع ضفت
 بكسر أوله وهو قبضة حشيش محتاطة الرطب باليابس والجنى الثمر حين جنى والساباط سقيفة بين حائطين تحتها طريق
 وهو هنا ساباط كسرى الذى بدائه وهى المراد بها بالديار والبساسيس جمع بسبس بوحدة تين ومهملتين وهو القفر
 والعسجدية نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفي الحديث وخدمتهم بنات فارس والروم والمها بالفتح
 جمع مها وهى البقرة الوحشية وتدرى باللال المهملة تستر منها مأخوذ من الدرية وهى دابة يستريح بها الصائد فادامك
 الصيدى قال الاصمعي غيرهم هوز وقال أبو زيد هوز والجيب بجمع مضمومة فتنة تحتية جمع جيب وهو موضع الازرار
 من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم لم كانوا يصحبون الراح في العسجدية الى ان فصل الى جيوب تصاوير الفوارس
 ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى رؤسها والغرض بيان كثرة الراح وقلة الماء المزوج به (قوله والجواب ثمانية) في
 الشرح الصواب ان أيام الإقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم إقامة وقد يستدرك هذا بانه

جعل يوم الترحل من أيام الإقامة باعتبار وقوع الإقامة في معظمه (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم المتصلة) في الشرح
 هذا اعتراف منه بأن الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله أولاً تنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره وأقول قوله
 أولاً بناء على ما قال غيره من النضاه وقوله هنا اعتراض منه عليهم (قوله ويشاركها في هذا الحكم الأخير حتى) في الشرح يرد
 على ما ورد على الذي قبله وأقول يجاب عنه بما أجاب به عن الذي قبله (قوله وزيجن الحولجب والعيونا) هذا عجز بيت صدره
 إذا ما الغايات برزن وما معنى زيجن رققن وطولن (قوله إذا التقدير فذهب الثمن صاعداً) فالفاء عطف عام لا حذف وبقى
 معموله على عامل آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين التزجيج والتكحيل التحسين (قوله وألني قولها كذبا
 ومينا) هذا عجز بيت صدره وقد دلت الأدبم لراهشيه وهي من قصيدة لعدي بن الأبرش يذكر فيه غزاة الزباء لجذبة الأبرش
 والبيت في قصة قتل الزباء لجذبة الأبرش وسند ذكرها أن شاء الله تعالى في الباب الخامس والكذب واليمين بمعنى واحد
 والتقدير بالتعاطف والراهشان بالشين المجهة عرفان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي التي لجذبة وفي قد دلت وفي
 قولها للزباء (قوله وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مينا) قال بهاء الدين السبكي هذا وفق لبقيّة القصيدة لأن آياتها كلها
 مكسورة فهم ما قبل التاء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر أنه وهم (قوله والربع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة
 كقوله الأياخلة إلى آخره) انشد المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الأمور التي اشتهرت بين العربيين
 والصواب خلاها وحكى عن أبي الفتح أن الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه
 وأنه اعتراض بأنه تخلص من ضرورة ياخرى وهي العطف مع عدم الفصل وفي الشرح لا نسلم أن مثل هذا العطف ضرورة
 بدليل قول بعض العرب في المثرمررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن أبي ربيعة * قلت إذا قبلت وزهر تهادي * وقول
 جرير * ما لم يكن وأب له لينا لا * قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطرا من الممكن نصب زهر وأب وأقول العطف الذي قال
 المصنف أنه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مطلع الأياخلة وظاهر أن
 ما ذكر في الشرح من الدليل على أنه ليس بضرورة لذلك وفي الشرح وكلام المصنف صريح في أن الواو مفردة بهذا الحكم
 عن سائر أحرف العطف ثم في الشرح وفي شرح المفتاح للتفنازي وتقديم المعطوف جاز بشرط الضرورة وعدم التقديم على
 العامل وكون العاطف أحد الخمسة أعني الواو والفاء وثم وأو ولا وصرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح (قوله
 وفيه بحث سيأتي) يعني في آخر أبواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو أن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون
 في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع التجاور (قوله كماله ناس مجرور عليه وجارم) هذا
 عجز بيت صدره ونهصر مولا ناو نعلم أنه وقد تقدم الكلام عليه في أو (قوله وقالوا نأت فاخترناي آخره) نأت بنون وهجرة
 مفتوحة تين أي بعدت والغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع البيت في بعض النسخ بدون وقالوا لا بد
 منها للوزن (قوله ونقول يحتمل أن الأصل فاخترنا الصبر والبكاء) في الشرح ويحتمل وجها آخر وهو أن يكون البكاء
 مفعولا بفعل محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل عليه السياق والسباق فإن الأمر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء
 وقوله أن البكاء أشنى إذا الغليل يشير إلى ذلك (قوله وقال الشاطبي في باب البسمة وصل واسكتا) هذا بعض بيت من الشاطبية
 وهو ووصلك بين السورتين فصاحة * وصل واسكتن كل جلاليه حصلا والفاء في فصاحة رمز حزة وأشار بالمصراع الأول
 إلى أن حزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسمة والكاف من كل والجيم من جلاليه والحاء من حصلا رمز ابن عامر
 وورش وأبي عمرو (قوله والثاني أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعث الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو
 ظاهر) لأن المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف في الباب الخامس في الخاتمة التي عقد بها الحذف والوجه
 أن الأصل بمالك ثم أنيب الواو ناب الياء قصدا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو وأرجلكم
 فمن خفض على القول بأن انخفض للجوار وقال الرضي ولا يجوز النصب في أنت أعلم ومالك لأنك لا تقصد فيه مصاحبة
 المحاطب في العلم لماله والتقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول أعلم وحذف مبتدأ
 المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلاً المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول
 من المركب المضاف إليه فثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك

مقتربان والمعنى اننا اذا دخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه كانت اعلم بما يصلحه ومنه أنت اعلم وربك
وهذا يستعمل في التهديد أي أنت اعلم بربك فلعل اجترأك عليه لم أعلم من ترك مكافأته للمجرمين فانت وربك أي أنتما
مقتربان فاننا اذا حل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى
أنت اعلم وربك أنت اعلم وربك مجاز بك فهو عنده على تقدير وحذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك
وكذا ما قيل ان تقديره أنت اعلم من غيرك وربك اعلم منك وهذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم من أنت اعلم
وربك انتهى وفي التعليق قامت واما بعت الشاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في درهما
أي بعت شاة واخذت درهما أي بعت شاة واخذت درهما وحذف الناصب في الموضعين لقيام الدليل عليه وفي الشرح
واستظهار المصنف لكونه يعني الباء في المثالين غير ظاهر وأقول بل هو ظاهر لما ذكرنا (قوله انما رزنجي) هو بناء مبهمة
قاله فراء ساكنة هزاي مفتوحة فنون ساكنة فجيم فياء للنسبة الى خازن نج وهي بلد ذكرها صاحب القاموس (قوله
والصواب ان الواو فهن للعية كما سيأتي) يعني في الباب الرابع في آخر اقسام العطف (قوله اذلو كانت واول العطف لا تنصب
تقر ولا تنصب) والتجزم تشرب ولجزم يذر كما قرأ الا تخرون وللازم عطف الخبر على الامر) يعني في واتقوا الله ويعلمكم
الله وفي الشرح يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في قوله ونقر فلاحتمال ان يكون معطوفا على ما يتعلق به لتبين لكم أي
تفعل ذلك لتبين لكم القدرة الباهرة ونقر في الارحام من انشاء وأما في قوله ويذرهم فلاحتمال ان يكون المعتمد على العطف
مجموع الجملة المشتقة على الشرط والجزاء لاجلة الجزاء فقط وأما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين بالخبرية
والاشائية على ما ذهب اليه جماعة انتهى (قوله وهذا متعين للاستئناف) في الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله
ويحتمل ان يكون يقصد في الاصل منه بيان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها المقدمة عليه أي عليه ان لا يجوز
وعليه ان يقصد أي يعدل ثم حذف ان ورفع الفعل كما في قوله ومن آياته يريكم البرق وقولهم نسمع بالمعيدي وقد سبق في فصل
لوان ابن مالك حكى الخلاف في كون ذلك مقبسا وفي الصحاح قال الاخفش أرادو يعني ان يقصد لما حذفه وأوقع يقصد موقع
ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لما قبله فخواف بينهما في الاعراب انتهى
كلامه وأقول الحكم بتعين الاستئناف هنا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شيء في الكلام (قوله لانه لو نصب كان المعنى
ليجتمع تركه لقربتي وتركى لما انتهى عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقيس ترك المنهى
بالحال لم يحصل غرض المؤدب) في الشرح وقد يقال هب ان الطلب واقع في الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطع لانه
لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى ليجمع في المستقبل
كذلك عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهى عنه وأقول بعد تسليم ان قوله في الحال متعلق بطلبه لا بالترك ان المطلوب ههنا
أريد تحصيله في الحال أيضا ما على القول بان الامر يقتضي الفور فظاهر وأما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام
لا يقوله الا من هو موثق أريد معاقبته وذلك انما يريد الترك في الحال كما في الاستقبال (قوله فان أراد بالابتداء الاستئناف)
يعني ان يمكن ان أراد هنا بالابتداء معنى الاستئناف ولم يرد به واول الحال الدخلة على الجملة الاسمية يكون مساويا في الوهم لابي
البقاء لا يزيد منه فيه (قوله بأيدي رجال الى آخره) يشيخ ومضارع شمت السيف بكسر المجهة اغمدته ويقال شمته أيضا بمعنى سلته
فهو من الاضداد (قوله ولو قدرت للعطف لا تغلب المدح ذما) لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يغمدوا وسيوفهم
وان القتل لم يكثر واو هذا م لهم بالتقصير في الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يغمدوا وسيوفهم حال
عدم كثرة القتلى ومفهومة انهم اغمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالثجاعة وحصول المراد من نكايه الاعداء وفي الشرح
ولقاتل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى به امطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك انما في حالة اخراجها
من الاغمد لا يقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحصل الكلام على مقارنة السل أي لم تكثر القتلى بها بقرب سهلها يشير
بذلك الى ثبات أصحابها وعدم تهوؤهم وانهم لا يقدمون على القتل باثرل سيوفهم لان الغرض قتل الاكفاء ومن يفقر
بقتله فان قلت لم يشيخوا سيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة عليها رابط يبطها بالموصوف ولا رابط قامت
الرابط موجود بطريق التقدير أو النسيابة بان تقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم أو بان يجعل الالف واللام نائية عن ضمير

مضاف إليه والاصل ولم يكثر قتلاهم انتهى وأقول لا يخفى ما في بناء منه للفساد من البعد والتكلف والاحسن ان يمنع الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاءهم وهم قليل (قوله وليس النصب به اخلافا للجرجاني) الصحيح ان نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو وذهب الجرجاني الى أنه بالواو ورد بانه لو كان بالواو لاتصل بها الضمير في نحو سرت واياك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمير بعد الواو وتقديره يلبس وضعف بان فيه حالة باب المفعول معه اذا المنسوب يلبس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو ان ما بعد الواو مخالف لما قبله الا ترى ان قولك استوى الماء والخشبة لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كلما بل ان الماء ارتفع اليها وبلغها وضعف بان الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النيل فلما جىء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصابه مع (قوله ولم تأت في التزويل بقين) يعني بل أنت فيه باحتمال (قوله وموجب التقدير في الوجهين ان اجع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني) في الشرح قال ابن سيده في المحكم يقال جمع الشيء عن تفرقة وجهه وأجعه وذ كر استعمال الجمع في المعاني اجعت العزم وحينئذ فيمكن ان يكون شركاءكم معطوف على أمركم من غير تقدير وقد يقال قصارا ان يكون اجع مشتركا فاذا جعلت الواو في الاصلية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنييه معا انتهى وأقول جاز ان لا يكون اجع مشتركا بل يكون المقدرا انه ترك بين الذوات والمعاني (قوله والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول) في الشرح حزمه بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تناقرا فان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعربان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد حزم أولا بانها للعطف نعم لو قال أولا بانها واو الصرف لا للعطف ثم قال والحق انها واو العطف التام الكلام انتهى وأقول العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تناقرا ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي فانما ذكر لينبسه من أول الامر على ما هو الحق (قوله كقوله ولبس عباءة وتقرعني الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لو والضمير في كقوله لا قائل والاقوال كقوله لا قائله ميسون زوج معاوية (قوله لانه عن خلق وتأني مثله) هذا صدر بيت عجزه صار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانها عن غيبها فاد انتهت عنه فانت حكيم فهناك يجمع ما تقول ويقتدى * بالقول منك وينفع التعليم (قوله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتي) في الباب الرابع في أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي الجنى الداني الا انها في الاول عاطفة مصدر مقدرة على مصدر صريح وفي الثاني عاطفة مصدر مقدرة على مصدر متوهم واضرار ان بعدها في الاول جائز وفي الثاني واجب في شرح الرضى لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشدا من أول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما والحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً فعني قم وأقوم قم وقياي ثابت أي في حال ثبوت قياي واما معني مع أي قم مع قياي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولوجه لنا الواو عاطفة المصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقياي مني لم تكن فيه نصوصية على معنى الجمع انتهى (قوله وايل كوج البصر ارخى سدوله) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه على بانواع العموم ليتلى والسدول جمع سدول وهو السدور على يتعلق بارخى والباء في بانواع المصاحبة وينبغي ان يختبر (قوله والصحيح انها واو العطف) قال الرضى أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجرجاني لم يلبس بمما بل رب المقدرة بعدها لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط وأما الواو للعطف أيضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في أول القصيدة والرخف العطف ظاهر وان كانت في أولها كقوله وقائم الاعماق فانه يقدوم معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرور ثم اجمعني رب ولو كانت للعطف لجاز اطهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فخرفت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو والله وفوالله وثم والله (قوله وقائم الاعماق غاوى المخترقن) تقدم الكلام عليه في النون المفردة (قوله فأجيب بجواز تقديم العطف على شيء في نفس المتكلم) واجيب أيضا بجواز اسقاط الراوي آياتا من أوائل تلك القصائد (قوله والله لا تفره

ماحيثته) هذا صدر بيت مجزؤه ولا كان أدنى من عبيد ومشرق وقبلة . أحب أناهم روان من أجل ثمره * وإعلم أن
الرفق بالمراء أرفق وهما غيبان بن تصعبان التمشلي وقد أشدهما صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الروي بالضم
والكسر وهو العيب المسمى بالاقواء ورأه العباس بن المبرد وكان عياض منه أدنى ومشرق بنيرا قواء (قوله على القول
الاول) هو القول بزيادة لواو كما أن القول الثاني هو عدم زيادتها (قوله فبال من أسعى الى آخره) جبر العظم اصلاحه من
الكسر وحفاظا مفعول لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لازائدة والمعطوف
عليه محذوف أي هم مل أمرى وينوى كسرى (قوله ولقد درمقتك في المجالس كلها * الى آخره) رمقتك نظرت اليك
ويبغني بقصد في أي بسوء (قوله واذا مثلهم بشر) هذا آخر بيت وهو فاصبوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش
واذا ما مثلهم بشر (قوله قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم) في الشرح ورد في
الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك انه لا تفتح لاحد قبله ولو كان المراد بالفتح
قبل الجيء الاكرام امكن عليه الصلاة والسلام أحق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي
أبواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يقضى منه الى المنازل
فيندفع السؤال وفي الكشف وقيل أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها وأما أبواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله
تم الى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جئ بالواو وكأنه قيل حتى اذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها قال البني أراد أن جهنم
محبس لاهلها ومن مادة الحبس أن لا يفتح الا للداخل فيه أو الخارج منه ولهذا فارتفعها مجيئهم وأما الجنة فلا من
فيها من الحور والولدان يتشوقون الى أهلها ويتطلعون الى لغاتهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشار بهم (قوله والظاهر
أن العطف في هذا الوصف بموصيته اغما كان من جهة ان الامر وانتهى من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف
بقية الصفات) في الصحاح خصه بالشئ خصوصاً وخصه بصفة وخصه بالفتح أفصح وخصيصي وفي الشرح ليس
التقابل بشرط صحة العطف أو حسنه حتى يكون دخول بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجهاً ويكفي
في العطف التقارب فيبقى السؤال على اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما وأقول لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة
العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتيازاً بالعطف
انما هو الامتيازهما على بقية الاوصاف (قوله فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر)
في الشرح يمكن أن يقال لان لم أن العاطف هو المقتضى للاعتداد بكل منهما بل لو ذكر امر غير عطف كان الاعتداد بكل حاصل
والذي قاله ابن المنبر أن الله تعالى لما أراد تفخيم شأن الامر بالمعروف وعدا وصفه وان كان أحد الوصفين يتضمن الآخر
تفخيماً له وتنويعاً للقدرة فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغايير بين الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البيضاوي
في قوله تعالى والناهون عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على أنه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال الجامعون
بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على أن ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها (قوله ولذلك قالوا سبع في ثمانية
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار) الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عدداً تاماً لكن في وجه تعليل قولهم هذابه خفاء
وعدم تاهور فلهاذا كسط بعض الفضلاء من نسخه كلمة في واثبت مكانها واوا وهو غير ظاهر لان ذلك لا يلائم ما بعده وهو قوله
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار ولان ما رأينا من نسخ المعنى سوى نسخة هذا الفاضل وفروعهما ومن نسخ اعراب أي البقاء
ومن نسخ الصحاح اغاها بكامة في الا انه مدكور في الصحاح في فصل الدال المجبة من باب العين دليل على تأنيث الذراع وهو
ظاهر ويمكن أن يكون وجه ما قال أبو البقاء هو ان الثمانية أشبار أقل مقداراً من السبع أذرع والقل لا يكون ظرفاً لا كثر وقد
جعل هنا ظرفاً له وما ذاك الا لان السبعة عدد تام اذا لشيء بعد تمامه يجعل في طرف لحفظه وصيانته (قوله ذكرها القاضي
الفاضل) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرح بن أحمد بن محي الدين أبو علي اللخمي العسقلاني المولد المصري الدار
كانت ولادته في خامس عشر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وخمس مائة بمدينة عسقلان وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان
ولذلك ينسب اليها ثم قدم الديار المصرية وتعلق بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان
جلاي الدين يوسف بن أيوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر كذلك عند
الافضل

الافضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل وأخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفي القاضي الفاضل وذلك في ليلة الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسائة بالقاهرة فجأة وكان من محاسن الزمان رحمه الله (قوله والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين) حكى ابن المنير في الانتصاف عن شيخه أبي عمرو بن الحارث ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الآية واو الثمانية وكان يتبع باستخراجها زيادة على المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل قال ابن الحارث ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بمحضرة أبي الجود النحوي المقرئ فيبين له انه واهم في عددها من ذلك القبيل وأحال البيان على المعنى الذي ذكره الزمخشري من دعاء الضرورة الايمان به ساهنا لا امتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد واو الثمانية ان ثبتت فانها ترد بحيث لا حاجة اليها الا لشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي الفاضل واستحسن ذلك منه (قوله وهذه الواو أثبتت الزمخشري ومن قلده) في الجني الداني وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جارا لله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسدلان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معال بما لا يناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكدا أيضا وصلت الواو لتوكيد لموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضوعا لا يصلح للحال فمعلوم فانها جلة يصلح في موضعها الحال لانها جلة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جلة يصلح في موضعها الحال لانها بعد نفي وقال نجم الدين سعد على الوجه الاول ان جارا لله العلامة أعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشئيين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنهما في أصلها للجمع المناسب للاصاق لانها لا تنافي عاطفة وعلى الثالث أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو كما الثاني دون الاول وفي الشرح قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لا يصلح لدان هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه الدان يقال بل هو معروف ويبين من قال به منهم (قوله اذ لا يجوز التفريق في الصفات) سيد كرام المصنف معنى ما ذكره هنا في آخر الباب الثاني باشيع مما ذكره هنا وقد ذكرنا شيئا من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة (قوله شربت الى آخره) في الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنون نعش وأنشد أبو عبيدة قمر بنها والديك يدعوص صباحها * اذا ما بنون نعش دنوا فتصوبوا وانفق سيمويه والفراء على ترك صرف نعش للعرفة والتأنيث وفي الشرح الظاهر أن المراد ترك الصرف جواز الالوا وجوب الالنه ثلاثي ساكن الوسيط كهند فيجوز فيه الامران انتهى والتصويب النورول (قوله بنول بنات) يعني بنات الذي هو حق هذا الاسم الذي هو بنات نعش (قوله والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير) الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجرور ربي عائد اليه وما اسم ان وشبهه بتشديد الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون أن وعلى هذه النسخة فافيه خبر الذي سوغ وجلة شبهه بجمع التكسير في محل نصب على الحال ولا يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عما فيه والمجموع خبرا عن الذي سوغ لانه لا رابط لهذا المجموع بالمبتدأ على الذي سوغ (قوله يلو موتني في اشتراء النخيل الى آخره) ألوم اسم تفضيل للفعول أي وكلهم أكثر ملوامة ويروي في اشتراقي النخيل بياء ساكنة بعد اشتراء هي فاعل المصدر ويروي بدل قومي أهلي (قوله أكلت بنيتك الى آخره) الكلام بغير مد العشب والويل الذي يستونهم ولا يوافق المزاج (قوله وجها على غير هذه اللغة أولى) هكذا وقع في بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حمل وهو أظهر مما وقع في بعض آخر بافراده وتأنيثه (قوله فهذه أحد عشر وجها) كأنه جعل النصب على ضمير أذم أو أعنى وجها واحدا لانهم في المعنى كذلك ولولا ذلك لقال اثنا عشر وجها (قوله وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل على رؤف الرحيم) يعني مثله في كونه بدل اسم ظاهر بدل كل من ضمير غائب (قوله وأقول اذا كان سبب دخوله بيان ان الماعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لان الجمعية خفية) يعني انه وان لم يسمع الامع فالفظه جمع حقه ان يصح مع ما معناه فقط جمع من باب أولى لان سبب

دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه في الفاعلي كما أن السنب في دخول تاء التانيث في الفعل بيان معنى تانيث فاعلة دون لفظه فسقط قول السارح لا يردهما قاله فان أباحيان منع وأسند إلى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك أن الجمع يرأى لفظه ولذلك يوقى بجمعه بعلامة الجمعية في الفعل المستند إليه وأما من فاقادتها الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل وما استند إليه من تجوز الزحشري لما منه أبوحيان لا ينهض رد عليه والمصنف معتق بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حل التزليل عليها (قوله * وقد أسلمناه مبعود حليم *) هذا عجز بيت صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفي الشرح والمبعد اسم مفعول أريد به من أبعده عن نسب هذا المسلم انتهى وفي بعض النسخ تصحى بكسر العين فيها على أنه اسم فاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم والحليم القريب الذي يهتم بأمره (قوله لانيك لا تعطف المبين على المخصص) كل من لفظي المبين والمخصص اسم فاعل فان الأخ على تقدير أنه نفس زيد مبين له والوجه لكونه بعض زيد مخصص له وانما لا تعطف المبين على المخصص لان عطفه عليه يشعر بأنه مخصص وهو ليس كذلك (قوله * من حوثا سلكوا أدنوا فانظور *) هذا عجز بيت صدره * واتى حيثما ينشئ الهوى بمصرى * وحث بالحاء الملهمة وسكون الواو لغة في حيث وقد روى البيت بهما في العجز أيضا ومن متعلق بأدنوا (قوله * سقيت الغيث أيتها الخيامو *) هذا عجز بيت صدره * متى كان الخيام يذى طاروح * وفي الصحاح الخيمة بيت تنبيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس وأيضاً كل بيت مستديراً وثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر والطاروح جمع طلع وهو شجر عظيم له شوك (قوله كقراءة قبله واليه النشور وأمنتم قال فرعون وآمنتم) يدل قبل همزة الاستفهام وأوا في هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها فمما وعنه في الهمزة التي بعده هذه الواو المبدلة من همزة الاستفهام أربعة أوجه تخفيفها وتسهيلا وأبدالها ألفا واسكانها ولاجل ان ابدالها لوجود الضمة كما قلنا لم يبدل في عمال آمنتم به بل قراه في طه بلفظ الخبر وفي الشعراء همزة الاستفهام ومدة بعدها بقدر الفين (قوله وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) قال الرضى قيل وقد يستعمل في النداء المحض وهو قبله انتهى (قوله وأبأني أنت إلى آخره) الاشتنب من السنب في الصحاح وهو حدة في الاسنان ويقال بردع ذوبة وذو بالذال المعجمة أي فرق والزرب بفتح الزاي وسكون الراء وفتح النون ضرب من الغبات (قوله * واهال سلمى ثم واهال واهال *) في الصحاح اذا نهجت من طيب شيء قالت واهال له ما أطيبه قال أو ألجم * واهال يا ثم واهال واهال * باليت عينها لئلا وفاها * بمن يرضى به أياها * (قوله ووي كقوله وي كان من يكن إلى آخره) يعني وقد يقال في وال التي هو اسم لأعجب وي وذكر صاحب رصف المبانى انها حرف تنبيه معناه على الزجر كما ان هامعناها التنبيه على المحض وقال في الصحاح في وي كان الله أن تكون حرف تنبيه والبيت مدرج من بحر الخفيف آخر صدره الحاء مر يجب والنشب بالمعجمة المال (قوله * ولقد شفى نفسي *) إلى آخره) القيل بكسر القاف القول وعتر منادى مرخم عتره وأقدم بكسر الميم فعل أمر (قوله والمعنى أعجب لان الله) أعجب بلفظ المضارع وفي الكشف عند قوله تعالى ويكأنه وي مفصولة عن كان وهي كلمة تنبيه على الخطا ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطائهم في تنبيههم ثم قالوا كأنه لا يفلح الكافرون أي ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين ان ويك بمعنى ويك وان المعنى لم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة إلى وي كقوله ويك عتر أقدم وأنه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول (قوله كأنني حين إلى آخره) تكلمني بالمتناة الفوقية وفي الصحاح تبعه الحب أي عبده وذلك فهو متمم

﴿حرف اللام ألف﴾

(قوله توصل اليه باللام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالالف) يعني ان الالف التي هي همزة كما جملت وصلة لا ابتداء باللام الساكنة المعروفة جماعت اللام وصلة للتلفظ بالالف التي هي مدة ليمتقارضا لاتفاق الالفين في الاسم والمخرج (قوله لان كلام اللام والالف قدم في ذكره) أراد بمعنى ذكره مضيه عند هذه الحروف اذا وصل العاد إلى هذا الحرف الذي الكلام فيه لان اللام قبله بأربعة أحرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا وفي الشرح والظاهر ان قول المعلمين لام ألف

ليس خطأ من الوجه الذي ذكره لان الذي مر لهم ذكره لام مفردة وألف مراد بها الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام
والالف الهوائى ولم يعض ذكره لانهم يردان المراد سرد اسماء الحروف المبسطة لا المركبة انتهى وانما عين ابن جنى الالف
اسم الهمزة لانها فى أوله كاخوته مما يمكن الابتداء به فى أول اسمه (قوله أقبلت من عند زيارى آخره) الحرف بفتح الخاء
المجعة وكسر الراء من الحرف بفتحيتين وهو فساد العقل من الكبير يقال حرف بالكسر فهو حرف وتكتبان بضم المثناة فى أوله
وفتح الكاف وتشديد المثناة الفوقية المكسورة (قوله وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة) فى الشرح نسبة العربى
الفصحى الى انه اعتمد فى النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت اليه وأقول ليس بعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا
على الاسنة وهذا العربى لم يقل هذا الشعر الا وهو فى الحاضرة ومخالط العامة (قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة)
هذا اشارة الى جواب سؤال يرد على قوله لعله تلقاه من أفواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقى العربى الفصحى
الالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربى الفصحى جاز أن لا يكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ المتعلقة
لان الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لان أول من خط بالعربى على الصحيح نزار
ابن مرة من أهل الانبار قال الاصمعى ذكر وان قريشا قيل لهم من أين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة وفيل لاهل الحيرة
فقالوا من الانبار وروى السكاكى والهيثم بن عدى ان الداقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الجحاز هو حبيب بن أمية بن عبد شمس
ابن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان بن حرب عن اخذ أولك هذه الكتابة
فقال من أسلم بن سدره وقال سألت أسلم عن أخذت هذه الكتابة فقال من وأضعها نزار بن مرة فحدثت هذه الكتابة قبل
الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قول الشارح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ
لا خط ولعل مراد أبى التيجم تكتبان لا ما وألفا وليس مراده لام ألف الذى هو حرف مركب بقصد به لا فيكون قد حذف
التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون ألف ومراده انه تارة يمشى
مستقيما فخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشى معوجا فخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول العربى
مع ما فيه يعنى من البعد والتكلف (قوله وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذا ذان) مضى ذلك فى أو آخره والواو المفردة ولو قال
مضى هذين لكان أحسن (قوله الرابع ان تكون علامة الاثنين) يعنى فى الفعل لانه سيقول ان ألف التثنية لا يجوز ان تعد من
هذه الالف التى ترجع لها (قوله الفيتا عيناك عند القفا) هذا صدر بيت عجزه أولى فأولى لك ذاواقيه وأولى أقفل من الولي
وهو القرب والثانى تأ كيد لا دل وهو دعاء مترضى بين الحال وهو ذاو بين صاحبها وهو الكاف فى عينك وواقيه فاعله بمعنى
المصدر والمعنى لكثرة التفاتاته الى ورأه عقده الحرب وجدت عيناه عند قفاه ويقال الغيت الشئ وجدته وتلافيته نذر كته
(قوله ورمى ومار متايداه الى آخره) صابنى لغسة فى أصابنى يعنى انه نظرا اليه فاصاب قواده بسهم مخالف لعادة السهام فانه
معذب بعدم اهلاك المصاب بسرعة وتلك مريحة باهلاكها المصاب بسرعة (قوله فينا نسوس الناس الى آخره) تقدم الكلام
عليه فى ما (قوله بينا تعانقه السكاك الخ) تعانقه بفتح المثناة الفوقية فى أوله وفى آخره هاء الضمير والكاكة بضم الكاف جمع
تكى بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المنكمى فى سلاحه والروغ بالعين المجعة مصدر راغ الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين
المهملة والقاء من الرجال الجسور ومن الفساء الجريرة ومن النياق الشديدة (قوله يا يزيد الى آخره) هذا مثال للنادى المستعاث
والا تمل الى اسم فاعل من أمل بامل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يا عجباً لهذه الفليقة) تمامه هل نذهبن
القوباء الى يقه قال ابن السيد وهذا البيت لا عربى اصابت القوباء فليل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها
تذهب فحجب من ذلك ويرى هل تغلبن القوباء الى يقه برفع القوباء فن نصبا كان المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى
ان الاعرابى كان يعتقد ان الريقة تبرئ من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة
بالفاء فى أوله والفاق فى آخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو بالماء معروف ينقشر ويتسع ويعالج بالريق
(قوله حلت امر اعظما الى آخره) مثال للندوب وقوله نبي النعاة أمير المؤمنين لنا * يا خير من حج بيت الله واعتمرا وبعده
فالشمس طالعة ليست بكاسفة * تبنى عليك نجوم الليل والقمر اطلعت به قويت عليه وعمر هو أمير المؤمنين بن عبد
العزيز الاموى الامام العادل ولى الخلافة بعده من ابن عمه سليمان بن عبد الملك فى صغره سنة تسع وتسعين ولما ولى قدمته له

أفراش الخلافة فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الإمام علي بن أبي طالب آخر الخطبة وكان ذلك من فعل بني أمية وجعل مكانه الله يأمر بالعدل والإحسان ويحجب عن حسد سحج ومات بدير سمعان سنة إحدى ومائة ومناقبه رجه الله كثيرة ثم أعلم أن المغالبة بقي الفعل لها على فعل يفتح العين يفعل بضمها نحو صار بني فصر بته يضاربني فاضربه إذا كان الفعل معتل العين أو اللام فإنه لا ينقل إلى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر نحو يابني فبعته أبعه وراماني فمرمته أرميه وعلى هذا أجل الجوهري قول جرير بن عبيد بن كعب بن جهمم الليل والقمر أي أن الشمس غابت نجوم الليل والقمر في البكاء ويجوز أن ينتصب نجوم الليل بكسفة أي أنها لم تنكسف بنجوم الليل والقمر لعدم ضوءها وقيل يريد الواو التي بمعنى مع أي الشمس تبكي ونجوم الليل والقمر تم حذفها وهذا بعيد (قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) هذا عجز بيت اللامعش صدره وذا النصب المنصوب لا تنسكته أي لا تنسكن له أي لا تدع نسكك تنقرب بها إليه (قوله من طلل كالتحوي انجما) هذا عجز بيت صدره ماهاج أشجانا ونحوه أشجانا والأشجان جمع شجن بفتحة شين وهو الحزن والشجوا أيضا الحزن يقال شجاء يشجوه شجوا إذا حزنه والطلل ما شخص من آثار الديار والانتحى بهمزة مفتوحة فتنة فوقية ساكنة فاء مهملة مفتوحة فيم فباء نسبة ضرب من البرود واتهم بفتح المهملة وسكون النون وفي آخره جيم فعل ماض بمعنى خلق ويلي (قوله أعوذ بالله من العفارب) هذا بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده السائلات عقد الأذنان وأغوص العفارب بالجمع وهي مفردة لأن المراد بها الاستغراق كافي قولهم الدينار الحمر والدرهم البيض حكى ذلك الأخفش وأجاز جماعة منهم ابن مالك وإن كان الجمهور على منعه (قوله وهي ألف أنا عند البصريين) انما قيد بالبصريين لأن الكوفيين عندهم ضمير مجموع المهمزة والنون والألف (قوله ولا ألف التصغير نحو ذبا والذبا لما قد منا) يعني في حرف الهاء وأن التحقيق أن لا تعدها التانيث نحو رجه من الكلمات لأنهم اجزء كلمة لا كلمة فاللام متعلقة بلا يجوز وهو تعليل لعدم جواز هذه الألفات في حرف الألف هنا وتقر به أن هذه الألفات أبعاض كلمات وكلامنا في الألف التي هي كلمة مستقلة لأنه لو قال ما يأتي أن كان أحسن لأنه سيقول هذا في حرف الياء نحو ثلاثة أسطر

﴿حرف الياء﴾

(قوله يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينسأى بها القريب توكيدا) في الكشف ويا حرف وضع في أصله لنداء البعيد وأما نداء القريب فله أي والمهمزة ثم استعمل في مناداة من سمع أو غفل وإن قرب تنزيلا له منزلة من بعد فادا نودي به القريب المفاطن فذلك لالتا كبد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معنى به جدا فإن قلت فما بال الداعي يقول في جواره يارب ويا الله وهو أقرب إليه من جبل الورد قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها عما يقرب إلى رضوان الله تعالى مع قرط التمسك على استجابة دعوته والاذن لندائه وفي الانتصاف وهو اقناعي فإن الداعي يقول في دعائه يا قريبا غير بعيدا من هو أقرب اليان من جبل الورد يداين هذا الكلام من الانتصاب في مقام البعد انتهى وأقول إن هذا الكلام من الداعي غير منافي لانتصابه في مقام البعد ولا بعيد منه لأن المراد استقصار نفسه واستبعادها عما يقربه إلى رضوان الله وأراد المصنف بالبعيد حكما ما ينزل منزلة البعيد لكونه ناعما أو ساهيا حقيقة أو بالنسبة إلى الأمر الذي له يناديه يعني أنه أبلغ من علو الشأن إلى حيث أن المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وإن بذل وسعه واستغفر جهده فكان غافل عنه بعيد (قوله وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد) كذا قال ابن الحاجب وعبارته ينادي به القريب والبعيد قال الرضي وما ذكره أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء دعوى المجاز في أحدهما خلاف الأصل (قوله الإيا إسقياني قبل غارة سنجال) هذا صدر بيت عجزه من بحر الطويل للشماع عجمتين وتشديد الميم وعجزه وقبل صروف ما ديات وأوجال وسنجال بجملة مكسورة فنون ساهكة فيم اسم موضع والصروف جمع صرف وهي حوادث الدهر (قوله يا لعنة الله على آخره) يروي والصالحون بالواو أما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل ولعنة الصالحين وأما على العطف على محل الجور وقيل فإنه مرفوع مجمل على أنه فاعل المصدر وسمعان بكسر السين وعن السمعاني في الانصاب فتح السين وعن الخوارزمي الصحيح فتح السين ومن جار تغيير (قوله فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو يا آدم اسكن يا فوح اهبط ونحو يا مالك ليقيض علينا ربك) يقع في بعض النسخ بدل قبلها ما بعدهما وهو سهو من النساخ والابتان الأوليان مثال لوقوع الأمر بعد

النداء والالية الثالثة مثال لوقوع النداء بعده (قوله والافهى للتنبية) أى وان لم يلهادعاء وأمره فى التنبية كالتى وليهايت
نحو يا ليتى والتى وليهاجدا نحو يا حبذا جبل الزيان من جبل والتى وليها رب نحو يارب ساريات ما توسدا والله أعلم

﴿ قوله الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة ﴾

يجوز أن يكون من الكتاب خبر الباب الثانى وفى تفسير الجملة خبر أبعد خبراً وخبر مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون الباب
الثانى خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفى تفسير الجملة خبر مبتدأ محذوف وفى الشرح الباب مبتدأ والثانى
صفة وفى تفسير الجملة خبره ومن الكتاب ما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى
لانهم اظرف وقد صرح ابن زهران بجوازه لتوسعه فى الظروف واما حال من المبتدأ على حدماً جازة سيويه فى قول الشاعر
* لمية موحشاً طلل * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلاً كما يقول الاخفش
والكوفيون والنائب للحال الاستقرار الذى تعلق به فكذلك ما مضى فيه واما صفة المبتدأ مؤكدة بان تقدر متعلقه معرفة أى
الباب الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز أن يكون حالاً من الضمير
المستكن فى الثانى اذ هو اسم فاعل من تى يثنى قلت لانه هنا ليس بمعنى التصدير فلا يكون مشتقاً فلا يضمن ضميراً وانما
يكون كذلك لو كان مراد به التصدير وأقول فى كون الثانى هنا اسم فاعل من تى يثنى وكونه لا يكون مشتقاً الا اذا كان
بمعنى التصدير نظراً وذلك انهم قالوا فى باب العدد يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجرد من الثانى فى التذكير
ومتصلاً به فى التانيث ويستعمل مفرداً نحو تانى وثانية الى عاشر وعاشرة ومركباً مع ما اشتق منه كثنى اثنين ومع
ما يليه ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذى معنى التصدير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق على ان الشارح
جعل الثانى وصفاً للباب وجهه والصفة شرطوا فى الوصف الاشتقاق قال الرضى ولذلك استضعف سيويه مريدت برجل
أسد ووصفاً لم يستضعف بزيد أسداً حالاً فكأنه يشترط فى الوصف لافى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظراً والتعاضد يشترطون
ذلك فمما عاوا المصنف يعنى ابن الساجب لا يشترط ذلك فيه ما ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنى فى متبوعه مشتقاً
كان أولاً ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول (قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد) فى الشرح أثر القول على اللفظ
لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنس الكلام قريباً بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بأن القول يطلق
على الرأى والاعتقاد اطلاقاً متعارفاً حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض فى اللفظ انتهى وأقول القول وان
أطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة فى الحدانما
يكون نقصان فيه اذ لم تقم قرينة تعين المقصود أو اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصاناً بخلاف وضع الجنس البعيد
موضع الجنس القريب فانه نقص فى الحد على كل حال فاذا ذكره الشارح فى معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم فى
الشرح واحترز بقيد القصد عن حديث النائم ونحوه فانه عارض القصد قال ابن الضائع وهذا غير محتاج اليه لان المصادر
من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد فادم مثلاً ووافق ذلك قدومه فالغائبة لم
تصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم انتهى وأقول كلام ابن الضائع مبنى على ان معنى مفيد محصل فائدة
للسامع ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسر به بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك أن قول النائم مثلاً زيد فادم
يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بقيد القصد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص واقام
الزيدان و كان زيداً قاعاً وظننته قاعاً) الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن
الفاعل لافاعل كما هو مذهب الزمخشري والثانى والثالث يحتفل أن يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وأن يكونا لما
كان بمنزلة المبتدأ والخبر اما كون نحو أقام الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الصعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعدم
الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الأكثرين وأما كون نحو كان زيداً قاعاً بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على أن المرفوع
بكان ليس فاعلاً وانما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدأ وخبر فى الاصل
هذا ولكن كلامه فى انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح فى ان نحو أقام الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بأنه بمنزلة

المبتدأ والخبر وصريح في أن فهو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل وأما الرابع وهو ظننت زيد قائما فلما كان بمنزلة المبتدأ والخبر لكن باعتبار مفعوليه لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر وفي الشرح وأما الثالث وهو كان زيد قائما فيحتمل أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث أن هرفوع كان شبيه بالفاعل لفاعل اصطلاحا وأما الرابع وهو ظننته قائما فإرادته فيما ينزل منزلة أحدهما مشكل لأنه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما ينزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر فإن قلت لعله يشير إلى أنه مما ينزل منزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الأول والثاني فأنهم ما مبتدأ وخبر في الأصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وأنهما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل في كل واحد منهما وأقول لا نسلم أنه لو كان كذلك لزم كونهم جملة اسمية بعد دخول الناسخ وإنما اللازم أنهم بمنزلة الجملة الاسمية على أن في شرح الالفية لولم يصنفها ما يقتضي أنهم ما بعد دخول الناسخ جملة يسلم الناسخ على جزئها فإنه قال في باب ظن ومن الأفعال أفعال واقعة معانها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتصيرها مفعولين انتهى (قوله ولهذا يظهر لك أنهم ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس) قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الاسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجمل التي هي خبر المبتدأ فيخرج المصدر واسما للفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت إليه والكلام ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصود لذاته فشكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الأندلسي في شرح المفصل أن كونهم مترادفين رأى الجميع فإنه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فإنه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الأصول فإنه قال والجملة ما وضع لفائدة نسبية وهذا لا يندوهم فإنه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤ عليه ومأقوله المصنف اصطلاح لقوم آخرين فليس توهم أو تسلك بناء على اعتبار اصطلاحه بأولى من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح وأقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يتأتى المشاحة فيه وإنما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فتأتى المشاحة فيه والتوهم (قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حيد الكلام قال ويسمى الجملة) في الشرح ليس ذلك بظاهر فإنه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لأنها أعم منه على رأيه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا لأن قوله ويسمى الجملة ظاهري في أن لفظ الجملة موضوع للعنى الذي وضع له لفظ الكلام لأن ذلك هو معنى التسمية وإذا كان لفظ الجملة موضوعا للعنى الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا لفظ الكلام لأن المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وإنما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا أن لفظ الجملة تطلق عليه لأنها أعم منه ولما كان الظاهر هو الاعتبار من الكلام يحزم ابن الحاجب بترادفهما في شرحه فقال وقوله يسمى يجوز أن يكون بالياء والتاء وضابطه أن كل لفظتين وضعتا لذات واحدة أحدهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جازم تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث هنا أحسن لأن الجملة مؤنثة وهي خبر عنه بمعنى في الأصل لأن الأصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل أعني يسمى (قوله أما قول ابن مالك فلائنه كان من حقه أن يعدها ثمان جمل) في الشرح بل كان من حقه أن يعدها على مساق رأى المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فإن قلت لم يعدها لأنها خبر مكان فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم أن لا يعد آمنوا جملة لأنها خبر إن ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من أجل الاعتراض أما الزمخشري فإنه قال في الكشف المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغتة وقوله ولوان أهل القرى إلى قوله يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وأما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشف أن ولوان أهل القرى آمنوا وتقوا الفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فأخذناهم وأقام أهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى (قوله على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية) في الشرح اجراء الخلاف ههنا غير ظاهر لأنه يصعد ما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى أن هذه فعلية ليس إلا (قوله والزمخشري يرى أن وصلتها هنا فاعلا بنيت) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو ظاهر لأن المراد بان لفظها وهو مفعول أول يرى وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ أن وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر لأن المراد بان الثانية لفظها وهي اسم أن الأولى وفاعلا خبرها وأن الأولى مع اسمها

وغيرها سدت مسددة فعولاً يرى ولا يصح أن يكون فاعلاً خبراً إلا مع نصه (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم جدولة
وهم لا يشعرون وعُدجل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الشرح وهذا التحقيق فيه والتحقيق أن يقال أن قوله تعالى
ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لآلينا قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضة فإن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً
تماماً والكلام التام هنا هو المجموع لا ارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما
كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد معنى مقصود يثبت بترك اعتباره وأقول لا نسلم أن
جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً فسيأتي في الجملة الاعتراض أن وان شطبت نواها من قوله تعالى وان شطبت نواها
أزورها جملة معترضة (قوله لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظر لأنه يؤدي إلى أن من قال الاعتراض هنا
بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة في انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية
وظرفية (قوله وهيئات العقيق) قال الرضي أعلم أن بعضهم يذهب إلى أن أسماء الأفعال من فوعة المحمل على أنها مبتدأة
لا خبر لها كما في أقام الزيدان وليس بشيء لأن معنى قائم يعني الاسم وإن شابه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم
الفعل فإنه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فإن تسمع في قولك تسمع بالمعدي مبتدأ وإن كان لفظه فعلاً وما ذكر
بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة فلم تكن
قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وكان زيد قائماً) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف أن خالصة نصب على الحال
من الدار في قوله تعالى قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجز الحلال من اسم كان بناء على أنه ليس بفعل
جعلها حالاً من الضمير المستكن في لكم لكن الدلائل بالنظر النحوي أنه فاعل إذ قد أسند إليه الفعل على طريقة القيام
به وإن لم يكن قائماً به ولهذا لم يمدوه في المحققات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال أن الأفعال الباقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وذلك لأنها أفعال عندهم ولا شيء من الفعل بل فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لأن أهل المعاني
قالوا إن منطلقاً كان زيد منطلقاً هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد منطلقاً (قوله وعلى أنه حذف
وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن هل فيه) في الشرح فيه نظر لأن عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله إليه
لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد أن أريد عمله فيه انتهى وأقول هذا النظر مبنى على أن الضمير في عمل عائد على الظرف وهو
ممنوع ولم لا يكون عائد على الفعل المقدر من الاستقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا تنافي
المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر إلا في عامله كذا كر المصنف في حكم الظرف
والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير إلى الظرف بعد عمله فيه (قوله والتقدير برادع زيدا) هكذا وقع
فيما رأينا من النسخ وهو سبق قلم والصواب عبد الله بديل زيدا (باب في) (قوله ما يجب على المسؤول عنه أن يفصل
فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لا اختلاف التقدير أو لا اختلاف النحويين) الضمير في عنه وفيه واحتماله عائد على ما واللام
الأولى لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية دخلت على مفعول احتمال لتقوية عامله والثالثة لتعليل الاحتمال
ويفصل بكسر المهملة مبنى للفاعل ولا بد في قوله فيه من تقدير مضاف أي في جوابه ويعني باختلاف التقدير اختلافه من
غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه بأو (قوله وهذا مبنى على الخلاف السابق في عامل إذا) في
الشرح الذي يظهر أن صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل إذا شرطها أو ما في جوابها من فعل أو شبهه أما
الأول فظاهر وأما الثاني فلأن المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فأنها مانعة من عمل ما بعدها
فيما قبلها فينبغي أن يقدر فعل يدل عليه الجواب أي أكرم زيد إذا قام وأقول القائل بأن العامل في إذا هو ما في جوابها من
فعل أو معناه لم يعتبر الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له
الصدر جو ذلك (قوله فإن قلنا جوابها) أي ما في جوابها من فعل أو شبهه وانما أطلق هنا اعتماداً على ما بينه في الكلام
على إذا (قوله ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر) وذلك أن يوم مضاف إلى الجملة التي تليه فلا يكون معمولاً لشيء منها
وانما هو مقدم من تأخير معمول لما بعده (قوله فينا نحن زرقه أنا أنا) هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد راعي
ومعنى زرقه نرده والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء بالصاد المجهة قال في الصحاح هي شيء كالجمعة من آدم ليس فيها خشب
والجمع الوفاض وقال وزند العود الذي يقدح به النار وهو الأعلى والزند السفلي فيها نقب وهي التي وإذا اجتمعتا قيل زندان
ولم يقل زندان والجمع زناد وزناد وزناد وفي القاموس والوفضة خريطة الراعي زاده وأداته والجمعة من آدم (قوله الثالث نحو

يومان في نحو ما رأيت مذ يومان في الشرح يومان على كل اعراب ذكره مفردا ما عتبد أو خبرا أو فاعلا وإذا كان مفردا فكيف
يحمل أن يكون جملة اسمية أو فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان مجفردة وأقول مراد المصنف يومان مع ما يصير بضميته
كل ما لا يومان مجفردة (قوله * فقلت أهى سرت أم عادي حلم) هذا عجز بيت صدره * فقلت للطيف مر تا عافا رقتي * وقد
تقدم الكلام عليه في أم (قوله ولم يذكر الخشري غيره) أي غير مذهب الكوفيين إلا أنه يقدر الفعل مؤخر ليكون معموله
مقدما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فإن اسمه تعالى مقدم على القراءة وتقدره مناسبتا لما جعلت التسمية
مبدأ له لأن حرف الجر يدل على أنه متعلقا وليس بمذكور ههنا فيكون محذوفا وقرينة تعيين المحذوف في بسم الله وهو
ما يتلووه ويتحقق بعده وهو ههنا القراءة لأن الذي يتلو في الذكر مقروء فان قيل ينبغي أن يقدر باسم الله ابتداء لان الابتداء
لعمومه أولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحضور والكون أجيب بأنه آثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله
بسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتداء والخويعون انما يقدر ون متعلق الظرف المستقر ما اذا لم توجد قرينة اختصاص هذا ولكن
قول الخشري بعد ذلك فوجب أن يقصد الموحدة معنى اختصاص اسم الله بالابتداء يشعر بأن المقدر ابتداء فكانه أشار في
الموضعين إلى استواء الأمرين كذا في حاشية التفات رافي (قوله التاسع قولهم ما جاءت حاجتك) أول من قال ذلك الخوارج قالوه
لابن عباس حين جاء رسول الله من على رضى الله عنه وفي الشرح عده هذا المثال عما ينبغي أن يفصل في الجواب عنه لوجود
الاحتمال فيه مشكل فإنه ليس مع الرفع إلا الفعلية وليس مع النصب إلا الاسمية والاعراب ظاهرا لا لبس فيه ولا احتمال انتهى
وأقول هذا المثال عما ينبغي أن يفصل فيه على القول بأن استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعده غير ظاهريه
الاعراب وقد حكى طرد ذلك الأندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال لا ندلسى لا يتجاوز هذين اعنى جاء في ما جاءت حاجتك
وقعد في قعدت كأنها حربة الموضع الذي استعملت فيه العرب وطرد ذلك بعضهم (قوله وذلك ان قدرته مفعولا معه) أي إذا
قدرت موسى في هذا المثال مفعولا معه لأنه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان فاعلا
وان قدرته يصنع فاعلا مفعولا به (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) أما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف
يكون وأما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع (قوله وانقسام الجملة إلى صغرى وكبرى) (قوله وقيل حذف فاعلا سيايا بان قلت
حركاتها ثم حذفتم ثم ادغمتم فون لكان في فون انا) رد المصنف هذا في الكلام على أن المكسورة المحذوفة لعلها بمنزلة
الثابت وحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير (قوله كان صغرى وكبرى من فواعها إلى آخره) هذا البيت لابي
نواس والضمير المضاف اليه فواقع حائد إلى النجر والفواقع جمع قاعة وهي الفخاخة التي تعلو الماء كالقارورة وفي الكشف
وعن المأمون أن ليسلة زفت إليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة الأولى ونظر إليه
منشورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در أبي نواس كأنه أبصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواعها
البيت (قوله وقول بعضهم ان من زائدة وانها مضافان) في الشرح ورأيت لهذه البلاد الهندية في شرح الفصل للفخر
الاسفنديري مائنه قلت أقول أبي نواس وجهه تعجب وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواعها وكبرى فواعها حذف
من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تضر لانهم اللبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بتمثل
هذا التعجب في شرح سر الصناعة في قوله * ولا يك موقف منك الوداع * أي موقفك انتهى وأقول مقتضى قول الفخر حذف
من الاول إلى آخره ان كبرى في البيت مضافة إلى فواعها من غير زيادة من بان تكون بيانية وفي ذلك نظر ولا يفيد كون
الاضافة وقطعها على جعل من بيانية بمعنى واحد لان المسانع صناعي لا معنوي وأما ولا يك موقف منك الوداع فاعلوا انه من
القلب الداعي إلى اعتباره أمر من جهة اللفظ وهو وقوعه وقع ما هو المبتدأ انكرة وما هو الخبر معرفة والاصل ولا يك موقف
الوداع موقفا منك (قوله بين ذراعي وجهه الاسد) هذا عجز بيت للفردق صدره يا من رأى عارضا أسره (قوله اذا غاب عنكم
أسود العين إلى آخره) المراد بأسود العين هنا جبل والأثم جمع الأثم لان أفعل يجمع على أفاعل وفعيل لا يجمع عليه
(قوله قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها) (قوله اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا) بان يكون الفع منقلبة عن همزة هي
فاء الكلمة اذا صلح آتى مضارع آتى (قوله وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبها) وهو ان الظرف الواقع في
موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش تصريحا ومذهب

سيبويه أي علموا الصحيح عند ابن مالك وأتباعه أن العامل فيه فعل لأن أصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والزمخشري
 وغيرهما ونسب إلى سيبويه وفي الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسألة السابقة وأحال عليه لشهرته
 وفي قوله وينبغي أشعار بانهم لم يصرحوا به أيضا هنا انتهى ولا يخفى أنه وإن لم يذكره في المسألة السابقة صرح بحاقداً أشار إليه
 حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر (قوله الأحمر ولي مستطاع رجوعه) هذا صدر بيت هجره في رب ما أثبت يد
 الغسلات وقد تقدم الكلام عليه في الإيغ الممزقة وتخفيف اللام (قوله بناء على ما قدمنا) يعني في التنبيه الأول من
 التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال كأن يكون الكبرى مصدرة بالمتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه
 في الجمل التي لا محل لها من الأعراب (قوله الثاني الجملة المنقطعة مما قبلها نحو مات فلان رجه الله) في الشرح مراده
 بالقطعة التي قطع تعلقها مما قبلها لفظاً أو معنى فالأول كالأمثلة التي أوردناها فان جملة الدماء بالرجعة متعلقة بالأول
 من جهة المعنى اذ لا وابط لفظي بابطها والثاني نحواً ولم يروا كيف يبدو الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما
 يقوله المصنف بعد من ان إعادة الخلق لم يقع به - فليقرر برؤيتهما مع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله
 ويخص البيانين الاستئناف بما كان جواباً للسؤال مقدور) قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقاً
 فهو قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دأته وحن طويل فسر دأته جواب لسؤال مقدور عن سبب علته كأنه قال ما سبب
 عليلك لان المادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته مطلقاً لا عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا وكذا ولا سيما
 السهر والحزن فانه قل ما يقال هل سبب علته السهر والحزن لانهم ما أبعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما أبرئ
 نفسي ان النفس لا مارة بالسوء كأنه قيل هل النفس اماره بالسوء فقيل نعم ان النفس لا مارة بالسوء والتأكيده دليل على
 ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكده واما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو
 قال سلام في الآية وصدقوا في البيت (قوله زعم العواذل الى آخره) في القساموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل
 والكذب ضده وأكثراً يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص إيهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا
 للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون
 المتكلم شاكاً فهو لقول لم يعم الدليل على صحته وان كان محصياً في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير
 المذكورين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة والطلاق مثله على
 المذكورين جائز فالعني زعم الجماعات العواذل المذكور انتهى وهذا الجواب ذكره النقاشاني في مطوله في الكلام على
 هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأه عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا تنجلي
 لا تنكشف (قوله ادلا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) هذا تعليل لبطلان كون جملة لا يسمعون صفة أو حالاً وقال ابن المنير
 يصح في لا يسمعون ان يكون وصفاً وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين
 لا يسمعون ولا يسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظاً منه هي حال كونه
 لا يسمع واحداً من الخالين لازمة للآخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفاً بعدم السماع في حالة واحدة وليس
 المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه النبي بأن الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للوصف
 قبل وصفه والام تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته الشيء باسم ما يؤول اليه فجاز والاصل الحقيقة
 وأقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست
 كذلك (قوله وانما هي استئناف نحوي) في الشرح ولأنه ان تقول اذا جعل استئنفاً نحو يا كان اخباراً عن هؤلاء الشياطين
 المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ من هو في نفس الامر لا يسمع كما أخبر عنه فيكون
 المصنف قد وقع فيما فرمته فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ ولا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضاً
 فخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكماً وأقول يمكن الجواب عن أصل السؤال بأنه اذا جعل استئنفاً نحو يا يكون
 اخباراً عن هؤلاء الشياطين لا يوصف كونهم محفوظاً منهم (قوله ولا يكون استئنفاً في الفساد المعنى أيضاً) في الشرح
 انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جواباً عن السؤال عن العلة كما أشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جواباً للسؤال

عن خال الشياطين بعد الحفظ منهم لآعن السبب المقتضى للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستئناف اليباني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر (قوله الا أي هذا الزجرى أحضر الوعى) هذا صدر بيت من معلقة طرفة عجزه وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى (قوله واستضعف الزمخشري الجمع بين الخذفين) قال ابن المنير ان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضالوا لان الاصل لثلاثوا واخذف الجار وحرف النفي قال البني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضالوا وأقول ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان ويرفع الفعل وما أورده ابن المنير عليه ليس كذلك (قوله قلت الذى يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها كما في قولك مررت برجل معه صقر صائد به غدا أى مقدر حال المرو به انه يصيده غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه) في الشرح وهو ضعيف أما أولا فلا نسلم ان الذى يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به في الغد على ان يكون مقدر اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر أو غيره وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم ان الذى يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رواه من القصد بالشبه والطرد عن الاستراق وأما ثالثاً فلا نفي لقوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدره لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريداً كما اذا قال الأمير لظالم ادخل السجن خالداً في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا مردين بما وتكبروه من جرمة الكفر وأقول الدليل على ان الذى يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضمير ايعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدره كذلك لانه بمنعناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع في الآية ان تكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولا كانوا متصفين بالحال المقدره في وقت تقديرها والحال المقدره لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده كما في المثال وقوله ولا يريدونه نفي لتقدير هذه الحال بمريداً كما ان قوله لا يقدرون نفي لتقديرها بمقدرا وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذ في الفصل الثاني في خر وجهان الاستقبال انهم يقدرون مقدر الصيد به غداً وأوضح منه ان يقال مريداً به الصيد به غداً لا يخفى ان كلمة عدم في قول الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به في الغد من طغيان القلم (قوله الثالث ان العزة لله جميعاً بعد فلا يحزنك قولهم) في الشرح ثبت فيمارأيتهم من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هي بالواو لا بالفاء (قوله والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب) يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بان مراد الثاني الواجب عند الفقهاء ومراد المثلث الواجب عند القراء (قوله الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض) أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النحوي القوي نزيل البصرة قرأ كتاب سيديوه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن أبي زيد وابن عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بعد وفاته باربعة عشر ألف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات أبو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستئناف الذى قد يخفى بل الى مطلق الاستئناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان الاستئناف تثير جيد ويبقى كونه خفياً من قول المصنف لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشف ولا الاولى للنفي والثانية مزيدة لنوكيد الاولى لان المعنى لادلول تثير وتسقى على ان القملين صفنان لادلول كانه قيل لادلول منيرة وساقية وقال صاحب البحر تثير صفة لادلول وهي صفة داخله في حيز النفي أى لا تثير الارض فتذل ولا تسقى الحرث نفي معادل لقوله لادلول والجملة صفة والمصفتان من حيث المعنى متوافقتان في الفعلية لان تثير منفي من حيث المعنى كما ان تسقى كذلك والمعنى لم تذل بالعمل لاني حرث ولا في سقى وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت بانها لا تثير الارض بالحرث ولا يسنى عليها تسقى وقيل المعنى تثير الارض من البطراذ من عادة البقر اذا بطرت ان تضرب بقرونها واطرافها فتثير تراب الارض (قوله ورده أبو البقاء بان ولا انما تعطف على النفي) في الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع شفعه بما قرأه في البقاء وأقول لا يبيح ان يمنع ان لا تسقى معطوف وانما هو حال وعبارة أبو البقاء ليس فيها وان لا تعطف ونص ما في اعرابه تثير في موضع نصب حالاً من الضمير في ذلول تقديره لا تذل في حال انما هو ويجوز ان يكون اتباعاً

اتباع الذلول وقيل هو مستأنف أي هي تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقى الزرع وهو قول بعيد الصحة لوجهين أحدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقى الحنث فني المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغير واو كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها لو اتارت الارض لكنت ذلولاً وقد نفي ذلك انتهى (قوله ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل بصلي ولا يلتفت) يجب ان هذا يمنع ان الواو من ولا يلتفت للمعطف بل هي للمحال ولو سلم فليس المنفي هنا معنى المعطوف عليه وكلام أبي البقاء على ما نقلناه عنه ظاهر في أنه فيما كان معناه (قوله وانما وجهه الراد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجائبها) فيه نظر اذ لا يلزم من عدم اتيان الخبر بان ذلك من عجائبها عدم كونه من عجائبها بل جاز ان يكون من عجائبها وقد وصفها الله تعالى به فعلناه منه (قوله وبأنه كان يجب تكرار لا في الذلول) في الشرح قد يكون أبو حاتم ذهب الى أن لا اسم معنى غير كقوله الكوفيون وصرح به السهراوي وغيره مثل غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد لكن لكونهم في صورة الحرف ظهرا عرابيا فيما بعدهما كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول اكتفي به والتكرير انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف وأقول وقد يكون أبو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه (قوله أحدهما ما اذا جمل على الاستئناف احتج الى تقدير برجزه يكون معه كلامنا نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد) في الشرح ليس زيد محتمل أن يكون استئنافا لانه مفرد والكلام في الجمل وأقول هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيد محتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه ويصير به كلاما (قوله قال الزمخشري الاحسن والابليغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل) في الكشف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كأنه قيل ببطانة غير أليكم خبالا بادية بغضاؤهم وأما قد بينا كلام مبتدأ أو أحسن منه وأبليغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم ببطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يألونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور أن قوله وما تخفي صدورهم أكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يألونكم خبالا فخكمه حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله وأحسن منه أي عماد ذكر وذلك لما في الاستئناف من الفوائد ومافي الصفات من الدلالة على خلاف المقصود أو إيهامه وهو تقييد للنهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلامه علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيه على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصوا أو بمعنى انها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى أن تكون الاولى علة للنهي ويتم التعليل بالجمل مع أي لا تخذوا منهم ببطانة لانهم لا يألونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد تبعدوا البغضاء من أفواههم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يحسن ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليل له وهو البغضاء من أفواههم ويصلح تعليل للنهي أي فانابينا الآيات الدالة على وجوب معاداة أعداء الله تعالى وان كان الاحسن أن يكون ابتداء كلام ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفات كلها اشارة الى ما سواه انتهى (قوله وتبعه على هذا رجلان تلخصا من تفسيره اعرابا) هما السمعاني وشهاب الدين الحلي المعروف بالسهمي كل واحد منهما تلخص اعرابا لأنهما اجتماعا على تلخيص اعراب كما قد تشعر به عبارته (قوله أحدهما نحو أقوم من قولك ان قام زيد أقوم) قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجواز فاذا لم ينجز الشرط لم ينجز الجواب وعد النصاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين يختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحياولة الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لثني واحد وهو الشرط تقدرا كما يجوز ما اثر الجواز مفعولا واحدا كالمفعول والاولى الامس ولا للنهي (قوله ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا) وجه التأييد ضعف أداة الشرط حينئذ عن العمل في الجواب لحياولة الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه فيتأتى فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا اذا لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط حينئذ ولا يتأتى دعوى الاستئناف فالضمير في قوله

يؤيده رأي سيديويه والاشارة بذلك الى أقوم من قولك ان قاء زيد أقوم وفي الشرح وجه التأييد انه استقر من قواءدهم
 أن الجواب متى حذف لم يجز الشرط بصيغة الماضي أو المضارع المقررون ولم ولا يجز على خلاف ذلك الا في الضرورة
 (قوله والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها) في الشرح هذا الكلام ظاهر في أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل
 لها وهو خلاف ما يأتي له من أن الجملة الواقعة بعد الفاء حواليا للشرط حازم في محل جزم وأقول بل هذا الكلام ظاهر في
 أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان المحل لمجموع الفاء وما بعدها (قوله وليس بشئ لعدم الرابط) في
 الشرح بل هو شئ وجه ذلك أن المعنى عند بعضهم ميني وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه
 بحسب اللفظ مفقود وأقول هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظا أو تقديرا وهو اما الواو
 أو الضمير أو هما سميذكر المصنف ذلك في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرابط (قوله الرابع الجملة بعد حتى
 الابتدائية) في الشرح اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها
 محل من الاعراب أولا فان القائل بان الجملة بعد حتى في محل جلا يرى حتى ابتدائية وأقول قد نقل المصنف عن الزجاج
 وابن درستويه أن الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جرحي فان قيل ما الفرق حيثئذ بيننا وبين حتى الجارة قلنا ان
 هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المقرد (قوله حتى ماء دجلة أشكل) هذا بعض بيت وهو فازالت القتلى
 تمج دماءها • بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وفي الصحاح دم أشكل اذا كان فيه بياض وحمرة قال ابن دريد انما سمي
 الدم أشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه (قوله وقد تقدم) يعني في حرف الحاء في الكلام على حتى • في الجملة الثانية
 المعترضة • (قوله بين شيتين) يعني سواء كانا مفردين في جملة أو كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة المعترضة
 جملة واحدة أو أكثر (قوله • شجالك أطن ربع الطاعتين •) هذا صدر بيت بجزءه • ولم تعبأ بعد ذلك العاذلينا • والربع الدار
 نفسها والجملة واعترض باننا لانسلم أن شجالك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الطاعتين خبر عنه على تقدير
 رفعه ومفعول أول مقدم وربع الطاعتين مفعول ثان وأطن عامل على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجوا لهم والحزن يقال
 شجوا شجوه شجوا اذا خزنه وأشجاء شجبه أشجاء اذا غصه تقول منهم ما شجي شجي شجبا (قوله وقد أدركتني الى آخره)
 الحوادث نوازل الدهر والجملة بفتح الجيم الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه وضماف وعزل مجروران
 بالتبعية لقوم (قوله ألم يأتيك الى آخره) يقال غي الغبر اذا شاع والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبن هنا جماعة الابل ذات
 اللبن وبنوز يادرسع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم ان فاعل يأتيك ضمير يعود الى النبأ دلالة الانباء عليه أو انه لم يرد
 حذف مضاف أي ألم يأتيك خبر لم يرد بن زياد (قوله • وبدلت والدهر ذو تبدل • الى آخره) في الصحاح الهيف يعني بفتح
 الحاء وسكون الياء مثل الموف يعني بضم الحاء وهي ريح حارة تأتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب
 والبدور من تحت مجرى سميريل والصبار مع مهمم المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين
 وسكون الميم بعدها مزة مفتوحة لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها ألف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو
 الاستعمال المشهور (قوله وفيه والايام الى آخره) هذا البيت لمن بن أوس وقبيله رأيت رجلا يكرهون بناتهم •
 وفيه لا تكذب نساء صواح وخمير عللنه فأنشدني النذب المفهوم من فوادب (قوله وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه
 السلام نحو معاشر الانبياء لا نورث) في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي
 أيضا فلا تكون اعتراضية فاي في أنا فاعل كذا أيها الرجل مصموم والرجل مر فوع كافي النداء والمجموع في محل نصب
 على الحال وتقديره مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام أي اسم منه صوب امام معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس
 للضيف أو مضاف نحو انما معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا قميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعروف
 ليس منقول عن النداء لان المنادى لا يكون ذالام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل أمرين النقل
 فيكون منصوبا بيا مقدرة وسكونه مثل المعروف فيكون منصوبا بتقدير رأي أو أخص وفي شرح الالفية لولد مصنفها
 ما يقتضي ان الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المصنف وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم
 اللهم اغفر لنا أيها العصابة ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنا أفعل كذا أيها الرجل براد هذا النوع من الكلام الاختصاص
 على

على معنى مخصصين من بين العصائب ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وأنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضي بان من قال انه جملة اعتراضية أراد بحسب الحقيقة ومن قال انه جملة حالية أراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول ولد المصنف أولاً على معنى مخصصين ومخصوصين ومخصوصاً حيث يقتضى انهما حالية وبين كلامه آخر (قوله فمن بنات طارق) هذا البيت له نديفة عتبه زوجة أبي سفيان بن حرب قالت قبل اسلامها في يوم أحد تعرض به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده المسك في الفارق والدر في الخناق ان تقبلوا نعانق ونفرس الفارق أو تدبروا نفارق فوافق غير وامي والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت ساضة بن رياح بن طارق الا بدي قالت حين لقبت اباد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس اباد بياضة بن رياح بن طارق الا بدي وقبل غير ذلك وفي الشرح قوله ونفرس الفارق يقتضى ان يكون الروى ساكن في السكك وهذه الايات من منهوك الرجز لانه دخله القطع والغبن شذوذاً (قوله وافي رام الى آخره) شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله وذلك على تقدير أزورها خبر لم يمتدح الصلة محذوفة) احترز بذلك عما يأتي في الثامن من تقدير أزورها صلة وتقدير خبر لم يمتدح (قوله لعلنا والموعود حق اقاؤه الى آخره) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل والبداء انتقال الرأى من شئ الى شئ (قوله باليت شعري الى آخره) التي جمع منية وهي التخي وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على أم ان معنى علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك المعنى ههنا جواب هل أغدوا يوموا وأمرى بمجمع (قوله اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر) أي عن اسم ليت وهو شعري (قوله ان الثمانين الى آخره) في الصحاح ويقال قدر جهم كلامه اذا فسر به بلسان آخر ومنه الترجان ولا شان تضم التاء لضم الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم كزعفران (قوله وقول ابن هرمة ان سلمي الى آخره) هرمة بفتح الهاء وسكون الزاء ويكأوها يحفظها وضمت بجلت ويرزوها ينقصها وهذا بيت واحد من مقفي المنسرح (قوله اني واسطار الى آخره) هذان بيتان من مشطور السريع ونصر الثالث يعني العطاء ونصر الاول منادى والثاني تاء كيدله على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وأنشد البيت الا انه أنشده بنصب الثاني والثالث وفي الباب ان الصغاني قال أنشد سيديوه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تعجيف والرواية يا نصر نصر بالاضاد المجتهدة ونصر هذا صاحب نصر بن يسار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب وأسباب وسيتكلم المصنف على هذا البيت في الباب الرابع فيما افرق فيه عطف البيان والبدل (قوله اني وتهايم الى آخره) التهايم بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتخلبت بالتاء المجتهدة نصبت وتواخذ مائة أي متزلاتم على قول أبي علي الاعتراض في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما أجازوه بالفتح بجملة فعلية قسمية (قوله والظاهر ان الجواب فالله أولى بهما) يعني أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخاء س في الخاتمة التي ذكر فيها الحذوف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله أي فليبادر العمل فان أجل الله لا ت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسيباً عن الشرط وان كان أجل الله ليس مسيباً عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بهما ليست مسيبة عن الكون غنياً وفقيراً وهذا الذي استظهره المصنف هو قول الاخفش ان أو بمعنى الواو والمعنى فالله أولى بالغنى والفقير حيث شرع الشهادة عليهم وهو أنظر لهم امنكم ولولا ان الشهادة عليهم ما شرعها وقال أبو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليه ولا يراعي الغنى لغناه ولا الفقير لفقره وليس فالله أولى بهما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغنى والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كانه قيل فالله أولى بجنبي الغنى والفقير أي بالاغنياء والفقراء وفي قراءة أبي فالله أولى بهم ما يشهد بداراة الجنس وقال السفاقي الجواب فالله أولى بهما والصمير ما تدعى الغنى والفقير المدلول عليهما بقوله تعالى غنياً وفقيراً والمشهد عليه داخل جزماً كما يقول ان يكن هذا الرجل زيداً أو عمرأني أحب ما أي أحب زيداً أو عمرأني يكون الرجل داخل في ذلك (قوله لان أو هذا للتنوين) أي للتقسيم (قوله فباطل) يعني لما تقدم من ان أو في الآية للتنوين وان حكمها وجوب المطابقة (قوله نص عليه الا بدي) في الشرح هو مرة مضموه وباء واحدة مشددة مفتوحة وذال مبهمة منسوب الى أبدة بلدمن بلاد الاندلس كذا ضبطته عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو أعرف ببلده وفي القاموس في باب الدال المهملة وأبدة كقبرة بلبلا اندلس انتهى وأقول أخبرني بعض فضلاء الاندلسيين ان خيارهم لا يقولون الا بالهمزة وانها

بهذا الغرض إلا أن وهم يقولون بما أجبه مع تحريف في لفظها (قوله أحدها أن أحق خبر عنهما) في الكشف وحاشيته عند
 قوله تعالى يخادعون الله والذين آمنوا والله ورسوله أحق أن يرضوه وحدا الضمير فيه دلالة على أن المقصود إرضاء الرسول
 واتخاذ كراهته الحلافة قوة اختصاص الرسول به وكونه منه بكان وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة إلا
 الرسول وحده (قوله والثاني أن أحق خبر) في تفسير ابن عطية وتقديره عند سيبويه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن
 يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وأنت بما • عندك راض والرأي مختلف ومذهب المبردين في الكلام تقديم
 وتأخير وتقديره والله أحق أن يرضوه ورسوله وقبل الضمير عائدة على المذكور انتهى (قوله بل في موضع رفع بدلا من أحد
 الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك) في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فيدعي تحرير النقل فيه انتهى واعلم
 أن المصنف لم يترجم لحذف البدل في النسخة التي ذكرها المحذوف وقضية هذا أنه لا يحذف وأجاز حذفه في هذه الآية وفي
 النسخة في حذف الحذف في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء حيث قال إن التقدير يقولون ما نبد لهم وإن هذا المقدر
 يحتمل أن يكون بدلا من الملة إذا كان خبر الذين أن الله يحكم بينهم (قوله لعمري إلى آخره) في الصحاح هو الرجل بالكسر
 يهرع أو يهرأ على غير قياس لأن قياس مصدره التصريك أي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم أطال الله هرك وهرك وهما وان
 كانا مصدرين يعني إلا أنه استعمل في القسم أحدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلا إذا كان غير حق وهو
 صفة المحذوف أي انطباعا لا والافارح بالقاف جمع أفرع (قوله فاعمل القول في لفظ واوالقسم ومجروها على سبيل الحكاية)
 الذي في الكشف بنصه والحق أقول أي ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به (قوله قيل أي فالحق قسمي أو فالحق
 مني أو فالحق أنا) هـ ما يقع في بعض النسخ وفي بعض ما يدل فالحق مني فالحق يعني والصواب الأول لأن معنى يعني قسمي
 فكيف يد طف عليه باو ثم لا يخفى أن الحق مقابل للبطل أن كان التقدير مني واسم من أسمائه تعالى أن كان التقدير أنا ومحتمل
 لهما أن كان التقدير قسمي (قوله والتاسع بين أجزاء الملة) الظاهر أن يقول بين جلتين غير مستقلتين بأن تكون الأولى صلة
 والثانية عطف عليها لأن ترهقهم ذلة إذا كان معطوفا على الصلة تكون صلة لأجزاء الصلة جلة غير مستقلة (قوله ثم أنه)
 أي كون جلة ما لهم من الله من عاصم خبر عن الذين كسبوا السيئات ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر جزءا سببا بمنزلة ما بان
 بقدره إظهار بطر بطلها ابتداء نحو لهم كاسيتير إليه المصنف (قوله ويحتمل وهو الظاهر) في الجبر وأجاز ابن عطية أن يكون
 الذين في موضع جر عطف على قوله للذين أحسنوا أو يكون جزءا خبره قوله والذين على اسقاط حرف الجر أي والذين كسبوا
 السيئات جزءا سببا بمنزلة ما بان فيتعادل التقسيم كما تقول في الدار زيد والقصر عمرو وأي وفي هذا القصر عمرو وانتهى وهذا هو
 الاحتمال الذي ذكره المصنف إلا أن تقرير ابن عطية ظاهر في أنه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيد والخمر عمرو وتقدير
 المصنف ظاهر في أنه على قول الاخفش ولا حاجة إلى تكاف جعله على قول سيبويه لأن المصنف يميز قول الاخفش لأنه قال
 في الباب الرابع في آخر العطف على معمول عاملين وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله وذلك من
 العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى ضمائر الجار عند سيبويه والمحققين) الإشارة بذلك إلى قولهم في الدار
 زيد والخمر عمرو وقوله على ضمائر الجار عطف على من العطف (قوله ولا أخافا علم زيد) قال الرضي وجاء على قلة لكن لا إلى حد
 الشذوذ في المنى وجمع المذكور السالم وفي الأب والآخر من بين الأسماء الستة إذا وليها الام الجران تعطى حكم الاضافة بحذف
 نون المثني والجمع واثبات الالف في الأب والآخر حتى يكون مضافا للام زائده فيكون معربا ومذهب الخليل وجهور
 النسخة أنه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فيقول لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف إليه بل تقدر أجاوبان اللام ههنا أيضا
 مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه أنه يقال أنه شبه المضاف فاعطى حكمه من اثبات الالف في أبا
 وأخا وحذف النون في غلامى وهلمى (قوله مكره أخاك) أصل هذا أن شخصاروى في موقف حرب فقبل له في ذلك فقال
 مكره أخاك لا بطل (قوله • كان وقد أتى • حول كميل • إلى آخره) الحول السنة والكميل الكامل والثاني بالثلاثة جمع انفية
 بضم الهاء وكراهية تشديد المشاة التحتية وهي الجبر يوضع عليه القدر وتشديد الياء في الجمع وتخفيف والمثول من الاضداد
 يطلق على المنتهيات وعلى المتصقات بالارض (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها) هذا مبنى على
 جواز تقديم الحال المصدرة بالوارد وقدمه المغاربة وأجازة الجمهور (قوله كان قلوب الطير إلى آخره) هذا البيت لا مرمى

القياس يدغم فيه العتاب وهي معروفة بأنها أن كل قلوب الطير والحشف أروا الثمر اليابس ورطباً وبأسباب حالان من القلوب على معنى رطابها بضمها أو يابسها بضمها (قوله ليت وهل ينفع شيئاً ليت إلى آخره) ليت الثالثة مؤكدة للأولى وأما الثانية فإريد بها نفسها (قوله وما أدرى وسوف إلى آخره) تقدم الكلام عليه في أم (قوله * أحال قد والله أو طأت عشوة *) هذا صدر بيت مجزء * وما قائل المعروف فينا يعنف * وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بهاء الدين السبكي بأن المراد يقولنا أكثر من جملة أن لا تكون أحدهما مع موله للأخرى والأفهى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله ويجب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملة معترضتين وفي الشرح يحتمل أن تكون هذه الجملة خبراً للمبتدأ المحذوف والجملة عطف على الجملة الأولى المستأنفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وإن كان الأول أولى والآية مثال لدليل وأقول فيه نظراً لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبيّنوا أنه عليه ولم يطلقوا بل الجواب منع أن المراد أن لا تكون أحدهما مع موله للأخرى (قوله وفي التنزيل نظر) يجب عنه بان في هذه الآية الثانية اعتراض واحد بجملة لأن مجموع جاتي قوله وأنه لقسم وقوله ثم لي لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى أنه لقرآن كريم نعم إحدى الجملتين وقعت اعتراضاً بين خبر الجملة الأخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضاً واحداً بين شيئين (قوله وقد مر أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة) في الشرح ظاهر هذا الكلام أنه أخذ لا ي على من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض بأكثر من جملة وفيه نظر لأنه ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقاً لا احتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملة ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الأصل وذلك لأن الاعتراض على خلاف الأصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقاً انتهى وأقول قول أبي علي للأب لا يلزم الاعتراض بجملة ظاهراً في منع الاعتراض بجملة مطلقاً وكذلك فهمه ابن مالك كأدل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك إلى آخره ثم في الشرح ولقائل أن يقول لا يلزم من تقدير أية مصدر الأولى الاعتراض بجملة لا احتمال أن تكون هذه المقدرة مفعولاً ثانياً لا راني وقوله قد طابعت غير منبئ حال من فاعل أرى أو مفعوله الأول ومنبئ اسم فاعل من أنال إذا أعطى (قوله وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين) في الشرح بل ويخرج على قول البصريين أيضاً بان يجعل مانع اسم لا مفرداً مبنيّاً والخبر محذوف أي لا مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلا أن تقول تتعلق ولك أن تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطى لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجملة الثانية أن جماعة علة والظروف من قوله تعالى لا طعم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لأن اسم لا حينئذ مطلق فيجب نصبه وتنوينه وانما يتعلق بمحذوف الأعمد البغداديين قلت يخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو يتعلق بمحذوف وذلك مناف للمصدر المقادير السابقة للمعمول من قوله وعلى قولهم أي قول البغداديين يخرج الحديث وأقول بعد تسليم أن تقدّم المعمول من قوله وعلى قولهم لا فائدة الحصر لا يريد بقوله يخرج الحديث تقريره مطلقاً اعتماداً على ما سبق في الباب الخامس وانما يريد تنوينه بغيره فعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين وأما على قول البصريين فيجب تنوينه (قوله لعمرى والخطوب مغيرات إلى آخره) المظن مصدر ميمي يقال ظعن إذا سار والمصدر ظعن بالسكان العين وفصحها وباليتة عدته وأكثر ثبوت به وهو متعد بنفسه (قوله وبانه يجب أن يقدر للباء متعلق بمحذوف أي أرسلناهم بالبينات) في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لا مورشتي خلافة قال الزمخشري أما أن يتعلق بأرسلنا دخلاً تحت حكم الاستثناء مع رجالاً أي وما أرسلنا الرجال إلا بالبينات كقولنا ما ضربت إلا زيداً بالسوط لأن أصله ضربت زيداً بالسوط وأما رجالاً لصفة له أي رجالاً متابعين بالبينات وأما بإرسلناهم فمرا كافتا لم يلزم إرسالاً فقلت بالبينات فهو على كلامين والأول على كلام واحد وأما يوحى أي يوحى إليهم بالبينات وأما بالعلمون على أن الشرط في معنى التبعيكية والالزام كقول الجابر إن كنت جملة فاعطى حقى وهب أن المصنف أبطل بعض هذه الحجج فلا يتفق ولا يستثنى بإداة واحدة شيئاً ولا يعمل

ما قبل الا فيما بعد ها الا في المسائل الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بلاتعلمون ظاهرا لم يباله شيء فثبت ان وجوب تعلقه
بمحذوف منتف انتهي ما في الشرح (قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيان) في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون
عطف ليسلم من النقص بنحو ما قام الازيد وعمر وما ضربت الابكر او خالد فان مثل هذا جاز باتفاق وأقول لاحاجة الى
الاحترار بما ذكر لان ما قام الازيد وعمر وما ضربت الابكر او خالد لم يستثن في باداة واحدة شيان وانما استثنى شيء
واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم في الشرح وأما اذا لم يكن ثم عطف في المسئلة خلاف فذنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك
وأجازة آخرون وعليه مني صاحب الكشف في مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا به فانه
قال ان المستثنى الطرف والحال جميعا وان المحصر في كل منهما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من
الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال (قوله أو تابعه لنحو ما قام أحد الازيد افاضل) في الشرح يلزم على اجازة هذا
التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو مجتمع على ما صرح به المصنف في أوخر هذا الباب نقلا عن الاخفش
وارضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الاصل كما اذا وقع التفريع في النعت بنحو ما مررت باحد
الافانم بالجر فيمتنع وأما حيث تكون الصفة من الله عن المحل الذي تستحقه بطريق الاصلة فلا يضر لان اصلة المحل تجذبها
الى التقدمة والموصوف بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظر الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام أحد
الازيد افاضل محلها ان تقع الى جانب أحد الموصوفين والفصل عرص لغرض فلم يكثر به وأقول الفصل الذي عرض هنالعرض
ان كان الاية ينبغي ان لا يمتنع التفريع اذا وقع في النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكثر به هذا العارض لا يؤدي الى
لصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدي الى لصوقها بالا فينبغي ان يمتنع كلا الصورتين قالوا في الجواب بان ما سبق قوله المصنف
مذهب الاخفش وما ذكره هنا مذهب غيره ثم في الشرح فان قلت من المعالوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد
هنا مستثنى من احد الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فبال المصنف عدل عن الذوق به كذلك قلت
ليس المستثنى منه أحد بمجرد قطع النظر عن صفته والاستثناء منه منظورا الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد أخرج
بعضه عن المستثنى قصد ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل يقدم على بعضه فلذلك نصبه (قوله وان المعنى ولا تظهر وا
قصد بكم بان أحد أيوتي من كتب الله مثل ما أوتيتم وبان ذلك الا حد يحاجونكم) أشار في هذا التقرير الى ان يحاجونكم على
هذا الوجه معطوف على تؤمنوا وان فاعل يحاجونكم عائد الى أحد لانه في معنى الجمع لكونه في سياق الذي وفسرأ وبالواو
لان لا التاهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه باوعم النهي كل واحد منهما لان أول احد الامرين مبهما وامتناع
المبهم من امرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما (قوله وهو متعلق بمحذوف مؤخر) لان القصد اخادة الاهتمام والمحصر
وذلك بتقديم المعمول ويحاجونكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى وأول التوزيع وأجاز وان يكون هدى الله بدلا من الهدى
لاخبار لان والخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجونكم منصوبا باضمار ان بعد أو أي حتى يحاجونكم عندركم فيغلبونكم لانكم تعلمون
حجة دين الاسلام واحدة على هذا الوجه ليس بمعنى الجميع لان ذلك لا يكون الا في نفي بل بمعنى الواحد وهو مفرد عني به النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدهما مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا)
في الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى أولان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما أرجح من الاول فلا يتأتى حينئذ تعليل ذلك
بما أورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذي أشار اليه فتأمل له وأقول لم يدع المصنف
حجة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني أرجح من الاول لا يتأتى كون الاول مشتملا على محذور أو مكروه ليس
في الثاني بل ذلك سبب لرجحانه على الاول ولو سلم فترجح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ما قبل الا فيما بعدها
وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه
أرجح من الاول لخلافه عن هذا الذي قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه (قوله ان الثمانين الى آخره) تقدم الكلام عليه
وعلى البيتين اللذين بعده من قريب (قوله فيمن ضم الباء) ينبغي ان يقول وقرى بباء الغيبة احتراز عن من ضمها
وقرى بالياء خطا بالثو منين فان هذه القراءة ليست من تعدى الفعل المتصل الى ضميره المتصل وكان المصنف لم
يجتزعها لان مراده فيمن ضم الباء من السبعة وهذه ليست منهم (قوله فانما يصح في الآية العطف) هذا جواب شرط
مقدر أي اذا تقررت هذا فان يصح في الآية العطف ولقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التابع

يقتضيه ما لا يقتضيه غيره (قوله وقد فهم مما أو رده من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية وذلك بالاجماع)
قال الرضى اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملة بوقت وقوع مضمون
الحال ففى قولك جاء في زيد راكباً ان المجيء الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن
ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء أنت في الطلب لست على يقين من حصول
مضمونك فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون وأما الايقاعية فتعرب وتزوجت وطلقت فان
المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف
بالعقل لامن دلالة اللفظ ان وقت التلقظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقرر الحديث وجه اشتراط
الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت تكبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبرية لانها قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع
ما قديم او الانشاء خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطاً ولا صفة الا اذا كانت
المجوز لو وقوع الانشاء خبراً أو صفة بالتأويل بنحى ان يجوز وقوعه حالاً بالتأويل اذ لا فرق انتهى وأقول الامر كذلك فقد
قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصلح ان تقع حالاً غير مؤولة بالقول كما في قوله جذب الديالى ابطئى أو اسرعى
والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالاً الا على سبيل المجاز انتهى وسيد كرم
المصنف في أول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال
لا يقال هذا مناف لقول بان الحالية لا تكون الاخبارية ولتخطئة من قال في ولا تضجران الوالوال ولا نهاية لا تقول ذلك
على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفرداً من لفظ القول والجملة مقولة ثم في الشرح وانظر من أين فهم
من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية وانما فهم انهم لا تقع طلبية وهذا أعم من كونها لا تقع الاخبارية
والاعم لا اشعاره بالاخص وأقول أراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بحرية دل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعترضة تتميز
عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل أيضاً على انها تنفرد عن الحالية بغير خبرية وتشارك معها في الخبرية وذلك مستلزم
لكون الحالية لا تكون الاخبارية (قوله وأما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطالب) هذا صدر بيت هجره فآفة
الطالب ان يضجراً وبعده اما ترى الجبل يتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا وصرح المصنف في الباب الخامس في النوع
الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامم المحلى (قوله فقلت ادعى الى آخره) اندى من الندى بفتح النون والقصر
وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتاً من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعوا بالنصب ولصوت بكسر
اللام وينادى بكسر الدال ونصب آخره وأنشد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعى وادعوا فان اندى الى آخره (قوله الثاني
انه يجوز تصدير هاديل استقبال) أى الثاني من الامور التي غير المعترضة من الحالية ان المعترضة يجوز تصدير هاديل
استقبال بخلاف الحالية قال التفتازانى في المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينة حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجي زيد غدا يركب
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وفي حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضى وهو مستبشع جداً
وكيف لا والحال بالمعنى الذى نحن بصدده يجامع كلام من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر
المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكاً لفظياً وذلك لا يقتضى استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال كما لا يخفى على أحد والصواب ان الافعال اذا وقعت فيودمالة اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليها
وحاليها وماضويها بالقياس الى ذلك المقيد بالقياس الى زمن التكلم كافي معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم
في وجوب تجريدها لجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملة (قوله
وكالشرطي فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا) في الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالاً لانها مستقبلة فلا يجوز جاء زيد
ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبراً من الحال له كقوله جاء زيد وهو ان يسأل يعط ويكون الحال
حينئذ الجملة الاممية انتهى وفي المطول فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالاً أم لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك

لزم ان تجعل الشرطية خبراً عن ضمير ما أريد الحال منه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو
الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف مقتضى لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها الا ان يكون
له فضل قوة وضمير اقتضاء لذلك كافي الخبر والنعت فان المتبادر عدم استغنائها عن الخبر بصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه
أدنى صلاح لذلك وكذا النعت لمسايقته وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنه مائى واحد بخلاف الحال فانها
فضلة تنقطع عن صاحبها (قوله وانما جاز لا ضربته ان ذهب وان مكث لان المعنى لا ضربته على كل حال) في الشرح ومن هنا
يجعل الرخصى الجملة الشرطية في قوله تعالى فثقله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث حالاً وذلك لان معنى
الشرط غير مراد الا ترى ان الله قد علق على الخلق وتركه ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلاً دائماً الذلالة لا هنا في الحالين
وتظهر هذا قولك أحسن الى زيد وان اساء اليك فتجمل وان اساء لآل مع وجود ان لا نسلخ الشرط هنا عنها وهي التي
يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كافي قول الشاعر فلما تفرقنا كافي
ومالكاً لطول اجتماع لم يثبت ليله معاً وان قوله اذ لا يصح تعليل لمقدر مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت
عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لا ضربته ان ذهب وان مكث
مع ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ وعدمه شئ واحد
والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لا ضربته على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه
ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل (قوله واعلم فعل المرء يذفعه الى آخره) ان تخففه من الثقله واسمها محذوف (قوله
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي غير هالي آخره) انما لم يجر ذلك في الحالية
لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل
اذا كان حالاً انما هو الضمير لا الواو وحادي بالحاء المهمة تشبيهه حاد اسم فاعل من الخلد وبالذال المهمة وهو سوق الابل والغناء
لها وقد حددت الابل حدوداً واحداً ويقال للشمال حدوداً والانه اتخذوا الصحاب أي تسوقه والعبر بكسر العين المهمة الابل
التي تحمل الميرة (قوله تنبيه للبيانين في الاعتراض اصطلاحات محالفة لاصطلاح النحويين) في التخصيص الاعتراض يكون
في اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا يحصل لها من الاعراب لتكتفى سوى دفع الابهام وليس المراد
بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق به من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
أله في بيان الاول أو تؤكد الأول بدلا منه وقال قوم قد تكون النكتة في الاعتراض دفع الابهام ثم يجوز بعض هؤلاء وقوع
الاعتراض آخر جملة لا تلها جملة متصلة بهم ابان لا يلها جملة أصلاً فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تلها جملة غير متصلة بها
معنى وهذا صريح في مواضع من الكشف في قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تلها في
الشرح وهذا امر يف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النحوى وهو ما جزاء الاحسان الا الاحسان
اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تلها من النحوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى وأقول بعد تسليم ان
مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي أوردها لانها
محلا منه وذلك انه قال عند الثامن من مواضع المفسرة انه احتراز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة الضمير الشأن
وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قبل انما تكون ذات محل (قوله نخلفه وما بعده تفسير المثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ
الجملة من كونه قدر جسد امن طين ثم كون) فيه نظراً لان خلقه وما بعده اذا كان تفسير المثل آدم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر
اللفظ وقد اراد المصنف ما قال الرخصى الا ان عبارته سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشف وقوله خلقه من تراب جملة
مقصرة لما شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن من أب ولا أم فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد
هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين ولا يمتنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان
حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجوداً خارجاً عن العادة المقصورة وهما في ذلك نظيران ولان
الوجود من غير أب وأم أغرب واخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبهه الغريب بالاغرب ليكون أقطع للنقص واحسم
لمادة شبهته اذ انظر فيما هو أغرب مما سنفر به وعن بعض العلماء انه أمر بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا أب له قال
فآدم أولى لانه لا أبوين له قالوا كان يحسب الموتى قال فخر قيسل أولى لان عيسى أحيا أربعة نفر وخر قيسل أحيا ثمانين ألف
قالوا

قالوا **ك** ان يبرئ الاتمه والابرص قال فجرجيس أولى لانه ذم وأسرق ثم قام سالما انتهى ما في الكشف (قوله وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال) هذا جواب عن اعتراض الزاجح على الوجه الاول فانه قال وقد غلط به بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل أدلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اى آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم (قوله الرابع وما يأتى منكم مثل الذين خلوا من قبلكم) في الكشف ومثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستم بيان للثل وهو استئناف كان قائلا قال **ك** كيف كان ذلك المثل فقبل مستم البأساء قال التفتازاني ولا يخفى ان الذى يصيبهم مثل حالهم وشبهه لان نفسه في الكلام حذف (قوله والحال لانا من المضاف اليه في مثل هذا) وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كما في قولك يهينى ضرب اللص مكتوبا ولا يجوز من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولا يشبهه جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا يأتى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة وفي التعليق والحالية مجبهة من الصمى في خلوا (قوله وترمينى بالطرف اى أنت مذهب) هذا صدر بيت عجزه وهو تقلبنى لكن اياك لا ألقى وهو قد تقدم في أى بالفتح والسكون (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدريه لا تفسيرية (قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدور وان المفسر بمجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبرى) في الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر بمجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون الجملة الاولى مدخلا في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وأقول العمد من الكلام القسم هو الجواب والقسم تأكيد له فلذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب (قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها) يعنى بدون حرف تفسيرى اى وان (قوله والثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسر والنحوى الذين ظلموا) في الشرح لا يتعين في هل هذا الا بشر منكم ان تكون جملة مفسرة للنحوى لا محصل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انما بدل من المفعول به الذى هو النحوى فان قامت ليس ههنا من الابواب التي يفتح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مرادها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكأني قيل وأسر وهذا الكلام وأقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر منكم للجملة المفسرة تعيينه لها وانما يلزم جوازها وتذكر المصنف في أول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في هل هذا الا بشر منكم ان يكون تفسير النحوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون معه ولا نقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مرادها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النحوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ويغفر في التوابع والثواني ما لا يغتفر في المتبوعات والاول (قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير المصنف اقتضاء المعنى وأوجبه الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير واجب ذلك) هذا جواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسر والنحوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة أعنى هل هذا الا بشر منكم انشائية تفسيرية وتقرير السؤال انه قد مضى في أول هذه الجملة ان هل ههنا للنفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفي الكلام على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفي الكلام على هل ان الاستفهام في هذه الآية مراد به النفي والجملة خبرية وتقدر الجواب انما لم نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاء وأوجبه الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ وهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا (قوله ويجوز ان تكون ليس بجنه جوابا لبدأ) لانه من أفعال القلوب يقال بدله في هذا الامر بداء أى نشأ له فيه رأى (قوله ولقد علمت لآتين منياتي) هذا صدر بيت عجزه * ان المنايا لا تطيش سمهاها وفي الشرح اختاف في الجملة الواقعة بهـ المفعول الذى ضمن معنى القسم كهذا المثال فقل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لان القسم لا يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى وريده ما أنشده المصنف (قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجاعة يجوز ذلك في كل جملة) في الشرح ما أظن ان أحدا من الكوفيين ولا غيرهم يرازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكره من

يجوز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المستند اليه معنى وغايته ان التأويل هنا وقع
 بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول الكل في نحو وقت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من
 خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بفرد أى حين قيام زيد ولا يدع في هذا لانه وجد مطردا في
 الاضافة وفي باب النسوية نحو سوا على آفت أم قدمت أى قيامك وعودك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك
 أكل سمك مع شرب لبن فهو شاموم من قال بقوله ألقوا مثل يعنى يقوم زيد بتلك الابواب (قوله وبعد فعندى ان المسئلة
 صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة) في الشرح يمكن ان
 يكون هذا مراد القرا ومن ذهب الى قوله أعنى ان الاسناد في التصديق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف
 المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير
 استفهام نحو ظهري ما قام زيد فيقال الاصل ظهري مضمون ما قام زيد (قوله وبعدمه في واذا قيل ان وعد الله حق) بعدمه
 عطف على بانه وفي التعليق وعدمه في هذه الآية لا يرده على أولئك القوم لانهم لم يقولوا النائب الجار والمجرور دائما وانما
 قالوا به في محل خاص لقيام مقتضى لذلك عندهم فلا يرده عليهم كون الجار والمجرور مفعول من محل آخر انتهى وأقول اذا كان
 القائل بان الظرف في هذا المحل نائب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من كون الجملة نائبة عن الفاعل ومنعاه ورد عليه
 ما لا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها (قوله وفي المثل زعموا مطية الكذب) شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل
 به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا أراد المسير الى بلد في حاجته ركب
 مطية وسار حتى يقضى حاجته وفي بعض النسخ مظنة بكسر الظاء المجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف (قوله وعن الجملة
 المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كإسقاطي) هو ما ذكره بعد نحو سطر من عن الشاويين انما يجب
 ما يفسره وفي الشرح لا يخرج الجملة المفسرة في هذا الباب بغير الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمر اضربه لانها هامة سرية
 للمحل فهي فضلة وأقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرده عليه ما أورده لان له محلا (قوله
 ولم يثبت الجمهور وقوع البمان والبدل جملة) في الشرح قد أجازوا في قوله تعالى واتقوا الذي أمركم بما تعملون أمركم بانعام
 وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة أمركم الثانية بدلا من الاولى وأجازوا في قول الشاعر * أقول له ارحل لاتقمن عندنا *
 ان تكون لاتقمن بدلا من ارحل ولم أر من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك وأقول الذين
 أنبتوا في الآية والبيت البدل هم البيانيون أثبتوا في الآية بدل البعض وفي البيت بدل الاشتغال وهم بالنسبة الى باقي
 النسخة خلاف الجمهور وفي حاشية الفهارس عند قول صاحب الكشاف ان انما نحن مستترؤن بدل من انما هم ثم الظاهر
 انه بمنزلة بدل الكل وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له ما لا يكون خبرا أو صفة أو حالا
 وان كان في موضع المفعول للقول انتهى (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة
 مفسرة) هذا اعتراض ثان على الشاويين وحاصله انه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب
 عنه بان الشاويين أرادوا المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاح وهو متناول لجملة الاشتغال (قوله ان الجزم في ذلك) أى في
 المفسر في البيت المذكور وهو مؤمنه (قوله * لا تجزى ان منفسا أهلكته *) هذا صدر بيت بحجزة * فاداهلكت فعند ذلك
 فاجزى * (قوله وساخ اضماران) يعنى في هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر يعنى في المحل الصالحة للاضرورة
 يعنى ضرورة الشعر مع ان كلامهم أداة جزم لاتساءهم في ان ما لم يتسعهوا في لام الامر (قوله ولان تقدمها) عطف على
 لاتساءهم تعليل آخر لغيره يهيم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما كنؤمنه في البيت الاول والتعليل الاول
 بالنظر الى أنفسهم (قوله ولما أجاز سيبويه عن عمر أمر) حيث حذف صلة أمر وهي به تقدم ذكر نظيرها وهي صلة
 قرر (قوله وقال) عطف على أجاز مشاركة في الترتيب على ان المتقدم مقول الدلة وذلك ان اضمار رب في المحل الذي ذكره
 اضمار ما لم يتقدم واضمار خاض صالح فطال اضمار ما تقدم لان التقدم لا يراد بامرر بصالح فقد مررت بطال (قوله ثم
 يحسن للضرورة) أى للحاجة ولا يرده ضرورة الشعر لان حسن ضربوني وضربت ليس بمخصوص بالشعر (قوله واستغنى)
 عطف على ما بعد بدل على تكرير ان لان معناه بل انجزم الثاني على تكرير ان (قوله كما استغنى في نحو ازيد اظننته قائما عن ثاني

مفعولى ظننت المقدرة بشأى مفعولى المذكورة) فى الشرح لا يتعين كون قائماتى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه
 ثنائى مفعولى المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية انما أتت بالضرورة التفسير وأقول الظاهر ان
 قائماتى مفعولى ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر **في الجملة الرابعة** المحاب بها القسم (قوله
 وحذف القسم مع كون الجواب منفيان) قبل فى كون هذا محذور انظر لقوله تعالى ولئن زلتان أمسكهما من أحدهما من
 بعده (قوله) ويؤيده ان بعده وقولوا أقيموا أو آتوا) وجه التأييد ان هذه الثلاثة انشاء لفظا ومعنى فيجعل لان عبدون الذى هو
 خبر لفظا على انه منتهى معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفائدة اخراج النهى فى صورة النهى المبالغفة فى
 النهى حتى كان المكاف امثلة النهى فاخبر عنه بنفى مانتهى منه (قوله) نعمش فان عاهدتني الى آخره) قبل هذا البيت فقلت له
 لما تكسر ضاحكاه وقائم سيني من يدي يمكن وبعده وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كنتما أخيين كانا أرضعا بلبان وتكسر بالشين
 المعجمة كتشف عن نابه قال ابن السكيت التكسر التسم يقال كسر الرجل واتكل وأقتر واتسم كل ذلك تبدو منه الاسنان (قوله
 أرى محمرا الخ) محمرا سم رجل وأغريته بكداى جلته عليه (قوله) والمعنى شاهد للجوابية) لان المعنى على المعاهدة والخلف على
 ذلك لا على الخلف فى هذه الحالة على شئ آخر (قوله) وقد يصحح المعالية بقوله أيضا ألم ترني عاهدت الى آخره) فى الشرح هذا
 عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا فى تركيب خاص محجة على ان لفظا آخر وقع فى تركيب مبيان لذلك التركيب حالا هذا
 لا سبيل الى القول به أصلا وأقول لما كان كل من الجملتين فى البيتين نظير الاخرى فى انهما فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب
 والحالية وقامت القرينة فى احدهما على الحالية ترجح جعل الاخرى على الحالية لهدم الفارق بينهما فبما ذكرناه مع عدم
 المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذى عليه المحققون الى آخره (قوله
 كما عكس فى ان أصبح ماؤكم غورا) يعنى حيث أنيب المصدر فيه وهو غور عن غائر (قوله) ومراده) يعنى ان مراده غالب من جملة
 القسم فى قوله لا تقع جملة القسم خبرا مجموعه جملة القسم وجوابه قال الرضى قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسيمة تجوز بدوالله
 لا ضربته والاولى الجواز اذا مانع (قوله) اذ لا ينقل) هذا لتعميل السابى لقول ثعلب تقريره اذ قولنا لا محمل للقسم وجوابه بجملة القسم (قوله) وجلما
 القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محمل) هذا رد لتعميل السابى لقول ثعلب تقريره اذ قولنا لا محمل للقسم وجوابه ليس معنى
 نفي امكان المحل عنه ما بل نفي المحل دون امكانه فتكون قضية مطلقة وقولنا لهما محمل لاجل وقوعهما خبرا مطلقة اخرى
 والمطلقتان لا يتناقضان (قوله) فلا يكون خبرا) يعنى ويلزم ان لا يكونا خبرا بل يكون الخبر أحدهما وهو الجواب ولهذا ظهر
 ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان خبرا لان الظاهر ما نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها
 خبرا كما يتوهم (قوله) لان الجملتين هنالذ سنا كجماى الشرط والجزاء) هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدأ حكا
 وان لم يكن فيها لفظا ولا تقدير الان ضمير المبتدأ فى جوابه يعنى عنها فيها كما يعنى ضمير المبتدأ فى جزاء الشرط عنه فى جملة الشرط
 (قوله) ولهذا مانع قوم من الكوفيين) قال الرضى وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طلبية لان
 الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا من قبل ايام امط خبر المبتدأ وليس المراد خبر المبتدأ ما يحتمل الصدق
 والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شىء ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل أنتم لا مرحباكم وأيضا اتفقوا
 على جواز الرفع فى تجوز بداضر به وأقول فى هذا الاخير تقرر ان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع الا يرى
 الى حكاية المصنف منع زيد اضر به عن ابن الانبارى ومن منعه (قوله) وزعم ابن عصفور) ساق المصنف هذا الكلام لما فيه
 من تقوية كون جماى القسم وجوابه من تبطنين بكلمة واحدة وذلك ان ابن عصفور قال انهما متناصلة الموصول وجملة الصلة
 بكلمة الخبرى وجوب الرباط وانما قال زعم مع ان قوله موافق لقرضه نظر الى ما فى دليله من الضعف الذى ذكره (قوله)
 لا خبر المبتدأ) أى ليس الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدأ لا اتفاقا بيننا وبينهم على ان الاصل فى الخبر
 الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك وادام يشترط فى أصل الخبر ذلك لا يشترط فى فرعه وهو الجملة
 (قوله) للاتفاق على ان أصله الافراد) قال الرضى قالوا انما كان أصله الافراد لانه القول يقتضى لنفسه أمر الى أمر فينبغى
 ان يكون المنسوب شىء واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبرا لا خبرا واحدا فالتقدير فى زيد
 ضرب غلامه زيد مالاك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شىء واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه فلا تقدره

بالمفرد فالنسب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى (قوله جشأت فقلت اللذ خشيت
لباتين) هذا صدر بيت عجزه واذا اتاك فلا تحين مناص وفاعل جشأت ضمير يعود على النفس والمتاعن التأخر والقرار (قوله
التقدير والله ليمسن اين لم ينهوا يمسن) تقدير اللام هنا قبل ان ليس على ما ينبغي (قوله وقع لمكي وأبي البقاء وهم هو) يسكون
الهاء ان تذهب القوة الواهية الى شيء والمراد خلافه وبفتحها الغلط والسهو (قوله وقد سبقه الى هذا الاعراب) الاشارة هنا
الى اعراب ابيهم منكم بدلا من الرحمة وفي وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية وكونها مع صلتها بدلا فان ليسجنته
بدل من المستتر في بداوه وهو ضمير مصدره أو ضمير السجى كما اختاره أبو حيان (قوله والصواب ان اللام الجواب وانها منقطعة
عاقبها ان قدر قسم) هذا شامل لقوله تعالى اجمع منكم ولقوله تعالى ليسجنته وقوله أو متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص
بليسجنته (قوله ومن كتاب مثل من آية هي نسخ) قال أبو البقاء فيما ننسخ ومن آية في موضع نصب على التمييز والمميز ما
والنسخ يدري أي شيء نسخ من آية ويجوز ان تكون زائدة وآية حالا والمعنى أي شيء ننسخ قليلا أو كثيرا (قوله فيه الاخبار عن
الموصول قبل كمال الصلة) لقائل ان يقول هذا كمال بالتابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره فالأخبار عن الموصول قبل كمال
صلته بغير التابع لا يغتفر وقبل كمالا بالتابع يغتفر (قوله الثاني ان تجوز به كون أيؤمن خبرا مع تقديره اياه جوابا لا اخذ
الميثاق يقتضي ان له موضعا وان لا موضع له) لقائل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب ما هو بمعناه فنقول
ان جواب نفس القسم لا يقع في محله كما ان القسم كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم يقع في محله كما ان ما هو بمعنى القسم
كذلك (قوله وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر) أي لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو أقوى منه
في العبارة تسامح (قوله فانه عائد الى الموصول) هو ما التي في قوله لما معكم (قوله ولو أن ما عالجت الى آخره) واولوهنا مفتوحة
بفتحة منقولة اليها من هـ مزة ان ولا يجوز تسكينها للتلاصق بـ المصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل وينبغي
ان تكتب ما من منفصلة عن ان لانها اسمها والعائد محذوف أي به واسمين به خبر ان والجندل وهو الحجرة نائب عن فاعله
وللان جواب لو وفاعله ضمير الجندل (قوله اذا قال قدني الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف اللام لان المصنف أشده
هناك اذا قلت قدني الى آخره وضمير قات هناك للسكام الضيف وضمير قال للضيف وهنا الامر بالعكس (قوله وليس فيه
ما يكون ولتصني معطوفاعليه) الظاهر ان يقول ما يكون لتصني لانه المعطوف دون الواو (قوله ما استدله) ليس على ما ينبغي
لانه لم يسبق كلام الاخفش على وجه يكون فيه البيت والاية دليلان (قوله الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم
مطلقا أو جازم ولم تقتصر بالفاء ولا باذا النجائية) في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل
جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبه في الجملة
الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله فالاول جواب لو ولولا وما) كون لما للشرط انما هو على ما ذهب اليه
الكثيرون من ان لما حرف وجود لوجود وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا ما على ما ذهب
اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها ظرف بمعنى حين (قوله الجملة السادسة) (قوله والصلة لا محل لها) وذلك لانها
بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له وانما ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعرابه وفي الشرح وههنا بحث وهو
ان الجماعة أطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال امامع القول
بان ذلك لا يكون الا لضرورة مطلقا كما يقول الجمهور وأمع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع
كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وأقول لا نسلم
ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصاله والموقع بعد ال الموصولة
ليس للمفرد بطريق الاصاله كباقي الموصولات الاسمية ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة
ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية
كافي الا بمعنى غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لخبر واما اسمان وأول اعرابه في الثاني وذلك مبني بكل
حاله هاهو للناظر كالعيان وفي حاشية التقطازي والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع برأسه اترم
دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم
قوله

(قوله نفسي من ذي عندهم ما كفانا) هذا مجزئ بيت صدره فاما كرم موثر ون لقبهم (قوله وقال العقيلي نعم اللذون صبحوا الصباح) هذا صدر بيت مجزئ يوم الخيل غارة ملحاحا والعقيلي بضم العين وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قيل والسرفيه انه في حالة بناءه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لما على القول بان نمر به بالعهد الذي في الصلة فاقترعوا عدم ظهورها خطا في حالة البناء وأظهروها في حالة الاعراب لان شبه اطراف النخيل بضم النون وفتح الخاء المجبة بعد هاء متناهية تخنية ساكنة اسم لمواضع والمراد به هنا موضع بالشام (قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ماوي كاذبون لا منها ومن كان) يعني انه جاز ان لا يريد بقوله وصلتها كاذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر وأما الصلة فجملة كانوا كاذبون فلا يتناقض ويجوز ان يكون اطلق الصلة على كاذبون لانه العدة منها ومحو القائدة فيها (قوله الجملة السابعة التابعة لما لا محمل له) فان قيل التابع كل ثان باعراب سابقة من جهة واحدة فلا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب أجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب أو اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محمل لها الافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قوله اضرب زيداً كرم عمرو بدون عطف يحتمل الاضرب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك عبد القاهر (قوله الجمل التي لا محمل من الاعراب) (قوله وقيل نصب بقول مضمون هو الخبر) في الشرح اضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر أقول فيه فيكون في محل نصب (قوله وقد مر ابطاله) يعني في الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قال وأما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء لا خبر المبتدأ لاتفاق على ان أماله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام (قوله الجملة الثانية) (قوله لان الذكركم مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي) هذا جواب سؤال تقديره كيف صح جعل محذوا واستمعوه حالا من فاعل يأتيهم وهو نكرة وتقرر الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت أو كانت في سياق النفي وهنا وجد الامر ان فان ما نافية ومن ربه صفة ذكر وما جاز ان لا يكون صفة لذكر بل يكون متعلقا بآتيهم أي بكلمة مع ويجوز في محذوا ان يكون حالا من المستتر في من ربه وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال (قوله فالحال ان على الاول مثلهما في قولك مالتى الزيدان عمرو ومصدرا لا متصدرا وعلى الثاني مثلهما مالتى قولك مالتى الزيدان عمرو راكبا (الاضاحكا) يريد بالحالين محذوا واستمعوه وبالاول كون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم وبالتالي (قوله فالحال ان منذ اخلان) الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال أخرى والمتعددة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى (قوله فيكون من التعدد) أي فيكون لاهية وهم يلعبون من تعدد الحال وان كان مع استمعوه من تعدد الحال (قوله من أحوال تامة) ليس على ما ينبغي والاولى من حال عامة أي متماثلة لهذا المفعول وغيره (قوله بايدي حال الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف الواو (قوله وقول كعب صاف باطخ اضحي وهو مشعول) هذا مجزئ بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره: نجت بني شيم من ماء مخنية وقبله تجلوعوا رضى ذي ظم اذا البنت كانه منهل بالراح معلول والموارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض الفم والظلم يفتح المعجمة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقي الاول والمعلول من علته اذا سقيته السقي الثاني والراح الخرو ومجت كسرت من اعلاها لان السخ لا يكون الا في الرأس والتسيم عجمة فوحدة قال في الصحاح التسيم بالتحريك البرد يقال غداة ذات شيم وقد تسم الماء بالكسر فهو شيم أبو عمرو والتسيم الذي يجرد البرد مع الجوع والمخنية يفتح الميم واسكال الخاء الملهمة وكسر النون وتثنية المتناهية تخنية منه عطف الوادى والابطح مسيل واسع فيه دفاق الحصى والمشمول الذي يضرب به ريح الشمال حتى يبرد (قوله واضحي تامة) في الشرح انما ادعى المصنف ان اضحي تامة لوجود الواو في الجملة المدكورة بعدها فيمنع ان يكون خبر الما أسلفه من ان الخبر لا يقترب بالواو وقد حكى الرضى ان ذلك يقع قليلا في الافعال الناقصة فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة انتهى (قوله الجملة الثالثة) (قوله ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل) في الشرح انما الكلام في جملة لا يراد بها العظما فان التي يراد بها العظما هي حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى وأقول لا نسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة سواء اراد بها العظما أو معها (قوله والصواب

خلاف ذلك) هو ان يكون الفاعل مستترا عائد الى مصدر هذه الافعال لان الفاعل اوثابه مسند اليه والمسند اليه لا يكون
الاسماء مفردا او ما هو معتزلة (قوله احدى ابواب الحكاية بالقول او مرادفه) قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول
ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع صاحبة القول (قوله ثانیها اختيار ابن
الحاجب) أى ثانی المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي (قوله والصواب قول الجمهور) أى المذهب الاول
وهو ان الجملة المحكية مفعول به قال التفنيزاني عنده كلام صاحب الكشف على قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا بالصحيح ان
القول متعدد وان المحكى بعده مفعول به لانه مقول وتعمل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير
أى مضروبه والغلط انما نشأ من هذا (قوله والثاني نوعان مامعه حرف التفسير) يريد بالثاني ما الحكاية في نفسه بمرادف القول
وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركين اقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم
الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها
اقساما وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو مامعه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون
مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسمها هو مفعول وله محل وأقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى
ثلاثة ابواب وانما قال انها تقع في ثلاثة ابواب ووقوعها في ثلاثة ابواب يصدق بوقوعها من كل باب في نوع منه فهي تقع في باب
الحكاية بالقول او مرادفه لكن لا في كل نوع من أنواع مرادفه تقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا
اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب فانه يشعر بان المراد بالثاني
ثاني الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في
التعليق أحسن منها هنا وهي وقد جعل قسمان أحد الابواب الثلاثة (قوله اذالم يقدر بالجزم) يعني قبل ان وقيد بذلك لان
الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل تكون مصدرية (قوله والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل) تقدم في حرف الالف
في أن المفتوحة الساكنة النون ان الرضى قال انها تفسر مفعولا مقسدا وقد تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام
في ذلك (قوله رجلا من مكة الى آخره) رجلا من بسكون الجيم للتخفيف ثنية رجل كعصا وأشار بقوله روى بالكسر الى انه
لوروى بالفتح كان حرف الجر مقدر فلم يكن مما نحن فيه (قوله في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو اذ نادى
ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني) في الكشف أى مع القول في الجملة الاولى بالفاء دون الثانية لان المراد بالنداء
في الاولى ارادته فكأنه قيل وأراد نوح النداء فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له (قوله وقال
الزحشرى ان الجملة الاولى) أى بوصيكم الله في اولادكم اجمال والثانية أى للذ كرمثل حظ الاثني تفصيل لها وهو هذا يقتضى
انما عنده مفسرة لا محل لها وهو الطاهر اعترض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ولم تقترب بحرف
تفسير فيستوى ما فيه حرف تفسير وما ليس فيه في عدم المحل ويكون هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستندرا
وأقول بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين
لما محل لا على ما اقتضاه كلام الزحشرى واسنطهره المصنف من ان لا محل لها (قوله الم ترائى الى آخره) في القاموس الجو
الهواء وما انخفض من الارض ودخل البيت واليامة وثلاثة عشر موضعا غير ها وفيه أيضا وسويقة كجيفة موضع وهضبة
وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسبالة وموضع بطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب وموضع بمر
وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد (قوله وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفسه) في تفسير البيضاوى يدعو
من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في
التيه ضلالا يدعو لمن ضره يكونه معبودا لانه يوجب انقل في الدنيا والعذاب في الآخرة أقرب من نفسه الذي يتوقع وهو
الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ليدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول مع اعتقاد او داخل على الجملة
الواقعة مفعولا اجراه مجرى يقول أى يقول الكافر ذلك بدعاء وصرخ حين يرى استضراره به أو مستأنفة على ان يدعو كبر
للاول (قوله يدعو عنتر الى آخره) عنتر بالضم منادى من خيم عنتره وهو ابن معاوية بن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي
المحذوف ويرى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف أو على انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان جمع

شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالنخ في أوله والنون في آخره ما جرى عليه اللب من صدر الفرس
 (قوله) وجملة من وخبرها محكية يدعو أي ان الكافر يقول ذلك في القيامة في الشرح في هذه الآية أشكال معروف
 وذلك انه تعالى قال أولا يدعو من دون الله ما لا يضره أي ان لم يعبد ولا ينفعه أي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد أي عن
 الصواب ففي الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو من ضره أقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام وأجيب
 بان الثاني اخبار عن الكافرياته يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى أثر شفاعتها التي كان يعتقد وقوعها
 حين عبدها وأقول وبجواب أيضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المنفيين هما نفعه باعتباره بوقوع
 الكافر منه الشفاعة وتوسله به الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة كما يشير
 اليه ما لو شاء عليك أنفام من تفسير البضاوي (قوله) ولك ان تقدراهما مبتدأ وخبر على الحكاية كما في قوله تعالى أم تقولون
 ان ابراهيم واسماعيل واسحق الاية) يعني على قراءة تقولون بشاء الخطاب لانه قال ان القول في الآية استوفى شروط اجرائه
 مجرى الظن وشروطه أن يكون مضارعا للخطاب بعد اسد نفهام متصل أو منفصل بنظر أو بجملة أو بمجموع ويحوز
 مع وجود هذه الشروط أن لا يجرى القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا للوجوب
 اجراء القول مجرى الظن وانما هي شروط لجوازه (قوله) وتبع الرخصى ابا على في التقدير المذكور) فانه قال في المفصل
 ومن المواضع ما يحكى المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع أيهما ما شئت نحو قولك أول ما أقول اني أجد الله ان جعلتها خبرا للبتدا
 فحقت كالتك قالت أول مقولى حمد الله وان قدرت الظاهر محذوفا كبرت ما كيا (قوله) والصواب خلاف قوله ما فان فحقت
 فالمنى حمد الله يعني بأى عبارة كانت لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس بمحكى وانما كان الصواب خلاف قولهما لما قرره في
 المتن وهو مأخوذ من كلام ابن الحاجب (قوله) كقوله تعالى فسادا ثم يرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر
 عليم لان قولهم ثم عند قوله من أرضكم) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها لان قولهم ثم عند بصره ويرد عليه
 ان الآية التي فيها قال الملا من قوم فرعون في سورة الاعراف وليس بها بصره ولفظها قال الملا من قوم فرعون ان هذا
 لساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم فسادا ثم يرون والآية التي فيها بصره في الشعراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون
 ولفظها قال للملا لانه ان هذا الساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم بصره فسادا ثم يرون (قوله) قالت له وهو بعيش ضحك
 الى آخره) الصنك الضحك في كل شيء (قوله) لحذف المحكية بالمدكور) يعني بعض المحكية أو المحكية بالمدكور وحده لان
 المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمدكور لان المحكية بالمدكور من أتدكر الى عنك وقد أثبت المحكية بالمحذوف فلا
 يصدق ان المحكية بالمدكور حذف بل حذف بعضها ويصدق ان المحكية بالمدكور وحده حذف (قوله) لان جملة الانكار
 هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني) يعني فلا تكون الآية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير
 محكية وهذه الجملة في الآية محكية (قوله) وقد مر البحث فيها) يعني في هذه الآية وذلك في الكلام على الجملة المسنأة (قوله)
 انما مس قد يوصل بالمحكية غير محكى وهو الذي تسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة
 ونحوها مسنأة لا يقدر لها قول) هذا انما مس بجميعه يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح المحدثين أقسام منها
 ما ذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوى بين حديث نبوى كلاما لنفسه أو لغيره فبتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي
 الكشف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثانية التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها (قوله)
 فان ترعبنى الى آخره) في حاشية النفثا زاني زعم من أفعال القلوب أحد مفعوليه ضمير المتكلم والآخر كنت أجهل أى
 انساقه على الناس فيما بينكم وقد ينوهم ان أجهل هنا أقبل تعضل فيروى بالنصب والمعنى أجهل الناس كما توهموا ان
 الرعم هو ناعنى القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعمت الا من أفعال القلوب أو بمعنى كلفت ومصدره الزعامة أو بمعنى
 يكذب ويطمع انتهى (قوله) بل هو جار في كل فعل قاي) أراد بالقاي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعملت وظننت
 أو بوضعه لما يطلب هو به كتفكرت وبليت وجميع أفعال الحواس (قوله) ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام أحدها
 أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار في الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله ويبره مشكل لان هذه الجملة اما
 أن تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تمضى الى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محل منصوبة بآية

الحل وأما ان يجعل في محل جربا اعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به ذلك الفعل المذكور وكلاهما غير ممتأت اما الاول فلان هذا تركيب مقبس ونصب المفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بمقبس وأما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا في ما بعده ملزوم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والظاهر ان يجعل المعلق فعلا عاما محذوفاً يدل عليه المذكور فتكون الجملة في محل نصب مفعول الفعل العلمي والتقدير رأولم يتفكر واليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظروا يعلم أيها أركي طعما ما بالون ايعلموا ايان يوم الدين انتهى وأقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قبده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتنامل (قوله واسكنها) أي هذه الافعال الثلاثة علققت هنا أي في الآيات الثلاث بالاستفهام هـ اظاهري في الاخرين وأما الاولى فالظاهر ان التعليق فيها بالنفي أي لم يتفكر وفي انقضاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم فاعلموا ان انبائهم لا يجوز عليه فاطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب وقيل ما فيها استفهام معناه النفي والتقدير اري شي بصاحبكم من الجنون أي ليس به شيء من ذلك (قوله الاسمع المعلقة باسم عن خصوص سمعت زيدا يقرأ فقل متعدي لان اثنين ثانيها الجملة وقيل الى واحد والجملة حال) القول الاول جوزه أبو علي لكن بشرط أن يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قامت سمعت زيدا أخاك لم يجز والقول الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف أي سمعت كلام زيدا لان السمع لا يقع على الذوات ثم تبين هذا المحذوف بالحال المذكور فهي حال مبينة فلا يجوز حذفها (قوله ومما يوهمون في انشاده واعرابه سنعلم ليلي الى آخره) يوهمون كيغاطون وزناومعنى قال في الصحاح وهمت أوهم وهما اذا غلطت فيه وسهوت ووهمت في الشيء بالغفأهم وهما اذا ذهب وهما اليه وأنت تريد غيره ووهمهم في انشاد البيت واعرابه هو ورفع أي الاولى وجعلها مبتدأ (قوله على حد انصاف في أي منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق) حد انتصافها على هذا كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها وهذا الم يكن دين مصدر محذوف الزوائد والاصل أي تدين وأما اذا كان كذلك فيكون مفعولا مطلقا وكان المصنف لم يدكر هذا لان الحذف خلاف الاصل (قوله وقيل بدل من المنصوب) سيد كرم المصنف فيما افرق فيه البدل وعطف البيان ان هذا الاصح (قوله واضطرب في ذلك كلام المخشري) في التمرح وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ايلابوكم فيعلم أيكم أحسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو سبب عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع وأما في سورة الملائكة فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملا وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهذا سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق قال مخشري اختار في هذا الموضع التضمن وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه الإشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال وأما قول صاحب المعري لا تقع الجملة الاسفهامية مفعولا ثانيا فضعيف لانها اذا وقعت مفعولا اول في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أنهم أشد على الرحمن عتيا أي لننزعن الفريق الذي يقال في حقهم أيهم أشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمنع وقوعها مفعولا ثانيا بالاول بل أي ليعلمكم الفريق الذي يقال في حقهم أيهم أحسن عملا وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره المخشري انتهى كلام الطيبي وفي حاشية اليمنى ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم يبين التعليق الاصطلاحي اكتفاء بدكره في سورة الملائكة فاذا لاتناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى وأقول في هذا بعد من وجهين أحدهما جل التعليق في سورة هود على غير المصطلح عليه وثانيهما الا كفاها بالذكر في الاواخر عن الاوائل وهو خلاف عادة المفسرين من الاكفاء بالذكر في الاوائل عن الاواخر (قوله ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع الامن جهته) قال الرضي يقع الاسفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كملت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كنفكرت وامتنعت وبلوت واستفهمت وجميع أفعال الحواس كلبت وأبصرت ونظرت وسمعت وسمعت وذقت فيعلقه (قوله يقول كثير وما كنت أدري الى آخره) بلفظ التصغير هو أبو حنبل بن عبد الرحمن بن أبي جعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير لانه كان حقيرا أشد القصر وكان اذا دخل على عبده العزيز بن مروان يقول له طأ طأ رأسك لئلا يؤذيك

السقف بمازحه بذلك وكان شديد التصعب لآل أبي طالب وعزه بفتح العين المهملة ونشد يد الزاي هي بنت جيسل بن
 حفص صاحبة كثير من معاهكيات مشهورة وكان كثير يصبر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فاسافر فلقها في الطريق وهي
 متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام وقد مت مصر ثم بعد ذلك عاد كثيرا الى مصر فوافي الناس منصرفين من جنائزهم اتوا في
 رجة الله سنة خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلى عليهم ما جميعا وقال الناس مات أفتقه الناس
 وأشعر الناس * حتى أبو الفرج الاصبهاني في كتاب الاغانى ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعتزته بمحور في
 الطريق فداقتبت نار في روثه فتأفف كثيرا في وجهها فقالت من أنت قال كثير قالت ألسنت القائل فارتوضه زهراء
 طيبة الثرى * عجم الندى حبائنها وعراها بأطيب من أردان عزه موهنا ادا أوقدت بالندل الرطب نارها فقال نعم فقالت
 لو وضع الندل الرطب على هذه الروثة لطيب ريحها لقلت كما قال امرؤ القيس ألم تر باني كلما جئت زائرا * وجدت بهم أطيبا
 وان لم تطيب فتأولها المطرف وقال أستري على هذا والجثبات نبت طيب الرائحة وكذلك العرا والاردان جمع ودن وهو
 أصل السك وأراد بالندل عود البخور قوله في الجملة الرابعة المضاف اليها في الشرح لا ينبغي ان تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها
 محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية
 كيف وهو لا يكون الاسما أو ما في تأويل الاسم وأقول لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في
 معنى المفرد بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس يصحج ثم في الشرح وقد أنشد ابن جني في الخصائص
 له قول طرفة بجفان تعترى نادينا من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعترى نادينا تعترى محلنا
 وتأتبه والسديف سنام البعير أو الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فتون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو
 البرد ثم قال ابن جني في توجيهه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان تكون إلباء مضمومة لان الاء مرفوعة ولكنه قدر
 الاضافة الى الفعل يعني المصدر كأنه قال حين هيج الصنبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف الى الاء الساكنة وسكنت الراء
 وهذا من الغرائب فان الصنبر لا شك انه فاعل هاج لكنه أعرب به بالكسرة نظر الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا
 الفعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك ينزل الالف الذي نظمه فيه قريبا وهو أيا علماء الهنداني سائل * فنو التحقيق به يظهر السر
 أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجبر ولا حرف يكون به الجر وليس يحرك ولا يجاوره لذي الخفض والانسان للبحث يضطر
 فهل من جواب عندكم استغفده * فنبحركم مازال يستخرج الدر وانما نظمته مر يدا به بيت طرفة اعتمادا على توجيهه
 ابن جني وأقول سبقه الى الالف في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الاندلسي في منظومته النونية في
 الالف النحوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابنان وفي شرحها يعني الصنبر من قول طرفة بجفان البيت
 (قوله أحدها أسماء الرمان ظروفا كانت أو أسماء) أي سواء كانت منصوبة على الطرف أو غير منصوبة عليه (قوله وبدل
 منه في الثالثة) يعني من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير لينذرهم يوم التلاق (قوله
 ويمكن في الثالثة ان تكون ظرفا ليعني) هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الطرف والعامل فيه
 قوله لا ينبغي (قوله واذا عند الجهور) قيدهم لان اضافة اذ انما تأتي على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل
 أو شبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها (قوله وكن لي شفيعا الى آخره) روى أصحاب السير من حديث محمد بن كعب
 القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذا مر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي أتاها رئيسه بظهور النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله
 ما كنتا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه فأنخبرني بآياتك ربك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انادات ليلة
 بين النائم واليقظان اذا تأني فضر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من
 لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجت للجن وتطلائها * وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبني الهدى *
 ما صادق الجن اككذابها فارحل الى الصفوة من هاشم * ليس قدما كاذبا قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا فلما
 كانت الليلة الثانية أتاني فضر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي
 ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجت للجن وتطلائها * وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبني الهدى *

مأمور من الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم * بين روايتها وأحجارها قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا
 فلما كانت الليلة الثالثة أتاني فضر بني رجس له وقال قم بأسوا دين قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول
 من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجت للجن وتجسامها * وشدها العيس باجلاسها
 تهوى الى مكة تنجي الهدى * ماخير الجن كاتجاسها فارحل الى الصفوة من هاشم * واسمع بعينيك الى راسها
 قال فرحلت ناقتي وأتيت المدينة فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فانشأت أقول أتاني نجي بين هده وورقة *
 ولم ألك فيما قد تلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة * أتاك رسول من لؤي بن غالب فشمرت عن ذيلي الازار ووسط *
 في الذعاب الوجناء بين السباب فاشهد ان الله لا رب غيره * وانك مأعون على كل غائب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاع *
 يغني فتيلاعن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه
 وقال كنت أشتي ان اسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أما مذقرأت القرآن فلا والذعاب بحجة مكسورة فهملة
 ساكنة فلام مكسورة فوحدة الناقصة السريعة وفي الصباح الوجين الارض من الارض مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه
 الوجناء وهي الناقصة الشديدة شبت به في صلابتها وقال قوم هي العظيمة الوجنتين والسباب بهمتين وموحدين المفاضة
 والقتيل ما يكون منسل الخيط في شق النواة وقيل ما يقتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطلق
 والمعنى بمن اغناهما (قوله انما يشترط جل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا) يشترط مبنى للفاعل والمستتر فيه عائد على
 سيمويه وحمل مفعوله والضمير المستتر في كان عائد على الزمان المستقبل وقوله يشترط ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول
 انما يجوز لان الذي ذهب اليه سيمويه هو جواز اضافة اسم الزمان المهم المستقبل الى ما يضاف اليه اذا وجوب (قوله ولا يأتي
 هذا الجواب في البيت) في الشرح ان لم يأت فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاع اسماء يكون محذوفة
 والباء في معنى زائدة في خبر يكون (قوله وزعم المهدي شارح الدرديدية) المهدي منسوب الى المهدي ببلد من بلاد المغرب
 والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدرديدية قصيدة مطلعها أما نرى رأسي حاكي لونه * طرة صبح تحت أذيال الدجا
 وهي منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في رأس
 التسعين من عمره فالحسنى له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد احوال لغذاء تناوله فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه
 الى قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الذهب كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلاثمائة قال رأيت في النوم رجلا طويلا
 أصفر الوجه كوسجاده نخل على وأخذ بعضا من الباب وقال أنشدني أحسن ما قلت في الحرة قلت ما تركت أبو نواس لا حذيت
 فقال أنا أشعر منه فقلت ومن أنت قال أبو ناجية من أهل الشام وأنشدني وجراء قبل المزج صفراء بعده * أنت بين ثوبي
 نرجس وشقائق حكمت وجنة المعشوق صر فافسلطوا * عليها من اجافا كنست لونها شق فقلت أسأت قال ولم قلت لانك
 قدمت الحرة ثم قلت ثوبي نرجس وشقائق فقدمت الصفرة فها قدمت الحرة أيضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بغيض (قوله
 ثم راح الى آخره) ثم العاطفة تلحقها التأنيت اللفظ وتختص بعطف الجمل والملمين جمع ملب وهو من يقول لبيك اللهم
 لبيك وتحجب أقام والمأزمان عيم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بين هن دلفة وعرفة قال في الصباح
 المأزمان كل طريق ضيق يبرجلين وموضع الحرب أيضا مأزمان ومنه معنى الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مأزمان ومعنى
 مقصور موضع الصرخة وهو مذكر منصرف قبل سمي بذلك لمساغنى به من الدماء وقيل لان جبريل لما أراد ان يفارق عنده
 آدم قال له نحن فقال آتني الجنة (قوله وليس بشئ) لما قدمه في أسماء الزمان) يعني بمقدمه ما أشار اليه بقوله أحدها أسماء
 الزمان ظروفا كانت أو اسماء من ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنع من الاضافة الى الجملة وفي الشرح
 وفيه تطراد لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوتها في أسماء المكان الا ترى ان أسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة
 وأسماء المكان لا يضاف منها الا حيث نعم بتوجه السؤال عن سبب البناء على رأى المهدي فانها غير مضافة عنده أصلا وانما
 هي بمعنى مكان أي الى مكان أقام فيه المأزمان ومعنى وأقول لم يرد المصنف الا زوم وانما أراد ان ذلك يفهم في أسماء المكان من
 ذكره في أسماء الزمان بناء على استوائهم في مطلق الظرفية (قوله بآية يقدمون الخيل شعنا) هذا صدر بيت بحره كان على
 سنابكها ماما ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع أشعث وهو المنبر الرأس والسنابك جمع سنابك بضم أوله
 وثالثه

وثالثه وهو ظرف مقدم الحافر والمدام الجزم يعني ان سنبالك الخليل لكونها دامية كان عليها خيرا وفي الشرح وضمر يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله وهو الامن مبلغ عنى تميمها بآية ما يحبون الطعاما وأقول الذي رأيناه في نسخ المغنى تقدمون وتحبون بالثبوت الفوقية وقول المصنف ناقلا عن أبي الذخيري بآية اقدامكم يدل على ذلك وكان الذي حمل الشارح على ما قاله انه جعل الآيتين علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليس بذلك لأن الشاعر ميمز المبلغ اليه بما يعينه ويقطع احتمال غيره وهو قوله تيمما وانما ما يقوله المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضاعا فاولا عزلا فان الآية فيه علامة على المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه له فكانت الآية المذكورة علامة عليهم (قوله ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضاعا فاولا عزلا) هذا مجزيت صدره ألكنى الى قوى السلام رسالة ويقع في بعض النسخ بتمامه وألكنى بكسر اللام وسكون الكاف من اللوكة وهي الرسالة وفي الشرح بل هو متأت بان تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها وأقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على الظاهر (قوله لم نمنال دنسأ التموننا وفاقكم الى آخره) يقع في بعض النسخ بدل سأل التموننا سأل التموننا فعلى الاول مفعول لم نمنال محذوف يدل عليه المفعول الثاني لسأ التموننا أعنى وفاقكم وعلى الثاني مفعوله وفاقكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم خبرها وللخلاف متعلق به (قوله خلية لي رفقا الى آخره) في الصحاح رأت على خبرك يريث رينا أي أبطأ والبانه بضم اللام الحاجة والعرضات جمع عرصعة وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع أيضا على عراض والعهدود جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال به القوم اذا اتوا واعتبر رجوعا اليه وكذلك المعهد (قوله والاول قوله في التسهيل وشرحه) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها الاولى والاول هو الصواب (قوله من لدشولا) هذا بعض بيت أنشده سيديوه وتعامه قائل انلاهما والشول بفتح الشين المججمة وسكون الواو والنون التي جف لبنها وانكمش ضرعها وأتى عليها من نتاجها شبعة أشهر أو ثمانية والواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر أثلت الناقة اذا تلاحا ولدها وروى الجرمي شولا بلاثنتين على ان أصله المدوقصر للضرورة (قوله قول بالرجال الى آخره) الكهول جمع كهول وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين وخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب أو من جاوز الثلاثين أو أربعا وثلاثين الى إحدى وخمسين (قوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح الى آخره) ملأت على وزن علمت بمعنى سئمت والموادبتشديد الواو جمع عائد من العيسادوهي زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان يعد هذا من البيتان من قبيل ما هو بصده لان الجملة التي أضيف اليها كل من قول وقائل مرادها الغظة فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه وأقول لا نسلم ان الكلام ليس فيسه بل الكلام فيما هو أعم منه في قوله الجملة الخامسة في الواقعة بعد الغاء اذا جواب الشرط جازم لانهم لم تصدر بغيره وقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم أقم أو محملا كما في قولك ان جئتني أكرمك في الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعده ما هو موضح المصنف به قبل هذا في الثالث من التنبهات التي ذكرها عقب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث قال وعلى قول المردي ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدر وما بعده ما هو موضح به أيضا فيما أتى به قريبا حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعده ما هو موضح به في أقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسما في الكلام عليه وأقول يحتمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الغاء اذا مجموع الجملة والفاء اذا ثم في الشرح وهذا الذي ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدهما وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع الجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع الجزم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدهما وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه لزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظر الى هذا المعنى ألا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجتماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع أنها يمكن أن تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد أكرمه فلو اعتبر ما تقدم لزم أن تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وأقول اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذي أورده ثم في الشرح وأما ما قاله هذا من أن الجزم محكوم به لما بعده الغاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذا الغاء مانعة من

جزم ما بعدها وأقول قدينا ان مراده أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه * والشرع بالشرع عند الله مثلاً * وقد تقدم الكلام عليه في أمثال الفتح والتشديد (قوله وقول زهير وان أتاه خليل الى آخره) قول مجرور بالعطف على محل ان قلت أقوم والخليل هذا الفخير المحلل الحال والمسألة السؤال ويرى يوم مسغبة أى مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو ممتداحذف خبره أى ولا عندي حرمان ويجوز أن يكون معطوفاً على غائب بشرط أن يكون بمعنى محروم (قوله وهو أحد الوجهين عند سيبويه) في الشرح الضهير من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جواباً لمقررنا بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله في ثالث التنبهات الذي عقبه لما جرى فيه من الجمل خلاف مسألتنا أم لا (قوله ويجوز أن يفهم) عطف على لا يحرم (قوله ومنع المبرد تقدير التقديم محققان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا) في الشرح ولسيبويه أن يمنع ان أقوم من قولك ان قلت أقوم واقام موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الاصل لاسيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبراً عنه لتكوين الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشيء عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجى مذهب سيبويه بال التزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضياً وهو آية كون الجواب محذوفاً (قوله وكذا القول في الشرط) يعني أن المحل فيه لا يفعل لا للجملة كان المحل في الجواب الذي ليس بمقرون بالفاء ولا باذال الفعل لا للجملة (قوله قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعد أخوك على افعال الاول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل) يقع في بعض النسخ ويقعد بافراء الضهير وفي بعضها ويقعد ابنتينته وهو الواجب لان الكلام على افعال الاول واهمال الثاني فيجب اضممار افعال في الفعل الثاني وهذا هنا مثني وفي الشرح وهذا من تقدم من وجهين أحدهما ان هذا لازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدلل به منه والثاني ان قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل المجزوم انظما معطوفاً على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو ألف الاثنين معطوفاً على الفاعل الواقع بعده وهو أخوك فقد وقع هذا القائل في ما فر منه وكان المصنف لم يرض هذا الدليل لما ذكرنا وأغفره فأورد على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالقرينة (قوله تنبيه قرأ غير أبي عمرو ولولا آخرتي الى أجل قريب فاصدق وأكن بالجزم) قيد بغير أبي عمرو لان أبا عمرو قرأ بالذهب عطاء على المنصوب وهو اصدق وفي الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف انفتحت على كتابة هذا الحرف بدون واو فاجابه قلت لما حذف اختصاراً من الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجاً عن مصطلح أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا (قوله وقبل عطف على محل الفاء ما بعدها) يقع في بعض النسخ بعد هذا وهو اصدق ومحملة الجزم لانه جواب التخصيص ويجزم بان مقدرة (قوله وعلى هذا فيضاً الى الضابط المذكور) وهو قوله الواقع بعد الفاء او اذ اجاب الشرط جازم (قوله فابولوني بليتكم الى آخره) ابولوني همزة قطع أى اعطوني من أبليتهم معروفاً فاذا أعطيتهم والبلية الناقصة التي كانت تقع في الجاهلية عند قبر صاحبها لا تعلف ولا تسقى حتى تموت أو يحفر لها حفرة وتترك فيها الى أن تموت والاستدراج الادعاء على سبيل التدرج والنوى الجهة التي ينويها المسافر واصل نواياى قاتب الشاعر الافباء وأدغمها في ياء الضهير وهي اخوة هذيل والشاعر منهم ﴿بوالجملة السادسة﴾ (قوله ومن مثل المنصوبة المحلى ربنا أنزل علينا ما نأخذ من السماء تكون لنا عيداً) انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتماها لغير النعت وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشف أى يكون يوم تزولها عيد اقبل هو يوم الاحد فنم اتخذها النصرى عيداً وقيل العيد السرور والعائد لذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرور وفرح انتهت (قوله ونحو فوبلى من لدنك وليا برثنى أى وليا وارثاً وذلك فيمن رفع برث) الذين رفعوا برث من السبعة هم غير أبي عمرو والكسائي وفي الكشف والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل برثنى الحيورة وكان خبراً برث من آل يعقوب المالك يقال ورثته وورثت منه لغتان وقيل للتبعية لان الله لا يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن اصى وقيل هو يعقوب بن ملثان أخوزكريا وقيل هذا وجرمان أبو هريرة أخوان من نسل سليمان بن داود (قوله وأما من جزمه فهو جواب للدعاء) في اعراب أبي البقاء قوله ته الى برثنى ويرث يقرأ بالجزم فيسماعلى الجواب أى ان تم برثنى وبالرفع فيما

فهماء إلى الصفة لولي وهو أقوى من الأولى لأنه سأل ولياً هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الجزم
أولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم أنه لم يوجب له ما طلبه الموت يحيى في حياته كبريائهم الصلاة والسلام
(قوله قرئ برفع يه صدق وجرمه) الذين قرؤا بالرفع من السبعة هم ماعذرة وعاصم والردة العون ومعنى نصديقه لموسى
أعانتة له في بيان دعواه أن احتياجه (قوله وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة
الأصل فهي تصبح) في أعراب أبي البقاء انما رفع الفعل هنا وإن كان قبله لفظ الاستفهام لا من أحد هما أنه استفهام بمعنى
انظر أي قدر أيت فلا يكون له جواب والثاني أن ما بعد الفاء انما ينتصب إذا كان المستفهم عنه سبباً له ورؤيته لا تزال الماء
لا توجب اخضرار الأرض وانما يجب عن الماء والتقدير فهي تصبح أي القصة وتصبح انظر ويجوز أن يصح كون تصبح بمعنى
أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا موضع له انتهى وأقول انما قد زعم يرمون أن المختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في
الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وقوله تعالى قائم الاتقي إلى ابصار قصداً إلى المطابقة لا إلى أنه راجع إلى ذلك
المؤنث ولم يصح نحو هي الأمير بنى غرفة وهي زيد عالم وإن كان القياس يقتضي جواز (قوله والثاني تقديره الفعل
المعطوف على الفعل المخبر به لا محله) في الشرح لا محله من كلام المصنف جملة حالية من الفعل أي تقديره الفعل خالصة
من المحل وفي كلامه تجوز فإن المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف أيضاً كذلك وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة
ليكنه عبرة عن الكل بلفظ الجزم وأقول الظاهر أن لا محله من كلام المصنف مفعول ثانی لتقديره لا حال من الفعل (قوله
وجواب الأول أنه قدر الكلام مستأنفاً) في الشرح وفي كلام المصنف أشياء منها أنه سلم لأبي البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعاً
ولأنهم أن أحد الأجزاء ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف إذا انظر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوباً في
أن من يدخل الكنيسة يوماً • ياق فيها جاذراً وظباء فلصيرورته بالتصنيف في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو أن
الناسخ لا يدل على أداة مجازاة وأقول جعلوا حذف ضمير الشأن في نحو هذا البيت من الضرورة وهو خلاف ما يتبادر من
كلام الشارح قال الرضى ولا يجوز تقدير ضمير الشأن إلا بعد أن المخففة قياساً وإن وأخواتها ضرورة انتهى فإن قيل قد
جوز وأنى قول الشاعر قنا فذهد أجون حول يوتهم • بما كان أباهم عطية عوداً إن اسم كان ضمير الشأن
والنقد ربما كان هو أي الشأن أجيب بأنهم لم يجوزوا في هذا البيت أنه محذوف وانما يجوز لأنه مستتر في كان والكلام
في الأول دون الثاني ثم قال الشارح ومنها تجوز أن يكون مراد النفاة أن الاستئناف لا يكون إلا على تقدير مبتدأ وفيه نظر
لاطلاقهم القول بأن مثل يشرب مستأنفاً ولو قدر خبر المبتدأ محذوف لم يكن مستأنفاً وحل الكلام على أن مرادهم بكونه
مستأنفاً بعض كلام مستأنفاً بعيداً وأقول مرادهم أنه مستأنفاً مع ما هو خبر عنه ولا بعده به ثم قال الشارح ومنها
استدل أنه على أن مرادهم ذلك بأنه لم يقدر مبتدأ لم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لأن لزوم العطف
انما هو عند قصد المشاركة كما إذا قصد أن الشرب منهى عنه كالأكل في المثال المتقدم وأما عند انتماء هذا المقصد بأن يكون
الغرض من الثاني إفادة معنى على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الأول مع كون العطف محلاً للغرض المطلوب
وليت شعري ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا وتقبله هو عنهم في حرف الواو وإن لم يكن
مستأنفاً فيمكن أن يقال هنا لم يقدر مبتدأ أي وأنتم يعلمكم الله يلزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وأقول كون لزوم
العطف في الشرب انما هو عند قصد مشاركة الشرب للأكل في أنه منهى عنه صحيح إذا كان المراد العطف على المنهى عنه وهو
ممنوع وانما المراد بالعطف على الحرف الناهي والمنهى عنه جميعاً (قوله وجاز أسناد يقال إلى الجملة كما جاء وإذا قيل إن وعد الله
حق) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض ما جاء أسناد يقال إلى الجملة كما جاء وإذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتذار فاض بمؤاخذه
على المصنف قال الكلام في الجملة الباقية على جملتها لا التي هي في حكم المفرد فاذن ادخل هذا النوع فيما نحن فيه غير
مستقيم وقد مر التنبيه على مثله وأقول ومر لنا نحن أيضاً الكلام عليه • في الجملة السابعة • (قوله ويقع ذلك في بابي
النسق والبديل خاصة) لأن النعت لا يكون تابعاً للجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعاً للجملة إلا إذا كان لفظياً
والاعطاف تذكر باللفظ الأول وفي الشرح هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام أبوه فإن الفعلية الثانية في محل رفع على أنها
تأكيده للجملة المخبر بها بجملة لا محله وليست في باب النسق ولا في باب البديل اه وأقول لا نسلم أن هذا من تأكيده للجملة ولم

لا يكون من تأكيده المفردات وان سلم فلان سلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تنكير لفظ الاولى (قوله نحو واتقوا الذي
أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون) في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من
الاعراب والاولى ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي قوله أمدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله
أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها أيضا وقد يعتذر بان التمثيل في الآية الشريفة انما هو ليكون جملة
البدل أو في بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لا يكون الثانية تابعة لماله محل (قوله أمدكم بما تعلمون أمدكم بما تعلمون) عندنا
هذا صدر بيت عجزه * والافكن في السر والجهر مسلما * وفي الشرح ويأتي في البيت ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله
منطلق وهو مقيم من أن المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراد جزء المقول وذلك ان جملتي ارجل لا تقين
عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزءه فلا محل لها والقول بأنه أراد التمثيل ليكون الثانية أو في بنادية المعنى المراد
لا يكون الثانية ذات محل كما أسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للسئلة المقصودة بالكلام
عليها وانما مثل لشرطها أو أقول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وهو مقيم لم يمثل به
بناء على قوله وانما مثل به بما اعلمنا المعاني وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها (قوله فان
دلالة الثانية على ما أراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى) في المطول فان قلت قوله لا تقين عندنا انما
يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهية النهي فنلوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه تكون بالاتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا يقيم عندى بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية حضوره
والنأ كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقين عندنا دالا على كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة انتهى (قوله
ذكرتك وانطى الى آخره) هذا البيت من الجاسة وهو لا يبي عطاء السندی وانطى بفتح الطاء المهجدة مع مذسوب الى خط
هجر وهو موضع بالجمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها
في المضارع ونهـل بكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول والثقف الرماح المسواة (قوله فانه ابدل وقد نهلت من قوله وانطى
يخطر بيننا بديل اشتغال) لا يقال كيف يجوز البديل مع توسط الواو لا تا قول البديل الواو وما بعدها (قوله كما قال في العطف في
نحو استكن أنت وزوجك الجنة) انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف أو ما في
معناه صالحا للباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر (قوله تنبيهه هذا القول الذي ذكرته من انحصار
الجل التي لها محل في سبع جار على ما قررنا) هذا التنبيه بجميعه يقع في بعض النسخ ويقع في بعض هذا الوجه عا هو
بمعناه (قوله قال ابن خروف من مبتدأ يعذبه الله الخبر) يعني والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء
في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط قال صاحب الكشاف الا من نولى استثناء منقطع أي استعسقول عليهم ولكن من نولى
منهم فان الله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الا كبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم
تساو وكأنه أو عدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذ كرا أي قد كرا لا من انقطع طمعك من ايمانه وتولى
فاستحق العذاب الا كبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول أعني الانقطاع قراءة الابفتح المهمة على التنبيه (قوله وقال جساءة
في الامر أنك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر) قال بد رالدين بن مالك ويمكن أن يكون من هذا أي من المستثنى المنقطع
الآ في جملة قراءة ابن كثير وأبي عمرو الامر أنك انه مصيب اما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع
من فأسر باهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلاك والمرفوع من أحد وقال والده في التوضيح على الجامع الصحيح
حق المستثنى بالامن كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انما لنجوهم أجمعين الا
امر أنه قدرنا انهم المان الغابرين ولا يعرف أكثر المأخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد أنفأوا وروده من فوعا
بالابتداء ثابت الخبر ومخذوفه في الاول قول أبو قتادة أحرما كلهم الا أبو قتادة لم يحرم قال ابن جني لكن وأبو قتادة مبتدأ
ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام مالا شياطين من سلاح أبلع في الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المطهرون
المبرؤون من الخنا ومن الثاني قوله عليه السلام ولا تدرى نفس باي أرض غوت الا الله أي لكن الله يعلم وقوله كل أمي معاني
الا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعاؤون (قوله وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه) الجملة هنا

حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الاخفش) اعترض عليه بأنه سيأتي في آخر هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالابن
الصفة والموصوف فكيف يقول هذا بان الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن ان يجاب بان الضمير من قوله صفة له ليس عائدا
الى أحد المذكور بعينه وانما هو عائدا الى نظيره كافي قولك له على درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر هذه الجملة التي هي
زيد خير منه صفة لاحد محذوف وهو يدل من أحد المذكور قبله ولم يفصل بالابن الصفة والموصوف وانما فصل بهما بين
البذل والمبدل منه وهو جائز عند الاخفش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وموصوفها
ليس بعضا من متقدم مجرور وعن أوفي (قوله وأجازهما هشام وتعلب) أي أجازا ما أجازهما القراء وهو ما اذا كان الفعل قلبيا
ووجد للعلاق عن العمل وما منعه وهو ما اذا لم يكن الفعل كذلك وانما ذكر هذا مع انه يفهم من قوله أولا وأجازها أي كون
الفاعل ونائبه جملة هشام وتعلب مطلقا يعني عليه قوله واحتجا (قوله وما راعني الا يسير بشرطة) هذا صدر بيت عجزه وهو عهدي
به قينا يسير بكبر والشرطة كالفرقة وأحد الشرط كالغرف وهم طائفة من أعوان الولاة ويقال الواحد أيضا شرطى كتركى
وشرطى كجنى سمو بذلك لانهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحداد والجمع القيمون والكبير
الحداد وهو زق أو جاد غليظ ذو حوات وأما المبنى من طين فهو الكور (قوله وتسمع ويسير على اضماران) في الشرح أحسن
من هذا التأويل في المصراع ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على
انها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسيرا انتهى ويمكن ان يخرج
البيت أيضا على تقدير معلق أي الا ليسير بشرطة كما قالوا في اني وجدت ملاك الشيعة الادب ان التقدير ملاك الشيعة
بحكم الجمل بعد النكرات (قوله واعا أعيدد كرا الاهل) هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه وعبارته انما
أعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد أمرين أحدهما ان استطعما صفة لقريه ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجميلة اليها
ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعما هم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذا القرية
لا استطعما فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الابد كالمضاف ولا يمكن ذكر
المضاف مضمرا لتعذر إضافة الضميرين ذكره ظاهرا والثاني أن الاهل لو أضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول
الاول جميع الاهل الا ترى انك لو قلت أتيت أهلي قرية كذا انما تعني وصلت اليهم بلا خصوصية لبعضهم دون بعض
والاستطعام في العادة انما يكون بان يلى النازل بهم منهم وهم بعضهم فوجب ان يقال استطعما أهلها لتلايقهم انما استطعما
جميع الاهل وليس كذلك وفي الشرح وعلى قوله لو قيل استطعما هم لكان الضمير لغيرها مناشئة يعني فيلزم عدم ارتباط
الصفة بالموصوف نالوها من ضمير لقائل ان معناه بناء على الارتباط المعنوي وذلك لان الضمير المنصوب ليس عائدا الى الاهل
مطلقا بل الى الاهل المقيد بإضافته الى القرية المتقدمة الذ كر فصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعماها
لكان على التجوز مناقشة فلنقال ان بالترميزه ويكون مثل واسأل القرية والقرآن العزيز مشكون بالمجاز انتهى وأقول
لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي ولا بهام غير الضمير قال الرضي عند قول ابن الحاجب في كافيته
وتوصف النكرة بالجملة انطرية ويلزم الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته
فيحصل بذلك الربط انصاف الموصوف والموصول بضمون الصفة والصلة فيحصل له ما يحصل للاتصاف تخصيص
وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره في هذه الآية الا ترى أنه لو قيل استطعما هم
كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها لصفة لقريه والربط المعنوي اذ لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل
استطعماها لكان على التجوز يعني وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصحا واقعا في القرآن على الصحيح وفي
البصر وقد ينظر لتسكير لفظ الاهل فائدة غير التوكيد وهي انها حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهلها بل
أتيا بعضهم فجاء بلفظ الاهل للدلالة على تعميمهم بالاستطعام اذ لو قيل استطعما هم لكان الضمير عائدا الى الماتى اليهم
(قوله وأيضا فلان الجواب في قصة الغلام قال) يعني لو شئت اتخذت عليه أجرا والفاء في فلان زائدة أو جواب شرط مقدر
(قوله لا تقتله أي ليس الجواب في قصة الغلام فقتله لان الماضي المقرون بقوله لا يكون جوابا) هكذا نقل عن خط المصنف
والظاهر انه يقال المقرون بالفاء وفي الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المعنى لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما
وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضي المقرون بقوله لا يكون جوابا فوجهه قلت وجهه ان

الاقتران بالله يقتضي تقدير قد كقوله تعالى ان كان قيصر قد من قبل فصب دقت وهو من الكاذبين وان كان قيصر قد من دبر فكذب وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقيق الماضي فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذن ان يكون جوابا للشرط المستقبلي (قوله ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولاثنين تستكثر لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى) في الشرح قد ينقص بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يبجل ويأجواد لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسائل انتهى واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى وفي كلام الرضى اشارة الى هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منعوا بالجملة أو ظرف حيث قال وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ان يجوز ايضا حليما لا يبخل القدوس لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالذكر فالوجه ان لا يوصف الا بالذكر على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المذكورة قبل النداء (قوله وهذا الظاهر لسلامته عما سميأتى) هو ما ضعف به كونه حالا (قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لما بعد المعرفة كمثل الجار يحمل اسفارا) في الشرح قد يثوهم ان تجوز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرد على أبي البقاء تجوز به الحالية مستهم البأساء والضرا عن الموصول في قوله تعالى وما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضرا الآية بان الحال لاتأتى من المضاف اليه في مثل هذا المضاف في كل من الايتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في آية الجمعة سوغ الحالية اذا الحال حينئذ كانا غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في آية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية انتهى ولا يخفى ان قوله كانا غير مضاف اليه على ما رأينا في النسخ ليس بمنقح ولعله سقط من النسخ كلمة من والاصل اذا الحال حينئذ كانا من غير مضاف اليه (قوله ولقد أمر على اللثيم بسبني) هذا صدر بيت يحجزه غصيت ثمت قلت لا يعنيني وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء الموحدة (قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قبود) يريد بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يستأنزها ما قبلها ان كانت مرتبطة بشكرا الى آخره (قوله لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا) في الشرح اما كون الانشاء لا يقع حالا فقد مر تعليله في آخر الكلام على الجملة المعتبرة واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضى وانما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية لانك انما تجي بها لصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من انصافهم ما يضمنون الصفة والصلة فلا يجوز اذن ان تكون الصفة والصلة جديين متضمنتين للعكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشائية تجوز بت وطلقت وانت حروفه أو الطائفة كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول معونها الا بعد ذكرها (قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا) وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فيها ولان الحال قيد انعامها او اتمامها هو العامل في صاحبها وصاحبها هانرا جلان فيلزم ان يكون القول من الرجلين مقبدا لاجتماع انعام الله تعالى عليهما (قوله ومنها قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) جاؤكم عطف على يصلون أعني صلة الذين وهو استثناء من ضمير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم أو عطف على موضع صفة قوم وهي ينتمون وبينهم ميثاق والمعنى ان الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين أو يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتلين ولا مقاتلي قومهم وكلا العطفين جوزه الخ مشرى وابن عطية قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعترلوكم فلم يقاتلوكم الآية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن القتال أحد سببي استحقاقهم لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا أيضا حكم قبل ان يستحكم أمر الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كاره القتل قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه وهذه نصت أيضا بما في براءة (قوله ثم اخلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد) في الشرح نقل السبكي في شرحه للتلميح عن شيخه أبي حيان ان الاخفش والجهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قبل بجوز ان يخلو منها القضا وتقديرا قال أبو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل هو مخالف لما ذكره المصنف في تدم من حرف القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا (قوله ويؤيده قراءة الحسن حصرة) هي قراءة قتادة أيضا ويعقوب قال المهدوي وعن عاصم في رواية حفص وقرا الحسن

الحسن حصرات وقرئ حاصرات وقرأ حصرة بالرفع على أنه خبر مقدم والجملة في موضع الحال (قوله لئلا يحتاج إلى ضمارة قد)
 هذا بناء على أن الجملة الماضية الواقعة حالاً لا بد منها من قد ظاهراً أو مقدرة (قوله فقبل الموصوف منصوب محذوف أي
 قوماً) قال أبو البقاء وهذا المحذوف حال موطئة (قوله وقبل محذوف) هذا والذي بعده في كلام أبي البقاء إلا أنه قال وما بينهما
 صفة أيضاً وجملاً كم مفعول مريض فأراد بما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر ذلك إلى قوله وما بينهما ما اعترض وليس على
 ما ينبغي أشعوله جملة بينكم وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض (قوله ويؤيده أنه قرئ بإسقاط أو في مصحف أبي) وقرأته ميثاق
 جاؤكم (قوله وعلى ذلك) أي على إسقاط أو يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية أي ثانية عن جاؤكم وإن كانت
 ثالثة عن بينكم وبينهم ميثاق وفي الكشف ووجه هذه القراءة أن يكون جاؤكم ياءاً يصلون أو بدلاً أو استئنافاً أو صفة بعد
 صفة لقوم قال أبو حسان وهذه وجوه محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لأن البیان لا يكون في الأفعال ولأن البدل
 لا يتأتى لكونه ليس إياه ولا بعضاً ولا مشتملاً وفي حاشية التنزيل أني وذلك أي كون جاؤكم بياناً وبدلاً ليلصقون لأن الانتفاء
 إلى المعاهدتين والاتصال بهما حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح أن يجعل مجيئهم إلى المسلمين بهذه الصفة بياناً لاتصالهم
 باليهاديين أو بدلاً منه كالأو ببعضاً واشتمالاً على ما قبل وأما الاستئناف فعلى أنه جواب كيف وصلوا إلى المعاهدتين ومن أين
 علم ذلك (قوله وفيه بعد لا الحصر من صفة الجائين) يعني لا من صفة المجيء حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينبغي
 الملازمة بينه وبين المجيء فيمكن بدل الاشتمال لأن المجيء الجائين ملائس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية وأقول ليس
 بكل ملابس لمينوعه بغير الجزئية والكلية يصح أن يكون بدل اشتمال فإن بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه
 المحققون هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملاً عليه لا كاشتمال الطرف على الطرف وفي
 بل من حيث كونه لا عليه أجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتطرة
 له فيجىء هو مبيناً ومخلصاً لأجل أولاً ومعلوم أن حصر صدورهم ليس بالنسبة إلى مجيئهم كذلك غاية أنه صفة فاعلم بهم
 كما أن مجيئهم كذلك فيكونان صفتين فاعتبر بوصف واحد (قوله ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه)
 سيد كرم المصنف رحمه الله تعالى في التاسع عشر من الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهة نافي
 الباب الخالد من أن أزاله هو الفارسي وأنه يمكن الجواب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا
 أن يقتلوا أحد البه في البحر رد الفارسي على المبرد في أنه دعاء عليهم بأن أمرنا أن نول اللهم أو وقع بين الكفار العداء فيكون
 في قوله أو يقتلوا قومهم نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على أن الدعاء عليهم بأن لا يقتلوا
 المسلمين تجهيزاً لهم والدعاء عليهم بأن لا يقتلوا قومهم تخفيف لهم أي هم أقل وأحق وريندني عنهم كاتقول إذا أردت هذا المعنى
 لا جعل الله فلاناً على ولا معي عني استغنى عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية أو يكون سؤال الموتهم على أن قوله قومهم قد يبر
 به من ليسوا منهم بل عن معادهم وفي الشرح وأما لا يتجه الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لأن قومهم كفار
 قتالهم مطاوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذه أميني على أن قوله أن يقتلواكم أو يقتلوا
 قومهم متعلق بحصرت أي حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز أن يكون القاتل بأن
 حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله أن يقتلواكم
 أو يقتلوا قومهم أي جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقاً فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم مسمكون لآلهم
 ولا عليكم فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لأنه لم يذكر للضيق متعلق بل دعاء عليهم بتخرج الصدور وضيقها (قوله ولا يكون خبراً
 لأنهم لم يفعلوا كل شيء) في الشرح قد ورد على هذا الكلام أنه أغماستقيم أن لو لم يكن في الز برصة لكل شيء أما إذا جعل صفة
 له استقام لأن المعنى حينئذ وكل شيء مثبت في الز برأي صحائف أعمالهم ففعالوه ويرد أما لفظاً بأنه يلزم الفصل بين الصفة
 والموصوف بالاجنبي وهو الخبر وأما معني فلان المراد في هذه الآية ما أريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير ففعالوه
 صفة لكل شيء وفي الز برأي خبر أي كفعالوه مثبت في صحائف أعمالهم (قوله ولا يكون خبراً ثانياً) ولا ينقض الأول
 بقولهم لولا رأسك مدهوناً ولا الثاني بقول الزبير * ولولا بنوها حولها خطبناها (يريد بما أشار إليه ما نبه عليه بقوله كالأيد كز
 الخبر من أن الخبر لا يذ كر بعد لولا وأراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لأنه أول بالنسبة إلى عدم ذكر الخبر بعد لولا وبالثاني عدم

ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينقص الثاني بقولهم لولا رأسك مذهبون لولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد بالثاني عدم ذكر الحال بعد لولا لانه بان بالنسبة الى عدم هل الابتداء في الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر والاول منقول عن خط المصنف وتعام قول الزبير * كعبطة عصفور ولم تلعم * وفي نسخ المغني وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناطم الخطبة ثابتة بتقديم الطاء المهمة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب (قوله ليدورها) تعليل لقوله ولا ينقص وهو مبني على مذهب الأكثرين في ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف في أوائل خاتمة الحروف المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب ان هذا المذهب مردود (قوله أحدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستثناف نحو زار في زيد سا كائنه أول أنسى له ذلك) في النمرح قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذا احتمال الاستثناف فيهما على تقدير زوال المانع ثابت وأقول الدليل على تعيين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم وسببه المصنف على نحو هذا في الثاني (قوله وأما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربى سيمدين ان سيمدين حال كما تقول سأذهب مهديا فهو) وجهه ما تقدم الا ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال في محل واحد وهذا مقفود فيما قاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها (قوله مضى زمن والناس يستشفون زبي) هذا صديريت عجزة فهل لي الى ليلى الغداة شفيح (قوله والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقدم مضى البحث فيها) ضمير يمتعهما وفيهما عائد الى الوصفية والحالية والذي مضى فيه البحث فيها هو اثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا يحصل لها من الاعراب وفي كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد المؤنث وهو عائد على الآية (قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير قائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) في الشرح هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون سيؤدي محكا محذوف أي يقول سيؤدي فلا يمتنع كون تخشى على صفة لا ارتفاع المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف

❦ الباب الثالث من الكتاب ❦

(قوله أو ما يشير الى معناه) أي معنى الفعل (قوله وقال الكوفيون انما نصب أمر معنوي وهو كونه ما تخالفين للبنداء) قال الرضي يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في زيد قائم أو كائنه هو في نحو وأزواجه أمهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ لا يقال في نحو زيد عندك ان زيد هو عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنوي او هو معنى المخالفة التي انصف بها الخبر ولا تحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر انتهى (قوله مثال التعلق بالفعل ونسبه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) قال التفتازاني في حاشية الكشف وما ذكر ابن جني من انه أسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تأديبا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب (قوله واشتعل المبيض في مسوده الى آخره) الضمير المضاف اليه المسود عائد على الرأس المذكور قبله في قوله اما ترى رأسي حاكمي لونه * طرة صبح تحت أذيال الدجا والجزل ما غلظ من الخطيب ويبس والغضا شجر (قوله قوله تعالى وهو الذي في السماء اله) هذه قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبي وعلى وبلال بن أبي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله (قوله والله خبر لمحمد وفا) هو العائد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالعطف كما حسن حذفه في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا طولها بالعمول (قوله ولا يحسن تقدير انظر صلة) فيه رد على أبي حيان حيث قال ويجوز ان تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيها بالو هيته ور بوبيته اذ يستحيل حله على الاستقرار (قوله وتقدير وفي الأرض اله معطوفا كذلك) أي انظر صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه (قوله لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين) هذه اعملة لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف في الباب الاول في الكلام على اذ في مسئلة تلزم اذا لاضافة انه لا يعرف تكرار البديل الا في بدل الاضراب واعترض عليه ابن الصائغ بان تكرار البديل في غير الاضراب معروف نحو ولا تمر بهم - م الا فتى الا العلافان الاول يحتار فيه الاتباع على البديل والثاني بدل وأجبت بان مراده انه لا يعرف تكرار البديل والمبدل منه واحد والمثال المترض به المبدل منه متعدد فان الفتى بدل من الضمير والعلاف بدل من الفتى كما ذكر المصنف في توضيحه (قوله وفيه بعد حني قيل بامتناعه) الضمير المجرور وفي بامتناع عائد على الابدال من ضمير العائد (قوله ولان الجملة على الوجه البعيد ينبغي ان يكون

يكون سببه الضامن به من محذور كما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى التأويل (فلا) يقع في بعض النسخ لان الجمل بدون واو والصواب ما في أكثرها وهو الموجود بخط المصنف ولان الجمل بالواو عطف على تضمنه الابدال واحد التأويلين نفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الاول والتأويل الآخر نفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتأويلين اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المظروح فتصير الصلة خالية من فائدتها يقال هو وان طرح تقدير اموجود حسا فلا تضربية طرحه مع وجوده لفظا فعمل هذا هو التأويل الذي اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض الى مثل ذلك فجاء التأويلان وأقول التأويل هو حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والمادة فيما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه (قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض الله مبتدا وخبر الثلاث لازم فساد المعنى ان استؤنف وخال الصلة من عائذ ان عطف في الشرح مراده بالوجه الذي أشار اليه بتقدير الظرف صلة والله بدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكك لان فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل الله خبر مبتدا محذوف وفي السماء متعلق به أي وهو الذي هو الله في السماء وجعل وفي الارض الله استئنافا لفساد المعنى أيضا وأقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخال الصلة من العائذ ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذي فرع عليه دون غيره (قوله وان لسانى شهدة الى آخره) في الصحاح والشهد العسل في شمعها والشمعة أخص منها والجمع شهاد والعلم شجر مرمر ويقال للمنفل ولكل شيء اشتدت مرارته علمه وتشديد واو هو ويا هي لغة همدان يسكون الميم وباللغة الممهلة (قوله بما فيه راحته) أي راحة الفعل (قوله انا بولسنا ل بعض الاحيان) هذان من مشطور السربيع الموقوف (قوله انا ابن ماوية اذا جدد النقر) هذان من مشطور الرجز وفي الصحاح وقد نقرت بالفرس نقرأ وهو صوت ترجمه به وذلك ان تلتصق لسانك بمشكك ثم تفزع وقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد النقر بانجيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا يعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل كما تقول هذا بكر ومررت ببيكر ولا يكون ذلك في النصب انتهى (قوله فلتعلق بعض واذا بالاميين العلمين لالتا ولهما باسم يشبه الفعل بل لاساقب ما من معنى قولك الشجاع أو الجواد) في الشرح ولوقيل ان التعلق باعتبار تأولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذورا أصلا وأقول عليهما ما هي المرادة منه ما وهي تمنع من تأولهما باسم يشبه الفعل لان تأولهما به يخرجهما عن العلمية (قوله حتى شأها كليل موها ناعل) هذا صدر بيت بحجزة * بانت ضربا أو بات الليل لم ينم * وهو في وصف برق وشأها بشين مبهمة فهمزة فالف بمعنى سبقها والضيم للصحاب والكايل الذي حصل له كلال أي اعياء ونعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء مضون نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل (قوله فان في الاول حمل الكلام على انجاز) في الشرح المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكمل للوقت أو جعل من كل مسند الى البرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة وأقول الذي في كل منهما مجاز عقلي لان كلا من نسبة الكلال والاكلال الى البرق مجاز وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك انه في الاول دون الثاني لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة في اسم فاعل الثلاثي المجرد على اسم فاعل الثلاثي المزيد المهمزة وهو مجاز في اللفظ (قوله ونعم من هو في سر وعلان) هذا يحجز بيت صدره ونعم من كان من ضاقت مذهبيه وقد تقدم في من (قوله وقد أجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله) أصل هذا القول للزجاج الا انه قال انه متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال ابن عطية وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها احراز الفصاحة اللفظ لانه اراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات لجمع ذلك كله في قوله وهو الله أي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال أبو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحوي لا تساعد لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل فيه من حيث اللفظ لو احدى منها وان كان من حيث المعنى جميعها والاولى ان يعمل في الجبرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية وان كان علما وقد قال الزمخشرى نحو من هذا حيث قال في السموات متعلقة بمعنى اسم الله كأنه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله أو هو المعروف بالألوهية أو المتوحد بالألوهية فيها وهو الذي يقال له الله فيها وقال التفازاني لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما بالصفة وكذا قوله في السماء الله وفي الارض الله لان الهاء اسم وان

كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز أن يكون مأخوذاً من أصل اشتقاق الاسم أعنى العبودية أو ما شتهر به الاسم من الالهية وصفات السكامل ودل عليه هو الله مثل أنا أو النجم أى المعروف بذلك أو ما يدل عليه التركيب المحض من التوحيد والتفرد بالالهية أو ما تقرر عند الكل من مشولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها أنه عالم بما فيها على التشبيه والتمثيل شبهت حالة علمه بما يحاله كونه فم إلا أن العالم إذا كان فى مكان كان عالمه وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شئ ويجوز أن يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الأصلي ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز أو الكتابة وكذا قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم (قوله على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم) لا يخفى أن كونه العلم على معنى المعبود أو المسمى لا يقتضى تأوله به كأن يكون ابن مارية وأبى المنهال على معنى الشصاع أو الجواد لم يقتض تأوله به لأن كونه الاسم على معنى اسم قد يكون مع تأوله به وقد لا يكون (قوله وأجبر تعلقه يعلم) الجبر لذلك هو أبو على الفطرسى فإنه قال هو ضمير الشأن والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة ضمير الشأن قال أبو حيان وأما فرأى هذا ولم يقل مثل الجمهوران ضمير هو عائد على ما عادت إليه الضمائر قبله وهو الله لأنه إذا لم يكن ضمير الشأن كان عائد على الله تعالى فيصير التقدير والله الله فيقدم مبتدأ وخبر من اسمين متحدتين لفظاً ومعنى لانسبة بينهما السنادية وذلك لا يجوز (قوله ويجبر محذوف) قال الزمخشري ويجوز أن يكون الله فى السموات خبراً بعد خبر على معنى أنه الله وأنه فى السموات والأرض بمعنى أنه عالم بما هو لا يخفى عليه منه شئ كان ذاته فيها (قوله ورد الثانى) هو تعلقه بسر كم وجهه ثانياً لانه ثانياً قوله وأجبر تعلقه يعلم (قوله وليس بشئ) لأن المصدر هنا ليس مقدر بجرف مصدرى وصلته) فى الشرح لا تسم ذلك ولم لا يجوز أن يكون مقدر إجابيسرون وما يجهررون وأقول ليس السر بمصدر قال فى الصحاح السر الذى يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع الاسرار وأذا لم يكن السر مقدر لا يقدر بجرف مصدرى وصلته وأما الجهر فهو مصدر لأنه ههنا أريد به ما يقابل السر وهو الذى لا يكتم لا معناه المصدرى فلا يكون هنا مقدر بجرف مصدرى وصلته ثم لا يخفى أن المراد هنا بصلته الحرف المصدرى فعل ذلك المصدر المقدر وحينئذ فقول شارح مقدر إجابيسرون ليس على ما ينبغى لأن يسرفعل الاسرار لا السر فقول هل يتعلقان بالفعل الناقص كما قال الرضى وانما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالرفع مع ما بالرفع مع المنصوب بخلاف الالهة ال التامة فانتم كلاماً بالرفع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لأن كان فى نحو كان زيد قائماً يدل على السكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على السكون الخصوص وهو كون القيام أى حصوله بجىء أولاً بلفظ دال على حصول ما تم عين بالخبر ذلك الخاص لـ مكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى وهى دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان العائدتان معاً كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أى السكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الافعال الناقصة فنحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على السكون فى الصبح وما دام الدال على معنى السكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قاله (قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس) فى شرح التسهيل ويبطل القول بانها لا تدل على الحدث أوجه أحدها أنه قد صرح بمصدرها مع عملها فى قوله ببذل وحلم سادى قومه الفتى • وكونك أيام عليك يسير واعترض بأنه يحتمل أن يكون التقدير وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل ضمير الثانى ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللختم ان يمنع هذا الاستلزام فى مطلق الفعل ويقول انها هو فى الفعل التام فقط الثالث ان الاصل فى كل فعل الدلالة على معنيين فلا يقبل اخراجها عن الاصل الا بدليل الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان الخامس أن الافعال لا تقتازل بالحدث وان تساوت بالزمان فادان ما به الافتراق وبقي ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنياً وبين صار زيد غنياً والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جعلها انك ولا بد معها من نافي فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنياً

ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك بقبض المراد السليم وتوقع دام صلة المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث اقوى فكانت أولى بالبقاء التاسع مجي اسم الفاعل منها واسم الفاعل لادلالة فيه على الزمان بل دل على الحدث وما هو قائم به او صادر عنه العاشر انها لو كانت مجردة من الحدث لم يبين منها امر كقوله تعالى كوتوا قوامين بالقسط (قوله ولا توحيدنا الفساد المعنى) اذ التقدير حينئذ ان اوجبنا للناس ان انذروا الناس ولقائل ان يقول لان سلم فساد المعنى حينئذ اذا كان الى رجل بدل من الناس وقد كانوا يحبون ايضا من كون الرسول بشرا وفي اعراب أبي البقاء وفيه يلجج ههنا معنى محجب والمصدر اذ وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد تعلقه بهجيا ما روى عن ابن جريج انه قد عجب فريش ان يث رجل منهم فبازت هذه الآية (قوله وقدم ضي عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه) هـ اذ اعتراض على قوله لا يتعلق بهجيا لانه مصدر مؤخر وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منه وبه بالاطراف عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون ال و باضافة تقدير الى حرف وأشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبل هـ اذ في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سرهم وجههم (قوله ويجوز ايضا ان تكون متعلقة بمحذوف هو حال من يجعالي حشد قوله لامة موح شاطال) يعني يجوز ان يكون للناس في الاصل صفة لاجبها لما قدم عليه انتصب على الحال كما ان موح شاطال الاصل صفة اطلال فلما قدم عليه انتصب على الحال في قوله هل يتعلقان بالهمل الجامد في هذا الفصل بكاله ساقط في بعض النسخ (قوله وكيف رهب امر الى آخره) رهب اخاف وارع اخوف فيهل بتعلقان بأحرف المعاني (قوله وما سعا الى آخره) في القاموس العدة البكرة او ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس والبين هنا الفراق وظي أغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاطر العين وفي الصحاح والظرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرد اليهم طرفهم (قوله ومثله في التعلق بحرف النفي ما أكرمت المسمى اذ ادبته وما أهنت المحسن اذ لو علق ههنا بالفعل فسد المعنى المراد) وذلك ان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتأديب ولا الاهانة المخصوصة بالكفاة بل المراد نفي مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي اذا تسلط على القيد وحده بقي أصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيد فلا يلزم من نفي القيد نفي المطلق (قوله فينبغي على قولهم ان يقدر ان المتعلق بفعل دل عليه النفي أي انتفي ذلك بنعمة ربك) في المنتخب ان المعنى انتفي عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر في أن الباء متعلقة بفعل دل عليه النفي وفي البصر ويظهر لي ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذي هم عنه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعترض كما يقول الانسان أنت بحمد الله قاضل وقال الزنجشري يتعلق بجنون منفي كما يتعلق بعامل منفي في قولك أنت بنعمة الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواء هـ في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عاقل عمل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيل ما أنت بجنون منعم عليك بذلك ولم يمنع البساء ان يعمل بجنون فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفي والمعنى استبعا اذا كان نسبة اليه ككفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التأهل للتبوء بمنزل انتهى والحصافة بجهلته وفاء بعد الاف الاحكام قال أبو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بجنون وانه في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به له معمول ففي ذلك طريقان أحدهما ان النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والآخر انه يتسلط على المحكوم به فينتفي معه وله انتفاءه بان ذلك تقول ما ز يدقه ثم مسرعا فالتبادر الى الذهن ان اسرعه منتف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه الآخر انه انتفي قيامه فانتفي اسرعه أي لا قيام فلا اسراع وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه قول الزنجشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاقي والجواب ان المنادى للذهن في نحو ما زيد قائم ضاحك اني القيام في هذه الحالة ولا يلزم منه نفي تلك الحالة في غير القيام الا ان يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه انتفاء قوله والثاني في المحكوم به فينتفي معه وله انتفاءه غير مسرع الا حيث الملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة وتثنيها بما زيد قائم مسرعا غير جلياني لان القيام لازم للاسراع فلهذا يلزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفي غيرها بل انفو وميقن في غيره

قلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم أبدا فيلزم نفي الجنون مطلقا (قوله وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاظبي أغن
على التشبيه المعكوس للمبالغة مثلا يكون الطرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) في التمرح لان سلم لزوم
ذلك لجواز ان يكون التقدير وما حال سعاد غدا البين الاحال ظبي أغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والطرف
متعلق بالاحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذ كرفى الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من العربيين الطرف فيه متعلقا
بمحذوف أى واذ كرفى مريم أو قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصصه والنبأ والحديث يجوز اعماله في الطرف
خاصة وان لم يرد به معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم
المكرميين اذ دخلوا عليه والسرى جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد ألم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل
الذى عقده لخروج اذ اعن الظرفية وأقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال ان التقدير وما حال
سعاد الاحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور والبعض الذى ذكر عنه هو السيد ذكر ذلك في
حاشية المطول ثم في الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الطرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بغيره اذ الطرف
يجوز ان يتقدم على عامله المعنوى نعم ان أريد خصوصية العامل ههنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل
ما بعدها فيما قبلها استقام وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد
بالتقدير قسم اللفظ لان تقدم الطرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر (قوله ابن عرون) هو يفتح العين المهملة
وسكون الميم وضم الراء والمشهور فيه الصرف والعارسى يمنع العلمية وشبهه الهجة (قوله كالقلوب الطير الى آخره) تقدم
الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله مع ان الاحال شبهة بالمفعول به) يعنى من جهة انه افضله ومن جهة ان الفعل يتسلط على
نصه من غير توسط حرف ملفوظ أو مقدر (قوله وايأ كان فاحجة فاعلم به) في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز
عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تأويل ككثيرين درهما (قوله
تغيرنا الى آخره) العالة الفقراء جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعلة وهو الفقير (قوله لئلا يتقدم الحال على
عاملها المعنوى) الذى في بيت كعب بن زهير طرف لاحال وانكس لما كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق اسم الحال على
الظرف (قوله قلت سوغه الذى سوغ تقديم بسر فى هذا سر الطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفصيل لا يتقدم
عليه في نحو هو كفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى) قال الرضى ولا نرى بأسا ان يقال زيد احسن قائما منه قاعدة كما
يقال ضرب زيد قائما عمر قاعدة العدم الالباس وقال المصنف في حواشى التسهيل وانما اغتفر نحو هذا سر اطيب منه رطبا
فراقبين المفضل والمفضل عليه ادلوا آخر التيسا فان قيل اجعل أحدهما تاليا لافعل قلنا يؤدى الى فصل اقل عن من ومجرورها
وهما كما وصول والصلة فان قيل قد فصل بالطرف والمجرور والتبعية قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا
التركيب فلم يحتمل (قوله وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد نفسه وهو ان يكون
صعاليك مفعول عالة) في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلام من الجملين الذين حل الكلام عليهم ما يباه الحريرى نحن
وانتم بعطف أحد الضميرين على الآخر لا سيما على قوله في الوجه الثانى ان أنتم توكيد لضمير نعوذكم المحذوف وهو ضمير
المفعول يعنى ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم وأقول هذا هو
وجه البعد الذى اعترف به المصنف في توجيه الثانى من وجهى النظر ان دعواه امتناع جعل أنتم توكيد الضمير صعاليك من
أجل تخالفهما بالاحضور والغيبة غير مسلمة لان ذال الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعوذكم فيكون الضمير
الذى يحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك أنت ضاحك والضمير الذى يحمله ضاحكا في هذا
التركيب ضمير خطاب بلا شك وأقول اذا كان صعاليك مفعولا لعالة يكون في المعنى صفة لمحذوف أى اناسا صعاليك فيكون
الضمير الذى فيه غيبة وكذلك اذا كان حالا من مفعول نعوذكم اذ المعنى في حال كونكم اناسا صعاليك الا ان في الكلام
ضمير المخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول نعوذكم فيكون أنتم توكيد له وعلى الوجه الاول الصعاليك مخاطبون
فيحتمل كونه راعى المعنى وأكيد الضمير الذى فيه بأنتم فان قيل لم يجعل المصنف على الوجه الاول أنتم خبر مبتدأ محذوف أى
صعاليك هم أنتم أجيب بان عطف الحريرى أنتم على نحن الذى هو توكيد بابه يقتضى انه توكيد مجزى كرمال يتعلق من حروف
الجري (قوله بالعامل المقوى) هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة (قوله لعل أبى المغوار منك قريب) تقدم

الكلام عليه في لعل (قوله جرو لهما منبهة) هو بجم مفتوحة فنون ساكنة فباء موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه أو بجم مضمومة فنون مفتوحة فوحدة مشددة اسم فاعل من نبه (قوله اغاثبت في الكلام) الضمير في ثبت عائدة على النيباء لاكتسابها التذكير من المضاف اليه أو لانها بمعنى الايقاع وهو مذكر (قوله لا يجاورنا الا لك ديار) هذا مجزئيت صدره وما نبال اذا ما كنت جارتنا (قوله نحن بغرس الودى الى آخره) الغرس مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفي الصحاح والودى على فعيل الفسيل واحده ودية والفسيل بفاء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فثناة تحتية صغار النخل وفيه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة أهل نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالضمير بك وقال أبو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا ظلم والسدف اللؤلؤ قال الشاعر تروى العبدو على نأيه بارعن كالسدف المظلم والسدف أيضا الصبح وبقاله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقره نحن بغرس الودى اعلمنا منابر كرض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال (قوله) من تخليط الاعراب) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة (قوله وذلك عكس معنى التعدي الذي هو اتصال معنى الفعل الى الاسم) تقدم في خلا الجواب عن هذا بان تعدي الحرف اتصال معنى الفعل الى المجزور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك في على الاستدراكية فهذه الكامات اذا جرت تقتضى اتصال معنى الفعل لمجرور بها على جهة الثبوت كما في ما قام القوم خلا زيدا أو على جهة النفي كما في قام القوم خلا زيدا (و) حكمها بعد المعارف والتكرات (قوله) فهو ما صفتان في تصور رأيت طائر افوق غصن أو على غصن لانها ما بعد نكرة محضة (لقائل ان يقول لا يلزم من كونها ما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة لسورة وان يتعلق بفاتوا وعبارته بنصها من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ نضر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي شارح تفسيره وبين الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستغنى القاضي عضد الدين أهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابراهيم في رسالة سماها السيف الصارم في قطع العضد الطالم وصورة الفتوى بالدلاء الهدى ومصابيح الدجا حياكم الله ويياكم وألهمنا الحق بتحقيقه وياكم يسالكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتبس متعصم بالقصور لا تخنن ذو غرور ينشد باطلاق لسان وادق جنان الاقل لسكان وادى الحبيب هنيألكم في الجنان الخلود افيضوا علينا من الماء فيضاً فاناعطاش وأنتم ورود قد استبهم علينا قول صاحب الكشف افيضت عليه بحال اللطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة والضمير لما نزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جاوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا نصرياً وخطره في الوجه الثاني تلويحاً فليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثله ما نزلنا على عبدنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل لغة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكيح بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رأيت كشف اليبه واماطة الشبهة والانعام بالجواب أثبت اجزل الاجر والثواب وقد أجاب التفاتاً في حاشيته عن هذا وتعرض لما أجاب به غيره فقال والجواب ان هذا أمر نهيز باعتبار المساق به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاثبات يقتضى وجود المثل ورجوع الجهر الى ان يؤتى منه بشئ ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمجوز عنه هو الاثبات بالسورة الموصوفة ولا يقتضى وجود المثل بل ربما يقتضى انتفاءه حيث تعلق به أمر التجهيز وحاصله ان قولنا اثبت من مثل الحامسة يبييت يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا اثبت بيت من مثل الحامسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بفاتوا فن لا ابتداء قطعاً فلا مبهم بين ولا سبيل الى البعوضة لانه لا معنى لاثبات البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر الماتى به صريحاً وهو السورة واذا كانت من اللابتداء تعين كون الضمير للعبد لانه المبدء اللاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدء الذي يقتضيه من اللابتداء ليس هو الفاعل حتى ينحصر مبدء اللاتيان بالكلام في المتكلم على انك اذا تأملت فالتكلم ليس مبدء اللاتيان بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاثر الذي اعتبره امتداد حقيقة أو توها كالابصرة للخروج والقرآن اللاتيان بسورة منه وهذا يدفع ما يقال ان الاعتبار

للغالب الا بانهما في الشخص فالتسكن اضافة اليه الى الكبد لذلك (قوله ولا خلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد مثلاً يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة) هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيد ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى وأقول الغائل يجوز ضرب غلامه زيد او هو الا خفش ومن تبعه كابن جني لا يلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما أجاز نحو ضرب غلامه زيد الشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كافتقاره للفاعل قال الرضي والاولى نحو يز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا وكان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه (قوله أما على الفاعلية فلما قدمناه) هو قوله فيما سبق لثلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة (قوله وأجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لفاعل) لانه اذا كان مبتدأ كان مقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز و اذا كان فاعلا كان مؤخر بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم (قوله لقولهم في أكفانه درج الميت) لقولهم هو بلام مكسورة في أوله ودرج يقع الدال المهملة وسكون الراء وفي آخره جيم مصدر بمعنى الطي واللف (قوله بسماعه هلك التي أو بجاته) في الشرح في الصحاح المسعاة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام انتهى وأقول الذي رأيته في نسخة الصحاح التي أراجعتها وهي نسخة في مدرسة جال الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهاء بضم الهاء وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشيء يهلك هلاكا وهلاكاً ومهلكاً وتهلكة والاسم الهلك بالضم (قوله واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من غمامه كذلك) هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتداء في نحو في داره قدام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ (قوله والاربع تعين الابتداء في) في نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفصيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد وهذا هو التنبيه الثالث وأشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفصيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفصيل في وكان مرفوع اسم التفصيل اجنبياً مفصلاً على نفسه باعتبار ان نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكمل منه في عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكمل (قوله ومن المشكل قوله تغير الى آخره) هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام (قوله لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت) لا يقال قد ثبت بقول الشاعر (خبير بنو لهب فلانك ملغيا ● مقالة لبي اذ الطير مرت) لانا نقول قد أجيب عنه بان خبير خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمعز لان فعلا يستعمل الواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير مما يجب فيه تعلقهما بخذوف (قوله أحدها أن يعاصفة نحو أو كسب من السماء) في الشرح واعلم ان الطرف عندهم بحسب متعلقه فعمان مستقر وانفوقا مستقر ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف فخرج بقولنا عاماً نحو زيد جالس في الدار وأما قولنا واجب الحذف فلم يذ كر للاحتمار اذا المتعلق العام واجب الحذف دائماً على المختار وانما كر ليان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصاً سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة سمعت فيه أو حاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقراً بفتح القاف والثاني لغواً وما خي قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستتر فيه الى الطرف سمي ذلك الطرف مستقراً لا استقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصاراً لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغواً وما خي كانه ألغى وقال اليماني مستقر لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيهم والظاهر انه أخذ من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفاً مستقراً ويسمى ذلك الطرف مستقراً وكذا كل ظرف عام له مقدراً لان ناصه هو اسنقر مقدراً قبله فقولك كان في الدار زيد أي كان مستقراً في الدار زيد فالطرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمعصول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا ينبغي ان المناسبة التي ذكرتها أولاً وهو الذي سمعته من بعض أسياننا أولى مما ذكره الرضي واليماني أما أولاً فلان الطرف المستقر لا يلزم تقدير عام له باستقراره على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحمل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم يشق له الاسم من اسنقر دون غيره وأما ثانياً فلان الطرف

اللغو أيضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظا مستقر انتهى وأقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار أو ما بعينه وعن الثاني انه مستقر بمعنى انه يتعلق بلفظ الاستقرار أو ما هو بعينه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لتزد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا تنافي على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تنافي على ما ذهب اليه أبو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تنافي عليها فتكون أولى ثم في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميته مستقرا أو لا قلت ان قدورا كب ابتداء بخصوصه هو لغو والحذف جائز وان قدر مستقرا أولا وأريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب وأقول فيه نظر لان كون الظرف مستقرا لغاؤه لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار فاذا أريد مستقرا بمعنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغو ولم يكن حذفه واجبا بل جائزا للدليل قوله وأما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده رأي بصريه ومستقرا حال من مفعولها وعند ظرف استقرار ثم قال ابن عطية هو ما يقدر عند وقوع الظرف حالا فظهر هذا وقال أبو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك (قوله لك العزالي آخره) هان يهون ضده عز يعز والمهون بالضم المهوان والذل وبجراحة الشيء بجاءين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل محذوف وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى وأقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر وسيأتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني (قوله صرح ابن جني بجواز اظهاره) هكذا وقع في نسخة المصنف وينبغي ان يقال اظهار متعلقه (قوله وهو محريب) لانه لم يقل به غيره (قوله وقولهم للعريس بالرفاء والبنين) المعرس من أعرس الرجل بنى باهله أو اتخذ عرسا وهي بالكسر امرأة الرجل والرفاء بكسر الراء والمد لا لتمام والاتفاق وهمزة أصلية قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمانينة فيكون أصله غير الههزة من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب ويريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة والقطاين أعد لهم عذابا أليسا وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجر فقراءة الرفع قراءة ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عمير وقراءة الجر قراءة عبد الله (قوله فيه نظر) أي تردد لا شتمال كل من التقديرين على مناسبة هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف (قوله لقلة ذلك واطراد هذا) الإشارة بذلك الى حذف قراءة بعضهم عاماعلى الذي أحسن وبهذا الى ضجوا الذي في الدار وانما أشار بالقرين السابق على ما أشار اليه بالبعيد ليس مما كلامه فيه وما أشار اليه بالقرين منه (قوله لان الفاء يجوز في نحو رجل يأتيه فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم) الفرق بينهما ان النكرة ما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء في الخبر لمشابهة حيثئذ لجواب الشرط (قوله كل أمر الى آخره) المتوط المعلق من نطت الشيء أنوطه فوط اعلقته ومباعد بكسر العين المهملة اسم فاعل كداني (قوله ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف) يعني ان الفعل اذا وقع خبرا أو حالا أو نعتا يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء يكون وصفا (قوله ولان تعليل المقدراولى) وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد كيفية تقديره باعتبار المعنى (قوله وليس المانعان مع كل متعدي بالحرف ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيد امرت به مع كل متعدي بالحرف وليس المانع المعنوي في نحو زيد اضربت أخاه مع كل سببي وانما لم يفسد ذلك قصدا الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعدي بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي ووجود لا تصنع المصنف مقتض لتصور المانعين معاني بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم عكس تصورهما في المتعدي بالحرف نحو زيد امرت باخيه فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذا مرور باخي زيد ليس مرفورا بزيد وأقول تخصيص امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل هو

هو ممكن فيه أيضا كما في هذه الصورة بعينها (قوله وأما في المثل) هو يفتح الميم والثلاثة إشارة إلى قوله السادس أن يستعمل المتعلق المحذوف في مثل أو شبهه (قوله وأما في الواقي) هي الظرف والجار والمجرور إذا كانا صفة أو حالا أو صفة أو خبرا أو وقتا الاسم الظاهر (قوله وهو كائن أو مستقر) قال التفتازاني عند قوله تعالى فن كان منكم من يضاً وعلى سفر ومما يتنبه له أنه إذا قيل في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو لا بالمقصود إلا مكان الظرف في موضع الظرف فقد ركان أخرى وتنتسلسل التقديرات (قوله وإذا جهلت المعنى فقد الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقة الحال) في التمرح كيف تقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور الجاهولة وهل هذا الاتهامت وأقول لا اتهامت لأن تقدير الوصف إنما هو لوجه لا لزمنه كلها دون غيرها (قوله وقد يفسد تلك الشبهة) هي أن الكون الخاص لا يحذف والذي بين به فسادها (قوله ويطلبه أنامتفقون على جواز حذف الخبر) إلى آخره (قوله ومما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ لا بعد تمام الكلام وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره مشهورا مثل القرية) الإشارة هنا بذلك إلى تقديره ضاهين مع كائن في قوله اللهم إلا أن يقدم مع ذلك إلى كائن وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين أسأل والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا لا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف وأقول في كلام المصنف مضاف محذوف وتقدير كلامه عند موضع تحقق تقديره والبينية بين شيئين لا تحقق إلا عند وجود ثانيهما فالحذف هذا لا يعلم إلا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف (قوله وأما جعل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كازعم أن تخشى فإنه زعم أن الاستثناء منقطع) في الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فإن قلت ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على المذهب الجازي قلت دعيت إليه نكتة سرية أي سيدة النكت حيث أخرج المستثنى مخرج قوله إلا اليعاقبة بعد قوله ليس ما أنيس ليؤمل المعنى إلى قولك أن كان الله بمن في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب يعني أن علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم كما أن معنى ما في البيت أن كانت اليعاقبة أنيساً فيها أنيس قال صاحب التقریب وفي الكلام تعقيد فصل ببيان أمرين أحدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الآية بالبيت أما الأول فتلخيصه أن كان لله فهم ما هو يعلم الغيب ففهم ما من يعلم الغيب أي استحالته كاستحالته وأما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل أن كان اليعاقبة أنيساً فيها أنيس وهذا الغاي يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الأول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وأما الجازي فنصبه على أنه مستثنى منقطع أي مذكور بعد لا غير مخرج فليس فيه أنه من جنس الأول لا حقيقة ولا فرضاً فقد انكشف المقصود والله الحسب تدعين موضع التقدير (قوله فالأول نحو في الدار زيد لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ) قال المصنف في بيان مكان المقدور في الخاتمة التي ذكرها في الباب الخامس وإن قدمنا في نحو في الدار زيد أن متعلق الظرف بقدر مؤخر أعني زيد لأنه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقيد ما لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المفعول اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا (قوله ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخر في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ) في هذا نظروكذا في قوله في الخاتمة اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ ووجه النظر أن العلة في امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلياً في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسم بالفعالية وذلك مع التلطف الامع الحذف والتقدير وجوابه أن المقدور عندهم في حكم المفوظ فما امتنع في الوقوع وان كان علة المنع لا توجد في المقدور

باب الرابع من الكتاب

(قوله أحداهان يكونان معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا) هذا التخييل مبني على ما ذهب إليه الاندلسيون من أن المضاف في رتبة المضاف إليه الالاضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم وأن الاسم الشريف علم وفي مطول التفتازاني وأصله الإله حذف منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علماً على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم أنه اسم لفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصار في فرد فلا يكون علماً لأن مفهوم العلم جزءي تقدس في لأن المراد

بالاله في كلمة الشهادة أما المعبود بالحق فيسأل من استثنائه الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
 الباطلة فيجب أن يكون اله بمعنى المعبود بحق والله عالما للأفراد الموجوده منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود أو موجود
 إلا الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشف أن الله تعالى مختص بالعبودية بالحق لم يخلق على غيره أي بالفرد
 الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم لذاته المخصوص لا بوصف ولا يوصف به
 ولأنه لا بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواء ولأنه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله
 توحيدا امثلا لا اله الا الرحمن فإنه لا يمنع الشراكة والاظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره
 وصار كالعالم مثل الثريا والصعق أجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لانه
 ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيق أو غيره غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه لفظ ولأنه لو دل على مجرد
 ذاته المخصوص لما اختلف ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معني صحيا ولأن معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللفظين
 مشاركا للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى (قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم
 زيد) فائق هذا القول هو الامام نجر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدأ مبدء الكونه منطوقا به ولا بل لكونه مسندا اليه
 ومثبته المعنى وليس الخبر خبر الكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبته المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة
 هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ أو المنطلق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى
 الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسند اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبي
 ومسندا اليه قال بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية اغما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول
 بمعنى الذي فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد (قوله والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف) يعني وان تأخر كزيد في المثال
 المذكور وهو القائم زيد أو كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تأخر كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان القائم معلوم
 عنده هذا المخاطب فان علمها وجه النسبة فالقدم المبتدأ ينبغي أن يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عمومًا ومخصوصًا
 من وجه وطريق تناولهما الاقسام بحيث لا يكون قد اخل انه أراد بالاعرف الاعرف من المعلومين أو من الجهولين والا
 عرف المعلوم مع غير المعلوم وأراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة وفي
 المطول والضايق في التقديم انه اذا كان لشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بأحداهما دون الاخرى
 حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب
 بحسب زعمك ان تم حكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ وأيها كان بحيث يجهل اتصاف الذات
 به وهو كالمطالب أن يحكم بنبوته للذات أو بنفيه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا
 بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه أخوه وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاله ولا يعرفه على التعيين
 وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد وهذا يتضح في قولنا (رأيت أسودا غاب الرماح) ولا يصح رماحها الغاب
 يعني لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط بحوض بحر رنقه ماؤه ان الصواب ماؤه نقه لان
 السامع يعرف له ماء وانما اطلب تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان ولم يعرف اتصاف زيدا بانه المنطلق المهود
 وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان أردت ان تعرفه ذلك قلت المطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول
 من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق (قوله واما سيبويه في جعله المبتدأ) ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عنده
 سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو اسم تفضيل (قوله وحسبنا الله) قال المصنف في أوضح المسالك لحسب
 استمعا لان أحدهما أن يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتا للمنكرة كررت برجل حسبك
 من رجل أي كاف لك من غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان
 حسبك الله والثاني أن يكون بمنزلة لا غير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنك عند قطعها عن
 الاضافة يجدد لها اشراج هذا المعنى وملازمه الوصفية أو الحالية أو الابتدائية أو بناؤها على الضم كرأيت رجلا حسب
 ورأيت زيدا حسب انتهى (قوله وبخه عندي جواز الوجهين احتمالا للدليلين) في الشرح واتجاه الامر من عنده اعمالا

للدليلين المذكورين مناف ما قدمه من التصديق الذي قرره أولا وذلك لان احدهما دليلين هو شبه المرفوعين في المثال المذكور ونحوه عمر قتين تاخر الاختصاص منهما ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بائنة الاخص جريا على مقتضى تحقيقه المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بائنة غير الاختصاص فهاهنا الذي قاله وأقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره لا ما ذكره من توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارع لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان (قوله) وتلخيص قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل الا يعمل في الاستفهام ما قبله) يعني انه لو لم يقدر حاجتك مبتدأ بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ في هذا الكلام لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدأ حينئذ والناسخ لا يدخل الاعلمه ويلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله وذلك مخرج للاستفهام عن ما يستحقه من التصدير لايقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما تقدم ما علمها وهو ممنوع لا نقول ههنا اللازم مبنى على كون حاجتك خبرا عن ما ومعلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ فلو دخل الناسخ لدخل على ما تقدم ما علمها (قوله) وأما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى أى حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستوفيه) قال الرضى ومن الملحقات بكان جاء في ما جاءت حاجتك أى ما كانت حاجتك وما استفهامية وأنت الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت أمك ويرى رفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها وأول من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين جاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على رضى الله عنه انتهى (قوله) بناء على انه من التشبيه المعكوس للجانحة) هو التشبيه الذي جعل فيه الناقص في وجه الشبه مشمها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة آثم من الصباح في الوضوح والضياء (قوله) ما يعرف به الاسم من الخبر (قوله) وان كان يعلمها ويجهل انتساب أحدها الى الآخر) في هذا وفي قوله من قبل في المسألة الاولى فان علمها وجهل النسبة اشارة الى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيد السامع فائدة بجهولة لان ما يستفاده السامع من الكلام فهو انتساب الخبر الى المبتدأ أو كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدها الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعديين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود وانما جى بحسب الذات (قوله) ويستثنى من مختلفي الرتبة) يعني في هذا الباب وفي باب المبتدأة قوله بعد فان الافصح في باب المبتدأ وارد بضو هذا كل اسم اشارة اتصال به الضمير والاعم الضمير استثناء مفرغ من ظرف عام مقدر والتقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل معرفة الاعم الضمير والاشارة في ولا يتأق ذلك الى دخول النيبه على الضمير (قوله) واعلم انهم حكمه والان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تزييله منزلة الضمير فكيف من الاسماء لا يوصف ولم يجهل به بجنابة الضمير وأقول جاز أن يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها بمنزلة الضمير لان عدم المانع ليس جزا من المقتضى ولا شرط في وجوده وفي الشرح ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتهما المعرف بالاصافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بحكم الضمير مما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثلا بمنزلة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت وأقول هذا الحكم لا يقضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان وما بعد هاتين المنزلة الضمير وانما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان مصدرا مسبوكا من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وان أراد المضاف الى ذى الاداة المسبوك من ان وان وما بعدهما الجواب انه لا يلزم من عدم العلم بعدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص ان وان المصدر يتبين هذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة المذكورة ولم يخصه بان وان وأقول تقييده ههنا بان وان اتفاقا لا لا حثرا فلا ينافي ذلك اطلاقه في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضى انهم ما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن وفي حوازم مثله نظرا فتمله انتهى وأقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان

امتناع الوصف أعظم من مرتبة الضمير كذا ذكره الشارح أولا (قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم
والنكرة الخبر) في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ
قالا حسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبدا لله رجلا صالحا لو انك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبدا لله وان لم يكن
لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة وأقول هو اد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله في
آخر هذا الكلام واعتذر له أي الزاج بان النكرة قد تخصصت بلهم (قوله ولا يعكس الا في الضرورة) يعني ولا يجوز
جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على
الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبيرها وتطرط في ذلك ان لا تكون النكرة منجضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا
ويجوز كان قرشي زيدا (قوله ولا يك موقع منك الوداع) هذا مجزيت للقطا في صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وبعده
قفي داري اسيرك ان قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا وضباعا من خم ضباعة اسم امرأة والوداع اسم للنوديع والمدارة الملاينة
والمداحة وأسيرك محبتك الذي أسرته محبتك وقيل اسيرك لا بأسا هاز فرا بن الحارث كان قد أسر القطا في ثم من عليه
واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي ابيات المقصود ان يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب
موقوف لانه مصدر أي قفي انت ولا تقفي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بك قبل العمل وقيل
منصوب تقفي أي قفي الوداع ولا تهلبه ولا يك موقع منك وداعا خذف هذا الدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل
منصوب بفعل مضمرا أي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناسبه اما قفي أو يك موقف وفي المطول والقلب ضربان
أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع
المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقع منك الوداع أي لا يك موقع الوداع
موقف منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو مرضت الناقة على
البحر (قوله يكون من اجتماعا على وماء) هذا مجزيت لحسان صدره كان سببته من بيت رأس وقد ذكره المصنف في القاعدة
العاشرة في الباب الثامن (قوله فردوه لما ذكرنا) يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين تجعل المعرفة الاسم والنكرة
الخبر **في ما يعرف به الفاعل من المفعول** (قوله اسماء ناقصا) أراد به الاسم الموصول (قوله اسماء ناقصا في العقل وعدمه)
أي في كون معناه من يعقل أو مما لا يعقل (قوله ويجوز النصب) ينبغي ان يقول ويجب النصب أي نصب زيد في اوجب
زيد ما كره عمرو لان اعراب زيد في هذا المثال ما دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب (قوله فان أوقعت ما على
أنواع من يعقل) هذا عطف على ان أوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عائدة على فاعل فلا يجوز وهو اوجب زيد ما كره
عمرو (قوله وان كان الاسم الناقص من أو الذي) يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع زيد ونصبه كما جاز في ما ان
أوقعت ما على أنواع من يعقل لان ما حبيث ذو من والذي ان يعقل وهو يصح ان يكون مجببا ومجببا بخلاف من لا يعقل فانه
يكون مجببا لا مجببا (قوله ويمتنع العكس) وهو رفع زيد في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت
الثوب الى الخروج وكره من الخروج) في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه
لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصصر
على ذلك **في قوله ما افرق فيه عطف البيان والبدل** قال الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيدي به فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل
المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قبل عن مررت أو ظن انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله
وانك انتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بجلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المير فيكون المقصود به الاول والجواب اننا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود به الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان
الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا نحصل لولم يذكرها صونا لكلام الفصحاء
من اللغو ولا سيما كارهه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر
واستماله

واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول في بدل السكل ان الفائدة في ذكرها معا
أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو يزيد وجعل صالح أو كون أولهما متصفا بصفة
والثاني اشهر ونحو العالم يزيد ويرجل صالح يزيد وقد يكون الثاني لجمرد التفسير بعد الاجام مع انه ليس في الاول فائدة ليست
في الثاني وذلك لان الاجام أولاً ثم التفسير ثانياً واقعا وتأثيرا وليس للثانيان بالتفسير أو لا نحو يرجل زيدا فان الفائدة الحاصلة
من يرجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ما ذكرناه ولا يجوز العكس نحو يزيد يرجل اذا فائدة في الاجام بعد
التفسير ثم يسمي بعطف اليان من جملة بدل السكل ما يكون الثاني موضعاً للدول والاغلب أن يكون البديل جامدا بحيث
لو حذفت الاول لا اسنقل الثاني ولم يتحقق الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا فقدر الموصوف بخلاف الصفة فانك
لو حذفت الاول في جاء في زيد العالم لا احتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بدله من موصوف بخلاف التأكيده فانه
وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبديل معنى في
المتبوع كما فهم ذلك في تأكيده جاز اعتباره مستقلا لفظاً أي صالحا لالان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز
ان يعتبر غير مستقل آخر فالاول نحو يازيد اخا نازيد مبيت والثاني يا غلام بشرو بشرا معرب بالوجهين ويا اخا نازيدا
بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشرا بالجور وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يازيد وعمر وبشر في البديل
يا زيدا والحارث للعلامة المذكورة بعينها واغلام يجوز يازيد وعمر وبالتنوين كاجاز يا غلام بشرو بشرا في البديل
لان العاطف يحرف النداء والمعطوف صالح لما شرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال والتفسير بعد
الاجام لمافية من التأثير في التفسير وذلك ان المتكلم تحقق بالثاني بعد التجوز والمساخبة بالاول تقول آكأت الرغيف ثلثة
فتعصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثة وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه بحث أن يكون بحث يجوز ان
يطلق ويراد الثاني نحو اعجنني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجنني زيد اذا أعجنك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الا تخران البديل في حكم تكرير العامل
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر اقبأى شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف
بيان مع التسام في البديل وفرقوا ايضا بين ما بعد م وجوب توافق البديل والمبدل منه تعريفات وتكثيرا بخلاف عطف البيان
الجواب تجوز الخالف في المسمى عطف بيان ايضا انتهى (قوله وأما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله أن يكون بينا للهاء
ومن قوله تعالى الا ما أمرتني به مقدمي رده) يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة (قوله ونحو قل
ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب) فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في يقذف (قوله فلا تله ان ينام البائس)
هذا يعجز بيت صدره قد أصبح بقرى كوانسا وقد فرئ بقاين على وزن فعلى موضع والكوانس جمع كانس وهو النطري
يدخل في كناسه وموضعه في الشعر يكن فيه ويسترو البائس صفة للضمير المصوب بتسليم وهو اسم فاعل من بشس الرجل
يبأس بؤسا وبؤسا اشتدت حاجته فهو بئس (قوله فعلى هذا لا يمنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي) الاشارة
الاولى راجعة الى ما ذكر من الزمخشري اخر او الثانية الى ما ذكر من الكسائي أي فعلى ما قال الزمخشري من ان عطف البيان
في الآية للدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للدح أو الذم أو الترحم بناء على قول الكسائي ان الضمير
ينعت كذلك (قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره) فان اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه (قوله وانما
أمتنع الزمخشري من نحو يزكون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توها منه ان ذلك يحل بعائد الموصول وقدم مضى رده) بمعنى
في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومضى ايضا الكلام فيسه وفي الشرح فان قلت في كلام المصنف
اهمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوهم او قد وصف بقوله منه قامت لانسلم انه معمول للتوهم بل
لا ظرف المستقر والجار محذوف أي توهم اصد منه بان ذلك أوفى ان ذلك ولا اشكال (قوله وأما قول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف على آيات بينات فهو) سيجيب المصنف عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد
يكون عبر عن البديل بعطف البيان لتأخيمها وفيما نقلناه عن الرضي من تجوز الخالف في عطف البيان بالنعريف والتكثير
جواب عنه أيضا (قوله نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فان جملة ان ربك

لقدوة مقرة بدل من ما قد قيل (قوله نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الأبر منكم) فان جملة هل هذا الأبر منكم
 مثلكم بدل من النجوى (قوله لقد اذهلتني أم عمرو والي آخره) في الشرح لا ينبغي ان بعد هذا ما هو بصده لان جملة البدل
 هنا راسم القضاة فهي بمنزلة المفرد أى لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم أو مافى
 تأويله وأطاق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق
 انتهى وأقول قد سبق غير مرة ان الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد أم لا (قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا
 من لا يسألكم أجرا ونحو أممكم بما تعملون أممكم بآباءهم وبنين وقوله أقول له ارحل لا تقين عندنا) في الشرح صرح هذا بان
 الجملة الثانية تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذوا عراب اما لفظي أو محلي ولا
 اعراب هنا فلهذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقين بدلا من قوله ارحل مع ان
 المنقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشي من أجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في ان الجملة السابقة من الجمل التي لا محل لها
 من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق في أواخر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور
 وقوع البيان والبدل جملة انتهى وأقول أراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من
 الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولان سلم ان المقول في البيت هو المجموع ولم يجعله أحدا لذلك والذي سبق في الجملة
 السابعة انما هو الزام من الشارح للمصنف مما قاله في آخر الجملة السادسة في نحو قل زيدا عبد الله مقيم وعمرو منطلق
 من ان الجملة الاولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملة الثانية معاني موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم
 حكلاهما في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قاله هنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على قول غير الجمهور
 (قوله زيدا وبني شيان الى آخره) في الصحاح وتفسير رويدها وتفسير رويدها لان الكاف انما يدخله اذا كان بمعنى
 افعل دون غيره وانما حركت الدال من رويدها لانقاء الساكنين ونصب نصب المصادر وهو مصغر ما مور به لان تصغير
 الترخيم من الارواد وهو مصدر ارود ورويه أربعة أوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم ضرور ويدهمرا أى ارود
 عمر اعني أمهله والصفة نحو سار واسيرار ويدا والحال نحو سار القوم ويدا ما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو
 رويدهم وبالأضامة كقوله تعالى فضرب الرقاب وبني شيان منادى محذوف الاداة وبعض وعيدكم مفعول محذوف أى
 كفوا بعض وعيدكم وسفوات بالمهمل والماء والتعريب اسم ماء على امثال من البهرة والحياد جمع جواد وهو الفرس الجيد
 ويجوز ان يراد بالحياد هنا الفرسان والوخى بفتح الواو والغين المجهمة الحرب والمأزق يسكون المضمرة وكسر الزاى المضيق
 والمتداني المقارب والحد ثان فوائب الدهر ومصابه (قوله ولهذا منع سيبويه في المسكين وبك المسكين دون به المسكين) اما
 منع في المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فبهم السكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في
 الفائدة لان مدلول البدل مدلول المبدل منه في بدل السكل والمبدل منه في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل
 لكون ضمير المخاطب والمتكلم أعرف المعارف وأما عدم منع به المسكين فلا في ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فيبين بالبدل ان
 الضمير على اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد (قوله وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قولك يارب زيد
 اليعملات وباتيم تيم عدى) أراد بالوجهين البيان والبدل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم يرد يارب زيد اليعملات
 البيت الذي هو مطلع ولا باتيم تيم عدى البيت الذي هذا مطلع فان الاول مطلع بيت هو يارب زيد اليعملات الذيل *
 قفاول الليل عليك فانزل والثاني مطلع بيت هو باتيم تيم عدى لا أبالك * لا ينبغي في نسوة عمرو اليعملات جمع يعملة
 يفتح الميم وهي النافذة المطبوعة على العمل والذيل جمع ذابله من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا أو من ذبل الفرس ضمير وانفايد
 بقوله اذا ضمنت المنادى فبهم لانه اذا فتح المنادى فبهم مافهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني
 مقسم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى
 الآخر ومن الضميرين من جعل الاسمين عند فتح الاول من كين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كروا اسم مضاف في النداء
 نحو باتيم تيم عدى تيم نصب الثاني وجاز في الاول الضم والفتح اما وجه الفتح فقد ذكرناه وأما وجه الضم فلانه منادى مفرد
 معرفة ونصب الثاني حيث دلالة منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل على المحل أو منصوب بالضمارة أعني
 (قوله)

(قوله لغائل يا نصر نصر نصر) هذا مجزئيت صدره اني واسطار سطر سطرًا وقد تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله وخوجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيها أو في الاول فقط) فالتاني اما مصدر دعاني الاشارة بهؤلاء الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه وأراد بالاول الاول من الثاني والثالث وبالثاني الثاني منهما (قوله وقيل لو قدر أحدهما توكيد الضم بغير تنوين كالقوكد) هكذا وقع بخط المصنف وهو غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل لو قدر اثنان توكيد الضم بغير تنوين الطاهران يقال لضم بغير ألف له وود الله ميراني قوله أحدهما ولو حذف قوله كالمؤ كذا لاستقام الاثنيان بضمير الاثنين وأقول فيه نظر لانه انما يستقيم لو كان ضمير ضم اللاحد والمؤ كد وليس هو كذلك (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كز بالرفع أو كز بالانصب بخلاف يا سعيد كز بالضم فانه بالعكس وفي نحو أنا الصارب الرجل زيد وفي نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء الرجال وفي نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمر وجاءك وفي نحو جاءني كذا أخوك زيد وعمر) يعني انه امتنع البدل وتعين البيان في هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال التابع فيها محل المتبوع أما نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوى احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرربا لان المأدب لا يكون مقرربا به أو أما نحو يا سعيد كز برفع كز أو نصبه فلانه لو نوى احلال كز محل سعيد لم يكن كز مفعولا ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كز بضم كز فانه يصح بدلا لا عطف بيان لان ضم كز دليل على انه في نية احلاله محل سعيد وأما نحو أنا الصارب الرجل زيد فلان زيد الوفوي احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى ما ليس بمعرف بها وأما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء فانه لو نوى احلال الرجال محل النساء لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف اليه يشترط ان يكون منهم وأما نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام فلان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع وأما نحو أي الرجلين زيد وعمر وفلان لو نوى احلال زيد من ما عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن يعني أي أجرا زيد أحسن أو عطف على أي مثلهما نحو أي واياك فارس الأحزاب * وأما نحو جاءني كذا أخوك زيد وعمر وفلان لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل أخوك لزم اضافة كذا الى ما يدل على اثنين بكلمة واحدة وهي اغنا تضاف الى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة وأما قوله كذا أخوك وخليلي واجدي عضدا * في المائيات والمسام المائيات فمن نوادر الضرورات (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمر وأخوها ونحو مررت برجل قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه) يعني ولاجل ان البيان في التقدير ليس من جملة أخرى والبدل في التقدير من جملة أخرى تعين البيان في هذه الصور وامتنع البدل فيها أما نحو هند قام عمر وأخوها فلانه لو قدر أخوها من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا أعني قام عمر ومن رابط يربطها بالمتبدا وأما نحو مررت برجل قام عمر وأخوه فلانه لو قدر وأخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة أعني قام عمر ومن رابط يربطها بالوصف وأما نحو زيد ضربت عمرا أخاه فلانه لو قدر أخاه من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال * (قوله ما اختلف فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) لم يدر كرام المصنف ما اجتمع عليه كذا كرفي الحال والتمييز وقد ذكر ابن أم قاسم انه ثلاثة أو أربعة ان كل واحد منهما ما يدل على حدث وصاحبه الثاني انه يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع (قوله وهي لا تصاغ لا من القاصر كحسن وجليل) وذلك لانها تلزم فاعلا ولا تنعدي الى المفعول فان قيل قد صبغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحن ورقيم فانهم ما موصوفان من رحم وهو متعد أعجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر مع ان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من القاصر (قوله وهي لا تكون الا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمان الحاضر) في الشرح هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيراني قال في الصفة المشبهة انها أبد الماضي وقال ابن السراج انما الأعمال والبه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال أبو حيان جمع بعض أصحابنا بلين هذين القوابين قال لا يريد السيراني بكونها للماضي أن الصفة انقطعت وانما يريد انما ثبتت قبل الاخبار ودأمت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار ولا فرق حينئذ بين القوابين (قوله وغير مجازية) في التوضيح وهو الغالب في الميمنية من الثلاثي (قوله وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجازية مردود بانها تقوم على ان منها قوله من صديقي وأخوتي ثقة * أو عدو

شاحط داراً) قال الزمخشري في مفصله الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة في انها تذكر
 وثبتت وتثني وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد بانهم متفقون على ان شاحط في هذا البيت وهو بشين
 مجة وحاء وطاء مهملة ير معني بعيد صفة مشبهة بحار المضارع (قوله ولا يكون معمولها الا سببياً تقول زيد حسن وجهه
 أو الوجه) قال المصنف في أوضح المسالك أي منه وقبل ال فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن الماطم ان جواز تخويز يبدل
 فرح مبطل اعموم قولهم ان معمول لا يكون الا سبباً ما مؤخر امر دود لان المراد بالمعول ما عملها فيه بحق الشبه وانما عملها
 في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك (قوله فاما الحديث ان امرأة كانت تهرق الدماء
 فالدماء تميز على زيادة ال) تهرق مضارع هراق وأصله أراق قلت همزة هاء ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهـ من
 لا تتفاعل الحذف وهي اجتماع همزتين اذا كان حرف المضارعة همزة وينبغي ان يعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه
 بل ذكره استطراد الشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهرق في الحديث نصب ما لم يند به المبنى منه للفاعل وهو المفعول الثاني
 مع ان المبنى للمفعول فرع عن المبنى للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه أو ذكره في السؤال ورد
 على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت تطيره وهو هذا الحديث فان تهرق فعل قاصر عن
 المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول وأسند الى ذى السببي ونصب سببياً فسقط ما وجد مكنو بالخط ابن السبكي وهو هذا عجب
 فان تهرق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان أراد ان تهرق الدماء فاعل وان مهرقة صفة مشبهة
 وقد خالفه في العمل لان تهرق عمل النصب فتقول وكذلك مهرقة سواء انتهى قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون
 الدماء منصوباً بفعل مقدراً ترى تريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست ال
 زائدة ويجوز ان يكون منصوباً على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي
 في أراق فندمها الى مفعول آخر كان المعنى جعلها غير هاء مبرقة الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهرق كما
 قبل تهرق دمهما لجعل الفعل اولاً لها ثم ابدل منه كما تقول أعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير لانه انتهى وفي الشرح
 تخريجه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النصارى ياباه اذا نصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال
 وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى (قوله لان شرط ذلك تحرك الياء) لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك
 بل شرط كون الياء لا ما قبله المصنف وهذه ليست لا ما وعنده شرط ذلك ان تكون لا ما كان أحسن (قوله وأما العطف على
 محل المفوض فمتنع عندهم شرط وجود المحرز كما سيأتي) يعني في هذا الباب عند ذكر أقسام العطف والمحرز عيم مضمومة فخاء
 مهمة ساكنة فراعزاي هو الطالب لذلك المحل كذا أسره المصنف فيما سيأتي (قوله لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها
 لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل يخفض الوجه ونصب
 الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة في الكلام لف ونشر مرتب
 (قوله الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واصافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقائل أبيه ويقبح مررت
 بحسن وجهه) في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قاتل أبيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن
 وجهه ليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وبعبارة المصنف توهم تقييدها بذلك (قوله التاسع انه يفصل مرفوعة
 ومنصوبة) يفصل بضم اوله وفتح ثالثة معنى للمفعول (قوله قاله الزجاج ومناخر والمغاربة) مستخدم في ذلك عدم السماع من
 العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سبباً أشبه الضمير لكونه راجعاً الى منقدم والضمير لا ينعى فكذا ما أشبهه
 (قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى) في الشرح خرجهم على أن اليمنى خبر بليته محذوف
 لاصفة لعينه كأنه لما قيل أعور عينه قبل أي عينه قبل اليمنى وأقول وخرجه أيضاً بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف
 وهو أعنى (قوله فظلي طهارة اللحم الى آخره) الطهارة جمع طه وهو الطباخ وفي بعض شروح المعاني الطهارة الطهارة وهو
 يشتمل طاج اللحم وشبهه والصيف اللحم المصفوف على الحارة لئليضع والقدير اللحم المطبوخ في القدور والمعنى ان الصيد
 كثر حتى طبخوا واشتوا (قوله وخرج على ان الاصل أو طابخ قد يرمح حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه) في الشرح
 لا حاجة بنا الى التصريح على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة

وأقول قال المصنف في التوضيح فإن كان المحذوف المضاف فالغالب أن يخففه في أعرابه وقد ينفي على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بعينه كقوله أكل امرئ تحسب من امرأ * ونار توقد بالليل نارا أي وتل نار ومن غير الغالب والله يريد ألا تحذف أي على ألا تحذف انتهى ولا ينبغي أن خلفه المضاف إليه المضاف في أعرابه هي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه إذا وقع في أعرابه كما في بعض فيه ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله يريد ألا تحذف بانخفاض ليس على ما ينبغي والأولى أن يقول أكل امرئ تحسب من امرأ ونار الان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بعينه إذا لم يمتنع المضاف على ما سيذكر المصنف في العطف عن البعداديين أن جرحه بالاعطف على محل صفيح * ما انتفى فيه الحال والتمييز وما اجتمع به * (قوله والتمييز لا يكون إلا اسماً) يعني غير طرف ليكون قسيماً للمجملة والظرف (قوله والثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها) لقائل أن يقول إن التمييز يضافه يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيداً لنفسا (قوله * إنما الميت من يعيش كثيراً * إلى آخره) قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح ميت * إنما الميت ميت الأحياء وفي الصحاح الكناية بسوء الحال والآنكسار من الحزن وقد كتب الرجل يكاتب كاتبة كاتبة مشددة رآفة ورأفة ونشأة ونشأة فهو كتيب وامرأة كتيبة وكاتباء أيضاً ورجل كسف البال أي سبيء الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس وفي الشرح والرخاء بالفتح والمدمسة الحال وأقول هذا التفسير يقتضي أنه بالخفاء المجهمة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالميم (قوله والثالث أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات) في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تسككهم صادقاً ومات مسلماً وعاش كافراً أو أرادوا الصفة فالتعبير بها أو وضع لفظه ودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمر وجالس قلت هاهنا مني جاء مقارنا لظهور الشمس وجالس عمرو فحسب التأويل لا يخرج أن لانها حينئذ مبينان للصفة انتهى ما في الشرح وأقول سيد كرام المصنف في آخر الكلام على الحال اختلاف الناس في تأويل الحال الواقعة جلة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافيته ابن الحاجب أعلم أنك إذا قلت أبيتك وزيد قائم فإن الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان لأثرمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول وقد اشتهرت العبارة عن المزموم بالألزام فكأنه بيان ذاتهما (قوله على إذا ما زرت أباي إلى آخره) الرجلان المائي وانتصب رجلان وحائياً على الحال من فاعل المصدر إذا التقدير زيارتي بيت الله أو من الضمير المجزوء بعلي ويجوز أن يكون حائياً حالاً من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف حرف هذا البيت أعجمي فقرأه أرجلاني مكان رجلان وأعربه فاعلاً بزيارة وحائياً حالاً منهم ما على حد قوله به العيان تنزل وذكر على حد قوله ولا أرض أبقل أبقالها فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت أرجلاني البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وإن هذه الواقعة كانت في الشام (قوله لأن الحق قول الأعمى وابن مالك) قال صاحب البحر وذهب الأعمى وغيره إلى أن الرحمن بدل وزعم أنه علم وإن كان مشتقاً من الرحمة ولكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الرحيم بل هو مثل الدرر وإن كان مشتقاً من در صيغ للعلمية فجاء على بناء لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال أبو زيد السهمي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لأن الاسم الأول لا يقتضي تبيين لانه أعرف بالأعلام كلها وأبيها لا ترى أنهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما لله فهو وصف يراد به التسماء وإن كان يجري مجرى الأعلام (قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجرد من آل) في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فإن المشتقات الكائنة باليجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها أن الرحمن لم يستعمل الإله تعالى فلا تحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس أن الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو لاله الإله هو الرحمن الرحيم نعتين لمحو وفيه دليل على أن الكسائي لا يرى الرحمن علماً وأقول انما استدلل المصنف بأن لفظ الرحمن لم يستعمل في وقت من الأوقات صفة ولا مجرد من آل ولا يجوز استعماله كذلك حتى يقال إن ذلك يجوز في نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وأما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فأنما يمنع الغلبة الحقيقية لا التقديرية والقائل بأنه علم يدهي أنه علم بالغلبة التقديرية (قوله وإن السؤال الذي سألته الرخصمري وغيره) قال صاحب البحر قيل دلالة ما واحدة نحو ندما ن ونديم وقيل معناه ما يختلف فالرحمن أكثر مبالغة وكان القياس الترتيبي لكن أورد في الرحمن الذي تناول جلالاً للنعمة وأصولها بالرحيم لكون كالتنسية والرديف ليقاوم ما في منها ولطف واختاره

النجاشي وقيل الرحيم أكثره باللغة والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فبالغة
فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بحال الرحمة ولذلك لا يتعدى
فعلان ويتعدى فعيل تقول زيد رحيم المساكين كما تعدى فاعلا قالوا زيد حفيظ علمك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن
رأى أنهم اجتمعوا واحد ولم يذهب إلى توكيد أحدهما بالآخر احتاج أن يخص كل واحد بشئ وإن كان أصل الموضوع عنده واحدا
ليخرج بذلك عن التأكيد فقال مجاهد رحيم الدنيا ورحيم القرطبي رحيم الدنيا ورحيم الآخرة وقال نعلب
الرحن أمده والرحم الطف وقيل الرحن المنعم بما لا يتبعه ورحنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتبعه ومن العباد (قوله مع
أن عادتهم تقدم غير الأبلغ) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض آخر تقدم الأبلغ وهو ليس بصواب (قوله
كقولهم عالم تحرير) هو بكسر النون العالم المتقن من نحر العالم أتقنه (قوله غير تجه) هذا خبر أن السؤال وانما كان غير تجه
لأنه مبنى على أن الرحن صفة (قوله نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي
أعراب أبي البقاء خاشعا هو حال وفي العامل فيه وجهار أحد هما يدعو أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف
وأبصارهم مرفوع بمجسمه أو جازان يعمل الجمع لأنه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يؤنث لأن تأنث الفاعل تأنيث
الجمع وأيسر بحقيق ويجوز أن ينتصب خاشعا يدعو على أنه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الأبصار وكانهم حال
من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لأن الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من
يخرجون أو من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في مهطعين (قوله نجوت وهذا تحمليين طليق) هذا مجزئ بيت صدره
عديس ما لعباد عليك أمانة وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال أبو
مفرغ عدس ما لعباد عليك أمانة ونجوت وهذا تحمليين طليق وربما سموا البغل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر
هيا عباد بن زياد بن أبي سفيان وصكتب هجوه على الحيطان فلما ظفريه ألزمه هجوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال صبحه
فكأما أيسه معاوية فوجهه بريدا فخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنشرت فقال عدس ما لعباد البيت وما قاله المصنف من
أن تحمليين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن ذا موصول وتحملين صلاته والعائد محذوف أي والذي تحمليينه
طليق ويستدلون به على أن اسم الإشارة يكون عام موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية أو لم يكن (قوله رددت بعث السيد
إلى آخره) قبل هذا البيت واردة كأنها عصب القطا * تثير عجاجا بالسنا بك أصعبا والعصب بهملتين مضرومة مفتوحة
جمع عصبة وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة إلى أربعين كالعصاة والجماع الغبار والدخان ورعاع الناس
وهو هنا الغبار والسنا بك به فتح المهملة جمع سنبك بضمها وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس والصعب والصعبة
والصهوية حرة أو شقرة في الشعر والأصعب بعير أيسر يشده يد البياض والسيد بكسر المهملة الدثب وفي الصحاح وفرس
نهدي بفتح النون أي جسم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام أي مشرف مشرطويل القوائم وفرس كمش وكيش صغير
الجردان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره والمراد بالسنا في البيت العرق وتحلب سال (قوله إذا المرء ينال آخره) أترى
الرجل كثر ماله ولم يكن بالبناء للفعول أي لم يتم (قوله فسمه ولان عطفاه والمرء مرفوعان محذوف يفسره المذكور) فيه نظر لأن
ابن مالك عنده أنهم ما مبتدأ أن فانه قال في التسهيل في إذا ودين في ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا لا خفض فكان
على المصنف أن لا يقول فسمه ويقول فلا يصح أن لا استدلال لاحتمال أن عطفاه والمرء مرفوعان محذوف إلى آخره (قوله
وما أروعيت وشيأ رأسي اشتعل) هذا مجزئ بيت صدره * ضيعت خزي في أبمادى الاملا * (قوله فضرورتان)
في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين السابقين أي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوف يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيئا
وأبي اشتعل وأنطيم نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وأما في الأول فليس المعنى فيه على العطف
بل المراد فيه الحالية أي وما أروعيت في حال اشتعال رأسي شيئا وإذا كان كذلك قالوا الحالية ورأسي مبتدأ واشتعل خبره
ولا يصح في مثل ز يد قام تقدير زيد فاعلا محذوف يفسره المذكور بعده فإذا تعين أن يكون تقديم التمييز في هذا البيت
ضروره تأل المصنف قلت أما أن المعنى على الحالية فسلم ولا يمكن ذلك لا يمنع من جعل رأسي فاعلا محذوف يفسره المذكور
وما أوردته من أن نحو ز يد قام يتعين أن يكون جملة اسمية ولا يجوز أن يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكره من هذا
مذهب

[illegible]

انتهى وفي الجرم صدق حال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل اليه معهم وهو التوراة أو التوراة والانجيل
 لانهم انزلوا على بني اسرائيل ولا هاتين بحال القرآن وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدق بها وفي
 اعراب أبي البقاء مصدق حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدق صاحب الحال
 الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير بدل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب
 تحمل اسم الفاعل له عندهم فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضرب باز يد افعي فحمل الضمير عند قوم انتهى وقال بدر
 الدين ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال المؤكدة مضمون جملة مصدر بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه ان
 كان المبتدأ غير انان كان انما فالنقد راق أو أعراف أو أعرافني وقال الزجاج العامل هو الخبر المأوله بمعنى وقال ابن خروف
 العامل هو المبتدأ التضمنه معنى تنبيه وكلا القويين ضعيف لا سئل من الاول الجواز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وانما تمتنع
 فالعامل اذا ضمير كاذكرنا وهو لازم الاضمار ان تنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كالأمر اضماعا عامل الحال في غير
 ذلك (قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا هو منه لار الكتاب قديم) الجواب عن
 هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالة على تجدده تجديد لقيام
 الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدد هو الكلام النفسي القائم بذاته
 تعالى لا العبارة الدالة عليه والمنصف بالنزول هو الثاني لا الاول (قوله ونقع الملازمة) هو بكسر الزاي (قوله ومنه قائما
 بالقسط اذا عرّب حالا) قيد بذلك احتراز عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا المبنى معها على الفتح واطلق
 الحال ليشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير المرفوع وفي الكشف فان قلت ليس من حق المنتصب على المدح ان
 يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انما عشر الانبياء لا نورث انابني ثم شئ لا ندعي لآب قلت قد جاء نكرة كاجاء معرفة وأنشد
 سيبويه فيما جاء منه نكرة قول الهذلي وبأوى الى نسوة عطل وشعثنا مر اضيع مثل السعالي ثم في الكشف فان قلت هل
 يجوز ان يكون صفة للنفي كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقرا انما هم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف
 قال النفاذ اني بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كلمة طوف في ناله وبقي بيان جهة تأخير عن المعطوفين وكانها الدلالة
 على علوية ما قرب منزلة ما تم بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبقي بيان جواز ذلك فيما اذا كان
 المنتصب عنه معرفة كما في الآية والبيت ليس كذلك والقياس المانع لانه بمنزلة لوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر
 والبدل أعني الا هو عمالا كلام فيه لانه ليس باجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه أعني المعطوفين بانه من
 اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال لا غرض تمنع بذلك مثل ما ذكرنا
 من قرب المنزلة وبقي بيان اتساع هذا الاتباع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة أعني ما هو في
 صلة ان المفتوحة ولو ثبت ولا خفاء في انه بعيد غاية البعد كان الانسب ان يقول نعم مكان قوله لا يبعد واما الاستبعاد
 من جهة ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود ولا يتم التوحيد بل ربما يوجبهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع
 النفي الى القيد اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط فدفوع بان هذا لوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم
 بالقسط بالضرورة فنفية نفيه لكن تتوجه المطالبة بغائده هذا الوصف ولا وجه للدخول في مقام النفي والجواب انها التعديل
 بهذا التوحيد وانسحاب الشهادة على الامرين (قوله وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها) في
 الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذال الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام
 بالقسط منها واول مند المصنف ان المراد من كون معنى الحال مستفاد مما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع
 فهو ولي مدبر او ما نحن فيه ليس كذلك لكن في الكشف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقا فان قلت لم
 جاز افراده بنصب الخاين دون المعطوفين عليه ولو قلت جاء في زيد وعمر وراكبا لم يجز فانما جاز هذا لعدم الالباس كاجاز
 في قوله وهبنا له حصو وبعوب نائلة انتصب نائلة عن بعوب ولو قلت جاء في زيد وهند راكبا جاز لتسميه بالذكورة أو على
 المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهو ليهيخ ان ينتصب حالا عن هو في لاله الا هو قلت نعم لان حال مؤكدة
 والحال المؤكدة لا يستدعي ان تكون في الجملة التي هي زيادة في فاعلها عامل بها كقولك ناعبد الله جباعا وكذلك لو قلت

لا رجل الا بعد الله سبحانه وهو الوجه من انتصابه من فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى (قوله) ومنه ادخلوها خالدين
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محققين رؤسكم ومقصرين ومحكمة وهي الماضية نحو جازيد أمس راكباً) هكذا وقع
في بعض النسخ ادخلوها يدون فاء ووقع في بعض ادخلوها بالفاء وفي الشرح اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين
فواضح ضرورة ان الدخول غير مقارن للدخول واما آمنين في الآية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة أي لتدخلن
في حال آمنين المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة نعم التخليق والتقصير بعد الدخول لا معناه فالحال بالنسبة اليهما
مقدرة وأقول ليس في كلام المصنف ما يدل على ان آمنين حال مقدرة وتغيبه بالآية للهال المقدرة بصدق باعتبار محققين
ومقصرين ثم في الشرح واما المثال فأى داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكمة مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكباً
اريد بزمه الماضي المقارن لزم عامله وأقول الداعي الى ذلك ايضاح المسئلة بذكر حرف من جزئياتها وبكفي في المثال لحكم
امكانه فيه وصحته له على ان ظاهر كلام المصنف ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكامل والمقدرة معناها مستقبل
عنه والمحكمة معناها ماض عنه وعلى هذا لا اشكال في كون آمنين حالاً مقدرة ولا في كون راكباً من جازيد أمس راكباً
حالا محكمة ثم الحال التي سماها المصنف متارنة سماها ابن أم قاسم مستحبة فانه قال الحال المستحبة نحو هو ذان يد راكباً
والمحكمة نحو رأيت زيداً أمس صاحباً والمقدرة نحو مرت رجل معه صقر صائداً غداً (قوله) ومثل ابن ماث وولده بذلك
الامثلة للو كدة اعاملها وهو سهو) الاشارة بذلك الامثلة الى ولي مديرا وجاء القوم طرأولاً من من في الارض كلهم جميعاً
ووجه السهو ان المثالين الآخرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبه (قوله) وتداغدى والطير في وكناتها) هذا
صدر بيت من معلقة امرئ القيس بجزءه بضمير قيد الا وابد هيكل * واعتدى اذهب غدوة والو كنان هذا بضم الواو والكاف
أو بفتح الكاف لا يسكونه الاجل الوزن جمع وكمة قال أبوهمر والو كنة والاكفة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات
ووكنات ووكن والو كى بفتح الواو وسكون الكاف عش الطائر في جبل أو جدار والو كى مثله الاصمعي الوكن مأوى الطير في
غير عش والو كى بالراء كما كان في عش المجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل المجرد القهر الشعر وفي الصحاح ويقال
لا فرس الجواد قد لا وابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته وأنشد عجز الميت والمهمل المرسل الطويل الضم قال الهجاء
وهي طرف هيكل (قوله) ويجوز أن يقدر وبحرها أي ببحر الارض) قال النبي يريديه ان عود الصمير الى الارض بمثابة عوده
الى ذى الحال في الآية وهو ما في الارض (قوله) اعراب أسماء الشرط والاسنغهام ونحوها بفتح نونها كمن الخبرية (قوله) وادا
وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط بأسرها لا الفعل وحده وعلى
القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وأقول كثيراً ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمير كما يطلق
حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فن الاول قول ابن الحاجب كما في كتابه في باب المبتدأ أو كان الخبر فعلة نحو جازيد قام والخبر
انما هو الفعل مع المضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن ماث في ألفيته وأخبر وانظر أو بصرف جر والخبر انما هو مجموع
الجار والمجرور بل ما يتعلق به من فعل أو شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يتأتى في مثل قولك من يقوم فاني أكرمه أن تكون جملة
الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفاء جواباً بالشرط جازم كما قرره المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر للمبتدأ عند
هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقوم أكرمه فجعله أكرمه لا محل لها من حيث هي جواب الشرط جازم
لم تقترب بالفاء والمحل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر للمبتدأ على هذا القول وحينئذ يندفع اعتراض المصنف
الثاني على أبي البقاء حيث قال في فصل ما ولا في البقاء في هذه الآية أوها م متعددة فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية
وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغنى الموصول الاسمي عن
عائدها كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف
قد اعترض عن اعتراضه في الباب الثاني في آخر الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب نحو مستوغان الابتداء بالنكرة (قوله)
(قوله) لم يبول المتقدمون في ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة قال الرضى قال ابن الدهان وما أحسن ما قال اذا حصلت
الفائدة فاحذر عن أي ذكره شئت وذلك ان الغرض من الكلام افادة الخطاب فاذا حصلت جازا لحكم تخصص المحكوم
عليه بثنى أو لا (قوله) فن مقل محل في الشرح من مقل خبر مبتدأ محذوف ومن لا تبعيض ومقل محل مخفوضان على انهما

صفتان لمقدراى فهم بعض فريق انصف بالافلال والاخلال ويحتمل أن تكون بمعنى في والمعنى فالنقص وان في فريق مقل وفريق مكثروا أن تكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل مخسل وفريق مكثروا (قوله فالاول نحو وأجل مسمى عنده) في الكشف ان التقديم هنا واجب لان المعنى وأى أجل مسمى عنده تعظيما لسان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم (قوله واعبدوا من خير من مشرك) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوخ لا لا ابتداء بالنكرة في هذه الآية وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح لا لا ابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم (قوله ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقوله) عاذ بالذال النجدة أى لجأ وفي الصحاح القرمل شبر ضفاف لا شوك له وفي المثل ذليل عاذ بقوله قال جوير ان الفرزدق اذ عوذ بنجالة «مثل الذليل يعوذ تحت القرمل» (قوله وقولهم شرأهرا ذئاب) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر والمراد بذئاب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوخ لا لا ابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في امالي كافيتها وانما ان يكون مبتدأ وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه ما فيه من التخصيص فكذلك ههنا وجه التخصيص في الفاعل ان حكمه انما كان منقدا ما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرير الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الحكم الا تقدم العلم بها فانه في ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة انتهى كلامه (قوله وقدر احلك ذا الحجاز) لو اولا لعطف من كلام المصنف وما بعده ما بعض بيت وهو قدر احلك ذا الحجاز وقد ارى «وأى مالك ذا الحجاز بدار وذو الحجاز موضع عني كان به سوق في الجاهلية وأى بنشيد الباء في آخره على انه من رد لام الابد عند المبردا اذا اضيف الى باء المتكلم وعلى انه جمع تصحيح مضاف الى باء المتكلم عند غيره وماتانية ولا شجار ومجرور (قوله والثاني أن تكون عاملة امار فاعضا فاقم الزيدان عند من اجازته) الذي اجازته هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان يمثل لهذه المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن وأما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النهاء الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيناً فتعريفه هو المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقريب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الآخر من قسمي المبتدأ وهو المحكوم به كالموصف في المثال المذكور فيشرط أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كانصواعا عليه ولا حاجة في وقوعه مبتدأ مع تنكيره الى ان يقال تخصص بالعمل وأقول ليس كلام المصنف في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه وانما كلامه في كلا قسميه بدليل ماسية قوله في المسوخ السامع (قوله أو نصائح وأمر بمعرف صدقة وأفضل منك جاني) في الشرح لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة أو خفاص موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقوله بأنه المبتدأ ولا شك ان اسم الفضيل في نحو أفضل منك جاني صفة المحذوف فيكون الصواب على رأيه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بأنه المبتدأ الاعلى اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف فكأنه نسي ما قدمه قريبا وأقول لم ينس ما قدمه وانما ينبغي كلامه هنا على قول النحويين لا على ما السنصوبه هو (قوله وشرط هذه أن يكون المضاف اليه نكرة كما مثلتا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يخل وغيرك لا يجوز) الاشارة بهذه الى النكرة العاملة للجر وفي الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فمن غنية عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بجزلة أن يقول بشرط في الابتداء بالنكرة العاملة جوا ان تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا عين ما تقدمه على أبي حيان فيما يأتي حيث قال ومن الغريب قول أبي حيان ان من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعروف عليه لفظ وموضع لجهل صورة المسئلة شرطا لها وأقول كلام أبي حيان طاهر في جعل صورة المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسئلته هي كون عمل المبتدأ للجر مسوغا لا لا ابتداء بالنكرة وشرطها هو أن يكون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذا غير ذلك وانما قوله لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فجوابه ان هذا شرط مبين للواقع ويخصص لدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدأ للجر مسوغ لا لا ابتداء بالنكرة أعظم بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق (قوله والثالث العطف بشرط كون المعطوف

المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به في الشرح إذا امتنع نحو رجل قائم فأى أثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به أو عطف ذلك عليه في تجويز ما كان محتتمعا مع قيام المانع وأقول لما كان حرف العطف مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وجعل المعطوف مع المعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في أحدهما مسوغا له في الآخر ولا نسلم أنه يمتنع نحو رجل قائم ثم يعطفه على ما يجوز الابتداء به أو يعطف ذلك عليه يجوز وإنما ذلك جائز من أول الأمر لأن الكلام كله كشيء واحد قال النفاذاني في حاشية الكشف أنه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتدأ إلى التعريف أو التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر نرى وشهر مرمى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ولم يذكره هو في المسوغات (قوله نحو طاعة وقول معروف أى أمثل) سيد كرم المصنف في أماكن الحذف من الباب الخامس أنه يجوز أن تكون طاعة وقول معروف خبر مبتدأ محذوف أى المطاوب منكم طاعة (قوله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا مجرد مسوغ كما قدمنا) في الشرح الظاهر ان قوله كما قدمنا وقوله وقد أسلفنا مسوغا أنه لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من هذا الكتاب وإنما ذكره به في الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الآن (قوله والرابع أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة أو جملة) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضه والرابع أن يكون خبرها عند سيبيو به ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة أو جملة وأراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وبقوله أو جملة العطف على مقدر والمقدر قال ابن مالك يكون خبرها ظرفا أو مجرورا أو جملة لا العطف على المذكور وهو قول غير ابن مالك ولم يقل كون خبرها جملة إلا ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم أن أحدا أجرى هذه الجملة مجرى الطرف والمجرور إلا هذا المصنف يعني ابن مالك (قوله وشروط الخبر فنهى الاختصاص) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالطرف والمضاف إليه الطرف والمسند إليه في الجملة صالحا للأخبار عنه (قوله وأقول وإنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشتراطه هنا هوهم ان له مدخلا في التخصيص) المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتداء بالنكرة والاشارة الأولى بينهما إلى كون خبر النكرة ظرفا أو مجرورا أو جملة والثانية إلى مسوغ الابتداء بالنكرة يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة إنما هو لدفع توهم انها صفة فاشتراط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة هوهم أن تقديمها له مدخل في التسويغ وليس كذلك ويدل على ما قلنا أنهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر (قوله والخامس أن تكون عامة أما بذاتها كاسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والله مع الله) في الشرح ولما ان النكرة في المثال الثاني وهو قول ما هل رجل في الدار عامة فنظور فيه لأنها في سياق الاثبات وليس دخول الاسئلهام الحقيقي عليها بالذي يوجب كونها عامة فان قلت عدها هذا المعنى في مخصصات النكرة التي يسوغ الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساءغ الابتداء قلت هذا إنما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله وإنما عدها في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وإنما لوحده فيسهل ان الاسم النكرة بسبب عمومته مائل المعرفة من حيث انه يصلح لتعدد على البديل فسأغ الابتداء به انتهى وأقول ولا يرد أيضا على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص ضد التعميم وإنما يريد به حصول المسوغ ثم انه قد تكون النكرة في سياق الاثبات للعموم نحو ثمة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم في نحو هل رجل في الدار فهو ما قرر المصنف في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امرأة بان يقال لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية افرد على فرد حصل الشباغ (قوله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له ان الاستفهام مسوغ للابتداء هو المزمع المعادلة بأم نحو أو رجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية و ليس كما قال) قال الرضى لو كان المجرور في أو رجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم يكون أحدهما في الدار لازم امتناع أو رجل في الدار وهل رجل في الدار وأرجل في الدار أو امرأة لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يخصص به المبتدأ انتهى (قوله السادس أن يكون مرادها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة ونحوه خير من جرادة) الظاهر أن يقول مرادها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المصنف هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل ما المصحح فيه معنى العموم

وكرر بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشياخ انتهى والمثال الثاني من كلام عمر روى مالك في الموطأ ان رجلا سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى تحكم فقال لكعب درهم فقال عمر لكعب انك اتجد الدرهم ثمرة خير من جرادة (قوله السابع ان يكون في معنى الفعل) في تعليق ابن النحاس على مقرب بن عصفور والسابع والعشرون ان يكون في معنى الفعل من غير اعتقاد نحو قائم الزيدان على رأى البكوفيين والاعشى (قوله ونحو قائم الزيدان عند من جوزها) يعني ان كون السكر في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوزها هذه الصورة وهم الاعشى والكوفيون ولا يخفى ان في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل كان تقدم والآخر معنى الفعل (قوله وعلى هذا في نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان) في الشرح يعني به ما تقدمه أولا من كون السكر عاملة وما ذكره من كون السكر في معنى الفعل قلت بل فيه على رأيه ثلاثة أمور هذا وكون السكر عامة لوقوعها في سياق النبي وقد أسلفنا انه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لان الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لان الاول انتهى وأقول ليس الوقوع في سياق النبي مسوغا في نحو هذا المثال وانما هو شرط للعمل أو شرط لا كغناء الفاعل على أظهر القولين كما سبق قوله المصنف وفيه نظر لجواز كونه مسوغا أو شرط للمسوغ أولا من آخر وقد أسلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتدأ في المبتدأ الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ الصفة والآخر كون الخبر ظرفا مختصا (قوله والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو لاستقبال انما هو العمل في النصب لا مطلق العمل) وذلك ان العمل في المرفوع يكفي فيه الاعتماد فقط (قوله اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل) أي لا يخلو الحال من ذلك فيفسد الاخبار وانما سرنا كلامه به سدا لانه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا لان نفي النفي اثبات (قوله سرينا ونجم قد أضاء الى آخره) سرينا سرنا ليلنا وأسرينا ناعناه وبدنا ظهر والحيا لوجه والشارق هذا الكوكب (قوله وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها) يشير الى قوله في المسئلة السابقة اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل وتقر به هذه الا توجب العادة ان لا يخلو السر من اضاءة نجم ما أي لا يخلو السر من ذلك (قوله الذئب يطرقها الى آخره) الطروق المحي عليه لا الضمير المصوب يطررق عائدا الى الغنم والمذبة الشفرة وهي السكين العظيمة وقيل هذا البيت تركب ضاقي تود الذئب راعها • وانما لا تراتي آخر الابد (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء) في الشرح بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كعجني وجهك أو بدل اشتمال كعجني كلامك أو بدل كل مفيد الا حاطة نحو تكون لما عيدا الاولى أو آخرنا والربط موجود في البيت انتهى وأقول بل هنا مانع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل منه على البديل لا لا يشتمل الطرف على الطرف بل من حيث يكون مشعر اياه اجالا ومتقاضيه بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره من نظره وليست المذبة مع ضمير المالك هذه الصفة (قوله عرضنا فسلنا الى آخره) عرضنا يعني اعترضنا وتصدينا والتبريح الشدة والجهد والوجد بفتح الواو والخرن (قوله ولا دليل فيهما) في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يدكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انه ما يتعينان للعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعيين بقياس الاحتمال وأقول بل له وجه لان الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا مجرد التمثيل (قوله وعماد كروا من المسوغات) لم يدكر المصنف من هذه المسوغات وقوع السكر بعد لولا نحو لولا اضطرارا لودي كل ذي مقه • لما استقلت مطاياهن للاظمن واعلم انما لم يدكره لانه رأى دخوله في السكر الموصوفة بصفة محذوفة وأودى هلاك والمقعة الحب واستقلت مضت والظمن بهجة فوهلة مفتوح حنين السير (قوله وقولهم ثم نهر ترى ونهر ترى ونهر مرعى) وجد بخط المصنف ترى بالتعوين لكن قال ابن بري في رده انما افشأت ابن الخشاب على مقامات الخبر يرى اعلم ان الصحيح في النثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك ألا تراهم سركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر كقولهم في صفة ليالى القوم ثلاث ذرع وكان قياسه درع يسكون الزاء وانما

حركوا اتباع القولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر رزى وشهر رزى وشهر رزى
 بحذفوا التنوين من ترى ومضى اتباع القولهم ترى لكونه فعلا (قوله اما الاولى ثلاث الانبتداء فيها بالانكسرة صحيح قبل مجيء
 انما) في الشرح يبنى في قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القيدح الى تلك القاعدة
 المقررة الا ترى انها صادقة على مثل قولنا انما قام رجل والاحتمال الذي أبداه المصنف غير متأت فيه (قوله واما الثانية
 فلا احتمال رجل الاول البديهة) في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفة بين ادهذا من قبيل بدل السكل من
 السكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الاقتدار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدر الربط فان
 التركيب صحيح بدونه ولم يربط بتفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محسنا جال الى تقديره وذلك آية كونه بدل كل فان قلت اذا كان
 مجموع المتعاطفين هو البدل في ارفع كل واحد من الجزئين على انفرادهم مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم
 الرمان حلو حامض فان المجموع هو الحلو وبر كل واحد من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يضر في ذلك جواب
 ارضيه انتهى وأقول كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عدم أنواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد
 منهما ما يعمل في الخبر وأما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لما
 على وقالوا لا يعبر عنه بغير لفظ الوحدة الاجازة لا يقال في حلو حامض خبران وانما يقال خبر وقال أبو علي الفارسي ان قصو
 حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول منزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بنسبهم اوقال الاكثرون
 لا يجوز الفهم بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ ولا تقدم أحدهما وانما لا تسترجم لان سلم ان تقيد بدل التفصيل
 في باب الخبر قولهم الرمان حلو حامض وانما نظيره بنوز يد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر عما تعدد الخبر فيه لتعدد
 صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف (قوله ولا احتمال شهر الاول للخبرية) يعني وشهر الثاني
 والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصلة والثاني والثالث بطريق التبعية
 كقوله بنوز يد فقيه وكاتب وشاعر (قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه) في تاريخ النصارى للوزير القفطي وحبيب
 اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم بصره بناء على انه اسم امه وكان عالما بالنسب وأخبار
 العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر أبو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب ينسب الى أمه وهي حبيب وانه ابن ملاءمه وكان
 بغداديا توفي بسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين بسمر من رأى **هو أقسام العطف** (قوله وله عند
 المحققين ثلاثة شروط أحدها امكان ظهور ذلك المحل في القصص) في الشرح ينتقض بنسب امرأة صالحة لقبته ورجلا
 صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في النصيب اذ لا يقال امرأة صالحة اقيمت بالنسب على ان
 الاصل رب امرأة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في حرف الراء حيث تسكلم على رب بانها انفردت بجوارح امات محمل
 مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو ممررت بزيد وعمر الا قليلا وأقول لا نسلم انه لا يقال امرأة صالحة لقبته بالنسب على أن يكون
 الاصل رب امرأة صالحة لقبته ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور اذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله غمروا الديار ولم
 تعوجوا) هذا صدر بيت عجزه كلامكم على اذا حرام (قوله فان لم تجد من دون عدنان * الى آخره) فتزكك بفتح
 الراء كذا وجد ضبطا بخط المصنف وذلك انه يقال وزعته أو زعمه وزعا أي كفته والمواد بالذال المعجمة الاوالم جمع عاذلة
 صفة للمرأة أو الجماعة (قوله منضج صفيق شواء وقديم مهمل وقد مر جوابه) هذا بعض بيت لامرأة القيس من الكلام عليه
 وجوابه في آخر الكلام على ما اترق فيه اسم الفاعل والصيغة المشبهة (قوله وهو توارد عاملين والابتداء على معمول
 واحد وهو الخبر) هذا على رأي بعض البصريين ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان
 المعطوف فيها خبر مقدر معطوف على الخبر المذكور (قوله ولكن شرط اقراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب
 الاسم) هذا يصدق على الاسم المنى نحو هذا الاسم الذي اعرابه تقديرى نحو موسى (قوله وحجته ما) أي الكسائي واقرأه
 على جهة الرفع قبل الخبر فانما يجوز ان ذلك لكن اقراء بشرط خفاء اعراب الاسم والكسائي لا يشترطه (قوله خليلي هل
 طب الى آخره) الطب بتثنية المهملة وهو في اللغة الاصلاح والصحو والعادة والحدق وفي الاصطلاح علم بواطن يتعرف
 منها أحوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها التحفظ حاصلة وتحصل غير حاصلة ما أمكن والمراد به هنا الدواء وباح تسكلم

جهرًا والدنف بفتح الدال الميم وهو كسر النون المربوض مرضا ملازما (قوله والثاني ان الله بر المذكور لان وخبر
 المصنفون محذوف) أي كذلك هذا لوجه هو الذي قطع به صاحب الكشف فقال الصابون مبتدأ وهو مع خبره
 المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وقائدة تقديم الصابون التثنية على انهم
 مع كونهم أبين المذكورين ضلالا وأشد هدم غياياتهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فلما الظن بغيرهم انتهى
 (قوله فن يك امسى الى آخره) هذا البيت لضابطي بن الحارث البرجي بضم الموحدة والجيم وضابطي بضاد مجتمعا وألف بعدها
 موحدة مكسورة فومزة وفي الاساس المما في رحله في منزله ومأواه وقيار اسم جمل له وللفظ البيت خبر ومعناه التصبر على
 الغربة والنووجع من السكرية وكان ضابطي استعار كلاما من بعض بني نمشيل يقال له فرحان فاطال مكثه عنده فطلبوه منه
 فامتنع فاحذوه منه غصبا فرمى أمهم بالكاب فشكوه الى عثمان رضى الله عنه فهم يقتل عثمان فحبسه عثمان ثم بعد
 قتل عثمان اعلنت من الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض من أهل الكوفة مدد لي وجههم للهرب عرضة فيهم وهو
 شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بديلا فقال الحجاج نعم فقال له عتبة بن سعيد هذا الذي رفس عثمان فردته الحجاج وقتله والسر
 في تقديم قيار على خبر ان قصد التنسوية بينهما في التصبر على الاعترا بانه أثر في غير ذوى العقول أيضا بيان ذلك انه لو قيل اني
 غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له هزيمة على قيار في التأثر على الغربة لان ثبوت الحكم أولا أقوى فقدمه ليتأتى الاخبار
 عنهم اذ لغة واحدة بحسب الظاهر تنبها على ان قيار مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى لعقلاء في استحقاق الاخبار عنه
 بالاغتراب قصد الى التصبر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير في قوله
 فاني وقيارهم الغريب قلت المسمى فن يك بالمدينة مقفيا فاست على صفته فاني وقيارهم الغريب (قوله ويضعفه تقدم الجملة
 المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها) هذا اذا قدر خبر المبتدأ مقدما على خبرا وأما اذا قدر مؤخرًا عن خبرا فاللزم
 هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها (قوله المسئلة الثالثة) هذا ضارب زيد وعمر بالنصب (المسئلة
 الرابعة) أعجبنى ضرب زيد وعمر وبالرفع أو وعمر بالنصب منتهى الحذف اعني منتهى المسئلة الثالثة والرابعة لان المحرز
 فهم ما ليس بوجود ولو كان اسم الفاعل يعني الحال أو الاستقبال لان الاسم المشبه للفاعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال
 أو منونا أو مضافا يعني الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه وهو ما مضاف الى متبوعه وفي الشرح المنع مذهب سيديويه
 والجمهور وانظر تحليل المصنف للتعجب اذ كره هل معناه انك لو أعلمت المصدر في التابع المذكور رفعا أو نصبالزم اعماله مع
 كونه غير محلي بال ولا منونا ولا مضافا الى معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده أشكل بمثل أعجبنى ضرب زيد
 عمر فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع بطلانه فتأمل ماذا أراد قل يتضح لي مقصوده
 وأقول اتضح لنا مقصوده وهو انك لو أعلمت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلي بال ولا منونا ولا
 مضافا الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه فلا يشك ذلك بمثل أعجبنى ضرب زيد عمر ولا بغيره ثم في شرح التسهيل لابن أم
 قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المصنف يعني ابن مالك جواز مراعات المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيون وجماعة
 من البصريين ومذهب سيديويه ومحققو أهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الاتباع الى المحل وقيل أبو عمر فاجاز في
 العطف والبذل ومنع في النعت والنوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضى في باب المصدر وتعمل النوابع
 على محل الجرور أيضا خلافا للجرى في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه
 المسئلة موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البذل لانه من جملة أخرى اذا العامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا
 في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيديويه منع المحل على موضعه الجرور باسم العامل وبالصفة وبالمصدر
 (قوله وأجازها قوم) هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك من المتأخرين (قوله وجوز الزحشمري كون الشمس
 معطوفا على محل الابل وزعم مع ذلك ان الجمل مراد به فعل مستقر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصبه في مالك
 يوم الدين على انه اذا حل على الزمن المستقر كان بمنزلة اذا حل على الماضي في ان اضافته محضة) قال التفتازاني عند الكلام
 على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاء الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستقر كانت
 الاضافة لفظية قلنا الاستمرار يتوهم على الازمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الاضافة

حقيقية وتارة جانب الاتي والحال فجعل لفظية والتحويل على القرائن والمقامات وقال ايضا عند الكلام على قوله تعالى
وجاعل الليل سكا ونفي كونه في معنى الماضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية بل هو ان يكون معنى الاستمرار ايضا ماضيا
من كونه غير حقيقية على ما صرح به في مالک يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكري وجه التوفيق ان الاستمرار
لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالک يوم الدين والى الاتي
غير حقيقية كما في جاعل الليل سكا لتلازم مخالفة الظاهر بقطع مالک يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكا
منصوبا بفعل محذوف فليتا مل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه لما بعد بمعنى الماضي عن شبه الفعل فبمعنى الاستمرار أولى ليس
بشيء لان شبه الخاص اغناه بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع
عند الجمهور والمضارع قد يحى بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضي وأما
ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى المضي دون الذي بمعنى الاستمرار لان المعترف في الكون صلة هو محض الحدث الذي
هو أصل الفعل حتى يقولوا انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في هورة الحرف بمحاظنة على كون مادخله اللام التي في
هورة حرف التعريف اسماء صورة والاستمرار بعد عن معنى الحدث المعلى فيكون محض مقدر ولا يقع صلة بخلاف المضي وقال
السيد الجرجاني عند قوله تعالى مالک يوم الدين وأوجب أي صابا له لا مفاقاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية
لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابل له وسمى الجهة من المعاملة اضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل
عاملا نظرا الى الثانية وليس بشيء لان مداركون اضافة حقيقية أو غيرها الى كونه عاملا أو غير عاملا ويمكن ان يقال
الاستمرار في مالک يوم الدين ثبوت وفي جاعل الليل سكا تجددي مع اقرب افراده فكان الثاني عاملا واصافته لفظية لورود المضارع
بمعناه دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المصنف انه ياقض كلام صاحب الكشف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة
وأثبت له العمل مع ذلك وانما تتم محض الاضافة حيث يمنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه اننا لانسلم ان بين
الاضافة المحضة والعمل تماثلا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز منع ذلك اعماله في المفعول
كقوله أجهني ضرب الأمير اللص واثبت ذلك فلا يخشى ان يقول جاعل اضافة محضة جملا على اسم الفاعل بمعنى
الماضي وأهل جملا على اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الفرض كونه مراد به الزمن المستمر ولا مفاقاة بين الامرين
لما قرناه هكذا كنت رأيت من قديم في دفع المناقض طائفا من أحد الميقاتية لم توفقت به هذه البلاد على ما هو قريب منه
في شرح الكشف للبنى وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافة حقيقية لانه انما المشابهة
اللفظية التي هي جزء العمل في اعمال اسم الفاعل وادان كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط تكون اضافة غير حقيقية لوجود
المشابهة الزامة المقتضية للعمل وأما اذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتبارا ان أحدهما انما محضة باعتبار معنى المضي
فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة المعرفة ولا تعمل وتأتيها انما غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة
للمكرة ويعمل فيما أضيف اليه انتهى وأقول هذا بعينه هو معنى ما قاله التقي في كتابه عنه فلا معنى لتبصير الشارح به على
ان قول التقي تارة في وجه التوفيق بصيغة المجهول يقضى ان غيره قاله وسيد كرم المصنف أيضا هذا التناقض الذي
في كلام الرخشي في ثالث الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله قد كنت دايت الى آخره) يحتمل ان يكون هذابتا
واحدا من وافي الرجز معا وان يكون يتبين من مشطور السريع الموقوف وفي الصحاح وقد أفلس الرجل صار مقلسا كلفا
صار الى حال يقال فيها ليس معه فاس كما يقال أقهر الرجل صار الى حال يقهر علم او اذل الرجل صار الى حال يذل فيها والليان
المطل يقال لو اهدى بدينه ليا وليا ناذ امطله (قوله ما الحازم الشهم الى آخره) الحازم الصابط لاهمه الاخذة بالثقة والشهم
الجدد الكي العواد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع (قوله وتوقع هذا المطف في المجرور وقع في أحبه
المجزوم) جعل المجزوم أخا للمجرور لما في الامل في كل واحد منهما عمل في نوع من الكلام ولا يعمل في نوع آخر
غيره (قوله فان معنى لولا آخرتي فاصدق ومعنى ان آخرتي اصدق واحد) في الشرح قد يستشكل هذان التحضيضات دالة
على الطلبي والشرطية لادالة لها عليه فكيف يجعل معناه واحدا او يجب بان الشرطية وان لم تبدل عليه وضعا لكن المقام

يدل عليه وذلك ان التصديق والصالح لما كانا محبوبين مطلوبين وعلقاء على التأخير الذي هو سيد المختار كان ذلك منهم ما يطلب
العبد تأخير ربه اياه ليقع التصديق والصالح المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما تقول رب ان وفقني عملت صالحا
فيكون مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحثية كانت الشرطية المذكورة في معنى التخصيصية (قوله وقال السبيري ان
والفارسي هو عطف على محمل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين) وهما جزئة والكسائي من يضل الله فلا هادي له
ويذرهم يجزم بذرع طفا على محمل فلا هادي له وفيه نظر فان صاحب البصر قال ان فاصدق ليس في محمل جزم بخلاف فلا هادي
له لوجود الشرط فيه ألا ترى أنه لو وقع موضعه قبل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم ان
العامل في العطف على المحل موجود دون اثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره فظهر ان جزم أكن على توهم
الشرط الذي يدل عليه التمني لا على المحل ادم الشرط وان جزم يذري على العكس من ذلك (قوله وان والفعل في تأويل مصدر
معطوف على مصدره توهم) في الشرح قد لا يميلان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا
يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك من ان وصلتهما مبند أحذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان أخرتني
فتصدق في ثابت وأكن فالفاء حينئذ رابطة للجواب وأكن معطوفا على محمل الفاء وما بعدها كقول الجميع فلا هادي له
ويذرهم وقد أسلف المصنف الإشارة الى شيء من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
(قوله ويأتي القولان في قول الهذلي فأبلى في آخره) يريد بالقولان قول سيبويه والخليل وقول السبيري والفارسي وقد
تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله أي نوي) أي يعني ان نوي باسم
مقصود مضاف الى باء التسمك على لغة هذلي كقوله سبعة واهوى وأعقر الهواهم (قوله فاستنابا بالحيال ولا الحديدا) هذا
مجزئيت صدره معاوى انما بشر فاصح ومعاوى مرخم معاوية واصح سهل وارفق (قوله وقال به الفارسي) أي بالعطف
على التوهم في المجزوم (قوله وانما جزم بصبر على معنى من) أي على توهم ان من شرطية ويتق مجزوم بها (قوله وقيل بل وصل
بصبر بنية الوقف) أي قيل ان يصبر مرفوع وسكن بنية الوقف (قوله أو هـ الباء لام الفعل) أو هـ الباء ليست للتخيير ولا
لأنه لا يتوابع الاقوال قال صاحب البصر وهـ ذا أحسن الاقوال ولا يرجع الى قول أي على ان هـ انما لا يحمل عليه
لانه انما يصح في الشعر لا في الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا انه انفسه (قوله فيمن فتح الباء) وهم ابن عامر وحنة
وحفص وزيد بن علي (قوله كانه قيل ووهبنا له اسحق) هكذا يقع في بعض نسخ الكشف وفي بعضها او وهبنا له والمناصب
فوهبنا له بالفاء وضمير المؤنث لان الآية فبشرنا هابا لفاء وضمير المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء أعظم
سرورا بالولد ولانها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسمعيل (قوله مشائيم ليسوا مصطلحين الى
آخره) لم يذكر الزمخشري من هذا البيت الا نصفه الاول ومحمل الشاهد ولم يقع في خط المصنف كلمة مشائيم بل وقع ليسوا
مصطلحين الى آخر البيت والبيت لابي الاحوص الرياحي ويروى كان بين بشؤم وناعب اسم فاعل من النعيب وهو وصياح
الغرب وانما جعله الزمخشري من العطف على التوهم لاجل ما ورد على جره بالعطف على لفظ اسحق وعلى نصبه بالعطف
على محله (قوله وقيل هو مجرور عطف على باهق أو منه جوب عطف على محله) الظاهر ان يقول عطف على اسحق وأوهنا
لتوابع الاقوال لا للشك ولا للتخيير (قوله ويرد الاول) أي أول الاخوين ان لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
على المجزوم وانما تعرض رد الاول ولم يتعرض رد الثاني لان رد الثاني يفهم مما سبق من أن شرط العطف على المحل امكان
ظهوره في الفصيح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصيح (قوله ويحتمل ان يكون من عول لا لاجله) يعني بطريق الاصاله لان الوجه
الاول مفصول لاجله لكن بطريق التبعية (قوله وأما المنصوب فعلا فكثرة بعضهم وود والوند هن فيدهنوا اجلا على
معنى ودوا ان ندهن) هذا وجه في الآية وتقدم في لوجه آخر وهو جعل ندهنوا منصوبا بان ضميرة والمصدر المسبوك منها
ومن صاتم معطوفا على المصدر المسبوك من لوند هن بناء على ان لو مصدرية وفي البحر وقال هرون في بعض المصاحف
فيدهنوا (قوله فان خبره بل يقترب بان كثير النحويين لم يعلم بعضهم ان يكون الخبر يحتمل من بعض) هذا تمثيل المجزوم اقتران خبره بل
بان (قوله ولبس عباءة وتقرعني) هذا صدر بيت تقدم في لساو يقع في بعض النسخ هـ ناو في لساو ولبس بالواو وفي بعضها هـ نا
لباس باللام بدل الواو (قوله ومع هـ الذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ والاولى يندفع
وسيد كر المصنف في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان فاطم يجوز ان يكون جوابا لادمر وهو ان لي صرحا (قوله على تقدمه
ليبتدئكم

ليشرككم وليذيقكم) هل مبشرات على يديهم وهو معنى مركب وعطف عليه ليذيقكم (قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم
وليكون كذا وكذا) أي ولتضري الفلك بأمره ولتنتهوا من فضله ولعلكم تشكرون أرساها فلا يكون عطف على التوهم (قوله
ولم تقرأ قنسي) هو بفتح المثناة الفوقية فيها مثال آخر لما القطع فيه واضح (قوله غير أن لم تأتينا به من آخره) اليقين هنا وفي
قوله إذا لمعني انه لم يأت باليقين صفة لمخدوف تقديره في الاول بخبر يقين وفي الثاني بالخبر اليقين (قوله لانه يصير من مضى على حدثه
كالاول اذا جزم ومن مضى على الجمع اذا نصب) كلمة اد الاول متعلقة به بقرينة وانما متعلقة به تبعاً واراد بالجمع ما يقابل على
حدثه فسقط ما قبل ان نفي الجمع يكون مع الواو أما الفاء فتكون معها ما تنصبها أو نفي الثاني وكلاهما غير مراد (قوله وأما
اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشككة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاثبات) الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا
والمثال السابق هو ما تأتينا فتحدثنا (قوله وقد يوجه قوله بان يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فانت تحدثنا الآن) قال
الرضي ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاثبات لا يكون من دون الاثبات بل ان جعلت ما بعد
الفاء على القطع والاستئناف لا معطوف على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به
الجاهل بل نحننا (قوله وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب محكماً مثله في فيموتوا ولو كان عدل عنه
لتناسب الفواصل) هذا كلام ابن عطية الا ان عبارته ولم ينصب في جواب النفي ليشابه رؤس الآي والوجهان جائزان
واعترض عليه أبو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب وان معناه واحداً وليس كذلك لان الرفع لا يكون
متبدياً بل صريح عطف والنصب يكون متبدياً وفي تفسير البيضاوي فيعتذرون عطف على يؤذن ليدل على نفي الاذن
والاعتذار عقيب مطلقاً ولو جعل جواباً ليدل على ان عدم الاعتذار لهم لعدم الاذن فأوهم ذلك ان لهم عذراً لكن لم يؤذن
لهم فيه (قوله فلا يتأتى المذموم بعد ذلك) يعني بعد نفي الاذن لهم في الاعتذار ونهيمهم في ذلك اليوم عن الاعتذار أما الاول
فلان الاعتذار بالكلية لا تكلم نفس الا بذنه وأما الثاني فلان مانع العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قبل
انه لا منافاة بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النفي عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار (قوله وزعم
بدر الدين بن مالك انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو سائغ على مذهب الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ وليس
على ما ينبغي وكأنه سقط من النسخ كلمة غير ويوقع في بعض النسخ وهو مشكك على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان
مذهبهم نفي الاذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار (قوله ولعمدة الاستئناف يحتمل ثبوت
الاعتذار مع محي لا يعتذر والبوم على اختلاف المواقف) اللام في لعمدة متعلقة بحمل وفي الكشف في سورة هود فان
قلت كيف يوفق بين هـ ذاي معنى قوله تعالى يوم تأتي لا تكلم نفس الا بذنه وبين قوله يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها قلت
ذلك يوم طويل له مواقف في بعضها يجادلون عن أنفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يجتم على أفواههم
وتكلم أيديهم وفي الشرح طهر كلام المصنف يشعر بان هذا القول مرجع عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال
في الايضاح ويجوز ان يكون مستأنفاً يكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر لان المواقف متعددة
ولكنه ضعف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف آخر
(قوله تنبيه) لاتأكل سمكاً وتشرب لبناً ان جازمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما في الشرح ولي فيه نظر اذا
موجب لانه ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا
قلت ما جاءني زيد وعمرو واحتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان براد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فادجى بلا صار
الكلام نصافي المعنى الاول وأقول يرتفع هذا النظر بان معنى قوله هم والنهي عن كل واحد منهما أي ظاهراً فلا ينافي ذلك
الاحتمال النهي عن الجمع بينهما عطف الخبر على الاشياء عوياً كمنسجج (قوله منعه البيانين) هذا هو المشهور بين الجمهور
وقال السيد في حاشية المطول ان منع البيانين اعما هو في الجمل التي لا محل لها وان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب
نص عليه العلامة يعني صاحب الكشف في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد وكفالك حجة
قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصاً بل فان هذه الواو من الحكاية
لا من المحكي أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصاً بل الجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكة

في حسن قولك زيد أبوهم صالح وما أفسقه وعمر وأبوهم بخيل وما أجوده وقال أيضا في باب الفصل والوصل ويدل على جوازه أنهم قالوا إن الجملة الأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا وعلى الأول أن قصدت شريك الثانية للأولى في حكم ذلك الأعراب عطفت عليها كالمفرد ذكرها شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا أن يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجملتين لها محل من الأعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم إلى اختلاف خبرها وإنشاء على ظهوره فائدة في العطف بالواو أغنى عن التشرية المذكورة وإنما اعتبروا ذلك الاختلاف ونصروه في القسم الثاني وهو أن لا يكون للجملة الأولى محل من الأعراب فلو كانت تلك الأحوال أعني ماوجب كمال الانقطاع وتطابق جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الأحوال بالقسم الثاني ضائعا فان قلت اختلاف الجملتين خبر وإنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط أن أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجب به مطلقا سواء كان للأولى محل من الأعراب أو لا قلب الجمل التي لها محل منها جهة موقع المفردات وإيست القسب بين أجزائها مصادفة بالذات فلا النغات إلى اختلاف تلك النسب بالتعريفية والإنشائية خدموصافي الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مصادفة بذواتها متعديا خبر أحوالها العارضة لها انتهى (قوله وأجازة الصغار وجاعة مستدلين بقوله تعالى ويذكر الذين آمنوا في سورة البقرة) أي بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فأتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف أي بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم وأخرى تجبونها أنصر من الله ومخرج قريب وبشر المؤمنين وفي شرح التلخيص لهما الدين السميكي أن أهل هذا الفن يعني أهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجه استدلال الصغار وغيره بآية البقرة مع أنه لا خبر فيها وإنما هذا جملتان انشائيتان قلت لعلى ذلك مبنى على ما قدمناه من أن الإنشاء لا يقبل التعليق بإقبا على انشائيته فإذا وقع معلقا احتجج إلى تأويله بما يكبر خبرا في المعنى فكان التقدير في الآية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فأتقوا النار المطلوبة منكم فإل الأمر إلى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشائية لفظا ومعنى فجاء ما قالوه انتهى ولفائيل أن يقول وجه الاستدلال بآية البقرة فتسدم أعدت للكافرين وهي جملة خبرية على بشر (قوله قال أبو حيان) في البحر والأصح أن يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم تنفق معاني الجمل كاذب اليه سيبويه وقد استدلل لذلك بقول الشاعر تنأخى غزال البيت وقول امرء القيس * وإن شئت في عبرة أن سفحتها * البيت وأجاز سيبويه جاء في زيد ومن أبوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبر مبتدأ مضمر (قوله وإن شئت في آخره) هذا البيت من معلقة امرء القيس والعبرة بفتح المهملة وسكون الواوحدة الدمع ومهرافه مرافقه بزيادة الهاء إلى غير قياس والرسم الاثر والدراس المنحصى والمفعول مصدر ميمي أو اسم مكان من عول الرجل إذا بكرا فعاصورته أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعقدت عليه (قوله تنأخى غزالا إلى آخره) في الصحاح والمرأة تنأخى الصبي أي تكامه بما يحب به ويسره والمأخى جمع موق وهو طرف العين إلى الأنف وهو مجر الدمع والمخاط طرفها إلى الأذن ويجمع أيضا على آفاق وأما في مثل آبار وآبار كذا في الصحاح وفي القاموس هو طرفها إلى الألف وهو مجرى الدمع من العين أو مقدمها أو مؤخرها والاعتد بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة بينهما أو أهال الدال مجر يكحل به (قوله واستدل الصغار بهذا البيت) وقوله الإشارة بهذا إلى الذي مطلعته تنأخى وقوله ومجرور بالعطف على هذا فيكون أصفار شارك من استدلال الذي مطلعته تنأخى وانفرد بالاستدلال بالذي مطلعته وقائلة (قوله وأقول أما آية البقرة) فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشا كل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا التفاضل في وحاصلة عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخريين على مجموع الأولتين ويجوز أن يكون معطوفا على فاتقوا وجهه ربطه بالشرط المذكور أن تبشیر المؤمنين أيضا مرتب على عدم معارضة الكفرة القرآن والالم يكن مجزأ فلا يثبت صدق النبي ولا يكون نصديقه وسيله نيل الثواب كأنه قيل

فإن لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فأتوا بالعناد واتقوا النار أي الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات أي النجى
 أولها المبشر ولما في الوجهين من البعد سمي الثاني فإن في ربطه بالشرط تكلفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب
 آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النواة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مراد اقبل يا أيها الناس كأنه قيل قل
 كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الطاهر أن المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبأنه بما قال السيد
 في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث بل أراد معنى المجموع أي المعتقد
 بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف أي ليس
 من باب عطف جملة على جملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى أخرى مسوقة لآخر
 والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يدكر السكاكي هذا
 القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فإن قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقييد والازهاق وبشر عمر بالاعفو والاطلاق
 عطف جملة مسوقة لغرض على جملة أخرى مسوقة لغرض آخر بل هنالك جملتان مختلفتان خيرا وإنشاء عطف أحدهما
 على الاخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمر والدالة على حسن حاله على قصة زيد والدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل
 به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منه فافكا أنه قال زيد يعاقب بالقييد
 والازهاق فأسوأ حاله وما أخسره الى غير ذلك وبشر عمر بالاعفو والاطلاق فأسوأ حاله وما أرحمه (قوله ومعنى هذا
 فيبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم في الجنة) يريد أنه يفهم منه بطريق التعريض لا أنه عينه (قوله تنزيلا لسبب السبب
 منزلة السبب) لان الدالة على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايمان سبب للغفران فاقم سبب سبب الغفران وهو
 الدلالة مقام سبب الغفران وهو الايمان (قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح) هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله
 ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير جواب عن قوله ولان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة أي أن تؤمنون لا يتعين للتفسير
 بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب ويحصل الفرض على هذا التقدير (قوله بان يكون معنى الكلام السابق تجرؤا وتجارة
 تنجيكم من عذاب اليم) انما احتاج الى هذا لان الجملة الغسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية أو كان مفردا يؤدي
 معنى جملة ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة (قوله وقال السكاكي الامر ان معطوفان على قل مقدرة قبل
 يا أيها) يعني بالامرين الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية الصف وتقديره في آية البقرة قل يا أيها الناس اعدوا ربكم
 الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم الى آخر الآية وفي حاشية الفتاوى
 ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي
 صلى الله عليه وسلم لم الابتكاف وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله مثل
 ان كنتم في ريب مما نزلنا الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مراد اقبل فان لم تفعلوا أو على محذوف يقابل بشرى فانذر
 الكافرين وبشر المؤمنين (قوله مثلها في هل يهلك الا القوم الظالمون) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها
 فهل بالفساد وليس بصواب لان آية هل في الاحقاف وهي هل يهلك الا القوم الفاسقون (قوله واذا قد استدلالا بذلك) الظاهر
 ان الإشارة الى قول الشاعر وقائلة خولان البيت ويرد عليه ان المستدل به انما هو الصغار وحده فكيف قال استدلا
 فالصواب ان الإشارة الى هذا البيت الى الذي مطلع تناخي وان الضمير في استدلالا للصغار وللشركاء في الاستدلال بالذي
 مطلع تناخي (قوله وكل ما قيل في توقف على النظر فيما قبله من الآيات) هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه
 خولان وفي بعضها وأما وكل ما قيل وهو ظاهر (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه) في الشرح الذي نقل
 أبو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جاءني زيد ومن عمر والعاقلة ووجه الغلط الذي أشار اليه المصنف ان كلام سيبويه
 ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه متمتع في المثال ضرورة
 اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع وجهه أي وجه الرفع ووجه النصب فحمل أبو حيان كلام
 الصغار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصح المسئلة فقال اذا كان العاقلة خبر مبتدأ محذوف جازت المسئلة لفقد
 النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصغار

أنه إذا زال النعت المقطوع البتة والغرض تهذير النعت الصناعي بأن يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزاً للفقد
 ما بني سبباً عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصنف من أنه قد يكون للشيء مانعان
 ويقتصر على أحدهما لاقتضاء المقام له **عطف الاسم على الفعلية وبالعكس** (قوله والثاني المنع مطلقاً حكى ابن جني أنه
 قال في قوله عاضها إلى آخره) هكذا رأينا في النسخ بنير وواقيل أنه وفي الشرح والثاني المنع مطلقاً حكى عن ابن جني وأنه قال
 ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا المحل حكى عن ابن - في أنه قال بدون وأوفيشبه أن يكون ذلك تنبيهاً على ما أخذ هذا القول
 يعني أنه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور فإن كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز أن يكون
 معنى ما ذكره ابن جني من أن الضر من فاعل لا مبتدأ أن ذلك هو الأولى نظر إلى رعاية التناسب لأنه ممنوع انتهى وأقول
 الظاهر من قول ابن جني أنه فاعل بمحذوف وليس مبتدأ أن ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الأولوية والنقد بكسر
 القاف المتأكل اسم فاعل من نقدت السنن بالكسر إذا تأكلت وتكسرت ومعنى البيت أن هذه المرأة عوضها الله غلاماً
 تزوجته بعد ما وصفت في الكبر إلى هذه الحسالة (قوله وأضعف الثلاثة القول الثاني) لجمي هذا العطف كثيراً في قوله تعالى
 سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون (قوله وأنهم زعموا أن قول الشافعي يحمل كل متروك التسمية) مذهب الشافعي أن
 متروك التسمية إذا كان الترك أو نسياناً يحمل أكله وهو قول أبي هريرة وابن عباس في رواية وأبي عبيد وأبي رافع وعطاء
 وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاوس والنخعي وقادة وربيعة ومالك في رواية وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان
 الثوري إلى أن الترك إذا كان عمداً لا يؤكل وإن كان نسياناً يؤكل وهو قول مجاهد وطاوس أيضاً وابن شهاب وابن جبير
 وعطاء في رواية والحسن بن يحيى والحسن بن صالح وأصحق ومالك في رواية وأحمد في رواية وابن القاسم وعيسى وأصغ واختاره
 الفلاس وقال لا يسمى فاسقاً إذا كان ناسياً وذهب أشهب والشافعي إلى أن ترك التسمية عمداً إن كان استخفافاً لا يؤكل والا
 يؤكل وظاهر الآية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمداً كان الترك أو نسياناً وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عباس
 ابن أبي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وأبو ثور ودأود وأحمد في رواية (قوله وأنه لفسق) قال الحسن
 لكفر قال الكرماني يريد مع الاستقلال وقال غير الحسن لمعنيته والضمير في أنه عائد إلى الأكل وجوز الخوفي أن يعود على
 ما وجوز ابن عطية أن يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الأكل كروفي البصر وهذه الجملة لا موضع لها من الأعراب
 وضمنت معنى الدعايل كأنه قبل لفسقه (قوله فبقى أن تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي) في حاشية التفات إلى
 واعترض بأن التأكيد باللام ينبغي كونه الجملة حالية لأنه انما يحسن فيما قصد الإعلام بضعفه البتة والرد على منكر
 تحقيقاً وتقدير على ما بين في علم المعاني والحال لوانع من الأمر والنهي مبناء على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه إن كان
 فسقاً لا يحسن وأنه لفسق بل وهو فسق والجواب أنه لما كان المراد بالفسق ههنا الإهلال غير الله كان التأكيد مناسباً كأنه
 قيل لا تأكلوا منه إذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بأنه ولو سلم
 كونها حالية فلان لم أنهم أقيد للنهي بمعنى أنه يكون النهي عن أكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون إشارة إلى المعنى الموجب
 للنهي كآية مال لا تنزیدوا هو أخوك ولا تؤذوا ملائكة الله ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيد للنهي
 لأنه حينئذ لا يكون له فائدة لأن كونه منياً عنه حال كونه فسقاً معاملاً لا حاجة إلى بيانه (قوله فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمى
 عليه غير الله) في الشرح اعترض هذا أيضاً بأن ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه أدا الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم
 إلى ما أهل به لغير الله وإلى ما لا أهل به لا حدان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وجعل الكلام على أعم المحالين أولى لأنه
 أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمداً بعموم هذا ولا يخص الضمير بما أهل به لغير الله وأقول ما قدره وإن كان أخص
 من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقاً أهل به لغير الله كما هو المراد
 والمفروض ثم في الشرح وأيضاً فالضرب انما كان للأعراض من تسمية الخالق الرزق والاخلال بتعظيمه لأنه مناسب وهو
 معنى عام يشمل متروك التسمية عمداً والمهل به لغير الله وهذا أولى من أن يجعل المناسب تسمية غير الله لأنهم لا أشراك أذهبا
 مناسب خاص ببعض الصور والأول عام مشترك بين الصور فكانت إضافة الحكم إليه أولى من إضافته إلى المناسب الخاص
عطف على معمولين (قوله وقولهم على عاملين فيه تجوز) يعني بمحذوف المضاف قال الرضي معنى قولهم العطف على
 عاملين

عاملين ان يعطف بحرف واحد مع مولين مختلفين كاتاني الاعراب كالمصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيد اضرب عمروا بكذا فلهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولنا ان زيدا ضرب غلامه وبكر اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمولهما فهذا القول منهم على حذف مضاف (قوله ولان فيه تعادل المتعاطفات) قيل في عبارته تسامح لان الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسبها ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لان وضع التعادل على نسبة الفعل للشركون فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف (قوله قرأها الاخوان بالنصب) هاجزة والكسائي وقرأها ايضا يعقوب (قوله وقد استدل بالقرأتين في آيات الثالثة) قديم لان الثانية لا دليل في قراءتها أما بالنصب فليكونه يعطف على آيات على اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو عطف معمولين على معمولي عامل واحد لا على معمولي عاملين مختلفين وأما الرفع فلا احتمال ان يكون آيات مبتدأ وفي خلقكم خبره والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه وان جاز ان يكون آيات عطفا على محمل اسم ان الاولى وفي خلقكم عطفا على خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خلقكم ان ويكون مما نحن فيه (قوله أما الرفع فعلى نيابة الواو من اب ابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابة امتاب ان وفي) هذا مبني على ان حرف العطف عامل في المعطوف لنيابته من اب العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشاف وأما آيات اقوم يعقلون فمن العطف على عاملين سواء انصب أو رفعت فالعاملان ادانصبتا وان وفي أقيمت الواو فقامها فعملت الجرف واختلاف الليل والتمار والنصب في آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في آيات والجرف واختلاف واعترضه أبو حيان بان نسبة عمل الجرف والنصب والجرو والرفع للواو وليس بصحيح لان المذهب أن حرف العطف لا يعمل وان العمل للعامل في المعطوف عليه انتهى وأقول في عبارة الكشاف تسامح آخر وهو ذكر الواو في قوله فعلمت الجرف واختلاف وفي قوله والجرف واختلاف والظاهر اسقاطها منه ما وان يقول في اختلاف (قوله يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة باقسم والخفوضات عطف على الشمس) أشار به هذا الى أن العطف على معمولي عاملين مختلفين في هذه الآية على تقدير ان الواو في غيرها الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست بمعطوفة على معمول قبلها وكذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين في قوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذ اعسعس والصبح اذا تنفس انما هو في الواو الثانية (قوله ثم اعترض عابه لقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذ اعسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الحافظة) قد أسلفنا في آخر الكلام على اذا كلام الرضى على نحو هذه الآية وانه قدر فيه مضافا بعد الواو وهو العامل في مدخول الواو وفي الطرف والتقدير وعظمة الليل اذ اعسعس فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد في قوله المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة وهي سبعة فيقال الرضى فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بناخير مفسره عنه قلت قصدوا التفعيل والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر وأولاً شيأ مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون أوقع في النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجال أولا والتفصيل ثانيا فيكون أكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أعني تقديم المفسر قلت الذي أرى انه نكرة كما ينبغي على باب المعرفة وعند الحاجة يبقى معرفا لكن تعريفه أنقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل به مذكوره مما قبل الوصول الى التفسير فيسهل الاجرام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتب التعريف من المضاف اليه (قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو) يجب تأخير التمييز نعم وبئس وأما تأخيرها عن المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب سيويو والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح (قوله ويلحق بهم ما فعل الذي يراد به المدح والذم خصوصا مثل القوم وكبرت كلمة) فعل الذي يراد به المدح أو الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسر هاء وقد يكون من فعل بعصها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وفصل الرجل زيد ومعنى الحاق هذا النوع بنوع وبئس أنه ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس وأصل ساءوا بضم الواو قلت ألفا تخرجها وانفتاح ما قبلها وقرئ كبرت بسكون الباء الموحدة (قوله وعن الفراء والعكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير

في الفعل) قد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائي ان النكرة المنصوبة بحال وقال الفراء انهم يميزون قول (قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناس على الفاعل) فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها (قوله فقال الكسائي بحذف الفاعل) انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فرأيه اشنع مما فرعه وهذا الذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجوز حذف الفاعل في قولك ضربت زيدا يدين باطل بل هو عنده مضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى (قوله وقال الفراء يضررون بنو نوح عن المفسر) في شرح التسهيل لابن أم قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجوز اعمال الاول في هذه المسئلة بشرط تأخير المضمير فتقول ضربت زيدا وضربت قومك هم فرار من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما نقل انتهى وقد نقل ذلك أيضا بعض متأخري المغاربة ونقل عن الفراء أيضا انه يقهر مثل ضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح التسهيل (قوله فان استوى العاملان في طالب الرفع) في شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب أيضا الفاعلية نحو ضرب وأكرم زيد جاز أن يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساد في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كما تؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يأتي بفعل الاول ضمير ابد المتنازع نحو ضربتني وأكرمني زيد هو حيث جئت بالمنفصل لانه مذكر المتصل يلزم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للفعل وليلة مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربتني وأكرمت زيد هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا احذرا عما زعم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى (قوله وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة) في الشرح ظاهر عبارة الزنجشيري ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبر امتعين ويكفي من حاول القدر في ذلك ابداء محتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا ان الغرض ابطال دعوى النعين وهو حاصل ببدء بعض ما يحتمله اللفظ وأقول عبارة الزنجشيري على ما نقله المصنف صريحة في ان المثالين من قبيل الآية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور دون القطع فلا يرد عليه احتمال آخر اذ ظهروا الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعين في المثالين بل اظهار قصور نظره فيهما ثم في الشرح فان قلت سبق قول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزنجشيري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عن مظان القبول بعزل قلت المراد أن ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا بان لا يرد لا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما ماعود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فاذا لاتفاق بين كلام المصنف في الموضوعين ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة أوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزنجشيري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما امرية على ذلك فاعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح وأقول الزام المصنف ههنا لابن مالك انما هو بإمكان كون الضمير للشأن لا بأولية الحمل عليه وكلامه الذي سبق قوله بعد انما هو أولوية الحمل على غيره اذا أمكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضوعين (قوله أسكران الى آخره) المراغة اسم مكان من التمرغ وهي هذا القلب أم جبر الشاعر قال في الصباح لقبابه الا دخل أي يتمرغ عليها الرجال وقال فيه الجو ما بين السماء والارض قال أبو عمرو في قول طرفة * خلا لا الجوفينضي واصفري * هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به (قوله والصواب ان كان زائدة) يعني فيمن رفع سكران وابن المراغة (قوله له مرفوع) جملة في محل جر صفة لمفرد (قوله وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع) في الشرح هذا بقضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمقول ان الكسائي منهم هو الذي

يجوز حذفه وقد مر ان الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني وأكرمك زيد ابل يوجب الاثبات به ضمير منفصلا مؤخر عن الظاهر المنزاع فيه وأقول أراد بالكوفيين معظمهم بقريضة ماذ كره فيما مر عن الفراء (قوله والثالث انه لا يتبع بنائع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه) لم يذكروا النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضعائر لا تنعت وأراد بقوله ولا يعطف عليه ما يعطف اليه والبيان والنسق وفي الشرح اما كونه لا يؤكده فلانه أشد ايمانا من النكرات والنكرات لا تؤكده واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلتلايزول الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق وأقول وجهه ان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لكونها انفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشركه المعطوف عليه في الاخبار عنه بالجملة ولم يخلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع أن يوصل لامانع من تقدير الرابط فلا يلزم ذلك (قوله واذا تقر هذا علم انه لا ينبغي الجمل عليه اذا أمكن غيره) يعني بل الاولى الجمل على غيره يدل على ان هذا مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يعاد على غيره اذا أمكن وفي الشرح ذكر المصنف في الباب الخامس من النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه ضمير الشأن مع امكان كونه عائدا على من وأقول لا معارضة بين هذا وبين ماذ كره المصنف هنا على ما لا ينبغي (قوله ويؤيده انه قرئ وقيل بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه) في الشرح لم يمتنع من تخرج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه أي يراكم مع قبيله وان كان العطف أرجح وأقول انما لم يذكر المصنف هذا الوجه مرجوحيته بالعطف ثم الذي قرأ بنصب قبيله هو اليزيدي وقبيل ابليس وجنوده نوعه وذريته وهم عند أهل السنة أجسام لطيفة شريرة لها قدرة التصور به وروية الاجسام الكثيفة قال الزمخشري في الآية دليل على أن الجن لا يرون ولا يظهررون للانس وان اظهروا هم لانفسهم ليس في استطاعتهم وأن زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرفة انتهى وردبانه لادلالة الآية على ماذ كره لانه تعالى أثبت انهم يروننا من جهة لانراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على أصل خلقهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد في رؤيتناهم على العموم لكان التركيب انه يراكم هو وقبيله وأنتم لا ترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم في الشريعة بالا حاد في الصحاح التي تفيد القطع بذلك كحديث أبي هريرة حين حفظ عمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا دعوة أخي سليمان لبطته بسارية وحديث خالد بن سيار كسر ذي الطلعة الى غير ذلك (قوله وقول كثير) هو مرفوع معطوف على قول الزمخشري (قوله ويؤيده قول سيبويه) الضمير في يؤيده عائدا الى الاولى ان بعد ما دمج محل الشاهد من هذا الكلام هو قوله ان تقديره أنك وقوله يرفع على أنك (قوله الخامس ان يجرب) هذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة (قوله ربه فتية الى آخره) فتية جمع فتى وهو الصبي الكريم ويجمع أيضا على فتيان وداثبا أي مستقرا (قوله ويؤيد على ان مراده أن سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه برهبان ياباه) في الكشف في سورة فصلت عند قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ما بين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائفة من ونحوه أجهز نخل خاربة ويجوز ان يكون ضمير امهم مامضرا بسبع سموات والفرق بين النصيبين أن أحدهما على الحال والثاني على التمييز (قوله وقوله فلان له ان بنام البائس) هذا مجزئ صدره • قد أصبحت بقرقرى كوانسا ورجعا أثبت البيت بكماله في بعض النسخ وقد مر الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وهو قولهم (قوله وقال سيبويه هو باضمار اذم) في الشرح البائس هو الذي اشتدت حاجته فهذه أيضا صفة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل اذم وأغاي ينبغي ان يقدر ارحم وأقول ان شدة الحاجة أيضا صفة اذم فعل سيبويه لهذا قدر اذم (قوله وقولهم فاما أخوالك وقاموا أخوتك وقن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون كالتاء في قامت هندوه المختار) قولهم منصوب بالعطف على مفعول خرجوا في شرح الالفية لهدر الدين بن مالك ولا يجوز جعل جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم والتأخير لان لغة التفقوا على ان قومنا من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتنبيه والجمع كأنهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الانبياء والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون عدها لا غيرا وقد لزم للدلالة على التنبيه والجمع كما قد لزم التاء للدلالة على التأنيث لانهم لو كانت اسماء لزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل من زين وذلك باطل لا يقول به أحد (قوله وأبو عبد الله الطوال) هو بضم الطاء المهمللة وتخفيف الواو وانما أجازوه لشدة

اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل (قوله ولو ان مجد الى آخره) المجد الشرف ومطعم بكسر الميم علم على رجل (قوله كساحله الى آخره) اسلم الالة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المجهة جمع ذروة بالضم والكسرو هي أعلى الشيء (قوله ويمتنع بالاجاع خصوصاً) في الدار لا اتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبده هذه لتفسيره بغير المفعول لما اشتمل قوله السامع أن يكون متصلاً بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدن أحدهما اتصال الضمير بالفاعل والآخر عوده على المفعول المؤخر اشارة الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بذيتك القيدن (قوله وقال الزمخشري فلا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا الآية وفي قراءة أبي عمرو ولا يحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل) هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعض آخر في قراءة بدون واو احتراز بالغيبة وضم آخر الفعل يعني من فلا تحسبنهم عن قراءة حذرة والكسائي وعاصم بناء الخطاب في الفعلين وضم الباء الموحدة فيها وخرجت على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول الاول الذين يفرحون والثاني محذوف لدلالة ملبده وحس تكرار الفعل لطول الكلام والثاني ذكره الزمخشري أن أحد المفعولين الذين يفرحون والثاني بمفازة ولا تحسبنهم تأكيد واحتراز أيضاً عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسبن بالغيبة وفلا تحسبنهم بالخطاب وبفتح الباء الموحدة فيها وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولي يحسبن لدلالة ما بعدهما عليهم ما ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون فلا تحسبنهم بدلاً من لا يحسبن لاختلاف الفاعل وإذا كان فلا تحسبنهم تأكيداً فدخل الفاء انما يتبعه على انما زائدة وكذا إذا كان بدلاً في غير هذه القراءة (قوله ورده أبو حيان باستدراجه عود الضمير على المؤخر) لانه قدر ضميرهم المحذوف مقدماً على الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسره قال في البحر وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا يحسبن ولا يحسبنهم بالياء فيهما ورفع باء يحسبنهم على اسناد يحسبن للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين أحدهما ما قاله أبو علي وهو أن لا يحسبن لم يقع على شيء والذين رفع به قال ابن عطية فتبعه القراءة بكون فلا يحسبنهم بدلاً من الاول وقد تعدى الى المفعولين وهما الضمير وبمفازة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى في قوله بأي كتاب أم بآية سنة ترى حبه عاراً على وتحسب أي وتحسب حبه عاراً على والوجه الثاني ما قاله الزمخشري وهو أن يكون المفعول الاول محذوفاً على لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة يعني لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين ولا يحسبنهم تأكيداً كيد وتقدم لنا الرد على الزمخشري في تقديره لا يحسبنهم الذين في قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا انما فان هذا التقدير لا يصح فليطالع هناك وأقول لم يتقدم له الرد على الزمخشري هناك وانما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أموالاً وذلك أنه قال وقرأ الجمهور ولا تحسبن بالياء أي ولا تحسبن أي السامع وقال الزمخشري الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرأ حميد بن قيس وهشام بخلاف منه بالياء أي ولا يحسبن هو أي حاسب أو واحد قال ابن عطية وأرى هذه القراءة بضم الباء فالعنى ولا يحسبن الناس انتهى وقال الزمخشري ويجوز أن يكون الذين قتلوا فاعلاً ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا أموالاً أي لا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أموالاً فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدأ محذوف كما حذف المبتدأ في قوله تعالى أحياء والمعنى هم أحياء لدلالة الكلام عليهم ما انتهى وما ذهب اليه من أن التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا أموالاً لا يجوز لأن فيه تقديم الضمير على مفسره وهو محصور في أما كن وهي باب رب بلا خلاف وباب نعم وبئس في نحو نعم رجل لا يزيد على مذهب البصريين وباب انتازع على مذهب سيبويه في نحو ضرباني وضربت الزيد بن وضمر الامر والشان وباب البذل على خلاف فيه بين البصريين في نحو مررت به زيدوزاد بهض أحبابنا أن يكون الظاهر المفسر خبر الضمير وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحداً من هذه الامور المذكورة الى هنا كلامه في البحر (قوله ووقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً من مرجعها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة متمتع لان فيه تقديم الضمير على مفسره) يعني لفظاً ورتبة اما لفظاً فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته التأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعدا الضمير على متأخر في الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاده عليه بل بالنظر الى كون ما عاده عليه الضمير فاعلاً لصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيرها عنها (قوله ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد) هذا اعتراض على أبي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لا امتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير مجتمع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالمورد التي ذكرها في انه عدا الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير

الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخير عنه وقد
يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفعل بخلاف الحال (قوله ولو قدم تود لغير التركيب) هذا جواب سؤال يرد
على قوله فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا تقدير ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا وتبعية لم يلزم من هذا
التركيب وانما لم يمتنع من تقدير تقدم تود وتقرير الجواب أن الواقع في التركيب الآن تأخير تود وما تقدمه فتركيب آخر
غير هذا التركيب (قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيد اعلامة لان زيدا في نية التأخير) اعني ان يمنع كونه في نية التأخير بل
هو في محله غاية انه محل غير أصلي (قوله وقد استشعر وروى ذلك وقرئ بينهما بالامعول عليه) في الشرح وجه التفرقة
الذي أشار المصنف الى تضعيفه هو أن أبا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير فيلزم
من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لجملة دالمة لانها ليست بعاملة فيها وجملة
الدليل لا محل لها فيتدفع حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط
اقتضاءها تدافعا وهذا بخلاف ضرب زيد اعلامة فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد
منهما يقتضي صاحبه فلذلك جاز ضرب غلامها عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عند هذا الذي اعتمد عليه
ولا يخفى انه ضعيف كما أشار اليه المصنف في شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا (قوله أحدهما كونه مبتدأ في
الحال) يعني في حال التكامل أو في الأصل بان يدخل عليه حال التكامل ناسخ من فواصل الابتداء (قوله وأجاز لا تخش وقوعه
بين الحال وصاحبها) في اعراب السفاقي ان الجيز الكسافي وفي البصر وقد أجاز ذلك بعضهم (قوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن
أطهر لكم فمن نصب أطهر ولحن أبو عمرو ومن قرأ بذلك) قال الرضي وروى عن محمد بن مروان وهو أحد ثراء المدينة هؤلاء بناتي
هن أطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال أبو عمرو بن العلاء اعتنى بن مروان في لحنه يعني في ايقاع
الفصل بين الحال وصاحبها وقال أبو حيان وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان أطهر
بالنصب ورويت هذه القراءة عن ابن مروان بن الحكم وقال سيديويه لحن (قوله وفيهما تنظر أما الأول فلان بناتي جامد غير
مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضمير عند البصريين) الضمير المحرور وبني عائد الى كون هن تو كيدا وكونه مبتدأ خبره لكم وفي
الشرح لان سلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولود في معنى المشتق فيضمحل الضمير وانما قال عند البصريين لان
الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بالمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية ونقله غيره أيضا وانما
نقل في التسهيل عن الكسافي وأقول لا ضرورة تدعو الى تأويله بالمشتق فلا يؤول به فلا يتحمل ضميرا واعلم ان أنخرج
الأول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هن تو كيد للضمير المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيضمحل
الضمير قال ويدل عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمر وفوصفوا به (قوله وأما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الطريق
عند أكثرهم) في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي حرج في تخرجهما على قول غير الأكثرين وليست كثرة القائلين
بحكم موجبة لطراح قول الاقايين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه واقدح المتركب لذلك واسعا وفي اعراب
السفاقي وهن مبتدأ وليكم خبره وأطهر حال والعامل ما في هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى
الاستقرار وأجاز لحن محمدي أن ينصب هؤلاء بفعل مضمرا أي خذ هؤلاء وهن قل وأطهر حال والعامل فيه الفعل المضمير
(قوله وكونه معرفة أو كالمعرفة في انه لا يقبل ال كاتقدم في خبرا أو قل) قال الرضي وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعال التفضيل
تخو خير من زيد هو أفضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك تخورايت زيدا هو منك وهو غيرك وكذا
جوز تخورايت مثلك هو منك يكون تخو منك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهم ما وكذا يجوز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة تخواني أنا أخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم تخواني أنا زيدا والحق ان كل هذا دعوى لم
تثبت صحتها بينة من قرآن وكلام موثوق به وتخو قوله اني أنا أخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون مبتدأ وما بعده خبره
والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به فتعوما أظن أحدا هو خيبر منك وكان خيبر من زيد هو أفضل من
عمرو و رأيت زيدا هو منك أو غيرك وكان منك هو منسل زيد وكنت أنا أخاك وظننتك أنت زيدا ينصب ما بعده صيغة
الضمائر المذكورة في ذلك لحكمها بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغناء الضمير ليس بامر هن فيقتصر على موضع

السمع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة وهى أفعل التفضيل كما ذكر سيويوه (قوله وخالف في ذلك الجرجاني فالخلق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منسبه نحو انه هو يبدئ ويبعد وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ) قال الرضى وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأن الماضى اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذى قاله أيضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر أولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحى (قوله فقال في شرح الايضاح لافرق بين كون امتناع ال لعارض كافعل من والمضاف كمثل) العارض هنا وقوعه بعد أفعل والاضافة في الجامد (قوله وقسمه بسلام زيد مر دود لانه معرفة) لقائل أن يقول انما مثل به لجر دما امتنع فيه ال لعارض (قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك) أى ان ابن الخطيب يلزمه اجازة الفصل قبل الماضى لانه قال أولذاته وامتناع ال في الماضى لذاته (قوله وأما الثالث فلم يده أحد من الناس) يعنى الثالث خلق الزوجين الذى دل عليه قوله وأنه خلق الزوجين (قوله وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل اليك من ربك هو الحق ويهدى فنعطف يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل) في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع ادعى ان يقال لانسلم أنه معطوف على الخبر بل هو معمول لمخذوف أى وبرونه يهدى فيكون من باب عطف الجمل سلما ولكن لانسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبر اذا الثواني يغفر فيها ما لا يغفر في الاوائل (قوله أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع) قال الرضى وانما جئى بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبر والجملة خبر المبتدأ الاول فيميز بهذا السبب ذواللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم (قوله والثاني ان يطابق ما قبله) أى في الغيبة والخطاب والتسكلم (قوله فاما قول جرير بن الحطفي وكان بالباطح الى آخره) يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذى ثبت في النسخ الذى وقفت عليهما من هذا الكتاب اثبات الالف وينبغي أن يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبنى على التكون بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجدل الى الاب الا قرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتى الكلام فيه فيما بعده هذا ان شاء الله تعالى والخطفي ليس أبأقرب لجرير لان جريرا هو ابن عطية بن حذيفة وخطفي يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف وكجمرى لقب حذيفة جذير الشاعر وفي الصحاح والخطفي أيضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكان بهمزة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة يعنى كائين (قوله وانما هو توكيد للفاعل) يعنى في رائي (قوله أى يرى مصابى والمصاب حينئذ مصدر) هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالصاد المحجمة والفاء (قوله أى نافع لان أعمالهم توزن) في الشرح هذا المعنى غير متعين لجواز أن يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فنزدرى بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شائع يقال لا نقيم لفلان وزنا أى لا يعبأ به ولا يلفت اليه وهو من قبيل السكائية وعليه فلا حذف في الآية (قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض) في الشرح الصفة التى أشار اليها الغافقوه على جعل المصاب مصدرا لاسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو الباء ولو لا ذلك لما صح بحسب الطاهر قلت والاعتراض الذى أشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبتدأ على أن يكون مصابا باسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بالواحد مستغاد من التركيب كقوله زيد الفاضل أى هو الفاضل لا غيره وكذا المبنى في البيت أى لو أصبت رأى المصاب يعنى أنه لا يرى المصاب الا اياى دون غيرى كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلشى عنده مصائب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه كرايت بدون تقدير صفة (قوله ولما سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والنائب) قال الرضى يسمى فصلا عند البصريين قال المتأخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فيثبت بالفصل لنعين كونه خبرا لصفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذى قبله ما بعده بدلالته على انه ليس من غسامه بل هو خبره وما آل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقريرهما أحسن من تقريرهم (قوله وهما دالانه يعتمد عليه معنى الكلام) قال الرضى والكوفيون

والكوفيون يسمونه حماد الكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن التجربة كالعهد في البيت الحافظ للسقف من السقوط
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ
ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها انفصلا أخرى من تسمية الكوفيين لها عمدا انظر إلى أن المتكلم أو السامع
أو صاحبها يعتقدان بهما على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي إلى معناها فكانت تسمية البصريين
أظهر (قوله وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف)
لقائل أن يقول مرادهم أنه يفصل من أول الأمر بين كون ما بعده خبرا لصفة وإن كان هناك ما يمنع من كونه صفة فلا
اعتراض عليهم وفي الشرح كما أن الصفة هنا منفصلة كذلك خبرها من التوابع إذ لا يصلح في هذه الآية شيء منها البتة أما
عطف النسق والتوكيد فظاهر وأما عطف البيان فلا اشتقاق وشرطه الجود ولأن ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان
على الصحيح وأما البدل فلا لا يبدل ظاهر من ضمير حضوره إذا كان بدل بعض أو اشتغال أو بدل كل مفيد للاحاطة والكل
هنا منتف فلا استناد إلى هذه الآية في أن التعبير بالتابع أولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى وأقول بل يظهر له
وجه بناء على أن المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي (قوله والثاني معنوي وهو التأكيد ذكره جماعة) اعترض عليه أن
الحاجب في أماليه بأنه لو كان تأكيد الميثل من أن يكون لفظيا أو معنويا أو كلاهما باطلا أما الأول فلأن اللفظي إعادة اللفظ
بعينه مثل قام زيد زيد أو جمعناه مثل أنت أنت وأما الثاني فلأن المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها في الشرح
التأكيد الذي رده بين الأمرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعري
ماذا يقول السجرحه الله تعالى في التأكيد بأن واللام ونحو ذلك ولعله إنما اعترض على من يقول أن الفصل تأكيد للسند
إليه فيجبه اعتراضه حينئذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين أنه تأكيد للحكم بما فيه من زيادة الربط انتهى وأقول كآفة
يريد به بعض المحققين التقياز في أنه قال في حاشية الكشف ذكر يعني صاحب الكشف الضمير الفصل ثلاثة فوائد الأولى
الدلالة على أن ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين المبتدأ والخبر لا بين الموصوف والصفة ولهذا الاعتبار يسمى ضمير الفصل
الثانية تأكيد الحكم بما فيه من زيادة الربط وما قيل أنه تأكيد للسند إليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء الثالثة
إفادة قصر المسند على المسند إليه بشهادة الاستعمال مثل أن الله هو الرزاق كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما
يتم إذا ثبت القصر في مثل كازيد هو أفضل من عمرو وعما الخبر فيه نكرة والافتقار بالخبر بلام الجنس بقية قصره على
المبتدأ وإن لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو والشجاع وتعرف المبتدأ بلام الجنس بقية قصره على الخبر وإن
كان مع ضمير فصل نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى وفي المطول ثم الحقيقة أن الفصل قد يكون للتخصيص
أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو مقاوم الأسد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى
أولم يعلم أن الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون مجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه بأن
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو أن الله هو الرزاق أي لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى ولا حسب إلا المال (قوله وبنو عليه أنه لا يجامع التوكيد
فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل) في الشرح منعوا ذلك لئلا يجتمع تأكيد على شيء واحد وهو بناءهم على أنه تأكيد للسند
إليه وقد تقدم أن التحقيق خلافه سلمنا أنه تأكيد للسند إليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر وأنت تقول جاء زيد
نفسه عينه وجاء زيد نفسه ولا حاجة بعد بثبوت كلين بمعنى واحد في استعمالين إلى سماعهما من العرب مجتمعين في
تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم أجحون أكتعون أبصعون أبتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة
وأقول ليس مانع في نظير جاء زيد نفسه عينه ولا جاء زيد نفسه وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لأن التأكيد بضمير
الفصل عنده هو لا من باب التأكيد اللفظي لانه عندهم تكرار معنى المؤكد بأعادة لفظه أو تقويته بمرادفه ويمكن أن يكون
مراد الشارح من المتظير بجاء زيد نفسه عينه وجاء زيد نفسه انما هو في مجرد اجتماع تأكيد (قوله وإيجاب أن فائدة
المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره) في الشرح وسألت مرة بعض الأصحاب عن الحكمة في الفرق بين شأن المؤمنين
والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الأولين فقبل أولئك أصحاب الجنة وأتى به في حق الآخرين فقبل

والذين كفروا بانائهم المشامة فتأمل انتهي وأقول الحكمة ان اسم الإشارة يوق به التميز ما رتبته اكل تميز لجهة
احضاره في ذهن السامع واسطة الإشارة حسا كقول ابن الرومي * هذا أبو الصقر فردا في محاسنه * ولا كذلك الضمير وان اسم
الإشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذهبا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرأة
العزير فذلكن الذي لفتني فيه حيث لم تقل فهذا هو حاضر ووق تفسيره البياض إشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتواصوا
بالصبر وأوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرجة بالرجة على عباده أو بموجبات رحمة الله أولئك أصحاب الجنة
اليمين أو اليمين والذين كفروا بانائهم انصناه دلالة على حق من كتاب وحنة أو بالقرآن هم أصحاب المشامة الشمال أو الشوم
ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الإشارة والكفار بالضمير شأن لا يخفى (قوله ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال) يعني في انه لا محل
له من الاعراب قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف أعني
افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلم يصيغ معينة أي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع
الى النصب لان الحروف عديدة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا
ومذكرا ومؤنثا ومتكافيا ومخاطبا وغايبا لعدم عراقة في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى
الاسمية ودخله معنى الحرفية أي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبا به واحد او مثنى أو مجموعا
مذكرا أو مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه (قوله وقال الخليل اسم) في الشرح يشكك هذا من جهة ان
الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب وأقول قد رفع المصنف هذا الاشكال بقوله وتطيره على هذا القول أسماء الافعال
فحين يراها غير معمولة لشيء وآل الموصولة اسم ثم في الشرح ليس هذا ارفع للاشكال بل هو توسيع لدائرته فان ما ورد على
الاول برده على هذا وأقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس يستعمل بعد فقد قيل بنظيره في هذين الشيتين (قوله وآل
الموصولة) في الشرح يعني من يراها اسم - والتفسير بهذا فيه شيء فان آل الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها
الى صانها بطريق العارية كافي الا التي بمعنى غير وأقول قول المصنف وآل الموصولة يعني به فحين يراها غير معمولة لشيء (قوله
ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده) في الشرح علة بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتداء
نحو انك لانت الحليم الرشيد وهذا القول مشكك أيضا لان اسم ما يتبع ما بعده في الاعراب (قوله وقال الفراء بحسب
ما قبله) في الشرح قيل ويكون على هذا تأكيد لما قبله وهو مشكك لان الضمير لا يؤكد الظاهر وأيضا فان اللام الداخلة
في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيد لنفسه كريمة (قوله وهم أبو البقاء فاجاز في ان شائتك هو الابتاء التوكيد)
في الشرح اذا كان أبو البقاء أطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بان توكيد النفس شائتك احتمل ان يريد انه توكيد للضمير المستتر
في شائتك وهو محتمل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى جملة على الصحة
* قوله روابط الجملة بما هي خبر عنه * الباء متعلقة بروابط (قوله كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله
الحسن) في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدأ وفي غيره ان المنع مذهب البصريين
ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة
ابن عامر وحكي الصغار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك (قوله وقول أبي النجم كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو

قد أصبحت أم الخيار تدهي * على ذنبا كله لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقول في كلام المصنف مجرور
بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله لما بيناه في فصل كل) هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها لما بيننا في فصل لو وليس
بصواب اذ لم يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي بين في فصل كل ان نصب كل يقتضي دخولها في خبر التي
في توجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويقيد ثبوت الفعل لبعض الامراد ليكون أبو النجم معترفا ببعض الذنوب الذي ادعاه
أم الخيار عليه وهو خلاف الغرض (قوله وقراءة فجاعة) هو أيضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ومجرورا)
عطف على مرفوعا (قوله وقول امرأه هو) مجرور بالعطف على محمل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المرأة احدي
النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن وقصتهن في صحح البخاري ويعرف حديثهن بحديث أم زرع
والارب واحد الارانب قيل يطلق على الذكر والاتي وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذكرها خنزير عججات على
زنة صردو الزرنب برأي فراء فواء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة (قوله وقوله تعالى ولن يصبر) هو بالجر

معطوف أيضا على محل السمن منوان بدوهم (قوله سواء أقدر باللام للابتداء) أي اللام الداخلة على من صبر (قوله اما على الاول فلان الجملة خبر) يريد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك من عزم الامور (قوله واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره) في الشرح يريد بالثاني ان تكون اللام في وان صبر وغفر لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير هي قوله ان ذلك من عزم الامور وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال باثر هذا الكلام وقول أبي البقاء والخوف ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضممار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فاذا كان الذي فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والخوف وانما قال وان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية لعدم الاقتران بالفاء بلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمل انتهى واعلم ان ما قاله المصنف من لزوم تقدير منه في الاوجه الثلاثة اغما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر ومصدر غفر اما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك من عزم الامور خبر الاجواب اقل ابط اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير مضاف أي ان ذلك من ذوي عزم الامور (قوله احدها ان يكون معطوفا بغير الواو) احترز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو فان الضمير حينئذ يكون رابطا وفي حواشي التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو لم تطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير (قوله والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو) في حواشي التسهيل لان الواو ليست للجمع في الجملة بل في المفردات ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجاز واقام وقاعد وأما قول بعض المعريين وأظنه أبو البقاء في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملة صفة ثانية لجائين فردود (قوله والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية أعجبتني هو) هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجارية الجارية أعجبتني هو (قوله فان قدرته بيا تاجاز باتفاق) في الشرح هذا الاتفاق اغمايم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا وان ثبت هذا أو قد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو بتفصيل بين البديل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا كان من النواة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل آخر مقدور سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يثبت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيا ناعا على سبيل الاتفاق وأقول اغما حكي الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولما لم يحكم ابن أم قاسم وحكام الرضى عن بعضهم قال ابن أم قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فليل العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تابعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاحفش قيل وسيبويه وأكثر المحققين وقال الرضى اما الصفة والتأكيذ وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاحفش العامل فيها معنوي كافي للمتبدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول وأما البديل فالاحفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة (قوله ويحتمله وليس التقوى ذلك خير) في الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ خبره خير والجملة خبر لليس التقوى ويمكن ان يكون بدلا أو بيا ناعا لخبر مفرد لا جملة قامت والاحتمال الذي أبداه المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الآية يقتضي ان الآيتين اللتين تلاهما أولا وهما قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار و قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لانكلف نفسا الاوسعها أولئك أصحاب الجنة متعینتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البديل والبيان جار فيهما أيضا (قوله والثالث اعادة المتبدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم) في عباب الباب وضع الظاهر في معرض التفخيم والتعظيم جاز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاحفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله لا يرى الموت الى آخره)

بروي بسبق مكان شبهه ويقال نقص الله عليه العيش تنغيصاً أي كدرة (قوله أو ضمير محذوف أي منهم) يعنى ومن بيانية لا تبعيضه لان الذين يفسكون بالكاتب لا يكونون غير مصلين حتى يكون المصلحون بعضهم (قوله وانظروا هموم يشمل المتبتدئون يندم الرجل) في الشرح ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لاننا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صيب لم يقصد مدح جميع من في العام وانما قصد مدح ما يوافق هذا الفاعل المذكور فعمله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يتحقق الى ضمير محذوف يد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللازم في الرجل ما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره بخبري اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي وأقول هذا الذي ذكره الشارح ووجه آخر اضعف هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لانه تبرأ منه بقوله كذا قالوا (قوله فاما الصبر عنها فلا صبراً) هذا آخر حديث أوله الا ليت شعري هل الى أم معمر سبيل (قوله أما المثال فقيل الربط اعادة المبتدأ بعينه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسئلة) هو كون روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدأ بعينه والمثال هو زيد نعم الرجل وفي الشرح واجازته لا يختص به أبو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدأ بعينه انما يكون خداعاً عن الضمير في الشعر كما يراه سيدي به كيف يتأتى منهم تخرج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السعة على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته هذا مما لا سبيل اليه (قوله وانسان عني الى آخره) هذا البيت مثال للكم الاول وهو ان يعطف بقاء السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والاية مثال للكم الثاني وهو ان يعطف بقاء السببية جملة خالية من الضمير على جملة مشتملة عليه وانسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويجمع أيضاً على اناسي ويحسر بضم السين المهملة وكسر هاء مضارع حسر بفتحها أي انكشف وهذا لازم ومصدره الحسور ويقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعدياً ومضارعاً مضموم العين ومكسوراً ومصدره الحسور كالقتل والضرب ويضم بضم الجيم وكسر هاء مضارع جم جموما أي كثروا وجمع ويفرق بفتح الراء مضارع غرق بكسر هاء وفي الشرح فان قلت يجب يتعلق الباء من قوله أو بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير أو يقع العطف ملتبساً بالعكس (قوله وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه) يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفاء زات الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملة الشرط والجزاء الواقعة خبراً والمحل لذلك المجموع (قوله الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر محذوف يقوم عمرو ان قام) مدلول هو بالرفع على انه صفة ثانية لشرط وفي الشرح الربط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الاول فلا يعد قسماً مستقلاً برأسه وأقول القسم الاول يكون الضمير واقعاً في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير (قوله والعاشرون الجمل نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيرى أي بكر لا اله الا الله) في شرح التسهيل لابن أم قاسم أي قوله في الهجاء وفي الصحاح والهجاء ير مثال الفتيق الدأب والعادة وكذلك الهجيرى والاهجيرى يقال مازال ذلك هجيراً وهجيراً واجرياً أي دأبه وعادته انتهت وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذا مراد بها لفظها وأقول لان سلم أن الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم في الشرح فان قلت ماذا كره هذا معارض ما ذكره في التنبيه إلا أني بعد هذا أقرب بياناً وذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو مناف ما ذهبنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط آخر غير كونها نفس المبتدأ في المعنى فالمنفي ليس مطلق الربط بل رابط مقيد (قوله ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقصة فهو قل هو الله أحد ونحوها ذاهي شاخصة ابصار الذين كفروا) في المطول ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانم الا تعنى الابصار قصد الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه (قوله في قوله تعالى والذين يتوفون مني) قرأ الجمهور بضم المثناة الضمنية مبنياً للفعول وقرأ على والفضل بن عاصم بفتحها مبنياً للفاعل ومعنى هذه القراءة يستوفون اجالهم (قوله أي أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش) عز صاحب البصر هذا القول للبرود عز

القول الذي بعده لا تخفش (قوله وقال الكسائي) وتبعه ابن مالك في البحر وذهب الكسائي والفرء الى ان الذين يتوفون مبتدأ لا خبر له بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد بالانتهار فخاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عننا زوجاتنا ربست وقبيل خبره محذوف قبل المبتدأ أى فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وقوله يترى من بيان الحكم المتأولو هي جملة لا موضع لها من الأعراب قالوا وهذا قول سيئويه وقال الزجاج الخسب يترى من ولا حذف يفتح معنى الخسب لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يترى من عائد على أزواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقبل يترى من أزواجهم لم يفتح الى حذف وكان اخباراً محصفاً كذلك ما هو بمعناه **في** الأشياء التي تحتاج الى الرباط **في** (قوله وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لا ملأ من جهنم) في البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتداء وخبره في قوله لا ملأ من المعنى ان املاً انتهى وهذا ليس بشئ لان لا ملأ جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا يتقدر بفرد أو بضاليس مصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل حتى يضل اليها ولو كان اسناداً مقدر ان المبتدأ حكم انه خبر عنه انتهى مافى البحر وفي الكشاف وقرئ فالحق والحق أقول منصوب بين على ان الاول مقسم به كالله في ان على الله ان تبايعا وجوابه لا ملأ من والحق أقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا أقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما تقيض الباطل عظمه الله باناسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدأ محذوف الخبر كقوله لعمر كى فالحق قسماً لا ملأ من والحق أقول أى أقوله كقوله كله لم أضع ويجرورين على ان الاول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقوله لك الله لا فعلن والحق أقول أى ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب أيضاً وهو وجه حسن قال أبو حيان ومخلصه انه عمل القول في لفظ القسمية على سبيل الحكاية (قوله وماتى حيث يستباح) هذا مجزئيت صدره حيث حى تمامه بعد نجد وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاص الغور والغور تمامه وكل ما ارتفع من تمامه الى أرض العراق فهو نجد (قوله وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل) في البحر أو عدى الفعل الى الضمير أو لا انساها وهذا اختيار أبى على وأياه اختار انتهى وكان المصنف يرى ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره (قوله ويوما شهدناه سليماً وعامراً) هذا صدر بيت مجزئ **قليل** سوى الطعن النال نواله **والطعن** بالطاعة والعين المهملة والنال جمع نهل بكمال جمع جل والنهل جمع ناهل كطلب جمع طالب والناسهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا يجب فعلها وقليل هنا بمعنى النفي أى لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن (قوله وهو مخالف لما نقله غيره) هذا اعتراض على ابن الشجري ان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيئويه انهم ما حذفوا معاً عن أبى الحسن ان الجار حذف أو لا وفي البحر عن المهدي ما وافق نقل ابن الشجري وهو الوجهان يعنى لا يجزئ فيسه ولا يجزئ به جائز ان عند سيئويه والاختصاص والراجح وقال الكسائي لا يكون المحذوف الا الهاء وقال لا يجوز أن تقول هذا رجل قصدت ولا رأيت رجلاً وأرغب وأنت تريد قصدت اليه وأرغب فيه انتهى (قوله وزعم أبو حيان ان الاولى أن لا يقدر في الآية الاولى ضمير) عبارة أبى حيان وقد يجوز على رأى الكوفيين أن لا يكون ثم رابط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوم ما يوم لا يجزئ حذف يوم لدلالة يوم ما عليه فيصير المحذوف في الاضافة نظيراً للمفوف به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تلك ولا تحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلاً وهو بدل كل من كل ولم يجز البصريون ما أجازوه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف اليه على خفضه في يجهنى قيام زيد ولا يبعده حذف يوم في الآية لدلالة ما قبله عليه وبمعنى هذا الخريج كون المضاف اليه جملة فلا يظهرفها اعراب فيتنازع مع اعراب ما قبله وأذا جاز ذلك في تترهم مع التنافر على ما حكى الكسائي عن العرب أطمعنا لجامعنا شاة ذبواها أى لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر أو لى هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولى في الآية أن لا يقدر ضمير ولا يقتضى ذلك (قوله أو انما انبئت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع) يعنى ان ادعى ان الجملة انبئت هنا عن المضاف كانت مفعولاً لانه نائبه عن المبدل من المفعول والنائب حكمه حكم المذوب عنه والمبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولاً في مثل هذا الموضع (قوله وفيها ما نشتهه الانفس) هذه الآية في سورة الزخرف واثبات الهاء فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها قراءة

الباقين وانفق القراء على حذف المساء من قوله تعالى في سورة فصلت ولم فيها ما انتهى أنفسهم (قوله والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر) قال ابن الحاجب في اماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة لتكون اتصالها بالموصول أشد اذ لا غنى للموصول عنها اوها بتقدير مرفوع نحو أهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ فجاء في رجل ضربت لانهم مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالخصيف فيها هو مع غيره كالسكامة الواحدة أولى وانما كان الحذف في الصفة اقصى منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (قوله وكانهم كرهوا ابتداء قليل على قليل) القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب (قوله وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف يتم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا) به يمكن الجواب عن هذا بانه يقتضي في الثواني ما لا يقتضي في الاوائل وعبارة الزمخشري فان قلت علام عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون قلنا اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات على انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه فان قلت فما معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته وكذلك ثم أنتم تفترون استبعاد لان يعتزوا فيه بعدم ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم وفي حاشية التفتازاني فان قيل أي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا الظهور ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والاقوال الكالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفي الوجه الثاني ثم هم يعدلون به اشعار بان الباء في الاول صلة كفروا وبعيدون من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدول يعني التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا التخصيص من غير تخصيص لتأني التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر أعني بربهم موضع المصير لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوهم أن القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على قصد انه صلة واحدة برأسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قبل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى وبهذا ينفع أيضا اعتراض صاحب الانتصاف على الكشف بان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها ولو قالت الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم (قوله وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة) فانه قال في المفصل فان كانت اسمية قالوا والاماشد من قولهم كلمته فوه الح في وماعسى ان يعتز عليه في النادرة وفي البصر وليس محيى الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذة خلا فالأفراء ومن واقع كالمخشري وأجازمكي أن يكون جملة بعضهم لبعض عدو مستأنفة اخبار من الله تعالى بعداوة بعضهم لبعض وكأنه فر من الحسالى لانه يخيل انه يلزم من القيد في الامر ان يكون مأمورا به أو كالمأمور به وليس ذلك بل لازم وفي الشرح لكنه قال في الكشف في قوله تعالى ابطوا بعضكم لبعض عدوان الاسمية حال أي منه دين وفي قوله تعالى والله يحكم لامعقب حكمهم انهم أيضا حال كانه قبل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا همامة على رأسه ولا قلنسوة تريد حاسرا قال النبي وقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاءني زيد هو فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الح في مع امكان الالتزام المذكور اذ لم تنى كلمته مشاهدا (قوله فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ وليست التلاوة كذلك لان الآية التي فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانهم لا يعلمون وانما هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثم اقلبوا فبئس ما يشتركون والآية التي فيها كانهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثم اقلبوا فبئس ما يشتركون والآية التي فيها كانهم لا يعلمون (قوله نصف النهار المساء غاصره الى آخره) في الصحاح ونصف النهار وانتصف

واتتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس وذكروا غائضا نصف النهار الماء غامرة * ورفيقه بالغيب لا يدري يريد الماء غامرة فحذف واو الحال انتهى وفي الشرح وقوله الماء غامرة حال من النار ولا ووقتها وهو ظاهر ولا ضمير يعود الى صاحب الحال اذا الضمير الملقوظ به عائدا الى الفاعل فاحتج الى تقدير رابط وهو اما الواو او الضمير فلم قدر هنا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو اولى لانه الاصل في الربط فيقال الماء غامرة فيه واقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير جلا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو (قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء) لانه حينئذ يكون من جملة أخرى (قوله وتعا مصدر لفعل محذوف هو الخبر) في البحر وتقديره فتعاسهم الله تعا ويجوز ان يكون الذين منصوبا على اضمار فعل بفسره قوله فتعاسهم كما تقول زيد اجدعاه وقال الزمخشري فان قلت علام عطف قوله واضل أهمهم قلت على الفعل الذي نصب تعا لان المعنى فقال لهم تعا أو فقتضى تعا لهم وتعسا تقيض لعاله انتهى واضمار ما هو من لفظ المصدر اولى لان فيه دلالة على حذف انتهى ما في البحر (قوله وكذا لا يجوز زيد اجدعاه ولا عمار سقيه خلافا لجامعة منهم أبو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف) يعني غير فعل هذا المصدر لانه قال انها لا تتعلق به هذا المصدر لكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزمخشري وهو قال لهم تعا ورد لتقدير أبي حيان وهو تعا تعا الله تعا وفي الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيها لك متعلقة بالمصدر وهي للنبيين وقول المصنف ان فيه تهافتا لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للنبيين فاعلموا انهم بانها متعلقة بمحذوف استؤنف للنبيين قد لا يسلم له وادعاه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيها زيد اوجدعاه اياه (قوله وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكيف مبتدأ ومفعول لا آتيناهم مقدر بعده) في الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كناية عن جماعة وحذف تمييزها للعلم به وآية مفعول ثان لا آتيناهم زيدت فيه من بناء على انها تزداد بعد الاستفهام ولو لم يغير هل والمعنى كم جماعة آتيناهم آية فكيف مبتدأ وآتيناهم آية خبره أو كم مفعول محذوف بفسره الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعده لان الاستفهام له المصدر (قوله وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية) يعني على سبيل التقرير في الشرح قال أبو حيان وهو ليس بجيد لان جعلها خبرية يقتضى اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثير من الآيات آتيناهم فيصير هذا الكلام مفلا عما قبله لان جملة كم آتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا تتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرائيل التي آتيناهم ثم انه أخبر تعالى انه آتهم كثيرا من الآيات وفي حاشية التتبع اني فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقريب والاستفهام للتقرير ومعنى التقرير الاستسكار والاستنبه ادومعنى التقرير التحقيق والتثبت فلبس على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقرير وعلى تقدير الاستفهام فعنى التقرير الجمل على الاقرار وهو لا ينافي التقرير وكم آتيناهم قبل في موضع المصدر أي سلهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقبل بيان المقصود كانه قيل سلهم جواب هذا السؤال وقبل في موقع الحال أي سلهم فائلا كم آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لا آتيناهم ومن آية تمييز على زيادة من قالوا اذا فصل كم وتمييزها بفعل متعد حسن ان يؤتى عن وهذا السؤال المأمور به للرسول صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد لقصد تقرير بني اسرائيل لا لقصد ان يجيبوا فيعلم من جوابهم امور والآيات المؤتاة يحتمل أن تكون معجزات انبيائهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوي وان تكون آيات كتبهم على ما هو المنعريف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى ما في جوابه عن السؤال الذي سألته من دفع اعتراض أبي حيان فليأمل (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل) هذا اعتراض على الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل عن العمل وفي الشرح وفيه نظرا ما أولا فلان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق خصالا لا أكثرهم فحكي الخلاف بين النحويين واخبرنا بالما ذكره ان النحويين لم يذكره وأما ثانيا فان سلم انها لا تعلق فلا نسلم أن سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عمله في محذوف أي سل

بني اسرائيل هما آيتناهم من الآيات كثير من الآيات آيتناهم وأقول يمكن الجواب عن الاول بان مراده بالصوابين هنا أكثرهم وعن الثاني بان كلام المصنف انما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل لأن معنى الكلام ومصعب السؤال على هذه الجملة (قوله لقد كان في حول الى آخره) الحول السخنة والثواء الاقامة واللبانات بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسائمة الملالة وبسام منصوب بان مضمرة جواز اوهى مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور أي تقضى لبانات وسائمة سائم (قوله وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في قوته للحول على الاتساع في ضمير الطرف بحذف كلمة في وايس بشئ نحو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) في الشرح ان أراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرافه منوع وان أراد خلوها لفظا فسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وايس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر يربط البديل أي قوته فيه وان قدر رابطا للبديل احتج الى ضمير آخر يربط الصفة أي قوته اياه فالمتصل يعود الى حول والمنفصل يعود الى ثواء غير ان تقدير المصنف أولى من تقدير ابن سيده لأسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور حذفان وان قلنا على التدريج فالأول لا يوجب الاتساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله ولا شترط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيدا وجروا القهط بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير) في الشرح لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما ادالم بنو معطوف محذوف يحصل به منضمما الى المذكور الوفاة بالتفصيل اما اذا وى فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات السحر والشرك بقدر وى بالرفع على القطع وهو ظاهر وروى بالنصب على البديل ونسبة معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر وأخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها هاء على هاتين الثنتين نفيها على انهما أحق بالاجتناب قلت ومنه تجوز الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان ذكر هاتان الآيتان وبطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما قال الزمخشري وضوء في على الذكر قول جرير كانت خديجة اثلاثا فثلثتهم من العبيد وثلاث من موالها ومنه قوله عليه السلام حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في هذه الآية من ذلك نظير ما الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان اقوله آيات بينات قلت قد اعتذر عنه المصنف في أواخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه فديكون عبر عن البديل بعطف البيان اما تخيها واذا كان مراده بعطف البيان هنا البديل استقام ما ذكرناه (قوله وقال تعالى وان للمتقين لجنات مآب) في البحر وقرأ الجمهور جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبديل معرفة من نكروا وان كان نكرة فبديل نكرة من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد المتقون وانتصاب على انما عطف بيان لحسن مآب ومفتحة حال والعامل فيها مآب للمتقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات عدن التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز أن يكون التي بدلا من جنات عدن ألا ترى أن الذي والى وجوهها يستعمل استعمال الاسماء على العوامل فلا يلزم أن يكون صفة واما انتصابها على انما عطف بيان فلا يجوز لان الضميرين في ذلك على مذهبين أحدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان الا تابع المعرفة وهو مذهب البصريين والثاني انه يجوز أن يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا للنكرة كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما تخالفهما في التذكير والتعريف فلم يذهب اليه أحد سوى هذا المصنف وقد أجاز ذلك في قوله مقام ابراهيم فأعربه عطف بيان تابعا للنكرة وهو آيات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور الضميرين أعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا بمفتحة وجاء أبو على فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن من الحال ان أعرب مفتحة حالا أو من التثنية ان أعرب الجنات عدن فقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط الحال بصاحبها أو التثنية بتبعونه والابواب بدل وقال من أعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف تقديره

تقديره الابواب منه ساو الزم ابا على أن البديل في مثل هذا لا بد فيه من الضمير اما ممل فموظا أو مقدر او اذا كان الكلام محتاجا الى تقدير واحد كان أولى بما يحتاج الى تقديرين وأما الكوفون فالابط عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير فكأنه قال مفتحة لهم ابوابها وأما قوله وهو من بدل الاشتغال فان عني بقوله وهو قوله اليسد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عني الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضا من الجنات وأما تشبيهه ما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الطاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الخوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها (قوله والاو أولى لضعف مثل مررت بأمرأة حسنة الوجه) لان حسنة مجرور وعلى الصفة رافع الضمير موصوفه والوجه يدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير فجمع عند البصريين (قوله وهذا البديل بدل بعض لا اشتغال خلافا للزحشرى) والاشارة لهذا البديل الى بدل الابواب من ضمير مستتر في مفتحة وفي الشرح هذا الخلاف مبنى على ان ابواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزحشرى تنظر الى الثاني والمصنف ينظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعرضه اذ ير عليها الحائط والبناء وصف فم او هو بقوى قول الزحشرى على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزءا من الدار ان يكون باب الجنة جزءا منها قال في المحصاح والجنة البستان والعرب تسمى الفيل الجنة (قوله فن تكون الحضارة) الى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها اخلاف البداوة وهي أيضا بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقي المراد أهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاي اناس بادية لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبدويين يقال من اعجبته رجال الحضرة فاي الناس نحن وان كما من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب (قوله فلا بد من ارتباطها) في اعراب السفاقي لم أر ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في هيات هيات العقيق وأهله وابن ابي الربيع في قام قعدز يدان يكون من باب الاعمال (قوله أو عمل أولهما في ثانيهما) في الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كان وطن ليس عاملا في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة (قوله ولذلك بطل قول الكوفيين) أشار بذلك الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الاعلى تقدير استئناف ولم اطلب (قوله كفاي ولم اطلب قليل من المال) هذا مجزيت سميذ كر المصنف صدره بعد اسطر وهو ولو ان ما سعى لادنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه في لو (قوله وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني أسعى لادنى معيشة كفاي القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيّد بعدم طلبه موقوفا على طلبه فيتوقف عدم الشيء على وجوده) في الشارح هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي أنه جعل المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيّد بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو لم يلق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتأمل انتهى واعتراض أيضا على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للحال بما ذكره عبد القاهر في دلائل الإعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان لم يقع له خصوصه افاله يقتضي ان لم اطلبه مثبتا لكونه تيمنا لكفاي الواقع جوابا للواو المنقضية لان انتفاء جوابها يلزم ان يكون قائل البيت غير طالب للقليل وطالبه (قوله وهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من أن وصلته ابتداء على أن تبين واعلم قد تنازعا) كأنه يريد به بعضهم الزحشرى فانه قال في الكشف وفاعل تبين مضمرة تقديره فلما تبين له ان الله على كل شيء قدير قال اعلم ان الله على كل شيء قدير فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم ضرب بنى وضربت زيدا قال التفتازاني قوله محذوف من الاول أي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قانون البصريين في باب التنازع وفي الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابط بين الجملتين الواقعتين بعد ها وتبين جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم ان معمولات هذا الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا بهذا الاعتبار كما كان الربط متحققا في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان ان يبعث الله احدا (قوله على أنه لو صح لم يحسن حل التبريل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع) في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريبا في قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون في من فتح بيننا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أو الى لوصول لان ما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على أن الفاعل تنزاعه قلت في التنزاع يكون لازماً أرقبل الذكرو وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستضعفه (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو قاضي القضاة أبي الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن قميل الأمدى المصرى الشافعى ولد سنة سبع وتسعين وثمانئة ولزم الشيخ أباحيان اثني عشرة سنة الى ان قال ما تحت أديم السماء أنص من ابن قميل قال الشيخ ولئى الدين بن العراق أخبرنى الشيخ سراج الدين البلقينى انه سمع الشيخ أباحيان يقول ذلك وناب فى الحكم بباب الفتوح عن القزوينى ثم يصبر عن ابن جماعة ثم وقع بينهما ما فاستمر مفصولا الى ان ولئى قضاء القضاة بالديار المصرية لصر فبن جماعة عنه ثم درس بالخشاية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك لما مات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بترية قريبا من الشافعى (قوله وقول الفراء والزحشرى فى قراءة بعضهم) قول هو بالرفع عطف على قول المروى وبهضم هو ابن السكيت يعنى وعيسى بن صمر وعبارة الكشف وقرأ كلاهما على التأكد لا سم ان وهو معرفة والنون عوض عن المضاف اليه يريد انا كلاهما فان قلت هل يجوز أن يكون كلاهما قد عمل فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل فى الحال متقدمة كما يعمل فى الظرف متقدمة تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول فاعلى الدار زيد انتهى وقال ابن مالك فى تسهيل الفوائد وقد تكلم على كل ولا يستغنى بنية اضافته خلافا للفراء والزحشرى قال أبو حيان وهذا المذهب منعول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك فى شرحه لتسهيل وهذا الذى منه الزحشرى أجازة الاخفش اذا توسطت الحال نحو زيد فاعلى الدار فيجوز تخريج الآية عليه على مذهبه والتمثيل الذى ذكره ليس مطابقا لما فى الآية لان الحال فيه غير متوسطة وقا ذكر بهضمهم ان المنع فيه اجماع من النحاة وقال ابن مالك والقول المرضى عندي ان كلا فى القراءة المذكورة منصوب على الحل من الضمير المرفوع المنوى فى فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عامه مع عدم تصرفه كما تقدمت فى قراءة من قرأ والسموات طويات بيمينه قال أبو حيان والذى اختاره ان كلا بدل من اسم ان لا ركلا يتصرف فيها لا ابتداء أو ناسخه وغبر ذلك فكانه قال انا كلاهما (قوله واحترزت بذكر الاول عن اجمع وأخواته فانها انما يثو كدم بعد كل نحو فوجد الملائكة كلهم أجمعون) فى الشرح هذا سم ووظاهر فقد قال الله تعالى فكذبك وافيهاهم والغاؤون وجنود ابليس أجمعون وقال تعالى حكاية ولاغوينهم أجمعين وقال فى سورة الاعراف ثم لا صلبنكم أجمعين وفى سورة وقال انا المنصورهم أجمعين وقال ان جهنم اوعدهم أجمعين وقال لا ملائكة جهنم من الجنة والناس أجمعين فقد بدأ كذا فى هذه الآيات كلها باب اجمعين دون الاتيان بكل فى حالات اعراب الاسم الثلاث ومن الجيب خفاء مثل هذا على المصنف انتهى وأقول مراد المصنف ان اجمع وأخواته لا يثو كدم بجمعة مع ألفاظ التأكيده لا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد ان يثو كدم مطلقا الا بعد كل حتى يرد عليه نحو لا صلبنكم أجمعين قال الرضى اعلم انك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيده المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم أخواته من اكنعين الى ابتسير وان لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ تلك الاقتصار على أيم اشئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم أن يكون الاخير تابعا للقدم بل لك أن تقدم العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله الثانى التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلاما رجلا أخص من غلام ولكنه لم يميز بعينه كما يميز غلام زيد) فى الشرح فيه تطرفان مقتضاه انه لو أطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص فى عرفهم تقبل الاشتراك العارض فى النكرة نحو رجل صالح فهو ذات فيه تحصى بخلاف زيد فانه فى اصطلاحهم معرفة ولا يبال له محص انتهى وأقول ان قول المصنف والمراد بالتخصيص الى آخره بيان لمعنى التخصيص فى العرف ادلولاهم انه اسم لفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بانها ثم اعلم ان التخصيص يذكرو فى باب النعت مقابلا للتوضيح قال النعمانى فى مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الخاص فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان يحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصه به فرد من الافراد المتصفة بالعالم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الخاص فى المعارف وقال السيد فى حاشيته الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوى لان التقابل انما يتصور فيه بلا عمل كافى رجل عالم فلا يكون جارية فى قوائمه جارية صفة مخصصة وقد ينحصر فى عمل الاشتراك على ما هو اعلم من المعنوى واللفظى ويجب جارية

مخصصة لانها قالت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريضان) هما هنا تعريف الاضافة وتعريف الموصولية الا ان هذا الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعراجه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم وفي الشرح هذا ينتقض بأى الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف في نحو جاء في أيهم أكرمته فيجتمع تعريضان وقال الرضي وعندى أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع اجتماع التعريفين اذ اختلفا (قوله وقول أبي كبير * فأتته به حوش القواد مبطنا *) هذا صدر بيت بحجزة * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل * ويقع في بعض النسخ البيت بخامه وأبو كبير بالباء الموحدة ههنا من شعراء الجاهلية وحوش القواد بالخاء المهملة المضمومة والشين المهملة حديد القوادز كيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والخاء القليل النوم والهوجل الاحق واسناد اليوم الى الليل اسناد مجازي (قوله الا انه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله وجاعل الليل سكاو الشمس والقمر حسبنا) قد ذكرنا الكلام على ذلك في أقسام العطف بما لا مز يد عليه فليراجع هناك (قوله نلوا الصفة لفظا عن ضمير الموصوف) انما قال لفظ الان آل قد يقال انها خلف عن الضمير فهو موجود لفظا لا معنى (قوله وتبيل ويحتمل أن يكون منه ان رجسة الله قريب من المحسنين) في الكشف وانما ذكر قريب على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم أولا لانه صفة موصوف محذوف أى شئ قريب أم على تشبيهه بفعل الذي بمعنى مفعول كما شبه ذلك به أو على أنه زنة المصدر الذي هو النقيض وهو صوت الحمل والرحل والضعيف وهو صوت الارنب والذئب أولان تأنيث الرحمة غير حقيقي قال المنتاز في هذا خارج عن قانون النواة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقيا أو غير حقيقي ولا بين أن يكون المسند فعلا أو صفة واعتراض صاحب التعريب بان الوجوه المذكورة ليست بطاردة ليس بقادح وهذه أوجه أخرى وهو أن يكون تذكير الضمير لا كتساب المرجع التذكير من المضاف اليه كما ذكره في قوله تعالى ان مفاتيحه لبنوا بإلياء الضمير (قوله ويعدده لعل الساعة قريب) انما قال يبعده دون برده لان هذا الذي قيل مناسبه مرجحه وهى لا يلزم اطراءها حتى يكون تخلفها في موضع آخر قاذما فيها (قوله واما قول الجوهري ان التذكير لا يكون التأنيث مجازيا هوهم) في الصحاح وقوله ان رجسة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه أراد بالرجة الاحسان ولان ما يكون تأنيثه حقيقيا جازت ذكره وفي الشرح ويكن حمل كلامه على أن المؤنث غير الحقيقي يذكركم بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكور لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبوعن ما ذكرنا به من نبو (قوله ويحتمل أن يكون الضمير للشار) يؤيده انه أقرب مذكور ويحتمل أن يكون عائدا الى الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائدا الى الشفاء وانه أنت لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه حكاية الطبري عن بعض الناس قال ابن عطية ولبس الامر كما ذكرنا لا يحتاج في الآية الى هذه الصناعة الاول لم يوجد معاد للضمير الا الشفاء واما موه اللفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد بالمعنى المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال أبو حيان ولا يحسن عوده الاعلى الشفاء لان كونه عليهم على الشفاء هو أحد جزئ الاسناد وانما سجيء بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محذورا عنه وحى بالنار للخصيص وأيضا فالانقاذ من الشفاء أبلغ من الانقاذ بالحفرة ومن البار لان الانقاذ منه فعود الضمير على الشفاء هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله * وما حب الديار شغفن قلبي * هذا صدر بيت بحجزة * ولكن حب من سكن الديارا * (قوله وتشرق بالقول الذي قد ادعته) هذا خطاب لرجل لا يكتفى ما يسمعه وشرق فلان بريقه اذ غص به وادعت القول أفشينه والمعنى انك تشرق بالقول الذي أفشينه كما تشرق الفقا بالدم ولا تشربه (قوله ومراده بما السكاية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو السكاية عن الرجل المريد الاخذ ما ليس له كاحذ عمر والواو في الخط) في الشرح ليس المراد السكاية وانما المراد تشبيهه المصديق المأمور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالقص والحذر من الشخص الذي يكون شبيهه بعمرو في التزديد واخذ ما ليس له (قوله انه من باب قطع به عن أصابعه) هذا مقول قول أبي الفتح وقوله لان المضاف يان (دبان مالك على قول أبي الفتح) قوله أى يوم سررتنى الى آخره تقدم الكلام عليه في أى لكن المصنف أنشده ههنا لم ترعنى وأنشده ههنا لم تسوعنى (قوله لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية اذا استوفت ولم تربط بالاولى سهد المعنى) هذا تعرض من المصنف لنفي ما يدل على انها

شرطية بعد تعرضه لنفي انها شرطية (قوله أى سررتنى غير مقدر) هذا بيان لمعنى الكلام على كون جملة لم ترعنى حالاً مقدرة ولو قدمه على قوله أو معطوفة لكان أحسن (قوله ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية بمنتهى لعدم الرباط) في الشرح قد أسلفنا في فصل أى عند الكلام على هذا البيت أن الرباط يحصل بنقد ير ضمير أى صدور منك (قوله ستعلم ليلى) في الشرح لا معنى لأنشاده هذا البيت والكلام عليه هنا لأنه بمصدران يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهذا لم يكتسب الاسم بالاضافة في البيت ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد لمناسسته لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون (قوله والى هذا يشير قول بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور الى آخره) هذا البعض هو الشيخ أمين الدين العروضى المحلى وقد ذكر المصنف عنه مثله في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاغراء في قوله عليك بارباب الصدور والتحذير في قوله وإياك أن ترضى وفي الشرح فإن قلت قوله يبين قولى الى آخره لا يصح أن يكون خبراً عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر من قوله فرغ أبو من ثم خفض مرمل ولا خبر عن أحدهما أما الأول فله عدم المطابقة إذ لم يقل يبينان وأما الثاني فلا شتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لأن رفع أبو من لا يبين قوله مغرباً ومحدراً وانما يبين قوله مغرباً فقط وخفض مرمل أيضاً لا يبين في الحالين وانما يبين في حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مغرباً ومحدراً قيد المحذوف لا لئلا كور ويجعل بين قولى بلا قيد خبراً عن أحدهما وخبر الآخر محذوفاً والقدر على أن يكون المحذوف من الثاني مثلاً فرغ أبو من بين قولى وخفض مرمل كذلك هما يبينان قولى مغرباً ومحدراً وأقول لا حاجة الى هذا المكلف بل هو خبر عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر والضمير في تبين عائد اليهما باعتبار أن كور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار (قوله كان أبانا الى آخره) أبان هنا جبل بعينه والمشهور كان تبيرا وهو جبل بكه والعرانين جمع عرين وهو الانف وقال الا كثرون معظم الانف وهو هنا استعارة لا وائل المطر شبت بالانوف في التقدم اذا انوف من تقدم الوجوه وأوائل المطر متقدم ما يأتى بعدها والجداد يكسر الموحدة وبالجملة كساء نخطط والمزمل بفتح الميم الثانية الملتف في الثياب (قوله والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيدا فيمن أعربه وألا كثر البناء) اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثنتى عشرة واثني عشر ان يضاف الى مستحق المعدود يستغنى عن التبيين نحو هذه أحد عشر زيدا ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين وحكى سيبويه الاعراب في آخر الثاني كافى بطلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كافى عند الله وفي الشرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لأن خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى تقول هذه خمسة عشر يضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبنى (قوله وقالت متى يبخل عليك الى آخره) في الصحاح اعنله اذا تجبى عليه وتذرب بالذال المجعولة وفتح الراء مضارع ذرب يكسرها أى احنداساته (قوله ولا بد عندى من تقدير عليك مدلولاً عليها بالمد كورة وتكون حالاً من الضمير لية قيدتها فقيد ما لم يفده الفعل) كل من يتقيدو يضيف بطلب الفعل أنه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفده ضمير مستتر عائد على الضمير العائد على الاعتلال وانما لم يجعل فاعل كل من يتقيدو يضيف مستترافيه عائد على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لأن المعروف ان الحال قيد لما ملها لا صاحب انهم بهج هذا إذا أريد التقييد الوصفى المعنوى لأن الحال وصف لصاحبها في المعنى وفي الشرح لا حاجة الى هذا الذى ذكرناه لا بد منه عنده فان الضمير المائب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفاً فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والمائب هنامصدر معروف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على الالفية المعنى ويعنل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات لجوز الامرين ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذى قاله في التوضيح هو الحق انتهى وأقول بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذى قدره المصنف في المعنى للعهد لا الجنس معهود اللام هو المصدر المقهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل وأما اللام في الاعتلال الذى قدره المصنف في التوضيح معهوده الاعتلال المعهود بين المسكالم والمخاطب وهو مفيد ما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين الهمدين وان أحدهما يحتاج الى منعاق ليفيد غير ما أفاده الفعل بخلاف الآخر (قوله أو الى ما كنتم ترعون على ابا فعملين تنازعا) في الشرح وتضريح التنزيل على هذا الوجه لا يلقى بالمصنف فله ولا الاقرار عليه فإنه معترف بضعفه كما مر قريبا في قوله تعالى فلما

ثبينه له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير وأقول هذا القول حكاه المصنف هنا من غيره ويكفي من المصنف في عدم تقريره اعترافه فيصامر بضمه (قوله أهم بامر الجزم إلى آخره) في الصحاح وهمت بالشيء أهم هاذا أردته والجزم الضبط والاخذ بالاحتياط والعبر بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشي والاهلى أيضا والنون والزاى التوب على الاثنى للضرب (قوله فين فتح مثلاً) هو من عدة حمزة والكسافى وأبأ بكر والحسن وابن أبى اسحق والاعشى ويؤيد تخريج المصنف لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثلاً في كل منهما مصغرة لحق (قوله وقراءة بعض السلف) هي قراءة مجاهد والحدري وابن أبى اسحق ويؤيد تخريج المصنف لقراءة الرفع لان مثلاً في كل منهما فاعل يصيبكم وقبل مثل فيها منصوب على أنه نعت المصدر محذوف والفاعل ضمير يفسره سياق الكلام وهو ضمير المذهب (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لما لفتهم اللهم انما انتنى وتجمع) اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انها تبنى وتجمع ولعل المصنف لاجل هذا قال وزعم وأجيب بان الكلام الاثنى فيماني لكونه مبهماً أضيف الى مبنى لا لكونه ظرفاً أضيف الى جملة (قوله كما قيل بر وسروم) بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة ونم بفتح النون والكل بالتثوين وتشديد الاخر (قوله واما بيت الفرزدق فعنه أجوبة) بيت الفرزدق هو قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم فريش واذا مثلهم بشر وأجوبته قيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الجازين لانه قبيح وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أى فى الوجود (قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نقطة) تقدم الكلام عليه في غير فان قيل ليس هذا من قبيل الاضافة الى المبنى اد المعنى غير نطق جامعة أجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدره بحرف مصدرى فيكون مبنياً غاية الامر انه فى تأويل مفرده عرب (قوله على حين عاتبت الى آخره) الصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل والفتنة والعصوة الافاقة من السكر والوازع المانع (قوله أو بناء عارضا كقوله لاجتنب منهن الى آخره) بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبنى الاصل والنظم بتشكف الحلم وعلى معنى فى كقوله تعالى على حين غفلة ويستهمين بمعنى نصين كيتصحب بمعنى يجيب أو بمعنى بطلين المصبوبة (قوله اذا قلت الى آخره) يقال سلاه وسلاعه اذا نسبه وتركه ويميج بفتح حرف المضارعة بشر والصارح مهمم المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة (قوله ألم تعلم يا عمر ك الله الى آخره) فى الشرح وعمر ك الله بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعمر ك الله والاسم الشريف امامه وب على اسقاط الخافض كما كان منصوباً على ذلك مع فعله فى عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيراً يعمر قلبك ولا يخلو امره وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرتك الله وامر فوع على ما حكاه المازنى عن بعض العرب وجهه ان المصدر أضيف الى مفعوله فارفع الاسم الشريف لانه فاعل واخرى بفتح الهمزة والزاى مضارع خزى بكسر الزاى أى ذل وهان ويبرز فيه ضم الهمزة على انه مضارع اخزاه الله والمعلق الفقير (قوله أنا فى البيت اللعن الى آخره) قول العرب أبيت اللعن دعاء للحطاطب بان يجعله الله أيباً للعن بان يكون شريف النفس على الهمزة والزاى المضارع اشتكت مسامحة صحت وضافت ومنه قول الشاعر وتلك التى نسلت منها المسامع والرابع بالراء والعين المهملة تين اسم فاعل من راعه يروعه أفزعه (قوله ولا تعصب الاردى فردى مع الردى) هذا مجزى بيت صدره اذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم وقبله عن المروى لا تسئل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدى (قوله وفى البيت اشكال لوسأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه فى التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشئ الى نفسه) فى الشرح لا اشكال فان هذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هى المعروفة عندهم باضافة البيان كشعر اراك أى مقالة هى قولك سوف اتاله وأقول بل هو فى الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة الشئ الى نفسه وهى غير جائزة وجوابه هو جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشئ الى نفسه من نحو كل الدراهم وزيد نفسه وهو انه ليس من اضافة الشئ الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص (قوله وقد يكون الشاعر اغشاقاً لمقالة ان باثبات التثوين ونقل حركة الهمزة فاشبهه بالس بضمه اذ اضطر والى حذف الواو) فى الشرح هذا مجيب يلزم من فتح بابه المتطرق الى القبح فى كل ما يسند له بان يقال انما قال كذا ولكن حرف اقبل كذا وارتكاب ذلك أمر شنيع وأقول لا يلزم

من فتح بابه القدر في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدر في كل ما وزد على خلاف الاصل والقواعد وليس ارتكاب ذلك فيه بشئ مع الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا (قوله أحدها كونه على فعل بالضم كطرف وشرف) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصل فلا يرد عليه فهو قلته وطلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير وزم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذفنا واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع في الغاء ابدان بنافي الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصل (قوله وسمع رحبتكم الطاعة وان بشر اطلع اليمين ولا ثالث لهما) في الصحاح عن الخليل انه لم يجز في الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره يعني غير رجب وفي القاموس ورجبكم الدخول في طاعته ككرم بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ايسر متعدي الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها انتهى والذي سمع منه الثاني هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأما الاول ففي الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار رجبكم الدخول في طاعة الكرماني أي أوسعكم (قوله والثالث كونه على فعل) بالفتح أو فعل بالكسر ووضعهم على فعل يعني ولا يكون لهما وصف على غيره فلا يرد النقض يعلم لان وصفه جاء أيضا على فاعل كعالم (قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد المعين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير) الضمير البارز في فاعله عائذ الى الآخر وفي الشرح ينقض بنحو قولك ضربت زيداً ألم اذ الضرب الايلازم على رأي المصنف كما سيأتي في أوائل الخاتمة التي أوردناها مقدمة للسكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل أحد الفعلين المتلافيين في الاشتقاق فيخرج مثل هذا أو قول انما يذكرا المصنف هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاخبرني عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد هذا وقد فسر بعضهم المطاوعة بمحصل الاثر عن تعاق الفعل المتعدي بفعله فالتكسر اذا قلت كسرت فالحاصل له التكسر (قوله يجرح في عراقها نصلي) هذا آخر بيت وهو وان تعذر بالمثل من ذوى ضرورهما الى الضيف يجرح في عراقها نصلي وفاعل تعذر ضمير الناقصة والمحمل انقطاع المطر ومن بمعنى عن والمراد بذى ضرورهما البنها والعراق جمع عروق بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجله اجتزلة الركبة في يدها والمعنى ان تعذر الناقصة عن قلة لبنها بيبوسة الارض وقلة المطر آخرها للضيف (قوله فانها ضمنت معنى ولا تنب) هذا شروع في نشر ما ألفه من الامثلة على الترتيب (قوله ويبحث) هو من عات الذئب بالعين المهملة والمثلثة اذ افسدوا قد وقع في كثير من النسخ بحث من غير منناة تحية بعد العين وهو محتمل لان يكون أصله يبحث فلما جزم لكونه تفسير المجزوم حذف المثناة التحية منه لانتفاء الساكنين وبقيت المثلثة على جزمها والعين على كسرها ولا يكون أصله يبحث من عتاء اذ افسدوا فجزم بحذف آخره وبقيت المثلثة على ضمها والعين على سكونها (قوله والستة الباقية) ان يدل على صحة هي هذه وما عطفه عليه المصنف وسواء ذكر معه على أم لم يذكر وهو الرابع والسادس (قوله كتجس في الصحاح) تجس الشيء بالكسر تجسس نجسا فهو تجسس وتجسس أيضا (قوله كدعج وكحل وشنب) الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعالج ضفون العينين سواد مثل التكميل وفي الصحاح والشنب حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة وفي القاموس الشنب ما ورقه وبرد وعذوبة في الاسنان أو نقط بيض أو حدة الانياب التي تراها كاللشار (قوله ضيئته) هي جمجمة فئنة تحية ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا في شرح فصيح ثعلب (قوله تجاوزت احراسا لها ومعثرا) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس بجزء على حراسا لو يسرون مقتلى والاحراس جمع حارس كصاحب واحباب أو جمع حرس بكمل واجال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراس جمع حرس ككرام جمع كريم وقد جاء فعلة من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون أو بمعنى يخفون ويروى بالهجة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو اما مصدرية في محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلى واما أمناعية وجواب المحذوف أي لو يسرون قتلى اسرهم (قوله بينا نمانقسه السكاة الى آخره) السكاة بضم الكاف جمع كسي وهو الشجاع المتكلم في سلاحه والرغبال والغالبين المهجة مصدر راغ أي مال عن الشيء وحاد عنه واتج بالمثناة الفوقية والحاء المهملة قدر وجزى بهمزة في آخره فعيل من الجزاء وهي الاقدام والسلفع يسيرهمه فلام ساكنة فضاء مقفوحة فعين مهملة الجسور في الامور التي يتعدى بها الدحل القاصر (قوله ربنا امتنا اثنتين واحبيتنا اثنتين) في الكشف اثنتين امانتين واحبياتين أو موتيتين وحياتين وأراد بالامتين خلقهم أمواتا أولا وامانهم عند انقضاء اجلهم وبالحياتين الاحياء

الاحياء الاولى واحياء البعث وناهيك تفسير ذلك قوله تعالى وكنتم أمواتا فاحياكم ثم يميتكم وكذا عن ابن عباس
 فان قلت كيف يصح ان يسمى خلقهم أمواتا مائة قلت كما صرح ان يقول سبحانه من ضجر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل
 وقولك للفقير ضيق فم الركبة ووسع أسفلها وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الى سعة ولا من
 سعة الى ضيق وانما أردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحتها ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير
 ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار المصانع أحد الجاهزين وهو ممكن من مائة على السواء فقد صرف المصنوع
 عن الجاهز الآخر فجعل صرفه كقوله منه ومن جعل الاماتتين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر لزمنه اثبات ثلاثة
 احيات وهو خلاف ما في القرآن الا ان يحمل فيجعل احداهما غير معتد بها أو يزعم ان الله يحيمهم في القبور وتستمر بهم تلك
 الحياة فلا يموتون بعدها ويعددهم في المستنئين من الصفة في قوله الامن شاء الله (قوله وأعطيت به ديناراً) في الصحاح أعطاه
 مثلاً يعطيه أعطاه والاسم العطاء وأصله عطاء وبالاولا انه من عطوت الشيء تناولته باليسد والمعاطاة المناولة (قوله والثاني
 أنف المفاعلة) انما كان فاعل متعديادون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المنعلق بغيره مع ان الغير أيضاً تعلق
 بذلك ووضع تفاعل النسبة الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له (قوله والرابع صوغه على استفعال للطلب أو النسبة
 للشيء كما تنهضت المسال وتخصنت زيد واستجبت الظلم) المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المسال طلبت خروجه
 والمثالان الآخران للنسبة لان معناه نسبة الحسن الى زيد والقيح الى الظلم (قوله وأما قول أكثرهم ان اسم استغفر من باب
 اختار فرد) يعني باب اختار كل فعل تعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والاخر بصرف الجر وهو مقهور على السماع والذي
 سمع فيه هو اختار واستغفر وأمر وسعى وكفى ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقول الأكثر ان صوغ الفعل على استفعال من
 الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعدي الى واحد تعدى الى اثنين وغفر متعدي الى واحد فاذا صغ على استفعال تعدى
 الى اثنين فلا يكون من باب اختار (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق
 مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى الناس) هكذا وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت
 التعدية بالهمزة وبالتضعيف أما اول دلالة المجتمع في هذه الآية وأما ثانياً فلا نه لم يذكّر التعدية بالحرف المفروضة وأما ثالثاً
 فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقاً ما حال ثانياً أو بديل من موضع بالحق
 أو حال من الضمير المستتر فيه وأما رابعاً فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا في آخره غشاهو للتعدية بالهمزة
 والتعدية بالتضعيف (قوله ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه لقرآن جملة واحدة فقرن نزل
 بجملة واحدة) أجب بان الزمخشري انما يحمل نزل على التدرج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله
 تعالى جملة واحدة قال في الكشف عند الكلام على هذه الآية لا نزل هم ما يعني أنزل لا غير تكبر يعني أخبر والا كان متدافعا
 وعند الكلام على قوله تعالى وما تنتزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه
 مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدرج واللائق بهذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحياء
 وقتا غيب وقت ليس الا بامر الله تعالى وعلى ما يراه صوابا وحكمة (قوله وظاهر قول سيديو به انه سماه مطاوعا) في الشرح
 ليس مراده من الأمر من القاصر والمتعدى الى واحد والمتعدى الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدى الى واحد فان
 الثالث لم يسمع كقوله فكان - قه ان يذكّر قول سيديو به أولا (قوله كما عسل الطريق الثعلب) هذا آخر بيت وهو ولدن
 بهز الكف يعمل منه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه (قوله وترغبون ان تنسكوهن) أي في ان أو عن
 ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في أوضح المسالك اشترط ابن مالك في ان وان آمن اللبس فنع الحذف في نحو
 رغبت ان أفعل أو عن أن يفعل لا شكل المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون أن تنسكوهن بحذف الحرف مع ان
 المفسرين اختلفوا في المراد اه وقال في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الحاش من مجيبا عن هذا الاشكال
 وأما وترغبون أن تنسكوهن فانما حذف الجار فيها القرينة وان اختلف العلماء في المقربين الحرفين في الآية لا اختلافهم
 في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة اه (قوله ويرغب أن ينبي الخ) المعنى الى جمع معلا بفتح الميم وهي كسب الشرف
 واله نيع بفتح الصاد وبثناة تحتية بعد النون فعل القبح تول صنع به صنيعا قبيحا أي عمل والصنع بضم الصاد مصدر قولك

ضنع اليه معروفًا كذا في الصحاح والالانم جمع الالام من قولك لثوم الرجل فهو لثيم أي دنيء الأصل تصحيح النفس (قوله ولا يجوز أن يقدّر في مامعاني أو عن التناقض) فان قلت جاز أن يقدّر في مامعاني أو عن ولا تناقض لاختلاف الزمان بان يزداد يرغب الأول وقت في وقت يرغب الثاني أجب بان المراد في كل من هذين الفعلين الاستقرار فالتناقض لازم (قوله نحو قولهم لاه أولك) أصل لاه أولك لله در أسك فحذف حرف الجر ونفي عمله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) هكذا وقع في بعض النسخ والتلاوة انما هي فانتقون لان هذه الآية في سورة المؤمنين وهي فيها كذلك والتي في سورة الانبياء ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون بكسر هزة ان وبدون واو قبلها (قوله ولا يجوز تقدم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلها) علل المصنف ذلك في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التي بمعنى لعل (قوله وان يمرين ان كسي الجوارى الخ) هذا البيت لابي خالد الجاهلي وقبيله لقد زاد الحياة الى حيا * بناتي انهن من الضعفاء أحاذرن برين البؤس بعدى * وان يشربن رنقا غير صاف وبعده ولولا هن قد سومت مهري * وفي الرجن للضعفاء كاف والرنق يرفع النون مصدر رنق الماء يكسر ها اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والجفاف جمع عجفاء وهي الهزيلة وفي الشرح والكرم يفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامرأة كرم ونساء كرم اه وفي الصحاح ويقال رجل كرم وامرأة كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبط السامع الراء في ذلك كله بالفتح (قوله وأركب في الروع خيفانة الخ) الخيفان بخاء مبهمة مفتوحة فتنة تحتية سا كنة فقاء الجواد اذا صارت فيه خطوط محتلفة بياض وصفرة والواحدة خيفانة شبهة به الفرس الجواد في خفته وضوره كذا في الصحاح وقد عاب الاصمعي على امرئ القيس هذا الوصف وقال ان الشعر اذا غطي وجه الفرس فذلك هو النعم الذي يكره في الخيل كما ان السفا وهو يفتح المهملة وبالفاء والقصر قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب امرئ القيس أعلم بالخيل من الاصمعي وقال ابن بشر لا تمدى ان امرئ القيس تخلص عن النعم بقوله منتشر لان النعم انما هو تكاف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر تفرقه وفي الشرح وقضية هذا أن يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية اه وأقول لانسلم ان السعف في البيت مأخوذ من الاسعف للاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعة بالتصريك وهو غصن الفل استعير للشعر قال في الصحاح والسعة بالتصريك غصن الفل والجمع سعف (قوله يقال شتره فستر) كما يقال ترمه فترم وثله فثلم الافعال المتعدية من هذه الافعال يفتح العين واللام بضمها

في الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهةها

(قوله لا يبعد الله الخ) هذا البيت للقرش وهو مدرج آخر صدره الالام من اغارات والغارات والتلبب مصدر وتلب اذا عزم وتشعر والغارات جمع غارة اسم للاغارة والخميس الجيش لانه خمس فرق مقدمة وقاب وميمنة وميسرة وسافة (قوله فقلت حتى أمر فاء الحقل فظنرنا فاذا هو السي الخلق) في الشرح الذي أتوهم ان المصنف قصد التنكيك على أي حيان لما كان بينهما من المناقشة فأورد كلامه على وجه يتحمل عود الصبر من قوله فاذا هو السي الخلق الى الحقل أو الى أي حيان إشارة الى ما ينسب الى كثير من المغاربة من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح الحقل الضيق الجبل وفي القاموس حقل كقلس الضيق الجبل والضعيف وكز برج السي الخلق الثقيل الروح (قوله فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذا المعنى ليس بكثير غنية فاستعظم ذلك) في الشرح يتحمل وجه آخر وهو أن يكون معطوفاً على بنكة ذي قري ونم مضاف حذف دلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنكة حقل والمعنى ان هذا المادوح لا بكثير غنية بنكة قريب له ولا بنكة شخص متصف بسوء الخلق اذهى صفة نقص من صاحبها يقتضى أن لا يفتخر بأسره لكمال نقصه وانما بكثير الغنية بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الحقل هو السي الخلق واما ان كان الضعيف كما في القاموس اتجه المعنى اتجاهاً قويا وأقول هذا التقدير يقتضى ان المراد بالبنكة الاسر والذي في الصحاح وبنكة السلطان عقوبة بنكة نكاح بنكة بالغ في عقوبته وكذلك يقال في الخث على القتال انه كواوجه القوم يعني اجهدهم أي ابغوا وجههم اه ولا يخفى بعد ما في الشرح على تقدير ان الحقل هو السي الخلق (قوله واما قراءة من در أسك فالحق والاحمال رجال) يفتح الباء فالذي يسوغ فيها ان يذكر الفاعل بعدما حذف فانه انما ذكره في

يجلة أخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام إشارة إلى السؤال يرد على نفعه الكلام السابق من أنه لا يدكر الفاعل بعينه طيه
والجوابه إما تقرير السؤال فهو أن ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز ليس يمتنع فإن قراءة يسبح بفتح الباء طوى
فيها ذكر الفاعل حدث بنى الفعل للفعل ثم بعد ذلك ذكر وأما تقرير الجواب فهو أن المراد أن على الفاعل من كلام ثم ذكره
فنه يمتنع وهذه القراءة ليست كذلك وإنما طوى ذكر الفاعل فيها من كلام و ذكر بعد ذلك في كلام آخر لأن رجال في هذه
القراءة فاعل لفعل محذوف هو و فاعله جواب لسؤال مقدر (قوله وهما أنما مورد بعون الله أمثلة) في الشرح وقع نظيره هذا
التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وهما أنما يخبرنا أسرارته ويأتى نظيره قريباً يعني في أول الجهة الثانية وفي ذلك ادخال
هنا التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة وإنما صرح المصنف في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول
الشاعر * أيا حكمها أنت نجم مجالد * يشير بذلك إلى أن قول صاحب التسهيل وأكرستعمالها مع ضمير
رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الأخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه
انغايق شاد (قوله نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على أن تترك) في الكشف الذي قرأ بالتاء هو ابن أبي عبلة
والمراد بفعله في أموره ما كان يأمرهم به من ترك النطيف والجنس والامتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقيل
كان ينههم عن حذف الأراهم والدنانير وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءة ابن أبي عبلة بالخطاب يكون أن تفعل معطوفاً
على أن تترك وعلى المشهورة يمتنع إفساد المعنى وفي البحر وقرأ أبو عبد الرحمن وطحة تفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف
في هذه القراءة أيضاً على أن تترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيهما أن الذي كان يشاؤه في أموره إيفاء
المكالم والميزان وقال سفيان الثوري كان يأمرهم بالزكاة (قوله والصواب تعلقه بالمولى المسافيه من معنى الولاية) في
الكشف من ورائي بعدم وقى وقرأ ابن كثير من ورائي بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بحفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف
أو معنى الولاية في المولى أى خفت فعل المولى وهو تبدلهم وسوء خلافهم من ورائي أو خفت لذين يابون الأمر من ورائي
(قوله وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر الهمزة فن متعلقة بالفعل المذكور) في الكشف وقرأ عثمان بن عفان
ومحمد بن علي وعلى بن الحنفية خفت المولى من ورائي وهذا على معنيين أحدهما أن يكون ورائي بمعنى خافي وبمعنى فيتعلق
الظرف بالمولى أى قالوا وعجزوا عن إقامة أمر الدين فسأل ربه تقويته ومظاهرة ثم لم يزل يرزقه والثاني أن يكون ورائي
بمعنى تذاخي فيتعلق بحفت ويريد أنهم خفوا أقدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوى واعتضاد وفي البحر وقرأها أيضاً زيد
ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوايد بن مسلم لابن عامر (قوله والصواب أن يضم أماته معنى ألبنه) في الشرح
هذا على الحاجة إليه وذلك أنه يمكن تعليق الظرف بما في أماته من معنى الموت لا بالامانة نفسها والموت إما عدم الحياة عما من
شأنه الحياة أو وصف وجوده مصاد للعبادة على الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده يمكن ولا داعي إلى ذلك التكلف وأقول
الداعي إلى تضمين أماته معنى ألبنه موافقة قوله تعالى قال لكم لبنت قال لبنت يوماً أو بعض يوم قال بل لبنت مائة عام فإن
الظرف في ذلك كله متعلق بالابن (قوله وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدل ذلك أسماء الشرط
والاستفهام) وذلك أن كلاماً من أسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلاماً من أسماء الاستفهام يدل على
معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية التمهيز في حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر
يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جئت تضمينات العرب لا اجتمعت مجندات فإن قيل الفعل المذكور
أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وأن كان في معنى الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وإن كان فهم المزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز فلما هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فهو أنما
أحد اليك فلان معناه أحده مني إليك حده وقديعكس كما يقال في يومنون بالغيب يعترفون به مؤمنين وأقول هذا عند من
لا يرى صحة إطلاق اللفظ على حقيقة معناه ومجازه معاً كالنحشري وأما من يرى ذلك فإنه لا يمتنع أن يستعمل فيها يمنع بطلان
اللازم والمسئلة ذات خلاف مشهور فإن قيل الحال المحذوفة في هذه الآية من الفعل الذي ليس بذكر أو من المذكور
أجيب بأن الظاهر أن المذكور والتقدير ألبنه لله مائة عام مما تأ (قوله والصواب تعلقه بما في أماته من معنى الموت) وان على متعلقة
بكان محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر برتل في الشرح ادانعاق بكأن الذي هو مغنياً بهذه الغاية

فكيف يصح كونه حالاً ومضمون الحال يجب أن يكون مقارناً للعامل فيها وليس الكون الممتد إلى تلك الغاية مقارناً وهل هو
الاجتناب قولاً جاء زيدا من راكباً إلى غداً وأقول بل الكون على الفطرة الممتد إلى تلك الغاية التي هي تهويد الابوين للولد
أو تنصيرهم له مقارناً للعامل الذي هو يولد غايته الأمر أنه استمر بعد مقارنته إلى غايته وذلك لا يقدر في كونه مقارناً له (قوله
تركبت بنالو الخ) تركت بكسر التاء خطاب لأمراءه وجادنا وأمان قولهم جددت الأرض فهي مجودة إذا أصابها الجود وهو
المطر الغزير والكري النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل بفصحها وأنكره الكرماني شارح البخاري وقال نحن أعلم بضبط بلدنا
وفي القاموس وكرمان وقد تكسر أو لحن إقليم بين فارس وحبستان والناسخ الخالص (قوله ولا يتعلق مع يبلغ لا قصصانه أنهما
بلغا مع أحد السعي) قيل لا يلزم ذلك لأن المراد المعية للرافعة كما في وأسلمت مع سليمان وإسلامهما متأخر (قوله ولا بالسعي لأن
صلة المصدر لا تتقدم عليه) قال الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لأنه عند العمل مؤول بحرف
مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصل ومعمول المصدرى في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قبله وأما لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقني
من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي ومثله في كل مهم كثير وتقدير الفعل
في مثله تكاف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به فلا يمنع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه
أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضيق عمله والنظر في أخوه يكفيهما راحة الفعل حتى أنه يعمل فيهما ما هو في
غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أي أنت في بنعمة الله وبحمده عندك الجنون (قوله
السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فإن المناد أن حيث ظرف مكان لأنه المعروف في استعمالها ويرد أن المراد
أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا أن علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه) في الشرح تقدم هذا في حرف الخاء
المهملة في الكلام على حيث وقد أسلفنا هناك أنه لو قيل بأن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وأقول قد أسلفنا
نحن أيضاً أنه بعيد لأن فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل (قوله وأما إذا فسر بالإن فالتعليق به قرأ
حزرة نصرهن) بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما الفتان بمعنى الامالة يقال صار به يصوره وبصيره أماله (قوله لأنه لا يتعدى
فعل المضمر المتمثل إلى ضمير المتمثل إلا في باب ظن) يعني وما ألحق به من فقد وعلم وانما لم يذكره هـ لأنه ذكره في حرف العين
في علي فاكنتي بذكره هـ (قوله فلا تحسبنهم بفرقة من ضم الباء) قد ربه لأن من فتح الباء وقرأ بالمشاء الفوقية
في أول الفعل ليست قراءته من هذا الباب لأن الماعل المخاطب والمفعول غيره (قوله دع عنك نهباً صبح في حجرته) هذا صدر
بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه في عن (قوله وانما هي متعلقة بحسب) وهي للتعليل وذلك أن المعنى أن حالهم يخفى
فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة أنهم أغنياء من المال لأن عادة الغنى من المال أن يتعفف عن السؤال وجرا المفعول
له بحرف السبب انفس قد شرط من شروط نصيبه وهو اتحاد الفاعل لأن فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف العقر وألأنه
معرف بالالف واللام والأكثر فيما كان كذلك من المفعول له أن يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على أن
التعفف وقع منهم مراراً حتى صار معهم ودا وقيل من لا ابتداء الغاية أي من تعففهم ابتداء محسبة الجاهل لأنه لا يحسبهم
أغنياء غناء تعفف وانما يحسبهم أغنياء غنى مال (قوله العاشر قوله تعالى فن شرب منه فليس مني) في الانتصاف وفي هذه
الآية دليل على أن الاستثناء إذا تعقب جملاً لا يتعين عوده على الأخيرة واعترضه امرأ في من وجهين أحدهما أن الاستثناء
أما أن يعود إلى الجملة الأخيرة أو إلى جميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به أحد ولا حاجة في الآية لقيام دليل من خارج دل
على إرادة الاولى الثاني أن يعود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة أو إلى الكل حيث لم يقرن به ما يدل على خلافه (قوله وقدره
بعضهم) هذا الردي في كلام القراني والمراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبله أو بتكرره بذكره بنفسه بأن يقع مرتين أو أكثر في
محل واحد كضربت زيدا إلى أن مات أو تكرر بحسب أجزاء محله بأن يقع مرة واحدة في محل ذي أجزاء متصلة كسرت من
الكوفة إلى البصرة وغسلت من الأصابع إلى المرفق لأن في كل جزء من المسافة سيرا ومن المتسول غسلاً (قوله فالصواب
تعلق إلى باسقطوا محذوفاً) في التلويح وذهب بعضهم إلى أنه غاية للاسقاط وذكرنا هذا الكلام تفسيري أحدهما
أن صدر الكلام إذا كان مننواً لا لغاية كاليد فأنما اسم للمجموع إلى الإبط كأن ذكر الغاية للاسقاط ما وراءه لا لـ

الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له اسكن لاجل اسقاط ما وراء المرافق
عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ويتعلق به كانه قيل اغسلوا أيديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى
داخله تحت الغسل والاول اوجه لظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور ولا غرض الا امام ههنا بحث وهو انه اذا
قرن بالكلام غاية أو استثناء أو شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيده عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع المقيد جملة واحدة
فالقول مع الغاية كلام واحد لا يجب اليها لاجل الاسقاط لان ما مضى ان فلا يثبت ان الاقتصار والنص مع الغاية نص
واحد (قوله قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف أيضا أي ومدوا الغسل الى المرافق) في الشرح ولا بد من شيء آخر
وهو ان يكون أيديكم مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذلو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله فاغسلوا
وجوهكم لاستعمال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف واقول لا حاجة الى ما قدره
الشارح وما ذكره من استحالة المعنى بدون انه ليس به صحيح لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الجمع بينهما في
المفعولية لا غسلا لا التعلق باغسلوا المقيد بالوجه كطأن الشارح (قوله ان امرأ القيس جرى الخ) امرؤ القيس هو ابن
بكر الكندي قال الاصمعي كان امرؤ القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان أمه ماتت وهو رضيع فطلبوا من
يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة اه والمدي الغاية واعتافه حبسه والجمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح (قوله
وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدى) في الشرح فيجوز ان يتعلق الى بكون خاص أي
جرى فاصدا الى مدى وتقدير المصنف طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلعت الى كذا ويقال قصده وقصدته وقصدت اليه ويجوز
ان يتعلق بجري على ان المعنى اراد الجري أو على ان جرى على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخيرة أي دون قطع
المدي (قوله ينوي التي فضلها الخ) ينوي يقصد والموصول صفة الكعبة أو مكة ودعا به ملتين والبنى اما بضم الباء الموحدة
جمع بنيه كعرفة واما بكسر هاء جمع بنية كقربة (قوله من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا فيما) في تفسير البياضى عوجا شيئا من
العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى وانصراف من الدعوة الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان فيما
مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط أو فيما يصلح العباد فيكون وصفه بالتكميل بعد وصفه بالسكال أو على الكتب
السابقة ليشهد بصحتها (قوله وترجت على من وقف من القراء على ألف التنوين) في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم الذي
وقف من القراء كذلك هو حقه عن عاصم (قوله واما من الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب) لا الى مجرور على
ولا الى الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى العبد لان سياق الآية في وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضي كونه حالا
من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله لان الحال بالخبر أشبه) هذا تعميل لقوله لا يقال قد صح ذلك في المعت
ومما يدل على ان الحال بالخبر أشبه من المعت انه لو حذف العامل في نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر
للمعت ومنعوت (قوله واما جنبا) فعطف على الحال لاحال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وأنه
سكاري ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصلة والكلام انما هو في الحال
بطريق الاصلة (قوله الرابع عشر قول بعضهم في أحوى انه صفة اغناء) الغناء مخفف الذاء ومشددها ما يقذف به السيل على
جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش وهو بضم القاف الشيء المجموع من أمكنة والحوثة سواد يضرب الى الخضرة
وتسلي خضرة عليها سواد والا حوى الغابي الذي في ظهره خطان من سواد وبياض وفي الصحاح الحوة سمرة وقال الاعلم لون
يضرب الى السواد وقال أيضا الشديدا الخضرة التي تضرب الى السواد (قوله في من رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى
والاعشى وأبو بكرى رواية عنه عن عاصم وأنكر أبو عبيدة وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم هي محال لان الجنات من الأعناب
لا تكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد في العربية وهو انها مبتدأ خبر محذوف قدره النحاس ولهم وقدره أبو البقاء
ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجهها الطبري على ان جنات عطف على قنوان قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب
لا يخرج من النخل وقال الرمحشري بعد ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها يدل منه كنهه قيل وحاصلة
من طلع النخل قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوف لالة أخر جنا عليه تقديره ومخرجه من طلع النخل قنوان وقوله وجنات
من أعناب فيه وجهان أحدهما ان يرادون جنات من أعناب أي مع النخل والثاني ان يعطف على قنوان على معنى وحاصلة

أو مخرجة من النخل فنوان وجنات من أعناب أي من نبات أعناب قال التقياز أي أورد على الأول أنه لا دلالة فيه على أن
الأعناب والجنات من آثار القدرة ولا خفاء في أنه لا يختص بالوجه الأول ولا بالجنات والأعناب بل يجري في النخل والقنوان
ويندفع بار ذلك مفوض إلى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني أنه يؤول إلى أن يكون المعنى ومن النخل جنات
من أعناب وفساده ظاهر والجواب أنه إذا عطف جنات على فنوان كان من أعناب عطفاً على من النخل فيصير من عطف
مفرد على المبتدأ وأخر على خبره غايته أن المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر
عندئذ اصطبار وشكوى عند قاتلي وقد يجب أن من أعناب صفة جنات وهي لما كانت مغروسة تحت أشجار النخل جاز
وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازاً لتكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز أو بأن
المراد أنه من باب عطف الجملة أي ومخرجة أو حاصلة من الخضراوات الكرم جنات من أعناب عطفاً على فنوان تجوز لا حاجة إليه
على هذا التقدير أيضاً لجواز أن تعتبر جنات من أعناب عطفاً على فنوان وذلك المحذوف أعني من الخضراوات أو الكرم عطفاً على
من النخل وعني بقوله أي من نبات أعناب أنه على حذف مضاف لأن البستان لا يكون من العناب بل من النباتات والأشجار
(قوله ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحور
عين هو يطاف عليهم بكأس من معين وإنما هو قوله تعالى يطوف عليهم ثم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين
لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتمون والذي قرأ وحور عين بالرفع الجمهور وخرجت على
الطف على ولدان أو إلى الضمير المسكن في مسكنين أو على مبتدأ محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين أو على
أنه مبتدأ حذف خبره أي ولهم حور وفيه ما حور وقرأ السلي والحسن وعمر بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والاعمش وطلمة
والفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحزرة والكسائي وحور عين بجرهما وهو عطف على المجرور وقيل على معنى ينعمون بهذا
كله وبحور عين وقال (المحشوي) على جنات النعيم كنهه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحور (قوله ويردهن المعنى حينئذ
ولله على الناس أن يخرج المستطاع فيلزم تأنيب جميع الناس إذا تخلف مستطاع عن الخ) في الشرح هذا مبني على أن الالف
واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهم الله الذي ذكرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم
المستطيعون ويبيانه أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ أو تأخر أظافه ومقدم رتبة وأقول كون اللام
في هذا الموضع للعهد الذي كرى في غاية البعد وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقديم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس
لا تقدم من استطاع الذي هو المجهود عليه مع أنه لا يدع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصنعة في إعراب أبي
البقاء وحج البيت مبتدأ وخبره على الناس والله متعلق بالاستقرار في تقديره استقرار على الناس ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى
الناس متعلق به إما محالاً وإما مفهولاً ولا يجوز أن يكون لله محالاً لأن العامل في المحال على هذا يكون معنوياً والمحال لا يقدم
على العامل المعنوي ويجوز أن يرتفع الحج بالجر الأول أو الثاني والخ مصدر أضيف إلى المفعول ومن استطاع بدل من الناس
بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع أو الواجب عليه من استطاع والجملة بدل أيضاً وقيل هو
مرفوع بالحج تقديره والله على الناس استطاع فعل في هذا الكلام حذف تقديره من استطاع منهم يكون
في الجملة ضمير يرجع على الأول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليجرب دل على ذلك قوله ومن
كهر وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذي نسبته المصنف لابن السيد ونسبته أبو حيان لبعض البصريين ولا حاجة
عليه إلى تقدير منهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف تقديره فيه وأقول الرابع هو الذي نسبته المصنف للكسائي (قوله
أفنى تلادى الخ) التلاد بكسر التاء الفوقية المسال القديم وقيل المسال الذي ولد عنك وأصل النافية وأووال النشوب بالشبب المجمة
المسال الثابت وقيل المسال مطاق وفي الصحاح والقاموس مشربة وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا يقل قاقزة قال ابن الكيث
أما القاقزة فولدة وأنشد البيت والأباريق جمع أبريق فارسي معرب وفي القاموس الأبريق معرب أبري (قوله والمشهور
في من في الآية أنه يدل من الناس بدل بعض) في الجرد وذهب الآخرون إلى أنه بدل بعض من كل فتكون من موصولة في
موضع جرو بدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع إليه سبيلاً منهم وفي الشرح وحذف
الرابط لفهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البديل والمبدل منه بالأجنبي (قوله وعليهن) أي على بدانية

من أسماخ من الناس وابتدائية من موصولة وابتدائية شريفة في محتمل قول الكسائي فالعموم في قوله على الناس حج البيت
مخفص اما بالبدل فيه اذا كانت من بدلا أو بالجملة فيها اذا كانت مبتدأ (قوله السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا أيها
اعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فأورى سوءة أخى ان انتصاب أو أرى في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشيء
مسبب عنه والمواصلة لا تسبب عن الجهر) في حاشية التفتازاني يحتمل أن يكون الاستفهام فيه لا انكار الا بطلان فيفيد النفي
وهو سبب أي ان لم أعجز وأرى وقيل هو من قيل اتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الأمرين
وبشعر بانه في العصبان وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا
الجميل فكذلك هنا نزل نفسه منزلة من جعل الجهر سبب المواصلة دلالة على العكس المؤكد للجهر والقصور عما مدي إليه غراب
(قوله والصواب القول الاول) هو امتناع نصب فتصبح (قوله لما بينا) يعني من ان جواب الشيء مسبب عنه واصباح الارض
مخضرة لا ينسب عن روية انزال المطر وزيادة العقل وكما لا ينسب عن السير في الارض (قوله وقال الزمخشري ان ذلك قاسد
في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال) في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة
من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الآلهة من دون الله مطاقا ولا يتأتى ذلك مع القيد وقد يقال هذه السبل مبينة اذ من
شان الآلهة عندهم أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم
قربانا من دون الله اقضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا) هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال البغوي وجهها
آخر وهو ان آلهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة
من دون الله وهذا قاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية التي لله تعالى مع قولهم
بان الاصنام آلهة والمفهوم من فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله انهم قالوا آلهة الاصنام ولم يقولوا آلهة
الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حال لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فإنه لا يفهم
من هذا ان في الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تأمل اه وأقول هذا الوجه الذي ذكره مبني على ان المبدل منه في حكم
المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك قال الزمخشري في مقصده وقولهم ان البديل في حكم نصية الاول ايدان منهم باستقلاله
بنفسه ومقارنته لنا كيد والصفة في كونها متمتين لما يتبعه ان يعنوا هدر الاول واطراحه الانزال تقول زيد رأيت غلامه
رجلا صالحا لو ذهبت تهرد الاول لم يستدكلامك (قوله التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم)
تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجمل التي لها محمل من الاعراب (قوله والثاني مردود فانه اذا أقيم مقام مائة
فسد المعنى) هذا مبني على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه (قوله قلت لوصح ذلك لصح
ان يقال لو كان فيهما من أحد ولو جاء في ديار ولو جاء في فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم محتمل) قد اشبعنا الكلام على هذا
في الا في حرف الالف (قوله في قول العرجي أظلم ان مصابكم الخ) ظلم اسم امرأة وهو مذكى ويقع في بعض الروايات
أهدى السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي يفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج
منزل بطريق مكة (قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة) في الشرح بل يحصل له
معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر او هو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها
وأهدى السلام نصية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ مخوف أي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة
أخرى لرجل على وجه المبالغة أي مظلوم (قوله بحضرة الوائق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعنصم بن هرون الرشيد يروي
بالإسناد بعد موت أبيه وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان دينا شجاعا صار ما فيه
جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه أكل لذلك ظلم الاسد وتولاه امرأته فانف منها في الجهة الثانية (قوله أحدها
قول بعضهم في وعمودا غياثي ان عمودا مفعول مقدم وهذا محتمل لان النافية المصدر فلا يعمل ما بعده فيها قبلها) في الشرح
لصاحب ذلك القول ان يجعل اما مخذوفة وهو ممكن حذفها قياسا كما تقدم عن الرضي أي وأما عمودا غياثي فلا يمنع التقديم
لفرض الفصل بين أاما والفاء بشيء مما في خبرها ولو كان عاملا مقتربا لعله المصدر نحو واما زيد فاني ضارب على مذهب أبيه المبرد
وابن درستويه والفرء واختاره ابن الحاجب وغيره وأقول ذلك البعض لم يقل ان اما هنا مقدرة ولم تقم قرينة على تقديرها

واعترض المصنف انما هو على ظاهر قوله (قوله وما يقرأه هم وابن قايمن شر ما خلق يثنون شر ما يدل من شر بتقدير مضاف أى من شر شر ما خلق وحذف الثانى لدلالة الاول) يعنى ان ما على هذا القراءة اسم موصول بدل من المجزوء بتقدير مضاف لانافسة الجار والمجرور قبلها متعلق بما بعده فلا يكون محمض فيه فى البحر وقال ابن عطية وقرأ عمر وابن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتموين ما خلق عن النفي وهى قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله تعالى خالق كل شئ انتهى ولهذا القراءة وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد وهو ان يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف أى من شر شر ما خلق فحذف شر لدلالة الاول عليه أطلق أولا ثم عم ثانيا انتهى ما فى البحر ووقع فى بعض نسخ المتن ومن شر ما خلق أى ومن شر شر ما خلق باثبات واو فى الموضع عين وفى بعضها باثبات واو فى الثانى والذى ينبغي حذفها منهما وفى الشرح يحتمل ان تكون هذه هى الابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم تكراهيهما ما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطى كتابا ما ترى أى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وأقول فيه نظرا لان الغرض من وصف التكره وهو تنقيص ايهامها وتقليل شيوعها من انما الغرض من ما الابهامية المتصلة بها فلا يكون خلق صفة لشر ولا يكون صفة لما أيضا اما على مذهب الاكثر ومختار المخشري فى المفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف وأما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها الزمخشري فى الكشف قسيمة لحرف الصلة فلان وصفها بان فى الغرض من وضعها وهو زيادة الابهام (قوله الثانى قول بعضهم فى اذن من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انما طرف للمقت الاول والثانى وكلاهما ممنوع) هذه الآية اغماهى من الجهة الثانية على اعتبار متعلق اذ تدعون بالمقت الاول والمنادى هو الزبانية قال السيد بنادون فى النار وقال قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء أو لام القسم قال ابن الحاجب فى أماليه العامل فى اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم فى الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم فى الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وهو أكبر الذى هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثانى فيكون المعنى لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يقتوا أنفسهم اذ كانوا يدعون فى الدنيا فاجيب بان المراد اذ صرح كونكم تدعون مثله قوله اذ ظلمت ومعناه اذ ثبت ظلمكم أى قامت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة أو يكون المراد بانفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا (قوله وهو رأى جاعة منهم الزمخشري فلا ستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى) ضمير هو عائد على تعليقه بالاول وفى أمالى ابن الحاجب الاجنبى هو المستقل بنفسه غير الجمل المعارضة كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبى هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فادأقت ضربى فى الدار زيدافانك فصلت بينهما متعلق به داخل فى حيزه بخلاف قولك ضربى حسن زيدافانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تمة لما قبله فى الجزئية وانما أجريت الجمل المعارضة مجرى التمة لانها مستقلة بنفسها فكأنه أى الفصل بها عرض بين الجزأين لغرض مع انه لا لبس فى ان الجملة المعارضة ليست تمة لاحد الجزأين لاستقلالها بخلاف ما ذكرناه فانه يوهى انه للثانى وهو الاول وللول وهو الثانى (قوله وهن وقوف الى آخره) الضمير للذين والقضاء الحكم والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحى اوقت ضحاها وهى تشرق والصامر بمعجتين الساكت (قوله واذا عاق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) قال التتمة زانى انتصاب أياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر فى الظرف مع تحلل الفصل وان لم يجز فى غيره وأما الاعتذار بان مبناه على كون كما كتب فى موقع الحال من الصيام لافى موقع المصدر لى كتب فليس بمقبول لان ما فى كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وطاهر انه لا يصح حالا من الصيام الا بشكاف ولو سلم فالمراد بالاجنبى ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمول لا لى الحال وان اكتفى بمجرد التعلق المعنوى فالمراد أيضا كذلك نظرا الى كونها من ملابسات فعل واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذى الحال ولو سلم فقوله لمعكم تةقون ليس من جملة الحال بل متعلق بكتب بمعنى لا يحى تتقوا على طريق الاستعارة فيكون فاصلا بالاجنبى (قوله وتظير للآزم له) أى للزمخشري على هذا التقدير أى تقدير كما كتب صفة للصيام ما زمه اذ قال فى قوله تعالى وصعدن سبيل الله

وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وههنا حاشية عن المصنف يعني صاحب
الكشاف قد ألحقت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على وصعد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله
متحدان معني فكاه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال
وصعد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم افراط العناية ومثله لا يعد فصلا والا لاول اوجه (قوله وأنه حينئذ)
أي ذن المسجد حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو مصدر لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله
والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله والصواب ان خفض
المسجد بياء محذوفه لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف) في حاشية التفتازاني قيل الجيد ان يتعلق بمحذوف أي ويصد عن
المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة وفي الشرح لانه مثل اشارت كليب بالا كف الاصابع (قوله ومن أمثلة ذلك قول المتنبي
وقاؤك الخ) أي ومن أمثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي واشباهه أخرج والطاسم الدارس والساجم الحامل
وهو القابض والسائل الذي لا مانع له (قوله لسنا نكن جعلت ياد الخ) اياد بكسر الهيمزة حتى من معد وفي الشرح
وتكرير بثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فثناة تحتية ساكنة فثناة فوقية بلديت بتكرير بنت وائل
كذا في القاموس (قوله وانما التاميق في ذلك محذوف الا عند البغداديين وقدم مضى) يعني مذهب البغداديين لا يتعلق
بمحذوف لانه الذي مضى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المعترضة (قوله فالولا الغمد عسكه لسالا) هذا محذوف
يذوب الرعب منه كل غضب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه في لولا (قوله فسا الظن بالحال التي هي شبهة بالفعل به)
وجه شبهة ان كلمة منه ماضية منصوب وفي كلامه بحث لانه ان أراد الحال المنصوبة المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول به
منوعة وان أراد المنصوبة اللفظ فاشحن فيه ليس كذلك وأيضا فغير اني على يميز الفصل بين العاطف والمعطوف بالطرف
والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد (قوله ومثله قول أبي حيان في فاذا كروا الله
كذ كركم أباكم أو أشد كرا ان أشد حال كن في الاصل صفة لذكر) قال أبو حيان في البصر جوز وفي اعراب أشد وجوها
اضطر واليه لا اعتقادهم ان ذكر ابعدا أشد تمييز بعد افعال التفضيل ولا يمكن اقراره تمييز الابهة التقادير التي قدر وهو وجه
اشكال كونه تمييزا ان فعل التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله تقول زيد أحسن وجهه لان الوجه ليس زيدا
فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد أفضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمرو خالدا
أو أشد ضرب بالجر لا بالنصب لان فعل التفضيل من جنس ما قبله فجوز والاذ ذلك انتصب على وجوه أحدها ان تكون
معطوفا على موضع الكاف في كذ كركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف وجعلوا الذ كذا كرا على جهة المجاز قاله أبو علي
وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على آباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير
أو كونا أشد كرا له منكم لا بآبائكم ودل عليه ان معنى فاذا كروا الله كونا فاذا كرهه قاله أبو البقاء قال وهذا أسهل من جملة
على الجازي يني في ان يجعل للذ كرا كما قال أبو علي وابن جني وجوز الخوفي أن يكون أشد معطوفا على ذكر كركم قاله الزجاج
وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير أو كذا كرا أشد كرا فيكون قد جعل للذ كرا وان يكون معطوفا على الضمير المجرور
بالمصدر في كذ كركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الى الذهن في الآية انهم أمر وأبان يذ كروا الله كرا
بمائل ذ كرا بآبائهم أو أشد وقد ساغ لما قبل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون أشد منصوبا على
الحال وهو نعت لقوله ذ كرا لولا ان قد تقدم انتصب على الحال ثم ذ كرا أبو حيان الاعتراض الذي ذكره المصنف وأجاب عنه
فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو أو وبين المعطوف الذي هو ذ كرا بالحال الذي هو أشد وقد نصوا على
انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به فسماء أو ظرفا أو مجرورا وان يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد وقد
وجد هذا الشرط الأخير وهو كون الحرف على أزيد من حرف وقد شرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا
مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبهة بالطرف فيجوز فيها ما جاز في الطرف وجوز أبو حيان في الآية
أيضا وجه آخر وهو ان يكون ذ كرا مصدر الاذ كروا ويكون كذ كركم آباءكم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير
نعت لذكر تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون أشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفي الكشاف أو أشد

كذ كرا في موضع جو عطف على ما أضيف إليه الذ كرا في قوله كذ كرم كما تقول كذ كرم كرا في آياتهم أو قوم أشد منهم كرا
 أو في موضع نصب عطف على آياتكم بمعنى أو أشد كرا من آياتكم على أن ذكر كرا من فعل المذ كور قال التفتة زاني بمعنى أن للفاعل
 التعدية إضافات بين الفاعل والمفعول فالذ كرم مثلاً من حيث الإضافة إلى الفاعل ذا كرية ومن حيث الإضافة إلى المفعول
 مذ كورية وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنياً للفاعل أي أن ذ كرا ويذ كرو قد يؤخذ مبنياً
 للمفعول أي أن ذ كرا ويذ كرو والمعنى على الأول لذ كرو قوم أشد ذا كرية لا بآياتهم وعلى الثاني كذ كرم قوم أشد مذ كورية
 لكم واعتبر أن الحاجب بأن الفعل للفعل شاذ لا يرجع إليه إلا ثبت فالوجه أن هذا من عطف الجملة برأى إذ كرا واذ كرا
 مثبلاً ذ كرم آياتكم أو اذ كرو والله جال كونكم أشد كرا من ذ كرا آياتكم وليس من عطف المفرد يلزم للتشارك في العامل
 وأجيب بأن الفعل هو لفظ أشد وما هو الالفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدر من المبنى للفعل محذور كما إذا جعل من
 الألوان والعيوب مثل أشد بياضاً ووراً ومن غير الثاني المجرد مثل أشد درجة واستخراجا واذ أريد الدلالة على أن مضرورية
 زيداً أشد من مضرورية عمرو فهل طريق سوى أن يقال هو أشد مضرورية فهذا مثله وما ذ كرم من الوجه بعد حد الظهور
 كونه من عطف المفرد وعدم انسياق الذهن إلى ما ذ كروا علم أن ههنا وجهان ظاهر الم يذهبوا إليه وهو أن يكون نصبا عطفاً
 على كذ كرم أو جوا عطفاً على كذ كرم والمعنى ذ كرا أشد كرا على الاستناد المجازي وصفه لا شيء بوصف صاحبه كما تقول جده
 أجود وشدي الصفرة صفته وقد ذ كرا في شرمكان وأصل سبيلاً نه من الاستناد المجازي لأن التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد
 ذ كرا من أبي حيان أنه نقل العطف على كذ كرم عن أبي علي وابن جني ونقل العطف على ذ كرم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما
 (قوله ومثله قول ابن عطية في قائلهم الله أني يؤسكون أن في ظرف لقائهم وأيضا فيلزم كون يؤسكون لا موقع لها حينئذ)
 يعني أن ابن عطية يلزمه شيء أن أحدهما خرج الاستفهام عن الصدر والآخر كون جملة يؤسكون لا موقع لها وذلك أن قائلهم
 الله دعاء عليهم وهو أنه طلب من ذاته تعالى أن يلعنهم أو تعليم للؤمنين أن يدعوا عليهم بذلك ومعنى يؤسكون يصرفون عن الحق
 (قوله والصواب تعلقهما) أي تعلق الباء في الآية الأولى وتعلق في الآية الثانية بباء بعد ما هو يرجع في الأولى ويؤسكون
 في الثانية (قوله وتطيرها قول المفسرين في ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون أن المعنى إذا أنتم تخرجون من
 الأرض فعلقوا ما قبل إذا بعبادها) في الشرح لأنهم قصدوا أن من الأرض المفلوظ به متعلق بخروجهم وانما قدر وا
 جاروا محذوراً بعد الفعل المذ كور بتعلق به والأصل في التقدير هكذا ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون منها
 وغاية الأمر أنهم أظهروا مرجع الضمير إلى المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض ولا يحذر فيه وأقول ههنا أويل لكلامهم
 وهو ظاهر أن لم يكن تعلق ما قبل إذا بعبادها من مقولهم بأن كان من قول المصنف أو قول أبي حاتم (قوله وهذا لا يصح في
 العربية) لأن إذا الضميمة عبره الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله ويرده أن الشرط له الصدر) يعني فلا يعمل ما بعده
 من فعل الشرط أو جوابه فيما قبله قد أجاز لكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيد أن تضرب أمك فيجوز عليه
 أن يكون ملعونين حالاً من معمول ثقفوا (قوله والصواب أنه منصوب على الذم) أي على أنه صفة ذم لقليل قال في البحر
 والصحاح أن ملعونين صفة لقليل أي الأقلين ملعونين ويكون قليلاً مستثنى من الواو في لا يجاورونك والجملة الشرطية
 صفة أيضاً أي مقهورين مغلوباً عليهم (قوله لأن الصحيح أنه لا يستثنى باداء واحدة دون عطف شيان) لأن الحال مما قبل
 إذا إذا جازت مذ كورة بعد ما استثنى بالأيكون الاستثناء منصوباً عليهم أوجه ووجه البصريين منعوا من ذلك وجوز ابن عطية أن
 يكون ملعونين بدلاً من قليلاً واعترضه أبو حيان بأن البدل بالمشقة قابل (قوله وقول آخر في كانوا يه من الزاهدين) أن في
 متعلقة بزاهدين المذ كور وهذا معاً إذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في
 الشرح صرح ابن الحارث في أمالي القرآن بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهم إلى لسان الناصحين الطاهر في لسان
 في مثل هذا الموضع أنه متعلق بالناصحين ونحوه لأن المعنى عليه ولا يرتاب في أن المعنى أني لمن الناصح بل كما وأن اللام التماجي
 بها التخصيص معنى النهج بالمخاطبين وانما قرأ أكثر من لفظة وامن أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق
 عندنا أن الالف واللام كانت صورتهم ماصورة الحرف المنزل جزء من الكامة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم
 قال الشارح ففرق بينهما وبين الموصولان بذلك كما فرق بينهما بالانفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون

مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجمله اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف وأقول هذا الذي
قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اختياره ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة
وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشيء القريب الاجزاء عليه وأما وصل الالف واللام باسم فاعل أو مفعول فأمر ثابت عن العرب
على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقدم معمول الصلة نعم الطرف والجوار مع الجرور يجوز
فيه ما لا يجوز في غيرها قال صاحب البصر والكافة متعلق بمحذوف أى ناصح السكا أو أى أوبالة المحسن على ان الموصولة
وتسويح في الطرف والجرور ما لا يتسامح في غيرها وعلى ان التعريف الجنس لا موصولة أو جسه (قوله فيجب حينئذ
تعلقها بأعنى محذوفة أو بزاهد من محذوف ما دلوا عليه بالمدكور أو بالسكون المحذوف الذى تعاق به من الزاهدين) فى الشرح
أما التعاق بزاهدين محذوفة أمكن وأما الوجهان الآخران فليس من انظر اما الاول فلان انى متعديته لا بواسطة تقول
عنيت زاندا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المبنى اعنى الزاهدين فيه قلت فالجاء من متعلق بالزاهدين لا بأعنى وأما الاخير
فلانه لا معنى للاخبار بانهم كانوا فيه وأقول الجواب عن الاول أن نفس فيه مفعول اعنى لا الضمير بواسطة فى وكأنه قيل
يعنى فى من فقال اعنى فيه أى فى يوسف وعن الثانى بأنه ليس الاخبار بمجرد كائنه وانما هو بكتائنه المتعاق به فيه ومن
الزاهدين (قوله ابعده بعدت يضا الخ) يقال ببعده بالكسر بعدا بفتحتين أى هلاك وبياضات يمين عن النسبة ولا بياض له أى
لا حسن سارله لان العرب تطلق البياض على الحسن السار (قوله وذلك ممنوع فى الألوان) فى الشرح امتناع ذلك مذهب
البصريين ومذهب الكسائي وهشام الى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقا ومذهب غيرهما من الكوفيين
الى جواز بناءه من السواد والبياض خاصة والمتنبى كوفى فلا حرج عليه فى ارتكاب طريقته وطريقته صحابه (قوله والصحيح
ان من الظلم مفة لا سود) فى الشرح الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفى وتخرج المصنف مفعول اخرضه
من كون بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم (قوله ياتك مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعاره لتقلد
السيف وأراد باجر من دم السيف والطلبى بضم المهملة الاعناق قال الاصمعى واحدتها طليقة وقال أبو عمرو والقراء واحدتها
طلاة والاكيد جمع كبد والذى فى الصحاح ان جمع كيدا كباد وفى القاموس ان جمعه اكباد وكبود (قوله الثامن قول
بعضهم فى سقيالك ان اللام متعلقة بسقى ولو كان كذا القيل سقى بالك) يبنى واللازم باطل فى الشرح اللازم على ما صرح
به ابن الحاجب فى شرح المفصل من جواز قولك سقى زيد اوجد عاياه (قوله فلام التقوية لا تلزم) يبنى وهذه اللام لازمة
وهذا كله على غير قول ابن الحاجب فى هذه المسئلة (قوله وهذا يقتضى ان يكون انما معمول لا ابتغاء مع تقدمه عليه
وعطفه على معمول منامكم وهو باللبل وهذا لا يجوز فى الشعر) فى الشرح ليس فى قول الزمخشري ان ذلك من الالف والنون
ما يقتضى ان يكون قوله بالليل معمول لا منامكم وان يكون انما معمول لا ابتغاء كما لم يقتضاه ان يكون بالليل راجع للنام
وانتم ارباعا لابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فبما بل باء متعلقة بهما من جهة المعنى
نقط فان قلت فميتا مع الجار والجرور حينئذ من جهة الصنعة قلت يكون قوله بالليل والنار خبر مبتدأ محذوف أى ذلك
بالليل والنار والاشارة ترجع الى ما ذكر من النام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تأخر لفظه هو متقدم تقدير لانه من لغة الاول
والجمله معترضة (قوله وزعم عصمى) هو قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل وقد ذكرت ترجمته فى الحادى عشر من الاشياء
التي تحتاج الى الرباط (قوله والمطلق والمقيد غيران) فى الشرح كأن المصنف نسي ما قدمه فى الباب الرابع فى أواخر الامور
التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربى وأقول لا يلزم من كونه غير عربى معنى ان العرب لم تتكلم
به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من التزامه لا يتكلم الا بضمهم فى الامم المتكلم به العرب دون المولدين (قوله قول بعضهم فى وما هو
بجزء من العذاب) ضمير هو فيه هنا الوجه أظهرها ان يكون عائدا على أحدهم ويجوز ان يعود على المصدر المفهوم مما
قبله وهو لو يعود على كل فهو اسم ما عند الحجازيين ومما عند النعمانيين وبجزءه خبر وان يعود على مفعول من فروع عز حرجه على
الاول وبذل من هو على الثانى وقيل هو كناية عن التعمير ولا يعود على شئ قبله وان يعود بديل منه وكون البديل من الضمير
مفسر له فيه خلاف وأجاز الفارسي فى الخليليات ان يكون ضمير الشأن قال أبو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين
وهو ان مفسر ضمير الشأن وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز ان يكون غير جملة اذا انظم اسنادا مع ما يتخومها هو بقائم زيد

فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم وبقيت خبر وزيد فاعل بقاتم ولا يجوز في مذهب البصريين أن يفسر الابلجمله مفسر
ببجز أيهم ما سألته من حرف الجر انتهى فان أراد المصنف بقول بعضهم هذا الذي في الخلييات كان في كلامه رد على أبي حيان
في جعله ما بعد ضمير الشأن هنا غير محلة (قوله فممن رفع يدرك) هو طلمة بن سليمان وخرجها أبو الفتح على حذف فاء الجواب
أي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة وعبرة الرخصى ويجوز أن يقال حل على ما يقع موقع أيضا تكونوا وهو أيضا
بكم كما حل ولا ناعب به في قول الشاعر مشائيم ليسوا مصلحين عشرة • ولا ناعب الأبيين غراما على ما يقع
موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا مصلحين فرفع كما رفع زهير يقول لا غائب مالي ولا حرم • وهو قول نحوي سيوي ويجوز أن
يتصل بقوله ولا تظلمون قليلا أي ولا تنقصون شيئا كنب من آجالكم أيضا تكونوا في ملاحظ حروب أو غير هاتم ابتداء
قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على أيضا تكونوا قال التمازي في بيت زهير عنده محمول على التقديم والتأخير
أي يقول إن أمه وعند البعض على ضمها الفاء كما ذكره المبرد في هذه الآية فان قيل لعل المراد هذا أيضا على نية التقديم
فيكون قول سيويه قلنا حينئذ لا حاجة إلى جعل أيضا تكونوا في موقع أيضا كتم الله -م إلا أن يقال إن رفع المصارع عند
نية التقديم إنما يكون إذا كان الشرط ماضيا وها هنا بحث آخر وهو أن كون الشرط ماضيا والجزاء مضيا يحسن في أن
لقلم الماضي إلى معنى الاستقبال فلا يحسن أيضا كتم يدرككم الموت إلا على حكاية الماضي وقصد الاستحضار وعلى الوجه
الثاني لا يكون قليلا بمعنى أدنى شيء من الاجور بل من مدة الاجل المكذوب لينتظم الكلام (قوله لانه لا تطفقه علامات
الفروع الا بشرط) يريد بالفروع التأييد والتثنية والجمع وبالشرط أن يكون خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان
اسم المفضل معر فباللام أو مضافا إضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف إليه وجبت مطابقة لصاحبه وان كان مضافا
إضافة يقصد معها التفضيل على المضاف إليه جازت المطابقة وعدمها في الجهة الثالثة (قوله أحدها قول أبي عبيدة) في
البحر قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما معنى الذي وأنت على ذي العلم كما في قوله تعالى وما خلق الذكروا لا تنجي وجواب
القسم ببادلونك (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع) هذا مجزيت صدره • فيارب ليلى أنت في كل موطن • (قوله وفي الآية
أنوال آخر ثانياً ان الكاف مبتدأ) ذكر صاحب البحر الأقوال التي في هذا الموضع فبلغ ما خمسة عشر قولاً ولم يذكر
ما ذكره المصنف ثالثاً ونسب ما ذكره المصنف رابعاً نازحاً وما ذكره خامساً إلا خفش واقتصر صاحب الكشف منها
على ما ذكره المصنف رابعاً وما ذكره سادساً وفي الشرح تأمل قوله آخره قوله ثانياً فإنه ان اعتبر القول المقدم أو لما احتج
يكون هذا ثانياً لم يصح لأن الأقوال بقيد كونها آخر لا تشمل ذلك أصلاً وأقول الضمير في ثانياً راجع إلى الأقوال لا بقيد كونها
آخر (قوله المثال في قول ابن مهران) في القاموس وغير مهران بالسند ومهران قرية بأصم ان وجد أحد بن الحسن
المقرى وفي الشرح وأمل ان هذا المقرى هو المراد في المتن (قوله أقترح كباد المحبين الخ) أقترح تجرح والا كباد جمع
كبد وهي مؤنثة (قوله ونظر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال) في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود
مشكل في نفسه وذلك لأن أبا إذا كانت موصولة اسمياً بعلة الذي على زعمه لم يأت في مثل قوله أنت أعقل من أن تكذب
أن تكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وإنما يجب أن يكون إذا ذلك بالياء التحتية ليكون متصلاً بالضمير غيبة يعود إلى
أن التي هي اسم معنى الذي مع أن المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في نحو أنا أعقل من أن أكذب والمصنف فسكت له على هذا
وأخذ يقول اللفظ بأبواقه ولا يجيء ذلك من الاعتراض فأملاه وأقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل أنت أعقل من الذي أرم
أن تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل أنا أعقل من الذي أرم أن أكذب الهمزة للتكلم فان ابن مسعود كما قال المصنف مالف
النحويين في أقوال كثيرة (قوله لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الطاهر) في البحر والظاهر في قوله تعالى ثم يعودون
إلى قالوا أن يعودوا لا اله الا الله الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانياً أنت متى كظهر أي فلا يلزم الكفارة بالقول الاول اغناهم
بالثاني وهذا مذهب أهل الطاهر انتهى وفي الاشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان في الفرج وقيل ان يجمع
على أصنافا فدل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال أبو حنيفة أيضاً وقال أحمد إذا أراد ان يغشى
كفر وقيل إذا خرج الطاهر من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروى عن طاووس وقيل إذا عزم على
امساكها ولم يطأها بعد الطاهر فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض أهل الكلام ادعاء فظاهر

منها ثانياً وجبت عليه الكفارة انتهى (قوله وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف) لأن أنت أعقل من أن تكذب يقال للفضل
وأنت أعقل من الكاذب لا فضل فيه لأنه تفضيل على الناقص والتفضل على الناقص لا فضل فيه (قوله التوجيه الثاني
أن أفعل ضمن معنى أبعد) في الشرح فيه نظراً أن الفعل الذي نسبك هو وما معه في المثال بالمصدر يستند إلى ضمير المفضل
فينبغي عند السبك أن يضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبتني ما صنعت المعنى أعجبتني صنعك ولا يضرب في غرضنا
أن فاعل المصدر يجوز تركه وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه يزيد بعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضل على الناس في
البعد من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك أعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه
يعمل ثم في كلام المصنف الجع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال من على المفضل عليه وهو متع قال الرضى وأما نحو قولهم أنا
أكبر من أن أشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على السمع والمخاطب على المقول بل المراد
بعدهما عن الشعور والقول وأعمل التفضيل بقيد بعد الفاعل من المفضل وتجاوز عنه في مثله ليست تفضيلية بل هي
مثلاً في قولك بنت منه تعلقت بأفعل المفضل بمعنى متجاوز وبأن لا تفضل فعني أنت أعز علي من أن أضربك أي بأن من أن
أضربك من فرط عزتك على وإنما جاز ذلك لأن من التفضيلية متعلقة بأفعل التفضيل بقرين من هذا المعنى ألا ترى أنك إذا قلت
زيد أفضل من عمرو فعناه متجاوز في الفضل عن مرتبة في فمنا نحن فيه كالتفضيلية الأولى معنى التفضيل انتهى كلامه وأقول
الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح أن المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب إضافته ولا نسبته إلى فاعل ذلك
الفعل لأن المصدر لا يضمرفيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكه ما يبين المصدر والحاصل منها ولا تدخل للفاعل في
ذلك والجواب عن قوله أن في كلام المصنف الجع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال من على المفضل عليه أن كلام المصنف
ليس فيه ذلك لأن من الأولى هي المتعاقبة بأفعل لما ضمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قبل في قوله تعالى ونصرناه
من القوم وهي متعلقة بفضله وهو علة الكون زيد بعد الناس من الكذب في الجهة الرابعة (قوله على لفظ الساعة فيمن
خفص) هو السلي وأبن وثاب وعاصم وحزرة وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقادة ومسلم بن حرب وقيله بالرفع
وخرجت على أنه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف أي وعلم نيله وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه روى
هذا عن ابن كيسان (قوله وأبعد منه قول أبي عمرو) وهو ابن العلاء قاله في مجلس بلال ابن أبي ردة لما سئل بلال عن هذا
فقال لم أجدها نقداً فقال أبو عمرو أنه منك قريب أولئك ينادون قال الحوفي ويرد هذا كثرة الفصل وأنه ذكره هناك
المشار إليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون (قوله وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين ولو قال وأبعد من هذا مشيراً
إلى قول الكوفيين والزجاج لكان أحسن لأن التابعين المعطوفين هنا أبعد من التابعين القسم وجوابه هناك بكثير
(قوله وقول الزمخشري) عطف على قول جعاعة (قوله فقبل الواو القسم وما بعده الجواب) وقيل الجواب محذوف أي
لتنصرون أولاً لمن فيها ما أشاء (قوله وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول لـ يكتبون أو
ليعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق) في الشرح حكاية هذه الأقوال المذكورة هنا في توجيه النص فيها هو صواب
ليست بحجة لوجود التباعد الموجود في الوجه الذي ادعى أنه غير صواب بل البعد فيما حكاهما أشد وأقول ينبغي أن لا يريد
الشارح أن البعد في كل ما حكاه المصنف هنا أشد بل في بعض ما حكاه لأن النص بالعطف على معمول يعلمون أو على أنه
مصدر لقول محذوف أو على إسقاط الحافض ليس كذلك (قوله وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به) في الشرح يعني أن خبراً في
قوله تعالى أن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لأن البعد برحينة الذين
كفروا بالذکر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد المبتدأ وقد خلف هنا فلا يستقيم الأخبار كما في قولك أن
الذي قام قائم وقد يقال تقبيد الكفر بحين المحيى وقع في الخبر والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيدة ما لم يكن فاستقام الأخبار
(قوله حمل على ما لم يشهد في الخبر) يعني خبر المبتدأ فإنه لم يشهد فيه الخفض على الجوار (قوله والذي فسرت به عائشة رضي الله
عنها خلاف ذلك وقتها مع عروة بن الزبير رضي الله عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري) هي ما روى هشام بن عروة عن
أبيه أنه قال قالت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن رأيت قول الله تعالى أن الصفا والمروة من نعم الله من حج
البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فاعلى الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلار لو حصى كانا تقول

لكانت فلا جناح عليه أن لا يعطوف به. ما انحازت هذه الآية في الانصار كانوا يملكون اياه وكانت مناة حذوقه يدونوا
يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله
تبارك وتعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما اهـ وفي الكشف كان
على الصفا والساف وعلى المروة نائلة وهما صفتان يروى أنهما كانا رجلا وامراة زنيا في الكعبة فسخما حجرا فوضعا
عليهما ما يعتبر بهما فلما طالت المدة عبداهما دون الله فكان أهل الجاهلية إذا سمعوا صوتهما فلما جاء الاسلام وكسرت
الآذان كره المسلمون الطواف بينهما. ما لأجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح وفي حاشية
انتقازاني وان لا يكون عطفا على أجل أو فعل وذلك إشارة الى الطواف بينهما ما علم من الصنفين الحجريين (قوله
وبه يخلص من شك كالظاهر في الآية محجوج للتأويل) في حاشية انتقازاني نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان امان
يحمل مصدرية أو مفسرة فان جعلت مصدرية كانت في موقع البيان للمعبرم بدلا من ما أو من العائد المحذوف وظاهر ان
المحرم هو الاشراك لانفسه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطائي على الخبري
وجعل المعاني الواجبة للمأمور به محرمه فاحتج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار
حرمه اضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وأما جعل لانهية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف
نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الماصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في لامع الفعل فلا سبيل اليه
ههنا لان زيادة لانهية عالم يقل به أحد ولم يرد في كلامه وان جعلت ان مفسرة على ان لانهية والمواهي بيان لتلاوة
المحرمات فوجه اشكال ان أحد ما عطف أن هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع
الفعل وثانها عطف الاوامر المذكورة على النواهي فام لا تصح بانها لتلاوة لمحرمات بل الواجبات واختار المصنف يعني
صاحب الكشف كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر على المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل حينئذ
الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهي لما عرفت وأجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس
هطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعاقبا بعبارة على حذف اللام وجازم وودعها تبعوه الى الصراط لتقدمه في
اللفظ فان قبل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير قاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي
عطف أعني الواو والفاء وليس بمستقيم وان جعلنا الواو واسطة ثنائية اعتراضية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا
بينهما ما شائع في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان آيت الجمع ألته ومنعت زياده الفاء
فاجعل المعمول متعاقبا محذوف والمذكور بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا مع الله وآثروه قاتبعوه وعن
الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المأمور به لا يكون
محرمادل على ان التحريم راجع الى اضدادها يعني ان الاوامر كأنها ذكرت وقصد دلوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى
كانه قيل أتل ما حرم ان لا تستوا الى الوالدين ولا تبغضوا الكبل والامير ان لا تشركوا بالعدل ولا تسكنوا العهد ومثل هذا
وان لم يجر بحسب الاصل لكن رعا يجوز بطريق العطف وأما ان نصاب ان لا تشركوا بعليكم يعني الزموا ترك الشرك فإياه
عطف الاوامر الا أن تجعل لانهية وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعدة اهـ (قوله ويتأولون
قراءة حفص) تقدم الكلام من المصنف على هذه الآية في آخر أقسام العطف الا أنه لم يذكر هناك الوجه الاول (قوله ولبس
عباءة وتقرعني) هذا صدر بيت عجزه * أحب الى من لبس الشفوف * وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام في الكلام
على لو (قوله ولا سابق شيئا) هذا بعض بيت وهو يد الى اني لست مدر لك ماضي * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد تقدم الكلام
عليه في العطف على الوهم (قوله وقد مضى البعث فيها) مضى ذلك في أواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع
التقدير قال صاحب البحر والمنص كلام الزمخشري أنه لو نصب لكان مندرجا تحت المستثنى منه وذا رفع كان بدلا والمبدل منه
في نية الطرح فصار العامل كأنه تفرغ له لان البديل على نية تكرار العامل فكأنه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو أعرب من
مفعولا والغيب بدل منه والا الله هو الفاعل أي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله أي الاشياء الغائبة التي تحدث
في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أي لا يسبق علمهم بدلائلها كان حسنا (قوله في ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من سفه نفسه)

في البحر من اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سغه في موضع رفع بدل من الضمير
الاستنكاف في يرغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البديل أجود لانه استثناء من غير موجب
وانتصاب نفسه على انه تميز على قول القراء أو شبهه بالمفعول على قول بعض الكوفيين أو مفعول به اما لكون سغه يتعدى
بنفسه كسغه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى أي جهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلك وهو قول أبي عبيدة
أو على اسقاط حرف الجر وأصله في نفسه وهو قول بعض البصريين أو تو كيداً أو كد محذوف تقديره سغه قوله نفسه حكاه
مكي أما التميز فلا يجوز البصريون لان شرط التميز عندهم أن يكون نكرة وأما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص
بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه وأما اسقاط حرف الجر فلا ينقص
وأما كونه تو كيداً محذوف مؤكده فيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز وأما التضمن فلا ينقص وأما كون سغه
يتعدى بنفسه فهو الذي تختاره لان ثعاباً والمبرد حكاه نفسه بكسر الفاء يتعدى لا كسغه بفتح الفاء وشدها وحكي عن أبي
الخطاب انها لغة (قوله وانما لغة الاكثرين في تو كيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو الهـين أن يكون بعد ان تو كيد
بالمفصل نحو قمت أنتم أنفسكم) في الشرح تقدم هذا في حرف الباء وتقدم ان تو كيد المرفوع المتصل بالنفس أو الهـين ليس
حقه ان يكون بعد تو كيد بالصهر المفصل على التعمين بل حقه أحد الأمرين لا بعينه اما التوكيد بالمفصل واما الفصل
بغيره أياما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء الزائدة يمكن الاعتداد بها أو قول تقدم لنا نحن أيضاً هناك مع التماسح كلام في
ذلك على انه يمكن أن يكون في كلام المصنف هنا مخلص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين (قوله لتقدم أنت
يا ابن الخ) في الشرح اقتصر على التمثيل بالبيت ابرو حله دعوى المضعف ولا يستنكر وقد ذكره في حرف اللام انه قرأ جماعة
قبل ذلك فأنفروا وفي الحديث لتأخذوا مضافكم ومن قرأ بالقاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته بشاذة
اذ الصحيح في الشاذ ما وراء القراءات العشر وقراءته من العشر (قوله وان الذي حانت بقلج دماؤهم) هذا صدر بيت هجره
هم القوم كل القوم يأم عامر وهو تسبق الكلام عليه (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اجمال ان الناصبة
جلا على أختها اما المصدرية) في الشرح يه نظر من وجهين أحدهما انه لا وجه لكون هذا أظهر فان جلا ان الناصبة على
ما المصدرية في الاجمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتباره معنى من فاته كثير ومقبس
ووقع في فهم الكلام شائع الثاني انه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة ان جعل الرسم على
خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك منافي لقوله هناك ان القول ان الاصل ان يتروا بالجمع جلا على معنى من حسن وبيان
المنافاة ان كون هذا حسناً يقتضي سداه وأقول الجواب عن الاول ان لكونه أظهر وجهاً وهو تبادره الى الذهن وكونه غير
مقبس لا ياتي ذلك عن الثاني ان هذا المحل مما وقع في المضعف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا نسلم امكان الاصل
فيه (قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً والصواب ما بينت لك) في الشرح حاسله دفع
التناقض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ملأ شرطية لرفع توذ من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في
تجويزه ما أجاز في أيمنه لكونوا يدر كهم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسليم
فيها وفيه نظر فانه يرى ان اقراآت كلها أحاد ولا منواتر فيها ولذلك تراهم يطابق عنان القول في نخطئة بعض القراء السبعة في
بعض الاماكن ولا يبال بما يقول لظنه ان القراءة بالأي لا بالوايه الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له
بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءات كلها
أحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمع فيها لقوتها بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمع فيها
لقلة القارئ بها (قوله والثاني اسع قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم) في الشرح هذا المثال
لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من
الاعراب في شيء وقد ذكر في ديباجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك في كتابه
أصلاً ورأساً أو قول لا ينبغي عليك ضعف هذه المباحة وقد تقدم الجواب عن مثلها مراراً (قوله وكل هذا خرج عن الظاهر
لفسرداع) في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الامور فاقال انخى الادب خرم في نقل

الحركة ايدان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلمة عن السسنة في الاذان من اراد
كلية موقوفه على أو آخرها فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقت ثم نقل اليها
حركة الهززه ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضعف الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحسا ولا حكما فخرج
عن سسنة الاذان بالكلمة واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا تثبت لها في الدرج لا يقيد اذ قد فرضنا ان الناقل لمحركها الى
الراء واقف حكما لا واصل فهو همزة الوصل ثبتت اذ الدرج مفقود حكما وأما الم الله فان مقتضى قياس الوقف وكون هذه
الالفاظ مقطوعة عن البعض أن يقال الم يسكون الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا في رواية يصح عن أبي بكر عن عاصم
على فتح الميم وطرح الهمزة بذهب سيديويه وكثير من النصارى الى انه حرك لا لتقاء الساكنين وأورث الفتحه النخبة والحفاظة
على التخفيف في الله واليه ذهب الرخشمري في الفصل اتباعا لكتاب سيديويه واختار في الكشف ان حركة الهمزة في الله نقلت
الى الم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لم تثبت
وكيف لا وابتاعوا كنها بقاءها ودلالة عليها ما جاب بان ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء
فجاز تخفيفها بحدفها والقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر اللام وحذف الهمزة وذهب اليه الرخشمري
في ذلك في كتابه هو نظير ما ذكرناه اه ما في الشرح (قوله وقيل من المصنف فيه ما ذكر) ظاهره ان الردود الثلاثة التي
ذكرت في ابدال زهرة من ما آتية في ابداله من الضمير العائد اليها ولا يخفى ان الثاني وهو اتباع الموصول قبل كمال صلته
ذكره هناك وليس بآت ههنا (قوله تنبيهه وقد يكون الموضع لا يخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة
ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين) في الشرح هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير فصحة لكونها
لا تخرج الاعلى وجهه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله وأقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير فصحة
غاية الامر فيه اعتراف بانها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله فقبل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه
ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل
مضارع أصله نجي يسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تغني ولا تدغم ذكرهذين الضعفين أبو علي الفارسي
والرخشمري قال المبني في شرحه للكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وأبو علي ضعف لانه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان
ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعدي لابد له
من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به بخصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل
وهو التخصيص ههنا وادا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل في المؤمنين مفعولا
به صريحا وتقديره ونجي النجاة المؤمنين أو تقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم وأصله نجي وتقول هذه القراءة تدل على
جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجز بفساحته وقول من يقول مثله لم يجز عن العرب مشير الى انه
أحاط بجميع كلام العرب فبسه تعجيرا واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله
أو لعدم عدالة أو لجهالة علمه وعدالته وترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن من ثبت عصمته من اللط وهو رسول الله
صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى اننا نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون فان قات القراءات السبع متواترة فيما لم
يكن من قبل الاداء وأما ما هو من قبل الاداء كالمند والامالة وتخفيف الهمزة والادغام وغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في
اصوله ود كره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء هذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن
فيما نقله القراء النقات بانه لم يبحى عمثله ومن أين عرف أنه لم يبحى مثله ولو نقلنا قولنا عن مجهول الحال لقبولاه فقبول هذا أول
وأيضا قد ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ ليحزى قوما وقال معناه ليحزى الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل
ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع أيضا اه (قوله ونورد مسائل من ذلك) هذه
الاشارة الى ما يحتمل اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما يحتمل اللفظ على ما لا يخفى

﴿باب المبتدأ﴾

(قوله الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو أضعفها) في الشرح في ظاهر العبارة نداع لان قوله وهو ارجحها يقتضى رجحان الوجهين

الوجهين الأخيرين وأضعفية الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا والابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحا وهو متناقض فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد على أن الابتداء أعلا يضعف حيث يكون صيغة الضمير معينة لأن تكون فصلا وهنا لا تمين لذلك اه وأقول لا نسلم أن قوله وهو أربحهما يقتضي رجحان كل من الوجهين الأخيرين ولم لا يكفي لصدقه ضعف أحدهما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا ولا كون الابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحا وذلك كقولك زيد أزهد الناس فإن ما عدا زيدا من الناس منه ما هو زاهد ومنه ما ليس براهد (قوله ومثلهما ربح رجل صالح لقبته) أي ومثل كم رجل لقبته ومن أكرمه في جواز لوجهين وفي تقدير الفعل مؤخر أربح رجل صالح لقبته وإن كان بينهما ما وبين ربح رجل لقبته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما هو كم ومن وفيه هو المجرور ورب وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالزيادة في الأعراب دون المعنى وإن محل مجرورهما في تصور ربح رجل صالح لقبته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقبته (قوله ووافهم ابن الحاجب) وهم إذ نقل في أماليه الأجسام على ذلك في الشرح وقول الفهم دواني وغيره من شارحي كافيته أنه أراد بالظاهر خلاف المشتهر فهو معناه الأقوى ليس يدخل أقائم زيدو أقائم أنتم مقنض لجل كلام ابن الحاجب على ما هو برى عنده وكيف وهو يصرح بأنه لا خلاف في امتناع نحو أقائم أنتم (قوله ووجههم أن المضمرة المرفوعة بالفعل لا يجاوره منفصلة عنه) المرفوع المستتر في يجاوره عائد على المضمرة والمنصوب البارز فيه عائد على الفعل ويجاوره بالجمم والراء المهمة (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أرأغب أنت عن المتي يا إبراهيم وقول الشاعر • خليلي ما واف بعهدى أنما •) هذا صدر بيت عجزه أن لم تكونا لي على من أقاطع وفي الشرح ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فيجتمعت تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير أرأغب أنت ترغب عن المتي فلا فصل بين العامل ومعموله بالاجنبي وأما البيت فيجتمعت أن يكون أنما مبتدأ وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدى أي أن عدم قيامكم معي على من أقاطعه سبب لأن لا يكون أحدو أفايا بعهدى لأن من سواكم ليس بمنزلة كما عهدي في خلوص الموده وصدق الحلة فإدام تساعدا في باقيه أم على من أقاطعه أنسى غير كما بكوا بخلاف عن نصرتي لخلاف من هو أحق بهم أمه فيكون ذلك داعيا ليلابني أحد بعهدى وهذا معنى صحيح يمكن جل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا عن الحديثي وأقول مراد المصنف بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في أن غالب الظن من الآية تعلق عن المتي برأغب ومن معنى البيت أنكما إذا لم تكونا عونا لي على من أقاطعه فسا أنما واهن بعهدى (قوله وإن يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير) لا يخفى أن معنى الكلام على تقدير ضرب خاليا من الضمير غير معناه على تقديره راعاه فإني الأول مضروبة الأخ لا زيد ومعنى الثاني مضروبة زيد لا الأخ (قوله والفاء والزحشري يريان هذا الوجه شاذرا دينا لخالو الجملة الاسمية الحسالية من الواو ويوجبان الفاعلية) يعني كون الاسم فاعلا للطرف في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعموا قال الرضي اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أول احتياطي الربط وأما انفراد الضمير فله الابداسي أن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو جاءني زيد وهو راكب واصل ذلك أن يكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء إذا لم يجرى زيد راكباً صدرت بالواو أي إذا كان أول الأمر يكون الحال جملة وإن أردت معنى المفرد وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال تطرفان كان الضمير في ما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يديه على رأسه وكلته فوه إلى في أو خبرا نحو خرجت مع البارز على سواد فلا تخم يضعفه مجردا عن الواو ذلك لكون الرابط في أول الجملة وإن لم يكن تعددا بل نقول هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله • نصف النهار الماء غامرة • فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا أن قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مسهقرا عليه جبة وشي يريد أنه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لأن الطرف إذا اعتمد على دي الحال جاز أن يرفع الظاهر كما في باب المبتدأ فإن أراد أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر أقوله فالحق بالمهاديات ودونه • جوى حوها في صرة لم تزيل وقوله وإن امرئ أسرى إليك ودونه • من الأرض مودة ويبدأ سائق ولو كان مفردا لم يجز الواو أيضا تقول لقبته وإن عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه إن وإن أراد أنه لا يجتمع أن يقدر بمفرد فسلم اه

انتهى وأقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على أضعف الوجوه عنده وإنما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة ترك ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب العرب لهذا الترك لا يحصل الا بعرفة الاوجه الظاهرة وغيره اذ كثر في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوه بعضها ظاهروا وبعضها غير ظاهري حتى ان العرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا يتأتى منه خلل في الاعراب (قوله قال ابن عصفور باب زيادته الشعر) في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادته بعد ما التجبية قياسا نحو ما كان أحسن زيادته وما ثبت من قول أبي أمامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث أو نبي كان آدم وفي التسهيل وتخصيص كان مرادفة لم يزل كثيرا ويجوز زيادته أو سطا بانفاق وآخرا على رأي (قوله الا أن الساقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر) وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الاجلة خبرية متأخرة بجميع اجزاها (قوله فعنائه موحيا أو موحى) يعني ان وحيه ان كان حالا من الفاعل فعنائه موحيا وان كان حالا من المفعول فعنائه موحى وانما يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيه عنائه اسم فاعل أو اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتبعه اسم المفعول وهو الجار والمجرور (قوله ومن وراء حجاب) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها أو من وراء حجاب وهو ظاهر لقوله بعد أو يرسل وفي بعض آخر أو من وراء حجاب بدون أو والعطف (قوله بتقدير أو موصلا لذلك من وراء حجاب) لا يخفى ان هذه الحال أيضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم مفعول وانما لم يسم به المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيه وفي البصر والجهور أو يرسل رسولا في وحيه بنصب الفعلين عطف أو يرسل على المضمر الذي يتعلق به من وراء حجاب تقديره أو يكلمه من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيه والمعنى الابوحى أو سماع من وراء حجاب أو ارسل رسول في وحيه ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف ان يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسول أو نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا (قوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف) في الشرح والتقدير تكليم وحي أو تكليم ارسال وينبغي ان تجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راحة الى ابعده مذكور في كلامه وهو الايضاء فدخل الارسال بطريق الاولى وأما الايضال من وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يذكر من الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق المصطفى فلهذا لم يسمهم المحجوبون والبارى جل اسمه منزله عما يحجب به اذ الحجب انما يحيط به قدر محسوس ولكن يحجب عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكهم عايشاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله تعالى كذا منهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي نفسه يرايها وى وما كان لبشر وما صهر له أن يكلمه الله الا وحيا كذا ما خفي ايدركه بسرعة لانه ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة متوقف على تجويزات متعاقبة وهو ما يسم المشافهة وغيره كما روى في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق اوسى في طوى والطور ولكن عطف قوله أو من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والالية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها او قبل المراتب الالهية واللقاء في الروح أو الوحي المبرر به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله أو يرسل رسولا أو يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا أو مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيه وحيه مصدر في موضع الحال ولا يتفق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي البحر ووقع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قاتته العرب ولذلك لا يجوز جاء زيد ركبا أي راكبا ومنع سيمويه ان يقع ان وافعل المقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيدان يضحك في معنى ضحكك الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب الكشاف وحيه في موقع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسال الالوانع موقع مرسلات النوع (قوله وابشر على هذا تبين) تقدم الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتعلق به كل قسم منها (قوله وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر لبشر) أراد بالاحوال المعاني القائمة بجميعها كالكلمة في على بابها أو الاحوال النحوية فكلمة في بمعنى من ولبشر ان كانت ناقصة فهو خبر لها وان كانت تامة فهو عند المصنف خبر لمخدوف استوفى به للبيان تقديره ارادني وقد تقرر ان

الجوار والمجرور اذا وقع خبرا ينتقل الخبر الذي كان في متعلقه اليه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقام حال وابن ظرف له) فيه نظر
 لأن ابن علي زيادة كان ظرف مقرر خبر عن زيد مقدم لا ظرف اخو لقامعا (قوله مسئلة وماربك بغافل تحتل ما المجازية
 والتمية واوجب الغرضي والمخشري المجازية ظنانا المتعدي لزيادة الباء نصب الخبر) عبارة الزمخشري في مقصده ودخول
 الباء في الخبر نحو قولك ما زيد غافل انما يصح على لغة أهل الجواز لانك لا تقول زيد غافل انتهى (قوله ونحو فلا رفعت ولا
 فسوق ولا جدال في الحج ان قصت الثلاثة فانظر خبر الجميع عند سيبويه) فتح الثلاثة هو قراءة نافع وابن عامر والكوفيون
 وانما كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لان المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع عما كان مرفوعا
 به قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في تصور زيدو بكر وخالد في الدار (قوله وان رفعت الاولين) رفع الاولين
 وفتح الثالث هو قراءة ابن عمرو وابن كثير (قوله وخبر واحد ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف) في الشرح خبرا
 منصوب بفعل محذوف أي وأضمرت أو قدرت خبرا واحد أو قد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما
 صرح به كانت لازادة لتأكيد النفي فلا تأتي تفريعه على كون لامعه ماحضة محجازية ويحتمل أن يكون قوله واضمرت خبرا
 معطوفا على قوله فان قدرت لامعه ماحضة فتكون قسما له ولا تكون من التفرع في شيء وأقول اذا كانت الاولى محجازية
 والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا ماحضة اذا الاعتبار محجازية ثم الظاهر ان خبرا معطوفا على خبرين باعتبار محله وهو
 النصب لانه مفعول في التقدير نحو عجب من ضرب زيد وعمر وأي من أن ضربت زيد وعمر وعلى عكس هذا جوز واجبت
 من أن ضربت زيد وعمر وبالجر أي من ضرب زيد وعمر وعليه حمل قوله فسكان غايغون في تلك الذرى ان بأشروا العميق
 والديران أي أسرار العميق والديران كذا في حاشية التفتازاني (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فهم ما على أنهم مهملة ان قدرت
 عند غير سيبويه خبرا واحد الاول والثالث) لان لا في الاولين مهملة والاسم بعدهما مبتدأ وفي الثالث طاملة في خبرها فلو
 قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون مفعولا لعاملين مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن
 الثالث (قوله ولم يحتمل لذلك عند سيبويه) لانه لا يرى لازما في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع
 باب المنصوبات (قوله من ذلك نحو ولا نظلمون فتية ولا ولا نظلمون فقيرا) في الصحاح الفتيل
 ما يكون في شق النواة ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه أيضا والنقير النقرة التي في ظهر النواة (قوله
 وأما ولا تضروه شيئا فصدر لاستيفاء ضم مفعوله) في الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عائدا
 الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به وتعبير المصنف بضمي غير مناسب لان المذكور في الآية مضارع لا ماض (قوله
 وأما فن عني له من أخيه شيء فشي قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عني لا يتعدى) في الكشف أي شيء من العفو
 ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان عني لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولي المقتول وقيل له
 أخوه لانه لا يسه من قبل انه ولي الدم ومطالبه أود كره بلفظ الاخوة له عطف أحد هما على صاحبه بذكرهما هو ثابت بينهما
 من الجنسية بالاسلام قال التفتازاني عني ان شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شديدا في تكبير
 شيء من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن
 أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيء اه ثم في الكشف فان قلت ان عني يتعدى بعن لا باللام فإوجه
 قوله فن عني له قلت يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب يقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال الله تعالى عفا الله عنك وقال عفا
 الله عنها فاذا تعدى الى الذنب والجاني معا قبل عفوت لفلان عما جنى كما تقول غفرت له ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا في الآية
 كانه قيل فن عني له عن جنائته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازاني يريد ان عني لازم يتعدى الى المفعول بعن لكن
 تعديته بعن قد تكون الى الجاني وقد تكون الى الجناية وعند تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عني
 الله زيد عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجناية لكن لم يذكر استثناء عنها
 بدلالة الكلام وحيث ذكر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكر اجماعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم
 يلتفت الى الاستثناء ودلالة الكلام وقصد التصريح لفرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر المفعول مغنيا
 عن ذكر الجناية ففي كل موضع ذكر الجاني قط يجب ان يكون باللام وذلك لانه ربما يكون المقصد الى العفو عن الجاني من غير
 الالتفات الى الجناية في ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية (قوله ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أي ازلا فاعبر بعيد

أوزمانا غير بعيد أو أضافته الجنة أي الزلافة في حالة كونه غير بعيد) في تفسير البيضاوي وأزلفت الجنة للنفين قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز أن يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف أي شيء غير بعيد أو على زنة المصدر أولان الجنة بمعنى البستان (قوله إلا أن هذه الحال مؤكدة) يعني لصاحبها من جهة المعنى ولمعاملها كذلك لان الزلافة القرب وهو بمعنى عدم البعد (قوله وهو أيضا حال مؤكدة) يعني لمعاملها من جهة المعنى (قوله ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قرب) قال أبو البقاء ويجوز أن يكون ذكر قريب على معنى الزمان أو على معنى البعد أو على معنى النسب أي ذات قرب وقد ذكرنا في الأمور التي يكتسبها الاسم بالاضافة كلام المحدثين على تذكيره بما فيه مما يحتمل المصدرية والحالية (قوله جاز يدر كضاي ركض ركضا وعامله جاء على حد قعدت جالوسا) مذهب سيويو به ان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني والمبرد انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو أولى لان الأصل عدم التقدير بالضرورة ملجئة اليه (قوله ويؤيده قوله تعالى اتباطوعا أو كرها قالوا أينما طائفتين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) يعني أن أينما طائفتين لما كان جوابا لآتي طوعا أو كرها كان طائفتين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال وفي الكشف فان قلت هلا قبل طائفتين على اللفظ أو طائفتان على المعنى لانها سموات وأرضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكراهة قبل طائفتين في موضع طائفتان نحو قوله تعالى ساجدين انتهى مما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله (قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى) يريد بما استثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا جوازا في نحو أنت سير أو جوبا في نحو أنت سير اسير أو سمعا في نحو سقيا أو جدعا وانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على أبيه في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه دليل متسع بانه قد حذف عامل المؤكد في نحو هذه الصور بأن يقال ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فيما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصور (قوله وتقول جاز يدر غيبة أي برغب برغبة أو بجى برغبة) هذان التقديران لبيان كون رغبة مفعولا مطلقا وهو على الاول مفعول بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف وأقيم هو مقامه وعامله مذكور (قوله لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها) لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله ان يقدر ضرب يوم الجمعة) ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف الى يوم (قوله ابلى الهوى الخ) يقال أبلاه أي جعله باليا والاسف أشد الحزن والوسن بفتحة السين النعاس (قوله والتقدير آسف أسفا) في الشرح الترجمة مفعولة لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجه آخر أسهل من ذلك وهو ان يكون تغيير المحول عن الفاعل أي ابلى الهوى أي الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لما كان هذه الملابس وهذا تأويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التأويل الذي يرتكب عند حمله مفعولا لاجله انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور (قوله فن لم يشترط اتحاد عامل المصدر) أي اتحاد فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله كما في قوله تعالى يبعثه فاعواجا) فانه على اسقاط لام العلة توسعا قال الزجاج والطبري أي يطلبون لها أو جاجا تقول العرب ابغنى كذا بوصل الالف أي اطلبه وأبغنى بقطع الالف أي أعنى على طلبه مما يحتمل المفعول به والمفعول معه (قوله وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثالثه هو عائد الى كون زيدا في المثال المذكور مفعولا به (قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل أو ما جرى مجراه وحسب ليس كذلك وهذا التقدير يدفع ما يسبق الى بعض الأذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه (قوله وهو الصواب) ليس على ما ينبغي لانتصائه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاختفش والكوفيين (قوله اذا كانت الخ) الهيعة أعتمد كما في البيت وتقتصر وانشقاق العصا كما يه عن تفرق الجماعة واختلاف السكامة والسيف المهنة هو المطبوع من حديد الهند (قوله الاستثناء) (قوله كون زيد بدلا من المستثنى وهو أربحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعده هانئا وهو أضعفها) هكذا وقع في أكثر النسخ والمراد بالمستثنى ما في بعض النسخ هو المستثنى منه ووجهه ان الثاني ان شروط اختيار البديل مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البديل أقل من البديل ووجهه ان الثاني على الثالث ان كون الإنعاش خلاف الأصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البديل في المستثنى أن يكون بعد الا ومتصلا ومؤخر عن

فقال هذا لا يكون حجة الاعلى قول من يقول بحجة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وإنما أقول بحجته انتهى وأقول
 الجواب عن اعتراض اليهودى على هذا الخبر الحقيقى انه وان كان أحادى نفسه متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم
 من الأحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وأما القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله
 أحادى كجود حاتم وشجاعة على وإذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقة منه لأن الرسول معصوم وكل ما هو خبر
 لمعصوم حق وعن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (قوله ووجهه في خطبة
 الفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لا خراجها اياه عن النصب البنية) في الشرح يعنى أشد من الاول وأشد من الثاني
 وفي الباب ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرأ ومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافتهما قال السيد عبد الله عند
 شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البناء والعجماء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة
 بيت مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهباً برزاً كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واطعنا يا عمر وهذا الخط موجود
 في آل بنى كاكلة الى الآن فلا وجه للخطئة انتهى ما في شرح الباب وفي الشرح ان صرح هذا سقطت الواجهة الثلاثة
 بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البنية وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج
 ذلك عن السند وذو انما قلنا كان ختم عمر كفى بالموت واطعنا يا عمر لان ذلك كان نقس خاتمه الذى يلبسه وهم كانوا يختمون به
 من الحال ما يحتمل بآية بارعامه وجهين (قوله نحو وهذا بهلى شيخاً يحتمل ان عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة) الاولى
 بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الإشارة لقربه فان قيل يجب أن يكون العامل في الحال هو
 العامل في صاحبها وإذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لان بعلى خبرا والعامل فيه المبتدأ
 اجيب بان انتصاب الحال عن بعلى ليس باعتبار انه خبر المبتدأ بل باعتبار انه مفعول انبه أو أشير اذ التقدير انبه عليه
 أو أشير اليه شيئا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد (قوله هابينا الى آخره) الصريح الحالى وصغايصغوا ويصغى
 مال والرشد بغضتين خلاف النفى من الحال ما يحتمل التعدد والنداخل (قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال) قال
 الرضى وجوز الجمهور وهو الحق ان يحى لثنى واحد أحوال متضادة كانت نحو أشعرت الرمان حلوا حامضا
 أو غير متضادة كقوله تعالى أخرج منها مذموما مدحورا كإيجبا في خبر ابتداء ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة
 كانت أو لا قياسا الى الزمان والكار فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذموما واستنكر مثله في المضادة فنعها مطلقا
 ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم
 امس بل لو عطف أحدهما على الآخر جاز لا لانه على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يذيان
 المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار أو ما نقيه بالحدث بغيرين مختلفين كإفى
 قوله تعالى مذموما مدحورا أو متضادين في محالين غير مترجرين كإفى اشترته أسودا ييض أو مترجرين كإفى اشترته حلوا
 حامضا فلا بأس به انتهى (قوله ويستحيل النداخل) لعدم امكان تقبيل الحال الاولى بالثانية (قوله ويجب كون الاولى
 من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل) لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف
 العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني
 بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضى ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب
 فانه قال وإذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معافان كانا متفقين فالاولى تشبیهما فانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبا
 ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا
 به صاحب كل واحد منهما جاز وتوهمها كيف ما كان نحو لقيت هذا مصعدا مصدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال
 بجانب صاحبه نحو لقيت مصدرا زيدا مصدرا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت
 زيدا مصدرا أو المصعد زيدا وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالىين وقد تمت حال
 المفعول على حال الفاعل اذ لا أقل من كون أحد الحالىين بجانب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجانب صاحبه انتهى ويمكن
 ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه

وذلك لا ينافي جوازه بالقياس الى جعل كل حال يجنب صاحبه وان الرضى لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال يجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فليتأمل (قوله خرجت بها أمشي الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس ويروى على أثرنا أذبال مرط والآثر والآثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خزاوصوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رجال الابل وجرها المرط لا تثر على القافة ﴿باب اعراب الفعل﴾ (قوله فان قلت ما أنت أت فتحدثنا ولا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل) يعنى بالفعل المجزوم الذى يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذى يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضى متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب (قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار) يريد بالوجهين العطف على تأنيى والاستئناف (قوله وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف) من وجهى الرفع السابقين العطف وأثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضماران والظاهر ان سكوتهم عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجانبين بالاسمية والفعالية وليس يمنع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن أكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة وأقول بل يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجانبين وهو ما قررناه آنفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضى تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالشاركة له في رفعه وجهته (قوله وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات واضماران واجب على الاول وجائز على الثاني) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضماران على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصرو وقال غيره لانها لو اظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضماران على الوجه الثاني لان الفاعل دخل على الاسم الصريح نحو أعجبنى ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معه ما يقابل الفعل الى اسم صريح (قوله وكالمثال سواء بل وان لنا كره فتكون ان سلم كون لوللتنى) يريد بالمثال هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لوللتنى لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تأنى النصب على الجواب فيها وتأنييه فيه (قوله مسألة أيتنى أجد ما لا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضماران) يريد بالوجهين العطف على أجد والاستئناف (قوله وايتنى ما لا فانفق منه يمنع الرفع على العطف) سكت عن الرفع على الاستئناف وعلى النصب على اضماران لظهور جوازه (قوله مسألة أيتنى أجد ما لا فانفق منه فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار) سكت المصنف عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذى يشاركه هذا المتابع في جهة اعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف في هل زيد أخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجانبين وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الظاهر ضبط نكرمه بالنون للتكلم عظيم أو مشاركا ليكون الجزم قياسا نحو وضبطه ببناء المخاطب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقبىس عند البصريين اللهم الا أن يعتذر بأن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل انتهى وأقول أحسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (قوله ومن يقرب منا وينخض نوره) هذا صدر بيت عجزه * ولا نخش ظمأ ما أقام ولا هضما ﴿باب الموصول﴾ (قوله ويجوز فى نحو ماذا صنعت وماذا صنعت ماضى شرحة) يعنى فى الباب الثانى فيما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه (قوله والاكثر فى نحو من ذا القيت كون ذلك الاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذام موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه) وجهه الاكثر ان الاصل فى ذان يكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك فى ضوء هذا المثال وفى شرح التيسيل لابن ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذام موصولة بعد ذم لان من تخص من يعقل فليس فيها ابهام كافى ما فانه صارت بالرد الى الاستفهام فى غاية الابهام فأخرجت ذامن التخصيص الى الابهام وجذبها الى معناها ولا كذلك من تخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذام موصولة وان لم ينقدس علمها استفهام وعنه ان أسماء الاشارة كلها يجوز ان تستعمل موصولات انتهى وقد جزم المصنف فى حرف الميم عند الكلام على من بما ذكره هنا قليل وسكت هناك عما ذكره هنا الاكثر فقال واذا قيل من ذا القيت فن مبتدأ واذ خبر موصول والمائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة الاسماء كون ذان ائدة (قوله وما ذلك الذى يبشر الله عباده فقيل الذى مصدرية

أى ذلك تبشير الله وقيل الأصل يبشيره ثم حذف الجار توسعاً فانتصب الضمير ثم حذف (في البحر ومن البحر ومن جعل
الذي مصدرية حكاية ابن مالك عن يونس وتناول عليه هذه الآية وليس بشئ لأنه اثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بغير
دليل وقد ثبتت اسمية الذي فلا يعدل عن ذلك بشئ لا يقوم به دلائل بل ولا شبهة وقرأ الجمهور ويبشرون بنسبة يد الشين من بشر
وعبد الله بن يعمر وابن أبي اسحق والجندري والاعمش وطلمسة في رواية والكسائي وحزرة وابن كثير وأبو هريرة وبشر ثلاثياً
ومجاهد وحيد بن قيس بضم الياء وتخفيف الشين من البشر وهو يمتد بالهمزة من بشر اللازم المكسور الشين وأما
بشر بفصحا فتعدهو بشر بالنسبة للكثير لا للتعدية فان المتعدى الى واحد وهو الخفف لا يتعدى بالتضعيف اليه
وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم حكى الفارسي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة
لى عائذ وتناول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده وقال الفارسي ويحيى على قول يونس وخضتم كالذي خاضوا أى تكوضهم
ولا يعود الى الذي بشئ لانها في مثل هذا حرف قال ويقوى هذا أنها أيضاً جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضاً مذهب
الفرأجاز في قوله تعالى تعالى عما على الذي أحسن أن يكون الذي مصدرية جاعلاً أحسن فعلاً مسنداً الى ضمير موسى والتقدير
تعالى على احسانه قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذي تكفل وبالجارية
ما تكفل والمعنى أبوك بالجارية كقائه قال ابن خروف وهذا صريح في ورود الذي مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك
لان الذي قد ثبتت اسمية فلا يعدل عما ثبت الابداء ليل قاطع وما استدلو به محتمل فاما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده
فالعائد محذوف تقديره يبشره وأصله يبشيره فلما حذف الحرف صار منصوباً وأما قوله كالذي خاضوا فبغيره كالتوضيح
الذي خاضوا أو كالفرق الذي خاضوا أو كالذين فاوقع الذي موقع الجمع وأما قوله تعالى عما على الذي أحسن ففعل الفاعل
ضمير اسم الله والتقدير على الذي أحسنه الله أى أحسن اليه وهو موسى وأما قوله بمأقوله للجارية الذي تكفل فالجار متعلق بمحذوف
والذي على حاله والتقدير أبوك كفيل بالجارية الذي تكفل انتهى وفي التمرح ويجوز أن يكون التقدير في ذلك الذي يبشر
الله عباده ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده وهذا أولى ادلو فخب باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجود
السبيل الى حذف كل عائذ مجرور بحرف وبطلانه معلوم وأقول ذكر هذا الوجه المخرى فانه قال وقرئ يبشرون من بشره
وبشرون من أبشره والأصل ذلك الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واحتمار موسى قومه ثم حذف الراجح
الى الموصول كقوله أهذا الذي بعث الله رسولا أو ذلك التبشير الذي يبشر الله عباده قال أبو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم
ينقدم في هذه الصورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه (قوله أى زيادة على العلم الذي أحسنه) هذا القول لابن
قتيبة وهو بناء على ان المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر المخرى حيث قال على الذي أحسن موسى من العلم
والشرايع من أحسن الشئ اذا أجاد معرفته أى زيادة على علمه على وجه التقييم انتهى وقيل على الذي أحسنه من العبادة وهو
قول الربيع وتادة وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما أحسن هو من عبادة ربه والاضطلاح بنبوته انتهى وقيل المراد
بالذي هنا غير معين من العقلاء وهو قول مجاهد أى تعالى للنعمة على من كان محسناً من ماله وقيل المراد به معين من العقلاء
فقال الماوردي إبراهيم لان موسى من ولده والاحسان للبناء احسان للآباء وقيل موسى أى نعمة لاكرامة على موسى
الذي أحسن الطاعة في التبايع وفي كل ما أمر به (قوله وكونه موصولاً حرفياً) في البحر وقيل الذي موصول حرفي وهو
قول كوفي وفي أحسن ضمير موسى أى تعالى على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير في أحسن
يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومتعلق الاحسان الى أنبيائه أو الى موسى قولان (قوله وكونه نكرة موصوفة) في البحر
ما يقتضي ان قائل هذا القول يقول ان الذي هنا اسم معرفة وذلك انه قال وقال بعض نكحة الكوفة يصح أن يكون أحسن
اسماً وهو أفعل التفضيل وهو مجرور وصفة للذي وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذ لا يدخل ال كالتقول العرب
مررت بالذي خير منك ولا يجوز مررت بالذي عالم وهذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان
قيل اسم كان في قول هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذي فيقتضي انها نكرة أجيب بان قوله من حيث قارب المعرفة
الى آخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير في كان عائداً على أحسن (قوله ولو ثبت نحو سرفي ما محجب لك لثبت ذلك) يعني لثبت
بجىء مانكرة موصوفة لا تنفقاء احتمل الزيادة في نحو سرفي ما محجب لك وفيه نظر فقدمت في ما الزائدة انها تقع بعد الرفع

كقولك شئتان مازيد وعبري وقول مهمل لوباباين جاء بخطها زمل ما أنف خاطب بدم وفي الشرح الظاهر انه لا يثبت ولو مع ذلك لا احتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام أبي حيان اغما هو على الاصل وهو عدم الحذف (قوله ولا أعلمهم زاد وما بعد الباء الا ومعناها السببية) هذا رد لقول أبي حيان ان ما في قوله هم مررت بيا مجيب لك يحتمل أن تكون زائدة ووجهه ان الباء في قولهم مررت بيا مجيب لك لا لصاق وما الزائدة لا تقع بعد باء الا لصاق واغما تقع بعد باء السببية (قوله وقد جوزاني ومن الناس من يقول) اضمير في جوزا عائد الى كون من موصولة وموصوفة وفي حاشية التفاتاني قد يقال انه لا يتصور بمثل هذا الاخبار فائدة فالجواب انه لا لاخبار بالبعضية أو للتعب واستعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه أن يجعل معوم الجار والمجرور مبتدأ يعني وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي منهم ليوث لا تزام وبعضهم * مما قشت وضم حبل الحاطب تانيس لما ذكرنا حدث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ ووقع الظرف في موقع المبتدأ ليس بمبتدأ كقوله تعالى ومنادون ذلك وما معنا الاله مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدأ والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا الاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد أي جمع منادون ذلك وما أحد من الاله مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشف عند قوله تعالى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك قال التفاتاني أي واجعل بعض ذريتنا أمة مسلمة لك وهذا ما يرشد الى أن من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ في الاصل لكن مجي عمل ان من ذريتنا أمة بالنصب يدقع ذلك وفي اعراب السمين وقد سأل سائل فقال ان خبر لا بد أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ ومعلوم أن الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه قد ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيل اللفظي نحو ومن الناس من يهتك ومن الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل الناس الى مؤمن وكافر ومنافق وأحسن من هذا أن يقال ان الخبر أفاد التبعية بعض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

باب التوابع

(قوله ويحتمل هذا بتقدير مبتدأ أيضا أي أنا دهرناهم) الاشارة بهذا الى الآية الاخيرة وضمير هي للعاقبة (قوله مسألة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب) في تفسير البيضاوي سبح اسم ربك الاعلى نزه اسمع عن الاتحاد فيه بالتأويلات الزائفة واطلاقه على غيره زعماء انهم ما فيه سواء ذكره لاعلى وجه التعظيم انتهى وفيه أيضا عند الكلام على بسم الله والاسم ان أريد به اللفظ غير المسمى لانه ينأف من أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الاعم والاعصار ويتعد تارة ويقتصر أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشئ فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الادب أو الاسم مقعده كافي قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام عليك وان أريد الصفة كما هو رأي الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى الى ما هو غيره الى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفاتاني عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف في اسم لان تسميات الفريقين تشترط بذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى تسمكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى أي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الاسماء الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون الفعل فهنا الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تسمكوا بمثل قوله تعالى فله الاسماء الحسنی مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكره من التفصيل وهو ان من الاسم ما هو نفس المسمى كقوله الله فانه يدل على الوجود أي الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة

يشعر بان الكلام ليس في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى متعددة فكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان اختلاف في الاسماء التي من جملتها لفظ الاسم وظواهرها الأصوات وحروف هي من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعيان والمعاني وان أراد بالاسم المدلول فلا يخفى انه نفس المسمى من غير أن يتصور فيه خلاف بل فائدة لانه بمنزلة تولد ذات الشيء ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جرو قد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد بنفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحیوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جاني انسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزؤها كالنطاق أو عارض لها كالأصاحك فلا يبعد أن يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه أم غيره وما أورد في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه أيضا اسم من الاسماء والنسكات أيضا تنزل على هذا انتهى وفي التمرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة مردود بان زيادة الاسماء لم تثبت وأيضاً لا يتأق على رأي المصنف وأجاب الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذاوجب للعظم عظم ماهو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعات لها عن الرقت وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين أحدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحانه اسم ربى الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم منه كور الحكمة أخرى والثاني انه يلزمه ان ينطلق على الاسم التكبير والتحميد والتزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله تعالى فيقول كبرت اسم ربى وذلك مما أجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة محل القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكرا وأطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهم الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعاً ولم يقبل من الايمان الا ما كان قولاً باللسان واعتقاداً بالجنان فصار معنى الآيتين معنى قوله تعالى واذكرا اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكرا اسم ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك أقسم الله تنبيهاً على هذا المعنى حتى لا يحاول الذكرا والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكرا بالقلب متعلقه بالمسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكرا باللسان متعلقه باللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم أحد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة اتى من أجلها اقم ذكرا الاسم وبكلمات الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح وأقول اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوى في تفسير هذه الآية وهو ان المراد بتزيه الالفاظ الموضوعات لذاته وصفاته هو تنزيهها عن التأويلات الرائعة وعن اطلاقاتها على غيره زاعمائها فيه سواء وعن ذكرها لالاعلى وجه التنظيم اندفع كل من اعتراض السهيلي عليه (قوله واما نحو جاء في غلام زيد الطريف فالصفة للضاف ولا تكون للضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جى به لغرض التخصيص ولم يثبت به ذاته) فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز في الآية أن يكون الا على صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه ونعين في المثال ان يكون الطريف صفة للغلام المضاف أجيب بان المضاف اليه في الآية مقصود بجمع المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وابس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله ولذلك ضعف قوله وكل أخ مفارقة أخوه الى آخره) الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو وكل فتى يبقى فائز للضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه في الا في حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هي الفرعان وهو مرفوع (قوله وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تضمن في الشرح ينبغي ان ينظر في وجه تعيين النعت وامتناع البس في نحو هدى للتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل وأقول وجه تعيين النعت ان كل موصول فيسه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضى في باب الصفة وسنقله عنه في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دائماً صفة لموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتاً له تعين جعله نعتاً لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتاً لاحتياجه دائماً الى منعوت وجعله نعتاً يغني عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الالف بخبرى ولا أبو البقاء كونه بدلاً وان كان ذكره السهيلي حيث قال بحمل الجرم من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان

(قوله مسئلة نحو يسبح له فم باب الغدو والاصال فيمن فسخ الباء يحتمل كون المائب عن الفاعل الطرف الاول وهو الاول أو الثاني أو الثالث) في الشرح يحتمل أن يقال انما كان الاول أولى لأنه لا فصل جبينتذ البتة وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل أن يقال لوجه في كون الاول أولى بالنيابة أنه أقرب إلى المفعول به من الطرفين واما هـ فلا أولوية بينهما وهذا أسعد بمراد المصنف ولذلك خير بين إقامة الثاني والثالث من غير ترجيح (قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تعني أنما في آخره) في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو ~~كون الفعل مضارع~~ حذف منه إحدى الناءين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا

باب في مسائل مفردة

(قوله مسئلة نحو يسبح له فم باب الغدو والاصال فيمن فسخ الباء يحتمل كون المائب عن الفاعل الطرف الاول وهو الاول أو الثاني أو الثالث) في الشرح يحتمل أن يقال انما كان الاول أولى لأنه لا فصل جبينتذ البتة وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل أن يقال لوجه في كون الاول أولى بالنيابة أنه أقرب إلى المفعول به من الطرفين واما هـ فلا أولوية بينهما وهذا أسعد بمراد المصنف ولذلك خير بين إقامة الثاني والثالث من غير ترجيح (قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تعني أنما في آخره) في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو ~~كون الفعل مضارع~~ حذف منه إحدى الناءين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا

الوجه السادسة (قوله النوع الاول اشتراطهم الجود لعطف البيان والاشتقاق للنعته) قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما فنحو تعني وذو مال أو خصوصا نحو مررت برجل أي رجل ومررت بهذا الرجل ويزيد هذا يعني ان معنى النعته أن يكون تابع ما يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة ذلك صريح وقوعه نعتا ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولو غير المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي اعلم ان جهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيديوه نحو مررت برجل أسد وصفا ولم يستضعف يزيد أسدا حالا فكأنه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فهم ماعوا والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيه ماعوا ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا ويكون الحال هيئته للفاعل أو المفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله لانه كالمنسوب وذو المضاع الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما طاهرا أو مقدر او من الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والى وفروعهما او ذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الإشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه أي في اسم الإشارة نحو هذا الرجل أما لوجعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو مررت بزيد الرجل أي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال أسد بمعنى شجاع في قولك مررت بزيد أسد ليس وضعيا انتهى (قوله ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك) ظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء والاعراض على ان الالف موصوف لا اسم الإشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المهمة وهو الرجولية وهذا أحد النعت أي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف بالالف اما اسم الجنس فلا لانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهية المشار اليه فن ثم فيج نعتا من الصفات المشبهة بالإجماع يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فصيح هذا الابيض واما التعريف بالالف فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الإشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمعتوب مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لانه لفظ هذا لا يفيد الاتعيين المفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فقطهرشدة احتياج المهم الى صفته فن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمعتوب ههنا لا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز أيضا تفريق صفاته نحو هو لاء الرجل والفرس والبقر انتهى (قوله وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان) ذكر المصنف

كلام ابن عصفور هذا في بحث آل وجعله تنبيهاً على حديثه (قوله والنعمة دون المنعوت أو مساو له) قال الرضي ينبغي أولاً أن يعرف أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الاقتراد أقل مما يطلق عليه لفظ المصفة أو مساو له فان هذا لا يطرده في المعارف ولا في النكرات أما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل واقبت الشيء العجيب وأما في النكرات فانت تقول رأيت شيئاً أبيض وهذه ذات قدسية أو واجبة الوجود بل مرادهم أن المعارف الخمس تأتي المضممرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى أحدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بل يصح الوصف به منها إلا أن يكون الموصوف أخص أي أعرف من صفته أو مثلها في التعريف فتقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان أخص من الأول من جهة مدلول اللفظ إلا أنهم ما من جهة التعريف الطارئ على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا أعم من الرجل من حيث أنه يصح أن يشار به بوضع واحد إلى أي مضاف إليه كان لكن التعريف الاشاري أقوى من التعريف اللامحي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف أخص أو مساو بالمعرفة فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى يبنى عليه الأمر في قولهم الموصوف أخص أو مساو بالمعرفة فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض ثم الاعلام ثم اسم الإشارة ثم المعرفة باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر وأما الغائب فلان احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فان مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت وتعيينها إلى المستعمل بان يقرن به الإشارة الحسية فكثير ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة الأخص موصوفاً في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه وإنما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعرفة باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى إن أكله الذئب وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء لانه يكتب التعريف منه هذا عند سيبويه وأما عند الجرجاني فتعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه لانه يكتب منه ولذا يوصف المضاف إلى المظهر ولا يوصف المضمرة فنعده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفي أن الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلمهم نظروا إلى أن العلم حين وضع لم يقصده إلا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشارك في موضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الأول المظهر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج أعرفها اسم الإشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك أعرفها ضميراً المتكلم والعلم الخاص أي الذي لم ينطق به مشارك وضمير المخاطب جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من إبهام أي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى والموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف اليه انتهى (قوله وفيما قاله نظراً لان الذي تأوله النحويون بالحاضر والمشار إليه أغما هو اسم الإشارة نفسه اذا وقع نعتاً تكررت بزيده هذا غما فانت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وأغما هو معنى ما قبله) في الشرح أغما اصباح النحويون إلى تأويل هذا في قولك مررت بزيد هذا يعني المشار إليه أو الحاضر لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتملاً ومؤزلاً بعشيق وهذا لا يقدر في تأويل ابن عصفور ولا يدفعه لان الالف واللام متى سلم كونها للحضور كما يراه هو وكان مدخولهما هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعدد يعني الحاضر لان جهة كونه تفسر الهدايل من جهة دلالة الاداة (قوله وقال الزمخشري في ذلك الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً وربكم الخ) في الكشف في سورة فاطر ذلك مبتدأ والقر بكم له الملائكة أخبار مترادفة أو والله ربكم خبران وله الملائكة مبتدأ واقعة في قرآن قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يعلمون من ظمير ويجوز في حكم الاعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان وربكم خبر لولا أن المعنى بإياه قال أبو حيان ولا يظهر ان المعنى بإياه لانه يكون قد أخبر بان المشار إليه بملك الصفات والافعال ربكم وما لكم ومصلحتكم وهذا معنى سائق لائق انتهى وقال اليميني يحتمل انه أغما لم يجز كونه صفة أو عطف بيان هنا لان من حق صفة المعرفة وعطف بيان ان يصح كونها معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ان يحتمل كونه عطف بيان لان مخبري الكلام

يدل على أن المقصود هو الاختبار عن ذلك المشار به إلى موجب اليل في النهار وموجب النهار في الليل ومضطر الشمس والقمر
بأنه الله بانه الرب بانه المفرد بالملك انتهى وقال العايني ويمكن أن يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولوجه
موصوفاً ومبيناً لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جسد بر ما بعده لا جل اجراء تلك
الاوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة بالملك المنفرد
بالالهية والذين يدعون من دونه ما على كون من قطمير وفيه انه ليس كلما يصح اعرايا كان وجهه الان الاعراب تابع للمعاني
ولا ينعكس انتهى (قوله وجوز كون العلم نعتاً واعمالاً العلم نعت ولا ينعكس به) في الشرح بذلك اعترضه أبو حيان ووقع للزمخشري
في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الجيد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الجيد لانه جرى مجرى الاسماء
الاعلام لغلبة واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في اثرياً هذا نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه
وصفاً لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الألوهية فيه باعتبار الاصل انتهى وأقول في تفسير البيضاوي ما يشير الى
انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لاذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلاً على علميته (قوله وجوز
نعت الاشارة بما ليس معر فابلام الجنس وذلك مما أجبه واعي بطلانه) في الشرح اذا كان عنده علمياً بالغلبة كما لم يرد هذا
عليه فان جعله نعتاً لاسم الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود
واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلك المعبود ولا يمنع هذا أحد وقد أجاز واتفاق
الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل
التعاق فلم يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف وأقول قد يفرق بينهما بان هناعن الوصف مندوحة ولا مندوحة هنالك عن
التعاق في النوع الثاني (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتذكير للحال والتمييز وافعل من ونعت
النكرة) يعني انهم اشتراطوا التعريف لا موصوفاً عطف البيان ونعت المعرفة واشتراطوا التذكير لا موصوفاً لاجل الحال والتمييز
ونعت النكرة وافعل من (قوله ومن الوهم في الاول) يعني في اشتراطهم التعريف بعطف البيان ونعت المعرفة (قوله من
الرش في انباها السمع نافع) هذا مجزى ببيت صدره ثبت كافي ساورتى ضئيلة وساورتى بمعنى واثبتنى والصئيلة الدقيقة والمراد
هناحية ضئيلة والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقصاء وهي من الحيات المذقطة بسواد وبياض والسم مثلث السنين
القائل المعروف فالسم النافع بالقاف البالغ الثابت (قوله والصواب انه خبر للسم والظرف متعاق به أو خبر ثان) في الشرح
ليس كونه صفة بمنطوق القائل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كافي قوله تعالى وآية لهم الايل نسلخ منه النار وقوله
تعالى كمثل الحمار يحمل أسفاراً وقول الشاعر ولقد أمر على التميم بسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لذي الاداة
مع انها لا تكون صفة الا للمكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالذكر بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج
المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خبر منك ان تفعل كذا ذكره في تراجع الحذف حيث ترجم على حذف أل انتهى
وأقول في شرح التسمي بل لابن أم قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القائل لم يجعل اللام في السم جنسية فانه قال واختار بعض
النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الاخوص والمعنى رسول الزور قواد وعن ابن الطراوة انه يجوز وصف
المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقول النابغة في انباها السمع نافع قال ولا حجة لهم في ذلك لا مكان تأويله
انتهى نعم يمكن ان يكون ما في الشرح تأويلاً لجنسهم (قوله وليس من ذلك) يعني من الوهم في الاول وتعليل هذا النفي هو
قوله بعد أسطر لانه جعله على تقدير بل (قوله والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما قبله أبدالاً ما انه بدل فلتنكيره وكذا
المضافان قبله) الضمير المنصوب بان والمجرور يقبل لشديد العقاب والمراد بالبواقي العزيز العليم لانهم ما البواقي من جميع ما قبل
شديد العقاب أو هو اذ الطول ان أريد البواقي من التوابع في الآية (قوله ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلاً وما قبله
صفات وقال في جعله بدلاً وحده من بين الصفات بنو ظهر) قال اليمنى يحتمل ان يكون وجهه القبو هو ان هذه النكرة لو كانت
بدلاً لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم الماضي ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم الماضي وأيضا
فكونه بدلاً يقتضى ان يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو
المقصود دونه أو يقول لو كان بدلاً والبديل في حكم تكرير العامل لكان عاملاً أجنبياً بين الصفات انتهى وفي الشرح انما

قال الزمخشري بين الصفات ولم يقبل من بين الصفات باذخال من على بين وبين العبادتين فرق لا ينبغي عليك (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) هكذا رأينا في أكثر النسخ وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعول من (قوله ولست بالاكثر منهم حصي) هذا صدر بيت بجزء وانما العزة للكثرة والحصي هنا العدد يقال نحن أكثر منهم حصي أي عددنا العزة القوة والغلبة والكثرة الكثير (قوله ومن متعلقة بالكثرة منكم أكثر منكم فاصبدا من المذكر كور) في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه (قوله أو بالمذكور على انها بمنزلة في قولك أنت منهم الفارس الباطل) يريدان من في البيت ليست تفضيلية جارة للفضول (قوله عند من قال في أخواتهم انها تادل عليه) في الشرح ليس لهذا الطرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تادل على الحدث عند من لم يقل في أخواتهم انها تادل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما قولان أحدهما أن أخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قول واحد اذ قال في فائدة التقييد ان قلت التنبية على ان انتفاء تعليق الطرف بليس عند من لا يقول بان أخواتها تادل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة (قوله ولان فيه فصلا) هذا معطوف على بانها لا تادل (قوله وبان فصل التمين) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وبان الفصل بالتميز وهو غير صواب على ما لا ينبغي (قوله ومن الوهم في الثاني قول مكي) هكذا وقع في النسخ التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفي بعض النسخ ومن ذلك قول مكي وهو النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) في الشرح واعتراض المصنف اغاياتي على قول البصريين ومن وافقهم وأما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعلم مكافئ الخرج على مذهبهم (قوله وقول الخليل) هذا معطوف على قول مكي وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة بشرطها تنكير المضاف وفي الشرح لعل مذهبهم يجوز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتماشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين (قوله نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) في الشرح كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفي أو استغناء مرفوعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لاله اسم مجرد أو لاصفة معتمدة أو قول لا نسلم ان مجموع لاله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين خمسة عشر في قولك عندى خمسة عشر وفي تالوج التفتازاني ثم لا ينبغي ان الاستثناء ههنا يدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف أي لاله موجود أو في الوجود لاله فان قلت هل لا تدرك في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد خطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس اغاياتي على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الاله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع ان خبر لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل الاله انتهى وفي اعراب السفاقي واعتراض صاحب المنتخب تقدرا ان خبر فقال ان كان لاه فليكون معنى قوله لاله لنا الاله هو معنى قوله واليه الحكم الاله واحد فيكون تكرار المحضا وان كان في الوجود كان نفي الوجود لاله ومعنا ان نفي الماهية أقوى في التوحيد الصريح من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار أولى وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسى في ردي الظمان فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان الاله في موضع المبتدأ على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للبدا أولاد فاقاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد وأما قوله اذ لم يضم كان نفي الماهية فليس بشئ لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لاهية ولا وجود وهو هذا مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والاهو في موضع رفع بدلا من لاله ولا يكون خبرا للدال لان لا تعمل في المعارف ولوقلت ان الخبر للمبتدأ وليس للدال فلا يصح أيضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدأ أو تعريف الخبر ولا يصح واستشكك أبو حيان البديل من لاله وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل فلو قلت لاله لا الاله لم يجوز واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا تصريح الضميرين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على انهم يريدون بقوله اسم بدل من اسم لا أي من الضمير العائد على اسم لا (قوله وأما لارجل ظريفا لانه عند سيبويه مثل يازيد الفاضل بالرفع) قال الرضي في المبادئ اعلم انه انما أجاز الرفع حذلا على اللفظ لا لاسباب في تالوج المبادئ

المضموم كان هو الفياض لأن التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا لبنى في بنائه الا ترى انك لا تقول جاء في هؤلاء الكرام بجر الصفة جلاء على اللفظ بل يجب رفعها جلاء على المحل لكنهم لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعامة لها وكذلك فتحة لا رجل فليشابهته للرفع جازان رفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقيل شيئاً من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي بخلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي على استشكل ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احسنه للرفع ضرورة ان المنبوع وهو المنادى مفعول به وهو اشكال منقح انتهى وأقول فيما ذكرناه عن الرضى جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث في المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعامة لها (قوله لم يتجه الاعتذار المتقدم) هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر لا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سدسويه (قوله ويشكل على ذلك ان البديل لا يصلح هنا لقوله محل الاول) لان الاول هنا منفي والبديل مثبت وفي الشرح انما يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا امر الابد من اعتباره في البديل ونحن نراه يتخلف كما أسلفنا في مثل فتنت هند حسن لها وأكلت الارغفة جزء منها انتهى وأقول المانع من حلول البديل في هذين لفظي صناعى وهو وجوب تاء التأنيث في فعل الاول وامتناعها في فصل البديل وهم يقتفرون من مثل ذلك في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوى وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والحكم واحد لا اله الا هو فان قيل كيف يصح أن البديل هو المقصود والنسبة الى البديل منه سليمة قلنا انما وقعت النسبة الى البديل بعد النقص بالا فاليدل هو المقصود بالنسبة الى البديل منه لكن بعد نقضه ونقص الذي اثبات (قوله وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانها كالشيء الواحد) في الشرح ما هذا البديل من الاقسام المذكورة في باب البديل وأقول هو من بدل السكل من السكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليست أم (قوله ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ماشئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلت بصفة لرجل) في الشرح لا ينبغي ان للفظ على رأى الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيتك فلا بد من تقدير رأى مشيتك أى برجل مماثل مشيتك بمعنى انه على وقفها أو على تقدير برجل أى صاحبها على حذف مضاف أيضاً أو بؤول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير أى برجل مشيتك والمعنى برجل هو الذى تشاؤوه وتريده وتقدر ما شرطية تحتاج الى تقدير الجواب فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فهم يترجم تقديرهم على تقديره بل ما الذى اقتضى كون قولهم صواباً وقوله غير صواب انتهى وأقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قد رما مع ما بعدهما مصدر صريح من غير تقدير شيء قبله أو تأويله بشيء (قوله والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة) يريد بنحو ذلك ان يكون الفعل مسنداً الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسنداً الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وفي الشرح والحرف المصدرى نعم كل حرف مصدرى سواء كان أن أو أن أو غيرهما فاذا قلنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما بحكموم لهما بحكم الضمير (قوله والصفة الجملة ان معاً) يعنى مجموع جملة الشرط وجملة الجواب (قوله وكان حقه اذ علق في ركبك وقال الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) في الشرح الذى ينبغى ان يعلل به ان معمول الجزاء لا يتقدم على أداة الشرط وهذا قد جعل ركبك جواباً للشرط والجازم المتقدم متعلق به لازم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية ما انتهى وأقول هذا من باب نفي الشيء بنفي لازمه اذ المراد من عدم تعاقب الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولاً للجوابه واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولاً للجوابه انتفى كون ما قبله معمولاً للجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية ولا احتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه في النوع الثالث (قوله كنع الصرف اشتراطه تعريف العملية أو شبهه كما في أجمع) قال الرضى وذلك لان المعارف خمس المضررات والميممات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب وأما ذواللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عن عدم من قال غير المنصرف

ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً أو ما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما قيسه علتان أو واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشاكلة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واذا اعتبر الخليل في أجمع وأخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فظهر أثر منع الصرف وفي المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التأكيدي وقيل تعريف التأكيدي تعريف الملية لان الفاظ التأكيدي اعلام لها واليه ذهب أبو علي الفارسي انتهى (قوله) وكنت الاشارة وأى في النداء اشترطوا تعريف اللام الجفسيه قال الرضي وانما لم ينع اسم الاشارة لابتداء اللام أو عاقل عليه من الموصول ذي اللام أو ذو الطائفة وكان الواجب بناء على ان الموصوف أنص أو مساوان ينع اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وبذي اللام والمضاف الى أحد الثلاثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بجم اسم آخر مثله لان المهم مثله لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والالتي بالحكمة ان يرفع ايهام المهم بما هو متعين في نفسه كذی اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المهم منه تعريفه المستعار فاقصر على ذی اللام لتعيينه في نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذی اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذولا موان كانت زائدة الاذونات انتهى (قوله) ومن الوهم في ذلك قول الرخيمري في قراءة ابن أبي عملة ان ذلك لخلق تخصم أهل النار بنصب تخصم انه صفة للاشارة قال البغوي يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك غير جائز (قوله) لان نعمت الاشارة لا يكون الا طبقه في اللفظ في حواشي التسهيل للصنف ذكر والنعمت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بأل الثاني ان يكون جنسا لا وصفه وذا غاب لا لازم الثالث ان يكون مفرد الرابع ان يكون متصلا فلا يقال مررت بمذافي الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمرأة في النوع الرابع (قوله) اشترط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان لم يقل هنا في بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها ما إذا هي المعمولات وقد عدا من هذا البعض أصحاب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحب اليس معمول ووجه اشتراط الابهام في ظروف المكان قال الرضي واعلم انه انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطر الدنصب في مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يمكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالة عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما يشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبديل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل (قوله) كما عسل الطريق الثعلب هـ هذا من عجز بيت في وصف الرح وبقية لدن هـ الكف عسل متنه فيه ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وقد تقدم الكلام عليه (قوله) وقول جماعة في دخلت الدار أو المسجد أو السوق ان هذه المنصوبات ظروف (قال الرضي اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مهما كان أو لا يتعود دخلت الدار ونزلت النخل وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعني في معناه في غير المهم أيضا وانتصاب ما بعده على الظرفية عند سيمويه وقال الجرجي دخلت متعديا بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم ألا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلا في كثير اما تستعمل في مع الامكنة أيضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنت في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في النخلان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل في مصادر اللام أغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم انفا قاربحان كونه لازما انتهى (قوله) والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا هذا مذهب ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح ولا يخفى ان التخرج على ذلك ليس بولي من تخريجهم فان من يرى في شيء من هذه المنصوبات أنه ظرف مكان يلزمه مخالفة

الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوب به المصنف من التخريج على اسقاط الجار توسعاً ليس
بفيس في الذي اقتضى كون هذا صواباً دون قولهم وأقول يمكن أن يكون الذي اقتضى كون هذا صواباً كثرة وجود النصب
على اسقاط الجار توسعاً في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله ورده أبو علي في الأغفال بما ذكرنا)
وهو أنه أيا يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً وأبو علي هو الفارسي وكتاب الأغفال مصنف وضعه فيما أغفله الزجاج (قوله
* وأخفى الذي لولا الأسي لقضاني) هذا مجزيت صدره * نحن فتبدى ما به من صباية * (قوله * له حاجب في كل أمر
يشينه) هذا صدر بيت مروان بن أبي حفصة مجزى * وليس له عن طالع العرف حاجب * ويشينه يغيبه من السنين بفتح
المجدة وهو العيب والعرف بضم الموهلة الاحسان وذكر في مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشين يمكن المانع
منه يمكن المظروف من الظرف (قوله * فارساً ما غادره ملهما *) هذا صدر بيت لامرأة من بني الحارث مجزى غير زميل
ولانكس وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك وللمهاطمة للسباع وهو بضم الميم وبالهاء المهملة والزميل بضم الزاي
وتشديد الميم المقطوعة الضعيف والتكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خيره وأصله السهم الذي انكسر
فوقه والوعل بفتحين العاجز في الشرح ولم أر في الخامسة النصب في فارس وانما رأيت فيها مرفوعاً ولعل النصب رواية
* النوع الخامس * (قوله فن الاول أي بعض المعمولات التي يشترط فيها الأضمار مجرور ولولا) يعني عند سيبويه
وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا (قوله ومجرور يابى وسعدى وحناني) في بعض النسخ زيادة دوالي
قبل حناني قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى ليك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعدى اسعاد الله بعد اسعاد دولا
تستعمل الابد ليك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفي الصحاح وحكي أبو عبيد عن الخليل
ان أصل التلبية الاقامة بالمكانية البيت بالمكان وليت به اذا قمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استقلالاً كما
قالوا اظنيت وانما هو ظننت (قوله * فلي ولبى يدي مسور *) هذا مجزيت صدره دعوت لساناني مسورا * والى الاول
فصل ماض ويقال نابه أمر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل (قوله ومن الثاني تأكيده
الاسم) يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض المعمولات (قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم) يريد بالاول اشتراط
الاضمار في بعض المعمولات (قوله ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء ان شئت لك هو الا بترانه يجوز كون هوتا كيدا
وقدم مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به) الموضع الذي مضى فيه قول أبي البقاء هو شرح حال
الضمير المسمى فصلاً لكن المصنف اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريدانه تأكيداً لضمير مستتر في شئت لك لانفس شئت لك وفي
الشرح واذا كان كذلك فلما معنى للقطع بتوهمه وأقول لعل المصنف أشار بقوله وقدم مضى الى الاعتذار الذي ذكره
هناك والا فلا وجه لتخصيصه بالمضى لان قول الزمخشري أيضاً مضى في حرف الالف واللام في الكلام على ان وكان الذي وقع
في نسخة المتن التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وهو وقدم مضى قول الزمخشري بدون واو قبل قول (قوله وقول الضويين
في ضوا سكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر) في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول الضويين وجعل
ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل
الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف افعالاً ظاهرة أو قولاً لا وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على
الضويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر على فاعل العمل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهراً أو يصح في موضعه ظاهر
(قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهراً مرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم) أجاب المفتاز في
من الاول في خاتمة الكشف بان قال وحجة أمر الغائب بصيغة أفعال للغائب مثل انا وزيد علما وايتاراه على اسكتللا شعار
بالاصالة والتبعية انتهى وأقول بهم ذايجاب عن الثاني أيضاً يقال مع الاخبار عن المخاطب بالمضارع الذي للمتكلم بتغليب
المتكلم على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية باصالة آدم في سكنى الجنة وتبعية زوجته في ذلك (قوله نظوف مانطوف
الى آخره) الحرف هنا القصور والجوف بالجيم المضمومة جمع أجوف يعني الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الالف
العريض من الحجر (قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن) قال الرضي وقد يفيد بعض الابدال معنى أفاضل الشمول فيجري
مجري التأكيده ذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ليستفاد من المعطوف
والمعطوف

والاعطوف عليه معامنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيده قد جاء منصوباً بخوضه بزيد ظهره وبطنه ما على أنه مفعول ثانى على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه أو على الظرف أى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقياس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى **النوع السادس** (قوله فامأثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وإذا قيل لهم لا تفسدوا فسادهم البعث فيهما) من ذلك فى آخر الجملة السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الا الله) فى الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهى مسألة خلاف تعرض اليها الزمخشري فى الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فمأثم كرههم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلان ان تقول كما فى المفرد المراد به مجرد اللفظ قولى ابراهيم فيرد على المصنف على القول المختار وأقول مراد المصنف خبر القول المحكى بخلاف (قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه أثم قلبه اذا قدر ضمير انه للسان لزم كون أثم خبر ما قدمه ما قبله مبتدأ مؤخر واذا قدر راجع الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون أثم الخبر وقلبه فاعل به) هذا بيان لما يستعمله كل من هذين التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصفة ذلك التقدير أو عدمها فلا يرد ما فى الشرح من أنه يشكك عليه ما قدمه من انه اذا أمكن فى الضمير أن يكون لغير الشأن لم يحمل على كونه للسان لمخالفة لقياس (قوله وقد مر البحث فى ذلك) يعنى فى حرف اللام حيث قال فرج أجاز أبو الحسن ان يتلقى القسم بلام كى وجعل منه يخلفون بالله لكم ليرضوكم (قوله والتقدير الثانى باطل) لان الجار والمجرور لا يكون جواباً ويجب عليه كون من موصولة أى التى فى أفن وفى الشرح قد يكون أراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبهة فى المعنى وذلك ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة لاسم الشرط فصاته بجملة الشرط وخبره بجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى أكرمه فى معنى من يأتينى أكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازى ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قاطعة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط فتعذرنا الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع) المشار اليه بهذا هو التقدير الثانى والثالثة المتوهمة هى البطلان ويقع فى بعض النسخ بدل اللوامع اللوامع وهو الموافق لما فى البحر فان فيه قال أبو الفضل الرازى فى كتاب اللوامع ولا بد من ضمها رجلة معادلة وصار ذلك المضمرة كالمنطوق به لدلالة الفحوى عليه وتقدير تلك الجملة أم خلق السموات والارض كن لم يخلق وكذلك أخواتها وقد أظهر فى غير هذا الموضع ما ضم فيها بقوله تعالى أفن يخلق كن لا يخلق انتهى وتسمية هذا المقدرجلة ان أراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجملة المصطلح عليها فى النحو فليس كذلك بل هو مضمرة من قبيل المفرد انتهى ما فى البحر ولا يخفى ما فى قول المصنف وانما هذا مبني على آخره من الجواب عن هذا الاعتراض **النوع السابع** (قوله قول الزباء بالمدهى ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف بنت عمرو بن عامر وعامر هو ماء السماء كان خرج من اليمن لما أحسن بسبيل العرب قتل الجزيرة وأعمال الفرات وملكها ففرزها جذية البرش فقتلوه وبدجوعه وهربت الزباء عنه قتل أبيها الى الروم فلما رجع جذية الى بلادها رجعت الى بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات قريباً من الرقة وبنت قصر أرواح صنا وجعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به أحد أعده اليوم حصارها ثم عزم على الاخذ بدار أبيها فقالت لها أختها وكانت ذات رأى انك امرأة مطموح فيها ولكن خذيه بالجدية فكتبته اليه ان رأيت ان تصل جناحي بجناحك وملكي علىك فافعل فاستشار أصحابه فأشاروا بالمسير اليها الا قصير ابن سعيد وهو مولى الجذية فانه أشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدى وهو ابن أخته رقاش ولما قرب جذية من قصر الزباء أشرفت عليه من أقصر ولم يكن معها فيه غير الجوارى فقالت ما أحسنك من عروس يجلى على فى الكتاب فلما دخل القصر قالت للجوارى وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها اخذوا بيد سيدكن ثم أمرتهن بقطع رءوسهن وهشهن فى طشت الى ان يموتن والرواش عروق فى باطن الذراع فلما قطعت الجوارى رءوسهن وهشهن قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لا تضعين دم الملوكة فقال جذية لا يحزنك دم اراقه أهلها فقالت الزباء دم الملوكة نشفى من الكلب وانما جعلت دمه فى طشت لان المنصمين قالوا لها ان قطر من دمه فى غير الطشت قطرة طويت بدمه وقلبت به فلما قتل جذية ركب قصير ولحق بعمره وقال له عمرو ما وراءك قال سعى القدر بالملك الى ختفه على رءم أننى وأفقه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهى امنع من عقاب

الجو قال قصير فاجدع أنفي واضرب بالسياط ظهري فقال له عمرو وأنت لا تستحق ذلك منّا فجعدع قصير أنف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه ولحق بالزباء فلما وصل إلى بلد هاقيل لها هذا قصير جاء مجدوع الأنف مضروب الظهر فقالت لا امر ما جدع قصير أنفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو وقال لي أنت أثرت على خالي بالمسير إليها وأراد قتلي فشفيع أصحابه في فجعدع أنفي وضرب ظهري وتوعدني بالقتل فهربت فأكرمته وقالت له أقم عندنا فاقام عندها يخيل في قتلها وأخذ بلادها فاقام مدة ثم قال ان لي ببلاد العراق أموالا واحب ان تأذني لي بالتوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وأرسل إلى عمرو ان أنفذ إلى احوال من الخف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها فاجبها ثم فعل ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذي يضي إلى حصنها فخرج إلى العراق وأرسل إلى عمرو ان ابعث إلى باقي رجل على الجبال في الغرائر بالسيوف فجهرله ما قال وتجهز عمرو وفيهم فلما قدم قصير أخبرته الزباء بدومه فصعدت إلى قصرها فلما رأت الجبال ارتابت وقالت

ما لي بمال مشيا وثيدا * أجند لا يحملن أم حديدا أم صر قانا باردا شيديدا * أم الرجال جثما قعودا ويروي أم الرجال في المسوح سودا فلما دخلت الجبال من باب المدينة وتكاملوا فيها اختلط الرجال رؤس الغرائر وخرجوا ينادون يا نارات جذية وأوقعو السيوف في الناس وقصدت الزباء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيراسا معها اليه فقالت يدي لا يسدك وكان معهما فص مسموم فاهوت به إلى قفها فأدركها عمر وقتلها واستولى على خزائنها وأخرب مدينتها وأعاد إلى الحيرة والله أعلم وفي الصحاح مشى مشيا وثيدا أي على تؤدة والجنبدل الحجارة والصرفان بالصاد المهملة وفخات جنس من القمر قال أبو عبيد لم يكن يمدى إلى الزباء شيء كان أحب اليها من القمر الصرفان وأنشد

ولما انتهت العير قالت أبارد * من القمر أم هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثناة جمع جاثم وهو الذي يلبد بالارض والقعود بضمعين جمع قاعد والمسوح بضمعين جمع مسوح بكسر الميم وهو البلاسي (قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكلاب وقلماء وصال على طول الصدود يدوم) أراد بالكلاب كتاب سيبويه وهذا الذي أنشده عجز بيت وآخر صدره وهو صدت فاطولت الصدود وقلماء * وصال على طول الصدود ويدوم ووجهه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف في حرف الميم عند الكلام على ما الزائدة ان قل المكشوفة بما لا تدخل الاعلى جملة فعلية وفي الشرح واقتائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصل مبتدأ بني على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كإذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل وأقول لما لم يذكر هذا القائل انه بني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهرا كلامه انه بني على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وقول آخر في نحو آتيتك يوم زيد اتلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه) في الشرح هو صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استنادا إلى قول سيبويه يا بولي من تصوب كلامه استنادا إلى قول غير سيبويه من الصواب وأقول لم يخطئ المصنف ذلك القائل مستندا إلى قول سيبويه وانما أخبر بان هذا القول خطأ عند سيبويه وبفهم منه انه صواب عند غيره (قوله وكن لي شفيعا إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذلك المعطوف عليها) في الشرح قد يغفر في الثواني ما لا يغفر في الأوائل كما ذكر المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن من قوله تعالى ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون في الشرط فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن اغتفر ذلك في الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب (قوله على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا) يمكن ان يجاب عن هذا أيضا بان يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (قوله أي الامر والشان) هذا تفسير للستتر في كان (قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الرخشي في ولوانهم آمنوا وانتوا المثوبة من عند الله خيران الجملة الاسمية جواب لو) في الشرح ليس هذا هو لولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك (قوله ومن الوهم في الثاني تجوز كثير من الضعفين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) يريد بالثاني اشتراط الاسمية في بعض المواضع وبلا اشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير (قوله ومن الجب ان ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها) اعترض ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعدا المفاجأة ان يتبع النصب فيما

أضمر عاملة اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عسدا الله يضربه حجر ولا نرم وقوع المبتدأ والخبر منافي للنصب وانكسر
جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر (قوله وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع
التعاطف) مر ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف (قوله ولم يقدّم دلائل على امتناع ذلك) هذا جواب عن رد بعض
المتأخرين ما جوزوه أبو البقاء في الآية (قوله النوع الثامن) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون ذكر النوع
(قوله قبل أو خبر المبتدأ أو جواب القسم غير الاستعطاف) قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى فان كانت
خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف (قوله بربك هل ضمنت اليك ربا) هذا صدر بيت بحجزة
قبيل الصبح أو قبلات قافها والشهور ان البيت لمجنون ليلى وانه بربك هل ضمنت اليك ايلي وبعده وهل رقت عليك قرون
ليلى * رفيف الاخوانة في نداها ورفت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والافخوانة تضم الهمزة والحاء
المهملة واحدة الافخوان والافخى بتشديد الباء وتحقيقها وردة تشبه بها الانسان والندى المطر والليل (قوله * بعيشك
يا سلى ارحى ذاصباة) هذا صدر بيت بحجزة أبا غير ما يرضيك في السر والظهر * ويقع كاملا في بعض النسخ (قوله وانى لراج
الى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية (قوله جاؤا بمذق الى آخره) تقدم الكلام عليه في لا (قوله وقول أبى
الدرداء وجدت الناس اخبر ثقله) في الصحاح وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر ثقله فغير يدانك اذا خبرتهم فليتهم
فأخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبر الشيء أخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا باوته والقبلى البغض تقول
قلا يقلى قلا وقلاة ويقلا لغة طيء (قوله وكوفى بالذكاء الى آخره) في القاموس دل المرأة ودلا لها ودلا لها تدللها على
زوجها وقد دلّت تدل والمجادة الشريفة الكريمة والصناع يفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله ان الذين
قتلت الى آخره) المراد بالليل هنا النفس والمعنى لا تحسب ونهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بنار سيدهم (قوله انى اذا ما القوم
كانوا أقميهم الخ) الانجيصة جمع نجى على وزن فعيصل من النجوى وهى المسارة والارشية جمع وشاء بكسر الراء وبالمد وهو
الحبل الذى يجعل في الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت آراؤهم كما اضطراب الحبال فهو ثابت الرأى لا يتزلزل (قوله
والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول نفثروا ان الجملة بدل من العظام) في الشرح قد تقدم مرات ان من شرط البدل
حجة حاوله محل المبدل منه والمبدل هنا هو الجملة الاستفهامية لا يصح حاوله محل المبدل منه وهو العظام المجزوء ربانى لانه
يلزم عليه تعاقب حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف وأقول وممر لنا نحن
أيضا في ذلك كلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (قوله واعلم ان النظر البصرى يتعلق فعلة كالنظر القلبي) في
الشرح ساق الحكم المنكور وهو يتعلق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله
في الباب الثانى من الكتاب ولم أفد على تعليق النظر البصرى الامن جهة الزخشرى وأقول كونه لم يقف عليه الامن جهته
لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى ان غير الزخشرى يتفيه (قوله النوع التاسع) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها التاسع
بدون ذكر النوع (قوله والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير) في الصحاح وقولهم جاؤا جماء غفيرا معدود والجماء الغفير أى جاؤا بجماعتهم
الشريف والوضيع ولم يخلف منهم أحد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفر اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التى
هى في معناه كقولك جاؤا في جمعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أوردوها المراك أى
أوردوها كما انتهى (قوله أأكرم من لىلى الى آخره) هذا البيت للصمة وقيل لقيس ابن الملوحة وأكرم أهل تغضيل والهمزة
فيه للاستفهام ومعنى نبتى نطلب وهو بالمتناة الختبة المضمومة في أوله وبالعين المنجمة المفتوحة قبل آخره في أكثر النسخ
وفي الشرح أطن ان هذا البيت بعد قوله ونبتت لىلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا تنفس لىلى شفيعةا ونبتى بمعنى نطلب
وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام لكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السبعة وان كان قليلا (قوله
ومن ثم أبطل أبو على كون الطرف من قول الاعشى رب رفده رفته ذلك اليو * مؤأسرى من معشر أقيال متعلق بأسرى
لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال وأما قوله فيارب يوم قد ملوت وليلة * ما كسبه كأنها خط تمثال فعلى ان صفة الثانى
مدلول عليها بصيغة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الارقة هنا اتلاف فقد جعل دليلا عليه) هذا بجمعيه
يقع في بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء المعطاء ويقضها وقد نكسر القدر الضم وهو راق أصله اراق وأسرى جمع

أسير والمعشر جماعة من الناس والافتقال ان كان بالمشاة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمشاة التحتية فهو جمع قتل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك جبر وقيل هو دون الملك الاعلى سمى به لانه يقول ما شاء فينقضه ذو جبهه أقبال وأقوال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح وأما قول أبي علي انه لا يصح تعاقب من معشر بأسرى فبني على شيئين أحدهما ان مجرور رب الظاهر لا يد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والقاضي وأكثر المتأخرين ونسبته في البسيط الى البصريين ومما أنه خالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وبنو طاهر وخروف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فكذلك الوجهين اللذين يستند اليهما قابل للنزاع (قوله وهو قوي في القياس لانهم سامرية) يعني والمغرب لا يكون متوغسلا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطأ (قوله ومن ذلك الضمير) قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واختصاصه يحتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعتة ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح) قال الرضي وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو صمرت به المسكين والجمهور يحملون منسلة على البدل (قوله وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم ونسب تمسكا بقوله نعم الفتى الى آخره) في الشرح وفي حاشية التسهيل مانصه انما المنع قول جمهور النحويين يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وائس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المصنف انتهى والمرى منسوب الى مرة يضم الميم وتشديد الراء والموقف يضم الميم وكسر القاف (قوله وقال الزمخشري وأبو البقاء في وكم أهلكا قبلهم من قرن هم أحسن ان الجمله بعدكم صفة لها والصواب انها صفة لقرن) يريد بالجمله التي بعدكم جملة هي أحسن لسكن كلام أبي البقاء ظاهرا فيما نقل المصنف عنه ومحملا لما صوبه وكلام الزمخشري نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة أبي البقاء فهي وكم منصوب باهلكا وهم أحسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول أهلكا ومن تبين لايها أي كثير من القرون أهلكا وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم أحسن في محل نصب صفة لكم التي ترى انك لو تركت هم لم يكن لك يد من نصب أحسن على الوصفية وانما كان قولهم ما غير صواب لان كم من الاسماء المنوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المنوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقدّم دليل على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الطرف متعاقب محذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا اتجر المميز بن وجب تقدير كم منونة يعني انها تكون حينئذ تنكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه انهي وأقول لان سلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل من في محيز كم الخبرية كثير انعموكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جزم الميز المضاف اليه كم واما ميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرور راجع ولا أدري ما صحته واذا اتجر المميز بن وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهري في انه يعني ان كم حينئذ لا بد لها مما تميز به ولا يمكن ذلك فيم الابتداء بالنون في النوع العاشر (قوله ازمعت يا سالي آخره) الازماع العزم مع تصميم قال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعت عليه وازمعت عليه بمعنى أجمعت وأجمعت عليه والياس بشاة تحنية فهو مرة ساكنة القنوط (قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل) القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب واختار ابن مالك والقول الذي ذكره صحيح مذهب البصريين والفراء ووجهه ان وصف الاسم بمنعه عن العمل لانه انما يعمل بشابه الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ما وقع في النوع الحادي عشر (قوله ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم) يعني حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا لا تساءلهم في ما لم يتسواء في غيرهما في النوع الثاني عشر (قوله ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاتفهام والشرط) قال المضط في ابحاث التخصيص قياس الشرط أن يكون صدر الجملتين مقدما عليه مالا ان

الشرطي قسم من الكلام مخففة ان يشعر به من أول الامر ليعلم نوعه اجسالا ثم يخصه بخصيص لا كما فعلوا ذلك في الاستفهام
والنفي والقسم والنفي وقال الرضى في باب المبتدأ وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والنفي ونحو ذلك مما ينبغي معنى
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على أصله فالجوز ان يحى بعده ما يغيره لم يدر السامع
اذا سمع بذلك المغير اهورا حاع الى ما قبله بالتغير ام غير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف
الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدرة نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى
المضاف والام يجوز تقدمه على ماله الصدر وفي الشرح وامامكم الخبرية فتضمن الانشاء التكنيف فاجريت مجرى الاستفهام
وغيره مما هو من قبيل الانشاء (قوله ان من يدخل الكنيسة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المكسورة (قوله ولبعضها
ان يتأخر) عطف على لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه مشارك له في عامله وهو ايجابهم ولا يجوز ان يكون
مبتدأ وخبر الا قضائه الى خلاف المراد (قوله ومشيئه) هي مشبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة وانحواتها (قوله كما فعلوا
في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه) يعني تقدم المفعول وهو عيسى على الفعل يوههم أنه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره
وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيد كرم المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلامه من
الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع في العربية بدليل
اسماء الاجناس واشتركات (قوله وكالمفعول الذي هو أى الموصولة) وجوب تقدم عامل أى الموصولة مذهب الكوفيين
على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو أى ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين
(قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولهم بد لهم كم أهلكا) مركب من ابن عصفور هذا والرد عليه في حرف الكاف
عند الكلام على كم (قوله وقدم ان الفاعل لا يكون جملة) مر ذلك في آخر الجمل التي لها محمل من الاعراب ومر هناك ان
فيه خلافا لكن ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا ثيابكم عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائما جوابه ان التي يراد بها الفظها يحكم لها بحكم
المفردات ولا يتجوز اعتراض المصنف هنا على الزمخشري (قوله وكم مفعول أهلكا) هذا على وجهي الصواب وعلى قول
الزمخشري وأما كون الجملة مفعول به فعلى وجهي الصواب خاصة (قوله وكم الخبرية تعلق خلافا لكثرهم) في الشرح تقدم
في الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الربط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيات
بينه ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التعليل ولم يذكر الخويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل
هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحو فيساباله اختار هنا قوله وخزم به على
أني أقول انما لم يذكر الخويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بتصریحهم بان المصدر الكلام كالأستفهامية
وذلك مقتضى لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر يعلق انتهى ولقائل أن يقول لان سلم انه اعتراض على الزمخشري
بانه ذهب الى ما لم يقل به نحو وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرح به جوابه عما كان حقه ان يذكره عند تعداد نظائره (قوله
أظبي كان أمك أم جار) هذا مجزيت صدره فانك لا تبالى بعد حول وبعد لقد لحق الاسفل بالا على وماج اللوم
واختلط النجار وعاد العبد مثل أبي قبيس وسبق مع المعالجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل
والعبد بالمهملة المفتوحة والواحدة الساكنة المملوك ويروي بالغاء المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وأبو
قبيس على الرواية الاولى مصغر أبو قابوس تصغير ترخيم في المضاف اليه هو النعمان ابن المذرملك العرب وعلى الرواية الثانية
جبل مكة والمعلة تأنث المعالج وهو المعين من الرجال وغيرهم يقال رجل معين أي أبوه خير من أمه وبرذون هجين أي
غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشار بالمدهوى الناقة التي أتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل (قوله
وعلمها فاسم كان ضمير راجع اليه) أي وعلى ان ظبي مبتدأ وأنه اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة يكون اسم كان
المذكورة ضمير راجعا الى ظبي والقائل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هنا كان
وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في
قوله تعالى قل لو أنتم تسمعون فإن أنتم فاعل لفعل محذوف مفسر بقل كون أجيب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال

كونية مذكور والمحدوق في الآية إذا فرض مذكور لا يكون إلا نكرة (قوله وبالجل نكرات) قال الرضي اعلم ان الجملة ليست
نكرة ولا معرفة لان التشكيك والتعريف من عوارض الذات اذا التعريف جعل الذات مشاربها الى خارج اشارة وضعية
والتشكيك ان لا يشاربها الى خارج في الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جازعت النكرة بها دون المعرفة
قلت لمناسبة للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا
تقول في مررت برجل أبوه زيدانه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك الجملة موضع
من الاعراب تكبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان
الجملة انما كان لها محل فيها لكونها افهاما فاعرفا للفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا
يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة (قوله وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
عنه مسئولا) من الكلام على ذلك في الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز ان يكون هذا القائل أراد
ان عنه مر فروع المحل بمسئولا محذوف فامدلول عليه بالمدكور فلا يتم رد المصنف عليه انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له
مثل (قوله * آليت حب العراق الدهر اطعمه *) هذا صدر بيت عجزه * والحب يا كله في القرية السوس * وقد مر في
اذا من حرف الهمزة وفي لا من حرف اللام (قوله وقول الفراء وان كلاما لا يوفيهن فممن خفف ان انه أيضا من باب الاشتغال
مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها) في الشرح فيه نظرا ما أولا فلانه لا يلزم
من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى أخرى وهما متخالفتان في الاحكام وأما نانية اثن المشهور عن
الكوفيين ان المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل في التحريك فممن ان يكون قائم في قولنا ما زيدا قائم عامل في زيد مع وقوعه
بعد الا فكم بالاجماع على هذا مشككة وأقول ليست بمشككة لان الخبر في الحقيقة ليس قائم وانما هو العام المقدر الذي
استثنى منه قائم (قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان انما امات لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لا خرج) جواب اما هو ان
مع معموليها ويجب اقترانه بالفاء وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهما بحث وهو ان المصنف نص في فصل اذا في حرف
الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنيا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الآية
على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام (في النوع الثالث عشر) (قوله منهم من حذف بعض
الكلمات وايضا هم حذف بعضها في الاول الفاعل) يريد بالفاعل فاعل غير المصدر ويحذفه حذفه لفظا ومعنى فلا يرد ان
فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو ما قام وقدم الا أنت حذف منه فاعل أحد الفعلين لان المحذوف منه محذوف لفظا
لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من أنه لو كان هذا من باب التنازع
لوجب ان يكون في أحدهما ضمير لانها موجهان الى الفاعل فيقال مثل ما ضربت وما أكرم الأنت وعند ذلك يفسد المعنى
لانه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعد هما المقصود حصرهما فيه (قوله والصواب انه مضمرة عائدا ما على البعض المفهوم من
جميع السابق كما عاود الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في بوصيكم الله في أولادكم) قال ابن أم قاسم
في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن جعل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتمل له وقد صرح
به في غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا عاود الضمير في الآية على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء خلاصا وهو غير مفيد
أجيب بان المعنى كما ذكر صاحب الكشف فان كانت البنات أو المولودات نساء خلاصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن
ابن واذا كان معنى النساء ذلك أفاد الاخبار به عن البنات وفي الكشف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في ان كن وكانت
مبهمين ويكون نساء واحدة تفسير الهماء على ان كان تامة قلت لا أبعد ذلك انتهى (قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من
الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك
خلازيد الا انه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا
خلازيد أي جانب هو أي قيامهم زيدا) يريد بالفعل السابق على افعال الاستثناء وفيد بغير ليس ولا يكون وان كان
غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيه ماضير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث
وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنالك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس

هو أي قيامهم قيام زيد أجيب بأنه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط (قوله لأن ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم) جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها القول أبي بكر الصديق رضي الله عنه والله يا رسول الله أنا كنت أظلم قال وأما إن كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المقدمة (قوله حنت نوار ولات هنا حنت) هذا صدر بيت مجزؤه وبد الذي كانت نوار أجنت ونوار بفتح التثنية وتخفيف الواو اسم امرأة ﴿النوع الرابع عشر﴾ (قوله وذلك يدل الغلط والنسيان) الفرق بينهما أن المبدل منه أن لم يكن مقصود البتة ولكن سبق إليه اللسان فهو يدل الغلط أي يدل عن اللفظ الذي هو غلط لأن المبدل نفسه غلط كما يتوهم وإن كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا ﴿النوع الخامس عشر﴾ (قوله والثاني الجملة المضاف إليها نحو يوم قام زيد) على ابن مالك ذلك بيان المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها وكالا يعود في المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة فإن سمع عدنا درا (قوله وتسخرن إلى آخره) تسخرن بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله مضت سنة إلى آخره) السنة والعام والخمسة بغير كسر الخاء المهملة واحد (قوله ههنا وجدتم الصغار بعينه) هذا صدر بيت مجزؤه لا أم لي إن كان ذلك ولا أب وقبيله وإذا تكون كريمة ادعى لها * وإذا يحاس الحيس يدعى جنس دب والجذب بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة وبالفين المعجمة الذل والكريمة هنا الشدة في الحرب وفي القاموس الحيس الخلط وتقر يخلط بهن واقط فيجفن شديدا ثم يذرمه نواه ويربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحسسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة وحكى فتح داله اسم رجل ﴿الجملة السابعة﴾ (قوله ولكن مجيء قوله يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى بالفعل فهم ما يدل على خلاف ذلك) في الشرح سبقه إلى هذا صاحب الانتصاف فإنه قال تكرر في القرآن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى في سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعها عن نظيرها والوجه أن قياس الآية أن تكون الصفات باسم الفاعل أقوله فالق الحب فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل إلى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتثنيته واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الأرض مخضرة وكقوله تعالى أنا سنخرن الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق والطير محشورة وإخراج الحى من الميت أعم في القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدما في القرآن وحسن عطف المضارع على الاسم لأنه بمعناه انتهى لكن في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد فإنه قال إن يخرج الحى من الميت موقعه موقع الجملة الميتة لقوله فالق الحب والنوى لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين هو نفس إخراج الحى من الميت لأن النامي في حكم الحيوان ألا ترى إلى قوله يحيى الأرض بعد موتها هذا كلامه وإذا كان يخرج الحى من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى لم يأت عطف محرج الميت من الحى عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب ففي تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل في ككل بقتضاه انتهى ما في الشرح وأقول يرجع حينئذ كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزمخشري إلى كون يخرج الحى من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى حتى يرجع عطف محرج الميت من الحى على فالق وفي حاشية التفاز أني شاع في الكلام يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وحسن التقابل كما في يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وجاز عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لأنه في معناه إذ سوق الآية على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل وانما عدل في إخراج الحى إلى المضارع استحضاره لكونه أول في الوجود وأعظم في القدرة لكن لا يخفى أن قوله يخرج الحى من الميت في موضع البيان لفالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف ويخرج الميت من الحى لا يصلح بيانا فلا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطفًا على فالق الحب (قوله الثاني قول مكى وغيره في قوله تعالى ما أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ) في الشرح جوز الجماعة الأمرين في الآية الأولى لاستقامتها وأما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير إليه وليس تعيينه هنا بقتضئ تعيينه في محل آخر وجد فيه ما يجوز غيره وأقول القرآن يفسر بعضه ببعضًا وذكر نظم منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره محمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرمة من شارحي المختصرات التي لها

مطلوبات لا يعدلون عن حلها بما في معاولها وان احتملت غير ما في تلك المطلوبات احتمالا ظاهرا (قوله زهنتي شيئا ولست بشيخ) هذا صدر بيت بعجزه انما الشيخ من يدب ديبا وفي القاموس الشيخ من استبان فيه السن أو من خسر سن أو إحدى وخمسين إلى آخر عشر أو إلى الثمانين والديب المثنى على هينة (قوله تعلم شفاء النفس قهر عذوها) هذا صدر بيت بعجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر (قوله وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن) استعمال هب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك (قوله ووقوعه على ان وصلت ما ندر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن) قال الحريري في درة الغواص ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فبال هبني فعلت وهبه فعل (قوله وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حارا) سبب هذا القول ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وأم وأخوين لام وأخوين لام وأب بالنصف للزوج والسدس للام والثالث للأخوين للام ولم يجعل للأخوين للام والاب شيئا فقال له يا أمير المؤمنين هب ان ابانا كان حارا فاشركنا بقراءة أماننا في الثلث فاشركهم فيه (قوله والسادس قولهم في سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) في الشرح هذا من غط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس قربت على كل ما يقتضيه وأقول قد ذكرنا الجواب على النمط المتقدم فلا نطول بإعادته وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على العرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبه وخلاف الاولى فلا يكون خطأ فليس ثم خلل يدخل على العرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني بقوله والاربع والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمل وأقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله والصواب الجدل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر يدعونه تضرعا وخفية ان أنجيبتنا من هذه لتكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها وأقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب الذي مسنده خالق لا في كل جواب (قوله التاسع قول أبي البقاء في آفن أسس ببقائه على تقوى ان الطرف حال أي على قصد تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه الذي آخره هو المعتمد عليه عندى لتعيينه في مسجد أسس على التقوى) في الشرح لم يظهر لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في أسس كما كان حالا من ببقائه في تلك الآية وأقول تعين الوجه الاخير هنا عند المصنف لتعيينه فيما قبلها وهو مسجد أسس على التقوى وانما تعين فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من فاعل أسس ولا فاعل في مسجد أسس لا مذكور ولا مقدر وانما فلنا من فاعل أسس لان أبا البقاء قال على تقوى يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في أسس أي على قصد التقوى والتقدير قاصدا ببقائه التقوى ويجوز أن يكون مفعولا لأسس والمسجد المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده ما في صحيح مسلم انه تبارى رجلا في المسجد الذي أسس على التقوى فقال رجل منهم هو مسجد قبا وقال آخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدى هذا الوجه الثامنة (قوله ويمكن ان يدعى لها ان الالف في لازئده) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليعاد معناها جواب عن قوله والذي جعلها على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له (قوله كما نفي الاثم عن المتأخر في فن تجهل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه أخذ بالعزيمة) في الشرح وقيل ان أهل الجاهلية كانوا يرقين منهم من جعل المتجهل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم التوهيم على التقديرين (قوله وجعل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد) هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى لها ان الالف في لازئده (قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر) هكذا وجد في أكثر النسخ ومعناه أكثر من المستثنى منه أو أكثر من الباقي بعد الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب (قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء مقطوع بدليل سقوطه في آية سبحانه ان عبادي ليس الا عليهم سلطان) في الشرح اختاره لكون الاستثناء

الاستثناء منقطعاً مقدوح فيه بأنه ارتكاب نظلاف الاضلل من غير ضرورة لا مكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو
الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضرب في ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه أريد بالعباد في المخلصون فترك
الاستثناء وأقول هذا من غط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الأصل لكنه فصيح شائع وفي
الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعه لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان
الدافع عنده لدعوى الجعاعة ورد آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء
وبشهاد استعمال في مكان آخر بخلافه وأقول الدافع عنده لدعوى الجعاعة انما هو في الموضع الذي استدلو به وذلك ان
دليل كون المراد بالعباد في الآية التي استدلو بها الخاصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه اضافة تشرىف لهم
وان ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لا زبن لهم في الارض ولا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين كانت
هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى له بقوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان نعم استدلال المصنف على كون الاستثناء في
هذه الآية منقطعاً السقوط في آية سبحان ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره ههنا لانه من هذه
الجهة وانما ذكره ليكون لازماً لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعاً لسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين
فأذا الاستثناء (قوله المثال السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم أحد الامر أنك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر
بأهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ويرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة
الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان آخر اجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم) بل
يقع في بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفي بعضها يذكره وقد أجاب الرضى عن هذا التناقض فقال ولما تقرران
الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الامر أنك
تكاف جارا لله ثلاث تكون قراءة الاكثر مجحولة على وجه غير مختار فقال امر أنك بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله
تعالى فاسر بأهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان
التناقض ان الاستثناء من أسرى يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت منكم أحد يقتضى كونها مسرى بها لان
الاتفات بعين الاسراء فكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقاً في الظاهر الا انه في المعنى مقيد
بعدم الالتفات اذا المراد أسراً بأهلك اسراء لا التفات فيه الامر أنك فانك تسرى بها امراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان
شئت من أسراً ومن ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تبخرأى امش مشياً لا تبخر فيه اه (قوله وبعد فقول
الزمخشري في الآية خلاف الظاهر) في الشرح التقدير وأقول بعد ما مضى فيه بقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر
وقد مر مثل هذا في حرف الفاء حيث قال وبعد فسد أن ابن التيجري لم يتأمل كلام الفارسي (قوله وقد التزم بعضهم جواز
مجيء قراءة الاكثر على ذلك) هذا جواب عن سبب حمل الزمخشري وغيره الآية على ما جاوزها عليه والاشارة بذلك الى الوجه
المرجوح والمراد بمزيد اضربه رجحان الرفع على النصب وفاعل لم يرضه سيمويه والمعنى ان نصب كل شيء عند سيمويه في
الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب في الآية مرجوحاً وانما هو راجح لان في
الرفع فيها خوف الباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع في زيد اضربه أوجب بان سيمويه لم يخوف
الباس المفسر بالصفة اذ ارفع الاسم مرجحاً للنصب على الرفع كما رأه بعض المتأخرين قال الرضى اذا أردت مثلاً ان تخبر ان كل
واحد من مماليكك اشترى بته بعشرين ديناراً وانك لم تملك أحد منهم الا بشرأ هذا الثمن فقات كل واحد من مماليكك اشترى بته
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشترى بته كل واحد من مماليكك بعشرين وأما ان رفعت كل
فيجتمل ان يكون اشترى بته خبراً له وقولك بعشرين متعلقاً به أى كل واحد منهم يشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويجتمل
أن يكون اشترى بته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أى كل من اشترى بته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدأ اذن
على التقدير الاول أعم لان قولك كل واحد من مماليكك أعم من اشترى بته ومن حصل لك منهم بغير المشتري
من وجوه التعليلات والمبتدأ أعلى الثاني لا يقع الأعلى من اشترى بته أنت فرفع ادن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو
غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشترى بته بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر

وربما يكون أيضا لك منهم جماعة بالهبة ولورائيه وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن أولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له وغيره والآية التبريرة أعني قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت في المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة فلا يصح ادن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل أو رفعت له سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المنذاهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر بكل مخلوق بمخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء بمخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية يختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول أعم منه مع التقدير الثاني كما في مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحد لان المحكوم عليه وهو كل شيء في الآية اذا كان خلقناه صفة له يختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفة واذ لم يكن صفة له غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم ومساو له بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المعتزلة أجيب بان خلقناه اذ لم يكن صفة كان خبرا والخبر صفة في المعنى ولو سلم فالعبرة انما هي بالمساواة في الصدق وبذهب اهل السنة وفي شرح اللب ان رفع كل شيء محتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان أو شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصوصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فان في نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة الشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسرا للنصب وما اذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شيء بقدر اه وأقول يرد عليه أولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشياء مطلقا بل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضى سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا أو شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مخصوصة وبقدر خبرا أفاد الكلام عمومية القدر في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويوجب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وعموميتها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء من الممكنات وعن الثاني بان خلقنا اذا كان صفة أفاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق في الصفة مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى (قوله وجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة) قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعني قبيل المستثنى المقطع الا في جملة الامن تولى وكفر فيعذب الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتدأ ويعذب الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو والاهرام انك انه مصيها ما أصابهم وهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب من فأسر بأهلان وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلان والمرفوع من أحداهن الوجه التاسع (قوله زيد أحصى ذهنا) الذهن بكسر الهمزة قوة لنفس معدة لا كتساب الآراء وشدها هي الذكاء وجوده ثميتها لتصوير ما يرد عليها هي الفطنة (قوله وشرط التمييز المنصوب بعد أفعال كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر من مال زيد أكثر من مال زيد أكثر من مال) وذلك ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى مال زيد لا مطلق المال (قوله الثالث رأيت زيدا فقها ورأيت الهلال طالعا فان رأيت في الاول علمية وفقها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالع حال) فان قيل لم لا يكون رأيت في الاول بصرية وفقها حالاً أجيب بأن الغالب في الحال ان تكون منتقلة وفقها ليس كذلك (قوله واذ جعل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفعول منعددة أكثر من ثلاثة وليس أحدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقهيا عالما شاعرا كاتبنا طريقا وأقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقبل يجوز تعدد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتأتى اما أولا فلانه منافا لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر وأقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف

الطرف ولا يصرون وانما هو اخبار عن كل واحد منهما وتكرار كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته (قوله الرابع اغترفت غرفة) في الصحاح وغرفت الماء يدي غرفا واغترفت منه والغرفة الواحدة والغرفة بالضم اسم للفعل منه لانك ما لم تعرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف (في الجهة العاشرة) (قوله وقول بعض العصريين) في الشرح وجدني في بعض حواشي هذا الكتاب المتعلقة عن الشيخ أبي العباس تلميذا المصنف ان المراد بهذا الرجل العصري ابن الاكفاني الحكيم المشهور (قوله واذا ما ناهم بشر) هذا آخر بيت أوله * فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قرش وقد تقدم الكلام عليه في اذ (قوله لا نسب اليوم ولا خلة) هذا صدر بيت بحجزة * اتسع الخرق على الراقع * (قوله الارجل اجزاء الله خيرا) هذا صدر بيت بحجزة * يدل على محصلة تبيت * وقد تقدم الكلام عليه في الابقع الحمزة والتخفيف (قوله وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور) يعني ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بذكر أولى من نصبه بمحذوف من غير مفسر بذكر كور وقد قال المصنف في الابقع الحمزة والتخفيف ان اضممار الخليل أولى من اضممار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وهذا هو الثالث من الامور التي ذكر المصنف انها يجب ان اعن أولوية الاشتغال (قوله ويجب ان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ وهالك ليس له ولد) تقدم الكلام على ذلك في حرف الا (قوله اعتاد قلبك الخ) الطلل ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالماء المنزل الذي لا ينسب به وأذاع أفضى والمصرات الحائث اذا شارفت ان تصرها الرياح فتطروا الحاصل بفتح الحاء وكسر الصاد المجتهد الرطب والنبت الباعم (قوله ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البذل من الطلل لان الربع أكثر منه فكيف يدل الاكثر من الاقل) في الشرح هذا مشكل لانه كما يمنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بدله من مصحح فأى شئ فرص مصحح الاخبار كان بعينه مصحح البلدية وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال (قوله فترج عنه الجل عليه) أى جل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله لان نم وبتس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) فاذا قيل نعم الرجل زيد أو نعم رجلان كان فيه اطناب بابها الفاعل أولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الایجاز من وجه حيث حذف المبتدأ وابها المجمع بين المتناهيين وهما الایجاز والاطناب (قوله واما قولهم نعم الرجل) هذا مقول قول سيبويه (قوله فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه) حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدأ خبره الجملة (قوله ويرد عليهم انه قال أيضا واذا قال عبد الله فكأنه قيل له ماشأه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص) يعني انه يرد على أكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص متأخرا جملتان ثانيتهما ما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما ما جواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به أحد (قوله وانما أراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعاقب لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت أو آخرت) هذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فاذا أراد به (قوله ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سأل شئ مسده) وذلك وارد على الاخفش في ما أحسن زيد لان الخبر عنده محذوف بناء على ان ما موصولة أو موصوفة وما بعدها صفة أو صلة (قوله انه يجوز ان يكون تقديره هو في آذانهم وقرحذف المبتدأ أو في آذانهم منه) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل أو في آذانهم م لا في آذانهم والصواب الاول (قوله حديثنا في القرآن) يعني كلاما في شأن القرآن (قوله وانما أراد أبو بكر انه حكى لما اللفظ الذي يفتح به قوله) يعني ان أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم به هذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله (قوله واذا قد انجز بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه) في الشرح كأنه أدخل الماء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذا لم يهتدوا به فسيقولون لكن يصد عن ذلك وجود قد لا يمنع دخوله في الشرط وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله أو أظا يفيد معنى فيها) هذا عطف على قوله الجملة باسمها (قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي) في الشرح متى كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثناء

مما تقدم (قوله موسياً في شرحه) يعني في السابغ والثامن من شروط الحذف (قوله ولا شرط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في تصور رأيت رجلاً أبيض) اذ لو حذف وقيل أبيض لم يدرك أوه من أنواع الحيوان أم من أنواع النبات أم من أنواع الجسد وفي الشرح فان قلت كيف قال ولا شرط الدليل مع انه لم يشترط الحذف مثل هذا دليل وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال فلا يشترط لحذفه وجود الدليل الا عند حصول ضرر معنوي (قوله بخلاف رأيت رجلاً كاتباً) في الشرح فيه نظيران الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهو كاتبا على خصوصية الرجل وانما تدل على أعم منه وهو انسان وأقول لو حذف الموصوف هنا لم يكن ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف به امرأة لقيل كاتبة (قوله وكان مردوداً) أي ولا شرط الدليل فيما تقدم كان مردوداً فكان مع معمولها معطوف على امتنع حذف الموصوف ولذلك قال في قوله وقال الجمهور لا يجوز لادن من الاسديا كلك (قوله وقول جاعة) المعطوف هنا وفي قوله وقول الا كثيرين ان الخبر يعدلولا معطوف على قول أبي الفتح (قوله وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا أحد أغير من الله وفولك مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التميميين وغيرهم قال الرضي قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجواباً اذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الخجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الخجاز ويجب عند بني تميم اه وفي الشرح كلام المصنف هنا منافي لما يأتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي ولك أن نجيب عن الجمهور الى آخره يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وانه اذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدراً ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا ما محذوفاً على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل وأقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي قاله فان مراده من الاجماع ليس اجماع النخبة بل اجماع التميميين وغيرهم على ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولاً وهو قول بعض النحاة أو على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانياً وهو قول الجمهور (قوله ولك ان نجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولاً وجب ان يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا) يريد بالجمهور الا كثيرين القائلين بان الخبر يعدلولا واجب الحذف والجاعة القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتدأ يعدلولا وخبر لا التبرئة وبكونه مجهولاً ان لا يدل عليه دليل وبالحذف المذكور الحذف من غير دليل (قوله وذلك كقولهم في في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة) هذه القراءة بلام مفتوحة فهمزة مضمومة ثقاف ساكنة ورسمها بالف زائدة بين اللام والهمزة كما ان رسم لا ذبحته ولا وضعا بالف زائدة بين اللام والهمزة (قوله لان أم المقطوعة لا تعدف الالجل) في الشرح لو قال لا يقع بعدها الالجل لكان أحسن فان كثيرا من النحاة لا يرى أم المنقطعة عاطفة (قوله ورده الفارسي بان المشبه للعامل هو لكن المشددة لا الخففة ولهذا لم تعمل الخففة لعدم اختصاصها بالاسماء) في الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للعامل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضي وأما الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن الخففة فلعل سيدي به اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظي وأقول ما ذكره المصنف من عدم اعمال الخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي (قوله ان يكون طبق المحذوف) يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ نحو زيد اضربه أو لا نحو زيد امرت به (قوله والاخر يعني الايلام المعروف) هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البرزوي في أصول الحنفية الضرب اسم الفاعل بصورة معقولة أي معلومة وهو اسم تعمال آلة التأديب في محل صالح للتأديب ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الايلام ولهذا الوجه لا يضرب فلا تضربه بعد موته لا يثبت لفوات معنى الايلام (قوله وعلى منع ليت زيد قائم وعمر ووكذا في العمل وكان لان الخبر المذكور معني عنه) هكذا وقع في بعض النسخ لفظ عنه بعد معني وسقط في بعضها والاول رأياه بخط المصنف وفي الشرح حكاية الاجماع على من منع ذلك في ليت ولعل وكان أمر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره

وغیره (قوله قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الاذنين دعاء بعضهم لبعض) في الشرح هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتاج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظن القطة اشتراك ولا استعارة انما هي العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأق على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب وأقول لا ينبغي ان مراد المصنف من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حملها عليها انما الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالآية على استعمال المشترك في أكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في أصول الحنفية ان سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له باليهما الذين آمنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الرككة فسلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا أو معنى مجازيا ما لم يحقق قوه الدلالة فالمراد والله أعلم ان الله يدعو ذاته بياصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد أراد هذا الان الصلاة وضعت للرحمة كاذكر في قوله تعالى يرحمهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى اصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه أراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا وأما المجازي فكأداة الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه يفهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لأن معناه مختلف وضعا انتهى وفي الكشف عند قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الحنو والتعطف فوضعت موضع الرأفة وجمع بينهما وبين الرحمة لقوله تعالى رأفة ورحمة رؤف رحيم قال التتائز في والملائكة انما هي في الاصل تحريك الصالحين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرأفة المناسبة لذلك واعطف الرحمة عليها لانه يقال رأفة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلاة من الله الرحمة فهو أخذ بالحاصل وبان الرحمة أيضا تأتي عن الرأفة والانعطاف ومنه الرحمة (قوله الثانية أنا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا) الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لا يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه لمعنى الثناء والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف في أفراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف في العربية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معروف يقال أرض الرجل وأرض الجذع والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى أوعدا وز كم ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى أكلته الأرض وهي دويبة تأكل الخشب ومنه كئأ بجثة وهزة ان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان أسندته الى النبات كان معناه طلع أو غلط وطال والتف وان أسندته الى القدر كان معناه أزدت وغلت ومنه قن وان أسندته الى الرجل مثلاً كان معناه ذل وصغر وان أسندته الى المشاة كان معناه ممن ومن تنبع الافعال في اللغة وجسد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى وأقول قد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذي في الصحاح قات المشاة وقوة الرجل وهما فصلان مختلفان بالبنية (قوله وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر) هذا مختار ان الحاجب في أصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقا ومختارا ليعضوا ان كانا من لفظة واحدة ومختارا لالامام انه غير واجب (قوله فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر) في الصحاح المدر واحدة والمد والوبر اسم القرية مدره يقال أهل المدر والوبر انتهى ويقع في بعض نسخ المعنى بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال بعد هانوت والاول هو الموجود بخط المصنف (قوله وبهذا أجاب المحشي عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام انفسه لسقى المشاة) في الكشف فان قلت كيف سألني الله لذي هو شعيب عليه السلام ان يرضي لابنته بسقى المشاة قلت لا مري في نفسه

ليس بظهور فالدين لا ياباه وأما المروءة فالناس يختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه وأحوال العرب فيه خلاف أحوال
 النجم ومذهب البدوي فيه غير مذهب أهل الحضرة خصوصاً إذا كانت الحالة حالة ضرورة (قوله وقدمتني الرد على ابن مالك
 في مرفوع أفعال الاستثناء) مضى ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة (قوله فان أراد ان الفاعل لفظ المثل
 محذوفاً فردود) يعني بان الفاعل لا يحذف وان أراد تفسير المعنى وان في بنس ضمير المثل مستتران في تفسيره يعني فليس هنا
 تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبنس ضمير مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان
 التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير فاقامة السبب مقام السبب (قوله وهذا لازم للترخشي فانه قال في تقديره بنس
 مثلاً وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبنس لا يحذف) الاشارة بهذا الى ما كنى عنه المصنف بقوله فان تفسيره وهو
 نحو فاعل بنس اذا كان ضميراً من مفسر وفي الترخي مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهز رداعلى الترخشي فله ان يقول
 الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال الله تعالى
 عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توصي يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة وادعاء
 شذوذه ممنوع وأقول ان أراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضرنا لان الكلام في منافاته في محل مخصوص
 وهو باب نعم وان أراد انه لا ينافيه في باب نعم ممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير
 سائغ ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف الخصوص أي مثل هؤلاء أو مضاف أي مثل الذين كذبوا) مضاف عطف
 على الخصوص أي أو حذف مضاف للذين كذبوا هو المخصوص فالذين كذبوا في محل جر صفة للقوم على الاول ومضاف اليه
 للمضاف المحذوف على الثاني (قوله الثالث أن لا يكون مؤكداً) هو بفتح الكاف المشددة واسم يكون عائد على ما يحذف
 (قوله ولابد الدين ابن مالك مع والده في المسئلة بحث آجاده) قال بدر الدين رحمه الله في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ
 يعني والده في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصده
 تقوية عامله وتقرير مغناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز فان أراد ان المصدر المؤكد يقصده تقوية عامله وتقرير مغناه دائماً
 فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد ان المصدر المؤكد يقصده التقوية والتقرير
 وقد يقصده مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده
 بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان
 في دفعه بالسمع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً اذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو أنت
 سير أو مير أو حذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو سقي أو رعي أو حمد أو شكر أو كفر أو نفع هذا ما لسهو عن وروده وأما البناء
 على ان المسوخ الحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها نحو الكلام انتهى وقال
 ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد لان المصدر فيها تاب من باب العامل
 دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات بجمته منع الجمع بينهما وبين المؤكد
 ويدل أيضاً على ان ضرباً يزيد أو نحوه ليس من المصدر المؤكد كد عامله ان المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلوا
 في المصدر الواقع موقع الفعل بدلاً انتهى (قوله ايها الماشع دلوى دونكا) هذا بعض بيت من بحر الرجز هو يا ايها الماشع دلوى
 دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا ويقع في بعض النسخ المصراع الاول تاماً وفي الصحاح الماشع الذي ينزل البئر ويملا الدلو
 وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث نزلنا سنة ماحة وقد ماح عجم ثم أنشد البيت (قوله فقالوا انما أراد تفسير المعنى
 لا الاعراب) انما قال قالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز اعمال اسم الفعل
 مضمراً (قوله ويجوز في دلوى ان يكون مبتدأ ودونك خبره) قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين منصوبات أسماء الافعال
 عليها نظراً الى الاصل لان الاغلب فيها ما مصادر ومعالم متاع تقدم معمولها عليها أو ما صوت جامد في نفسه منتقل
 الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل وأما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل الفعل لكون عملهما ما تضمنه ما معنى الفعل
 وجوز ذلك الكوفيون استدلالاً بقوله يا ايها الماشع دلوى دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين
 ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى أي دلوى قدامك فخذها (قوله فلا يحذف الجار والجارم والناسب للفعل

الافى مواضع قوية فيها الدلالة من تلك المواضع) الجرب من مقدرة بعدم الاستهامة في نحو بكم درهم اشتريت ومنها حذف لام الطالب مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل ومنها حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها (قوله ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا) في الشرح نص المصنف في حرف الميم في ما الزائدة غير الكافة ان ما في هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض وأقول لا مخالفة بين قوله هناك ان ما عوض في نحو قولهم افعل هذا امالا واصله ان كنت لا تفعل وبين ما اقتضاه كلامه هنا ان لا فيه عوض لاختلاف المعوض عنه فان ما عوض عما وقعت في موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفها وهو تفعل (قوله فاما قوله تعالى واقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده) في الشرح يعنى فلا يجوز ان يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه قال الرخشي في تفسير سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة للدلال والاصل اقوام فلما أضيفت أقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه * واخلفوك عند الامر الذي وعدوا * وقال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل تقول اريته اراء قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع أولى كذا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وأيضاً نص النجاشي على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادسا للتاء وعند سيدي الجواز مطلقاً ثابت وقولهم اريته اراء كذا كراي قوي الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التاء لا تحذف من اقامة وان اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متعباً على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا يحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة أهل الصرف انتهى ما في الشرح وأقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستطراد دون الاصلة كما هو عادته يذ كر أشياء ليست مما ترجم له وانما هي مناسبة له (قوله ومن هنا قال ابن مالك) عطف من هنا على لم يحذف والاشارة فيه للشار اليه في الاول وهو ان ما يحذف لا يكون عوضاً عن شيء (قوله المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد) أى الثاني في مجموع هذا الكلام ويقع في بعض النسخ مفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد والمسال واحد (قوله ثم جلاوا الى ذلك زيد ما ضربته أو هل زيد ضربته فنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك) يعنى منعوا حذف المفعول فبهما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدرية مالا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما محشوا (قوله وكذلك منعوا رفع رأسها في أكلت السمكة حتى رأسها الا ان يذ كر الخبر) يقع في بعض النسخ ولذلك باللام في أوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين وفي بعضها وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها في هذا المثال اذ لم يذ كر له خبر لان في رفعه شبهة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنوياً مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظياً (قوله ولا اجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في زيد قام) أراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك وبالالباس الباس الفاعل بالابتداء (قوله بما كان اياهم عطية عودا) هذا مجزئيت صدره * فافذه اجون حوليوتهم * وهذا اجون جمع هدايج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدايج الظلم ادا مشى في اريتماش (قوله وقد خفيت هذه النسكة على ابن عصفور يريد بالنسكة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمار مع امتناع تقديم نفس الخبر (قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله) ذلك المعنى هو مجموع تهية العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتدأ بالفاعل (قوله تنبيه ربما خولف مقتضى هذين الشرطين) يعنى السابع وهو تهية العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي (قوله وخالفتم ساداتنا) هذا صدر بيت عجزه * بالحق لا تصمد بالباطل * (قوله كاه لم أصنع) هذا آخر بيت وهو * قد أصبحت أم الحيار تديعى * على ذنبا كله لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في كل (قوله بكذا الخ) عكاظ بعين مهملة مضمومة في أوله وظاه مبهمة في آخره قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة ~~مكة~~ كانوا يجتمعون فيها في كل سنة فيقيمون شهرًا ويتبايعون

ويؤيدون الشفر ويتفاضرون فلما جاء الاسلام قد علم ذلك وقال صاحب القاموس هي سوق بمصر اربعين نخلة والطائف كانت
تقوم هلال ذي القعدة وتسفر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتمتعوا كظنون أي يتفاضرون ويتناشدون انتهى ويدعى
بمحمل ان يكون بضم المثناة التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المجهمة من العشي بالقصر وهو سوء البصر باليسل
ويحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون الغين المجهمة ففتح الشين المجهمة من غشيه غشيانا (قوله وليس فيه افعال ضعيف
دون قوي) لان كلام من العاملين في البيت قوي لانه عامل لفظي (قوله عمتهم الخ) تقدم الكلام عليه في حق (قوله فان
ثبت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ) يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما
كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهيئة حتى للجر مع قطعها عنه واهمال الضعيف وهو الابتداء
مع امكان افعال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع نصريح ابن مالك الامام العدل الثقة
بقبولها غير مناسب وايضا فهو مناف لغيره بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالوجه الثلاثة قولهم عمتهم
بالندي البيت وأقول نصريح ابن مالك برواية الرفع وحزم المصنف بما لا يقتضي ثبوتها يعني عمتهم من مروي ليس بصحيح
والشك انما هو في المصحة **بيان** انه قد ينظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه **بح** (قوله من يسمع يخل أي تسكن منه خيلة)
في الصحاح وخلت بالشيء خيلا وخيلا وخيلا أي ظننته وفي المنزل من يسمع يخل وهو من باب ظننت وأخواتها التي تدخل على
الابتداء والخبر وتقول في مسمة قبله اخل بكسر الهزة وهو الافصح وبنو أسد تقول بالفتح على القياس (قوله فيجاء بمصدره
مسند الى فعل كونه عام) في عبارته قلب والاصل فيجاء بفعل كونه عام مسند الى مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه أن
يدخل عليه الى وأدخل الى على ما حقه أن يدخل عليه الباء وفي الشرح في هذا الكلام قلب والصواب أن يقال فيجاء بمصدره
مسندا اليه فعل كونه عام وأقول لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القلب أولى من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب
الاعلى مجرد القلب في الكلام أو على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب (قوله ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية) قال
المتن تبارك في مطو له واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد من دونهم امرأتين تذودان
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول منه للقصد الى نفس الفعل وتزيله منزلة اللازم أي يصدر
منهم السقي ومنهما الذود واما ان السقي والذود ابل أو غنم فخارج عن المقصود بل يوههم خلافة اذ لو قيل يسقون ابلهم ويذودون
غفهم اتوههم ان الترحم عليهم ليس من جهة انهم على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهم ابلهم ومسقاهم ابل الا
تري انك اذا قلت مالك منع أخاك كنت منكرا للنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفصاح الى انه
لجورد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غفهم ما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهو أقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهم ما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهم عنهم ما وسقي الناس مواشيهم
حتى لو كانت الذودان غير غفهم ما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتأمل فيه دقة اعتبارها صاحب
المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنهما الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد في حاشيته وتحقيق الكلام
ان الشيخين اعتبر أن المفعول هو الابل والغنم مثلا وأحدهما يقابل الآخر وجعل ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول
غير ملحوظ منه بل هو باق على حال واحدة مع تعدد تقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهم لو كانوا
تذودان ابلهم ما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما
والمواشي المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدّر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظر وأصح معنى انتهى
(قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهد الذي بعث الله رسولا) في الشرح فرض
الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فادالم يذكر حجة نثذخ منا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك
القصد سوء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلا وأقول قصد اسناد
الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول أمر قائم باتسكام غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك
المفعول جزم السامع به واللام يجزم (قوله * وما شئ حيت يستباح *) هذا مجزى بيت صدره * حيت حتى تهامة بعد نجد *
وقد تقدم في الاشياء التي تحتاج الى رابط **بيان** مكان المقدر **بح** (قوله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيد أيتسه
مقبما

مقدم عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخر عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند
 تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك في الشرح بل ليس الامر كما توهم هو فاتهم لا يقدر منه مؤخر اليغيد الاختصاص
 الا عند وجود مقتضى لذلك وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب عند تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي
 لذلك كما وجه اعتراضه عليهم وأقول ان كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخر عنه عدم ما يقتضي تأخير عنه وهو يجب
 تقديره مقدما قال التتياز في مطوله وأما مخوز يد اعرفته فتأكيده ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا
 عرفته وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته عرفته فخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على
 المذكور فنحوز يد اعرفته يحتمل التخصيص ويجوز التأكيده كذلك اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو
 أبلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت ما فيه من التكرير المفيد للتأكيده (قوله وكنا قد صنفنا نحو في الدار زيد) قدم
 ذلك في آخر الباب الثالث (قوله واذا قلت كان خلقك زيدا جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على
 الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية) في الشرح واقائل ان يقول الالباس حاسل بالنظر الى ما دخل عليه التامع وذلك
 لانه مع تأخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستترفع او يحتمل
 ان يكون مبتدأ مؤخر أخبر عنه بالفعل المتقدمة عليه وهي يقوم وليس ثمة ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول
 التامع عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحسم وعدمه فتجوز التقديم بوقع في الالباس بعد
 دخول التامع أيضا على ان ابن عصفور صحيح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفها
 صادها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتم في كان يقوم زيد لم يرجع الى ذلك وأقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان
 احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة انه
 لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن اذا أمكن غيره (قوله لان قرينا كانت تقول باسم اللات والعزى) أي تقول باسم اللات وباسم
 العزى كذا في الكشف (قوله وأجاب بانها أول سورة ترأت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة أهم) قال السيد في حاشية المطول
 يعني أهم من الامر باختصاص القراءة فلا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه (قوله وأجاب
 السكاكي بتقدير هامة متعلقة باقرأ الثاني) في المطول ومعنى الاول أو جذا القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروئه كما يقال
 فلان يعطى أي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقراء الثاني تعلق
 المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن ان أقرأ الاول
 والثاني كلاهما مترا لانه منزه للالزام أي اعمل القراءة وأوجد هاء المفعول محذوف من كل ما أي أقرأ القرآن والياء للاستعانة
 أو الملازمة أي مستترة باسم ربك أو متبركا ومبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
 باسم ربك متعلقا باقراء الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى (قوله واعترضه بعض العصريين) هو الشيخ شهاب
 الدين الحلبي المشهور بالعلمين وعبارته وفي هذا نظرا لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرأ الثاني توكيد للاول فيكون
 قد فصل بعمول المؤكد بينه وبين ما أكدته مع الفصل بكلام طويل (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكد
 وتوكيده (لازم له) أي لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقراء الاول فإنه أثبت ذلك في اعترابه ولم يعترض عليه وانما كان
 لازما له لان تقييدا اقرأ الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييدا اقرأ الاول به يمنع من كون
 اقرأ الثاني توكيدا أو ما وقع في كثير من النسخ ورايته مصححا عليه في هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو
 لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييدا الاول فليس بظاهر (قوله ثم لو سلم) يعني لو سلم ان هذا الاشكال ليس
 بلازم (قوله تقييده ذكره) وانما اذا اعترض شرط على آخر ضحوان أكلت ان شربت فالتى فان الجواب المذكور
 للسابق منه ما وجوب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه (قال الرضى اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط
 فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا
 وان سألتك فان أعطاك فاعمل كذا لان الاعطاء به السؤال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثاني لظلالها بين اجزاء الكلام
 الذي هو جزاؤها معنى أي الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء فهو بمنزلة والله ان أتيتني

لا تترك فتاى الشرطين لفظاً أو معنًى ومثله ان تدب ان تذهب ثمحم أى ان تذهب فان تدب ثمحم وكذا ان كان أكثر من شرطين نحو ان سألت ان لقيتني ان دخلت للدار أعطك أى ان دخلت للدار فان لقيتني فان أعطك فتقولك فان سألتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا نقس ان كان أكثر وقال ابن عصفور اجتماع الشرطين قصاصه اجتزله القسم والشرط في انك تبني الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذى يليه محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد ان ذلك من ان يكون فعل الشرط المتأخر ماضياً لانه محذوف الجواب فيقول من أجابني ان دعونه أحسنت اليه فيكون أحسنت جواب من وجواب ان يغنى عنه من وجوابها والتقدير من أجابني أحسنت اليه ان دعوته بقولك من أجابني أحسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوته فن أجابني أحسنت اليه فاذا وقع منه الدعاء أولاً لشخص وأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذى ذكرته تجرى الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل ان أعطيتك ان وعدت ان سألتني فعبسدى حر فليس يعتق العبد الا ان بدأ بتحر الشروط فيكون مبدءاً لفعله ويكون أول الشرط آخر فعله فان سأله ثم وعدته ثم أعطاه لمسه العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثانى محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه عليه فهو الجواب فى المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثانى وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه ومعنى عنه فهو جوابه فى المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وقوطاً وان تقدم عليه لفظاً جرى فى المعنى على ان يتأخر بعده متى كانه قال ان سألتني فان وعدت ان أعطيتك فعبسدى حر قال الضراء سألت عن هذه المسئلة عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمنا آنفاً وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثانى ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم اياها فعل فقدم أو أخر لزم العتق انتهى ثم صحح المذهب الاول وأبطل المذهبين الاخرين وقول ابن مالك فى التمهيد وان توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما يقتضى ان الشرط الثانى له جواب مقدم وكلامه فى شرح الكافية يقتضى ان الشرط الثانى لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثانى مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور او المدلول عليه للاول والثانى مستغنى عن جواب لقيامه مقامه لا جواب له وهو الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نعمى ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دايماً على الجواب المحذوف وصاحب الجواب أول الشرطين والثانى مقيد له مستغنى عن جواب والتقدير ان أردت ان أنصح لكم مراد اغيكم لا ينفعكم نعمى (قوله كما دلوا فى الجواب المتأخر عن القسم والشرط) إشارة الى عسلة ما ذكره هنا فيما اذا اعترض شرط على آخر (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء فى المثال المذكور انهم لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان سككت فانت طالق) فى الشرح يعنى بهؤلاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم فى مذهبهم ما ذكره وفى تاريخ قاضى القضاة ابن خلدكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسأله عن وجه قول الشافعية فيما اذا قال ان شربت ان سككت فانت طالق انها لا تطلق حتى تأكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وأرسل الى بجواب حسن كنبه قلت وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب وحاصله على ما أحفظه الا ان انه قد وجد فى هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحد فاما ان يجعل جواباً لله ما معناه ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جواباً لكل منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الايمان بما لا يدخل له فى الكلام وترك ماله فيه تدخل وهو عيب واما ان يجعل جواباً للثانى دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثانى وجوابه جواباً للاول فيجب الايمان بالفاء الرابطة ولا فاء فيتمين القسم الرابع وهو ان يكون جواباً للاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل على جواب اثنائى فالاصل ان أكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تأكل ثم تشرب فكذلك ما هو فى معناه هذا ما أنخيل الا انى وقعت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب بهذا توجيه مذهب الشافعية فى المسئلة والا فلا يخفى ان مذهبه وهو مذهب مالك انهم اطلقوا سواء أتت بالشرطين مرتين كما هما فى اللفظ أو عكست الترتيب وبعض المالكية يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما فى قول الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت

مما يغرس في الود في فؤاد الكتيب قلت ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين فعلم المجموع الاخرين في وقوع الطلاق مع أنه
 يمكن أن يكون جواب الاول محذورا مدلولاً عليه بجواب الثاني أي أن أكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في
 هذا حذف الجواب لقريظة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه
 بالشرط الثاني وأقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق بمجموع الاخرين انهم لو لم يشترطوا ذلك فإن وقوع الطلاق بايهما كان
 بناء على إمكان كون جواب الاول محذورا مدلولاً عليه بجواب الثاني لزوم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع
 وإن أوقعوه بالثاني فقط لزوم الفاء الاول وعدم الانغاء ولو من وجه أولى من الالغاء بالسكينة ثم ماذا كر المصنف أنه قول محقق
 الفقهاء قاله الفقهاء الحنفية في كتبهم عن أبي حنيفة وأصحابه وهو أن لا تطاق حتى يقدم المؤخر وتؤخر المقدم الا اذا نوى
 ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن أبي يوسف أن ذلك اذا لم يكن الترتيب معتاداً فهو كقولك ان دخلت فعبدي حر وان شربت
 ان أكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الأكل (قوله ولا كنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم
 نصي ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم) لم أرفق كتب الفقهاء الحنفية ان هذه الآية من توالي شرطين
 وبعدهما جواب بل من توالي ما قبلهما من جواب وعبارة بعضهم وان ذكر الجزاء مقدماً على الشرطين كقوله أنت طالق ان
 دخلت الدار ان كنت فلان يجعل الشرط الاخير مقدماً في التقدير ويكون شرطاً لانعدام اليقين والشرط السابق شرطاً للتمسك
 فاذا كان فلا ينافي مقدماً اليقين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق وتطيره في التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصي ان أردت ان أنصح
 لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وان ذكر الجزاء مؤخراً عن الشرطين يجعل الشرط الاول مع الجزاء جزءاً للشرط الثاني على
 التقديم والتأخير ان صلح لذلك بذكر الفاء أو ضمها في الشرط الاول فالله كقوله تعالى فاذا أحصن فان أتيت بها حشنة
 فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب فان التقدير والله أعلم ان أتيت بها حشنة فاذا أحصن فعلمين نصف ما على المحصنات
 من العذاب ومعنى أحصن على قراءة الفتح أسلمن وعلى قراءة الضم زوجن انتهى (قوله ان تستغيثوا بنا الى آخره) تذكروا
 بضم أوله مبنى للفعل من الذعر بضم الذال المجع وسكون العين المهملة وهو انطوف والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر
 الفاف وهو المأوى (قوله فان عثرت بعدها الى آخره) يقال وأنت نفسي أي طلبت النجاة وهاتبا معني هذه ويقال للعلتر العالث وهو
 دهاءه بان ينتعش أي يرتفع ﴿يبيان مقدار المقدرة﴾ (قوله ولذلك كان تقدير الاخفش في ضرب زيد قائماً ضربه قائماً
 أولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان أو اذا كان قائماً لانه قدر اثنين وقدر واحدة) يريد بتقدير اذا كان في المستقبل
 واذا كان في الماضي والخمسة هي حاصل والمستتر فيه واذا أو اذا وكان والمستتر فيها مقتضى كلام الرضى انهم يقدرون اذا كان
 في الجميع قال ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معنونه وذلك عندهم ممنوع اذ هو بتقدير ان الموصولة
 مع الفعل والموصوف لا يحذف الا أن يقال اذا قامت قرينة قوية دلالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول
 معه ان تقدير مالك وزيد مالك وما لا يستلزم بدها والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية
 هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لانه لا يمكن تعيينه بقيد الابد حصوله واللفظ السامع خبر هو الحال وقد
 حصل شرطاً وجوب الحذف وأصله عندهم ضرب زيد حاصل اذا كان قائماً وليس اذ لا يستقبل ههنا بل هو لا استمرار كما
 في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير احذف حاصل كما يحذف متعلقات
 الظروف العامة خصوصاً يذعن ذلك والر كض في الميد ان بقي اذا كان قائماً اذ مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام
 الطرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء في زيداً كباي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الطرف القائم مقام الخبر
 فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقفاً خبرها قيل لان مثل هذا المقصود أي الذي يجب بعده المصدر المضبوط
 بالضوابط المذكورة لا يكون الانكسار لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا لو كان خبر كان بلان تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلمات
 كثيرة مع حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من العدول عن ظاهره معنى كان الناقصة الى معنى
 التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائماً ظاهره في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الطرف ولا تطيره والذي
 أوقعهم في هذا أو وقع غيرهم فيسألونهم التزامهم اتحاده العامل في الحال وصاحبها لا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجائز
 اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المسالك فنقول ضرب زيد حاصل قائماً والعامل في الحال حاصل

وفي صاحبنا ضربى وهو الباء وزيد افتقرول حذفنا كائن أو حاصل العامل في الحال لتكون علما شاملا لجميع الأفعال فإخذناه
 في زيد عندك أو في الدار بشبهة الحال للطرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والطرف مقام العامل كما تقدم بيانه
 انتهى (قوله لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شئ آخر يتعلق به الطرف) الضمير في لأنه وفي قدر عائد على الاختفص فإن
 قلت كيف قال المصنف قدر مضافا وهو قدر بعدك وإنما هو مضاف ومضاف إليه قلت لأن الاختفص يقول التقدير بعدك
 ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع وفي الشرح أما كون ما قدره الاختفص لا يحتاج معه إلى
 تقدير شئ آخر يتعلق به الطرف فصحيح لكنه يحتاج معه إلى تقدير شئ آخر يصح معه الأخبار وذلك لأن فرسخان ليس
 نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج إلى تقدير مضاف آخر يصح معه الأخبار أى مسافة بعدك منى فرسخان
 وأقول البعد مصدر أريد به هنا محله فصيح الأخبار عنه بفرسخين وتعلق منى به لأن الطرف يكفيه رائحة الفعل (قوله والاولى
 تقدير الحب فقط) في الشرح تقدير حب العباد ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم فيذنبى أن يكون هو المقدر ويدل عليه قوله
 تعالى بكفرهم والافليس المنى عليهم مجرد حب الجهل بدون عبادة له (قوله ولا يتأتى ذلك في المثال السابق) يعنى به زيد صنع
 بعمر وجيلا وبخالد سوأوبكر (قوله فإن قلت لوصح ما ذكرته في الآية والمثال السابق) يريد بالمثال السابق هنا زيدا في الدار
 وعمرو (قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقررا إلى آخره) إنما قال يشهد لأن الذى فيه الكلام هو الخبر والكرمان
 في البيت صفة ﴿بيان كيفية التقدير﴾ (قوله والثاني كقوله إذا قامت بضيق إلى آخره) يريد بالثاني استدعاء
 الكلام تقدير موصوف وصفة والضمير في قامت لأم الحويرث وأم الزباب المذكورين في قوله قبله كذا بك من أم
 الحويرث قبلها • وجارتم أم الزباب عباسا والتضوع انتشار الرائحة والرياء الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل
 والقرنفل غر شجرة بسفالة الهند أفضل الاقوية الحارة وأذكاها ومنه زهر ويسمى الذى كرو منه غرو يسمى الاتى
 وزهره أذكى وكلاهما الطيف مصف للدماع والقلب بقوله ما نافع للنفقان والبصر والغشاوة والنكهة هضوم وطعام
 مقرفل ومقرفن مطايب به انتهى والدأب العادة وما سلب يفتح السين جبل بعينه وبكسرهما ما بعينه والوايه يفتح المسين
 (قوله والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس) يريد الثالث استدعاء الكلام تقدير جارا ومجرورا مضمر
 عائد على ما يحتاج إلى الربط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع في الأشياء التي تحتاج إلى الربط ﴿ويذنبى أن يكون
 المحذوف من لفظ المذكور﴾ (قوله مهما أمكن) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها مهما أمكن وحسن (قوله
 فالاول نحو زيدا اضرب أخاه بقدر فيه أنه من دون اضرب) في الشرح وتوع في حواشى التسهيل للمصنف أن قال لو قدرت
 العامل في زيدا من قوله زيد اضرب أخاه لفظ ضربت لم يكن عندى بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والاضرب
 المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قررته في المعنى من أن شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف
 يعنى بحسب معناه كما هو في قوله والاضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظرا (قوله إذا قدر دلوى منصوبا) قبله
 لأنه إذا قدر مر فوعا يكون مبتدأ ودونك خبره فلا يكون مما هو بصدده (قوله وقدمضى) يعنى في الشرط الثالث من شروط
 الحذف الثمانية (قوله واضرب منابا لسيوف القوانسا) هذا مجزى بيت اجباس ابن مرداس السلى صدره • اكرواحى
 للحقيقة منهم • والسكرال جوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحميه والقوانس جمع قونس على وزن كوتر
 وهو أعلى البيضة من الحديد وعظم ناتئ بين أذن الفرس وقبل هذا البيت ولم أر مثل الحى حيا مصبجا • ولا مثلاً يوم
 التقينا فوارسا والمراد بالحى أعداؤه والمصعب بفتح الباء الموحدة الذى يتوقى في الصبح للعارفة (قوله والله إن بصا إلى آخره)
 تقدم الكلام عليه في لن (قوله وقال الفارسى ومتابعوه في واللا فى لم يحضن التقدير معدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان
 كان ممكلا لا لوصرح به اقضت الفصاحة أن يقال كذلك ولا تعداد الجملة الثانية) هذا بجميعه يقع في بعض النسخ وقد رأيت
 على هامش نسخة بخط المصنف معناه عليه لكنه غير خطه ﴿وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فهمما
 أولى﴾ (قوله قال الواسطى الاولى كون المحذوف مبتدأ) في الشرح ههنا سؤال وهو كيف جاز في كلام واحد أن يقدر
 المسند تارة والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن باعتبار كل قرينة يتعين
 محذوف (قوله ومثال المسئلة فميرجىل أى شأنى ميرجىل أو صبرجىل أمثل من غيره) في المطول ويرجع حذف المبتدأ بأنه

أكثر فالجمل عليه أولى وبأن سوق الكلام للدخ بمحصول الصبر له والاحبار بأن الصبر الجليل أجل لا يدل على حصوله وبأنه في الأصل من المصادر المنصوبة أي صبرت صبرا جيلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبأن قيام الصبر به أي يعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر أعني أجل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف حينئذ لا يجوز الحذف أصلا والقرينة ههنا هي أنه إذا أصاب الإنسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ أيضا بقراءة من قرأ صبرا جيلا بالنصب فإن معناه اصبر صبرا جيلا وبأن الأصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ فيه معرفة أولى وإن كانت النكرة موصوفة بأن المفهوم من قولنا صبر جميل أجل أنه أجل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على أنه أجل من الجزع وبث الشكوى انتهى (قوله ومثله طاعة معروفه) يعني في قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة (قوله لا إيمان باللسان) هو بكسر الهمزة معني التصديق (قوله أمثل بكم من هذه الأيمان) هو بفتح الهمزة جمع عين ﴿ ذأ دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا ﴾ (قوله فالتاني أولى) نحو زيد جوابا بأن قال من قام فإن أعرابه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير القائم زيد أولى من أعرابه فاعلا لفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله فالاول كقراءة شعبة) يريد بهذا الاول امتضاء كون المحذوف فعلا برواية أخرى في ذلك الموضع (قوله وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك) هكذا في غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحى اليك بدون واو (قوله ليبيك يزيد صار لغصومة) (هذا صدر بيت عجزه) ومختبط مما تطبع الطوئخ * وهو من أبيات كتاب سيبويه بروي للحارث بن ضرار النهشلي وقيل للحارث بن نعيم وقيل لمرثدة بن عمر النهشلي وفي المطول هو لضرار بن نهمش في مرثدة بن زيد بن نهمش والضرار الذليل والغصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور يكفيه رثعة الفاعل أي يبيك من يذل لأجل الغصومة لانه كان ملجأ وظهر اللادلاء والضعفاء وتعلقه يبيك المقدر ليس بقوى من جهة المعنى والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة ونطج من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوئخ جمع مطيحة على غير القياس فان قياسه مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كواقي جمع ملقحة يقال طوحته الطوايح وأطاحتها الطوايح ولا يطيحها وما يتعلق بمختبط وما مصدرية أي يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيك المقدر أي يبيك لأجل هلاك الدنيا يزيدونطج على التقديرين بمعنى الماخى عدل اليه استحضار الصورة ذلك الأمر الهائل وفي الشرح قال بعض المتأخرين يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكسبية وبأن يكون يزيد منادى أي ليبيك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح باء ليبيك أو النائب عن الفاعل ان كانت بضمها والمعروف مع بناء ليبيك للفاعل نصب يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مر بها لانه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدأت حذف أخبارها) في الشرح في العبارة قلب فان المرفوعات أخبار حذف مبتدأت حذف أخبارها وأقول انما يكون في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها أن يكون هذه المحذوفات مبتدأت والبواقي أخبارها وليس كذلك وانما المقصود منها أن وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدأت حذف أخبارها وقد نقله أبو البقاء في الآية الاولى فقال وقيل التقدير فيها رجال ألا ترى ان المصنف بين أولوية كون المحذوف مبتدأ على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا إلا إذا اعتضد بواحد مما ذكره وبعد هذا فأى حاجة الى أن يكون المحذوف مبتدأ في أمثلة ما ذكر ان المحذوف فيه فعل اعتضد بما ذكره من اعتضده وليت شعري ما يقول الشارح في قوله فلا يقدر ليقول الله خلقهم (قوله والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو وئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) قال التفتازاني في مطوله وجهه هو الفاعل على ان المحذوف فاعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفاعل أولى وفيه نظر لانه ان أراد أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فمنوع بل لا معنى له وان أراد أن السؤال عن من فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الطهوران السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل

لا نحن القس على تقديم المسئول عنه أهم والجواب ان نخل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله واثن سأتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال السيد
في حاشيته ان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها
جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم لما صرحوا به فيما اذا صنعت فالجمل على الجملتين أولى واما قوله ان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية فمصحح لكن الكلام في الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب أن يقال السؤال جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا يزيد قام أم عمرو أم خالد
وذلك لان الاستفهام بالاسم على أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجالا على تلك
الذوات المفصلة هنالك ومنعينة معنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة
لعموم تقدم ما يدل على الذوات وفي الحقيقة هي فعلية فنبه بآراء الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة
حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كافي قوله تعالى قل من يصيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية
لئن أخرجتكم من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله يصيكم منها فان قصد الاختصاص ههنا أوجب تقديم المسند اليه وأما
قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحيى الذي وقوله من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد
ورد على الأصل اذ لا مانع فهما (قوله وفي مواضع آتية) هذا هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني معطوفا على في مشبه
بهذا الموضع ~~في~~ اذا اراد الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى ~~في~~ (قوله يسوء الغاليات اذ قلن) هذا يحجز
بيت لعمرو بن معدى كرب صدره ~~في~~ تراه كالتعام بعل مسكاو الضمير المنصوب في تراه للشيب والشعاب بمثابة مفتوحة وغير
محمية نبت يكون في الجبال بيض اذ يبيض يشبه به الشيب الواحدة ثغامة ومعنى يدل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى
من العلل وهو الشرب الثاني يقال عليه بعله بالضم ويعله بالكسر اذ اسقاء السقية الثانية والغاليات بالفاء جمع فالسنة من
قلت رأسه من القمل ويقال أيضا قلت الشعر اذ تدبرته واستخرجت معايبه وغيره (قوله ولكن في التسهيل ان المحذوف
الاولى وانه مذهب سيبويه) في الشرح ونص ما في التسهيل في باب المضمر في الفصل المعقود لنون الوفاية وهي الباقية في
قائني لا الاولى واما قال سيبويه قلت ويلزم على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه وأحسبه انتهى (قوله نحو
نارا تافلي ولقد كنتم تمنون) أما نارا تافلي فلانه لو لم يكن مضارعا لوجب ان يقال تافلت لاسناده الى ضمير المؤنث وأما تمنون فلانه
لو لم يكن مضارعا لم تكن علامة الرفع (قوله الاربعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما ما ومفعول والباقي عين الكلمة)
هذا عند سيبويه والتحليل لانما زائدة وقريبة من الطرف وعند الاخفش المحذوف عين الكلمة لان ما ومفعول زيدت معنى
ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول منهما وفي الشرح وهذه المسئلة والتي بعدها هي الخامسة ليستامن
الامر اب في شئ فابرا دها غير مناسب وأقول ان أراد ان يرا دهاها فمطلقا غير مناسب فمنوع وان أراد ان يرا دهاها على
سبيل الاصلة فسلم لكن لا نسلم انه او دهاها لذلك وانما اراد دهاها على سبيل الاستطراد (قوله يازيد اليعملات) هذا بعض بيت
من مشطور الرجز ثغامة الذيل وبعده تطاول الليل عليك فانزل اليعملات جمع بجملة بفتح المنة التحية في أوله والميم الناقصة
الخبيبة المطبوعة على العمل ومذكروها يعمل ولا يوصف بها انماها اسمان والذيل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابطة
وهي الضاهرة (قوله وبين ذراحي وجهة الاسد) لو الاول من المصنف للعطف وما بعدهما يحجز بيت للفرزدق صدره يا من
رأى عارضا سربه والمنادى محذوف أي يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذي يعترض في الافق وأسر مصرع
مبنى للمفعول وذراعا الاسد كوكبان معروفان من منزل القمر وجهة الاسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا
للبرد) فانه ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثاني فرار من التقديم والتأخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه
(قوله ولكن مذهبه في نحو يازيد اليعملات ان الحذف من الثاني) مقتضى كلام الرضى انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه
قال وأما نصب الاول فبالسبويه ان تيم الثاني مقسم بين المضاف والمضاف اليه وهو تارك لفظي لقيم الاول وقد مر في
توابع المنادى المبني ان التأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت أو بنائية فكما ان الاول
محذوف التينون للارضاة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقهمة بين المضاف والمضاف اليه في لا بالاك

لأن كيد اللام المتسندة وانما سبى عبتا كيد المضاف لفظا يتنوب بين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لثلاث مستكر بقاء الثاني
بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا ينسأ على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالنظر في خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحر كنهه بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول وكأنه لا فصل هناك انتهى (قوله تحليل هل طب الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف
(قوله ومن الثاني) أي ولا ترد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل اني اجتمعت الانس والجن الاية فقوله من الثاني
معطوف على قوله من الاول (قوله نقلنا بذلك في نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق) في الشرح هذا الكلام ظاهر في اننا
جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبتت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس
كذلك فان مقتضى جعل الجواب للشرط الاول لا الثاني قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب
له وهو وجوبه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا واو أقول مراد المصنف أن نقلنا بان
الجواب المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما نقلنا بان الجواب في الآية للاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فهما
مختلفا (قوله ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيوا) سوجه هذه الآية يقتضي ان المذكور فيها جواب لولا ولولا مع جوابها
دليل على جواب لولا وفي الكشف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان بكفة قوم من المسلمين مختلفون بالشركين غير متميزين منهم
ولا معروفين الا ما كن فقيس لولا كراهية ان تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فصيكم
يا هلا بهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيوا كالتكرير
لولا رجال مؤمنون مرجعهما الى معنى واحد ويكون لعدينا هو الجواب اه وانما قال ارجع لولا هنا الى معنى
واحد لان لولا هنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقة (قوله فاني وقيارهم الغريب) هذا بمنزلة صدره
فمن بك أمسى بالمدينة رحله * وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وأما قوله رب ارجعون
فأرد ثم جمع فلان غير المتبدا والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما) ضمير المنى الاول لما غير المتبدا ومعاير الخبر
والثاني للمتبدا والخبر وأراد بغير المتبدا والخبر غيرهما في نحو رب ارجعون فاندفع قول السارح هذا مشكك فان
التطابق ليس مخصوصا بالمتبدا والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو رجاء الرجلان العاضلان وذبح الزيدان
راكبين واقبل اللذان أكرمتهما * (حذف الاسم المضاف) (قوله وجاء بك) أي أمره أو عذابه فان العقل يدل على
امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر أو المذهب أي أحدهما (قوله فاما ذهب الله بنورهم قاله
للتعدي أي أذهب الله نورهم) تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة (قوله لان الطلب لا يتعلق بالافعال) لو قال كما قال
صاحب الايضاح البياني لان الحكم الشرعي انما يتعلق بالافعال دون الاجرام اكان أولى لتناوله المباح وهذا الذي قاله عند
غيره في الاسلام البرزوي وشمس الأئمة السرخسي وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هؤلاء ذهبوا الى
ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة أحلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه
الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها أحلت لماميتان مضافان اليها بطريق الحقيقة كالنصرم والتحليل المضافين الى الفعل
فيوصف المحل أولا بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان
تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة نحر وجهه عن الاعتبار شرعا فاذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمان
لانه ضروري بدار اليه عند تمر العمل بظاهر اللفظ (قوله ومنه فذلك الذي لمتني فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه
مضافا محذوفا ذا معنى اليوم الانسان على ذات شخص بل اغيا لام على فعل كسبه وأما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه
لقوله تعالى قد شغفنا حبا وفي مرأوته اقوله تعالى تراودنا من أنفسه وفي شأنه أي الحب والمرادة والعادة دلت على
الثاني لان الحب المفرد لا يلام صاحبه عليه في العادة تهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا
له ويتعين ان يقدر في مرأوته تنظر الى العادة كذا في المطول (قوله واسأل القرية التي كذابها وامير التي أقبلنا فيها أي أهل
القرية وأهل امير) فتكون الآية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية مجتمع الناس من قرأت
النافع ابنها ومنه القرآن قال ابن الحاجب في منتهى السؤال وهذا غلط في المعنى والاشبه نافي لان مجتمع الناس غيرهم ولا م
قرية بآه ولا م قرأ القرآن حمزة وقيل المراد اسئل القرية حقيقة فانما يتبينك يخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع

بأنه ليس مجرد ادوان كان ممكناً فأن يقع عند الصدى وأظهار المجزأت (قوله لم تنقص شيئاً ليله أرمداً) هذا مصدر بيت مجزؤه
 • وبت كتابات السليم مسهداً • والسليم اللديغ كاعينهم تغافلوا بالسلامة والسهد اسم مفعول من سهد بالسین المهملة
 والماء المشددة جملة قليل النوم (قوله وكس نيابة الزمان عن المصدر) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها وعكسه في نيابة
 الزمان عن المصدر والمآل واحد ~~يحذف~~ المضاف اليه ~~في~~ (قوله وفي الغابات) أي ويكثر حذف المضاف اليه في الغابات
 والمحذوف هو ما أضيفت هي اليه لانفسها وان كان قوله في الغابات معطوفاً على ياء المتكلم يوههم ذلك والعياب هي الظروف
 قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وقد تقدم في الكلام على ما وجه تسميتها غابات (قوله وجاء في غيرهن نحو فلا خوف
 عليهم فممن ضم ولم ينون أي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيجتمل ذلك أي سلام الله أو اضمار آل) في الشرح لا وجه
 لتفريق المصنف بين الآيتين حيث جزم في الأولى بخرج واحد وجعل الثانية محذوفة للخرج على أمرين مع ان الأولى كذلك
 اذ يجتمل ان يقدّر فلا الخوف عليهم وأقول وجه التفريق ان تقدير كلا لوجهين في سلام تقدير تعريف ليصح كونه مبتدأ وفي
 فلا خوف أحد هما تقدير تعريف والاخر تقدير تنكير ولا ضرورة فيسه الى التعريف فلا حاجة الى زيادة اعتباره ~~يحذف~~
 اسمين مضافين ~~في~~ (قوله فانهم من تقوى القلوب أي فان تعظيها من أفعال ذوي تقوى القلوب) هكذا قدره الزمخشري قال
 بحذف هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الابتدائها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من يرتبط به واعتراض أبو حيان بان
 ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من الاترى ان قوله فان تعظيها من أفعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير
 يعود الى من يرتبط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي اداته من وإصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيها منه فيكون الضمير
 في منه عائداً على من يرتبط الجزاء بالشرط وهذا الذي قدره أبو حيان قدره أبو البقاء وأجاز عود ضمير فانهم على العظمة أو
 الحرم أو الخصلة وفي أعراب السفاقي الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافاً ظاهراً هو من
 في المعنى وهو قوله ذوي ويـكون قد بني على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفي الشرح الذي يظهر لي ان في تقدير
 الزمخشري إشارة الى الراجع لا من الجهة التي ذكرها السفاقي بل من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيها مضاف الى
 المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضمير يعود الى من والتقدير فان تعظيها ياها فالربط على هذا بالضمير
 وهذا أمر يجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به متصلاً وبظهور أيضاً ان من الجارة
 يحتمل ان تكون للتعليل أي ان تعظيها لاجل التقوى أو لابتداء الغاية أي ان تعظيها ناشئ من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج
 الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم يجمع القلب وأمر الضمير قلت جسلاً على معنى من واغظها (قوله قال وقد جعلتني
 من خزيمة أصيباً) هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقاله رؤبة فاعترض بان نسبة هذا الى رؤبة فهو فانه من
 أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في المفصل للأسود وهو مجزئ بيت صدره قادرك ابقاء العرادة ظلمها والابقاء بالياء الموحدة
 تبقيّة الفرس من عدوها اذ من عادة عشاق الخيل ان لا تعطى كل ما عندها من العدو بل تبقى منه شيئاً تظهره وقت الحاجة
 وقيل هو بالنون جمع نقوب الكسرو وهو كل عظم ذي مخ أي ان لوجع الذي نشأ منه عجزها في مشسها أدرك عظامها التي فيها
 الخ والعراة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والطلع بفتح الطاء المجهمة فسكون اللام مخز في المشي وخزيمة بفتح
 الخاء المهملة وكسر الزاي قبيلة من باهلة ~~يحذف~~ الموصول الاسمي ~~في~~ (قوله ومن جحتم آمنوا بالذي أنزل اليه وأنزل اليكم)
 هكذا وقع في بعض النسخ والآية ليست الا في المنكسوت وهي وقولوا آمنا بالذي أنزل اليه وأنزل اليكم والهاء والهمزة وحده
 ونحن له مسلمون (قوله ما الذي دأبه احتياط الى آخره) الادب بفتح الهمزة وسكون الهمزة وقد تفتح العادة والاحتياط الاخذ
 بما فيه الثقة والحزم الضبط ~~يحذف~~ الصلة ~~في~~ (قوله وعند الذي ولدت الى آخره) هكذا يقع في أكثر النسخ وهو الصواب
 وفي بعضها وعند الذي باضافة عند الى ضمير المتكلم ويرده ان احنة ميتة أخبره الطرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافاً
 للذي وعندك بضم العين المهملة من العيادة وهي زيارة المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الخاء المهملة الحقد ويجمع
 على احن بكسر الهمزة وفتح المهملة وفي الشرح وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر اذا الموائد جمع عائدة لا عائدة المراد
 جميع من تقدم ذكره ومنه مذ كرفد خوله على ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف
 أي كيد الموائد والعائد فلا تغليب وأقول الوجه الثاني لان المصنف ذكر في السادس عشر من الباب السادس ان تغليب

المؤنث على المذكور في مسئلتين فقط وليس مانع فيه واحد منهما (قوله) وقال بعد اللتيا واللتيا واللتى * اذا علم انفس تردت
 قليل بقدر مع اللتيا فيهم ما تطير الجملة الشرطية المذكورة وقيل بقدر اللتيا دقت واللتيا دقت لان التصغير يقتضى ذلك وصلة
 الثالث الجملة الشرطية وقيل بقدر بعد اللتيا فيهما عظمت لادقت فانه تصغير تعظيم كقوله * دومية تصغر منها الا نامل * هذا
 بجميعه يقع في بعض النسخ واللتيا بفتح اللام تصغير التى قال ابن خالويه اجمع الخو بون على فتح اللام في اللتيا الا لا تخفش فانه
 اجاز ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة صلة أخرى في ذلك الكلام عليها نحو عند الذى والذى عدتك
 والقول الثانى من باب حذف الصلة لدلالة غيرها عليها نحو نحن الاولى فاجمع جوعك * حذف الموصوف * (قوله وفيه بحث
 سيأتى) يعنى في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير
 فليضكوه أى الضحك في حال كونه قابلاً ولا وليكوه أى البكاء في حال كونه كثير (قوله وذلك دين القيمة أى دين الملة القيمة)
 هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجاعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهى نسخة
 الشارح أى دين الامة القيمة وهو موافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم
 والقائم ومعناه وذلك دين القاطنين بالتوحيد (قوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) هذا صدر بيت عجزه * منى أضع العمامة
 تعرفون * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الغين المججمة في غير (قوله ثبتت اخوالى الى آخره) في الشرح يجب اشباع
 الميم من لهم ادلو سكنت لزم الاختلاف أعنى كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثانى من بحر آخر وذلك ان المصراع
 الثانى حينئذ من مخلع البسيط والمصراع الاول امام من مصرع الرجز أو من مشطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل
 لابن يعيش وفي نسخ المفصل يزيد بالياء ووصا به بالتاء المججمة بثنتين من فوقها وهو يزيد ابن جلا وان أبو قبيلة معروفه اليه
 تنسب البرود التريديه والفديدي الصوت يقال فدل الرجل يفديديا صوت قال وبني يزيد منصوب على البدل من اخوالى
 ولهم فديدي جملة في موضع المفعول الثالث وعلم انما متعاقب بهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا اكل يوم لك
 ثوب ولا يعمل فيه فديدا لانه مصدر كالتنبيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له
 والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديدا والتقدير جلا واعلنا ظلمنا ويجوز ان يكون ظلما منصوبا على أنه مفعول
 ثالث أى ذوى ظلم ويكون لهم فديدي في موضع الحال كالتنبيق لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من
 قال اغما هو بالثناة فوقية تنطع منه وتبجح بانه علم ان في العرب يزيد بالتاء واليه تنسب البرود التريديه وهو مردود من
 وجهين أحدهما ان الرواية هنا بالياء يعنى المثناة التحتية والثانى أن يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله كالجمل خطأ
 * حذف الصفة * (قوله وان تعميم لا يخرجها عن كونها سفيضة فلا فائدة فيه حينئذ) أى في تعيينها حين عدم تقدير
 الصفة يعنى وتعيينها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها (قوله فلم أعط شيأ ولم أمتع)
 هذا عجز بيت صدره * وقد كنت في الحرب ذائدر * ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لولاي الهيثم عباس بن
 مرداس السلمى بضم السين وامه الخنساء الشاعرة قاله في أبيات حسين أعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤلفة فلوهم من
 غنائم حين مائة مائة وأعطاه أباعروهى أنجعل نهي ونهب العبيد بين عبينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذائدر *
 فلم أعط شيأ ولم أمتع وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم *
 ومن تضع اليوم لا يرجع فقال الربى صلى الله عليه وسلم أقطعوا السباه عنى فزادوه حتى رضى والعبيد اسم فرسه وحصن
 هو أبو عبينة وحابس هو أبو الاقرع ومرداس هو أبو صاحب هذه الايات والتسدر بثناة فوقية مضمومة فدل مهملة
 ساكنة فراهمة متوحدة همزة القوة والمدة (قوله وليست دارنا هاتنا بدار) هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هذا ماها
 ويقع في أكثر النسخ البيت بتمامه وهو لعمران بن حطان السدوسي الخارجي والمهاهماء معناه الصفا والونق وقيل النصارة
 والذين وقدرى مهاهماء بالتاء اتى تبدل في الوقف (قوله دفع اللناقض فهن) أى في الآيات والبيتين أما وجه التناقض في الآية
 فلان افضل التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضى ذلك أن يكون كل واحدة من الآتى أكبر من الاخرى
 وغيرا أكبر منها وأما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة أى أختها السابقة عليها أو بان المراد الاهى أكبر من
 أختها من وجه وقد يكون آيتان كل واحدة منهما افضل من الاخرى من وجه أو بان المراد الاهى أكبر من أختها عندهم وقت

معدولاً لان المعطوف اثر في النفس انشأ للمعائب وأما وجه التناقض في البيتين ودفعه قطاهر وفي الشرح يمكن أن يكون التقدير في قوله فلم أعط شيئاً هو يقصر الصدق فان الواقع انه أعطى شيئاً لكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسب الكلام بها جلباب الصدق والافهم الاعطاء لا يناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلاً لكنه يناقضه عرفاً **حذف المعطوف** (قوله أي بين أحدواً أحد) ظاهر كلام أبي حيان في البصر ان هذا التقدير له فانه قال وعندي أن يكون محذوف فيه المعطوف لدلالة المعنى عابه والتقدير لا تفرق بين أحد من رسله وبين أحد فيكون أحد هاء بمعنى واحد والمعنى انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض (قوله وفي لزوم هذا نظر) لان للزوم من نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم (قوله والذي يظهر وجه التقدير وان المقدربين أحد بين الله) في الشرح ليس ما ذهب اليه أرجح مما ذهب اليه القائل بان أحداهم الموضوع للعموم فان هذا محصل للرادمع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وهو بين الله في ذلك فان آمن ببعضهم وكفر ببعضهم لم يؤمن بالله تعالى وأقول لا نسلم انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض والتفريق بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلا نسلم ان ما ذهب اليه المصنف ليس بارجح بل هو ارجح بما تبه عليه بقوله بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله لان التفريق يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعضه من بعض (قوله والآية في اللف والنشر) وهذا التقدير تندفع شبهة المتزلة كالرخصي وغيره في الكشف لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفساً وقوله أو كسبت في ايمانها خيراً اعطف على آمنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي آيات ملحمة مضطرة ذهب أو ان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ ذنفساً غير ممة ايمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها غير كاسبة في ايمانها خيراً فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً وفي حاشية النقاش في ووجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون أن يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان اولاً جسد الامرين في سياق النفي تفيد العموم كالشكره على ما ذكره قوله تعالى ولا تطع منهم أثماً أو ككفور اعدم الدفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخيرة مدفوع بان هذا لا يستقيم ها هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخيرة في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوامن الكلام فوجب حل أوها هنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الرخصي وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي آمنت ولم تكسب خيراً والحاصل ان العموم انما يلزم اذا اعطف أحد الامرين على الآخر باوهم ساطع عليه النفي مثل لم تكن آمنت أو علمت لا اذا اعطف باوهم نفي امر على نفي امر كما تقول لم تكن آمنت أو لم تكن كسبت وها هنا تعذر الاول للزوم التكرار فتعذر الثاني وأجيب عن التمسك بالآية من قبل اللف التقدير أي لا ينفع نفساً ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فيه فنوافق الآيات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع وتورث النجاة من العذاب ولو بعد حين وتلائم مقفه وود الآيات حيث وردت تحسير الدين أخلفه وأما وعد وامن الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصعدوا عنه أي يوم يأتي لا ينفعهم التلوه على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفساً ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر له لم به انتهى ما في الحاشية (قوله فأأدرى أرشد طلابها) هذا آخر بيت لا يذويب الهذلي وهو دعاني الهيا القلب في لامره * جميع فأأدرى أرشد طلابها وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف المفردة (قوله وقد مر به بحث) من ذلك في الالف المفردة حيث قال ولك أن تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لخصه قولك ما أدرى هل طلابها رشد وامتناع أن يؤتى له دل **حذف المعطوف عليه** (قوله ويرده ان ذلك يقضي تقدم الانفجار على الضرب لان الجزء اذا صدر بالفاء فدلزم أن يكون ماضياً للفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقاً على الضرب وهو باطل لقوات الدلالة على الاعجاز الذي هو ترتيب الانفجار على الضرب واعتراض أبو حيان على الرخصي بان دخول الفاء لا بد معه من اظهار قد وكون ما دخلت عليه قد ماضياً للفظا ومعنى (قوله لان قيل المراد قد حكمتنا بترتيب الانفجار على ضربك) لان السابق على الضرب حينئذ الحكم بترتيب الانفجار لا نفس الانفجار وفي الشرح لا يفيد ما ذكره في هذا

هذا الاستثناء شيئا في دفع الاعتراض من جهة ان اثبات الماضي بشئ يستحق مضيه معنى فلا يصلح ان يكون جوابا للشرط مستقبلا وأقول ليس اعتراض المصنف على التخصيص من جهة ان الماضي لا يصلح ان يكون جوابا للشرط مستقبلا لانه معترف بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل بل من جهة ان تقدم الانقياد على الضرب في هذا المقام باطل وفي المطول ان جماعى الشرط والجزاء لان وان جعلت كلناهما أو أحدهما السمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان كرمنى الآن فقد أكرمك أمة ان تمتد يا كرامك أبلى الآن فاعتد يا كرامى ابلك أمة وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تخزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا معناه نصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا بقدر ما يناسب المقام حذف المبدل منه (قوله وقدمه انه قيل في لاله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف) من ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة في حذف المؤكد بقاء توكيده (قوله قد مر ان سيبويه والخليل أجازا وان أبا الحسن ومن تبعه منهوه) من ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في أول الخاتمة في حذف المبتدأ (قوله قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار) هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لان الآية ليست الا في الحج وهي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل أنبئكم بشر من ذلك النار وهو ليس بصواب (قوله فان لم يكن نار جليل فرجل وامرأتان أى فالتشاهد) في الشرح الانسب في قوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل أى فليست تشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدر التخصيص فعلا من الشهادة فقال فليست تشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذ لما مورهم المخاطبون لا الشهاداء على تقدير ان يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشاهدان لا فالشاهد وأقول المناسب لقوله فان لم يكن ما تقدير المبتدأ وانما يقدره فالشاهدان لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله وبعد القول نحو قالوا أساطير الاولين) في الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الاولين كتبها نوحى على عليه بكرة وأصيل وكون أساطير الاولين خبر مبتدأ محذوف كما ذكره المصنف فله غير واحد ولا مانع من ان يكون مبتدأ وخبره كتبها فلا يكون فيه حذف البتة (قوله ولا تقولوا ثلاثة) جعل التفتازانى في مطوله هذه الآية مما يحتمل الامرين فقال وما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة أى لا تقولوا لنا أو في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف أو المميز قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح اراد هذه الآية هنا سهو فان الكلام فيما حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى وأجيب بان هذا القول نهى وهو غير القول السابق لان ذلك خبر في حذف الخبر (قوله والوجه فيه ان الاصل بآل ثم انبئت لواء مناب الباء قصد التشاكل للعطى) قال الرضى أصل التركيب أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى أنا لا أدخل بينك ولا بين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه (قوله لطفى عليك الى آخره) اللفظ بفتح الهاء مصدر لطف بكسر هاء بمعنى خزن وتحسره قولهم بالهف فلان كلمة يتحسرها على ما فات والجوار بكسر الجيم أن تعطى الرجل ذمة يكون بها جارك فيجبره (قوله وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذ كر ما جاءهم مستوفى) في الشرح كأنه سهى رحمه الله في الاخبار بمرور البحث في الآية الاولى فان البحث فيها لم يجرى شئ مما وقف عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى وهذه الآية في سورة الحج قال التخصيص وخبر ان محذوف دلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم والآية الثانية في سورة حم السجدة وقد مر الكلام عليها مستوفى في المثال الاول من أمثلة الجهة الرابعة (قوله من صدع نيرانها الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لامن حرف اللام (قوله اذ قيل سيروا الى آخره) اقرن بالنون هنا قرن النور ونحوه وفي بعض النسخ القرب بالباء الموحدة وهو قصر يرف والاعضاب بالعين المهملة والصاد المجهمة المكسورة القرن الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في القبح وسوء الحال بكبس مال قرنه وعضب ما يحتمل النوعين (قوله تكثرت بعد الفاء) بمعنى عقوبتهم من غير فاصل بينهم وبينها (قوله وياتى في غيره) أى في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فسر جليل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعد هاء بالمعنى المذكور (قوله ويدل الاول قوله فقالت على اسم الله أمره)

طاعة) في الشرح فيه نظرا لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب ليد كرفيه المبتدأ ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الامر وهو ضد انتهى أي امرك ذو طاعة أي مطاع متمثل والامر المقدر في الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني وأقول لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما قلبا وانما يريد انه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ خبره مذكور ترجيح بذلك انه عند الحذف خبر مبتدأ محذوف هو الامر (قوله وقد مر تجوز ابن عصفور الوجهين في امرك لافدان) مر ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فابهما أولى (في حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة أو مفعول) (قوله تصور الملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليهم) سيذكر المصنف في حذف الحال انه يجوز أن يكون التقدير قائلين سلام عليكم (قوله والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم أي واعدوا الايمان من قبل هجرتهم) فيكون الايمان على حقيقته والتجوز في حذف الجملة وقال المصنف في حاشية الكشف ويجوز أن يكون التجوز في الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار فكانوا فيه غير المالكات المسلمات في مكانه ومستقره بمدينة من المدن الحصينة بتوابعها وامرأاتها فتم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخيل لا محضا فاطلق على التحيل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التبرؤ للالزام للشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخيلية ان يكون مانعة من ارادة الحقيقة (قوله علفها تنبأ وما باردا) هذا صدر بيت بحزبه حتى شقت همالة عينهاها ويرى حتى غدت والمني واحد (قوله لها سبب ترى به الماء والشجر) هذا بحزب بيت صدره * اعزوني هندا متري رأى صرمة * وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين أو بين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو ما بين العشرين الى الاربعين أو ما بين عشرة الى بضع عشرة (في حذف المفعول) (قوله يكتر بعد لو شئت) أي بعد فعل المشيئة أو الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو ولو شاء لهذا كم أجمعين أي لو شاء هذا أتيتكم لهذا كم أجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هنالك شيئا تعلق المشيئة عليه لكنه مبهمة عنده فاذا جىء بجواب الشرط صار مبينة أو هدا أو وقع في النفس ويستنتج من ذلك فعل المشيئة الذي يكون تعلقه بفعله غير بيان نحو ولو شئت ان أبكي دما بالكيت * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق المشيئة بكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ان يقرر في نفس السامع ويأنس به (قوله وبعد في العلم ونحوه) الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون في الشرح يحتمل أن يكون هذا ما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو أبلغ في الذم وأقول احتماله لذلك لا يمنع احتماله لما نحن فيه فهو يصلح مثلا لما نزل فيه الفعل المتعدي منزلة اللازم ليكون الغرض منه اثباته لفعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه به بن وقوع عليه حتى لا يقدر له مفعول وسالم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم ليكون الغرض منه تعلقه بمفعول غيره مذكور حتى يجب تقديره بحسب القرائن (قوله وما شئ جيت يستباح) هذا بحزب بيت صدره * جيت حتى تمامة بعد نجد * (قوله على ذنبا كله لم أصنع) هذا بحزب بيت لابي النجم صدره * قد أصبحت أم الخيل رندى * (قوله فثوب نسب وثوب أبحر) هذا بحزب بيت لامرئ القيس صدره * وأقبلت زحفا على الركبتي * ويرى يدل نسب على (قوله ومن غريبه حذف المفعول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أي هو صر) هذا احد الاوجه التي ذكرها المفسر في الكشف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا الصر مبین على انه صر فكيف قيل لهم أتقولون أصغر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق انعيمونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تدعوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف الغالة وبين الناس تقاويل اذ قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذي ذكر في قوله سمعنا في يذكركم ثم قال أصغر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا الصر مبین كانه قبل أتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا أصغر مبین ثم قبل أصغر هذا وان يكون جملة قوله أصغر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكانهم كانوا أجتثا بالصر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للصرة ما جئتم به آسحر ان الله سيضلله انتهى (قوله ويجوز حذف مفعولي اعطى) قيد به لان مفعولي علم ووطن لا يحذفان معاقل الرضى أعلم ان حذف المفعولين معاني باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيين ما فتحدها نسيما نسيما تقول فلان يعطى ويكسو اذ يستعاد من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظنفت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظنفت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخالف في الاغلب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكر هابدون المفعولين وأما مع القرينة

القرينة بلا بأس بحدوثها من يسمع، يحل أي يحل مضموعه صادقا فاحذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلبه مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبر أو حذف المبتدأ والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا أن المفعولين معا منزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة بل وحذف أحدهما لأن كذا في بعض أجزاء الحكمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة إما حذف المفعول الأول فكافي قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا بالياء إلى قوله خير لهم أي صلواتهم هو خيرا لهم وإما حذف المفعول الثاني فكافي قوله لا تخلفنا على غرائك أنا طالمنا قدوشى بنا الأعداء أي لا نخلفنا أذلة على أغرائك الملك بنا (قوله نحو فاما من أعطى) في النسخ هذا نزل فيه المتعمد منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولا وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا انتهى وأقول يعني بنقير المصنف قبل هذا قوله في بيان أنه قد يظن الشيء من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا المقصد منزلة مالا مفعولا (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله يقال قبضت عشرة ليس الأول ليس غير وقد تقدم) يعني الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الغين المجهمة حذف حرف العطف (قوله) ان امرأ رهطه بالشام منزلة يبرين إلى آخره (هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل يبرين وهو الصواب لأن البيت من البسيط ولا يكون منه إلا إذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو عناء شعبة مفتوحة في أوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الأعراب كما يلزم الأسماء المفردة أي لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة إليه نصيب ومنهم من يجزئ به مجرى الجمع فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين انتهى وكذلك القول في يبرين ولسطين وياسمين وقسرين والنسبة إليه على هذا القول نصيبيني ويبريني وكذلك أخواتها واعترض عليه بأن الذي ينبغي أن يقال في النسبة ههنا نصيب ويبري وهنالك نصيبيني عكس ماد كره (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الأول ولم يتبين فساد قصده وأضرب عنه إلى الثاني وجعل في حكم التروك فخرج ما لم يقصد فيه الأول ولكن سبق إليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فتباد القصد الأول وهو بدل النسبة (قوله وقد نزع على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويبعد أن فيه فصلين المتعاطفين المرفوعين بالنصب وبين المنصوبين بالرفع) أي يبعد حذف العاطف في الآيتين أن فيه في الآية الأولى فصلين المتعاطفين والمعطوف عليه المرفوعين بالنصب وبين المنصوبين بالرفع وفي الآية الثانية فصلين المتعاطفين أي المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهوانه لاله الا الله وبين المنصوبين المتعاطفين وهما انه لاله الا هو وان الذين عند الله الاسلام بالمعطوف الرفع وهو الملائكة وأولوا له (قوله أو معمول للحكيم على أن أصله الحاتم ثم تحول للباقة) قيد بذلك لأنه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجوز عمله في أن الذين عند الله الاسلام لكونه غير سبي وشرط معمول الصفة المشبهة أن يكون سببيا أي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه (قوله وأجاز الزمخشري أن يكون استثناء) أي أن يكون قلت لا أجدا ما حكم عليه استثناء فاحذف فاء الجواب (قوله وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه أن ترك خير الوصية) أبو الحسن هذا هو الاخفش والموضع الذي مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة حذف أو الحال (قوله تقدم في نصف النهار الماء غامرة) الموضع الذي تقدم فيه ذلك هو الأشياء التي تحتاج إلى الربط في الباب الرابع حذف قد (قوله زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد) تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على قد (قوله واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر السكان) يعني اشترط الكوفيون في الماضي الواقع خبرا لكان أو إحدى أخواته الاقتران بقدر ظاهرة تكافي الحديث أو مقدرة تكافي البيت (قوله وكنا حسبنا كل بيضاء شعبة) هذا صدر بيت عجزه عشية لا قيسا جذا ما وجيرا ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وجذا ما يجيب مضمومة فذال هجة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وهي بجاء مهملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نصب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية إلى اليوم فيها جبال شواهي ماس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وجيرا أبو قبيلة من اليمن (قوله) حلفت لما بالله إلى آخره تقدم الكلام عليه في قد (قوله حذف لا النافية غيرها) أي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغير لا النافية وهو لا النافية والصواب الأول ولهذا لم يمثل إلا لا النافية (قوله فقلت عين الله أبرح قاعدا) هذا صدر

ثبت لا مري القيس مجزءه ولو قطعوا رأيه ليدرك وأوصالى وفى الغاموس والواصل المفصل أو مجتمع العظام جمع وصل
 بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره (قوله فان شئت آليت الى آخره) فى الشرح هذان البيتان من بحر
 فلتقارب والاول منهما مخرج آخر صدره الف المقام وأول مجزءه ميم ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره ميم المقام
 وأول مجزءه واو المكنى يكون فيه النون والسرمد الدائم والشاهد قوله نسيك وسهل حذف لانه كونه مستقبلا ميمى
 لانه حامل فى ظرف مستقبل وهو مادام على اد تقديره مدة دوام على كمال حذف لامع المضارع المستقل (قوله فلا
 والله نادى الى قولى) هذا صدر بيت مجزءه هـ ويا لساءة والعلاط والهدو يضم الهاء والدال وتشديد الواو مصدر هـ
 بالهمزة هـ أو هـ وادواو بالماء متعلق بنادى والعلاط بالعين المهملة المكسورة فى أوله والطاء المهملة فى آخره مصدر علاطه
 بشر اذا ذكره وفى الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف فى منى هذا البيت وان لا المذكورة أولا هي نافية الجواب قدم
 اعتناء بالنفى وفيه تقديم نافي جملة على جملة أخرى مع انه لا يأتى فى قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
 بينهم انتهى (قوله وقولى اذا ما أطلقوا الى آخره) هذا البيت للفر بن تواب وفى الصحاح والمختل يفتح الخاء المجهمة مشددة
 اسم شاعر يقال لا أفعله حتى يثوب المختل كما يقال حتى يثوب القارط العزى وفى الشرح وأظنه يعنى المختل أحد
 القارطين اللذين خرجا فى طلب القرط فلم يرجعا فقالوا لا آتيك أو يثوب القارطان قال أبو ذؤيب وحتى يثوب القارطان كلاهما
 وينشر فى القتيلى كليب لوائى وفى شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المصنف أراد الله لا يلاقونه فحذف القسم وخرف النفى
 وهـ ذانى غاية القرابة انتهى وفى الشرح وجعاعة من الخعاة ير ونه محاذف منه لا النافية بدون اضممار القسم ومنهم
 المصنف والظاهر ان رأى ابن مالك أولى ليكون من قيسيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لافى جواب القسم حذف
 ما النافية (قوله فوالله ما نلت الى آخره) فى الصحاح والوفى الموافقة بين الشبثين كالتحام يقال حاولته وفق عياله أى
 لما بين قدر كفايتهم لافضل فيه وفى الشرح يحتمل ان يجعل قوله بمعدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية فى الموضوعين
 والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لنافية ولا موصولة حذف كى المصدرية (قوله
 وانما يقدر الجهور هنا أن بينهما الانهما الباب فهو اولى بالتجوز) هذا بيان لوجه تقدير الجهور وفيه اشارة الى وجه الرد
 على السبيل فى حذف اداة الاستثناء (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الا السهيلي) فى الشرح هـ ذا عجيب جدا كيف لا يعلم
 المصنف أحد أجازه غير السهيلي والمسئلة فى السهيلي وقد كتب منه نسخا وملا به بحواشيه وفيه فى باب التنازع ونحو ما قام
 وقعد الاز يدحجول على الحذف لافى التنازع خلا فالبعضم يعنى ان التقدير ما قام الاز يد وما قعد الاز يد قول هـ ذى غير
 حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيها ذلك أى انها محمولة على الحذف دون
 التنازع انتهى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها وتأويل ذلك ان الاصل الا قاتلا الا
 ان يشاء الله وحذف القول كثير فحذف قاتلا لذلك فبقى الا الا ان يشاء الله فحذف أولى اذ انى الاستثناء فبقى الا ان يشاء الله
 فسكون الآية على هـ ذام حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج فى حذفه (قوله
 فضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بانه قرر الآية فى حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى
 جميعا (قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أى الا قولا معصوبا بان يشاء الله) ان قدر المستثنى
 مصدرا (ولا متلبسا بان يشاء الله) ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء
 الله (قوله وقد علم انه لا يكون القول معصوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله الامع حرف الاستثناء داخل على ان يشاء الله فحذف
 الا ان يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفى
 الشرح وهـ ذامعنى ما قاله ابن الحاجب فى أماليه فى قوله تعالى ولا تقولن لشيئ انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله والوجه
 فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقول لا تجئ الا باذن زيد ولا تخرج الا بمشيئة فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا
 أو مصدر ان تقدير الحال لا تخرج على حال الامستعجب بذلك وتقدير المصدر لا تخرج الاخر وجامستعجب بذلك
 كقولك ما كتبت الا بالقلم وما تجرت الا بالقدم وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بان يشاء الله أى
 الا بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستعجبة فى الاخبار عن الفعل المستقبل هى المشيئة المذكورة بحرف الشرط
 أو ما فى معناه كقولك لا فعل ان يشاء الله أو لا فعل بمشيئة الله أو لا ان يشاء الله وما أشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء
 منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد أما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدى الى النهى كل أحد عن ان يقول انى فاعل غدا كذا

• مطابقاً لـه بشئ أولم يقيده وهو خلاف الاجماع فإنه لا يختلف في جواز قول القائل لأفعلن غداً إذا كان شاء الله وجعله
 منقطة ما يدرجه في النهي وأما ما ذكر من أنه متصل باعتبار النهي فيؤدي إلى أن يكون المعنى نهيتكم إلا أن أشاء والنهي
 لا يتقيد بالمشيئة لأنه أن أردت تحقيق الخبر عن نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وإن أردت نفس النهي الذي هو إنشاء فلا
 يقبل تعليقه على المشيئة وإن أردت إقامته إلى أن يأتي نقيضه فذلك مع ما لو من كل أمر ونهي وكل حكم ثم يلزم أن يكون كل
 أحد منياعاً أن يقول في فاعل غداً مطلقاً لأن الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفوس النهي أو دوام النهي كما
 تقدم وأما ما ذكر من أنه متصل لقوله في فاعل فاسد اذ به يراد المعنى في فاعل بكل حال إلا في حال مشيئة الله فبصير منياعاً
 ذلك وهو خلاف الاجماع اذ بصير المعنى النهي عن أن يقول في فاعل أن شاء الله وفي فاعل إلا أن يشاء الله وهذا لا يقوله أحد
 وأما ما ذكره من أن بعض المتأخرين زعم أن الالهة ليست باستثناء فإن أراد أن الالهة ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه
 وإن أراد أن الالهة ليست باستثناء أصل لا لمتقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك إلا عن جهل وشبهة والله أعلم انتهى (قوله وقال بعضهم
 يجوز أن يكون أن يشاء الله كلمة تأكيد) هكذا وقع فيمار أبناء من النسخ والنظائر أن يقول إلا أن يشاء الله في حذف الجار (قوله
 وقد يحذف مع بقاء الجار) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجار قياساً في مثل قولك زيد جواً بلان قال ابن عمر بن حمررت قوله
 صلى الله عليه وسلم أقرب ما منك بابا بالجر في جواب قولها أني جارين قال أيها أهدي وكقول العرب خير لمن قال كيف
 أصبحت فحذف البناء وأتى عملها لأن معنى كيف بأي حال فجاءوا معنى الحرف دالماً فلا فلو فظ به لكانت الدلالة أقوى وجواز
 الحذف أولى قال أبو حيان وينبغي أن يثبت في القياس على ذلك في حذف أن الناصبة (قوله هو مطرد في مواضع معروفة)
 هي عشرة مواضع خمسة اضممار أن فيها على سبيل الوجوب وخسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى في النحوي باب اعراب
 الفعل في حذف لام الطلب (قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب) قد سبق الكلام على الآية الأولى
 في حرف اللام (قوله محمد فقد نفسك كل نفس) هذا صدر بيت لا في طالب عجزه إذا ما خفت من أمر تبالا وقد تقدم
 الكلام عليه في اللام في قوله حذف حرف النداء في يريده بالإنها أصل الباب لكثرة الاستعمال (قوله وشذ في اسمي الجنس
 والاشارة) قال الرضي أما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نسك قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يارجل
 بالضم أو لم يتعرف نحو يارجل أو سواء كان مفرداً كامراً ومضافاً نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو مضارعاً للضاف نحو
 يا طالم أجاباً قصدت به هذه الثلاثة واحداً بهينه أولاً والسر في امتناعهم من حذفه أماماً من النسك فلا ن حرف التنبيه إنما
 يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك منتبهاً تقول له وهذا لا يكون إلا في المعرفة وأما من المعرفة المتعرف فبحرف النداء
 فلان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على أصل التنكير لا ترى
 أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف النبيه والخطاب
 فإن قيل يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء فالجواب أن المقصود بالنداء هو
 وصف مرقى وهو معرف قبل النداء باللام فجاء حذفه لذلك لا ترى أنه لا يجوز الحذف من ياء من غير أن تصف هذا بنى
 اللام كالأبجوز الحذف من هذا ثبت أن الاعتبار في حذف حرف النداء من أي بوصفه نحو ياء الرجل أو بوصف وصفه
 نحو ياء هذا الرجل وأما اسم الإشارة فلأنه موضوع لما يشار به للمخاطب إلى شيء وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه
 منادى أي مخاطباً تافراً ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطباً احتج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره
 وجعله مخاطباً وهي حرف النداء انتهى وفي الشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس
 والاشارة ظاهراً في أن حذفه من منادى غيرها ليس بشاذ فیرد عليه كلمة الله فإنه لا يحذف حرف النداء منها إلا مع تعويض الميم
 المشددة في الآخر وذلك لأن حق ما فيه اللام أن ينوصل إلى ندائه بأي أو باسم الإشارة فلما حذف الوصلة مع هذه الكلمة
 لكثرة ندائه لم يحذف الحرف لئلا يكون ابهاماً وأقول لا وجه لا يراد خصوصية كلمة الله فإن حرف النداء لا يحذف أيضاً من
 المنه وب نحو يا عمر أو لا من المستغاث نحو يا لله ولا من المادى البعيد لان المراد في من إطالة الصوت والحذف ينافية ولا يحذف
 أيضاً من المضمر ونداءه شاذ ويأتي على صيغتي المرفوع والمنصوب كقوله يا أبا جبرين أجب يا أبا ناس أنت الذي طقت عام جمعاً
 وكقول بعضهم يا أياك قد كفيتك (قوله أصبح ليل) هذا القول لام جنديب ووجه امرئ القيس قالته تبرمابه وفي الصحيح

وكان امرؤ القيس مفركا وهو بالشديد الذي تبغضه النساء ويقال انه سألها عن شبيب تغربك النساء له فقالت انك ثقيل
 الصدر وخفيف العجز سريخ الارقاة بطيء الافاقة (قوله بثلاث هذه الوجة وغرام) هذا عجز بيت صدره * اذا هلت يوما لها قال
 صاحبي * ولوعة الحب حرقته وقد لاهه الحب بلوعة والتاع فتأده أي لاحترق (قوله هذى برزت لما فهمت ريسيا) هذا صدر
 بيت عجزه * ثم انصرفت وما شفيت نسيسا والرئيس ابتداء الحب والنيس بنون في أوله وبجملتين بينهما مائة نحيته بقية
 الروح وغاية جهد الانسان (قوله وأجيب بأن هذى مفعول مطلق) في الشرح يمكن ان يجعل هذى منادى ولا يتم التلميح
 وذلك لان المتنبى كوفي ومذهب أصحابه نحاة الكوفة جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا ينكر ان كتابه لذلك ولا
 يتجه تلمينه (قوله يا عمرو انك قد مللت الى آخره) الملل السآمة ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قد مللت صحابتي وصحابتيك
 انما لها قليلة فلا عمل وفي الشرح الذي يظهر لي ان ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قولك مللت أو الى الامر الذي تضمنه هذا
 البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك يا بني وصحبتى اياك فيما خاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب بقوله ذلك مبتدأ خبر عنه
 يقليل وقوله انما لاجلة التي فعلها وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا عن اليقين كما
 تقول زيد قائم أنظن وحينئذ قلست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرفع هذا البيت على ابن مالك فتأمل
 وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتيك ولم ينعى اسم الاشارة بالمشارة اليه بل خبر عنه بقليل اما على ان
 يكون من التعليق بلام الابتداء المقدره حذف ضرورة كما قال سيبويه في * اني وجدت ملائكة الشيمة الادب * وفي * وما خال لدينا
 منك تنويل * ان الاصل للملايك وللدينا واما على ان تكون من الغناء المتوسط لان المتوسط المبحج لا لغناء ليس المتوسطين المعمولين
 فقط بل توسط العامل في الكلام مقنض لا لغناء أيضا نعم الغناء المتوسط لان العامل في الاول سبق باي وفي الثاني بما المافية وتظيره متى
 ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الغناء المتوسط لان العامل في الاول سبق باي وفي الثاني بما المافية وتظيره متى
 عيصون اسحق يقال روي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا الياء المشددة كما قالوا غمرة وتغمر ولم يكن بين الواحد
 والجمع الا التاء (قوله ويجب حذف الخفيفة اذا القيا ساكن) قال الرضي انما كان ذلك حظا لها عن التنوين لان التنوين لازم
 للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي
 ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل (قوله وبعد حينئذ ما كان حذف لاجلها) هو واوا الضمير في اضرين
 يا قوم ويا الضمير في اضرين يا هند وقال يونس الواو والياء عوض من النون (قوله اضرب عنك الموم طارها الى آخره)
 قونس الفرس عظم نائى بين اذنها * حذف نون المشية والجمع في هذه ترجعة تقع في بعض النسخ وتقط في بعضها (قوله ها
 خططنا الى آخره) الخططات تشية خطه وهى الامر والقصة وقيل رفع اسار ومئة ودم على الحكاية وحذف النون مع ذلك من
 خطتنا لان الاضافة كانه قال * خططنا قولكم الى اما كذا واما كذا (قوله لا يزال ضارب بين القباب) هذا عجز بيت صدره * رب حى
 عرندس ذى طلال * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام على كل * حذف التنوين في (قوله أمسلمى الى قوى
 شراحي) هذا عجز بيت صدره * وما أدرى وظنى كل ظن * قال الفراء وشراحي مرخم شراحيلى في غير النداء وفي الشرح ويمكن
 ان يكون منادى ومسلمنى خبر محذوف أى انت مسلمى الى قوى يا شراحيلى وفي الصحاح وشراحيلى اسم رجل لا ينصرف عنه
 سيبويه في معرفة ولا سكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في السكرة انتهى والجمهور على ان النون في مسلمى
 للوقاية دخلت في اسم القاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انها للتنوين وأجازى السمة هذا ضاربك وضاربني
 والكلف والياء في موضع جر (قوله ثم هونون الوقاية لا تنوين لقوله وايس الموافقة الى آخره) هذا يقع في بعض النسخ دون
 بعض وهو لبيان مذهب الجمهور في نون نحو مسلمنى والرد على مذهب هشام (قوله ولكون الاسم علميا موصوفا بما اتصل به
 وأضيف الى علم من ابن اوابنة) قال الرضي وذلك لكثر استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
 موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءني كرم
 ابن كرم أو زيدان اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا القلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيدان عمرو
 على انه مبتدأ وخبر براقته أيضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والنون علامة التمام
 وليست

وليس هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره انتهى وفي أمالي ابن الحاجب وقياسه أن يكتب بالالف لأن قياس الكتابة أن يكتب كل كلمة بالعرف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بآباء الياء في واثبات الالف في الله ولذلك إذا كتبت قد زيدا كتبت قافواها لأنك لو وقتت اقلت قد فدل على أن قياس ابن أن يكتب الالف مطلقا لأنك لو كتبت أنت به قلت ابن وانما حذف الالف اختصارا للكثرة ولذلك حذف العرب التنوين من الاسم الأول فانه لانه الذي حذف العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط أن يكون بين علمين وصفة لانه انما يكتب أكثر إذا كان كذلك وانما اشترط أن لا يكون أول سطر لانه إذا كان أول سطر كان في محل يسد به غايه الان القاري ينتهي الى آخر السطر ثم ينتهي بالول السطر الذي بعده فكذا هو ان يكتبوه على غير ما يوجهه اللفظ به غالبيا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فإذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن الحذف وجه (قوله جارية من قيس بن ثعلبة) بعده كريمة أخوها والعصبة وفي الشرح قال ابن جني والذي أرى أنه لم يرد في هذه البيت وما جرى مجراه أن يجري ابننا وصفا على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجري ابننا على ما قبله بدلا منه وإذا كان بدلا لم يجعل معه كاشي الواحد فوجب أن يكون انفسال ابن ما قبله وإذا قدر ذلك فقد قام بنفسه ووجب أن يتبدأ على ذلك تقول قلت زيدا ابن بكر كانت قلت زيدا ابن بكر لأن ذلك حكم البديل إذا البديل في التقدير من جملة أخرى غير جملة البديل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الأمر على ما قاله ابن جني لكان مثل قلت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائق مطرد ولكه قليل فقامت كانه الوجه أن يحمل على انه ضرورة (قوله) قال فغيت غير مستعجب (الى آخره) هذا البيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا (قوله) وانما آثر ذلك على حذفه للإضافة لارادة عمائل المتعاطفين في التكبير) الإشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقاء الساكنين في ولاذا كرا الله واللام الأولى لتعليل الحذف والثانية للذي ثار وأراد المتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه أي آثر الشاعر حذف التنوين في ذا كرا الله لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الإضافة بأن يضيف ذا كرا الى الاسم الشريف ليتماثل في التكبير المعطوف وهو ذا كرا والمعطوف عليه وهو غير مستعجب فان قيل هذا شمر بان ذا كرا إذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه لفظة وهي لانفيس التعريف أجيب بان ضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهو هنا بمعنى الماضي أو الاستمرار (قوله) فان الأول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا) الضمير في له واليه الأولى والثانية للذكور وفي انه وكأنه للثاني وهو مبتدأ أخبره كنه وما بعده ومجاورته لتعليل هذا الحكم قدم للذهاب به نحو حذف آل (قوله) تحذف للإضافة المعنوية) لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فالولم تحذف آل من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المرفوع ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل أما تعريف المرفوع فظاهر واما تخصيصه بالمعرف فلانه اذا كان معروفا كان مخصوصا بغير المعنوية لان لا تحذف للإضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مشتملا مضافا الى معموله لانها لا تفيد الاختصاص في اللفظ وتفصيل ذلك ان آل لا تمتنع فيها من المثني ولا من المجموع بالو والنون نحو الضارب زيد والضارب بوزيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمرا نحو الضاربك والضاربك أو ظهر باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل أو مضاف الى المظهر باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه فرس غلام أخى الرجل (قوله) قيل والاسم المشبه به نحو الخليفة هيبه لان تقديره يامثل الخليفة هيبه قد نحول يافى الخليفة الى غير الالف واللام (قوله) ويرده انما الاجتماع من الجارة للفضول) قيد به لانها تتجمع من الجارة لغير الفضول كما إذا بنى الفعل التفضيل عما يتعدى عن كقول السكيت فهم الاقربون من كل خير وهم الابدون من كل ذم ويجوز أيضا أن تتجمع من هذه من الجارة للمعول مقدمة عليها ومؤخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير (قوله) وليس هذا قياسا ولا تركيبا قياسيا (قوله) هذا رد على الاحتش في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كالمنا فيه قياسي (قوله) وايدل المشتق في ضعيف (قال الرضي) والغلب أن يكون البديل جامدا بحيث لو حذف الأول لاستقل الثاني ولم يتحج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقولك فلا وأبيك خير منك اني ليؤذني التهميم

والصهيل) قدر الموصوف أي فلا وأياك رجل خير منك (قوله والاولى عندي أن يخرج على قوله هو واقدأمر على اللطم بسبني) وهو أن يمسك ال التعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصغى نعتها كالنكرة في حذف لام لافعلن (قوله وقتيل مرة أنارن) مرة بجم مضمومة وراء مشددة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس غيلان وأنارن مرة مفتوحة فثلاثة ساكنة فهمزة مفتوحة مضارع ثارت القتل وبالقتيل ثار أو ثورة إذا قتل قاتلة والفرغ بكسر الميم وفتحها وبالعين المجهة المدد في حذف جواب القسم (قوله ومنه أن جاءني زيد والله أكرمته) هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في أول الترجمة التي تأتي وهو حذف جملة جواب الشرط والظاهر أن ما هنا سهو وسبق فلم أقول ليس ما ذكره هنا ولا في الترجمة الآتية سهو ولا سبق فلم وذلك أن الشرط والقسم إذا اجتماعا يؤتى معهما بجواب السابق مستغنى به عن جواب الماخرو الأصل في الجواب أن يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمته في المثال مقدمات في الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقديم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا يأتي فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله أن جاءني زيد لا كرمته وقد صرح فيه بأنه مما اكتنف الشرط ما يدل على الجواب أحجب بان اعتبار الجواب المذكور مقدمات على الشرط له لازم متنع وهو عود الضمير على متأخر لظهور تبة فمتنع ذلك الاعتبار لا متناع لازم (قوله أي أنه لجزأ وأنك لمن المرسلين أو ما الأمر كما تزعمون) في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري أن الجواب مقدم قبل بل وانه الصحيح وقدره بما الأمر كما تزعمون وقدره الزمخشري بأنه لجزأ وفي البصريين أن يقدر ما ثبت جواب القرآن حين أقسم به وذلك في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم أنك لمن المرسلين فيكون التقدير ص والقرآن ذي الذكرا أنك لمن المرسلين ويقوى هذا التقدير ذكر المذاكرة هنا في قوله ويجيبوا أن جاءهم منذر منهم وذكرها هنا في قوله لننذر قومك فان الرسالة تنصن المذاكرة والبشارة (قوله وفيه بعد) قال الفراء لنجد هذا القول مستقيما في العربية لناخرة جداء عن قوله والقرآن (قوله الفراء وتعلم ص) في البصر وهذا معنى على تقدم جواب القسم واعتماد أن ص يدل على ما ذكره في حذف جملة الشرط (قوله وجاء بدونه جواب أرضى واسعة فأبى فاعبدون) في حاشية التفاتني عند قوله تعالى وأبى فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري أنه قال في وأبى فارهبون وجوه من التأكيذ تقدم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا تقديره أباي أرموا فارهبون أحدهما مضمرة والثاني مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كما أنه قيل إن كنتم راهبين شيأ فارهبون (قوله ويرده أن الجواب المتني بل لا يدخل عليه الفاء) في الشرح ليس الجواب هنا فعليه فعلها متني بل حتى يوجهه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدأها أي فأنتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره أن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم (قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداء كثير أقوله فطلقها إلى آخره) إلا كثر على أن حذف جملة الشرط مع بقاء الاداء جائز مطلقا وذهب بعضهم إلى أنها لا تحذف إلا مع بقاء النافية أيضا كهذا البيت في حذف جملة جواب الشرط (قوله ولوان قرأنا سيرت به الجبال الآية) أي ما آمنوا بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالآية التي بينه المصنف وذكر أيضا الوجه الذي ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو أنزلناه القرآن على جبل لآيته خاشع متصدع من خشية الله وفي الشرح لم يقدر المصنف شيأ انفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم (قوله قل أرأيتم أن كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره ألسن ظالمين بدليل أن الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده أن جملة الاستفهام لا تقع جوابا إلا بالفاء) في الشرح لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي أن الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني أن اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله فأيمانه به مع استكباركم عنه وعن الإيمان به ألسن أضل الناس وأظلمهم إلى هنا كلامه فان قلت فهذا الجملة المقدره إذا لم تجعل جوابا للشرط فقام موقعها قلت موقعها أن يكون مفعولا لا خبر وفي العامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى قل أرأيتم أن أناكم عذاب الله بعتة أو جهرة هل يملك القوم الظالمون فان قلت فإين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف يدل عليه الجملة أن المكشفتان له والتقدير في آية الاحقاف أن

كان من عند الله الى آخره فأنخرو في الستم ظالمين وكذا تقرير الآية الاخرى ان انما عذاب الله بغيته أوجهرة فأنخرو في هل
بذلك الا تقوم الظالمون انتهى (قوله ومثله وان تجهر بالقوم أى فاعلم انه غنى عن جهرك فانه يعلم السر) في الشرح هذه
المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعاً تشكيكاً على هذا التحقيق فانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان
فعل الشرط مضارعاً لفظاً ولذلك عدوا من الضرورات قوله **لئن تك قد ضاقت على يوتكم** * ليعلم ربي ان يتيق واسع وأقول يندفع
الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء يسد مسده الا اذا كان الشرط ماضياً وهذه المواضع التي وقع فيها فعل
الشرط مضارعاً فيها شيء ساد مسد الجواب **حذف الكلام بجملته** * (قوله فان ان هنا بمعنى نعم) لان الواو كانت العاملة
لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها (قوله الثالث بعد حرف النداء في مثل ياليت قومي يعلمون اذ قيل انه على
حذف المنادى) احتزم دأماً اذ قيل ان حرف النداء اذا اوليه ما ليس منادى يكون مجرد التثنية لان الكلام حينئذ
لا يحذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته أى بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه
وجهور الصريين مفعول به لا دعوى مقدر وأصل يلزى يدا دعوى زيداً حذف ادعوا وما الكثرة الاستعمال ودلالة النداء
عليه فجزأ الجلة الفعل والاعل محذوفان فاذا حذف المنادى أيضاً كان الكلام بجملته محذوفاً (قوله * قالت بنات العم *
الى آخره) عيبا به من مهملة مفتوحة فتشاة تحتية مكسورة فتشاة تحتية مشددة من الي وهو خلاف البيان يروى فقيل
مكان عيباً وفي الشرح لا ينبغي انك اذا قلت ان جاء زيدا كرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجعلناها
وايس شيء من الجملتين حاله تعلق ان به وارتباطه به ليس كلاماً لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان
كذلك فالحذف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملته وأقول مراد المصنف من حذف
الكلام بجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك في ان المحذوف في الرابع والخامس كذلك وان بقي اداة
شرط ونفي **حذف أكثر من جملة في شيء ما ذكر** * (قوله ان يكن طبك الى آخره) الطيب بالمهملة مثلثة والباء الموحدة مشددة
هنا العادة كقولك * فان طبناجين واكن * منابنا ودوله آخرينا * (قوله أى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا عادتك فيما مضى
لاحتملناه منك) في الشرح هذا المخرج عما ذكره أولاً من حذف الشرط وحذف الجزاء في كون هذا امثالا لما حذف
منه أكثر من جملة في غير ما ذكرنا وأقول ما ذكره هو حذف جملة الشرط وحذف جملة الجواب وحذفها فقولوه في
غير ما ذكرنا في غير حذف الشرط وحذفه وغير حذف الجواب وحذفه احتراز عن حذف أكثر من شرط وحذف أكثر من
جواب فان ذلك لا يجوز وحينئذ تحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثلاً الحذف أكثر من جملة في غير ما ذكرنا (قوله ولم أذكر
بعض ذلك في كتابي جرباً على عادتهم وأشد مقتلاً وهل أنا الامن غزوة الى آخره) في الشرح محتمل ان يكون أشد منصوباً
بان مضرة والهطف على المصدر المتقدم على حذفها * لبس عباءة وتفرعنى * ومحتمل ان يكون مرفوعاً على الاستئناف
والبيت ليدين الصمة وغزوة يغين معجمة مفتوحة فزاي قبيلة ويقال رشد يرشد كصير ينصرون رشد يرشد كفرح يفرح
وغرضه انه ان لم يذكر بعض ما أورده في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء أثر غيره من فعل ذلك من العربيين حتى
يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذاراً عن ذلك وانما فعله لا مرأى له وهو وضع كتابه لفيده من تماطى التفسير والعربية
جميعاً فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر (قوله وأما قوله لم في ركب المافة طليحان) قال صاحب الحكم الطلاح لالاعياء
من السير ومن كلامهم ركب المافة طليحان أى والمافة تحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فأنفجرت أى فضررب
فأنفجرت وكما قال النعماني * اذا ما الماء خالطها خضينا * أى خالطها فشر بنها ولا يكون التقدير المافة وراكب المافة لان الحذف
اتساع وبابه أوسط الكلام وآخره لا أوله الا ترى أن كان تراد وسطاً وأخيراً أولاً ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ
وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزاً سمكتراً انتهى **الباب السادس من الكتاب** * (قوله اذا أريد تفسيرهما من حيث
الجملة) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمراد واحد (قوله وأما الاخر اذوالنذير واضداده هاهو فيها
كافعل) يعنى فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينهما وبين فاعله في التثنية والجمع الا اذا كان النعت جملاً لا يجري
مجرى مفردة في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكثير لا جمع أصح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل
قعبود غلمانه ونضعف ذلك في الفعل لان اسم الماعلى المشابه للفعل اذا جمع جمع اليكـ يخرجه لفظاً عن موازنة الفعل

ومناسبتة لان الفعل لا يكسر ولا يلزم فيه أيضا شبه اجتماع ذاعين نحو قعود علمانه كالزم في قاعدتين علمانه (قوله بكرت عليه بكرة الى آخره) البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشيء و اليه وفيه بكور وبكرت بالتشديد وبكرت وبكرت بكرت بمعنى أثبت كرة والصريم الارض المحصود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد (قوله والرابع قولهم في نحو مكلد من ارغدان وغدا نعت مصدر محذوف) في الشرح لا ينبغي ان يمد هذا فيما اشهر بين العرب والصواب خلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان لذي اشهر في هذين بين العرب والصواب وان تخطت بهم عاقل عن سيوييه وغيره لم يصادف محل وأقول انما عده المصنف فيما اشهر بين العرب والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيوييه والمحققين خلافه واستدلوا لهم على ذلك لانه بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله فليجوز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة) في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين أمر مستكره ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قوانا الحي الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام وأقول قد سبق مثل هذا في آخر الكلام على ما سبق مناقجيه كلام المصنف فليراجع غنة وبالجملة فراد المصنف هنا وهما كجوزان للنحو بحث عنهم او مثل أحبي الارض شاب الزمان ليس كذلك (قوله أي الشملة السماء والحالية متهذرة لتعريفه) في الشرح تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر الميم هيئة الاشتغال واشتمل بالثوب ادارته على جسده كله وعائقه حتى لا يخرج منه يده وفي القاموس واشتمال السماء ان برد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وماتته الايسر ثم يرد باقيه من خلفه على يده اليمنى وعائقه الايمن فيغطيها جميعا أو هو الاشتغال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من أحد جانبيه على منكبيه فيدوا منه فرجه (قوله والصواب العدم على معمولي عاملين) في الشرح غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله ان حذفوا مضافا لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقدح في الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع لحالوله محل الاسم) وهو قول البصريين سواء حل في محل اسم مرفوع كافي زيد يضرب أي ضارب أو مجرور أو منصوب نحو ممرت برجل يضرب أو أيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه ووقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى أسبق اعراب الاسم وأقواء وهو الرفع قاله الرضي واعترض بأنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنفيس من شواصن الافعال وفي خبر كاذب كاذب يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانه نقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا فاعلان الزيدان وبكفيه ووقعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كأحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاذب يقوم ان أصله صلاحيه ووقعه موقع الاسم كافي قوله وما كدت آتيا وقال ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفي لان البصريين ان أرادوا أن رافع المضارع ووقعه موقعها هو للاسم بالاصالة سواء جاز ووقع الاسم فيه كافي يقوم زيد او منع منه الاستعمال كافي جعل زيد يفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التخصيص وان رادوا ان رافع المضارع ووقعه موقعها هو للاسم مطاقا باطل أيضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كافي وان أحدهم من المشركين استجارك فلو كان الرفع للمضارع ووقعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الامر فوعا ولا يلزم منتف فالمزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان الخبر يرد من الداسب والجازم عدوى والرفع أمر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر العدوى لغة الوجودي بخوابه لا نسلم ان الخبر يرد من الناصب والجازم عدوى لانه عبارة عن استعمال المضارع في أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة متأيس بعدى انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت في أول الكلمة حدث رفع بعدونها ذأصل المضارع اما المامى وما المصدر ولم يكن فيه ما هذا الرفع بل حدث مع حروف الحروف فاحالته علم الأولى من احالته على المستوى الخفى كما هو مذهب البصريين ومذهب الفراء هو المشهور بين لمعربين وانما عزلهما عامل النصب والجزم لضيقها وصيرورها بجزء الكلمة (قوله ثم ادعروا أو عروا) أي اعربوا الكلام أو عروا الطالب أي جماعه يعرب (قوله فاما البصريون فذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي السانث) قال الرضي الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما

لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الألف والنون
عن التأنيث وقال المبرد جهة التشبيه أن النون كانت في الأصل هززة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب إلى صنعائه
وبهراويه وهي هززة من قضاة ولبس بوجه ذلك مناسبة بين الهززة والنون حتى يقال أن النون أبدل منها أو ما صنعاء وبهراء
فالقياس صنعاء وبهراويه كهمراويه فابدلوا النون من الواو شاذ للنسبة التي بينهما لا ترى إلى ادغام النون في الواو (قوله
عن درك الحجة) الراء بفتح الاء وسكون الراء بمعنى الادراء والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال والعقائد
والاديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على دلائل ويقابلها الباطل وأما المصدق فقد شاع في الأقوال خاصة ويقابلها الكذب وقد
يفرق بينهما بالمطابقة فتعبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقتها للواقع
ومعنى حقيقة مطابقة الواقع أي (قوله الأعداد الأصول) يعني التي ليست بجمعة (قوله ولكنها أهلى بوادئسه إلى آخره)
هذا البيت لمساعدة المذلل وتدفع بالغيب المجبة المفتوحة المشددة وأصله تبقى بتأين في أوله حذف أحداهما من التخي وهو
الطلب ومثنى وموحد صفة ذئاب أرخبير مبتدأ محذوف أي بعضها مثنى وبعضها موحد (قوله وللجهل عوقع هذه اللفاظ) يعني
الالفاظ المبدولة (قوله أحاد أم سداس إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الكلام على أم (قوله الذي أطلق) أي ابيج (قوله ولو
أفردت لم يكن له معنى) قال الله تعالى في أي لو قلت أقسموا هذا المال درهم وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين
حالا من المال الذي هو ألف درهم مثلا بخلاف ما إذا كرر فإن القصد فيه إلى الوصف والفصيل في حكم الاقتسام وكذا الطيبات
في حكم النكاح (قوله ولو جئت فيه بأول ما علمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه) قال النعماني في ذلك لأن أول أحد الأمرين أو الأمور
لا غير وأما الإباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فإنه يكون بدليل من خارج مثل أن مجالستهم ما خير وزيادة
في الفضيلة وتعلم العلم فيكون أولى بالجواز وحاصله أن أول أحد الأمرين والحال بيان لكيفية الفعل والقيود في الكلام يكون
نفسا لم يقابلها معنى أو أن يكون الاقتسام على أحده هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو أن يكون على هذه الأنواع
غير متجاوزا لها إلى ما فوقها وهذا معنى قوله محذور عليهم ما رواه ذلك وفيه إشارة إلى دفع ما ذهب إليه البعض من جواز
التسع فمسكان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاث والأربع وهي تسع وذلك لأن من نكح الخمس أو ما فوقها لم يحافظ على القيد
أعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا العدد والفصيل بل هو زوال إلى خمس وسداس انتهى (قوله واختلف فهمها) أي في
الواو في قوله تعالى وتأمّنهم كلهم (قوله فيندفع الإشكال أيضا) هو أن في قوله تعالى ما يعلمهم الأقل رد على كون الواو في تأمّنهم
كلهم للاستئناف وعلى كون الكلام فيه تقريراً بكونهم سبعة (قوله فاما الواو الأولى) يعني أو الثانية (قوله قلنا العامل
المعنوي لا يحذف) في الشرح الظاهر أنه لا يمنع الحذف في مثل قولك زيد فاعلم جوابا لمن قال من في الدار أي زيد فيها فاعلم
لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جواز الحضور معناه أو تقدم ذكره في استغناء أو غيره وهذا يشمل
المعنوي وغيره انتهى وأقول يحمل على غير المعنوي لقول المصنف في بحث الواو بعد قوله أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا
ممتنع وبهذا روي على المبرد قوله في بيت الفرزدق وإذا مثلهم بشر أن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أي وإذا ما في الوجود بشر
بمثالهم (قوله ولا أرض بقل أبقاها) هذا مجزئ بيت صدره فلا مرنه وقد فت ودقها والمزنة السحابة البيضاء والودق المطر
وضمير ودقها للسحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبله وأقبلت الأرض خرج قلها (قوله الرابع عشر قولهم أن السكره إذا
أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأولى) قال النعماني
في تلويحه والكلام فيما إذا أعيد للفظ الأول إما مع كنهية من التنكير أو تعريف أو بدونها وحينئذ يكون طريق التعريف
هو اللام أو الإضافة لتصح إعادة المعرفة نكرة وبالعكس وتفصيل ذلك أن المذكر أو لا ما إن يكون نكرة أو معرفة وعلى
التقديرين أما أن يعاد نكرة ومعرفة فمعرفة أو أربعة أقسام وحكمها أن تنظر إلى الثاني فإن كان نكرة فهو غير الأول واللكان
المأخوذ هو الريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر وإن كان معرفة فهو الأول جلاله على المعهود الذي هو الأصل
في الإثراء والإضافة انتهى فنقول فمعرفة كلام المصنف أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت عينه وكلام النعماني أنها تكون
غير أضافت حكى ابن السبكي في هذه الصورة نوادر وحكى عن إمامي ابن التبري أنه قال إنما غير الأول لا بعد بهجري كلام
المصنف على القول بأن العين والمقتضى أن في القول بأن غير (قوله وهو الواو على ذلك) روى ابن عبد عسر (يعني) روى ذلك

موقوف على ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم أو من فوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ذات يوم وهو نضك وهو يقول إن يغلب عسري سرين وفي تفسير البغوي قال أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب النظم تكلم الناس في قوله إن يغلب عسري سرين فلم يحصل منهم غير قولهم أن العسر معرفة واليسر نكرة فوجب أن يكون عسر واحد وسر ان وهذا قول مدخول فإن قول القائل أن مع الفارس سيفان مع الفارس سيفان لا يوجب أن يكون الفارس واحد والسيف اثنين بل معناه أن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الآخرة وأن يغلب أحدهما وهو اليسر الدنيا فاما اليسر الآخرة فدائم غير زائل أي لا يجمعهم في الغلبة كقوله صلى الله عليه وسلم شهر اعمد لا ينقصان أي لا يجتمعان في النقص (قوله ويشهد للصورتين الأوليين) هما إعادة النكرة نكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) هو إعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والافتقار قوله الأوليين أن يقول والرابعة ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة لأنه ذكر أولاً ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا عن بني دهل إلى آخره) هذان بيتان من بحر المخرج والصفح العفو ودهل بضم المهملة وسكون الهاء (قوله والثالث أن في التنزيل آيات ترده هذه الأحكام الأربعة) قال المفتاز في تلويحه ما علم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلوا المقام عن القرائن والافتقار للنكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء له وفي الأرض له وقالوا لا تنزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشبهة يعني قوة الشباب ومنه باب التأكيذ للفقهي وقد تعدد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلنا إليك إلى قوله إن تقولوا أنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلي أو قد تعدد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي أنزل عليكم الكتاب بالحق مصدق لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى أنما الحكم الله واحد ومثله كثير في الكلام كقولهم هذا العلم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا أو منه بيت الحماسة انتهى (قوله فإن الصلح الأول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام) فلا يكون الثاني عين الأول لأن المعنى من كون الثاني عين الأول أن المراد به هو المراد بالأول (قوله لأن اللام أن كانت فيه) أي في العسر الأول للعهد في العسر الذي كافر فيه وهو حصص معينة من العسر موهوبة بين المتكلم والمخاطب فهو هو أي الثاني عين الأول (قوله الخامس عشر قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها) في الشرح عده هذا الموضوع في هذا الباب مبني على أن قول سيبويه في المسئلة صواب وقد رده بعد هذا قال الأمر إلى سلامة ما شئتم في ذلك من المعارض فلا ينبغي أن يبعد من قبيل ما هو من الخطأ وأقول ما رد المصنف قول سيبويه وأنما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده (قوله وليس يلزم عند سيبويه) لم يحك الرضى ذلك عن سيبويه وأنما حكاه عن المالكي واختاره هو ونصه في باب المبتدأ والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها دليل دلهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي انتهى (قوله معمول للمضاف أو الجار مقدر) قال الرضى أعلم أن بينهم خلافاً في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو من أو المضاف في قال أنه الحرف المقدر نظري أن معناه في الأصل هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إليه إذا صل غلام زيد غلام حصل زيد فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لا جـل الحرف ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدر القوة الدال عليه بالمضاف الذي هو محتص بالمضاف إليه أو مبين به ومن قال أن عامل الجر المضاف وهو الأول قال أن حرف الجر أربعة منسوخة والمضاف مفيد للمعناه ولو كان مقدر المكان غلام زيد نكرة كعلام زيد فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بواسطة الأول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معني الإضافة وأيسر شيء لأنه إن أراد كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقنض والعامل ما به يتقوم المعنى المقنض للأعراب وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فيدعي أن يكون العامل في العاقل والمفعول أيضاً النسبة التي بين ما وبين الفعل كما هو مذهب خلف أن العامل هو الأسناد (قوله هابيتنا إذا صريح الحق فاصغله) هذا صدر بيت حمزة • وطع فطاعة مهدمه رشد • وقد تقدم في الجهة الخامسة فيما يحتمل بآثار عاملة وجهين (قوله لأن الحال حيثئذ من المعرفة) هذا هو المرجح لكونه موحشاً حالاً من المستتر في الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أجاب ابن خروف عن تجويز كون موحشاً في البيت حالاً من الضمير المستتر في الطرف بأن الطرف ههنا لا مستتر فيه لأنه أنما يكون فيه مستتراً إذا تأخر عن المبتدأ وأما ما تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه المعرفة مخالفة لاطلاقه وهو ما قول

أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه أو اعتراضهم عليه بخلافه فقله ولقول أبي الفتح معطوف على لاطلاقه سم (قوله عليك ورحمة الله السلام) هذا مجزئيت صدره * الأياخلة من ذات عرق والمراد بختلة هنا امرأة وبذات عرق موضع (قوله وقد اعترض) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله أن عطف رحمة على المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بان ما ذهب إليه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدأ وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الطرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدأ (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل لوروده في النثر) أي والجواب عن ما اعترض به على أبي الفتح من أنه تخلص عن ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة إلى ضرورة مثلها وإنما تخلص من ضرورة إلى ضرورة أسهل منه وذلك ليس بمتنع (قوله وأما جواب ابن مالك بأن الجمل على طلل أولى لأنه ظاهر قائما يصح لو ساوى الظاهر المضمرة في التعريف) يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم لأنهم لا نسلم أن صاحب الحال طلل بل هو ضميره المستتر في الطرف بان جعل صاحب الحال طلل أولى من جعله الضمير المستتر في الطرف لأن جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بأنه إنما ثبت هذه الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما إذا كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الأصل في صاحب الحال (قوله أحدهما ضبعان في ثنية ضبع للثؤنت وضبعان للذكر) يعني أن الثؤنت من الضباع يقال له ضبع بفتح أوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه وزيادة ألف ونون في آخره فإذا أرادوا هارثنو وأغلبوا الثؤنت أقله حروفه على المذكر فقالوا ضبعان هذا ولكن في الصحاح الضبع معروف ولا تقل ضبعة لأن الذكور ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والآنثى ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع (قوله وهو سهو) فرق الحكاء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل مما من شأنه الملاحظة في الجملة أن كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء يسمى ذهولا وسهوا وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها إلا بعد تحشم كسب جديد يسمى نسيانا (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول إن أراد لا يجتمعان في الوجود فسلم لكن لا يفيد أنه لأن المراد بقوله يجتمع شيان هو الاجتماع في حكم من الأحكام وإن أراد لا يجتمعان في حكم ممنوع (قوله وضابطها) في الشرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التزليل والذين يتوفون منهم ويزرون أزواجاً يترصن بأنفسهم أربعة أشهر وعشراً والمراد عشرة أيام بلياليها لكن أنثى التغليب الليالي وأقول هذا الضابط إنما هو لتغليب الليالي على الأيام في التاريخ لا لتغليب الليالي على الأيام مطلقاً نعم مقتضى التغليب في هذه الآية أنه لا اختصاص لتغليب الثؤنت على المذكر تينك المستثنين (قوله لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً لا موجد لهما في الحقيقة سواء) ففعل العبد مستند إلى الله تعالى من جهة الإيجاد وإلى العبد من جهة الكسب وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور الله تعالى بإيجاد ومقدور العبد كسباً (قوله وقد مضى رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الأعراب (قوله الثامن عشر قولهم أن كذا أثباته نفي ونفيها أثبات) قال الرضي قال بعضهم في كذا نفيه أثبات وأثباته نفي بخلاف سائر الأفعال أما كون أثباته نفيًا فإن أرادوا به أنك إذا قلت كذا زيد يقوم وأثبت الكود أي القرب فهذا الأثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون أثبات الشيء نفيه بل في كذا زيد يقوم أثبات القرب من القيام بالريب وإن أرادوا أن أثبات كذا دل على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك أذلو حصل الفعل منك لكنت أخذت في الفعل لا قريبا منه وأما كون نفيه أثباتاً فنقول فيه أيضاً أن قصدوا أن نفي الكود أي القرب فيما كدت أقوم أثبات لذلك المضمون فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء أثباته وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر أثبات لذلك المضمون بل هو أفحش لأن نفي القرب من الفعل أبلغ من نفي الفعل نفسه فإن ما قربت من الضرب أكاد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد تنجى مع قولك ما كاد زيد يخرج قرية تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرية تدل على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت نفسه بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وجوده في وقت آخر وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون إذن نفي كاد مفيداً لثبوت مضمون خبره بل المعيد لثبوت تلك القرية فإن حصلت

قريئة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون أي وما كادوا يفعلون قبل ذبحهم وما
 قروا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم آتخذنا هزواً وأدع لنا ربك بين لنا
 ما لو أنها وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً وان لم يثبت قريئة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر فلما
 بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكذبوا وقوله إذا غيّر الحجر الميت إذا يس في هذه
 المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القريئة هي الشبهة لمن قال إن نقي كاد اثبات (قوله أحدهما إن لم يخشري
 قال في أولئك سيرجهم الله) تقدم كلام لم يخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين (قوله الثاني قال
 بعضهم في سجدون) تقدم هذا بجميعة في حرف السين (قوله تمام العشرين قولهم في نحو جلست أمام زيدان زيداً مخفوض
 بالظرف والصواب أن يقال مخفوض بالاضافة في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لأن الصريح 'العامل في المضاف إليه
 هو المضاف ولا شك أن أمام من قولنا أمام زيد مضاف فيكون خافض للذي هو المضاف إليه فالتعريف قد يذهب بقوله لم يزد
 مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرف وإنما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح
 بهذه الحقيقة لظهور المراد ودعوا أن الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فإن هذا قول مرجوح عندهم فالبناء
 في تخطئة الجماعة عليه وإهواؤ قولهم مخفوض بالظرف يوهم أن خصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك ينبغي
 الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لأنه ذكر في
 انضمام عشران العامل في المضاف إليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بأنها عاملة قولاً

باب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

(قوله إن كان حرفاً واحداً) يعني وليس بعض كلمة لأن ما هو به ضاربه بمرعته بلفظه (قوله) قال في المتصل بالفعل من نحو
 ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل) الأول يعبر باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين
 غيره والثالث بلفظه (قوله ألا يكون اسم هكذا) أي اسم ظاهر قيدناه لأن الضمائر المصنوعة أسماء ومنها ما هو على حرف
 واحد يعني أنه في هذه الحالة يكون معبراً به عن نفسه فيكون اسماً ظاهراً وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله فاما
 الكاف الاسمية فإنها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف إليه) هذا جواب سؤال يرد على قوله ألا يكون اسم هكذا
 تقرير السؤال أن الكاف الاسمية اسم ظاهري وهي على حرف واحد وتقرر الجواب أن الملازمة للاضافة واعتمدت على
 المضاف إليه صارت بمنزلة ما هو أكثر من حرف لأنهم لا يعبر عنها عند الكلام عليها إلا باسمها لأن في التعبير عنها بلفظها قطعاً
 عما تقدم عليه وهي لا تقطع عنه والكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه (قوله ولهذا إذا
 تكلمت على اعرابها) الإشارة بهذا إلى اعتماد الكاف الاسمية على المضاف إليه (قوله لأن الحذف فيهن) أي في موق
 وش ول واللام في لأن متعلقة بيجوز (قوله ولا ينطق بلفظها) أي بلفظ باء الجر وواو العطف فلا يقول ب حرف حرولاً و
 حرف عطف لأن كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله وإن كان اللفظ على حرفين نطق به ثقيل قد حرف تحقيق وهل
 حرف استفهام) لأن اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من إطلاقه هنا عليها وأما وضع اللفظ لنفسه لأنهم يحتاجون إلى التعبير
 عنه فلو وضعوا له لفظاً آخر لكان الوضع له ضامناً لنفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء في أن هذا ليس
 بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه ينطق باللفظ ويراد نفسه والظهور للزوم لأننا إذا
 قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمذكول فعل وحرف ودلالته عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح
 والتحقيق أنه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والاكاف جميع اللفاظ مشتركة ولا قابل به انتهى وظاهر
 كلام المصنف أن اللفظ إذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره أن الكامة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ
 وقصد اعرابها يشدد الحرف الذي في منها سواء كان حرفاً صحيحاً أو حرفاً علة نحو أكثر من السلم ومن الحل ومن اللوا يكون على
 أقل أوزان العربات وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ أو لم يقصد اعرابها لا يشدد ثانياً إذا كان صحيحاً نحو جاءني كم ورأت مناً ثلاً
 يلزم التعبير في اللفظ والمعنى جميعاً (قوله ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك) أي عما كان على حرفين بأن تقول في تدالف
 والدال وفي هل الهاء واللام (قوله وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً ثقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه

اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض) قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كلفة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع اشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف أضيف في التركيب الذي ذكره المصنف اسم ولهذا أخبر عنها بقوله خوف استقبال وكان المصنف لم يذكرها لان الأدلة الثلاثة التي في قوله يدل على ما ذكرناه الى آخره مختصة بضرب (قوله وانما نصت على الحسابة) لان الكلمة المبينة اذا جعلت على اللفظ فالأكثر فيها الحسابة نقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر: ليت وهل ينفع شيأ ليت ثم ان أولت بذكر كاللفظ انصرفت مطلقا وان أولت بمؤنث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهي كهـ في الصرف وتركه وان كانت رباعية أو ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منهرفة (قوله فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور وأسماء حروف المجهم) وذلك انها اللفاظ مسماه اللفظ فان آل عمران مثلاً اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وحجم مثلاً اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيمويه قال الخليل يوماً وسأل أصحابه كيف تقولون اذا أردتم ان تلفظوا بالكاف التي في لك والباء التي في ضرب فقل نقول بباء كاف فقال انما اجتمع بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال أقول كهـ وفي الكشف فان قلت من أي قبيل هي من الاسماء أم معربة أم مبنيّة قلت بل هي أسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمر وغيرهما من الاسماء حيث لا يسما اعراباً فقدمت عليه وتوجيه الدليل على ان سكونها وقف وليس بينها أنم الويت لحذي بها حذو كيف واين وهو لا ولم يقل صاد قاف نون مجموعاً في ابين الساكنين (قوله قياس هزات الاسماء) يعني الاسماء الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد الانطلاق والاقتدار من المصادر التي همزتها همزة وصل لانها ليست باسماء صرفة بهذا المعنى (قوله كما أنك اذا سميت بضرب قطعت همزته) في الشرح لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع همزة الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستعجب ما كان ثابته قبل التسمية بها بخلاف مثل آل واضرب (قوله نقلت وكيف توهم ابن مالك أن التعوين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه) نقائل ان يقول لم يقنع كلام ابن مالك السابق تغلبت الصفة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسماء اللفظي أي الاسماء الذي المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب ولفظة سوف أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازي اعترض في المخصص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان الخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفاً انفاً قافه أو ما اسم أو فعل وعلى التقديرين فهو كاذب أما ان كان اسماً فلا ن كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه وأما ان كان فعلاً فلا ن أنه أخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض وأجيب بان الاخبار اماعن اللفظ وذلك جائز في الكلمات كلها سواء ذكرت أنفاً أو وحدها أو مع غيرها أو عبر عنها بالفاظ أخرى اماعن المعنى اماعن اعترافه بلفظه وحده أو مع غيره واما ما عبر عنه بلفظ آخر فالاول من خواص الاسم والاخير ان مشتركاً بينه وبين أخويه فاذا أريد الاخبار عن معناها بما تنوع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه أو به مع غيره فيخبر عنه حينئذ بمعبراً بحدذين الوجهين بانه مجتمع ان يخبر عنه بمعبراً بوجه ثالث فلا تناقض في ذلك (قوله لما كان أكثر لفعا قبل دورا في الكلام خففوا اسمه) بتشديد الميم وخففوه بقاء من جوابها والجملة بأسرها استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به

في فصل (قوله وقد سمعت من يعرب ألهام التكاثر مبتدأ وخبر اظنه ما مثل قولك المنطق زيد) في الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان الهام نفسه هو المبتدأ أو اما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر وألهام خبر مقدم مبنى على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصداً ان ألهام مبتدأ والتكاثر خبره (قوله وذكر لي رجل عن كبير من الفقهاء) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء وكبير في

جميع النسخ بالباء الموحدة (قوله أنيبت ريان الجفون الى آخره) الى بان فحذف الطمان والكري النعاس تقول منسه كرى
الرجل بالكسرى كرى كرى وهو كرى وامرأة كرية على فعلة والمراد به في البيت النوم والمسوع اسم المفعول من لسمته الحية
أو المقرب اسم ماوية المسوع كناية عن ليلة السهر (قوله وقال جماعة من المعربين في وكذلك نسخي المؤمنين في قراءة ابن
عاصم وأبي بكر بنون واحدة) تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره المصنف في آخر الجبهة الرابعة من الباب
الخامس بما لا مزيد عليه (قوله واللقيل تلطت) في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد أكثر المصنف
وجه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين (قوله من باب ولا أرض أبقل أبقالها) يعني من باب في
حذف تاء التأنيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان تقي مسنداً الى ظاهر مؤنث حقيق وأقبل مسنداً الى ضمير
مؤنث غير حقيق (قوله وهذا حصل على الضرورة) من غير ضرورة لان حذف الناء من الماضي المسند الى ظاهر
مؤنث حقيق أو الى ضمير مؤنث غير حقيق ضرورة لا ضرورة تدعو الى جعل تقي في البيت كذلك لجواز جعله
مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى التائين (قوله فقلت هلا استسكلت ورود الفاعل مجروراً) ان زادا فان فاعل ينكحها وفي
آخره كسرة وكان هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وهو انما يعرف
ما يدرك بالحس كالرفوع والمجرور المدركين بحاسة السمع (قوله ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن) هذا عطف على ولهذا حذف
الواو في هب مشارك له في الترتب على كون نائب التثنية ثقبلاً (قوله لان أصلها الياء) أي أصل الالف في يا غلاما لان
يا غلاماً يجوز فيه اسكان الياء فتحها فاذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفاً (قوله ويستثنى من الاول نحو
أرأيتك زيداً ما صنع وأبصرك زيداً فان الكاف فيها حرف خطاب) هكذا وقع في كثير من النسخ ضمير التثنية وهو عائد على
أرأيتك زيداً ما صنع وأبصرك زيداً وفي بعض النسخ وهو الموجود بخط المصنف بأفراد الضمير وتذكيره وهو عائد الى نحو
وقد تقدم الكلام على أرأيتك في الكاف المفردة (قوله ونحو قولهم لا عهد لي بالأمم فقامنه ولا أوضعه) نحو معطوف على نحو
الضاربك واللام أفعل تفضيل من لوم الرجل لوماً على فعل وملائمة على مفعلة ولائمة على فعالة ويقال منه للرجل يا ملاماً
بخلاف قولك يا مكرمان (قوله وليست مضافا إليها الا انقضى أو ضع بالكسرة) لان ما لا ينصرف اذا أضيف أو دخله لام
التعريف المجرب بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه كناية عن غير نفسه
مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسنداً اليه ومفعولاً وادخل عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن
مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسرة تبعاً لامتناع التنوين للعلتين فالزال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسرة
قد دخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببه كالمجد والجاء والجدلى والاجر والسكران ويصرف غيره (قوله وعلى ذلك فاذا
قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أجرة فان فصح الراء) يعني لكونه غير منصرف للصيغة ووزن الفعل لم تدخله اصة ولا لام
تعريف فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول لان أجرة لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا أضيف أو
دخلته لام التعريف المجرب بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله كنسيتهم الصورة الجميلة دمية) في الصحاح والدمية
الصنم والجمع الذي وهي الصورة من العاج نحوه (قوله فان قلت فهل من ذلك قول النخشي في قوله تعالى وطائفة قد
أهنتهم أنفسهم الآية) في الشرح في ايراد هذا السؤال من الازراء النخشي ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمصنف
والادب مطلوب مع الاضاغر فضلا عن الاكابر وأقول لا يخفى أن في جوابه دفعاً لتوهم الازراء والنفس بالنخشي وفي
حاشية التقطازاني ولم يعمل شيئاً من الجمل في موقع الخبر لطائفة قصد الى ان مضمونهم مقرر معلوم الثبوت للساقين لا حاجة
الى الاخبار عنه فالخبر محذوف أي وئة طائفة أو فيكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أو وطائفة أخرى
لم يشمهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد أهنتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد أهنتهم خبر لان الكسرة موصوفة
في التقدير أي وطائفة أخرى وبالجملة الواو للعمال يعني وهو مسوع نص عليه سيوي (قوله وانما هو مفعول والمصاب مصدر
يعني الاصابة) في الشرح لا يمنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون مصدر أو المولى هو الخبر وفي خبر
مبتدأ محذوف أي الذي أصبته هو مولدك هذا جميع (قوله وقد مضت الحكاية) يعني في آخر الجبهة الاولى من الباب الخامس
(قوله وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسؤول عنه ما كان

أحسن زيد وليس في السؤال تعيين ذلك في التمرح في السؤال ما يشعر بان كان تذكري في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا تقع فيه عند ذلك الزائدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذله ان يقول متى كان بعد احسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو افظر تدعى ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فيثني يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال

باب الثامن من الكتاب

قوله لما دخله من معنى اكف) لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان ما (قوله لما دخله من معنى لا يتقرن بقراءة السور ولهذا قال السويدي) بقرآن لما هنا بتشديد الميم والاشارة به الى ادخال الباء بعد لضمينه معنى يتقرن والضمير في لاه عائد على وصل الى كتابك فقرأت به او على قرأت به وهو يه ان لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعد قرأت في المثال بادخالها بعد بقرآن لضمينه معنى يتقرن ثم ان المصنف لم يذكرها لانه تضمنه معنى يتقرن وذكرها هنا لانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله لما كان) بفتح اللام وتشديد الميم (قوله ولهذا لم يجز ليت زيد قائم وعمره) لان ليت زيد قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيد قائم لا يتحمل الصدق والكذب وزيد قائم بمقتضى ما (قوله الثالثة جواز انا زيد غير ضارب) قال السيرافي والزمخشري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمنع مطلقا وتدل ان كان المعمول ظرفا جازا ولا يمنع (قوله لا تقول انا زيد اول ضارب او مثل ضارب) هذا عند الجمهور وحكي ثلث عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكي ابن الحاج عن بعضهم جواز تقديم في الثاني (قوله متى هو حقا الى آخره) فتي منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وهو قوله وحقا منصوب على (قوله ان امرأته منى عمدا مودته الى آخره) هذا البيت لابي زيد الطائي في مدح أخيه لاه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضى الله عنه وكانت أحوال هذا الشاعر أخذوا له ابلا فالتهمهم وايد المذكور وردها فذمه وبعد هذا البيت ارعى وأروى وادنانى وأظهر في على العدو بنصر غير تعذر وعلى بمعنى مع كقوله تعالى وان ربك ذو مغفرة للاس على ظلمهم وانتفى النباء والمكفور والمجود والظرف أعني عندي متعلق بمكفور ومعنى ارعى جعل الى ترى الكلام وأروى اذهب عطشها بالسقي (قوله ولو قلت جاءني غير ضارب زيد الم عز التقدير) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأيناه بخط المصنف أى تقدير غير ضارب زيدانى اضرب زيدانى أكثر النسخ التقديم بالميم أى تقديم زيدانى غير وفى الشرح حكم المصنف بجواز انا زيد غير ضارب لانه عنده فى معنى انا زيد الا اضرب وجعل لادخلة على المضارع ليكون تكريها غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يحل هنا مكان غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيد الم يجزى لکن قال الزمخشري وتقول انا زيد غير ضارب مع امتناع قولك انا زيد امثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيد الا اضرب لانه اسم فجعل لادخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال المصنف انى فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل انا زيد الا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيد الا اضرب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به الصفاوى غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاء بلائى ورأيت لا فارسا وفى التثنية لا فاض ولا بكر ولا شرقية ولا غريبة ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظر الى صورة الحرفية (قوله ولو لا ذلك لم يجز) يعنى ولو لا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع فبني عن الخبر وغيره غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما قوله غير لاه الى آخره) هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخر صدره هاء اللهو وفى المصاح العدا بكسر العين الاعداء هو جمع لا تظيره والسلم بفتح السين وكسر هاء الصلح وفى الشرح ولما منع ان يمنع كون لاه مفرد النظم معنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون فى معنى الجمع ولا ينفى انك لو قلت عدالة غير فريق لاه يصح فبطل الاستدلال حينئذ (قوله غير ما سوف على زمن) تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير فى حرف الغين المجنة (قوله وأدخلوا عليه آل) فى الشرح طاهر هذا الكلام ان الضافة أو العرب أجازوا ادخال آل على اسم الفاعل من قولك ضارب زيد الا أن أو غدا فتقول الضارب زيد بجز زيد ومثل هذا عند الجمهور ويمتنع (قوله السابعة العطف بولا) فى الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالاول لا بجمع قولك ولا (قوله أبا الله ان أمويام ولا أب) هذا بمنزلة بيت لعاصم بن الطقيس

بهذين فاسد ويقع من وراثة وولادة كذا وان كذا ابن سيدنا عمر وقاسمها المشهور في كل موكب (قوله يخصص في هذا)
 أي يوضح الأقرب في الثاني أن لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ان السيد صاحبها ولا النافية تصاحب ان
 الناصبة وعلى تقدير المصنف صاحبها (قوله ومثله ثم لم تكن قننتهم) في الشرح هذا مبني على ان المصدر المؤول به هو القول
 أو المقال وليس ذلك متعيناً لجواز ان يؤول بالمقالة وهي مصدر أيضاً تقول قال زيد كذا قولاً ومقالاً ومقالة فعلى التانيث
 وقع هذا الاعتبار وأقول المصدر الذي ليس عزباً أصل للمصدر المزيد فعند الحاجة الى التأويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير
 المزيد (قوله ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء) في الصحاح في باب الباء في مادة لغب بالهجة الاصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال
 سمعت اعرابياً يقول فلان اغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت أليس بصحيفة فقلت ما للغوب فقال
 الاحق (قوله فيما خطوط الى آخره) قال المتفازاني يجوز ان يكتب باسم الاشارة الى الموضوع الواحد عن أشياء كثيرة باعتبار
 كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكتب عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت
 وقد ذكر لك امعاً كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذه في الضمير الا انه في اسم الاشارة أكثر
 وأشهر ولهذا قال روبة أردت ذلك وأردنه بلفظ يلك على عادة العرب تحقيراً وتنبيهاً في الأساس شيء مولى ولمع وتر من
 مولى وفي لونه توليع وهو استسط له البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضرر وب من الالوان من غير بلق فذلك النوايسع
 وواحه جملة مختطاط وقيل هذين البيتين قد وثقتان مثل امراس الابق والقود بفتح القاف وسكون الواو الخليل والامر اس
 جمع مر من والمر من جمع مرسة وهي الحبل والابق بفتح الباء الموحدة القنب أي افراس طوال الظهور والاعناق مثل
 حبال القنب (قوله فرموا الفاعل) يعني فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجاهدة التي هي الاب والعرب والعرفج
 لانها بمعنى الولد والفصحاء والحسن وكل من هذه لوقوع هذا لرفع مستتر فيه فاعلها (قوله ابلغ عماد كرها من تزلهم) من بيان
 لما ذكرناه وضمير هو في وهو تزيدهم عائد الى ابلغ (قوله وقد مضى ذلك) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وخصوا
 ان الخفيفة وصلتها سدة مسدها في باب عسى) انما سدة ان الخفيفة وصلتها مسدها الجزأين في باب عسى على قول ابن مالك
 ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انما فاعل تام مسدها ان والفعل (قوله تقول عجب من قيامك) هذا
 شروع في أمثلة التنبيه الثاني على الترتيب المتقدم (قوله ومثله في ذلك لعل) يعني ان لعل مثل عسى في سدة ان الخفيفة
 مع صلته مسدها جزأها وفي امتناع سدة ان المشددة مع صلته مسدها (قوله ورج الفتي الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف
 الميم عند الكلام على لا (قوله ما ن رأيت ولا سمعت مثله) هذا مصدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وعجزه يومها في
 أبن جرب ويقع البيت بكافة في نسخ كثيرة وبعده متبدلاً لبدء واحسانه يضع الهاء موضع النقب والمتبدل بالبدال
 الهجة غير المصون والهاء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعده هاء موحدة جمع نقة وهي
 أول ما يبد من الجرب متفرقا والها في الطائي بالهاء والايق بتقديم المشاة التحمية على النون جمع ناقة وأصلها نوفة فلما جمع
 على اصل صار انوقا فاستقل الضم على الواو فقدمت وقلت ياء (قوله ومن أولها على التهي لم يتج الى هذا) الصمير في أولها
 للالتفات في الايتين اللتين كد فيهما المضارع بالنون بعد النافية وفي بعض النسخ أولها والضمير لا يتبين الا ان قوله
 تعالى لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهي ان كان صفة افنة فلا بد من افعال القول أي مقولاً فيها لا تصيبين
 وان كان غير صفة فالنهي وان كان للفتنة الا ان المراد نهى القوم عن التعرض للطم الذي هو سبب اصابة الفتنة (قوله
 وقد مضى البحث فيها) معنى ذلك في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله ولكنها لما كانت) الضمير في لكنها
 وكانت وأعطيت لاي في صوغ غفرلأيتها العصابة وفي حكمها لاي المسستعمل في المداء وأراد بموجب البناء موجب بناء
 المنادى وهو ونوعه موقع حرف الخطاب (قوله وأما نحو العرب في المثال) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأينا بخط
 المصنف وفي بعض أوأما نحو العرب في المثال وفي بعضها وأما العرب في المثال وهو اظهرها لان لذي في المثال العرب
 لانحوه ولان نحن العرب نفس المثال لايه (قوله بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيهاً به بنزال) يريد باب حذام
 ما كان على وزن فعال من أعلام الاعيان المؤنثة سواء كان في آخره راء أو لم يكن وحذام بالهاء والذال المهملةين علم على امرأة
 وانما قال في لغة الحجاز لان أكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر تخضار وغير

ذوات الراء كطام مغزبه غير متصرفه للتأنيث والعلمه وأقلام على ابن جميع هذا القسم غير منصوب من ذوات الراء كان
أولاً قبل الرهي وعلمه بنه الحجاز يبر له تضمنه معنى هاء التأنيث وقيل شبهه بنزال من أربعة أوجه الوزن والعديل والتعريف
والتأنيث وهـ ذائباء على قول الأكثر نزل اسم للأنزلة لا لتزل كما قال البعض وذهب المبرد إلى أنها بنيت لنوال العلل لأنها
كانت ممنوعة الصريف للعلمه والتأنيث لما زادوا المعدل بنواذ ليس بعدد منع الصريف إلا البناء (قوله ياليت حنفي
إلى آخره) الجدا يفتح الجيم والدال المهملة والقصر العطية (قوله جاءت انصرعتي إلى آخره) هذه البيت في فرس جمعت
بالشاعره امرها بالرق ويقع في بعض نسخ المغني جالت من الجولان وهو الذي رأيتاه في نسخة المصنف وفي بعضها جاءت
من الجني وفي الصحاح انصرفت عنه كفتت ونزعت مع القدرة عليه وإن عجزت عنه قلت انصرفت بلألف وفي بعض النسخ
أني زكريا التبريزي وعليها خطه بانما قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط جالت من الجولان واقصدي بكسر الصاد والدال
المهملة من انقصده وهو الرق (قوله وليس كذلك اذ ليس لفعلة فاعل أو فاعلة) حتى يكون معدولاً عن واحد منهما (قوله
والدهر بالانصار دوازي) هذا عجزيت صدره * اطربا وانت قسري * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف (قوله
ولو أقوى لكان أولى الأقواء في علم القوافي هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقسيمة التي منها هذا البيت
مكسورة الروي وإنما كان الأقواء أولى وإن كان عيباً في القافية لأنه أسهل مما ذكر لا في فصحاء المتقدمين استعماله كثير وفي
الشرح وقد رأيت في نسخة هذه الكامة وهي حرام مضبوطة بضمة على الهم فيكون هذا الشاعر قد أقوى (قوله بنائه) أي
بناء أو ان (قوله بناء عائتي في قلن حاشي لله) قدم الكلام على هذا في حرف الحاء المهملة (قوله العاشرة اعطاء الحرف حكم
مقاربه) في الشرح هذا المدخل له في الاعراب فبالله قد ذكره مع أنه اترم تجنب مثله كاسبق في ديباجة الكتاب وأقول
اغما لترم تجنب مثله على سبيل القصص دون الاستطراد وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد (قوله وحتى اجتمعوا بين)
الروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر الكامة من البيت وقبل هي آخر حرف في البيت إلى أول ساكن قبله
مع الحركة التي قبل الساكن وقبل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله ما تنقم الحرب إلى آخره) تقدم الكلام عليه في
الباب الاول في أم (قوله اذار كنت فاج موفى إلى آخره) في الصحاح العائد البعير الذي يحد عن الطريق ويعدل عن القصد
والجمع عند مثل راكع وركع وأنشد البيت عن أبي عبيدة لكنه ذكر فاجعلاً في بدل فاجعلاً في (قوله ويسمى ذلك اكفاء)
الاكفاء في علم القوافي اجتمع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد من اكفاءت بمعنى قلبت أو بمعنى أمليت لان الشاعر
يقلب الروي ويميله عن طريقه إلى طريق آخر وفي الشرح لا نسلم ان في أبيات أبي جهل اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها
ر ويا وقد نص بعض علماء القوافي على جواز مثل ذلك أعني كون الياء الساكنة التي لم يفتح ما قبلها ر ويا سواء كانت للمتكلم
أو لغيره وان كان قليلاً (قوله وافادة للقافية) اللام لتقوية افادة (قوله ياما أملج غزلاً ناشدنا) هذا صدر بيت عجزه
من هـ وليا كن الضال والهمر * وتصغير املج قبل راجع إلى المصدر وقيل إلى المتعجب منه الذي وصف باملج وشدن
الغزال يشدن شدونا إذا قوى وطعن قرناه واستغنى عن أمه وأنشده صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو
التناول ورفع الرأس وهو ليا كن تصغيره ولا تكن والضال يتخفيف اللام السدر البري والسمر يفتح السين المهملة
وضم الميم شمر عظيم ذوشوك (قوله ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك) قال أبو جحان وما حكاه ابن
مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتمدوا السمية أفضل فهو
عندهم مقبس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجاً عن القياس والقاعدة الثانية (قوله
* كبيراً ناض في بجاد مرمل *) هذا عجزيت لامرئى اقبس صدره * كان اباناً في مرانين وبله * وقد مر الكلام عليه
في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها وفي الشرح حركة الحذف على الجوار حركة
اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين وليست اعراضاً ولا بنائية والحاصل انها من جملة صور الاتباع وفي قولهم على
الجوار ما يشير اليه (قوله يا صاح بلع إلى آخره) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث وترجمه
شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحي مرخم أولاً بمحذف الكامة الثانية اجراءه مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانياً بمحذف
الباء والمراد بالذنب هنا الذكرك (قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور) في شرح ابن مالك لكتابته المسمى

بالجملة في الصورتين الواو ويجوز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزرة وأبي بكر وقوله تعالى يرسل عليكم شوائم من نار وشماس في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (قوله وقال الزمخشري لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المتسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم ثم عطف على المسح لا لتمسح ولكن لينبسه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها) قال التفزازي فان قيل العطف على المسح لا لتمسح يكون بما بين الحقيقة والمجاز حيث أريد بالمسح بالنسبة إلى المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة إلى المعطوف الغسل الشبيهة بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازي ويكون الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق أي وامسحوا بأرجلكم يعني اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا ينبغي أن هذا يفضي إلى ضمائر الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على المسح الجار والجوار كما في عذاب يوم محيط وبحر ضرب غرب وهو في المعنى منصوب معطوف على الغسل والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد عليه أن الجر بالجوار لم يبح مع الالباس وهما ملبس أجاب بأنه لا الباس لأن المسح لم يضرب له غاية في الشرع وهما قد ذكر له غاية بقوله إلى الكعبين فدل على أن الباس جره وعطفه على المسح لقصد تعلق فعل المسح به لئلا يفضي إلى ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على أن يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد الادرأض بغسل الوجه بل على أن كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لا يذكروه في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو بدونه وأنت خير بانه لا دلالة لكلام المصنف يعني الزمخشري على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال أن العطف على المسح من قبيل * عطفنا ماء بارداً وهو مع أنه ليس من كلام المصنف مفتقر إلى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز أن كان من عطف المفرد إلى بيان كيفية تعلق الغسل بالجوار أن كان من عطف الجملة إلى معنى وامسحوا أرجلكم وأقرب ما قيل في إيجاب غسل الأرجل أن قراءة النص توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة أو الجري على الجوار لا تنفاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير وامسحوا بأرجلكم مراد به الغسل الشبيه بالمسح تنبيهاً على وجوب الاقتصاد أو بالترام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفع الاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجوز حمل قراءة النص على المسح بالعطف على المحل بقرينة أن في العطف على المنصوب تحلل الفاصل بالاجنبي بغايته أن تصير الآية بمنزلة المجهول أو تدل على جواز الأمرين وقد دلت الأحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا أوفق بما عليه الأكثرون وأوفق بتخصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب إلى الاحتياط لما في الغسل من المسح إذا لاسالة بدون الإصابة فتعين الرجوع إليه انتهى كلام التفزازي (قوله على ماسأتني) يعني في آخر القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والأصل أمرأني) في الصحاح هنأ الطعام بهم نوهناه أي صار هنياً وكذلك هنأ الطعام مثل فقه وفقه عن الاختفش قال وهنأني الطعام بهنئني ويهنؤني ولا تطير له في المهموزها وهنأ وتقول هنأت الطعام أي تمنأت به وكلوه هنياً مرئاً وكل أمرأيتك من غير تعب فهو هنئ، ولك الهنأ ومرأ الطعام عمرأته صار مرئاً وكذلك مرئ قال الاختفش هو كما تقول فقه وفقه يمسرون القفاف ويضمون أو مرأني الطعام مرأ قال وقال بعضهم أمرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني الطعام ومرأني إذا تبعوها هنأني قرؤها بنير ألف وإذا أفردوها قالوا أمرأني وفي الشرح والكلام على هذا لا تعاق له بالأعراب وكذلك الكلام على رجس ونجس وعلى قدم وحديث وعلى بقية ما في هذه المساعدة ولم يكن لذكره معنى لأن المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل وأقول قد عرفت غير مرة أن المصنف إنما التزم اجتناب نحو هذا على سبيل المقصد بأن يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعله (قوله أن يقال فعل بكسرة فكون في كل فعل بقية مكسرة نحو كف) كل اسم على فعل بغض الأول وكسر الثاني يجوز فيه كسر الأول وسكون الثاني وفتح الأول وسكون الثاني ثم إن كانت عينه حرف حلق جاز فيه أيضاً كسر الأول تبعه للثني وأما الفعل فإن كانت عينه حرف حلق فكسره حكم الاسم الذي عينه كذلك وإن لم تكن عينه حرف حلق فليس فيه من القرعية إلا فتح الأول فسكون الثاني وفي الكشف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقرئ لعلمه بإسكان اللام كقوله فان أهجه يضجر كما يضجر بازل • من الادم

دبرت صفحتها وغار به فسكن الجيم من خضر والباع من دبرت والبالز البعير الشاب والادم الشديدة السواد وخصت لانها
أرف جلودا وصفحتها جانبا ظهره وغار به ما بين سنامه وعنقه وفي الالفاز خلبلى دمع العين حزنا كوى القلباه بفتح دمع لانه فعل
ماض من باب علم سكن وسطه للتخفيف ورفع العين لانه فاعله (قوله وقراءة جماعة سلا سلا وأغلا لا) بصرف سلاسل لتناسب
ما بعده وهو أغلا لا وسعيرا (قوله أبى حبه) هو بجاء مهملة مفتوحة فباعا واحدة مشددة في القاعدة الثالثة (قوله قد
يشربون لفظا معنى لفظا فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) هذا تظاها في ان اللفظ
المضمين مستعمل في المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معاجيبه يكون كل واحد
منهما متعلق الحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فنأجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد
مرفى أوائل الباب الخامس من الكلام على التضمن (قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى أى لا يصغون) في
الكشاف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا بحدث وسمعت اليه بحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المسمى بنفسه
يفيد الادراك والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله وقال أبو كبير الهذلى جلت به الى آخره) أبو كبير بالباء الموحدة
بعد الكاف من شعراء الجاسة وهذا الشعر في وصف تابط شراومرودة بيم مفتوحة فزأى سا كنة فهمزة مضمومة والعقد
بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبيس المرأة تشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة
والاسفل ينجر الى الارض وخمير حملن وهن اللبسوة للعلم بهن وان لم يجبرهن ذكر وفي الصحاح الحباك والحبيكة الطريفة في
الرمل ونحوه وجمع الحباك حباك وجمع الحبيكة حباتك وقوله تعالى والسماء ذات الحباك قالوا طرائق النجوم وقال الغراء
الحبك بكسر كل شيء كالماء اذا مررت به الريح والماء القائم اذا مررت به الريح ودرج الحديد لها حباك والشعرة الجمدة
بكسر هاء حباك وفي حديث الدجال ان شعرة حبك والمهيل المدعو اعليه بالمهيل أو الكثير اللحم من هبله اللحم اذا انقله والعرب
ترغم أن المرأة اذا وطئت مكرهة فأتت بولد كان نجيبا (قوله كيف ترانى الى آخره) قالوا بالقاف والموحدة والمجن بكسر الميم
وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وزاد هو زياد بن أبيه ولد على فراش عبيد بن أسيد الثقفي عبد الحارث بن كارة زوجته
همية جاريته اسلم زياد في زمان أبي بكر وولد عام الفتح وقبل غير ذلك وكان كاتب العتبة بن غزوان ثم للعبدة بن شعبة ثم لابي موسى
الاشعري ثم لولى العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سمر أهل العراق والرها والعلما بعبوته
وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان زياد يقعد وشريح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بقدر الحق فلا تمكث
وان حكمت بشئ وغيره أقرب الى الحق فأعلمنيه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شريح شيئا في القاعدة الرابعة (قوله فلهذا
قالوا الابوين) في الاب والام هذا قلب أحد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر بان جعل الآخر موافقا له في الاسم ثم نفي
وقصد لهم ما جيم قال التفتاز في فن قلت لا يكفي في المثني الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذلك تأولوا الزيد بن
بالمسمى بن يزيد فلا ينطبق قرآن الاعلى الطهرين أو الحبيصين لاعلى طهر وحبيص قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال
العبدان في عين الشمس وعين البرز فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع
باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له (قوله ومنه ولا بويه لكل واحد منهما السدس) الضمير في لا بويه
عائد على ما عاдалيه الضمير في ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما ما بدل من أبويه ففقد المعنى
النفصيل ادلولاه لكان الظاهر اشتركا في السدس وهو آكد من لكل واحد من أبويه السدس ليكون ذكرهما
مرتبين مرة بالافهار مرة بالضمير الما عاдалيهما وفي البصر قال الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لا بويه وبالدل متوسط
بينهما انتهى وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا
البدل هو بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل شئ من شئ وهما العبدان واحدة لجواز أبواك بصة معان
كذا وامتناع كل واحد منهما ما يصنع ان كذا بل تقول يصنع كذا وفي قول الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لا بويه نظرو
لان البدل هو الذي يكون الحبر له دون المبدل منه كافي قولك أبواك كل واحد منهما يصنع كذا اذا أعربنا كذا بدلا وكذا
تقول ان زياد عينه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البدل خبرا فلا يكون المبدل له هو الخبر واستغنى عن جعل المبدل
منه خبرا بالبدل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البدل انتهى ما في البحر وقال التفتازاني ينبغي

أي الزمخشري أنه لا حاجة إلى أن يجعل لأبويه خبر مبتدأ محذوف أي لأبويه الثلث ثم بين قصة الثالث عليها بقوله لكل واحد
منهما السدس دفعوا لهم أن يكون للأب ضعف ما للأول وذلك أن الحكم المعلق بالثاني أو المجموع قديقصد تعلقه بالمجموع
وقد يقصد تعلقه بكل فرد فين بالبدل أن القصد في الثاني وبهم ذان يدفع ما يقال أن البدل ينبغي أن يكون بحيث لو سقط
استقام الكلام معني وههنا لو قيل لأبويه السدس لم يستقم (قوله ومنه ورفع أبويه على العرش) انما يكون منه على قول غير
ابن اسحق أن أم يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج يعقوب عليه السلام باختها وأما على قول ابن اسحق أن أمه كانت
بأقية تحت أبيه فهو من الأول (قوله والمشرقين والمغربين) هذا عطف على الأبوين أي وقالوا المشرقين والمغربين وفي تفسير
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرق في الصيف ومشرق في الشتاء ومغرب فيهما وفي قول مشرق الشمس والقمر
ومغربها وعن ابن عباس للشمس مشرق في الصيف ومشرق في الشتاء ومغرب في الشتاء ومغرب في الصيف وهذا والله أعلم مراد مجاهد
بمشرق في الصيف والشتاء وفي قول المشرقان مطلع القمر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشمس ومغرب القمر (قوله ومثله
انطافان في المشرق والمغرب وانما انطافان المغرب) لأنه يقال خفت النجوم خفوا فأنابت وأخفت إذا تولت للغروب لكن
في الصباح وانطافان أيضا المشرق والمغرب قال ابن السكيت لأن الليل والنهار يخفان فمما انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه
ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب (قوله والقمرين في الشمس والقمر) هذا من تغليب أحد المتناسبين بالمشابهة على
الأخر قال التفتازاني وينبغي أن يغلب الآخر لفظا لأن يكون أحد اللفظين مذكرا فإنه يغلب على المؤنث كقمرين
انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه شرطه تغليب الادي على الاعلى لأن القمر دون الشمس وأياكرا أفضل من عمر قال السبكي
بهاء الدين وقد يرده عليه البحران للمخ والعذب فغلب فيه البحر للمخ وهو أعظم من العذب وفي الشرح وفيه نظرا ما أولا فلان
كون البحر حقيقة في المخ دون العذب ليس أمرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من أهل اللغة إلى أن البحر هو الماء الكثير
ملحا كان أو عذبا وأما ثانيا فلان العذب أعلى باعتبار أنه مما نال هذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وإن كان المخ
أعظم جوما وذكر ابن السبكي عن شرح التبيان للطبري أن شرطه تغليب الاعلى على الادي (قوله وقال المتنبي واستقبلت قمر
السماء إلى آخره) قبل هذا البيت نشرت ثلاث ذنائب من شعرها * في ليلة دأرت ليالي أربعا (قوله وقال
التبريزي يجوز أنه أراد قرا وقرأ لأنه لا يجتمع قران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر وأقول هذا ادعاء من الشاعر
ومبالغة يجعل هذه المرأة قرا لا يقدح فيه كونه مسننا من اختلاف الواقع وهو اجتماع قرين أو اجتماع شمس وقمر وقال
الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى في وقت
واحد القمر ووجها وانما التحقيق أنها السماء المستقبلت قرا السماء وتسم خيالها في وجهها فآرامها في وقت واحد كما تقابل
الاشكال المرأة فتطبع الصور فيها فتري المرأة والاشكال المنطبعة فيها في وقت معا وأقول يابى هذا التحقيق جعله وجهها
قرا وليس ذلك الا لاضاها واشراقه والاجرام المضيئة المتفرقة لا تطبع فيها الصور وفي الشرح وما أحسن قول القائل
رأت قرا السماء فاذكر تني * ليلا وصلها بالرقنين كلانا ناظر قرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعيني
وهذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وإن قرا السماء ليس قرا حقيقة وانما أطلق ذلك عليه مجازا
لمشابهته لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد إليه انتهى وأقول ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف الزلال وعبارته
وأحسن ما يمكن أن يقال في هذا أن معناه قرين قرحمقي وهو قرا السماء وقرحمجازي وهو وجه المحبوب فهو يقول هي رأت
القمر المجازي وهو قرا السماء وأنا رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي لأنها نظرت إلى قرا السماء وهو نظرا إلى وجهها فصح أنه
رأى بعينها وهي رأت بعينه وهذه مبالغة وامرأ في الوصف وهي عادة الشعراء أن يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي والذي
في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان الشافعي الصوفي رحمه الله
تعالى معنى هذين البيتين في بعض قصائده فقال بشير هذا الشاعر إلى أن قرا السماء من عشاق محبوبته وإن محبوبته رأت
ذات ليلة فكسبه برؤيتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها وألقت عليه شبهها وأعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق بذلك الالهي
التي وصلته بالرقنين وانما وصلها له أفنته عن صفاتها وغلبت عليه بصفتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلها ينظره
ولها قال كلانا ناظر قرا أي قرا واحد اتعدده مظهره لكنها تنظره بعينه وهي عين المحبة لأن لمحبا محبوا وهو ينظر

بعضها لانها عارته عينا رآها فكان البصر لها نفسها (قوله وماذ كراه أمده) لان فيه جعل وجهها شمساً وهو أبلغ من جعله قراً (قوله وقالوا للمعمرين في أبي بكر وهر) هذا أيضاً من تغليب أحد المناسبين على الآخر وقال ابن رشيقي في العمدة ان الكسافي قال ان التغليب في المعمرين اغما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبي بكر وكذلك ذكر ابن التبري (قوله واسم مخاطبين على الغائبين في قوله تعالى أعبدوا ربكم) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم مخاطبين على الغائبين فاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب في العلم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب أولاً ولذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة آخر لان العلم يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله أعبدوا حتى يختص بالناس مخاطبين اذ لا معنى لقولنا أعبدوا والعلم يتقون (قوله والمذكرين على المؤنثة حتى عدت منهم) المذكرين عطف على مخاطبين والمعنى ولا جعل الاختلاط اطلاق وصف المذكرين على المؤنثة وهذا من تغليب الذكور على الاناث بان اجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على الذكور خاصة فهو قوله تعالى وكانت من القانتين فان مريم عليها السلام جعلت من الذكور القانتين بحكم التغليب لان الغنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل أن لا تكون من للتبعض بل تكون لا بداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من أعقاب هرون أخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له (قوله والملائكة على ابليس) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم الملائكة متناً ولا ابليس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير ذلك الجنس مغمور فيما بين تلك الافراد بان اطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تغليب في الآية فان الجن ايضا كانوا مأمورين مع الملائكة انكسبه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان لا كرم مأمورون بالتذلل لاحد والنوسل به علم ان الاصاغر ايضا مأمورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القيلتين وكلمة قال فسجد المأمورون بالعبود الا ابليس (قوله ومن التغليب أولنا نعودن في مائة ما بعد لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا) هذا من تغليب الاكثر من جنس على الاقل منه بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيباً عليه السلام دخل بحكم التغليب في المود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به وفي الشرح وفي الآية تغليب ثان وهو تغليب شعيب عليه الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه لمن تأمل (قوله ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام) في المطول بقوله يذروكم خطاب شامل للناس مخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والاصح ذكر الجميع أعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والاصح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء في لفظ كم تغليبان ولولا التغليب كان القياس أن يقال يذروكم واياها كذا في الكشف والمحتاج وغيرهما واقائل أن يقول جعل الخطاب شاملاً لانهم تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الاطراف في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثر كم أي الناس في هذا التدبير حيث مكسبكم من التوالد والتناسل وهما لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير اموالكم والانعام خلقها لكم فيها داف ومنافع ومنها ما تكون وجعلها أزواجا تبق ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدره وهو جعل للانعام من أنفسها أزواجا انتهى ما في المطول (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) في الشرح يعني ان الآية الثانية من قبيل ما روي فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد اليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر بطريقه الغيبة لكن لما كان المعنى به هذا المخاطبين بقوله أنتم روي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وأما الآية الاولى فروعي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادي مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقيل آمنوا بضمير الغيبة وأقول اما قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تغليبا قال التفتازاني وهو تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس بقاء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكن لما كان في المعنى عبارة عن مخاطبين غاب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى ولا يخفى أن قول المصنف وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدع

التغليب اذ لا منافاة بين مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى وأما ما أياً الذين آمنوا فلا تغليب فيه لأن التغليب اذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون اللفظ على المعنى وانما فيه مراعاة اللفظ اذ حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة ﴿قاعدة الخامسة﴾ (قوله الى ملك الى آخره) الشاهد في قوله وزال الراسيات فان المراد شارفت الراسيات الزوال (قوله ومنه في غيره) أي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط (قوله وقيل هـ على حذف مضافين أي خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم) أي خلقنا أباكم آدم حينما غير مصوره ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله ثم دنى فتدلى) الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام أي ثم دنى من النبي فتدلى فتعلق به وهو متدلى لعروجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدلى من الافق الاعلى فدنى من الرسول فيكون فيه اشعار بأنه مرجع به غير منفصل عن محله وتقرير لشدته قوته فان التدلى استرسال مع تعلق كتدلى الثمرة (قوله فارقنا الى آخره) الجامع هنا الاجتماع والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع أوطار في الشرح ولقد كان المصنف في غيبة بما أورده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت وقد وقع في الخامسة لابي تمام قول ربيع ابن مالك يري مالك بن زهير العيسى من كان مسرورا بقتل مالك * فليات نسوتنا بوجهه نهار يحيد النساء حواسرا يندبهن * بالصبح قبل تبليج الاسرار وقال الامام المروزقي اني لا نهج من أي تمام مع تسكافه ذم جوانب ما اختاره من الايات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهي لفظة شنيعة جدا واصحله المروزقي بقوله فليات ساحتنا ثم على قول الربيع اعتراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبليج الاسرار فكيف قال قبل تبليج الاسرار واجيب بأنه أراد بقوله يندبهن بالصبح يصفنه بالخلال المضئ والمناف والمناقب الواضحة التي هي كالصبح (قوله وأما قراءة الكسائي فتقديرها هل نستطيع سؤال ربك) قراءة الكسائي عن ثناء فوقية واذغام اللام هل فيها ﴿قاعدة السادسة﴾ (قوله جارية الى آخره) تقطع بضم المثناة الفوقية وفتح القاف وفي الصحاح ومض البرق مض ومضار وميض المفعول مخفيا ولم يعترض في نواحى الغيم وكذلك أومض فاما ادالمع واعترض في نواحى الغيم فهو الخفق فان استتال في وسط السماء من غير أن يعترض عينا وشمالا فهو العقيقة ويقال أومضت المرأة اذا سارت النظر (قوله بغشون حتى لا تتركهم) هذا صدر بيت عجزه * لا يسألون عن السواد المقبل * وقدم الكلام عليه في حرف الحاء في حتى ﴿قاعدة السابعة﴾ (قوله وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) تقدم الكلام على هذه الآية في حرف الالف في أن المفتوحة (قوله لعمر ك ما الفتبان الى آخره) ان تنبت اللحي في تأويل نبت اللحي وهذا المصدر في تأويل اسم الفاعل أي ما الفتبان نابت اللحي واللحية بكسر اللام تجمع على لحي يكسرها كقرية وقرب وعلى لحي بضمها كدورة وذرى وندى الرجل اذا جادفه وندى (قوله ففسل هو على ذلك) أي على تأويل ان وصلتها بالمصدر وتأويل المصدر باسم الفاعل (قوله ويرده عدم صلاحيتها) أي صلاحية أن بعد عسى للسقوط فلا تكون زائدة لان الزائدة هو الذي يصلح للسقوط وفيديلا كثيرا لان تسقط بعد عسى قليلا (قوله وأما قول أبي الفتح في بيت الخامسة حتى يكون عزرا الى آخره) هذا دفع لما يتوهم من قول أبي الفتح يجوز كون أن زائدة في هذا البيت والحال أن مدخولها منصوب أن الزائدة تعمل وقبل هذا البيت ومن تسكرمهم في المحل أنهم * لا يعلم الجار فهم أنه جار والمنكرم تفعل من السكرم والمحل القمط وحتى متعلقه بلا يعلم ومعنى يبين جميعا يفارق وهو مجتمع الحال وقال غير أبي الفتح أن في البيت ليست بزائدة بل أظهرت في المعطوف على المنصوب به حتى وان كانت لازمة للاضمار في الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاول (قوله والمنصوب على معنى لا يلقى ذلك المعنى بغيره) المنصوب مبني ولا يليق الى آخره خبره وهذا الذي ذكره يندفع بغير فانها تنصب على الاستثناء ومعناه قائم بما بعدها ﴿قاعدة الثامنة﴾ (قوله وسخطها) في الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الحاء المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والعز ساة وصعته وفي القاموس السخلة ولد الشاة ما كان (قوله وأي فتى هيجاء أنت وجارها) فتى مضاف الى هيجاء وهي بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى (قوله ولا يجوز ان يقيم زيد قام عمرو في الاصحح الا في الشعر) احتراز بلا يصح عن مذهب الفراء أن ذلك يكون في السر واخبره ابن مالك واستدل له بقوله عليه السلام من يقيم له القدر ايماناً واحتساباً غفر له (قوله ان يسمعو الى آخره) في الصحاح ويقال صار هذا الامر سبة بالناس أي عار يسب به ورجل سبة أي يسبه الناس وسبة أي يسب الناس (قوله ادلا يضاف كل وأي الى معرفة مفردة) سبق في حرف السكاف في الكلام على كل أنها لا سـ مغراق اجزاء المفرد المتصرف نحو كل ريد حسـ فسكان ينبغي أن يقال يمنع

كل صحتها لان كل اذا الضميمة الى مفرد معرفة افادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انما هو عموم الافراد **القاعدة**
التاسعة **﴿﴾** (قوله فلذلك فصلاوا بينهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار أو عندك زيد جالسا) هذا عندهم جمهور
البصريين وذهب ابن السراج وأبو علي إلى جواز إيلاء كان وأخواتها معمول خبرها في نحو كان طعامك يا كل زيد دون كان
طعامك زيدا كل وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مطلقا (قوله وفعل الثجب) هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما
أن قوله وقدموهما عطف على فصلاواهما وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مشارك له في العامل وهو وقدموهما
دون قبله وهو خبرين (قوله ولا تلحنى إلى آخره) في الصحاح طليت الرجل الحاء طليما ذل منه فهو ملهى والجمل الكبير والبلابل
جمع بلابل وهو الهيم ووسواس الصدر (قوله وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن) في الشرح ليس المفضل بين
الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيها إذا انفصل
بأحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره (قوله أنه بعد تقول الدار جامعة) هذا صدر بيت بجزء
* شملى بهم أم دوام البعد محتوما * وفي الصحاح جمع الله شمله أى ما تشئت من أمره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو
القضاء المبرم وختمت عليه الشئ أوجبت له وألحظت قاضى (قوله اذر والله زمهم بحرب) هذا صدر بيت بجزء * يشيب
الطفل من قبل المشيب * (قوله * فما كل حين من فواتى مؤاتيه) هذا بجزء صدره * بأهبة حرم لذوان * كنت آمنا *
ويروى من فواتى مواليا (قوله * وما كل من وافى منى أنا عارف) * هذا بجزء صدره * وقالوا نعرفها المنازل من منى *
(قوله أباخرشة إلى آخره) تقدم الكلام عليه في أن المفتوحة الهزئة الساكنة النون (قوله وأما المسئلة الأخيرة)
هي تقدم الظرف على عامله المعنوى **﴿﴾** القاعدة العاشرة **﴿﴾** (قوله من فنون كلامهم القلب) هو أن يجعل أحدا جزء
الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعى إلى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة
اللفظ عليه ويصكون المعنى تابعا كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ انكسرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني أن يكون
الداعى إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الخوض والمعنى عرضت الخوض
على الناقة لأن المروض عليه ما يكون له ادراك يميل به إلى المروض أو يرغب عنه وقيل السكاكى القلب مطلقا وقال
أنه يورث الكلام ملاحظة والصحيح عليه كمال البلاغة وأمن الالباس ويأتى في المحاورات وفي الأشعار وفي التثريب وورده
غيره مطلقا وقيل أن تضمن اعتبار الطيف غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف قبيل وان لم يتضمن
اعتبار الطيف فاردلان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نسكنة تقضي به خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال
(قوله كان سيئة من بيت رأس إلى آخره) هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهجوا بن سفيان
ابن حرب قبل إسلامه وخبر كان قوله بعد هذا القول على أنياب أو طعم غص * من الفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سبأت
الجرسبأومسبأ إذا اشتريت بها التشرية ولا يقال ذلك إلا في الجر خاصة والأسم السبباء على فعال بكسر الغاء ومنه سميت الخمر
سبيئة فاما إذا اشتريتها لصلها إلى بلد آخر قلت سبيت الخمر بلا هزة وبيت رأس قرية في الشام مشهورة ببجودة الخمر
والغص بهجتين الطارى وهصر الغص وبالفص بفتح الهاء ونشد يد الصاد إذا أخذت برأسه فاملته اليك شبه ريق المرأة
بضم مر جت بعسل أو بطعم فاح طارى (قوله ومهمه مغبرة أرجاؤه إلى آخره) المهمة المفازة والمغبرة المتلوة بالغبرة والأرجاء
النواحي جمع رجى بالقصر (قوله فكس التسمية مبالغية) يعنى أن لون السماء قد بلغ من الغبرة إلى حيث يشبه به لون
الأرض في الغبرة (قوله فان أنت إلى آخره) في القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفرع (قوله
ولا تهبني إلى آخره أصل تهبني تهبني تخذف منه إحدى التاءين والمومات المفازة والأصدا جمع صدى وهو هذ كرابوم
أو طائر صغير يصير بالليل وقال العديس الصدى هو هذا الطائر الذى يصير بالليل ويقفر قفرا ناو يطير والناس يرونه الجندب
وانما هو الصدى فاما الجندب فهو أصغر من الصدى والصحر قبيل الصبح (قوله وقول القطاى فلما ان جرى إلى آخره) القطاى
بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت أمرت بها الرجال ليأخذوها * وضم نطن ان لن تسطاعا والسمن بكسر السين وفتح
الميم وصحفه بعضهم بفتح السين وسكون الميم فقال شبه تريدا كثيرا عليه سمن بالقصر الذى طين بالسايح وقبل هذا البيت ما هو
صريح في أنه يصف ناقة وهو فلما ان مضت سنتان عنها * وصارت حقة تملأ الجذاعا عرفنا ما ترى البصر فيها * فافا * لينا

عليها ان تباعا وفي الشرح ورأيت البيت المذكور في شعر القطامي في نسخة قديمة مضمومة على هذه الصورة فلما ان جرى
 مسن عليها * كاطنت بافدن السباعا والعسن بالضم النهم القليل وقال الشيخ بهاء الدين السبكي ويروى بطنت كذا رأيت
 في الصحاح وحلية المحاضرة للمعاني والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظرا لانه يجوز ان يريد ان يجعل القصر بطنانة
 للطين لانه داخله فلا قلب وكل ما كان ظاهرا فغيره كان النير بطنانة له انتهى (قوله ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة
 في رأسي وعرضت الناقة على الخوض) لان القلنسوة ظرف والرأس مطرووف ولما كان المناسب ان يتصرف بالظروف وضو
 الظرف ويثوق بالمعروض عند المعروض عليه وهما الامر بالعكس قلبوا الكلام مرطاية لهذا الاعتبار (قوله وورد على
 الزخشرى في الآية) فقال بعدما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا
 دونه فما الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الخوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الخوض وعرض
 الخوض على الناقة صحيحان انتهى وقال بهاء الدين السبكي لم ينفرد الزخشرى بجعل عرضت الناقة على الخوض مقولوبا
 بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه لانه قد يقبل وقد يرد
 فعرض الخوض على الناقة لا قلب فيه لانه قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقولوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس
 مقولوب لفظا للمعنى الذي أشرنا اليه وهو انهم مقهورون فكأنهم لم يختار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمحتاج الذي يتصرف
 فيه من يعرض عليه كالمالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت
 هي المتصرفة في المود قبل عرضت المود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا أبو حيان وغير ما قاله الزخشرى وحاصله
 ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شد وفيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى (قوله ويقال اذ اطلعت
 الجوزاء انتصب العود في الحرباء) في التمرح الجوزاء برج في السماء كذا في القاموس واذا احلت الشمس بهذا البرج قصر الليل
 وطال النهار عكس حاله لسايرج القوس انتهى وأقول قصر الليل مطلقا يكون اذا احلت الشمس في الجدي وهو برج تحله
 الشمس قبل الجوزاء باربعة ابروج وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوائهما اذا احلت الشمس بالحل وهو برج بينه وبين
 الجوزاء برج واحد وقصر الليل غاية قصره يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخيرة من الجوزاء فلا يصح قول انتقال
 اذا احلت الشمس بالجوزاء قصر الليل لاقتضائه ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وهما واقعة مناسبة
 حكاهما الخطيب في تاريخه عن أبي محمد اسماعيل بن أبي منصور وهو ب الجوا اليق البغدادى قال كنت في حلقة والدي
 والناس يقرؤن عليه فوقه عليه شاب وقال ياسدي بيتان من الشعر لم أفهم معناه وما وصل الحبيب جنان الخلد أسكنها
 * وهجره النار يصلني به النارا فالشمس في القوس أمست وهي نازلة * ان لم يرني وفي الجوزاء ان زارا فقال له والدي
 يابني هذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة وآلى على نفسه ان لا يجلس في حلقة حتى ينظر في علم النجوم
 ويعرف تسير الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جالس في الحلقة ومعنى البيت ان محبوبه اذا لم يزره فإليه في غاية طوله وان
 زاره فإليه في غاية قصره فكيف يكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس في هذا
 البرج ويكون نازلة بالجوزاء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس فيها ثم المراد بطول الجوزاء فيما ذكره المصنف
 طولها بالفجر وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت لانها دويبة ضعيفة لا عظم فيها فيحصل بقوة الحر
 اشتدادها ومن خاصة هذه الدابة ان تدور كيف دارت الشمس لمحبته لها وقوله وقدمضى تأويلها ماضى ذلك في القاعدة
 الخامسة في القاعدة الحادية عشر (قوله من ملح كلامهم تغارض اللفظين) ملح الكلام الاحاديث التي تستلخ منه
 أى تعد ملحمة واحدة ملحمة كغرفة وغرف والتغارض بالقاف والضاد الملحمة من القرض استعير هنا التلبس كل واحد من
 اللفظين بحكم الآخر (قوله ان تقرأ على اسماء الى آخره) ذكر المصنف هذا البيت في ان المفتوحة الساكنة النون وقبله
 يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا * وحيثما كنت لا يفتقر شدا ان تحملا حاجة لي خف محملا * تستوجبا منة عندي بها ويدا
 (قوله بدليل ان المعطوفة عامها) في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان الخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر
 على مصدر ولا يعمه أحد وأقول المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف
 ان الناصبة وصلتها على ان الخففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية ليست مخففة من ثقيلة
 فكذلك الاولى (قوله واعمال ما حلا على ان تاروى من قوله عليه الصلاة والسلام كانتكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب)

الشرح لأحاجة ان تجعل ما تلصبه هنا فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المجل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك تطمأنوا وقال الشاعر أبيات أسرى وتبقى تدلجى وقد نزع على ذلك قراءة قالوا ساحران تطاهرا بتشديد الظاء أى يتطاهران وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لو يشأ طارها ذو مبيعة) هذا صدر بيت يحجزه لاحق الاطال نهد ذو نحل والمبة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعدها عين مهملة النشاط وأول جرى الفرس والاطال جمع اطل وهي الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو (قوله اعطاء ان الشرطية حكم لوفى الاهمال كما روى في الحديث فان لا تراه فانه يراك) في الشرح قدم مضى في فصل لوان السيد خرج قوله * كان لم تراقبلى أسيراً يمانياً * على انه جاء على لغة راء فاصله يرا عذفت الالف لانهاء الساكنين ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث متأت وأقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لتيسر لانه يراك بالهمزة وكون تراه في الشرط من لغة ويراك في الجواب من لغة أخرى من غير دليل بعيد (قوله وبهذا) أى بانه لا بد من جواز مجئ الحرف المتروك مكان الحرف المذكور (يقدم في تخرج الحديث السابق) وهو فان لا تراه فانه يراك على ما ذكر ابن مالك من ان أن أعطيت فيه حكم لوفى الاهمال اذ لا يجوز فلولاً تراه فانه يراك أمام معنى فلا نعكس المعنى المراد لان لولا حينئذ ذلة على امتناع جواب الوجود ما يليها وأما لفظ فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المبتدأ (قوله والظاهر انه) أى الحديث السابق اعنى الا تراه فانه يراك (يقدم على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل انه من يتقى ويصبر فان الله بآيات ياتى وجزم يصبر) قد ذكر المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف هذه القراءة وكيفية اجراء المعطى مجرى الصحيح (قوله واذا قصبتك خصاصة فتعمل) هذا يحجز بيت صدره فاستغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا (قوله واعطاء لن حكم لم في الجزم) في الشرح تأمل هذا قول المصنف قبل ذلك بفحسوطرين وانما يصح أو يحسن جعل النى على ما يحل محله فان فيه تنافياً وذلك انه اذا أتى المتكلم بان علم ان غرضه النفى في المستقبل لا الماضى فليس المجل لم فكيف صح أو حسن جعل ان عليها وأقول تأملنا ذلك فلم نجد فيه تنافياً وذلك ان قول الشاعر الا نمنع ان يكون غرضه النفى في المستقبل كما يمنع ان يكون غرضه النفى في المضى فلان في البيت أريد به مجرد النفى وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محله في ذلك (قوله قد بلغت نجران أو بلغت سواهم هجر) هذا بيت حذف أوله وهو مثل القنافة هجران والقنافة بالذال المعجمة جمع قنفة حيوان معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذى يشى في ارتعاش من هدير الظلم ادا مشى في ارتعاش ونجران بلد باليمن وفي القاموس وهجر مضركة بلد باليمن بينه وبين عثريوم وليلة مذ كرم مصروف وقد يؤنث ويمنع واسم لجميع أرض البحرين ومنه المثل كبضع غمرالى هجر وقرية كانت قرب المدينة البها ينسب القلال أو ينسب الى هجر اليمن (قوله هما خطتا اما أسار ومنه) هذا صدر بيت يحجزه * واما دم والقمل بالحر أجدر * والخطتان تشبة خطبة بمعنى الامرو والقصة (قوله ان من صادقة الى آخره) في القاموس القمق طائر أبلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الموحدة طائر كلاهما الذكور الا ترى وفي الشرح لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر أراد قصة كان على لغة من يلزم المثني الالف في الحالات الثلاث ويكون يوم مرفوعاً على انه مبتدأ حذف خبره أى ومعه ما يوم (قوله التامع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاه الضارب الوجه حكم الحسن الوجه في الجر) حق اسم الفاعل المعروف باللام أن لا يضاف الى ما عرف به العدم افادة اضافته التخصيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب المعرف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما الماشايها من حيث ان كلاهما صفة معرفة باللام متصلة بالمعرف بها جل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وجل الحسن لوجه على الضارب الرجل في النصب والتخصيف في اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ واستتاره في الصفة وقلب الضمة كسرة ادا وصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل الصفة (قوله وقد مر ذلك) يعنى في آخر القاء هذه الاولى والحمد لله على التمام وعلى نعمه العظام ومنه الختام ونسأله حسن الختام والفكاك من ربة الا تمام وان يحشرنا في زمرة نبيينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام

ولهذا فاحسبك الختام قال مقرظاله حضرة الشاب النقيب الشيخ أحمد الأزهرى نجل حضرة
الشيخ أحمد الدسوقي نائب محكمة السويس الشريعة

الحمد لله الذى رفع درجات العلماء وخفض من عداهم من الجهلاء وان كانوا أغنياء والصلاة والسلام على خير العباد القائل
أنا أفضل من نطق بالضاد وعلى آله الذين نعوذوا بأشارته الشريفة واقتدوا بإفهامه المرصية المنيفة وبعد فقد تم طبع
حاشية العالم العلامة والحبيب الفهمه الشيخ الشينى وبها مشاير شرح العلامة بدر الدين الدمايينى كل منهما على معنى
البيب وأعمرا لى ان هذا الكتاب العزيز المنال البهى المثال جدير بأن يعرض عليه بالتواجد ويحمل على النظر ويوضع
فى غشاء القلوب لى الشغل عليه من الأحكام النخويه وتعليلاتها الفجيه العقلية كيف هو كتاب طامس المشوف الى رؤيته
نظر الماهرين وتشوق الى الحصول عليه قلب الطالبين

كتاب لوراء طابوه * لضافهم من الفرح الفضاء

وخروا سجد الله شكرا * فان الشكر يعقبه الجزاء

وانى قاصر قولاً فدا من * أردت مديحه قل ماتشاء

لا سيما وقد تحلى جبهه بطبعه بطنية صاحب الفضل الشهير والقدر الخطير حضرة محمد أفندى مصطفى الكاشنة بجوار
القطب الدردير مجلا بتصحيح جلة من حضرات الفضلاء الفقهاء والعلماء الكرام وبأيدىهم النسخ المعتبرة المضبوطة على
ذمة صاحب الوصف المنيف السيد محمد الشريف الذى أخذ بجميع القلوب بياهر صفاته الجبده واستأمر

رقاب العباد بظاهرها وآثره العديده ولا غرو أن أضحت السنة العقلاء تهتف بحمى التناء على حضرة فانه

كتاب كان بعيد الاستحصال فصيره مهمته قريب المنال ولا نسك ان هذا يعد من جبل ما تراه

الجليله ومع ذلك فمزى على مثلى أن يأتى بلفظ يحيط ببعض كنه أوصافه الجبله لازل

مصدر السكل الطرف ومورد السكل النصف وجاء تمام الطبع

موافقا ٢٤ خلت من شهر ذى الحجة سنة ١٣٠٥

من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام

وعلى الله حسن الختام

آمين

3127
أحمد



فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشنقي

صفحة	حكيمة	صفحة	حكيمة
١١	حرف الكاف	١٥١	حكمها بعد المعارف والنكرات
٢٨	حرف اللام	١٥٢	حكم المرفوع بعدها
٧٤	حرف الميم	١٥٥	الباب الرابع من الكتاب
٩٥	حرف النون المفردة	١٥٧	ما يعرف به الاسم من الخبر
١٠١	حرف الهاء المفردة	١٥٨	ما يعرف به الفاعل من المفعول
١٠٣	حرف الواو المفردة	١٥٨	ما افترق فيه عطف البيان والبدل
١١٢	حرف اللام ألف	١٦١	ما افترق فيه اسم الفاعل الخ
١١٤	حرف الياء	١٦٣	ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعهما
١١٥	الباب الثامن الكتاب في تفسير الجمل	١٦٥	أقسام الحال
١١٧	انقسام الجمل الى اسمية وفعلية وظرفية	١٦٧	اعراب اسماء الشرط والاستفهام الخ
١١٨	انقسام الجمل الى صغرى وكبرى	١٦٧	مسوغات الابتداء بالنكرة
١١٨	قد يحتمل الكلام الكبير وغيرها	١٧١	أقسام العطف
١١٩	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	١٧٥	عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
١٢٢	الجمل الثانية المعترضة	١٧٨	عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
١٢٨	الجمل الثالثة التفسيرية وهي الفضلة	١٨٣	شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا
	الكاشفة لحقيقة ما تليه	١٨٦	رابط الجمل بما هي خبر عنه
١٣١	الجمل الرابعة	١٨٩	الاشياء التي تحتاج الى الربط
١٣٢	الجمل الخامسة الواقعة جوابا لشرط	١٩٤	الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
	غير حازم مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء	٢٠٠	الباب الخامس من الكتاب في ذكر
	ولا يابا الفجائية		الجهات التي يدخل الاعتراض على
١٣٢	الجمل السادسة		المعرب من جهة
١٣٢	الجمل السابعة التابعة للمحل له	٢١٠	الجهة الثالثة
١٣٣	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	٢١١	الجهة الرابعة
١٣٣	الجمل الثانية	٢١٤	باب المبدأ
١٣٣	الجمل الثالثة	٢١٦	باب كان وما جرى مجراها
١٣٧	الجمل الرابعة المضاف اليها	٢١٨	باب المنصوبات
١٣٩	الجمل الخامسة ١٤٠	٢١٩	ما يحتمل المصدرية والحالة
١٤١	الجمل السابعة	٢٢٠	ما يحتمل الحالية والتمييز
١٤٩	الباب الثالث من الكتاب	٢٢١	من الحال ما يحتمل باعتبار عام له وجهين
١٤٨	قوله هل يتعلقان بالفعل الماضي	٢٢١	من الحال ما يحتمل التعداد والذات داخل
١٤٩	هل يتعلقان بالفعل الجاهد	٢٢٢	باب اعراب الفعل
١٤٩	هل يتعلقان بأحرف المعاني	٢٢٢	باب الموصول
١٥٠	ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر		

صفحة	صفحة
٢٥٩ حذف المبتدأ	٢٢٤ باب التواضع
٢٥٩ حذف الخبر	٢٢٦ باب في مسائل مفردة
٢٥٩ ما يحتمل النوعين	٢٢٦ الجهة السادسة
٢٦٠ حذف الفعل وحده الخ	٢٢٨ النوع الثاني
٢٦٠ حذف المفعول	٢٢٢ النوع الخامس
٢٦١ حذف حرف العطف	٢٢٣ النوع السادس
٢٦١ حذف فاء الجواب	٢٢٣ النوع السابع
٢٦١ حذف واو الحال	٢٢٦ النوع العاشر
٢٦١ حذف قد	٢٣٦ النوع الحادي عشر
٢٦٢ حذف ما النامية	٢٢٦ النوع الثاني عشر
٢٦٢ حذف كي المصدرية	٢٣٨ النوع الثالث عشر
٢٦٢ حذف أداة الاستثناء	٢٣٩ النوع الرابع عشر
٢٦٣ حذف الجار	٢٣٩ النوع الخامس عشر
٢٦٣ حذف أن الناصبة	٢٣٩ الجهة السابعة
٢٦٣ حذف لام الطلب	٢٤٠ الجهة الثامنة
٢٦٥ حذف آل	٢٤٢ الجهة التاسعة
٢٦٦ حذف لام لافعال	٢٤٣ الجهة العاشرة
٢٦٦ حذف جواب القسم	٢٤٨ بيان أنه قد يظن أن الشيء الخ
٢٦٦ حذف جملة الشرط	٢٤٨ بيان مكان التقدير
٢٦٦ حذف جملة جواب الشرط	٢٥١ بيان مقدار المقدّر
٢٦٧ حذف الكلام بجملة	٢٥٢ بيان كيفية التقدير
٢٦٧ حذف أكثر من جملة الخ	٢٥٢ ينبغي أن يكون المحذوف الخ
٢٦٧ الباب السادس من الكتاب	٢٥٢ إذا دار الأمر بين كون المحذوف الخ
٢٧٢ الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب	٢٥٣ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا الخ
٢٧٥ الباب الثامن من الكتاب	٢٥٤ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا الخ
٢٧٧ القاعدة الثانية	٢٥٦ حذف المضاف إليه
٢٧٩ القاعدة الثالثة	٢٥٦ حذف الموصول الاسمي
٢٧٩ القاعدة الرابعة	٢٥٦ حذف الصلة
٢٨٢ القاعدة الخامسة	٢٥٧ حذف الموصوف
٢٨٢ القاعدة السادسة	٢٥٧ حذف الصفة
٢٨٢ القاعدة السابعة	٢٥٨ حذف المعطوف
٢٨٢ القاعدة الثامنة	٢٥٨ حذف المعطوف عليه
٢٨٣ القاعدة التاسعة	٢٥٩ حذف المبدل منه
٢٨٣ القاعدة العاشرة	٢٥٩ حذف المؤكّد وقاءتو كمدّه

To: www.al-mostafa.com